







るぞれののそれののそれののそれるのぞたるのぞたるのぞたるのぞたるのぞたるのぞんののそんののそれののそれののそれののそれのの

## ( العَلَمُ )

وله: ( العَلَمُ ) مأخوذٌ مِنَ العلامة ؛ فيدخلُ فيه : كلُّ اسم معرفةً كان العلامة ، فيدخلُ فيه : كلُّ اسم معرفةً كان أو نكرةً ، ثمَّ نَقَلَهُ النُّحاةُ إلى الاسم الآتي ، وهاذا هو النوعُ الثاني من المعارف .

قوله: (إسم يُعَيِّنُ...) إلى آخره: الأَوْلى: جَعْلُ (عَلَمُهُ) مبتدأً
 خبرُهُ (اسْمٌ...) إلى آخره، لا العكسُ ؛ لأنَّهُ لا يُخبَرُ عن النكرة بالمعرفة،
 ولأنَّ العَلَمَ هو المُخبَرُ عنه.

## [ العَلَمُ ]

\_\_\_\_\_

والمُرادُ بالاسم هنا: ما قابل الفعلَ والحرفَ ، والضميرُ في (عَلَمُهُ): يجوزُ كونُهُ عائداً على الاسم؛ فالإضافةُ بمعنىٰ (مِنْ)؛ أي: العَلَم مِنْ نوع الأسماء، وكونُهُ عائداً على المُسمَّىٰ؛ فالإضافةُ بمعنى اللام الاختصاصيَّة.

ثمَّ هاذا التعريفُ عندَ المُصنِّفِ خاصٌّ بالعَلَم الشَّخْصيِّ ؛ لأنَّ الجنسيَّ عندَهُ نكرةٌ ، فلا تعيينَ فيه ، للكنَّهُ يُمكِنُ تناولُ التعريفِ له ، ويُرادُ بالتعيين : ما يَعُمُّ الذَّهْنيَّ .

كان العلَّامةُ الصبَّانُ جعلَ الابتداءَ بـ ( عَلَمُهُ ) مُتعيِّناً (١) .

وأيضاً لك أنْ تقولَ : لا يلزمُ جَعْلُ المُعرَّفِ مبتداً والتعريفِ خبراً ، بل إذا أخبر عن حقيقةٍ بأنَّ اسمَها كذا. . حَصَلَ التعريفُ ، فيكونُ الإخبارُ بالاسم طريقاً مِنْ طُرُق التعريف .

وله : ( والمُرادُ بالاسم هنا . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : فيشملُ أنواعَ العَلَمِ الثلاثةَ وغيرَها .

الإضافة حينئذ للبيان ؛ كد ( شجرِ أَرَاكِ ) ، لا بمعنى ( مِنْ ) ؛ إذ ليس بين المُتضايفَينِ هنا عمومٌ وخصوصٌ وَجْهيٌ كما هو الشرطُ ، إلا أَنْ يُقالَ : إنَّ هاذا ليس مُتَّفقاً عليه ، كما مرّ(٢) .

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان ( ١/ ٢١١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (١/ ٣٤٣ - ٣٤٣).

﴿ . . . . . . . مُطلَقَ عَلَمُهُ که (جعف و (خِرْنِقَ ) ﴿ ﴿ يَعْفُ وَ (جَعْفُ وَ (خِرْنِقَ ) ﴾ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ وَالْمِنْفِ ﴾ و (فَرْنِ ) و (فَرْسِقِ ) ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

العَلَمُ : هو الاسمُ الذي يُعيِّنُ مُسمَّاهُ مطلقاً ؛ أي : بلا قيدِ التكلُّمِ أو الخطاب أو الغَيبةِ .

قوله: ( مُطلَقًا ) حالٌ مِنْ فاعل ( يُعيِّنُ ) .

قوله: (و« واشِقِ ») قال بعضُهُم: (وافق المُصنَّفُ الآيةَ الكريمة ؛
 وهو قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٣] ؛ فإنَّ
 « واشقاً » وَقَعَ ثامناً للأسماء التي ذكرَها ) (٢) .

قوله: (أو الغَيبةِ) الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ بدلَ ذلك: (أو تقدُّم المرجع)؛
 لأنَّ الغَيةَ ليستْ مُعتَّنةً.

الله عند ( وافق المُصنَّفُ الآية الكريمة. . . ) إلى آخره ؛ ففي صنيعه للميخٌ لها .

<sup>(</sup>۱) قوله : (شَذْقَم) بالذال المعجمة ، كما سيُرجِّحه المُحشِّي ، وسيأتي تعليقاً في (۲/ ۱۰) أنَّ الصوابَ بالدال المهملة .

<sup>(</sup>٢) انظر « التصريح على التوضيح » ( ١١٤/١ ) .

ف ( الاسمُ ) : جنسٌ يشملُ النكرةَ والمعرفة ؛ و( يُعيِّنُ مُسمَّاهُ ) : فصلٌ أَخْرِجَ النكرةَ ( ) ؛ و( بلا قيد ) : أخرجَ بقيَّةَ المعارف ، كالمُضمَر ؛ فإنَّهُ يُعيِّنُ مُسمَّاه بقيد التكلُّم ؛ كـ ( أنا ) ، أو الخطابِ ، كـ ( أنتَ ) ، أو الغَيْبةِ ؛ كـ ( هو ) .

ثمَّ مثَّل الشيخُ بأعلامِ الأَنَاسيِّ وغيرِهِم تنبيهاً على أنَّ مُسمَّياتِ الأعلامِ العقلاءُ وغيرُهُم مِنَ المألوفات ؛ ف (جعفرٌ): اسمُ رجلٍ ، و(خِرْنِقُ):

ثمَّ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَمثَلَةٌ للقرينة المعنويَّة ، وتَرَكَ اللفظيَّة ؛ كـ ( أل ) والصِّلَة .

الله عند ( بأعلام الأنكاسيِّ ) بفتح الهمزة : جمعُ ( إنسانِ ) ، كما في « المصباح »(۲) .

● قوله: (ف «جعفرٌ »: اسمُ...) إلىٰ آخره: منقولٌ عن اسم النهر الصغير.

● قوله: (و« خِرْنِقُ ») بكسر الخاء المعجمة والنون: عَلَمٌ منقولٌ عن

و توله: (وترَكَ اللفظيَّةَ...) إلى آخره؛ أي: والحِسِّيَّةَ ؛ كالإشارة الحِسِّيَّةِ في اسم الإشارة ، والقرينةُ في المضاف: إمَّا المضافُ إليه المُعرَّفُ ؛ فتكونُ لفظيَّةً ، أو كونُ إضافتِهِ إلى مُعرَّفٍ ؛ فتكونُ معنويَّةً .

<sup>(</sup>۱) أي : كـ ( رجل ) ، و ( شمس ) ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لكلٌ كوكبِ نهاري وإن انحصر في الكوكب المخصوص ؛ فتعيينُـهُ عـارض ؛ لعـدم وجـود غيـره ، لا مـن الـوضـع . «خضري » ( ١١٢/١ ) .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ١/ ٣٥) .

اسمُ امرأةٍ مِنْ شعراء العرب ، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العبد لأُمِّهِ ، و( قَرَنُ ) : اسمُ قبيلةٍ ، و( عَدَنٌ ) : ..........

\_\_\_\_\_

ولد الأرنب ، كما في « التصريح »(١) ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة والتأنيث ؛ فالألفُ فيه : للإشباع .

الله عند الله عند الطاء المُهمَلةِ وبفتح الراء أيضاً ، كما في المُهمَلةِ وبفتح الراء أيضاً ، كما في القاموس (٢٠٠٠).

﴿ قُولُه : ( و ﴿ قُرَنُ ﴾ ) بفتح القاف والراء ، وإلى هاذه القبيلة نُسِبَ أُوَيسٌ القَرَنيُّ رضي الله عنه (٣) ؛ فقولُ الجَوْهَريِّ : ( إنَّهُ منسوبٌ إلى قَرْن المنازلِ ) بسكون الراء (٤) . . سهوٌ .

※ قوله: (و « عَدَنٌ ») بفتح العين والدال.

الصرف مع قَصْدِ لفظه ؛ اعتباراً لكونه كلمةً ، أو حكايةً لحاله في المنقول اليه ؛ وهو المرأة .

<sup>(</sup>١) التصريح على التوضيح ( ١/٤١١ ) .

<sup>(</sup>٢) القاموس المحيط ( ٣/ ١٦٢ ) .

<sup>(</sup>٣) وهي بطن من مرادَ قبيلة يمانية ، وأُويسٌ القَرَني هو أفضل التابعين ، كما ذهب إليه أهل الكوفة ، وصحَّحه الحافظ العراقي . انظر «سير أعلام النبلاء» ( ١٩/٤ ـ ٣٣ ) ، و « تدريب الراوي » ( ٢٥٨/٥ ـ ٢٥٩ ) .

<sup>(</sup>٤) الصحاح ( ٢ / ٢١٨١ ) ، وقوله : (بسكون الراء ) كذا قال المُحشِّي ، وظاهر « الصحاح » إنما هو بفتحها ، وانظر « تاج العروس » ( ٥٣ / ٥٣٣ ـ ٥٣٤ ) .

<sup>(</sup>٥) أي : منعه الناظم في « الألفية » .

اسمُ مكان ، و( لاحقٌ ) : اسمُ فرس ، و( شَذْقَمٌ ) : اسمُ جَمَل ، و( هَيْلةُ ) : اسمُ شاة ، و( واشقٌ ) : اسمُ كلب .

﴿ ٧٤ وَٱسماً أَتْــىٰ وَكُنْيــةً وَلَقَبَــا ﴿ وَأَخِّــرَنْ ذَا إِنْ سِــواهُ صَحِبَــا ﴿

- قوله: (اسم مكان)؛ أي: بلد بساحل اليمن.
- 🤏 قوله : ( اسمُ فرس ) ؛ أي : لمعاويةَ رضي الله عنه .
- قوله: (اسم جَمَل) كان للنُعمان بنِ المُنذرِ ، وإليه تُنسَبُ الإبلُ الشَّذْقَميَّةُ (٢) .
- ﴿ قوله: (اسمُ شاة)؛ أي: شاةٍ مِنَ المعز؛ ففي «التصريح»: أنَّها عَلَمٌ لعَنْزِ لبعض نساء العرب (٣).
- قوله: (وٱسما أتى . . . ) إلى آخره: (ٱسما ): حالٌ مِنْ فاعل (أتى)
   الذي هو العَلَمُ .

﴿ قُولُهُ : ( الذي هو العَلَمُ ) الأنسبُ : ( ضميرُ العَلَمُ ) .

<sup>(</sup>۱) وهي كذلك في (و) ونسخة من «الألفية» بخط ابن هشام، وصنيعُ «القاموس» (٤/ ١٣٣) يَقتضِي : أنَّها بالمهملة فقط، وقال الزَّبيدي في «التاج» ( ٢٣/ ٤٥٩) نقلاً عن شيخه الفاسي : (إنَّ التردُّدَ في هاذه الدال والحُكْمَ عليها بالإعجام. . مِنْ أكبر الأوهام) .

<sup>(</sup>٢) بالذال نُظَراً لما رجَّحه ، والصواب : ( الشَّدْقَميَّة ) بالمهملة .

<sup>(</sup>٣) التصريح على التوضيح ( ١١٤/١ ) .

ينقسمُ العَلَمُ إلىٰ ثلاثة أقسامٍ : إلى اسم ، وكُنْيةِ ، ولَقَب ، والمُرادُ بالاسم هنا : ما ليس بكُنْيةِ ولا لَقَبِ ؛ كـ ( زيد ) و( عَمْرِو ) ، وبالكُنْية : ما كان في أوَّله ( أَبٌ ) أو ( أمٌّ ) ؛ كـ ( أبي عبد الله ) ، و( أمِّ الخير ) ، وباللَّقَب :

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( والمُرادُ بالاسم هنا. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلافِ ما تقدَّم في التعريف ؛ فإنَّ المُرادَ به : ما قابل الفعلَ والحرفَ ؛ ففي كلام المُصنِّفِ شِبْهُ استخدام .

و قوله: ( ما كان في أوَّله « أَبُّ »... ) إلى آخره ؛ أي : عَلَمٌ مُركَّبُ كان في أوَّله ... إلى آخره ؛ أي : عَلَمٌ مُركَّبُ كان في أوَّله ... إلى آخره ؛ فخرجَ نحوُ : ( أبو زيدٍ قائمٌ ) ، و( أَبُ لزيدٍ قائمٌ ) ؛ إذا سمَّيتَ بهما ؛ لأنَّ الإضافةَ في الأوَّل لجزء العَلَم لا لكُلِّهِ (١) ، وفي الثاني لا إضافة .

## فَاكِرَةُ [في ندب تَكْنية ذي الفضل ولو امرأةً]

يُندَبُ تَكْنيةُ ذي الفضل ، ولو امرأةً ، وإن لم يُولَدْ له ، ويُندَبُ أن يُكنَّىٰ ذو الأولاد بأكبرهم ، ذَكَرَ ذلك صاحبُ « العباب »(٢) .

※ قوله : ( « أَبُ » أو « أمٌّ » ) زاد الرَّازيُّ وتَبِعَهُ الرَّضِيُّ : أو ( ابنٌ ) أو

وله رحمه الله : ( ما ليس بكُنْية ولا لَقَبٍ ) ؛ أي : عَلَمٌ ليس . . . إلى آخره ؛ فخرجتِ النكرةُ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ التعريفَ غيرُ مانع .

﴿ قُولُه : ( أَي : عَلَمٌ مُركَّبٌ ) ؛ أي : تركيباً إضافيّاً ، وكان الأَوْلَىٰ ذِكْرُ

 <sup>(</sup>١) فهو مُركّب إسنادي لا إضافي .

<sup>(</sup>٢) العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب (ق/١٠٧).

ما أَشْعَرَ بمدحٍ ؟ ....... الله المستحرَ بمدحٍ المستحرَ بمدحٍ المستحرَ بمدحٍ المستحرَ بمدحٍ المستحر

(بنتٌ) (۱) ، وینبغی زیادهٔ : ما صُدِّر به ( أخ ) أو ( أختِ ) ، كما أشار إلیه بعضُهُم ؛ لأنَّ إخراجَ ما ذُكِرَ عن الكُنْیة لا یخلو عن شیء ، وعلیٰ قیاسه : لا یَبعُدُ أَنْ یُزادَ : ما صُدِّر به ( عمِّ ) أو ( عمَّة ) ، أو ( خالِ ) أو ( خالة ) ؛ فإنَّ يَبعُدُ أَنْ یُزادَ : ما صُدِّر به ( عمِّ ) أو ( عمَّة ) ، أو ( الله في الله ) أو ( الله ) ؛ فإنَّ ذلك قد یغلبُ علیٰ بعض أفرادِهِ (۲) ، بل ذلك واقعٌ ، وإلا فما الفرقُ ؟ انتهی « ابن قاسم » (۳) .

هـٰذا ؛ ليصحَّ قولُهُ : ( فخرجَ . . . ) إلىٰ آخره ؛ إذ مُجرَّدُ قولِهِ : ( مُركَّبٌ ) لا يُخرِجُ ما ذَكَرَهُ ، كما هو واضحٌ مِنْ كلامه بعدُ .

﴿ قُولُه : ( مُعتبِراً معنى المدحِ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : مُلاحِظاً تبعاً معنى المدحِ والذمِّ المأخوذَ مِنَ اللفظ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ لا العَلَميِّ ؛ إذ ليس مدلولُهُ بالنسبة له إلا مُجرَّدَ الذات ، كما أفاده بقوله : ( والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ . . . ) إلىٰ آخره ، وفي « حاشية المُؤلِّف على القطر » ما يُوضِّحُ

<sup>(</sup>۱) مفاتيح الغيب ( ١/ ٥٢) ، شرح الكافية ( ٣/ ٢٦٤) ، وانظر « الدرر السنية » ( ٢٣٣/١ ) ، و« التصريح على التوضيح » ( ١٢٠/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أي : العلم .

<sup>(</sup>٣) انظر «حاشية ابن قاسم على ابن الناظم» (ق/ ١١)، و«حاشية البهوتي على الأشموني» (ص٢٦٣).

<sup>(</sup>٤) الدرر السنية ( ١/ ٢٣٣ ) .

والمُرادُ: أنَّهُ أَشْعَرَ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ ، لا العَلَميِّ .

وأُورِدَ عليه : أنَّهُ يدخلُ فيه بعضُ الأسماءِ ؛ كـ ( محمَّدٍ ) و( صالح ) ، وبعضُ الكُنىٰ ؛ كـ ( أبي الخير ) و( أبي لهب ) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الفرقَ بين الأقسام الثلاثةِ بالحيثيَّة ، أو يُقالَ : ما وُضِعَ أَوَّلاً اسمٌ مُطلَق ، ثمَّ ما صُدِّرَ بـ ( أبِ ) أو ( أمِّ ) كُنْيةٌ مطلقاً ، ثمَّ يُعتبَرُ الإشعارُ ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ قاسم .

ثمَّ قال : ( واعلَمْ : أنَّ مُقتضىٰ تفسيري الكُنْيةَ واللَّقَبَ بما تقرَّر : أنْ يكونَ بينهما عمومٌ وجهيٌّ ؛ لشُمُولِ ما صُدِّر بما ذكر لِمَا أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمِّ ، وشُمُولِ ما أَشْعَرَ بدلك لِمَا صُدِّرَ به « أب » أو غيرِهِ ، فيجتمعانِ في نحو : « أب » أو غيرِه ، فيجتمعانِ في نحو : « أبي الفضل » و « أبي الخير » و « أم الخير » ، و تنفردُ الكُنْيةُ في نحو : « مُظفَّرِ الدِّين » ، وينفردُ اللَّقَبُ في نحو : « مُظفَّرِ الدِّين » ،

ذلك (١) ؛ فاندفعَ ما قيل : إنَّ قولَهُ : ( والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ... ) إلىٰ آخره لا حاجةَ إليه ، بل هو مُضِرُّ ؛ لمُنافاته لِمَا قبلَهُ ، تأمَّلْ .

﴿ قُولُه : (ثُمَّ مَا صُدِّرَ . . ) إلىٰ آخره : المُرادُ مِنْ هَادُه العبارةِ : أَنَّ مَا وُضِعَ ثَانِياً يُنظَرُ فيه ؛ فإنْ صُدِّرَ بـ (أبِ) أو (أمِّ) . . فهو كُنْيةٌ مطلقاً ، وإن أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمِّ . . فهو لقبٌ مطلقاً ، وليس المُرادُ : أَنَّ اللقبَ يُوضَعُ ثالثاً ، يَدُلُّكَ علىٰ هاذا : قولُهُ : (واعلَمْ : أَنَّ مُقتضىٰ . . . ) إلىٰ آخره .

<sup>(</sup>١) حاشية السجاعي على شرح القطر ( ص٤٦ ) .

ولا مانعَ مِنْ ذلك ، وليس في المنقولِ ما يُخالِفُهُ ) انتهى (١) .

ولا مانعَ مِنْ ذلك ) قد يُقالُ : المانعُ منه لزومُ القولِ بالواسطة ؟ إذ ما وُضِعَ ثانياً أو ثالثاً مثلاً ، ولم يُصدَّرْ بما ذُكِرَ ، ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمِّ . . غيرُ داخلٍ في تعريف الاسم والكُنْيةِ واللقب علىٰ هاذا ، مع أنَّهُ مِنَ العَلَم المحصور في الأقسام الثلاثة .

فالأُولى: ما جرى عليه ابنُ هشام في « شرح القطر » ؛ مِنْ أَنَّ الكُنْية : هي ما صُدِّرَ بـ ( أب ) أو ( أمِّ ) مطلقاً ، واللَّقبَ : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر وأَشْعرَ بمدح أو ذمِّ ، والاسم : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمِّ ، وعبارتُهُ : ( العَلَمُ إِنْ بُدِئَ بـ « أب » أو « أم » . . كان كُنْية ، وإلا فإنْ أشعرَ برفْعة المُسمَّى أو ضَعتِهِ . . فلَقَبٌ ، وإلا فاسمٌ ) انتهى (٢) ، وفي « شرح الجامي على الكافية » نحو ذلك ، وقال عبدُ الحكيم في « حواشيه » : ( هكذا في « الإقليد » ) انتهى (٣) ؛ فبينها التباينُ بالذات ، ولا واسطة .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِ الشارح : أنَّ الاسمَ مُبايِنٌ لكلِّ منهما ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ ، ولا مانعَ منه .

نعم ؛ يُحتاجُ إلىٰ تأويلِ قولِ المُحدِّثينَ وغيرهم في ( أمِّ كُلْثُومٍ ) : ( اسمُها كُنْيتُها ) ؛ أي : لا اسمَ لها ، إنَّما لها كنيةٌ تقومُ مَقامَ الاسم .

ولا واسطةَ ، سواءٌ أُخِذَ بظاهره ، أو قُيِّدتِ الكُنْيةُ في كلامه بنقيضِ ما ذكر في

<sup>(</sup>١) انظر «حاشية ابن قاسم على ابن الناظم» (ق/ ١١).

<sup>(</sup>۲) شرح قطر الندئ ( ص۹۹ ) .

<sup>(</sup>٣) الفوائد الضيائية ( ٢/ ١٢٤ ) ، حاشية السيالكوتي على عبد الغفور ( ص٣٣٧ ) .

ك ( زَيْنِ العابِدِينَ ) ، أو ذمِّ ؛ كـ ( أنفِ الناقة ) .

قوله: (كـ «زَيْنِ العابِدِينَ ») هو لَقَبُ عليٌ بنِ الحسين بنِ عليٌ بنِ أبي طالبِ رضي الله عنهم.

ومِنْ مناقبه : أنَّهُ كان كثيرَ البِرِّ بأُمِّهِ ؛ حتىٰ قيل له : إنَّكَ مِنْ أَبَرِّ الناسِ بأمِّك وَلَسْنا نراكَ تأكلُ معها في صَحْفةٍ ، فقال : أخافُ أنْ تسبقَ يدي إلىٰ ما سَبَقَتْ عينُها إليه ، فأكونَ قد عَقَقْتُها .

وُلِدَ في بعض شهورِ سنةِ ثلاثٍ وثلاثينَ للهجرة ، وتُوفِّيَ بالمدينة سنةَ أربع وتسعين ، ودُفِنَ بالبقيع في قبر عمِّهِ الحسنِ بنِ عليِّ رضي الله عنهم أجمعين ، ذَكَرَهُ ابنُ خَلِّكانَ (١) .

و قوله : ( كـ « أنفِ الناقة » ) هـٰذا لَقَبُ جعفرِ بن قُرَيعٍ ، تصغيرِ ( قَرْعٍ ) ، الفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة ، وهو أبو بطنِ مِنْ سُعد بن زيدِ مَناةً .

وسببُ جَرَيانِ هـٰذا اللَّقَبِ عليه : أَنَّ أَبَاه ذَبِحَ نَاقَةً وَقَسَمَهَا بَيْن نَسَائه ، فَبَعْتُنَّهُ أُمُّهُ إِلَىٰ أَبِيه وَلَم يَبْقَ إِلَا رأْسُ النَّاقَة ، فقال له أَبُوه : شَأَنَكَ به ، فأدخل يَدُهُ في أَنْفِ النَّاقَة ، وجَعَلَ يَجُرُّهُ ، فلُقِّبَ به .

وكانوا يغضبون مِنْ هـٰذا اللَّقَبِ ، فلمَّا مدحهم الشاعرُ بقوله (٢) : [من البسيط]

اللَّقَب ، وقُيِّدَ اللَّقَبُ بنقيضِ ما ذكر في الكُنْية ، ويحتملُ كلامُهُ تقييدَ اللَّقَبِ بنقيض ما ذكر في الكُنْية دون العكس ؛ موافقةً لِمَا ذَكَرَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح القطر » والجاميُّ في « شرح الكافية » ، ونقله عبدُ الحكيم عن « الإقليد » .

وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٨ - ٢٦٩).

<sup>(</sup>٢) وهو الحطيئة الشاعر المخضرم المشهور ، والبيت في « ديوانه » ( ص٢١ ) .

وأشار بقوله: (وأَخِّرَنْ ذا...) إلى آخره: إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تأخيرُهُ ؛ كـ (زيدٍ أنفِ الناقة)، ولا يجوزُ تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقولُ : (أنفُ الناقة زيدٌ) إلا قلبلاً ،

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهُمُ ومَنْ يُسوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنبَا صار اللَّقَبُ مَدْحاً (١) ، والنسبةُ إليهم: أَنْفِيُّ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »(٢) .

و قوله: ( إلا قليلاً ) عبارةُ غيرِهِ: ( غالباً ) ، واحتَرَزَ به (٣): عمَّا إذا السَّهَرَ اللَّقَبُ؛ فيُقدَّمُ على الاسم ، كما نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ (٤) ، ومنه: ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١] ، وقولُ الشاطِبيِّ (٥) : [من الطويل]

وقــالــونُ عيســـي. . . . . . .

وإنَّما كان الغالبُ تأخيرَ اللَّقَب عن الاسم ؛ لأنَّ الغالبَ في اللَّقَب أنْ يكونَ

\_\_\_\_\_

قوله : ( واحترَزَ به : عمَّا إذا اشتَهرَ . . . ) إلى آخره : عبارتُهُ تُوهِمُ : أنَّهُ
 في هــٰذه الحالةِ يكونُ قليلاً ، وليس كذلك .

وقالونُ عيسىٰ ثمَّ عثمانُ ورشُهُم بصحبتِهِ المجدَ الـرفيعَ تـأثَّلا

<sup>(</sup>۱) وكان الرجل مِنْ بني أنف الناقة إذا سُئل: ممَّن هو ؟ يقول: من بني قُريع، ويتجاوز جعفراً أنفَ الناقة ؛ بغضاً لهاذا اللقب وفراراً منه، فلمَّا مدحهم الحطيئة.. صاروا يتبجَّحون بهاذا اللقب، ويقولون بملء فِيهِم إذا سئلوا: (نحن مِنْ بني أنف الناقة)، وانظر « العقد الفريد » ( ١٧٧/ ) ، و « محاضرات الأدباء » ( ١١٧/١).

<sup>(</sup>٢) التصريح على التوضيح ( ١٢٠/١ ) .

<sup>(</sup>٣) أي : بالقليل .

<sup>(</sup>٤) نقله السيوطي في « نكته » ( ق/ ٥٢ ) .

<sup>(</sup>٥) حرز الأماني (ص٣) ، والبيت بتمامه :

ومنه : قولُهُ<sup>(١)</sup> : [من البسيط]

٢٢ ـ بأنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خيرُهُم حَسَبا بَبطْن شِرْيانَ يَعْوِي حولَهُ الذِّيبُ

منقولاً مِنِ اسم غيرِ إنسان ؛ كـ ( بطَّةٍ ) ، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامعُ أنَّ المُرادَ مُسمَّاهُ الأصليُّ ، وذلك مأمونٌ بتأخيره ، ولأنَّ اللَّقَبَ يُشبهُ النعتَ في إشعاره بالمدح أو الذمِّ ، والنعتُ لا يُقدَّم ، فكذا ما أَشْبهَهُ .

قوله: (ومنه) ؛ أى: من القليل.

قوله : ( بأنَّ ذا الكلب . . . ) إلى آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقولها قبلَهُ :

أَبلِغْ هُـذَيـلاً وأَبلِغْ مَنْ يُبلِّغُها عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ

قوله : ( وبعضُ القولِ تكذيبُ ) لعلَّ هاذه الجملةَ معترضةٌ هنا ؛ للتحسُّر والتحزُّن ؛ أي : بعضُ القول مُكذَّبٌ به ؛ فقد يستبعدون وقوعَ ذلك

(١) البيت لجَنُوبَ أخت عمرو ذي الكلب ، كما في « الجليس الصالح » ( ١/٥٤٧ ) ، وفيه خبرُهُ وذكر مقتله ، وهو ضمن قصيدة ترثيه بها ، وأوَّلها :

كلُّ امريَّ بِمِحَالِ الدهر مكذوبُ وكلُّ مَنْ غالبَ الأيَّامَ مغلوبُ وكلُّ حَيُّ وإنْ عَزُّوا وإنْ سَلِمُوا يوماً طريقُهُمُ في الشرِّ رُعْبُوبُ بينـا الفتـىٰ نـاعــمٌ راض بعِيشتِـهِ سِيقَ لهُ مِنْ نوازي الشرّ شُؤْبُوبُ أَبْلِغْ هُـذَيـلاً وأَبْلِغْ مَـنْ يُبلِّغُهـا عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ بأنَّ ذا الكلب. . . . .

تمشى النسورُ إليهِ وهْيَ لاهيةٌ مَشْيَ العَذَارِي عليهنَّ الجلابيبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » ( ١/ ١٧٤ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ٣٩١/١ ) ، و « المساعد » ( ١٢٨/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ٢٨٣/١ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/٥٩ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/٣٥٠٣٠ ) . وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سواه ، ويدخلُ تحتَ قولِهِ : ( سواهُ ) : الاسمُ والكُنْيةُ ، وهو إنَّما يجبُ تأخيرُهُ مع الاسم ،

قالتُهُما أختُ عمرِو المذكورِ مِنْ قصيدة ترُثيه بها ، و( ذا الكلبِ ) : اسمُ ( أَنَّ ) منصوبٌ بالألف ؛ لأنَّهُ مِنَ الأسماء الخمسة ، و( عَمْراً ) : بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ قُدِّمَ اللَّقَبُ على الاسم ، و( ببطنِ شَوْيانَ ) : في محلِّ نصبٍ على الحال<sup>(۱)</sup> ، وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها : اسمُ الموضع الذي دُفِنَ فيه عمرٌو ، والشَّرْيانُ : شجرٌ يُتَخذُ منه القِسِيُّ (٢) .

﴿ قُولُه : ( وَيَدَخُلُ تَحَتَ قُولِهِ : ﴿ سُواهُ ﴾ : الاسمُ . . . ) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ سوى اللقب يشمَلُ الاسمَ والكُنْيةَ ، فكأنَّهُ قال : ( وأَخِرَنِ اللَّقَبَ إن صحبَ الاسمَ أو الكُنْيةَ ) ، فالأمرُ بتأخير اللَّقَبِ عن الاسم صحيحٌ ، دونَ الاسمِ مع الكُنْية ، كما أشار إليه الشارحُ بقوله : ( وإنَّما يجب . . . ) إلى آخره .

قال ابنُ الصائغ: (لم يتعرَّضِ ابنُ مالكِ لاجتماع الاسم والكُنْية، فيُفهَمُ جوازُ تقديمُ غيرِ الأشهر)،

\_\_\_\_\_

ب ( عمرو ) ، فلا يعملون بمُقتضى الإبلاغ .

قوله: (دونَ الاسمِ مع الكُنْية) الأَوْلىٰ بل الصوابُ: (دونَ اللَّقَبِ مع الكُنْية).

قوله : ( والأُولىٰ : تقديمُ غيرِ الأشهر ) ؛ أي : ليكونَ ذِكْرُ الأشهرِ بعدَهُ

<sup>(</sup>١) قال الصبان في « حاشيته » ( ٢١٥/١ ) : ( و« ببطن » : خبرُ « أنَّ » إذا نُصب « خير » على النَّعْتيَّة لـ « أنَّ » ) .

<sup>(</sup>٢) وواحدتُهُ : (شريانة ) .

فأمًا مع الكُنْية: فأنتَ بالخيار بينَ أَنْ تُقدِّمَ الكُنْيةَ على اللَّقَبِ فتقولَ: (زينُ أبو عبد الله زينُ العابدينَ)، وبينَ أَنْ تُقدَّمَ اللَّقَبَ على الكُنْية فتقولَ: (زينُ العابدينَ أبو عبد الله).

ويُوجَدُ في بعض النسخ بدلَ قولِهِ : ( وأَخِّرَنْ ذا إِنْ سواهُ صَحِبًا ) : ( وذا أَجْعَلَ أَخِراً إذا اسماً صَحِباً ) ، وهو أحسنُ منه ؛ لسلامته ممّا وَرَدَ على هاذا ؛ فإنّهُ نصٌّ في أنّهُ إِنّما يجبُ تأخيرُ اللّقبِ إذا صَحِبَ الاسمَ ، ومفهومُهُ : أنّهُ لا يجبُ ذلك مع الكُنْية ، وهو كذلك كما تقدّم ، ولو قال : ( وأَخِرَنْ ذا إِنْ سواها صَحِباً ) . . لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : ( وأَخِرِ اللّقبَ إذا صَحِبَ سوى الكُنْية ) ؛ وهو الاسمُ ؛ فكأنّهُ قال : ( وأَخِرِ اللّقبَ إِنْ صَحِبَ الاسمَ ) .

وقال ابنُ هشامٍ في « تعليقه » : ( لا أعلمُ لهم نصّاً في الكُنية مع الاسم ، والظاهرُ من سكوتهم : جوازُ الأمرَينِ ؛ لأنَّهُما مُتكافئان ) انتهىٰ « نُكَت »(١) .

﴿ قُولُه : ( وَهُو أَحْسَنُ. . . ) إِلَىٰ آخِرِه : لَمْ يَقُل : ( وَهُو الصَّوَابُ ) فَيكُونَ ذَاكُ خَطَأً ؛ لأَنَّهُ يُمكِنُ تأويلُهُ ؛ بأنْ يُرادَ بـ ( سواه ) : الاسمُ ، كما أشار إليه الأُشْمُونِيُّ (٢) .

\_\_\_\_\_

مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ المُفسِّر - بالكسر - بعد المُفسَّر ، بالفتح ، ولو قيل بأنَّ الأَوْلىٰ تقديمُ الأَشْهر . . لكان له وجهُ أيضاً ، بل هو مُقتضىٰ ما سَبَقَ مِنْ تقديم اللَّقَبِ المُشتهِرِ على الاسم .

<sup>(</sup>١) نكت السيوطى (ق/٥٢).

<sup>(</sup>٢) شرح الأشموني ( ١/ ٥٨ ) .

୰୵ଽ୰୰ଽଽ୰୰ଽଽ୰୰ଽ୰୰୰ଽୡୠ୰ୠୡୠୄଌୠୡୠୄଌୠୡୠୄୠୡୠୄ୴ୡ୰୰୷ଽ୰୰୷ଽ୰୰ଽଽ୰୰ଽଽ୰୰ଽଽ୰୰୵ଽ ୰୵ଽ୰୰୵ଽ

والهُ : ( وإنْ يكونا مُفرَدَينِ فأَضِفْ ) محلُهُ : إذا لم يكن في الاسم مانعٌ من الإضافة ، وإلا لم يُضَفْ ؛ نحوُ : ( الحارثُ كُرْزٌ ) ؛ لوجود ( أل ) . والمُرادُ بالمفرد هنا \_ كباب الكلمة \_ : ما قابَلَ المُركَّبَ ، وأمّا في باب

﴿ قُولُه : ( مَا قَابَلَ المُركَّبَ ) ؛ أي : مَا نُطِقَ بِه دَفْعَةً واحدة بحيثُ لا يكونُ له مَا يُصحِّحُ الإتيانَ ببعضه على حِدَة وببعضه الآخرِ على حِدَة ؛ فخَرَجَ نحوُ : ( عبد الله ) عَلَماً .

وكونُ المُرادِ بـ ( المفرد ) في تعريف ( الكلمة ) ما ذكر . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لو أُريد ذلك لَمَا صحَّ تقسيمُها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف ، ثمَّ تقسيمُ الاسمِ إلى عَلَمٍ وغيره ، وتقسيمُ العَلَمِ إلى اسمٍ وكُنْية ولَقَب ، وتقسيمُ الاسمِ واللَّقَب إلى مفردَينِ ومُركَّبينِ ، والكُنْيةُ لا تكونُ إلا مُركَّبةً ، بل المُرادُ بالمفرد هناك : ما لا يَدُلُّ جزوُهُ على جزء معناه .

ودعوىٰ أَنَّ إطلاقَهُ علىٰ ذلك اصطلاحٌ منطقيٌ ، وأَنَّ ذِكْرَهُ في النحو مِنْ خَلْطِ اصطلاحِ باصطلاح. . غيرُ صحيحة ؛ لِمَا ذُكر ، وفي ( مبحث الكلمة ) مِنْ « كتابتنا علىٰ حاشية المُؤلِّف على القطر » . . زيادةٌ علىٰ ذلك (١) .

قوله: (فما قابَلَ المُثنَّىٰ والمجموع) ؛ أي: اسمٌ قابَلَ . . . إلىٰ

<sup>(</sup>١) تقرير الأنبابي على السجاعي علىٰ شرح القطر (ق/ ٩-١٠).

وفي بابَيِ النداءِ و( لا ) : المضافَ والشبية به ، وفي باب المبتدأ والخبر : الجملة .

قوله: ( فأُضِفْ حَتْماً ) مُقتضىٰ ما ذَكَرَهُ هنا: أنَّ إضافةَ الأوَّلِ إلى الثاني
 قياسٌ ، فيُعارِضُ قولَهُ في ( باب الإضافة ): ( وأُوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ ).

وقد أجابَ بعضُ مشايخِنا عن ذلك : بحَمْل ما هنا علىٰ ما يأتي ؛ فقولُهُ :

آخره ؛ فلا يُقالُ : يَصدُقُ هاذا بالأفعال الخمسة ، مع أنَّها تُعرَبُ بالحروف والمفرد يُعرَبُ بالحركات الظاهرةِ أو المُقدَّرة ، ولا حاجةَ إلى تكلُّف إدخالِ الأفعالِ المذكورة في الملحق بهما مِنْ حيثُ إنَّ إعرابَها بالحروف بالحمُل على المُثنَّىٰ والمجموع ولو علىٰ وجه الكَأنَّيَّة في (تفعلِينَ) ، كما يُعلَمُ مِنَ «الصبَّان » مع « ما كتبناه عليه أوَّلاً وثانياً » في ( مبحث الأفعال )(١) .

و قوله : ( وفي بابَي النداءِ و ( لا » ) ، وكذا بابا النعتِ والحالِ .

وقوله: ( المضافَ )؛ أي: ما قابل المضافَ ، [وقولُهُ: ( والشبيهَ ) عطفٌ عليه] ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثير من النسخ هنا وفيما بعدُ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثير من النسخ هنا وفيما بعدُ (٢) .

📽 قوله : ( وقد أجاب بعضُ مشايخِنا. . . ) إلىٰ آخره : أُورِدَ علىٰ هـٰـذا

<sup>(</sup>۱) حاشية الصبان ( ۱۱۸/۱\_ ۱٦٩ ) ، تقرير الأنبابي الأول ( ۱۱۸/۱\_ ۱۱۹ ) ، تقرير الأنبابي الثاني ( ق/ ٦٨\_ ٦٩ ) .

<sup>(</sup>٢) قوله : (ثمَّ رأيتُهُ) ؛ أي: التصريحَ بالعامل ، وجاء كذٰلك في (ب ، هـ ) .

. . . . . . . . . . . . . . . . وإلَّا أَتْبِعِ الذي . . . .

or the orthodornoon the

( أَضِفْ حَتْماً ) ؛ أي : أَدِمِ الإضافة الواردة مُؤوِّلاً بما ذكر ، تأمَّلْ .

الله عليه ، و ( و إلَّا أَتْبِعِ ) ؛ أي : إتباعاً مُصطلَحاً عليه ، و ( أَتَبِع ) هذا : جوابُ الشرطِ ؛ وهو ( إنْ ) المدغمةُ في ( لا ) ، ولم يقرنْهُ بالفاء ؛ للضرورة .

الجواب: أنَّهُ يلزمُ عليه عدمُ صحَّةِ الخلافِ بينَ الفريقَينِ الذي ذَكَرَهُ الشارح، وعدمُ صحَّةِ كلامِ المُحشِّي الآتي عن الرَّضِيِّ؛ إذ الواردُ يُتبَعُ حيثُ كان الكلام فيه (١)، وعدمُ إفادةِ قول المُصنِّف: (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبا) بالنسبة للمفردَينِ ؛ لأنَّهُ على هاذا الجواب لا يُؤتى بمفردَينِ جديدَينِ حتى يُؤخِّرَ اللَّقَبُ منهما أو يُقدَّم.

ويُمكِنُ دفعُ ذلك : بأنَّ الخلافَ في المسموع ؛ فجمهورُ البَصْريِّينَ يقولون : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ لا غيرُ ، والكُوفيُّونَ يقولون : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ تارةً والإتباعُ أُخْرىٰ ، وكذلك يقولُ الرَّضِيُّ فيما إذا كان الأوَّلُ مفرداً والثاني مُركَّباً .

فمعنى قولِ المُصنِّف : ( فَأَضِفْ حَتْماً ) : فالتَزِمِ الواردَ فيه مِنَ الإضافة على نَقْلِ جمهور البَصْريِّينَ ، أو فجَوِّزْها فيه وُرُوداً \_ أي : اعتقد أنَّها واردةٌ على وجه عدم التحتُّم \_ على نَقْلِ غيرِهِم ، ومعنى قولِهِ : ( وأَخِّرَنْ ذا ) \_ بالنسبة

<sup>(</sup>١) انظر (٢٦/٢).

₴₮₭₷₴₮₭₷₴₽₮₭₷₴₽₮₭₷₴₽₮₭₷₴₽₮₭₷₴₽₮₭₷₴₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₽₩₩₽₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₽₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₩₽₽₽₩₽₽

﴾ قوله : ( رَدِفْ ) بمعنىٰ : تَبِعَ تَبَعاً لغويّاً ، ..........

للمفردَينِ \_ : أَدِمْ تأخيرَهُ .

لَّاكُنَّ هَاذَا كَلَّهُ يَقْتَضِي : منعَ اختراعِ إضافةِ اسمِ للَقَبِ لم يُوجدا قبلُ ، والظاهرُ مِنْ فَحُوى الكلام هنا : جوازُهُ ، فيكونُ البابُ قياسيّاً .

ويُمكِنُ حملُ الكلامِ على ما يُفيدُ جوازَ هاذا ؛ وذلك بأنْ يُقالَ : إنَّهُ يَكْفي في السماع سماعُ النوعِ ، كما نصُّوا عليه في باب العلاقات وغيرها .

وحينئذ : فما وَرَدَ شخصُهُ مضافاً . يبقى اتّفاقاً على إضافته مع التأويل ، وما لم يَرِدْ وكان مِنْ نوعٍ ما وَرَدَ . يَجْري فيه الخلاف ؛ فالبَصْريُّون يُعيَّنون فيه الإضافة الواردة في نوعه مع التأويل ، والكُوفيُّونَ يُجِيزُونها والإتباع ؛ فقولُ المُحشِّي : ( أَدِمِ الإضافة الواردة . . . ) إلى آخره . . يَصدُقُ بالوارد شخصُهُ وهاذا محلُّ اتّفاق \_ وبالوارد نوعُهُ ، وهو محلُّ الخلاف .

وقولُ المُصنِّف : ( وأَوَّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ ) . . لا يُنافي صحَّةَ اختراعِ تركيبٍ كذلك مُعتبَراً فيه التأويلُ ؛ لأنَّهُ أتى به لدفع ما يُتوهَّمُ مِنْ قَصْر قولِهِ : ( ولا يُضاف اسمٌ لِمَا به اتَّحدْ ) على غير الوارد وأنَّ الواردَ يبقى على حاله ، وقولهُ : ( ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ معنىً ) . . لا يُنافِيه أيضاً ؛ لأنَّهُ معَ التأويل لا اتِّحادَ .

ولعلَّهُ لهـٰذا كلِّهِ أَمَرَ المُحشِّي بالتأمُّل ؛ فعليكَ به .

إذا اجتمعَ الاسمُ واللَّقَبُ. . فإمَّا أنْ يكونا مفردَين ، أو مُركَّبَينِ ، أو الاسمُ مُركَّباً واللَّقَبُ مفرداً ، أو الاسمُ مفرداً واللَّقَبُ مُركَّباً .

فإن كانا مفردَين : وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإِضافةُ ؛ . . . . . . . . . . . .

فليس في الكلام تحصيلُ حاصلِ أصلاً .

قوله: ( وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإضافةُ ) ؛ أي : على تأويل الأوَّل بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ، وإنَّما أُوِّلَ الأوَّلُ بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو المُعرَّضُ للإسناد إليه ، والمسندُ إليه إنَّما هو المُسمَّىٰ ، فلَزمَ أنْ يُقصَدَ بالثاني مُجرَّدُ اللفظ .

﴿ قُولُه : ( تحصيلُ حاصلِ ) ؛ أي : طلبِ ذلك ؛ المأخوذِ مِنْ قُولُه : ( أَتْبِع ) الذي هو أمرٌ .

🟶 قوله : (أي : علىٰ تأويل الأوَّلِ بالمُسمَّىٰ. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : غالباً ، وقد يُؤوَّلُ الأوَّلُ بالاسم ؛ كما في قولك : ( كتبتُ سعيدَ كرزٍ ) .

فإن أُوِّلَ الثاني بالمُسمَّى . . كان المعنى : كتبتُ اسمَ المُسمَّى بهاذا الاسم الذي هو ( سعيدٌ ) ، وإنْ أُوِّلَ بالاسم قُدِّرَ مضافٌ ؛ أي : اسمَ مُسمَّىٰ هـندا الاسم الذي هو (كُرْزٌ) ، ولك عدمُ تأويل الثاني لا بالمُسمَّىٰ ولا بالاسم ، وتسميةُ تلك الذاتِ بلفظ ( سعيد ) هي حاصلُ معنى النسبةِ ، ولك في الغالب عدمُ تأويل الأوَّلِ \_ وهو الأقربُ \_ بجَعْل التسميةِ بالثاني حاصلَ معنى النسبة إليه .

وجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ كما نقله الأَسْقاطئُ في « حواشي هـٰذا الشرح » إضافةَ الاسم إلى اللَّقَب لفظيَّة ؛ لتقدير انفكاكِها كإضافة الوصف إلى معموله ؛ إذ نحوُ: (هاذا سعيدُ كُرْزٍ) ، و(رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ) ، و(مررتُ بسعيدِ كُرْزٍ) ، وأجاز الكُوفيُّونَ الإتباعُ (١)؛ فتقولُ: (هاذا سعيدٌ كُرْزٌ) ، و(رأيتُ سعيداً كُرْزاً) ، و(مررتُ بسعيدِ كُرْزٍ) ، ووافقهم المُصنِّفُ على ذلك في غير هاذا الكتاب (٣).

والمُرادُ بالبَصْريِّينَ : جمهورُهُم ، كما عبَّر به في « التوضيح »(٤) .

الكافِ وسكون الراء المهملة ، وفي آخره زايٌ ، وهو في الخره زايٌ ، وهو في الأصل : خُرْجُ الراعي . انتهى «تصريح »(٥) ، ثمَّ أُطلِقَ : على اللئيم ، وعلى الحاذق .

الله قوله: (وأجاز الكُوفيُّونَ الإتباعَ)؛ أي : إتباعَ الثاني للأوَّل على أنَّهُ بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، ويجوزُ القطعُ إلى النصب بإضمار فعلٍ ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ .

\_\_\_\_\_

المعنى على البدليَّة أو البيان ، فلا تحتاجُ إلى تأويل ، بخلاف المعنويَّة (٢) .

قوله: (ثمَّ أُطلِقَ: على اللئيم، وعلى الحاذق) فإشعارُهُ بخصوص

<sup>(</sup>۱) وتبعهم في ذلك بعض البَصْريِّينَ . انظر « التذييل والتكميل » ( ٢/٣١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر «الكتاب» (٣/٣٤)، و«شرح التسهيل» (١٧٣/١)، و«التذييل والتكميل» (١٧٣/١)، و«همع الهوامع» والتكميل» (٢/١٤)، و«همع الهوامع» (٢/٤٨١).

<sup>(</sup>٣) انظر « تسهيل الفوائد » ( ص٣٠-٣١ ) .

<sup>(3)</sup> أوضح المسالك ( 1/ ١٣١ ).

<sup>(</sup>٥) التصريح على التوضيح ( ١٢٢/١ ) .

<sup>(</sup>٦) القول الجميل (ق/ ٣٢).

وإن لم يكونا مفردَينِ ؛ بأن كانا مُركَّبينِ ؛ نحوُ : (عبدِ اللهِ أنفِ الناقة) ، أو مُركَّباً ومفرداً ؛ نحوُ : (عبدِ الله كُرْز) ، و(سعيدِ أنفِ الناقة) . . وَجَبَ الإِتباعُ ، فتُتبعُ الثانيَ الأوَّلَ في إعرابه ، ويجوزُ القطعُ إلى الرفع أو النصب ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ أنفُ الناقةِ ) و(أنفَ الناقةِ ) ؛ فالرفعُ : على إضمار مبتدأٍ ، والتقديرُ : (هو أنفُ الناقة ) ، والنصبُ : على إضمار فعلٍ ، والتقديرُ : (أعني : أنفَ الناقة ) ، فيُقطعُ مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ؛ نحوُ : (هاذا زيدٌ الناقة ) أو : (أنفُ الناقة ) أو : (

\_\_\_\_\_

الإتباعُ)؛ لأنَّا نقولُ: مُرادُهُ بوجوبِ الإتباع: امتناعُ الإضافة؛ فلا يُنافي ما ذكر.

المدح أو الذمِّ يحتاجُ إلىٰ قرينة .

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( وَجَبَ الإِتباعُ ) هاذا صريحٌ في امتناعِ الإضافةِ إذا كان الأوَّلُ مُفرَداً والثاني مُركَّباً ، والوجهُ : خلافُهُ وفاقاً للرَّضِيِّ ؛ حيثُ قال : ( وإن كانا مُفردينِ ، أو أوَّلُهُما . . جازتْ إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقَب ) ؛ وذلك لأنَّ المضاف مُفردينِ ، أو أوَّلُهُما ؛ ك « غلامِ عبد الله » ، بخلاف المضاف ، نقله الشيخُ ياسينُ (١) .

<sup>(</sup>۱) حاشية ياسين علىٰ الفاكهي ( ٢٣/٢ ) ، وانظر « شرح الكافية » ( ٣/ ٢٦٥ ) .

قوله: (ومنهُ منقولٌ...) إلى آخره؛ أي: وبعضُ العلمِ منقولٌ؛ أي: مفردٌ منقولٌ، وبهاذا التقديرِ غايرَ قولَهُ الآتيَ: (وجملةٌ...) إلى آخره؛ فإنّها مِنَ المنقول، ويصحُّ ألَّا يُقدَّر؛ فيكونُ قولُهُ: (وجملةٌ) مِنْ عطف الخاصِّ.

و قوله : (غايرَ قولَهُ الآتيَ : « وجملةٌ. . . » إلىٰ آخره ) إنَّما أتىٰ بـ ( إلىٰ آخره ) ؛ للإشارة إلىٰ أنَّ المُركَّبَ المَزْجيَّ والإضافيَّ مِنَ المنقول أيضاً .

♥ قوله: (فيكونُ قولُهُ: «وجملةٌ »...) إلىٰ آخره: لا وجه لتخصيص الجملة هنا.

وقوله: ( لا منقولٌ ولا مُرتَجَلٌ ) أمَّا الأوَّل: فلأنَّ النقلَ يستدعي الوَضْعَ للمعنى الثاني ولا وضع فيه له، وأمَّا الثاني: فلأنَّهُ سبقَ له وَضْعٌ في غير العَلَمِيَّة، والتحقيقُ: أنَّهُ منقولٌ بوَضْع تنزيليٌ ؛ لأنَّ غلبةَ استعمالِ المُستعمِلِينَ بحيثُ اختصَّ بفردٍ مُعيَّن بمنزلة الوَضْع منهم، فكأنَّهُم وضعوه، كما ذَكَرَهُ

شرح الأشموني ( ۲۰/۱ ) .

وهو ابتداؤُهُما مِنْ غير تهييء لهما قبلُ .

﴿ قُولُه : ( و ﴿ أُدَدْ ﴾ ) نازَعَهُ ابنُ هشام ؛ فقال : إِنَّهُ ليس بمُرتَجَلٍ ، بل منقولٌ مِنْ جمع ( أُدَّة ) ، وهي ( فُعْلَةُ ) مِنَ الوُدِّ ؛ كـ ( قُرْبة وقُرَب ) ، ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً ؛ لانضمامها ؛ كما في ( أُجُوهٍ ) و ( أُقِّتت ) انتهى « نُكَت » (١) .

الجاميُّ في « شرح الكافية » وابنُ قاسم في « الآيات البيِّنات » (٢) .

وهو ابتداؤهُما...) إلى آخره ؛ فمعنىٰ كونِ العَلَمِ مُرتَجَلاً : وهو ابتداؤهُما...) إلى آخره ؛ فمعنىٰ كونِ العَلَمِ مُرتَجَلاً : أنّه ابتُدئ بالتسمية به مِنْ غير سبق استعمالِهِ غيرَ عَلَم.. فعلٌ للشيء قبل التهيّؤ ؛ فإنّ البدء بالتسمية به قبل سَبْقِ استعمالِهِ غيرَ عَلَم.. فعلٌ للشيء قبل التهيّؤ في الجملة ؛ مِنْ حيثُ إنّ الأصلَ في الأسماء التنكيرُ ، فحقُ اللفظِ أنْ يُوضَعَ عَلَماً ، فلم يتهيّأ لوضعه عَلَماً إذا لم يتقدّمْ له استعمالٌ في غير العَلَميّةِ ، ولا يَرِدُ نحوُ : (أسامة) ؛ إمّا لأنّهُ نكرةٌ معنى ، أو لأنّ الحُحْمَ للأغلب .

قوله: (أُدَّة) بالضمِّ.

قوله : ( ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً ) العبارةُ مقلوبةٌ ، كما هو ظاهرٌ .

♥ قوله: (كما في « أُجُوهٍ » و « أُقِّتت » ) الأصل : ( وُجُوه ) و ( وُقِّتت ).

<sup>(</sup>١) نكت السيوطي (ق/٥٢).

<sup>(</sup>٢) الفوائد الضيائية ( ٢/ ١٢٤ - ١٢٥ ) ، الآيات البينات ( ٢/ ٩٤ ) .

وقال شيخُ الإسلام : ( وهو عَلَمُ رجلٍ ، مُشتقٌ عندَ سيبويهِ مِنَ « الوُدِّ » ، وهو الحُبُّ ؛ فهمزتُهُ بدلٌ من الواو ، وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الْإَدِّ » بفتح الهمزة وكسرها ؛ وهو العِظَمُ )(١) .

وَ قُولُه : ( وجملةٌ. . . ) إلى آخره ؛ أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ الذي الْقَولُ منه جملةٌ . انتهى « أُشْمُوني »(٢) .

\_\_\_\_

وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الْإِكَّ » ) ؛ أي : فهمزتُهُ على هاذا : أصليَّةُ ، ولعلَّ ارتجالَهُ مبنيٌّ على هاذا .

و قوله : ( وهو العِظَمُ ) الأَوْلى : ( العظيم ) ؛ قال تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللّلَّا اللَّهُ الللللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّا اللَّاللَّا الللَّهُ

﴿ قُولُه : (أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ. . . ) إلىٰ آخره : أشار بذلك ؛ لدفع ما يُوهِمُهُ ظاهرُ « المتن » ؛ مِنْ عطفه علىٰ ما قبلَهُ المُقتضي بظاهره كونَهُ

<sup>(</sup>۱) الدرر السنية ( ۱/ ۲۳۵ ) ، وانظر « الكتاب » ( ۳/ ٤٦٤ ) ، و « ارتشاف الضَّرَب » ( ۲/ ۸۲۸ ) .

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱/ ۲۰ ) .

<sup>(</sup>٣) وقد جاءت على الأولويّة في جميع نسخ الحاشية ما عدا (هـ) والمصدر المنقول

. . . . . ومــا بمَــزْجِ رُكِّبَــا ﴿ ذَا إِنْ بغيرِ ﴿ وَيْهِ ﴾ تَمَّ . . . . .

\* قوله: (وما بمَزْج) ؛ أي: ومِنَ العَلَم: ما بمَزْج... إلى آخره (١٠): المَزْجُ في الأصل: هو الخَلْطُ، والمُركَّبُ المَزْجيُّ : كلُّ كلمتَينِ نُزَّلتْ ثانيتُهُما منزلةَ تاء التأنيثِ ممَّا قبلَها ؛ في أنَّ ما قبلَهُ مفتوحُ الآخِرِ، ما لم يكن ياءً ؛ فيسكَّنُ ؛ كـ ( مَعْدِي كَربَ ) .

قسيماً للمنقول والمُرتَجَل ، فأشار الأُشْمُونيُّ إلىٰ أنَّهُ مِنْ عطف الخاصِّ اهتماماً به(۲) .

ومِنَ العَلَم: (أي: ومِنَ العَلَم: ما بِمَزْج...) إلى آخره: الأَوْلَىٰ: (ومِنَ المنقول)؛ إذ المُركَّبُ المزجيُّ كلُّ كلمةٍ مِنْ كلمتيهِ كانتْ قبلَ المزجلِ لمعنى ومجموعُهُما كذلك؛ ضرورة كونِ كلِّ له معنى؛ إذ لا يصحُّ في العَلَم المزجيِّ أَنْ يُعمَدَ إلىٰ لفظتَينِ مُهمَلتَينِ ويُمزجا ويُوضَعَ مجموعُهُما عَلَماً ، كما يُفهَمُ مِنْ تعريفهم المزجيَّ : بـ (كلُّ اسمَينِ ...) إلىٰ آخره ، كما ذَكرَهُ الأُشْمُونيُّ "، أو بـ (كلُّ كلمتَينِ ...) إلىٰ آخره ، كما ذَكرَهُ الأُشْمُونيُّ "،

نعم ؛ إِنْ قلنا بصحَّة ذلك كان التعبيرُ بـ ( العَلَم ) هو الأَوْلى .

هِ قُولُه : ( كُلُّ كُلُّمتَينِ. . . ) إلىٰ آخره : هو أَوْلَىٰ مِنْ قُولُ الْأُشْمُونِيِّ :

<sup>(</sup>١) الباء بمعنى (مع) ؛ أي: مع مزج.

<sup>(</sup>۲) انظر « حاشية الصبان » ( ۲۱۸/۱ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١ / ٦٠ ) .

ينقسمُ العَلَمُ : إلىٰ مُرتَجَلٍ ، وإلىٰ منقول ؛ فالمُرتَجَلُ : هو ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّةِ في غيرها ؛ كـ ( سُعادَ ) و( أُدَدَ ) .

﴿ قُولُه : ( أُعرِبَا ) ؛ أي : إعرابَ ما لا ينصرفُ .

قوله: ( ذو الإضافه ) هو كلُّ اسمَينِ نُزَّلَ ثانيهما منزلةَ التنوينِ ممَّا قبلَه ؛
 في أنَّ الجزءَ الأوَّلَ جارِ بوجوه الإعراب ، والثاني مُلازِمٌ لحالةٍ واحدة .

الشارح الشارح ( ك « عبدِ شمس ». . . ) إلى آخره : سيأتي في كلام الشارح نُكْتةُ تَعداد المثالِ<sup>(۱)</sup> ، والأوَّلُ : عَلَمٌ لأخي هاشمِ بن عبد مَناف ، والثاني : كُنْيةُ عثمانَ والدِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رضي الله عنهما ، وهو صحابيٌّ أَسْلَمَ عامَ الفتح . انتهي « ابن المَيِّت »(٢) .

﴾ قوله : ( ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّةِ ) . . . . . . . . . . . . . . . . . .

\_\_\_\_\_

(كلُّ اسمَينِ...) إلى آخره ؛ لشموله المُركَّبَ مِنْ فعل واسمٍ ؛ ك ( حَضْرَمَوتَ ) ، ولا مانعَ مِنْ أَنَّهُ أراد بالاسم ما دلَّ على مُسمّى ؛ بقرينة تمثيله بعد التعريف بـ ( حَضْرَمَوتَ ) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳۲).

<sup>(</sup>٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٨٤).

أُورِدَ عليه : أنَّهُ غيرُ جامع ؛ لعدمِ صِدْقِهِ علىٰ ما وُضِعَ للذَّات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها ، وغيرُ مانع ؛ لصِدْقِهِ علىٰ عَلَمِ الشخصِ المنقولِ مِنْ عَلَم الشخصِ المنقولِ مِنْ عَلَم الجنس ؛ كـ ( أسامةَ ) ؛ فكان الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ : ( وهو ما وُضِعَ للشيء ،

وجه وله: (أُورِدَ عليه: أنَّهُ غيرُ جامعٍ...) إلىٰ آخره: انظُرْ: ما وجه ايرادِ هاذا على تعريفِ شارحِنا ؟ فإنَّ ما وُضِعَ للذات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها يصدقُ عليه أنَّهُ لم يسبقُ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّة ؛ إذ هاذا التعريفُ صادقٌ بما إذا حصلَ استعمالٌ في المعنى العَلَميِّ أم لا .

نعم ؛ أَوْرَدُوا هاذا على قول الأُشْمُونيِّ : ( المُرتَجَل : هو ما استُعمِلَ مِنْ أَوَّل الأمر عَلَماً )(١) .

ويُجابُ عن الأُشْمُونيِّ : بأنَّ المُرادَ : الاستعمالُ ولو بالقوَّة ، أو بأنَّ هاذه صورةٌ فَرْضِيَّةٌ ، ولا نقضَ بالفَرْضِيَّات ؛ لِمَا نصَّ عليه علماءُ الأدب ؛ مِنْ أنَّ مادَّةَ النَّقْضِ لا بدَّ أنْ تكونَ مُحقَّقةً ، [كذا وُجِدَ هاذا الجوابُ بهامش الأصل] .

وَ قُولُه : ( وغيرُ مانع ؛ لصِدْقِهِ. . . ) إلىٰ آخره : سيأتي الجوابُ عنه في كلامه (٢٠) ، ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المُرادَ : قبلَ نوعِ العَلَميَّةِ الحاضرةِ ؛ وهي العَلَميَّةُ الشَّخْصيَّة .

﴿ قُولُهُ : ( فَكَانَ الأَوُّلَىٰ أَنْ يَقُولَ : وَهُو مَا وُضِعَ . . . ) إِلَىٰ آخرِهُ : فيه :

شرح الأشموني ( ۱/ ۲۰ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر ( ٣٣/٢ ) .

ولم يَسبِقُ وضعُهُ لغيره ) انتهىٰ « حَفْني »(١) .

وله: (ما سَبَقَ له استعمالٌ) الأولىٰ: التعبيرُ بالوضع ؛ كما قال في متن « الجامع » : (وما سَبَقَ له وضعٌ آخَرُ فمنقولٌ) (٢) ، قال شارحُهُ : (وشَمِلَ قولُهُ : « ما سَبَقَ له وضعٌ » : ما استُعمِلَ في ذلك الموضوع ، وما لم يُستعمَلْ فيه ) انتهىٰ انتهىٰ ، فإذا وُضِعَ ولم يُستعمَلْ ثُمَّ سُمِّى به . . يُسمَّىٰ : منقولاً .

قوله: ( في غيرِ العَلَميَّةِ ) ( أل ) في ( العَلَميَّة ): للعهد الحُضُوريِّ ،
 وحينئذٍ: فالحدُّ مُتناوِلٌ لما استُعمِلَ قبلَ العَلَميَّةِ الحاضرةِ في عَلَميَّةٍ أُخْرىٰ ؛
 ك ( أسامة ) عَلَماً لشخصِ ؛ فهو مِنَ المنقول .

أَنَّهُ يخرجُ عن هاذا المُرتَجَلُ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخرَ به ، فيكونُ هاذا أيضاً غيرَ جامع ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : ولم يَسبِقْ وضعُهُ لغيره نوعاً ؛ أي : لغير نوعِهِ ، وإنْ وُضِعَ لشيء مِنْ نوع ما وُضِعَ له الآن .

قوله: (الأَوْلَىٰ: التعبيرُ بالوضع)؛ أي: وإن كان يحتملُ أنْ يُرادَ
 الاستعمالُ ولو بالقوَّة ؛ لأنَّهُ لا يمنعُ الأَوْلويَّةَ .

وله: (كما قال في متن « الجامع »...) إلى آخره: فيه: أنَّهُ يشملُ المُرتَجَلَ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخَرَ به.

<sup>(</sup>١) حاشية الحفني على الأشموني ( ١/ق٩٧).

<sup>(</sup>٢) الجامع الصغير في النحو ( ص٢٥ ) .

<sup>(</sup>٣) السراج المنير (ق/ ٤٤).

والنَّقُلُ: إِمَّا مِنْ صَفَةٍ ؛ كَ (حَارَثِ) ، أَو مِنْ مَصَدَر ؛ كَ ( فَضْلِ ) ، أَو مِنْ مَصَدَر ؛ كَ ( فَضْلِ ) ، أو مِنِ اسم جنسٍ ؛ كَ ( أُسدٍ ) ، وهاذه تكونُ معربةً ، أو مِنْ جملة ؛ كَ ( قام زيدٌ ) ، و( زيدٌ قائمٌ ) ، وحكمُها : أنَّها تُحكىٰ ؛ فتقولُ : ( جَاءني زيدٌ قائمٌ ) ، و( رأيتُ زيدٌ قائم ) ، و( مررتُ بزيدٌ قائم ) ، وهاذه مِنَ الأعلام المُركَّبة .

ومنها أيضاً : ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ ؛ نحوُ : ( بَعْلَبَكَّ )، و( مَعْدِي كَرِبَ )، و( سيبَوَيْهِ ) .

﴿ قُولُه : (كـ «قام زيدٌ ») ؛ أي : ممَّا أصلُهُ الفعلُ والفاعل ، وقولُهُ : ( وزيدٌ قائمٌ ) ؛ أي : ممَّا أصلُهُ مبتدأٌ وخبرٌ ، للكنَّهُ لم يَرِدْ عن العرب عَلَمٌ منقولٌ مِنْ جملةِ اسميَّة كالمثال المذكور ، وللكن لو سُمِّيَ بها جازَ ؛ فكلامُ الشارح فيها بالنسبة للجواز لا للوقوع (٢) .

﴿ قُولُه : (نحوُ : « بَعْلَبَكَ » ) أصلُ ( بَعْل ) : اسمُ صنمٍ ، و( بك ) : اسمُ رجلٍ كان يَعبُدُهُ ، فمُزِجا وجُعِلا عَلَماً لبلدةٍ .

﴿ قُولُه : (و« مَعْدِي كَرِبَ » ) اسمُ رجل ، ومعناه : عَدَاه الفسادُ .

.......

<sup>(</sup>۱) ومثل ذلك : (يزيدُ) إذا لُوحظ فيه أثناءَ النقل الفعلُ والفاعل ؛ فإنَّهُ يُحكئ ، وأمَّا إذا لُوحظ فيه الفعلُ وحدَهُ.. فإنَّهُ يُعرَبُ إعرابَ ما لا ينصرف ، ومثل المضارع : الماضي ؛ كـ (شَمَّرَ) اسم فرس ، والأمرُ ؛ كـ (إصمِت) اسم مفازة ، إلا أنه سُمِعَ في (إصمت) المنعُ من الصرف فقط .

<sup>(</sup>٢) النقل من الجملة الاسميَّة ليس بمسموع عن العرب ، وللكنَّ النُّحاةَ قاسُوهُ على ما نُقِلَ من الجمل الفعليَّة . انظر « أوضح المسالك » ( ١/ ١٢٤ ) .

وذَكَرَ المُصنّفُ أَنَّ المُركَّبَ تركيبَ مزجٍ إِن خُتِمَ بغير ( وَيْهِ ) . أُعرِبَ ، ومفهومُهُ : أَنَّهُ إِن خُتِمَ بـ ( وَيْهِ ) لا يُعرَبُ ، بل يُبنى ، وهو كما ذَكَرَهُ ؛ فتقولُ : ( جاءني بَعْلَبَكُ ) ، و( رأيتُ بَعْلَبَكَ ) ، و( مررتُ ببَعْلَبَكَ ) ؛ فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، ويجوزُ فيه أيضاً البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : ( جاءني بَعْلَبَكَ ) ، و( رأيتُ بَعْلَبَكَ ) ، و ( مررتُ ببَعْلَبَكَ ) ، ويجوزُ أيضاً أَنْ يُعرَبَ بعْلَبَكَ ) ، ويجوزُ أيضاً أَنْ يُعرَبَ أيضاً إعرابَ المُتضايِفَينِ ؛ فتقولُ : ( جاءني حَضْرُمَوْتٍ ) ، و( رأيتُ بحَضْرِمَوْتٍ ) . و مررتُ بحَضْرِمَوْتٍ ) .

وتقولُ فيما خُتِمَ بـ (ويهِ): (جاءني سِيبَوَيْهِ)، و(رأيتُ سِيبَوَيْهِ)، و(مررتُ بسِيبَوَيْهِ)، فتَبْنيهِ على الكسرِ، وأجاز بعضُهُم إعرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ؛ فتقولُ: (جاءني سِيبَوَيْهُ)، و(رأيتُ سِيبَوَيْهَ)، و(مررتُ بسيبَوَيْهَ) (١).

ومنها : مَا رُكِّبَ تَرَكَيبَ إِضَافَةٍ ؛ كـ (عَبْدِ شَمْسٍ ) وَ( أَبِي قُحَافَةً ) ،

انتهيٰ « فارِضي »<sup>(۲)</sup> .

قوله: ( فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ) ؛ أي : على الجزء الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فباقِ علىٰ ما كانَ عليه ؛ من فتحٍ ، أو سكون ؛ كـ ( مَعْدِيْ كَرِبَ ) .
 قوله : ( ومنها : ما رُكِّبَ ) ؛ أي : ومِنَ الأعلام . . . إلىٰ آخره .

<sup>(</sup>۱) المُجيز هو الجَرْميُّ ، وسيبويهِ لم يُجوِّز فيه إلا البناء ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ٢/ ٣١٥-٣١٦ ) ، و « المساعد » ( ١٢٨/١ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٦).

وهو معربٌ ؛ فتقولُ : (جاءني عبدُ شمسِ ) و( أبو قُحافةَ ) ، و( رأيتُ عبدَ شمسِ ) و( أبا قُحافةَ ) ، و( مررتُ بعبدِ شمسِ ) و( أبي قُحافةَ ) .

ونبَّه بالمثالَينِ : علىٰ أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات ؛ ك (عبدِ) ، وبالحروف ؛ ك (أبي) ، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ ك (شمسِ) ، وغيرَ مُنصرف ؛ ك ( قُحافةَ ) .

والحاصلُ : أنَّ المُركَّبَ ينقسمُ : إلى جملة ، ومُركَّبِ تركيبَ مزج ، ومضاف.

ولا يَرِدُ عليه : ما تَرَكَّبَ مِنْ حرفينِ ؛ ك ( إنَّما ) ، أو مِنْ حرفٍ واسم ؛ نحوُ : ( يا زيدُ ) ، أو مِنْ حرفٍ وفعل ؛ نحوُ : ( قد قام ) ؛ لأنَّها إذا سُمِّيَ بها حُكِيتْ كالجملة فالتحقتْ بها ، وأمَّا المُركَّبُ التوصيفيُّ ؛ ك ( زيدٌ القائمُ ) . . فمُلحَقٌ بالمفرد . انتهى « شيخ الإسلام »(١) .

الَىٰ قوله: (وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ كـ «شمسٍ »...) إلىٰ آخره ؛ هلذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (شمس) عَلَمُ صنمٍ قديمٍ ، وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ ؛ فعليه : يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف ، للعَلَميَّة والتأنيث ، كما صرَّح به

قوله: (ولا يَرِدُ عليه: ما تَرَكَّبَ...) إلى آخره: قد يُقالُ أيضاً: إنَّما اقتصرَ المُصنَّفُ على هاذه الثلاثة ؛ لأنَّها المسموعةُ مِنَ العرب دونَ غيرها.

المُنِيرة ( وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ ) ؛ وهو الشمسُ المعروفةُ المُنِيرة للكون .

قوله: ( فعليه: يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف. . . ) إلىٰ آخره: فيه: أنَّهُ عَلَمٌ بالغَلَبة التقديريَّة ، كذا قيل ،
 حينتذ اسمُ جنسِ نكرةٌ ، إلا أنْ يُدّعىٰ : أنَّهُ عَلَمٌ بالغَلَبة التقديريَّة ، كذا قيل ،

<sup>(</sup>١) الدرر السنية ( ٢٣٧/١ ) .

و ۱ و و که ۱ و که ۱ و و که ۱ و که اماله ۱ و که ۱ و که اماله اماله ۱ و که اماله اماله ۱ و که اماله امال

في « المصباح »<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : ما الطريقُ إلى عِلْمِها على القول الصحيح ؟

قلتُ : حكى ابنُ الحاجب فيه مذاهبَ :

أحدُها : بالوَحْي إلى بعض الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ .

وقد يُقالُ : المُرادُ : عَلَميَّةُ الشخصِ التي سَرَتْ لجزءِ العَلَم منه ، والمرادُ : التأنيثُ بحسب الأصل .

﴿ قوله : (أي : العربُ) ذَكرَ الصبَّانُ وغيرُهُ أَنَّ في كلام المُصنَّفِ حيثُ أَسْنَدَ الوضعَ إلى العرب إشارةً إلى أَنَّ عَلَمَ الجنسِ سماعيُّ ، فلا يُقاسُ على ما وَرَدَ منه (٢) .

وفي كونه مُشِيراً إلىٰ ذلك نَظَرٌ ؛ فإنَّ الأمورَ القياسيَّةَ إِنَّما جاءتْ مِنَ النَّظَرِ إلىٰ ما وَرَدَ عن العرب ، وليس في هاذه العبارةِ إشعارٌ بقِلَّة ، ثمَّ إنَّ اختلافَهُم

<sup>(</sup>١) المصباح المنير (١/٤٤٠).

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ٢/ ٢٢١ ) .

﴾ ۱۵۰۰ هو ۱۹۰۶ هو ۱۹۰۵ هو ۱۹۰۶ ۱۹۰۶ هو ۱۹۰۶ ه

والثاني : بخَلْقِ الأصواتِ في بعض الأجسام .

والثالثُ : بعِلْم ضروريِّ خَلَقَهُ في بعضهم حَصَلَ به إفادةُ اللفظ للمعنى ، أفاده في « المُزهِر »(١) .

الأشخاصِ ) حالٌ مِنْ (عَلَم) (٢) ، وقولُهُ : (لفظاً ) منصوبٌ على التمييز ؛ أي : مثلُهُ مِنْ حيثُ اللفظُ ، وأمَّا نصبُهُ على نزع الخافض. . فضعيفٌ ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على السماع .

و قوله: ( وهْوَ عَمْ ) الأُولى: كونُهُ فعلاً ماضياً ؛ أي: عَمَّ في المعنى ، وأمَّا جَعْلُهُ اسمَ تفضيلِ والأصلُ ( أعمُّ ). . ففيه نَظَرٌ ؛ لاقتضائه العمومَ في عَلَم الشخص ، وليس كذلك .

في أسماء الكتب والتراجمِ والعلوم هل هي أعلامُ أشخاصٍ أو أعلامُ أجناسٍ.. يَدُلُّ على القياسيَّة أو جنسيَّة لا حَجْر فيهِ . فيهِ .

﴾ قوله: (حالٌ مِنْ « عَلَم » ) الأوَّليٰ : نعتٌ لـ ( عَلَم ) .

<sup>(</sup>١) المزهر ( ١/ ٢٥ ) ، وانظر « مختصر منتهى السؤل والأمل » ( ١/ ٢٦٩ ) .

<sup>(</sup>٢) و(عَلَمْ): مفعولٌ به لـ (وضعوا)، وقف عليه بالسكون؛ للضرورة، أو علىٰ لغة ربيعة، وقد نبَّه المُحشِّى علىٰ مثله في مواضع. انظر مثلاً ( ١/ ٤٩٦، ٣/ ١٦٨).

ثم اعلَم : أنَّ عَلَم الشخص : هو ما وُضِع لمُعيَّنِ في الخارج ؟ ك ( زيدٍ ) ، وعَلَمَ الجنس : ما وُضع لمُعيَّنِ في الذِّهْن ؟ أي : للحقيقة المُعيَّنةِ في الذِّهْن ؟ ك ( أسامة ) ، واسم الجنس عند النُّحاةِ وجمع مِنَ الأصوليِّن : ما وُضِع للحقيقة مُطلقاً ؟ أي : بلا تعيينٍ ؟ ك ( أسدٍ ) ، وعند جمع مِنْ مُحقِّقي الأصوليِّين : ما وُضِع لشائع في جنسه ، والنكرة : ما وُضِع للفرد المُبهَم ، هاذا هو التحقيقُ ، كما في « الهَمْع » و « شيخ الإسلام »(١) .

فقولُ الناظمِ في عَلَم الجنس: إنَّهُ عم.. مُخالِفٌ لما ذكر ؛ إذ الحقيقةُ المُعيَّنةُ لا عمومَ فيها ؛ إلا أنْ يكونَ جارياً على القول بوجود الحقيقة في ضِمْنِ الأفرادِ ؛ فيرجعُ الأمرُ إلى العموم في الأفراد ، تأمَّلْ .

وقد يكونُ موضوعاً لمُعيَّنٍ في الخارج ؛ كه «زيدٍ ») ، وقد يكونُ موضوعاً لمُعيَّنٍ في الذَّهْن مُتوهَم وجودُهُ في الخارج ؛ كالعَلَم الذي يضعُهُ الوالدُ لابنه المُتوَهَم وجودُهُ خارجاً في المُستقبل ، وكعَلَم القبيلة ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمجموع أبناء الأب الموجودين حينَ الوَضْع وغير الموجودين حينَهُ ؛ فإنَّ المجموع أبناء الأب الموجودين حينَ الواضع ؛ فقولُهُم : (تشخُصُ العَلَمِ المحموع خارجيٌ ). . أغلبيٌ ، أفاده ياسينُ (٢) .

وقد يُقال : هو كُلِّيٍّ ، والتعيينُ في المثال الأوَّلِ خارجيٌّ ؛ لأنَّهُ لم يُوضَعْ له مِنْ حيثُ التعيينُ الذَّهْنيُّ ، بل مِنْ حيثُ التعيينُ الخارجيُّ ؛ والتعيينُ الذَّهْنيُّ

<sup>(</sup>۱) همع الهوامع ( ۱/ ۲۸۱ ) ، الدرر السنية ( ۱/ ۲۳۹ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية ياسين على الألفية (١/٥٠).

و الله الله و ا

وقع المُثنَّاة عَوْله : ( أَمُّ عِرْيَطٍ ) بكسر العينِ المهملةِ وسكونِ الراء وفتحِ المُثنَّاة التحتيّة : كنيةٌ للعقرب ، واسمُها : شَبْوةُ ، وممَّا ينفعُ للَدْغتها : وضعُ خُنْفُساءَ بعدَ قَتْلِها على مَحَلِّ اللَّدْغة .

قوله: (ثُعَالةٌ) ؛ أي: اسمٌ للثعلب، وكُنيتُهُ: أبو الحُصَين، وهو مصروفٌ في البيت ؛ للضرورة.

هنا طريقٌ للتعيين الخارجيِّ ، وعَلَمُ القبيلةِ مِنْ قَبيل عَلَم الجنس ؛ بدليلِ صحَّة إطلاقِهِ على البعض بلا تجوُّز .

إن قلتَ : حيثُ كان عَلَمُ الشخصِ موضوعاً للشخص المُعيَّنِ.. لَزِمَ أَنَّ استعمالَهُ فيه بعدَ زيادةِ جزءِ أو نقصِ جزءِ مثلاً.. مجازٌ ، ولا قائل به .

قلتُ : أجابَ بعضُهُم : بأنَّ هاذه المُغايَرةَ غيرُ مُعتدٌّ بها ؛ فإنَّ الشخصَ واحدٌ في الصِّغرِ والكِبَرِ عقلاً وعادةً وشرعاً .

وأجاب عبدُ الحكيم: بأنَّ المُشخِّصاتِ أَمَاراتٌ ، لا مُوجِباتٌ مُحصلةٌ للتشخُّص؛ بحيثُ تكونُ هي مَنْشأَهُ ولا تنفكُ عنه ، والأَمَارةُ ـ التي هي العلامةُ ـ خارجةٌ ، ولا يلزمُ مِنْ تبدُّلها تبدُّلُ المُعلَّم (١) ، ولنا كلامٌ يتعلَّقُ بذلك في « رسالتنا الوضعيَّة »(٢) .

<sup>(</sup>١) انظر « حاشية السيالكوتي على المطول » ( ص١٤٩-١٥٠ ) .

<sup>(</sup>۲) رسالة الأنبابي في تحقيق الوضع ( ص١٠-١١ ) .

و مِثْلُدهُ ( بَدِرَّةُ ) للمَبَدرَّة ﴿ كَذَا ( فَجَارِ ) عَلَمٌ للفَجْرَهُ ﴿ ﴿ اللهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ الل

العَلَمُ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ : عَلَمُ شخصٍ ، وعلمُ جنسٍ .

فعَلَمُ الشخصِ له حُكْمان :

معنويٌّ ؛ وهو أنْ يُرادَ به واحدٌ بعينه ؛ كـ ( زيدٍ ) و( أحمدَ ) .

ولفظيٌّ ؛ وهو صحَّةُ مَجِيءِ الحالِ مُتأخِّرةً عنه ؛ نحوُ : (جاءني زيدٌ ضاحكاً ) ، ومنعُهُ مِنَ الصرف مع سببِ آخَرَ غيرِ العَلَميَّة ؛ نحوُ : (هلذا أحمدُ ) ، ومنعُ دخولِ الألفِ واللام عليه ؛ فلا تقولُ : (جاء العُمَرُ ) .

وعَلَمُ الجنس كعَلَم الشخص في حُكْمه اللفظيِّ ؛ فتقولُ : (هاذا أُسامةُ مُقبِلاً) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ، وتأتي بالحال بعدَهُ ، ولا تُدخِلُ عليه الألفَ

قوله: (بَرَّةُ) بفتح الباء والمنعِ مِنَ الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ،
 و(المَبَرَّةُ) بفتح الميم والباءِ المُوحَّدة : بمعنى البرِّ .

﴿ قوله: (كذا ﴿ فَجَارِ ﴾...) إلى آخره: (فَجَارِ)(١): مبتدأٌ ، و(عَلَمٌ): خبرُهُ ، و(كذا): حالٌ ، و(الفَجْرَة) بسكون الجيم: بمعنى الفُجُور؛ وهو المَيْلُ عن الحقّ ، والتاءُ لتأنيث الحقيقة لا الوَحْدة .

٤١

<sup>(</sup>۱) ضُبطت الراء في « الألفية » التي بخط ابن هشام : بكسر الراء وضمّها ، ورُمز فوقها بـ ( معاً ) .

واللامَ ؛ فلا تقولُ : ( هـٰذا الأُسامةُ ) .

وحُكْمُ عَلَمِ الجنسِ في المعنىٰ كحُكْمِ النكرة ؛ مِنْ جهةِ أَنَّهُ لا يخصُّ واحداً بعينه ؛ فكلُّ ( أُسدِ ) يَصدُقُ عليه ( أُسامةٌ ) ، وكلُّ ( عقربِ ) يَصدُقُ عليها ( أمُّ عِرْيطٍ ) ، وكلُّ ( ثعلبِ ) يَصدُقُ عليه ( ثُعالةُ ) .

وعَلَمُ الجنسِ يكونُ للشخص ، كما تقدَّم (١) ، ويكونُ للمعنى ؛ كما مثَّل بقوله : ( « بَرَّةُ » للمَبَرَّة ) ، و( « فَجَار » للفَجْرَة ) .

الله عَبَّرَ بها لكان الشخص ) مُرادُهُ به : الأعيانُ ، ولو عَبَّرَ بها لكان الله قوله : ( ويكونُ للمعنى . . . ) إلى آخره . أَوْضحَ ؛ بدليلِ مُقابَلتِهِ بالمعنىٰ في قوله : ( ويكونُ للمعنىٰ . . . ) إلى آخره .



<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳۹، ۱۱).



## (اسمُ الإشارةِ)

## [ اسمُ الإشارةِ ]

وله: (لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريفِ لُغُويَةٌ)؛ أي: والواقعةَ في المُعرَّف اصطلاحيَّةٌ ، والإشارةُ الاصطلاحيَّةُ هي الإشارةُ النَّمْويُّون؛ كالحاصلة بـ (أل) والضمير، أو هي الألفاظُ التي ذكرها النَّحْويُّون؛ وهي : (ذا)، و(ذي)، و(تي)، . . إلى آخره؛ إذ كثيراً ما يُطلِقُون على ذلك لفظ (إشارة) مِنْ غير زيادة لفظ (اسم)، وعلى هاذا: فإضافةُ (اسم) إلى (الإشارة) مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ (شجرِ فإضافةُ (اسم) إلى (الإشارة) مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أراكِ).

للكن في « الصبَّان » : أنَّ الإشارةَ في المُعرَّف لُغُويَّةٌ أيضاً ؛ أي : اسمٌ تصحبُهُ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ، فينبغي دَفْعُ اللَّورِ : بأنَّ أَخْذَ جزءِ المُعرَّفِ في التعريف لا يُوجِبُهُ ؛ لجوازِ أنْ تكونَ معرفةُ ذلك الجزءِ ضروريَّةٌ أو مُكتسبةٌ

# تنبيب

## [ في تحديد اسم الإشارة الحقيقيِّ والمجازيِّ ]

الإشارةُ إن كانتْ حِسِّيَةً كان اسمُ الإشارةِ حقيقةً ، وإن كانتْ معنويَّةً كان مجازاً ؛ بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ ، فيستعارُ له اسمُ الإشارة ، فهي استعارةٌ تصريحيَّة . انتهىٰ « شَبْرَامَلِّسى » عن السيِّد بالمعنى .

بشيء آخَرَ ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ . انتهىٰ (١) .

والأظهرُ: أنَّ اسمَ الإشارة مُركَّبُ إضافيٌّ بحسَبِ الأصلِ ، صار الآنَ عَلَماً على تلك الألفاظِ المخصوصةِ ؛ فلفظُ ( اسم ) لا معنى له ، ولفظُ ( إشارة ) لا معنى له ؛ لأنَّ كلَّا منهما جزءُ العَلَم ؛ كالزاي من ( زيد ) .

فحينئذ : الإشارةُ التي في التعريف لُغَويَّةٌ ، والتي في المُعرَّف لا معنىٰ لها أصلاً ؛ لا لغةً ولا اصطلاحاً ؛ فلا دَوْرَ ، ويُمكِنُ حَمْلُ كلامِ المُحشِّي عليه ؛ فقولُهُ : ( لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريف لُغَويَّةٌ ) ؛ أي : والواقعةُ في المُعرَّف جزءَ عَلَم لا معنىٰ لها ، تأمَّلْ .

قوله: (فهي استعارةٌ تصريحيَّة )؛ أي: أصليَّةٌ ، كما هو ظاهرُ قولِهِ:
 (بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ...) إلىٰ آخره ، وهو أحدُ قولَينِ بيانُ وجهِ كلِّ والراجح منهما مبسوطٌ في محلِّه لا يُناسِبُ التعرُّضُ له .

ثمَّ في استعارته على أنَّها تبعيَّةٌ قولانِ ؛ فقيل : كاستعارة الحرف ؛ بأنْ

<sup>(</sup>۱) حاشية الصبان ( ۲/ ۲۲۷ ) ، وانظر « تعليق الفرائد » ( ۲/ ۳۰۹-۳۱ ) .

وله: (بـ « ذا » لمُفردٍ...) إلىٰ آخره: الجازُ: مُتعلِّقٌ بقوله: (أَشِرْ)، واعتُرِضَ ما ذَكَرَهُ: بقوله تعالىٰ حكايةً عن إبراهيمَ علىٰ نبيّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ مُشيراً إلى الشمس: ﴿ هَنذَا رَبِّ ﴾ [الأنعام: ٧٨].

يُقالَ: شُبِّهَ المعنويُّ مطلقاً بالحِسِّيِّ مطلقاً في قَبُول التمييزِ والتعيين مثلاً ، فسرى التشبيهُ مِنَ الكُلِّيينِ إلى الجزئيَّات ، فاستُعِير اسمُ الإشارةِ الموضوعُ للمُشبَّه به \_ وهو الحِسِّيُّ الجزئيُّ الذي سرى إليه التشبيهُ مِنْ كُلِّيه \_ للمُشبَّه ؛ وهو المعنويُّ الجزئيُّ [الذي] قُصِدَ المبالغةُ في بيان تعيينه مثلاً(١) .

وقيل: كاستعارة المُشتق؛ بأنْ يُقالَ: شُبّة مطلقُ الإشارةِ المعنويَّةِ المجزئيَّةِ بمطلق الإشارةِ المعنويَّةِ المجزئيَّةِ المجزئيَّةِ الجزئيَّةِ الجزئيَّةِ الجزئيَّةِ اللَّتينِ الاسارةِ المعنويَّة ومُشارٍ والإشارةِ الحِسِّيَّةِ الجزئيَّة [اللَّتينِ الاسمارةِ المعنويَّة ومُشارٍ الله إشارةً حِسِّيَّة ، فاستُعِيرَ بناءً على هاذا التشبيهِ الحاصلِ بالسِّراية لفظُ مُشارٍ إليه إشارةً معنويَّة ، وجُعِلَ اسمُ الله إشارة معنويَّة ، وجُعِلَ اسمُ الإشارة مكانه . .

وكلُّ هـٰـذا علىٰ رأي العصام ؛ مِنْ أنَّ التبعيَّةَ تابعةٌ لمُجرَّد التشبيه ، ولا يخفىٰ ما يُناسبُ رأي الجمهور .

<sup>(</sup>١) في (ط): (التي) بدل (الذي).

<sup>(</sup>٢) في (ط): (اللذين) بدل (اللتين).

⋛⋪⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐⋐⋽⋠⋐ ⋜	A DA KA BA
ـ بـ (ذِي) و(ذِهُ) (تِي) (تا) على الأُنثى ٱقتَصِرْ ﴿	
<b>萨尔巴尔朱图尼沙朱图巴沙朱图巴沙朱图巴沙朱图巴沙朱图巴沙朱</b>	BBHKBBHKBBHKBBHKBBHKBBHKBB
ا ) ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ الألفَ مِنْ	يُشارُ إلى المفرد المُذكَّر : بـ ( ذ
•••••	نَفْس الكلمةِ ،

وأُجِيبَ : بأنَّ التذكيرَ باعتبار الخبر .

قوله : ( بـ « ذِي » ) مُتعلِّقٌ بقوله : ( اقتَصِرْ ) .

قوله: (وأُجِيبَ: بأنَّ التذكيرَ...) إلىٰ آخره، وبأنَّ التذكيرَ لأنَّ اللهَ تعالىٰ حكىٰ قولَ إبراهيم، ولا فرقَ في لغته بين المُذكَّر والمُؤنَّث؛ لأنَّ الفرقَ بينهما خاصٌّ بالعرب.

ومُحصَّلُ هاذا الجوابِ والله أعلم: أنَّ إشارةَ المُذكَّر والمُؤنَّث واحدةٌ في تلك اللغة ، ومِنَ المعلوم أنَّ المُؤنَّثَ هو المحمولُ على المُذكَّر ، لا على العكس ، فلمَّا حكى اللهُ تعالىٰ قولَهُ بالمعنىٰ.. عبَّر عن المُؤنَّث بما للمُذكَّر اعتباراً بذلك .

قوله: ( مُتعلِّقٌ بقوله: « اقتَصِرْ » ) ؛ أي: بتضمينه معنى ( أَشِرْ ) أو ( اخصُصْ ) ؛ إمّا تضميناً نَحْويّاً ، أو بيانيّاً ، تدبَّرْ .

چ قوله: (أصحُّهُما فيها: الثاني)؛ أي: فالأصحُّ: أنَّ المحذوفَ

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلى أنَّها زائدةٌ (١) .

انتهى « شيخ الإسلام »(٢) .

فأصلُهُ : ( ذَيَي ) ؛ تَحَرَّكتِ الياءُ الأُولىٰ وانفتح ما قبلَها ، [فقُلِبتْ] ألفاً ، وحُذفتْ لامُهُ اعتباطاً .

قوله : ( إلى أنَّها زائدةٌ ) فهي واحدةٌ وَضْعاً .

وتَرَكَ الشارحُ مذهباً ثالثاً للسّيرافيِّ وغيرِهِ ؛ وهو أنَّها ثُنائيَّةٌ وضعاً ؛ فالألفُ أصليَّةٌ كألف ( ما ) ؛ ليستْ مُنقلبةً عن شيء .

اللامُ ؛ لأنَّ الحذف بالأواخِرِ أَلْيتُ ، وأنَّ عينَهُ ياءٌ ؛ لحكاية سيبويهِ إمالةَ ألفه (٣) ، ولا سببَ للإمالة سوى أنَّ أصلَها الياءُ ، وأنَّ العينَ مُحرَّكةٌ ؛ لقلبها ألفاً ، وهو يَسْتدعِي الفتحَ .

وهاذا التصريفُ ونحوه يُنافيه ما يأتي أنَّ الحرفَ وشِبْهَهُ بريءٌ مِنَ الصرف(٤) ، إلا أنْ يُحمَلَ ذلك على الغالب .

الذال . (فهي واحدةٌ وَضْعاً ) ؛ أي : وزِيدَتِ الألفُ ؛ لبيان حركة الذال .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَتَرَكَ الشَّارِحُ مَذَهُبًّا ثَالثًا . . . ﴾ إلى آخره : يَرُدُّهُ كالثاني : غَلَبُّهُ

<sup>(</sup>١) انظر هاذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ٢/ ٥٥١-٥٥٦ ) .

<sup>(</sup>٢) الدرر السنية ( ٢٤٢/١ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « الكتاب » ( ١٣٥/٤ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٥/٤٤٢).

ويُشارُ إلى المُؤنَّث: بـ ( ذِي ) ، و( ذِهْ ) بسكون الهاء ، و( تِي ) ، و ( تا ) ، و ( ذِهِ ) بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباع ، و ( تِهْ ) بسكون الهاء وبكسرها باختلاسٍ وبإشباعٍ ، و ( ذاتُ ) .

﴿ قوله : (ويُشارُ إلى المُؤنَّث : ب « ذِي » . . . ) إلىٰ آخره : جملةُ ما ذَكَرَهُ للمُفرَد المُؤنَّث : عشرةٌ ؛ خمسةٌ مبدوءةٌ بالذال ، وخمسةٌ مبدوءةٌ بالناء .

قوله: (باختلاسٍ) هو اختطافُ الحركةِ مِنَ الهاءِ والإسراعُ بها ، لا تركُ
 الإشباع . انتهى « تصريح »(۱) .

التأنيث ، وهي التاءُ في « امرأة » ؛ أي : كالتاء في « امرأة » ونحوِها ممّا فيه تاءُ الفرق وليس بصفة ) انتهن (٢) .

أحكام الثُّلاثيِّ عليه ؛ مِنَ الوصفيَّة ؛ نحوُ : ﴿ فَعَكَلَمُ كَابُهُ مَهَاذَا ﴾ [الانبياء: ١٣]، كما في «التسهيل »(٣)، والموصوفيَّة ، والتثنية ، والتصغير ، ولا شيءَ مِنَ الثُّنائيِّ والأُحاديِّ كذلك(٤) .

قوله: ( لا تركُ الإشباعِ ) ؛ أي : لأنَّهُ يَصدُقُ بالإتيان بالحركة معتدلة بلا إسراع ، وليس هو الاختلاس .

<sup>(</sup>١) التصريح على التوضيح ( ١/٧٧١ ) .

<sup>(</sup>٢) قاله المُوضِّح في «حاشيته على التسهيل»، كما في «التصريح على التوضيح» ( ١/٧/١) .

<sup>(</sup>٣) تسهيل الفوائد (ص١٧٠) ، وانظر «شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٠).

<sup>(</sup>٤) انظر « حاشية الصبان » ( ٢٢٧/١ ) .

و ۱۳۰۰ (۱۹۰

و ( تانِ ) كائنانِ للمُثنَّىٰ . . . إلىٰ آخره ، للمُثنَّىٰ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : ( ذانِ ) و ( تانِ ) كائنانِ للمُثنَّىٰ . . . إلىٰ آخره ، للكنَّ الأوَّلَ للمُذكَّر والثانيَ للمُؤنَّث ، وظاهرُهُ : أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً ، والتحقيقُ : أنَّهُما غيرُ مُثنَّيينِ حقيقةً ، بل هما لفظان وُضعا للمُثنَّىٰ ، وأنَّهُما مبنيَّان ؛ لوجود علَّةِ البناءِ فيهما كالمفرد .

ولا يَرِدُ علىٰ أَنَّ ( ذَينِ ) للمُثنَّى المُذكَّرِ : الإشارةُ به لليد والعصا وهما مُؤنَّثانِ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَا عَالِيْ ﴾ [القصص : ٣٦] ؛ لأنَّهُ ذُكِّرَ باعتبار الخبر .

قوله: ( ٱذكُرْ تُطِعْ ) ؛ أي: تُطِعِ النُّحاةَ فيما رَسَمُوهُ ، أو العربَ فيما قالوه .

و قوله: (وظاهرُهُ: أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً) ليس هاذا ظاهرَهُ؛ إذ غايةُ ما يُفِيدُهُ كلامُهُ: أنَّهُما مِنَ المعربات لا مِنَ المبنيَّات، ولا يلزمُ مِنَ الإعراب أنَّهُما مُثنَّيان حقيقةً؛ أَلَا ترى (اثنان) و(اثنتان)، و(كلا) و(كلا)، وكيف يكونانِ مُثنَّيينِ حقيقةً ومفردُهُما مبنيٌّ وشرطُ المفردِ الذي يُئنَّى الإعرابُ؟!

نعم ؛ قال الصبَّانُ : ( إنَّ بعضَهُم لا يَشترِطُ الإعرابَ )(١) .

<sup>(</sup>١) حاشية الصيان ( ١٣٩/١ ) .

يُشارُ إلى المُثنَّى المُذكَّر في حالة الرفع: بـ ( ذانِ ) ، وفي حالة النصبِ والجرِّ : بـ ( ذَينِ ) ، وإلى المُؤنَّئتَينِ : بـ ( تانِ ) في حالة الرفع ، و( تَينِ ) في النصب والجرِّ .

\_\_\_\_

وَ قُولُه : ( النصبِ . . . بـ « ذَينِ » ) ، وأمَّا نحوُ : ﴿ إِنَّ هَلَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ الله : ( النصبِ . . . بـ « ذَينِ » ) ، وأمَّا نحوُ : ﴿ إِنَّ هَلَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٣٦] . . فمُؤوَّلٌ بأنَّ المُثنَّى بالألف مطلقاً في لغةِ كِنانةَ وغيرِها ، أو بأنَّ [طه : ( لَعَنَ اللهُ ناقةً حملَتْني ( إِنَّ ) بمعنى ( نَعَم ) ؛ كقول ابنِ الزُّبيرِ لمَنْ قال له : ( لَعَنَ اللهُ ناقةً حملَتْني

أحدُهُما : أنَّ مجيءَ ( إنَّ ) بمعنى ( نَعَم ) شاذٌ ؛ حتى قيل : إنَّهُ لم يثبتْ ، فكيف يُخرَّجُ القرآنُ عليه ؟!

والثاني : أنَّ اللامَ لا تدخلُ في خبر المبتدأ الذي تقدَّم عليه مبتدؤُهُ .

وأُجِيبَ عن هاذا: بأنَّ اللامَ زائدةٌ وليستْ للابتداء ، أو بأنَّها داخلةٌ على مبتدأٍ محذوف ؛ أي : لَهُما ساحران ، أو أنَّها دخلتْ بعدَ ( إنَّ ) هاذه ؛ لشَبَهها بـ ( إنَّ ) المُؤكِّدةِ لفظاً .

ويُضعِفُ الأُوَّلَ: أَنَّ زيادةَ اللامِ في الخبر خاصَّةُ بالشعر ؛ كما في (٣): [من البسيط]

والثاني : أنَّ الجمع بينَ لام التوكيدِ وحذفِ المبتدأ. . كالجمع بين

 <sup>(</sup>۱) وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف .
 انظر « إتحاف فضلاء البشر » ( ٢/ ٣٨٤) .

<sup>(</sup>٢) وقد سبقت هاذه اللغة أثناء الحديث عن علامات الإعراب الفروع . انظر ( ٢/٦٦) .

<sup>(</sup>٣) سیأتی تخریجه فی ( ۲/ ۲ ٥٤٢ ) .

إليك ) : ( إِنَّ وراكبَها ) $^{(1)}$  ، أو بأنَّ فيها ضميرَ الشأن ؛ أي : إِنَّ الشأنَ هـٰذانِ لَساحران $^{(7)}$  .

مُتنافِيَنِ ؛ لأنَّ التوكيدَ يَقتضِي الاعتناءَ ، والحذفَ يَقتضِي خلافَهُ ، وإنَّما لم يكونا مُتنافِيَنِ حقيقةً ؛ لعدم توارد التأكيدِ والحذفِ على محلِّ واحد ؛ لأنَّ التأكيدَ للنسبة والحذفَ للمبتدأ ، ولأنَّ المحذوفَ لدليل ـ كلام الابتداء هنا ـ كالثابت في صحَّة الاعتناء وإن اختلفتْ مرتبتُهُما .

فعلىٰ فَرْضِ تواردِهِما علىٰ محلِّ واحد. لا يَقتضِي الحذفُ عدمَ الاعتناء حتىٰ يأتيَ التنافي ، إنَّما الذي يَقتضِي عدمَ الاعتناء هو الحذفُ نسياً منسيّاً ، ويُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُ قد صرَّح الخليلُ وسيبويهِ بجواز حذف المُؤكَّد وبقاءِ التأكيد في نحو : (مررتُ بزيدٍ وجاءني أخوهُ أنفسُهُما) بالرفع علىٰ تقدير : (هما صاحبايَ أَنْفسُهُما) ، وبالنصب علىٰ تقدير : (أَعْنِيهما أنفسَهُما) ") .

﴿ قُولُه : ( أُو بِأَنَّ فِيها ضَمِيرَ الشَّأَن ) اعترِضَ أَيضاً : بأنَّ حذفَ ضميرِ الشَّأَن شَاذُّ ، إلا مع ( أَنِ ) المفتوحةِ المُخفَّفة ، و( كأنِ ) المُخفَّفة ؛ لأنَّ فائدتهُ تمكينُ ما يَعقُبُهُ فِي ذَهن السامع ؛ لأنَّهُ موضوعٌ لمبهم يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ ، فإذا لم يتعيَّنْ للسامع منه معنى . . انتظر ما بعدَهُ ، فإذا جاء بعد الانتظار والتشوُّف . .

 <sup>(</sup>۱) انظر «البصائر والذخائر» (٦/٦٢٦-١٢٧)، و«زهر الآداب» (٢٠/٢٥)،
 و«التذكرة الحمدونية» (٧/ ٢٤٤).

<sup>(</sup>۲) وقد أفاض ابن هشام في تخريجه في « شرح شذور الذهب » ( ص٧٥\_٧٨ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر «الكتاب» ( ٢/ ٦٠ ) ، و «شرح التسهيل » ( ٣/ ٢٩٥ ) ، و «همع الهوامع » ( ٣/ ١٧١ ) .

ا قوله: ( مُطلَقا) ؛ أي : سواءٌ كان مُذكّراً أو مُؤنَّثاً ، عاقلاً كان أو غيرَهُ .

## فاكثة

## [في عِلَّةِ رسم ( أُولَىٰ ) بواو]

يُرسَمُ (أُولَىٰ) بواوِ زائدة ؛ لئلّا يلتبسَ بـ ( إليك ) جارّاً ومجروراً ، بخلاف (أُلى ) الموصولةِ ؛ لأنّها يلزمُ معها (أل) ، فتكفي في الفَرْق .

تمكَّنَ ؛ ولهاذا اشتُرِطَ أَنْ يكونَ مضمونُ الجملة مُهِمّاً ، وهاذه الفائدةُ مفقودةٌ عند حذفه .

وإنّما كان مع (أنْ) و(كأنْ) غيرَ شاذٌ ؛ لأنّهُم استسهلوه معهما ؛ لوُرُوده في كلامٍ بُني على التخفيف ، فحُذِفَ تبعاً لحذف النون ، وربّ شيء يُحذَفُ تبعاً ولا يُحذَفُ وحدَهُ ، فهم تبعاً ولا يُحذَفُ استقلالاً ؛ كالفاعل يُحذَفُ مع الفعل ولا يُحذَفُ وحدَهُ ، فهم لم يُبالوا بفوات فائدة ضمير الشأن ؛ لحصول المقصود معهما في الجملة ؛ فإنّهُ بعلمٍ حذفِهِ واعتبارِهِ حتى كأنّهُ مذكورٌ . يُعلَمُ أنّ مضمونَ الجملة مُهِمٌ ، فيُعتبَرُ ويُعتنى به .

﴿ قُولُه : (لئلًا يلتبسَ...) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ ألفَ (أُولَى) المقصورةَ تُكتَبُ ياءً ، وكذا الممدودةُ إذا اتَّصلتْ بالكاف ؛ نحوُ : (أُولَـٰئك) ؛ ولأجل ذلك خصَّ المُحشِّي دَفْعَ الالتباس بـ (إليك) التي هي

\_\_\_\_

\$ قوله: (والمَدُّ أَوْلَىٰ) قال ابنُ يعيش: (المقصورُ والممدودُ ضربانِ مِنْ ضروب الأسماء المُتمكِّنة ؛ إذ الحروفُ والأفعالُ لا يُقالُ فيهما: ممدودٌ ولا مقصورٌ ، وكذلك الأسماءُ غيرُ المُتمكِّنة ؛ نحوُ : «ما » و«ذا » ؛ لا يُقالُ فيهما: مقصورٌ ؛ لعدم التمكُّنِ وشَبَهِ الحرف ، فأمَّا قولُهُم في «هاؤلاء»: ممدودٌ ومقصور.. فتَسَمُّحُ في العبارة ، مع ما في أسماء الإشارةِ مِنْ شَبَهِ الظاهر ؛ مِنْ جهةِ وصفِها ، والوصفِ بها ، وتصغيرِها ) انتهىٰ ، ذَكرَهُ في «النُّكت »(۱).

( إلى ) الجارَّةُ لضمير المُخاطَب أو المُخاطَبة .

و قوله : ( وشَبَهِ الحرف ) عطفٌ على ( عدم التمكُّن ) عطفَ سببٍ على السبَّب .

وله: ( فتسَمُّحُ في العبارة. . . ) إلى آخره: قد يُقالُ: لا حاجة لذلك ؛ لاحتمالِ أنَّهُ جرى على عُرْفِ اللَّعَويِّينَ والقُرَّاءِ الذين لا يَخصُّونهما بالمُعرَب ، كما في « الصبَّان » وغيره (٢) .

<sup>(</sup>١) نكت السيوطي (ق/٥٤) ، وانظر « شرح المفصل » (٣٣/٤) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١/ ٢٢٩ ) .

. . . . . . وَلَدَى البُعْدِ ٱنْطِقَا ﴿ اللَّهُ إِنْ قَدَّمْتَ ﴿ هَا ﴾ مُمتنِعَهُ ﴿ اللَّهُ إِنْ قَدَّمْتَ ﴿ هَا ﴾ مُمتنِعَهُ ﴿ اللَّهُ إِنْ قَدَّمْتَ ﴿ هَا ﴾ مُمتنِعَهُ ﴿ اللَّهُ ا

يُشارُ إلى الجمع مُذكَّراً كان أو مُؤنَّثاً : بـ ( أُولىٰ ) ؛ ولهاذا قال المُصنَّفُ : ( أَشِرْ لجمع مُطلَقًا ) ، ومُقتضىٰ هـلذا : أنَّهُ يُشارُ بها إلى العقلاء وغيرِهِم ، وهو كذلك ، ولَاكنَّ الأكثر : استعمالُها في العاقل ، ومِنْ وُرُودِها في غير العاقل :

و قوله: ( ولدى البُعْدِ ) ؛ أي : وفي حالة البُعْد<sup>(١)</sup> .

﴿ قُولُه : ﴿ وَاللَّامُ إِنْ قَلَّامْتَ. . . ﴾ إلىٰ آخره : اللَّامُ : مبتدأً ، خبرُهُ : (مُمتنِعهُ)، وجوابُ الشرط محذوفٌ دلَّ عليه الخبرُ، و(ها) بالقصر لا غيرُ : مفعولُ ( قدَّمتَ ) ، وجوَّز المُعرِبُ غيرَ ذلك ، فراجعُهُ (٢) . وتُرسَمُ ( ها ) مفصولةً عن ( قدَّمتَ ) ؛ لئلًّا يُتوهَّمَ أنَّها ضميرٌ .

<sup>(</sup>١) وقوله: (انطقا) أصلُهُ: (انطقَنُ) بنون التوكيد الخفيفة، وقد قُلت ألفاً للوقف، وقد نبَّه عليه المحشي في كتابنا هـٰذا . انظر مثلاً ( ٢/ ٧١٠، ٤٦٦/٤ ) .

قال الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » ( ص٢٧ ) : ( ويحتمل : أن يكون « ممتنعة » خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير الفاء ، تقديرُهُ : " فهي ممتنعة " ، والجملةُ جواب الشرط ؛ علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَنُوسٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ ، وجملةُ الشرط وجوابِهِ خبر المبتدأ ، وهـٰـذا أَوَّلَىٰ ؛ لسلامته مِنْ فَصْلَ المبتدأ من خبره بجملة الشرط وجوابه).

قولُهُ<sup>(١)</sup>: [من الكامل]

٢٣ ـ ذُمُّ المَنازِلَ بعدَ منزلةِ اللَّوى والعيش بعد أولئك الأيَّام

 قوله: ( ذُمُّ المَنازِلَ. . . ) إلى آخره: ميمُ ( ذُمُّ ) بالحركات الثلاثة ؟ الفتحُ للتخفيف ، والضمُّ للإتباع ، والكسرُ على الأصل ، وهو الأرجحُ ، و(المنازلَ): جمعُ (مَنْزِلٍ) أو (منزلة)؛ كـ (مَسَاجِد)، و(اللُّويٰ)

﴿ قُولُه : ( وهو الأرجحُ ) ؛ أي : لأنَّهُ الواجبُ لو فُكَّ الإدغام ، ويليه الفتحُ ، ثمَّ الضمُّ ، كذا في « الأَسْقَاطيِّ »(٢) ، وفي « الصبَّان » : ترجيحُ الفتح ، ويليه الكسرُ ، ثمَّ الضمُّ (٣) .

(١) البيت لجرير في « ديوانه » ( ص٤٥٢ ) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وأوَّلُها :

سَرَتِ الهمومُ فيشَنَ غيرَ نيامِ وأخو الهمومِ يرومُ كلَّ مَرَامٍ 

ضَرَبَتْ معارفَها الرَّوامِسُ بعدَنا وسِجالُ كلِّ مُجَلجل سَجًام فاضَتْ دموعى غيرَ ذاتِ نظامً فإذا وقفتُ على المنازلِ باللُّويٰ

وبعدَ أَنْ تَغزَّل بأبياتٍ شرع في هجو الفرزدق ؛ فقال :

إِنَّ أَبِنَ آكِلَةِ النُّخَالَةِ قَدْ جَنَى حَرِباً عليكَ ثَقِيلَةَ الأَجْرامِ خُلِقَ الفرزدقُ سَوْءةً في مالكِ ولِخَلْفِ ضبَّةَ كَانَ شَرَّ غَلامٍ خُلِقَ الفرزدقُ سَوْءةً في مالكِ مَهْ لِأَ فَـرَزُدُقُ إِنَّ قَـومَـكَ فيهـمُ ﴿ خَـوَرُ القلـوبِ وَخِفَّـةُ الأحـلامَ

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » ( ص٥٥ ) ، و« شرح الرضى » ( ٢/ ٤٧٦ )، و « أوضح المسالك » ( ١/ ١٣٤ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ١/ ٤٠٤ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٣٧٣\_٣٧١ ) ، و « خزانة الأدب » ( ٥/ ٤٣٠\_٤٣٠ ) .

- (٢) القول الجميل (ق/ ٣٤).
- (٣) حاشية الصبان ( ١/ ٢٢٩ ) ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في ( ٥/ ٠٩٥ ) .

بكسر اللام: اسمُ موضع ، و( العيشَ ): بالنصب عطفاً على ( المنازل ) ؛ أي : ذُمُّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ اللِّوىٰ والعيشَ في تلك الأيَّام الماضية .

قوله: (أي: ذُمُّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ . . .) إلىٰ آخره: إشارةٌ إلىٰ تقديرِ مضافِ ؛ وهو ( مفارقة ) .

الماضية ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ عيشَ الأيَّامِ الماضية ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ عيشَ الأيَّامِ الماضية والممدوحُ ، والمذمومُ هو العيشُ الحاضر ، فلو قال : ( والعيشَ بعدَ تلك الأيَّام الماضية ) . . لكان صواباً .

وكَتَبَ بعضُ المُتعصِّبينَ فقالَ : ( « العيش » : معطوفٌ على « اللَّوىٰ » ، والمعنىٰ : ذُمُّ المنازلَ بعدَ مفارقة اللَّوىٰ ، وبعدَ مفارقة العيشِ في تلك الأيَّام ، وليس معمولاً لقوله : « ذم » حتىٰ يُتوهَم ما ذكر ) انتهىٰ .

وهو غفلةٌ عن قول المُحشِّي : (و « العيشَ » : بالنصب عطفاً على « المنازل » ) ، وما درى أنَّ ما أصلحَ به هاذا ردُّ لكلام المُحشِّي مِنْ جهةٍ أخرىٰ .

إن قلتَ : هو حلُّ معنى لا حلُّ إعراب .

قلتُ : هذا ليس معنى التركيبِ الذي عطف فيه (العيش) على (المنازل) ؛ لأنَّ المعنى عليه : ذُمُّ المنازلَ بعدَ مفارقةِ منزلة اللَّوىٰ ، وذمُّ العيشَ \_ أي : الحياةَ \_ بعدَ مُضِيِّ الأيَّامِ الماضية ؛ فالمذمومُ شيئانِ لا شيءٌ واحد ، بخلافه على المعنى الذي ذكره ؛ فإنَّ المذمومَ شيءٌ واحد ؛ وهو المنازلُ بعدَ مفارقةِ الأمرين .

وفيها لغتانِ : المدُّ ، وهي لغةُ أهلِ الحجاز ، وهي الواردةُ في القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهي لغةُ بني تميم .

وأشار بقوله : ( ولَدَى البُعْدِ ٱنْطِقَا بالكاف . . . ) إلى آخر البيت : إلى أنَّ المُشارَ إليه له رُتْبتانِ : القُرْبُ ، والبُعْدُ ؛ فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب .

فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيد. . أُتِيَ بالكاف وحدَها ؛ فتقولُ : ( ذاكَ ) ، أو الكافِ واللام ؛ نحوُ : ( ذلكَ ) ، وهاذه الكافُ حرفُ خطابٍ ؛ فلا موضعَ لها مِنَ الإعراب ، وهاذا لا خلافَ فيه .

فإن تقدَّم حرفُ التنبيهِ الذي هو ( ها ) على اسم الإشارة. . أُتَيتَ بالكاف

والشاهدُ : في (أولئك) ؛ حيثُ استُعمِلَ في غير العُقَلاء ، و(الأيَّام) بالجر : صفةٌ أو عطفُ بيان ، ويُروى : (الأقوام)(١) ؛ فلا شاهدَ فيه .

ويُقالُ فيه : (حرفُ التنبيهِ الذي هو «ها ») ، ويُقالُ فيه : (ها التنبيهِ) بألف مقصورة ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ على الكلمة المُركَّبةِ مِنْ هاءٍ وألف بلا همزٍ ، ثُمَّ نُكِّرَ وأُضِيفَ إلى (التنبيه) ؛ ليتَّضِحَ المُرادُ به ، ولا يصحُّ أَنْ يُقرأَ بالهمز ؛ إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز

إن قلتَ : هـٰذا منه رحمه الله تعالى إشارةٌ إلى وجهِ آخَرَ في الإعراب .

قلتُ : كان الأجودُ حينئذ التعبيرَ بـ (أو) ، لا بـ (أي) ؛ على أنَّهُ لا يخفىٰ عليكَ عدمُ مُلاءمة المعنى الذي ذكره لمقصود الشاعر ، فتفطَّنْ .

چ قوله : ( إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز ) ؛ أي : إنْ قُصِدَ لفظُها ؛ أي :

<sup>(</sup>١) وهي رواية ( الديوان ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٦٠ ـ ٦١).

وحدَها ؛ فتقولُ : (ها ذَاكَ ) ، وعليه قولُهُ<sup>(١)</sup> : [من الطويل] ٢٤ رأيتُ بني غَبْراءَ لا يَعرِفُونَني ولا أهلُ ها ذاكَ الطِّرَافِ المُمدَّدِ

يكونُ للتنبيه ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ (٢) .

ولا ( هـ ) مفردةً إِنْ قُصِدَ معناها ، كما يُقال : ( العاملُ باءُ الجرِّ ) ، معَ أَنَّ العاملُ مُسمَّاها ؛ وهو ( ب ) .

قوله: (وصوابُهُ \_ كما في «الشواهد» وغيرها \_: « لا يُنكِرُونَني ») ،
 وعلىٰ روايةِ (لا يَعرفُونَني): يكونُ ذمّاً للفقراء والأغنياء ؛ إذ المعنىٰ: أنَّ

(۱) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٤٥) ، وهو ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعُها :

لِخَـوْلـةَ أَطـلالٌ ببُـرْقَـةِ ثَهْمَـدِ تلوحُ كباقي الوَشْمِ في ظاهرِ اليدِ
والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢٤٤/١ ) ، و« شرح ابن الناظم »
(ص٢٥) ، و« توضيح المقاصد » ( ٢/١١٤ ) ، و« المساعد » ( ١٨٦/١ ) ،
و« المقاصد الشافية » ( ١/ ٤١١ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/ ٦٥ ) ، وسيذكر
المُحشِّي أنَّ الصوابَ : ( لا ينكرونني ) بدل ( لا يعرفونني ) ، وانظر « المقاصد
النحوية » ( ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٥ ) .

- (٢) تعليق الفرائد ( ٢/ ٣٢٤\_٣٢ ) .
- (٣) جاءت كذلك في ( ز ، ح ) ، ونسخة في ( و ) .
- (٤) وهي رواية « الديوان » ، وجاءت كذلك مُصحَّحةً في (و) ، وانظر « شرح التسهيل » ( ٢٤٤/١ ) ، و « المقاصد النحوية » ( ٣٧٣/١ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ٤١٢/١ ) .

وأراد بـ (بني غَبْراءَ): اللَّصُوصَ ، أو الفقراءَ ، أو الأضياف ، أو أهلَ الأرض ؛ لأنَّ الغَبْراء بالمد: هي الأرض ، و(بنوها): أهلُها ، و(أهلُ): بالرفع عطفاً على الواو في (لا يُنكِرُونَني) ، وأراد بـ (أهل الطِّرَافِ): الأغنياءَ ، وهو بكسر الطاء المُهمَلة: البيتُ مِنَ الأَدَم ؛ أي: الجلدِ ، و(المُمدَّدِ): صفتُهُ .

وقد اقتصر الزَّوْزَنيُّ في « شرح المُعلَّقات » على المعنى الأخير في ( الغَبْراء ) ،

الفقراءَ كانوا يَعرفُونَني عندَ شِدَّةِ غِنايَ ؛ لكثرة إكرامي لهم ، وكذا الأغنياءُ ؛ لطلب العُلا ، فلمَّا افتقرتُ صاروا لا يَعرفُونَني ؛ الفقراءُ للُؤْمهم وقُبْحِهم ، والأغنياءُ خوفاً مِنْ أَنْ يُعطُوني شيئاً ؛ لشُحِّهم وعدم كرمِهم .

ويحتملُ : أنَّهُ مدحٌ ؛ أي : لا يَعرفُونَني بالبُخُل وعدمِ استطابة صُحْبتي ، تدبَّرْ .

قوله : (أو الفقراء) هاذا هو الأنسبُ بمقابلته بأهل الطِّراف .

وعلى هذا : يكونُ عطفُ ما بعدَهُ عليه مِنْ عطفُ ما بعدَهُ عليه مِنْ عطفُ الخاصِّ على العامِّ .

وقد وَقَعَ الله عطفاً...) إلى آخره ؛ أي : وقد وَقَعَ الفصلُ بالمفعول ، للكنَّ هاذا العطفَ تسلَّطَ جميعُ ما قبلَهُ على المعطوف ، والمعنى عليه غيرُ مستقيم .

﴿ قُولُه : (على المعنى الأخير في « الغَبْراء » ) فيه : أنَّهُ لم يُعدِّدِ المعنىٰ في ( الغَبْراء ) ، وإنَّما عدَّده في بَنِيها ، فكان الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ : ( في بني

ولا يجوزُ الإتيانُ بالكاف واللام ؛ فلا تقولُ : ( ها ذلِكَ ) .

وظاهر كلامِ المُصنِّفِ: أنَّهُ ليس للمُشار إليه إلا رُتْبتانِ ؛ قُرْبى ، وبُعْدىٰ(١)، كما قرَّرْناه ، والجمهورُ على أنَّ له ثلاث مراتبَ : قُرْبيٰ ، ووُسْطى ،

قال: (وكَنَىٰ بتمديد الطِّرَافِ عن عظمه، والمعنىٰ: لمَّا أَفْرَدَتْنِي العَشيرةُ ـ أي: المذكورون في البيت قبلَ هاذا ـ.. رأيتُ الفقراءَ الذين لَصِقُوا بالأرض مِنْ شدَّة الفقر لا يُنكِرُونَ إنعامي عليهم، ورأيتُ الأغنياءَ لا يُنكِرُونَني ؛ لاستطابتهم صُحْبتي، والمُرادُ: إنْ هَجَرَتْنِي الأقاربُ وَصَلَتْنِي الأباعدُ ؛ الفقراءُ والأغنياء ؛ فها ولاء لطلب المعروف، وها ولاء لطلب العُلا) انتهى (٢).

والشاهدُ : في ( ها ذاكَ ) ؛ حيثُ أَلحَقَ الهاءَ بالمقرون بالكاف .

و قوله: ( فلا تقولُ: « ها ذٰلِكَ » ) قال الناظمُ في « شرح تسهيلهِ » : ( لكراهةِ كثرة الزوائد ) ، وقال غيرُهُ : ( لأنَّ « ها » تَدُلُّ على قُرْبِ المُشارِ المُشارِ الله ، واللامَ على بُعْدِهِ ، وهو مُنتقِضٌ بالكاف ) انتهى « شيخ الإسلام »(٣) .

الغَبْراء) ، والمعنى الأخيرُ في (بني الغبراء) : هو أهلُ الأرض ، وعليه : فلا يظهرُ قولُهُ بعدُ : ( والمعنى : لمَّا أَفْردَتْني . . . ) إلىٰ آخره ؛ إذ الفقراءُ ليس هو المعنى الأخيرَ ، بل الثانى ، تأمَّلْ .

<sup>(</sup>١) وصحَّحه في ﴿ شرح التسهيل ﴾ ( ١/ ٢٤٢ ) ، وقال : ( هو الظاهر مِنْ كلام المُتقدِّمينَ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الزوزني على المعلقات ( ص٥٩ ) .

<sup>(</sup>٣) الدرر السنية ( ١/ ٢٤٥ ) ، وانظر « شرح التسهيل » ( ١/ ٢٤٤ ) .

وبُعُدىٰ ؛ فَيُشَارُ إِلَىٰ مَنْ في القُرْبِىٰ : بما ليس فيه كافّ ولا لامٌ ؛ كـ ( ذا ) و ( ذي ) ، وإلىٰ مَنْ في الوُسُطىٰ : بما فيه الكافُ وحدَها ؛ نحوُ : ( ذاكَ ) ، وإلىٰ مَنْ في البُعْدىٰ : بما فيه كافّ ولامٌ ؛ نحوُ : ( ذلكَ ) (١١) .

وقوله: (وب «هُنَا »)؛ أي: المُجرَّدةِ مِنْ (ها التنبيه)، وقولُهُ: (أو ها هُنَا)؛ أي: المسبوقةِ بـ (ها التنبيه)، وهاذا شروعٌ مِنَ الناظم في ذِكْرِ ألفاظٍ موضوعةٍ للإشارة إلى الأمكنةِ والأزمنةِ خاصَّةً بها؛ فإنَّ (هنا) قد يُرادُ به الزمانُ ، وكذا (هناك) و(هنالك) ، كما في «التسهيل »(٢) ، للكن قال ابنُ هشامٍ في «الجامع »: (قد تُستعارُ «هنالك» و«هنا »للزمان ، بخلاف الألفاظِ الأولى؛ فإنَّها صالحةٌ لكلِّ مُشارٍ إليه زماناً أو مكاناً أو غرَهُما) (٣) .

♥ قوله: (أو بـ «ثُمَّ») بفتح المُثلَّثةِ وتشديدِ الميم، ولا تلحقُها

இقوله : ( والأزمنة خاصّة ) هاذا زائدٌ على « المتن » .

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل » ( ۲٤٢-۲٤۲) ، و« التذييل والتكميل » ( ۱۹۳/۳ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ۲۹۲-۱۹۳ ) . و « همع الهوامع » ( ۲۹۷-۲۹۲ ) .

<sup>(</sup>٢) تسهيل الفوائد (ص٤١)، وانظر «شرح التسهيل» (١/٢٥١).

<sup>(</sup>٣) انظر ( الجامع الصغير » ( ص ٢٧ ) .

الكافُ، وقولُهُم: ( ثَمَّكَ ) خطأٌ ، ولا تتقدَّمُها الهاءُ ، ولا تخرجُ عن الظرفيّة إلا إلى حالةٍ شبيهةٍ بها ؛ نحوُ: (جئتُ مِنْ ثَمَّ ) ؛ لأنَّ الظرف والجارّ والمجرورَ أخوانِ ؛ ولهاذا غلَّطُوا مَنْ زَعَمَ أَنَّها في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ اللهِ عَلَى اللهِ وَالْ اللهِ وَالْ اللهِ وَالْ اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَمَعُولُ لَا رأيت ) الأولى محذوفٌ ؛ إمَّا لذر رأيت ) الأولى محذوفٌ ؛ إمَّا اختصاراً ؛ أي : وإذا رأيت ثمَّ الموعودَ به ، أو اقتصاراً ؛ أي : وإذا وَقَعَتْ للهُ عَلَى نعيم ومُلكِ كبير .

وهي مبنيَّةٌ على الفتح للتخفيف ، ولم تُكسَرْ علىٰ أصل التقاء الساكنينِ ؟ لاستثقالِ الكسرةِ معَ التضعيف . انتهىٰ مِنْ « شرح الجامع » مع زيادةٍ مِنَ « التصريح »(٢) .

قوله : ( فُهُ ) ؛ أي : انطِقْ ، بضمِّ الفاء ؛ مِنْ ( فاه يَفُوهُ ) .

قوله : ( إمَّا اختصاراً ) هو الحذفُ لدليلِ مع مُلاحظةِ المحذوف .

﴿ قُولُه : ( أَو اقتصاراً ) هُو الحذفُ لغيرِ دليلٍ معَ عدمٍ مُلاحظةِ

 <sup>(</sup>۱) قوله: (مفعول لـ «رأيت»)؛ أي: مفعول به كما ذهب إليه الفرّاء، وفي
 « التصريح»: مفعول مطلق، وانظر « الكشاف» ( ١٧٣/٤)، و « الدر المصون»
 ( ١١٤/١٠)، و « التصريح على التوضيح» ( ١٣٠/١).

<sup>(</sup>٢) السراج المنير (ق/٤٩) ، التصريح على التوضيح ( ١/٩٢٩-١٣٠ ) .

. . . . . . . . أو (هَنَّا) أو بـ (هُنالِكَ) ٱنْطِقَنْ أو (هِنَّا)

يُشارُ إلى المكان القريبِ : بـ ( هنا ) ، ويتقدَّمُها هاءُ التنبيه ؛ فيُقالُ : ( ها هنا ) .

ويُشارُ إلى البعيد علىٰ رأي المُصنِّف : بـ ( هُناكَ ) ، و( هُنالِكَ ) ، و ( هُنالِكَ ) ، و ( هَنَّ ) ، وعلىٰ و ( هَنَّ ) ، و علىٰ مذهب غيره : ( هُناكَ ) للمُتوسِّط ، وما بعدَهُ للبعيد .

قوله: (أو « هَنَّا ») بالفتح والتشديد (١) ، وما في آخر البيت بالكسر مع التشديد (٢) ؛ ففي كلامِهِ جناسٌ مُحرَّفٌ ؛ وهو ما اتَّفق رُكْناهُ حُروفاً واختلفا شَكْلاً .

المكان ) منْ إضافة الصفة لموصوفها .

الله عنه عنه الله و هَنَّتُ ») بفتح الهاء والنونِ المُشدَّدةِ وسكونِ التاء ، وهي ( هَنَّا ) المفتوحةُ الهاءِ ، زِيدتْ عليها التاءُ الساكنةُ ، فالتقى ساكنانِ ، حُذفتْ الفُها لالتقاء الساكنينِ ، وقد تُكسَرُ هاؤها . انتهى « تصريح »(٣) .

المحذوف ، بل يُنزَّلُ الفعلُ منزلةَ اللازم .

#### \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$

<sup>(</sup>١) وأصلها : ( هَنَّن ) بثلاث نونات ، أُبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال . « تصريح » ( ١٢٩/١ ) .

<sup>(</sup>٢) قال الشيخ خالد في «التصريح» (١/ ١٢٩): ( وكسر الهاء أردأُ مِنْ فتحها ، قاله السّيرافي ).

<sup>(</sup>٣) التصريح على التوضيح ( ١٢٩/١ ) .



\_\_\_\_\_

### (الموصول)

### [ المَوصُولُ]

و قوله: ( هو في الأصل: اسمُ مفعولٍ... ) إلى آخره ؛ أي: ثمَّ سُمِّي به اصطلاحاً كلُّ ما افتقر أبداً إلىٰ عائدٍ أو خَلَفِهِ ، وإلىٰ جملة ولو تأويلاً ، والمناسبةُ ظاهرة.

و قوله: ( و ﴿ أَلَ ﴾ فيه مُعرِّفةٌ. . . ) إلىٰ آخره: هاذا إنْ جُعِلَ اسمَ جنسٍ علىٰ ما افتقرَ أبداً . . . إلىٰ آخره ، أمَّا إنْ جُعِلَ عَلَماً علىٰ ذلك . . فتكونُ ( أَل ) للمُح الأصلِ ، لا مُعرِّفةً ولا موصولة .

وهـٰذا كلَّهُ بمُلاحظةِ المعنى الاصطلاحيِّ للفظِ الموصول ، أمَّا باعتبار كونِهِ ترجمةً فهو الألفاظُ الذِّهْنيَّةُ ، و( أل ) فيه كالراء مِنْ ( رجل ) ، أو كالزاي مِنْ ( زيد ) .

لانسلاخ الوصفيَّةِ ؛ كـ « صاحب » ) انتهى (١٠) .

والمُرادُ : الموصولُ الاسميُّ ، لا الحرفيُّ ؛ لأنَّهُ لم يذكره .

قوله: (موصولُ الاسماء) قيّد بالأسماء؛ لبيان المقصود، لا للاحتراز؛ إذ الكلامُ في المعارف، والمعرفةُ مِنَ الموصولات إنّما هي الأسماء، أفاده في « الهَمْع »(٢).

و( موصولُ ) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و( الأسماء ) : بنقلِ حركة الهمزة الثانيةِ إلى اللام قبلَها ؛ مضافٌ إليه ، و( الذي ) : مبتدأٌ ثانٍ حُذِفُ خبرُهُ ، تقديرُهُ :

.

﴿ قُولُهُ : ( لانسلاخ الوصفيَّةِ ) ؛ أي : عن مدخولها .

● قوله: (والمُرادُ: الموصولُ الاسميُّ)؛ أي: ف (أل) عهديَّةٌ،
 لا استغراقيَّةٌ.

﴿ قُولُه : ( لا للاحتراز ) ، وعلى هذا : يكونُ قُولُ الشارح فيما يأتي : ( فقولُ المُصنَّف : « موصولُ الاسماءِ » احترازٌ من الموصول الحَرْفيِّ ) (٣) . . إنَّما هو بحسَبِ الظاهر وبادئِ الرأي ، وإلا فهو لبيان الواقعِ ؛ لأنَّ الكلامَ في المعارف .

<sup>(</sup>۱) حاشية الشاوى على المرادى ( ق/ ٢٤٨\_ ٢٤٩ ) .

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( 1/ ٣١٤).

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/٧٤).

المه المنطقة المنطقة

( منه ) ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، و( الأُنثىٰ ) : مبتدأٌ ، و( التي ) : خبرٌ ، والجملةُ : معطوفةٌ على الأُولىٰ بعاطفٍ محذوف ، و( أل ) في ( الأنثىٰ ) : عَوَضٌ مِنَ الضمير ؛ أي : وأُنثاه ( التي ) ؛ أي : أنثى ( الذي ) .

قوله: (إنْ تُشْدَدْ) بكسر الدال الأولىٰ: مَبنيٌ للفاعل، وبفتحها:
 مبنيٌ للمفعول<sup>(١)</sup>، وقولُهُ: (فلا مَلاَمَهُ) ؛ أي: فلا لومَ في ذلك.

♣ قوله : ( « ذَيْن » و « تَيْن » شُدِّدَا ) هما مِنْ أسماء الإشارة المُتقدِّمة .

﴿ قوله: (و ﴿ الْأَنْيَىٰ ﴾ : مبتدأً...) إلى آخره : يَرِدُ عليه : أنَّ لفظَ ( التي ) لا يُقالُ له : ( أنثىٰ ) ؛ لأنَّ الأنثىٰ هي الذاتُ ذاتُ الفَرْج ، بخلاف ( مُؤنَّث ) ؛ فإنَّهُ يُطلَقُ على اللفظ أيضاً ؛ يُقالُ : ( لفظٌ مُؤنَّثٌ ) ، إلا أنْ يرتكبَ التجوُّزَ ؛ بإطلاق اسم المدلول على الدال .

ويحتملُ: أنَّ ( التي ) مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ محذوفٌ ، والجملةَ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ الذي هو ( الأنثىٰ ) ؛ أي : الأنثىٰ لها ( التي ) .

<sup>(</sup>۱) وهو مِنْ (أَشَدَّ) الرُّباعي ، أو بفتح التاء مع ضمَّ الدال مبنيًا للفاعل ، أو بعكسه ؛ من (شَدَّهُ يَشُدُّهُ) . «خضري» ( ١٢٨/١ ) ، وضُبطت بخط ابن هشام بضم التاء مبنيًا للمفعول على ما هو المشهور .

الحصر ؟ قوله: ( وتعويضٌ. . . ) إلىٰ آخره: مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ معنى الحصر ؟ إذ المعنى : ما قُصِدَ بذلك إلا تعويضٌ ؛ علىٰ حدِّ : ( شيءٌ جاء بك ) ؛ أي : ما جاء بك إلا شيءٌ ، وخبرُهُ : جملةُ ( قُصِدَ ) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

وله: (ينقسمُ الموصولُ: إلى اسميِّ) حدَّهُ الناظمُ: بأنَّهُ ما افتقرَ أبداً الله عائدِ أو خَلَفِهِ، وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤوَّلةٍ (١)؛ فخَرَجَ: النكرةُ الموصوفةُ بجملةٍ؛ فإنَّها تفتقرُ إليها حالةَ وصفِها بها فقط، وبقوله: (إلىٰ عائد):

وله: (والمُسوِّغُ معنى الحصر)؛ أي: الذي في الجملة؛ (إذ المعنى...) إلى آخره، وفائدةُ هاذا الحصرِ: الردُّ على القول بأنَّ التشديدَ لتأكيد الفرق بينَ تثنيةِ المُعرَبِ وتثنيةِ المبنيِّ الحاصلِ بحذف الياء في (الذي) و(التي)، والألفِ في (ذا) و(تا).

﴿ قُولُه : ( عَلَىٰ حَدِّ : « شَيُّ جَاءَ بِكَ » ) ؛ أي : مِنْ حَيْثُ الحَصِرُ ، وإن كان تنوينُ ( شيءٌ ) فيه للتعظيم . . ففيه مُسوِّغٌ آخَرُ .

وله : ( أو مُؤوَّلةٍ ) ؛ أي : أو جملةٍ مُحصَّلةٍ بالتأويل ؛ أي : مُحصَّللٍ عُمْلِيَّها بالتأويل .

<sup>(</sup>١) تسهيل الفوائد (ص٣٣).

(حيثُ) و(إذ) و(إذا)؛ فإنَّها لا تفتقرُ إلى عائدِ وإنِ افتقرتْ إلى جملةٍ أبداً... إلى آخره (١).

وَمَنِ اقتصر على العائد أراد الإدخال ما وَرَدَ . . . ) إلى آخره ، ومَنِ اقتصر على العائد أراد مطلقَ الرابط ، وفي قوله : ( ما وَرَدَ ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الربطَ بالظاهر سماعيٌّ لا مَقيسٌ .

﴿ قُولُه : (سُعادُ التي . . . ) إلىٰ آخره : في نسخة المُؤلِّف : ( الذي ) ، وعليها : يكونُ التذكيرُ باعتبار كونِ ( سُعاد ) شخصاً مثلاً .

ويحتملُ : أنَّ ( الذي ) واقعٌ على الحُبِّ ، والتقديرُ : ( سعادُ الحبُّ الذي أَضْناكَ هو حبُّها لا حبُّ غيرِها ) ، للكن على هلذا : لا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ الفعلَ حينئذِ فيه ضميرٌ يعودُ على الموصول ، تدبَّرْ .

قوله : ( وأراد بالمُؤوَّلة . . . ) إلىٰ آخره ؛ إذ كلُّ مِنْ هـٰـذه الثلاثة جملةٌ

77

 <sup>(</sup>١) ومثل ذلك : الموصولاتُ الحرفيّة ؛ فإنّها لا تحتاج إلى عائد .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة، وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (٢١٢/١)، و التذييل والتكميل» (٢١٢/١)، و فيرها، وعجزه: والتكميل» (٣١٠- ١٠)، و فيرها، وعجزه: (وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا)، والشاهد: في قوله: (حُبُّ سعادا)، والأصل: (حبُّها)، فاستغنى بظاهر (سعاد) عن ضميرها.

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/١١٥، ١٢٦).

وحرفيٍّ .

## ولم يَذكُر المُصنِّفُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي خمسةُ أحرفِ :

الله عند ( وحرفيٌّ ) قال في « التوضيح » : ( وهو كلُّ حرفٍ أُوِّلَ معَ صلتِهِ ﴿ وَهُو كُلُّ حَرْفٍ أُوِّلَ معَ صلتِهِ بالمصدر )(١) ؛ أي : ولم يَحتَجُ إلى عائد .

﴿ قوله : ( وهي خمسةُ أحرفٍ ) زاد بعضُهُم سادساً ؛ وهو ( الذي ) ، وَمَثَّلَهُ بِنحو : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا ﴾ [النوبة : ٦٩] ؛ أي : كخوضهم (٢) ، ومَنْ أَسْقَطَهُ أَوَّلَ مَا ذُكِرَ : بأنَّ الأصل : (كالذين) ؛ حُذِفتِ النونُ على لغةٍ ، أو أنَّ الأصلَ : (كالخوض الذي خاضوه) ، فحُذِفَ الموصوفُ والعائد ، أو أنَّ الأصلَ : ( كالجَمْع الذي خاضوا ) ؛ فقال : ( الذي ) باعتبار لفظ الجمع ، وقال : ( خاضوا ) باعتبار معناه ، وقيل غيرُ ذلك .

وقد نَظَمَ الشِّهابُ السُّندُوبيُّ الخمسةَ بقوله (٣): [من الطويل]

مُحصَّلُ جُمْليَّتُها بالتأويل ، لا جملةٌ صريحة .

﴿ قُولُهُ : ( وقيل غيرُ ذلك ) مِنَ الغيرِ : ما قاله الأخفشُ ؛ أنَّ ( الذي ) مُشتركٌ بينَ المفرد والجمع ، لا خاصٌ بالمفرد(٤) .

أوضح المسالك ( ١/١٣٧ ) .

<sup>(</sup>٢) قال ابن هشام في « المغنى » ( ٢/ ٦٩٧) : ( فأمَّ وقوعُ « الذي » مصدريّةً : فقال به يونسُ والفرَّاء والفارسيُّ ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك ) ، وجرىٰ عليه ابن هشام في « الأوضح » ( ١٣٧/١ ) ، وزاد بعضُهُم سابعاً ؛ وهو همزة التسوية . انظر « حاشية الصبان ، ( ٢٧٩/١ ) .

<sup>(</sup>٣) المنح الوفية ( ق/ ٤٢ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر « التصريح على التوضيح » ( ١/ ١٣٠-١٣١ ) .

أحدُها: (أنِ) المصدريّةُ ، وتُوصَلُ بالفعل المُتصرّفِ ؛ ماضياً ؛ مثلَ : (عَجِبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ) ، ومضارعاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ) ، ومضارعاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ) ، وأمراً ؛ نحوُ : (أشرتُ إليه بأنْ قُمْ ) ، فإن وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتصرّفٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لِيسَ لِلإِنسَانِ إِلّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن يَكُونَ قَدِ اقْتُرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] . فهي مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة .

وهاكَ حُروفاً بالمصادرِ أُوِّلَتْ وذِكْرِي لها خَمْساً أصحُّ كما رَوَوْا وها هِيَ (أَنْ) بالفتح (أنَّ) مُشدَّداً وزيدَ عليها (كي) فخُذْها و(ما) و(لَوْ)

الكلامُ في الحروف المصدريَّةُ ) لا حاجةَ إلى الوصف بالمصدريَّة ؛ إذ الكلامُ في الحروف المصدريَّة (١) ، وهي ـ بفتح الهمزة وسكونِ النون ـ الناصبةُ للمضارع .

قوله: (وتُوصَلُ بالفعل... ماضياً... ومضارعاً) ؛ أي: اتَّفاقاً ، وأمَّا الأمرُ: فعلى الأصحِ (٢) .

الباءُ: مُتعلِّقةٌ بالفعل ، فهي مِنْ صلته ، الباءُ: مُتعلِّقةٌ بالفعل ، فهي مِنْ صلته ، فإن جُعِلتْ (أَنْ) تفسيريَّةً بمعنى (أَيْ). . وَجَبَ التجرُّدُ مِنَ الباء ، ولا تكونُ تفسيريَّةً إلا إذا سُبِقتْ بمعنى القولِ دونَ حروفِهِ ، كما في « المغني »(٣) .

<sup>(</sup>١) وقد سقط الوصف بها في جميع نسخ الشرح الخطية المعتمدة.

 <sup>(</sup>۲) والمخالف في ذلك : أبو حيَّان ؛ فإنَّهُ زعم أنَّها لا تُوصَل به ، وأنَّ كلَّ شيء سُمعَ مِنْ
 ذلك ف ( أنْ ) فيه تفسيريَّة . انظر « ارتشاف الضَّرَب » ( ٣/ ١٤٨ ) ، و « مغني اللبيب »
 ( ٢/ ١٤ ) .

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب ( ١/ ٤٥ ) .

ومنها: (أنَّ)، وتُوصَلُ باسمها وخبرِها؛ نحوُ: (عَجِبتُ مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ)، ومنه: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَكُفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، و(أنِ) المُخفَّفةُ كالمُثقَّلة، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، للكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً، واسمَ المُثقَّلةِ مذكوراً.

' ·

قوله: (ومنها: «أنَّ ») بفتح الهمزة وتشديدِ النون ، والمُناسِبُ لما
 سَبَقَ: أنْ يقولَ: (ثانيها: «أنَّ »).

و قوله : ( للكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً ) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأَوْحَيْـنَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وله: (أو بالكونِ المضافِ إلى اسمِها إن كان جامداً) قد يُقالُ ـ كما في الأَسْقَاطيِّ » ـ : يُغنِي عن اعتبار الكونِ الإتيانُ في الجامد بياء وتاء مُفيدتينِ للمصدريَّة ؛ فتقولُ في ( بَلَغَني أنَّكَ زيدٌ ) : ( بَلَغَني زيديَّتُكَ ) (١) .

﴿ قُولُه : ( حُكُمُ المُشدَّدةِ في ذلك ) ؛ أي : في أنَّها تُؤوَّلُ بمصدر ، لكن يُؤخَذُ المصدرُ ممَّا بعدَ الفعلِ الجامد ، ويُضافُ لِمَا يُناسِبُهُ ؛ كأنْ يُقالَ في الآية الأُولَىٰ : ( وعدمُ كونِ شيءِ للإنسان إلا سعيُّهُ )(٢) ، وفي الثانية : ( وكونِ الأُولَىٰ : ( وعدمُ كونِ شيءِ للإنسان إلا سعيُّهُ )

<sup>(</sup>١) القول الجميل (ق/ ٣٥).

 <sup>(</sup>۲) يجوز في (عدم) و(سعيه) الأوجه الثلاثة . انظرها في «الدر المصون»
 (۱۰۳/۱۰) .

ومنها : (كي) ، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارع فقط ؛ مثلُ : ( جثتُ لكي تُكرِمَ زيداً ) .

ومنها: (ما)، وتكونُ مصدريَّةً ظرفيَّةً ؛ نحوُ: ( لا أصحبُكَ ما دُمْتَ منطلقاً) ؛ أي : مُدَّةَ دوامِكَ منطلقاً، وغيرَ ظرفيَّةٍ ؛ نحوُ: ( عَجِبتُ ممَّا ضربتَ زيداً)، وتُوصَلُ بالماضي ؛ كما مُثِّلَ، والمضارعِ ؛ نحوُ:

وإلا كانتْ تفسيريَّةً ، كما في « المغني »(١) .

و قوله: (مصدريَّةً ظرفيَّةً) الأَوْلى: التعبيرُ بـ (زمانيَّةً) بدلَ (ظرفيَّةً) ؛ ليشملَ نحوَ: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشُواْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠] ؛ فإنَّ الزمانَ المُقدَّرَ هنا مخفوضٌ ؛ أي: كلَّ وقتِ إضاءةٍ ، والمخفوضُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً ، أفاده في «المغنى »(٣).

أُجلِهِم مُتوقّعَ القُرْبِ ) .

﴿ قُولُه : ( لَمْ تُصَدَّرُ بِحِرْفٍ ) ؛ أي : مصدريٌّ ؛ نحو ؛ ( مَا أَنَّ نجماً في

<sup>(</sup>١) مغني اللبيب ( ١/ ٤٥) ، وتمثيلُهُ بالآية مخالفٌ لما في " المغني " ؛ فإنَّهُ جعلها فيها ( أن ) المصدرية .

<sup>(</sup>۲) انظر ما سيأتي ( ۱۰/۵ ) .

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب ( ١/ ٤١١ ) .

( لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ ) ، و( عَجِبتُ ممَّا تضربُ زيداً ) ، ومنه : ﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الْخِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] ، وبالجملة الاسميَّةِ ؛ نحوُ : ( عجبتُ ممَّا زيدٌ قائمٌ ) ، و( لا أصحبُكَ ما زيدٌ قائمٌ ) ، وهو قليلٌ .

وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيّةُ المصدريّةُ: بالماضي ، أو بالمضارع المنفيّ بـ (لم) ؛ نحوُ: (لا أصحبُكَ ما لم تضربْ زيداً) ، ويقِلُّ وَصْلُها - أعني : المصدريّةَ الظرفيّةَ ـ بالفعل المضارع الذي ليس منفيّاً بـ (لم) ؛ نحوُ: (لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ (١) :

٢٥ أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثمَّ آوِي إلى بيتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ

كما قاله المُوضِّحُ في الحواشي (٢). . لكان أَخْصرَ وأَفْيدَ .

.\_\_\_\_

السماء)؛ لأنَّها حينئذِ فاعلٌ بمحذوف هو صلةُ (ما)؛ أي: ما ثَبَتَ أَنَّ نجماً... إلىٰ آخره؛ فـ (ما) داخلةٌ تقديراً علىٰ جملةِ فعليَّة ، وقيل : (أَنَّ ) وصلتُها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : ثابتٌ .

<sup>(</sup>۱) بيتٌ يتيمٌ للشاعر المخضرم الحُطيئة في « ديوانه » ( ص٩٣ ) ، ونُسب إلىٰ غيره ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » ( ١٤٧/٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ٢١٧/١- ٢١٨ ) ، واستُشهد به في غالب كتب النحو علىٰ غير مسألتنا ؛ وهو أنَّ ( فَعَالِ ) لا يُستعمَل في غير النداء إلا ضرورةً ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢١٨ ١٤٤٠ ع ) .

<sup>(</sup>٢) أورده الشيخ خالد في « التصريح » ( ١٣٠/١ ) .

ومنها: (لو)، وتُوصَلُ بالماضي؛ نحوُ: (وَدِّدْتُ لو قام زيدٌ)، والمضارع؛ نحوُ: (وَدِّدْتُ لو يقومُ زيد).

فقولُ المُصنِّفِ : ( موصولُ الاَسماء ) : احترازٌ مِنَ الموصول الحَرْفيُ ؛ وهو : ( أَنْ ) ، و( أَنَّ ) ، و( كي ) ، و( ما ) ، و( لو ) ، وعلامتُهُ : صحَّةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ؛ نحوُ : ( وَدَدتُ لو تقومُ ) ؛ أي : قيامَكَ ، و( عَجِبتُ ممَّا تَصنعُ ) ، و( جئتُ لكي أقراً ) ، و( يُعجِبُني أَنَّكَ قائمٌ ) ، و( أُرِيدُ أَنْ تقومَ ) ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ .

----

فيه: وَصْلُ (ما) بالفعل المضارع المُثبَتِ (١) ، وهو قليل ، و (لَكَاعِ) بفتح اللهم : وصفٌ للمرأة ، ويُوصَفُ المُذكَّرُ بـ (لُكَعَ) ، ومعناها: اللئيمةُ ، أو الخبيثةُ ، أو الوَسِخةُ ، أفاده العَيْنيُ (٢) .

ه قوله : ( وتُوصَلُ بالماضي . . . والمضارعِ ) ؛ أي : المُتصرِّفَينِ ، دونَ الأم . . الأم .

قوله : (نحوُ : وَدَدْتُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بذِكْرِ ( وَدَدْتُ ) : إلىٰ أَنَّ أَكْثَرَ وقوعِ ( لو ) المصدريَّةِ بعد ( وَدَّ ) أو ( يَوَدُّ ) ؛ نحوُ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدِّهِنُ اكْثَرُ وَقوعِ ( لو ) المصدريَّةِ بعد ( وَدَّ ) أو ( يَوَدُّ ) ؛ نحوُ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدَّهِنُ اللهِ نَوْ كُنَّ مُ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ؛ أي : فَيُدِّهِنُونَ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ؛ أي : التعميرَ ،

<sup>(</sup>١) والمصدر المُؤوَّل في محل نصب مفعول مطلق ، وتقديره : ( أُطوِّف تطويفاً ) .

<sup>(</sup>٢) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٣٩ ) .

<sup>(</sup>٣) أي : ودُّوا ادِّهانَكَ .

وقد تقعُ [بدونهما](١) ؛ نحوُ(٢) : [من الكامل]

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ . . . .

كما في « المغني »<sup>(٣)</sup> .

و ( وَدَدْتُ ) بفتح الواو وكسر الدال مِنْ بابِ ( تَعِبَ ) ؛ بمعنى : أحببتُ ، وفتحُ الدالِ لغةٌ ، كما في « المصباح »(٤) .

...........

(۱) في النسخ : (بدونها) ، والمثبت من « المغني » ، وهو الصواب ؛ لوجوب المطابقة في ( أو ) التنويعية كالواو ، والله تعالى أعلم .

(٢) البيت بتمامه:

ما كانَ ضرّكَ لو مننتَ وربَّما مَنَّ الفتىٰ وهُوَ المَغِيظُ المُحنَقُ وهو ضمن أبيات لقُتيلة بنت النَّضْر تخاطب النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعد أنْ قَتَلَ أباها النَّضْر بن الحارث صبراً بعد غزوة بدر ، وقيل : إنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا سمع شِعْرَها قال : لو بلغني هاذا قبلَ قتلِهِ لمننتُ عليه ، وانظر «سيرة ابن هشام» (٢٢/٤-٤٢) ، و«الروض الأنف» (٥/ ٢٦٨) ، والشاهد واضح ، والمصدرُ المُؤوَّل اسم (كان) ، و (ضرّك) خبرها ، والتقدير : (ما كان ضَرَّكَ مَنُكَ عليه ) ، ويحتمل : أنْ يكونَ فاعلاً بـ (ضرّك) ، والجملة خبر (كان) ، واسمها ضمير الشأن ، وانظر تفصيل الكلام على هاذا البيت في «شرح أبيات المغني» للبغدادي وانظر تفصيل الكلام على هاذا البيت في «شرح أبيات المغني» للبغدادي

- (٣) مغنى اللبيب ( ٣٥٨/١ ) .
- (٤) المصباح المنير ( ٢/ ٨٩٩ ) .

## وأمَّا الموصولُ الاسميُّ : فـ ( الذي ) : للمفرد المُذكَّر ، . . . . . . . . . .

وله: (ف« الذي »: للمفرد المُذكّر) كان الأولى أنْ يقولَ: (للمفرد المُذكّر) كان الأولى أنْ يقولَ: (للمفرد العالِم)؛ ليشملَ نحوَ: ﴿ ٱلْحَمَدُ لِللَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعُدَهُ ﴾ [الزمر: ٧٤].

وأصلُهُ : ( لَذِي ) ثُلاثيٌ (١) ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلى أنَّ أصلَهُ واحدٌ ؛ وهو الذال ، كما زعموا ذلك في اسم الإشارة ؛ فاللامُ والياءُ زائدتان (٢) .

وفي (الذي) ستُ لغاتٍ : إثباتُ يائِهِ ، وحذفُها ؛ فعلى الإثبات : إمَّا خفيفةٌ فتكونُ مكسورةً ، أو مضمومةً ، وعلى خفيفةٌ فتكونُ مكسوراً ، أو مضمومةً ، وعلى الحذف : فيكونُ الحرفُ الذي قبلَها إمَّا مكسوراً كما كان قبلَ الحذف ، وإمَّا ساكناً ؛ فهاذه خمسُ لغات ، والسادسةُ : حذفُ (أل) وتخفيفُ الياءِ ساكنةً ، والستةُ تأتي في (التي) أيضاً ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ :

سِتُّ أَتَتْ مِنَ اللَّغاتِ في ( الذي ) مع (التي ) يا صاحِ فَاحْفَظْ تَحْتَذِي الْبَاتُ ( يا ) وحذفُها مَعْ كسرِ وحَـذْفُها مَعْ السكونِ فَـادْرِ كَـذَاكَ تشـديـدٌ بكسـرٍ أو بِضَـمْ وحذفُ (أل) مَعْ خَفِّ (ياءٍ) قد خَتَمْ ثمَّ اعلَمْ : أنَّ الموصولَ على قسمينِ :

نصُّ ؛ وهو ما مدلولُهُ واحدٌ ؛ إمَّا مفردٌ مُذكَّر ، أو مُؤنَّثُ ، أو مثنّى كذلك ، أو مجموعٌ كذلك .

وله : (كان الأولى أنْ يقولَ : « للمفرد العالِمِ » ) فيه قصورٌ ، كما لا يخفى .

<sup>(</sup>١) أي : نحو ( عَمِي ) و( شَجِي ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ٢/ ٥٥١ - ٥٥١ ) .

و( التي ) : للمفردة المُؤنَّثة .

فإن ثنَّيتَ أسقطتَ الياءَ ، وأَتَيتَ مكانَها بالألف في حالةِ الرفع ؛ نحوُ : ( اللَّذَانِ ) و( اللَّتانِ ) ، وبالياء في حالتَيِ الجرِّ والنصب ؛ فتقولُ : ( اللَّذَينِ ) و( اللَّتين ) .

ومشتركٌ ؛ وهو ما يَصلُحُ للواحد وغيره ، وقد أشار للثاني بقوله : ( و« مَنْ » و« ما ». . . ) إلى آخره .

قوله: ( بالألف في حالة الرفع ) التحقيقُ: أنَّهُما لفظانِ وُضِعا للمُثنَّىٰ .

قوله: (وقد قُرئ : ﴿ وَٱللَّذَآنَ . . . ﴾ ) إلىٰ آخره: قَرَأَ به مِنَ السبعة:
 ابنُ كَثير (۲) .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَقَدْ قُرَىٰ : ﴿ رَبُّنَاۤ أَرْنَا ٱلَّذَيِّنَّ﴾ ) قَرَأَ به : ابنُ كَثير أيضاً ، ويقرأُ

<sup>(</sup>۱) وذهب البَصْرِيُّونَ : إلى عدم جوازه ، وصحَّحه المرادي وغيره . انظر «التذييل والتكميل » ( ۲۲ /۳ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ۲۱ /۲۱ ) ، و « تعليق الفرائد » ( ۲۸ /۲۷ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « الدر المصون » ( ٣/ ٦٢١ ) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص ٢٣٨ ) .

بتشديد النون (١) .

وهاذا التشديدُ يجوزُ أيضاً في تثنية ( ذا ) و( تا ) اسمَي الإشارة ؛ فتقولُ : ( ذانً ) و( تانً ) ، وكذلك مع الياء ؛ فتقولُ : ( ذَينً ) و( تَينً ) ، وهو مذهبُ الكُوفيِّينَ (٢) ، والمقصودُ بالتشديد : أنْ يكونَ عِوَضاً عن الألف المحذوفة ، كما تقدَّم في ( الذي ) و( التي )(٣) .

﴿ ٩١ جمعُ (الذي) (الأُلَىٰ) (الذِينَ) مُطلَقَا ﴿ وَبَعْضُهُ مِ بِـالــواوِ رَفْعَــاً نَطَقَــا ﴿

بسكون الراءِ من ( أَرْنا )(٤) .

وله : ( جمعُ « الذي » « الألكى » . . . ) إلى آخره : ( جمعُ ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : ( الأُلكى ) و ( الذينَ ) ، فحرفُ العطفِ محذوفٌ .

\_\_\_\_\_

(۱) وبنو الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) و(اللتان) ؛ كقول الأخطل:

أبني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيً اللَّذا قَتَلَا الملوكَ وفكَّكا الأغلَالا وانظر « أوضح المسالك » ( ١٤٠/١ ) .

- (۲) انظر «شرح التسهيل» ( ۱/ ۲٤٠ ـ ۲٤١) ، و« التذييل والتكميل» ( ۳/ ۱۸٦) ،
   و« المساعد» ( ۱۸۳/۱) .
  - (٣) انظر (٢/٧٧).
- (٤) ولو قُرئ بكسر الراء مع تشديد النون. . لجاز ذلك ؛ لأنَّ التلفيقَ مِنْ قراءة جائزٌ إذا لم يختلُّ المعنىٰ والإعراب . انظر «حاشية الصبان» ( ٢٤٠/١ ) ، و« الدر المصون» ( ٣/ ٦٢١ ) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص١٩٣٠ ، ٢٣٨ ) .

اللَّاتِ) و(اللَّاءِ) (التي) قد جُمِعَا و(اللَّاءِ) كـ (الذِينَ) نَزْراً وَقَعَا ﴿ اللَّهِ عِلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُولِي عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا ع

PADA KADIPAK

و( الأُلئ ) يُكتَبُ بلا واوٍ ، كما قاله المُوضِّحُ<sup>(١)</sup> ، و( الذينَ ) بلامٍ واحدة ؛ فرقاً بينَهُ وبينَ ( اللَّذَينِ ) في التثنية ، ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ المُثنَّىٰ سابقُ الجمعَ ، فبَقِيَ على أصله مِنِ اجتماع اللامَينِ .

و ( مُطلَقًا ) : حالٌ مِنَ ( الذينَ ) ؛ أي : الذين بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً .

والمعنى : أنَّ ( الأُلىٰ ) و( الذينَ ) جمعانِ لـ ( الذي ) ، وهو اصطلاحٌ لغويٌّ ؛ لأنَّ كلاً منهما اسمُ جمع ؛ فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف ، والأصلُ : ( اسمُ جمع ) ، أو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ بأن يُشبَّهَ اسمُ الجمع بالجمع بجامعِ الدَّلالةِ على الجماعة في كلِّ ، وكذا يُقالُ فيما يأتي مِنَ الجموع .

﴿ قُولُه : ( بِـ « اللَّاتِ » ) بكسر التاء : مُتعلِّقٌ بـ ( جُمِعَ ) الواقعِ خبراً عن ( التي ) ؛ أي : ( التي ) جُمِعَ على ( اللَّاتِ ) و( اللَّاء ) .

♦ قوله : ( و « اللَّاءِ » كـ « الذِينَ ». . . ) إلى آخره : ( اللَّاء ) : مبتدأٌ ،

قوله: (و« الألى » يُكتَبُ بلا واوٍ ) ؛ أي: للزومه لـ (أل) ، فلا يَشْتبِهُ
 بـ (إلى) الجارَّةِ ، بخلاف (أُولَى) الإشاريَّةِ .

وله : ( فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف ) ؛ أي : إنْ لم نُلاحظِ الله ولا عبر بـ ( أو ) لكان أَوْضحَ .

<sup>(</sup>۱) قاله في (شرح اللمحة البدرية ) ( ۳٦٢ /۱ ).

يُقالُ في جمع المُذكِّر: ( الأُلين ) مُطلقاً ؛ عاقلاً كان أو غيرَهُ ؛ نحوُ: ( جاءني الأَلَىٰ فَعَلُوا ) ، وقد يُستعمَلُ في جمع المُؤنَّث ، وقد اجتمع الأمرانِ في قوله<sup>(١)</sup> : [من الطويل]

٢٦ـ وتُبْلِي الأُليٰ يَسْتَلْئِمُونَ على الأُليٰ تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ

خبرُهُ : ( وَقَعَ ) ، و( كالذين ) : مُتعلِّقٌ به ، و( نَزْراً ) ـ بالزاي ـ أى : قليلاً ؛ حالٌ مِنْ فاعلِ ( وَقَعَ ) ، وهو الضميرُ المُستتِرُ فيه ، والألفُ : للاطلاق.

والمعنى : أنَّ ( اللَّاءِ ) وَقَعَ جمعاً لـ ( الذي ) قليلاً .

قوله : ( وتُبْلِى الأللى . . . ) إلى آخره : بضمِّ التاء الفوقيَّة ؛ مِنَ الإبلاء ؛

﴿ قُولُه : ( و « كالذين » : مُتعلِّقٌ به ) غيرُ ظاهر ، بل الظاهرُ : أنَّهُ وقولَهُ : ( نَزْراً ) حالان مِنْ فاعل ( وَقَعَ ) ، أو صفتانِ لمصدرِ محذوف ، أو الأوَّلَ صفةٌ

(١) البيت لأبى ذُويب الهذلي في « ديوانه » ( ص٧٠ ) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا زعمتْ أسماءُ ألَّا أُحبَّها فقلتُ بلي لولا يُنازِعُني شُغْلِي جَزَيتُكِ ضِعْفَ الـوُدِّ لمَّا ٱشتكيتِهِ وما إنْ جزاكِ الضَّعْفَ مِنْ أحدٍ قَبْلِي فإنْ تكُ أنشى مِنْ مَعَدُّ كريمةً علينا فقد أُعطِيتِ نافلةَ الفَضْل

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ١٩٣/١ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص٥٥ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ٤٢٣/١ ) ، و « المساعد » ( ١٤٥/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ٣٢٣/١ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/٨٦ ) ، وانظر « المقاصد النحوية »  $(1/173_073)$ .

بمعنى الإفناء ، والفاعلُ : مُستتِرٌ فيه عائلٌ على ( المَنُون ) في البيت قبلَهُ ؛ بمعنى المَنْيَةِ ، وقولُهُ : ( يَستلئِمُونَ ) ؛ أي : يَلبَسونَ اللَّأْمةَ في الحرب ؛ وهي الدِّرْع ، و( الحِدَأ ) : جمعُ ( حِدَأة ) ؛ ك ( عِنَبٍ وعِنْبة ) ، و( القُبْل ) بضمً القاف وسكونِ الباء ؛ أي : التي في عَيْنيها قَبَلٌ ـ بفتحتينِ ـ أي : حَوَلٌ .

والمعنى : وتُفنِي المَنِيَّةُ الذين يَلبَسونَ دُرُوعَ الحربِ حالَ كونِهِم على الخيول التي تراهُنَّ في يوم الحرب كأنَّهُنَّ حِدَأٌ ؛ لخِفَّتها في السير وشدَّةِ العَدْو.

لمصدر محذوف والثانيَ حالٌ ، أو بالعكس .

﴿ قُولُه : ( في البيت قبلَهُ ) ؛ وهو :

فتلكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّتْ شبابَنا قديماً فتُبْلِينا المَنُونُ وما نُبْلِي

(الخُطُوب): جمعُ (خَطْب)؛ وهو الأمرُ العظيم، و(تملَّتُ): استمتعتْ، [و(المَنُون): المَنِيَّةُ]، ومفعولُ (نُبُلِي) محذوفٌ؛ أي: وما نُبُليها؛ أي: نحن ما نَقدِرُ عليْ إبلاء المَنُونِ، بخلافها.

وغيره (١٠) . ( اللَّأَمْةَ ) بهمزة ساكنة ، ويجوزُ تخفيفُها ، كما في « المصباح » وغيره (١٠) .

قوله: (و « القُبْل » بضم القاف وسكونِ الباء ) ؛ أي : جمعُ ( قَبْلاءَ ) ؛
 ك ( حُمْرِ وحَمْراءَ ) .

۸١

<sup>(</sup>١) المصباح المنير ( ٢/ ٧٧٠ ) ، وانظر « تاج العروس » ( ٣٩٣ /٣٣ ) .

فقال : ( يَسْتلئِمُونَ ) ، ثمَّ قال : ( تراهُنَّ ) .

ويُقالُ للمُذكَّر العاقلِ في الجمع: (الذينَ) مطلقاً؛ أي: رفعاً ونصباً وجرّاً؛ فتقولُ: (جاءني الذينَ أَكْرمُوا زيداً)، و(رأيتُ الذينَ أَكْرمُوهُ)، ورمرتُ بالذِينَ أَكْرمُوهُ)، وبعضُ العرب يقولُ: (اللَّذُونَ) في الرفع، و(الذينَ) في النصب والجرِّ؛ وهم بنو هُذَيلٍ، ومنه: قولُهُ (١): [من مشطور الرجز]

والشاهدُ : في ( الأُليٰ ) ؛ حيثُ أُطلِقَ أَوَّلاً على ( الذِينَ ) ، وثانياً على ( اللَّينَ ) ، وثانياً على ( اللَّاتِ ) .

قوله : (وهم بنو هُذَيلٍ) عبارةُ «التوضيح » : (وهي لغةُ هُذَيلٍ أو

نحنُ قَتَلْنا الملكَ الجَحْجَاحَا دهراً فهيَّجْنا به أنْدواحَا لا كَذِبَ اليومَ ولا مِرزَاحَا مَذْجِجَ فأجتَحناهم أجتياحًا فلم نَدْعُ لسارح مُراحَا لا دياراً أو دماً مُفَاحَا

وهـو مـن شـواهـد : « شـرح ابـن النـاظـم » ( ص٥٥ ) ، و« أوضـح المسـالـك » ( ١٤٣/١ ) ، و « مغني اللبيب » ( ٢/ ٥٤٥ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٣٢١ ) ، =

<sup>(</sup>۱) قال العيني : (قائلُهُ : هو رؤبة بن العجاج ، ويُقال : قائلُهُ : رجل من بني عقيل جاهليٌّ ، كذا قال أبو زيد في «نوادره» وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه ؛ فقال أبو زيد : اسمه : أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك ) ، وهو في ملحق «ديوان رؤبة» ( ص ۱۷۲ ) ، وبعده :

## ٢٧ نحنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يومَ النُّخَيلِ غارةً مِلْحَاحَا

ويُقالُ في جمع المُؤنَّث : ( اللَّات ) و( اللَّاء ) بحذف الياء ؛ فتقولُ : ( جاءني اللَّاتِ فَعَلْنَ ) و( اللَّاءِ فَعَلْنَ ) ، ويجوزُ إثباتُ الياء ؛

\_\_\_\_\_

عُقَيلِ ) بالتصغير فيهما(١١) ، و( أو ) للشكِّ .

﴿ قوله: (نحنُ اللَّذُونَ...) إلى آخره: (نحن): مبتداً ، خبرُهُ: (اللَّذُونَ...) إلى آخره، وقولُهُ: (صَبَّحُوا الصَّبَاحَا)؛ أي: أَتَوْهُم في وقتِ الصّباح؛ فمفعولُ (صَبَّحُوا): محذوفٌ ، و(الصّباح): منصوبٌ على الطرفيّة ، وكذا (يومَ النُّخيلِ) بضمّ النون وفتح الخاء المعجمةِ ؛ تصغيرُ (نَخْل) موضع بالشام، و(غارةً): منصوبٌ على التعليل أو الحال؛ أي: مُغيرِينَ ، و(المِلْحاح) بكسر الميم ؛ أي: الدائم ؛ مِنْ (ألحَّ السحابُ): دام مَطَرُهُ .

ᅟ قوله : ( موضع بالشام ) ؛ أي : المُرادُ منه هنا : ذلك الموضع ، وإلا فهو اسمٌ لغيره أيضاً .

قوله: (و« المِلْحاح » بكسر الميم...) إلى آخره، وهو نعت لـ (غارةً)، وهي مُذكَّرٌ باعتبار كونِها هجوماً (٢).

<sup>=</sup> و « شرح الأشموني » ( ۱/ ۸۸ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۱/ ۳۹۳-۳۹۳ ) ، و « شرح أبيات المغني » ( ۲/ ۲۵۳-۲۵۵ ) .

<sup>(1)</sup> أوضح المسالك ( ١٤٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أو أنَّ ( مِلْحاحا ) صفة على ( مِفْعال ) ، وهي لا تُؤنَّث . انظر « شرح أبيات المغني » ( ٦/ ٢٥٤ ) .

فتقولُ : ( اللَّاتي ) و( اللَّاثي ) ، وقد وَرَدَ ( اللَّاءِ ) بمعنى ( الذينَ ) ؛ قال الشاعر (١) :

٢٨ فما آباؤُنا بأَمَنَّ منه عَلَينا اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورَا

والشاهدُ : في ( اللَّذُونَ ) ؛ حيثُ أَجْراهُ مُجْرىٰ جمعِ المُذكّر السالم ؛ فرَفَعَهُ بالواو .

والباء: (فما آباؤُنا...) إلى آخره: (ما): بمعنى (ليس)، والباء: زائدةٌ في الخبر؛ وهو قولُهُ: (بأَمَنَّ)، والضميرُ في (منه): للممدوح، و(مَهَدُوا) بتخفيف الهاء، و(الحُجُور): جمعُ (حَجْر) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِها(٢): اسمٌ لمُقدَّم الثوب.

وله: ( فَرَفَعَهُ بِالواو ) ظاهرُهُ : أَنَّهُ مُعرَبٌ ، ولعلَّ وجههُ : أَنَّهُ علىٰ صورة الجمع الذي هو مِنْ خصائص الأسماء ، فيُعارِضُ شبهَ الحرف ، ووجهُ كونِهِ علىٰ تلك الصُّورة : أَنَّهُ تارةً يكونُ بالواو والنون ، وتارةً يكونُ بالياء والنون .

والصحيحُ: أنَّهُ مبنيٌّ ؛ إذ هاذا الجمعُ ليس حقيقيّاً حتى يُعارِضَ شبهَ

( ۱/۳۹۳\_ه ۳۹ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص۱۳۷\_ ۱۳۸ ) .

<sup>(</sup>۱) أنشده الفرَّاء لرجل من بني سليم ، كما في «أمالي ابن الشجري » ( ٥٨/٣ ) ، و « المقاصد النحوية » ( ١٩٣٨ ) ، و هو من شواهد : «شرح التسهيل » ( ١٩٤١ ) ، و «شرح ابن الناظم » ( ص٥٥ ) ، و «توضيح المقاصد » ( ١٤٢٧ ) ، و «أوضح المسالك » ( ١٤٦/١ ) ، و «المساعد » ( ١٤٣/١ ) ، و «همع الهوامع » ( ١٢٤٣ ) ، و «شرح الأشموني » ( ١٩٠١ ) ، و انظر «المقاصد النحوية » ( ١٩٢٤ ) ، و «شرح الأشموني » ( ١٩٢١ ) ، و المقاصد النحوية »

<sup>(</sup>٢) وفتحُ الحاءِ أفصحُ مِنْ كسرها ، كما في « تخليص الشواهد » ( ص١٣٨ ) .

[وقد جاء ( الأُلئ ) بمعنى ( اللَّاتِ ) ؛ كقوله (۱۱) : [من الطويل]
فأمَّا الأُلئ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ فكلُّ فتاةٍ تَتَرُكُ الجَجْلَ أَقْصَمَا ] (۲)
وفأمًا الأُلئ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ فكلُّ فتاةٍ تَتَرُكُ الجَجْلَ أَقْصَمَا ] (۲)
وهما الأُلئ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ فكالمُحافِقة المحافة المحافقة المحافة المحاف

والمعنى : ليس آباؤُنا الذين جعلوا حُجُورَهُم لنا فراشاً بأكثرَ امتناناً مِنْ هـٰـذا الممدوح .

والشاهدُ : في ( اللَّاء ) ؛ حيثُ أَطْلَقَهُ علىٰ جماعة الذكور ؛ إذ هو صفةٌ للآباء .

و الموصول ( و مَنْ » و ما » . . . ) إلى آخره : هاذا شروعٌ في الموصول المُشترَك .

الحرف ، والظاهرُ : بناؤُهُ على الواو والياء ؛ لأنَّهُ على صورة المُعرَب بالحروف ، والمُعرَبُ بالحروف إذا بُنِيَ يُبنىٰ عليها .

والظاهرُ علىٰ لغة لزومِ الياء : أنَّهُ مبنيٌّ علىٰ فتح النونِ ، لا على الياء .

﴿ قُولُه : ﴿ إِذْ هُو صَفَّةٌ للآباء ﴾ ، وقد فُصِلَ بينهما بأجنبيٌّ هُو الخبر ، وقد

<sup>(</sup>۱) نسبه ابن منظور في « لسان العرب » ( ۲۱/ ۲۵۳ ) إلى عُمارة بن راشد ، ولم يعرف العينيُّ قائلَةُ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۱۹۳/۱ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص٥٧ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ٣/ ٤٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ص١٣٠ ـ ١٣٩ ) .

<sup>(</sup>٢) قوله : ( وقد جاء . . . ) إلى آخره : سقط من جميع النسخ ، ووجد في هامش ( و ) دون تصحيح ، وقد جاء بنحوه في طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ضمن معقوفين .

أشار بقوله : ( تُساوِي ما ذُكِرْ ) : إلىٰ أنَّ ( مَنْ ) و( ما ) والألفَ واللامَ

قوله : ( تُساوِي ما ذُكِرْ ) ؛ أي : مِنَ الموصولات .

﴿ قُولُه : ( طَبِّيُ ) بالهمز على المشهور (١) ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا به ؛ مِنَ ( الطاءة ) بوزن ( الطاعة ) ؛ وهي الإبعادُ في المَرْعى ، كما في « الصحاح »(٢) ، وبلا همز أيضاً ، كما في « شرح مسلم »(٣) ، قال السُّيُوطيُّ : ( طَيُّ : قبيلةٌ مِنَ العرب مشهورةٌ ، سُمِّيتْ باسم جدِّهِم « طَيِّ » ، وإنَّما سُمِّيَ طَيًا ؛ لأَنَّهُ أُوّلُ مَنْ طوى المنازلَ ، واسمُهُ : جُلْهُمَةُ ) انتهى (٤) .

ه قوله : ( ومَوضِعَ « اللَّاتِي ». . . ) إلىٰ آخره : ( موضعَ ) : منصوبٌ على الظرفيَّة بـ ( أتىٰ ) ، و( ذَواتُ ) بالبناء على الضمِّ : فاعلُ ( أتىٰ ) .

جُوِّزَ للضرورة ، أو على قول .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) ووزنه : ( فَيْعِل ) .

<sup>(</sup>٢) الصحاح (١/١٦).

<sup>(</sup>٣) انظر « شرح مسلم » للنووي ( ١٥/ ٤٢ ) .

 <sup>(</sup>٤) الوسائل في مسامرة الأوائل (ص١٥١)، وقوله: (طوى المنازل)؛ أي: جاز منز لا إلى آخَرَ، وذكر هاذا القولَ النسَّابةُ ابن الكلبي، وردَّهُ ابن دريد في «الجمهرة»
 (١/١٥٢)، وابن جني في «المبهج» (ص ٩٢)، وابن سيده في «المحكم»
 (٩/١٥٠).

تكونُ بلفظ واحد ؛ للمُذكَّر والمُؤنَّثِ (١) ، والمُثنَّىٰ والمجموع ؛ فتقولُ : ( جاءني مَنْ قام) ، و( مَنْ قامتُ) ، و( مَنْ قاماً) ، و( مَنْ قامتًا) ، و( مَنْ قامتُ) ، و( مَنْ قامتُ) ، و( مَنْ قامتُ) ، و( ما رَكِبتُ ) ، و( جاءني رَكِبا ) ، و( ما رَكِبُوا ) ، و( ما رَكِبُوا ) ، و( القائمةُ ) ، و( القائمةُ ) ، و( القائمانِ ) ، و( القائمانِ ) ، و( القائماتُ ) .

وأكثرُ ما تُستعمَلُ (ما): في غير العاقل ، وقد تُستعمَلُ في العاقل ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَنكِمُ وَأَمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللِّسَآهِ مَثَّنَىٰ ﴾ [النساء : ٣] ، . . . . . .

\_\_\_\_\_

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( تُستعمَلُ « ما » : في غير العاقل ) الأوُّلي : ( العالِم ) .

قوله: (وقد تُستعمَلُ في العاقل) الأَوْليٰ: (في العالِمِ)؛ لأنَّهُ لا يُقالُ
 في الله تعالىٰ: (عاقلٌ)، و(ما): واقعةٌ عليه في قوله: (سبحانَ ما سَخَركُنَّ لنا!!).

و قوله: (ومنه: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ فَأَنكِ حُواْ مَا طَابَ لَكُمْ . . . ﴾ ) إلى آخره ، والذي في « الأُشْمُونيِّ »: حكايةُ هاذا بـ (قيل) ، وذَكَرَ قبلَهُ أَنَّهُ مُستعمَلٌ في صفات العالِم؛ فقال: (وتُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِمِ؛ نحوُ: ﴿ فَأَنكِ حُواْ . . . ﴾ إلى آخره) انتهى (٣) .

<sup>(</sup>١) زاد في طبعة محمد محيي الدين : ( المفرد ) ، والكلام مستقيم من دونها .

 <sup>(</sup>٢) يجوز أن يُقرأ (رَكِبَ) وما بعده بالبناء للمجهول ، وضُبط كذلك في (و).

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٧٠ ) .

ويُمكِنُ الجوابُ : بِأَنَّ المُرادَ : في ( ذواتهم ) مَلْحوظاً فيها حالَ الاستعمالِ الصفاتُ ، والمُرادُ بالصفات : ما عدا الصِّلَةَ ؛ كالبَكَارة والثَّيُوبة والأَصَالة والجَهَالة ،

﴿ قُولُه : ( وَيُمكِنُ الْجُوابُ : بِأَنَّ الْمُرادَ : في « ذُواتَهُم » . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : يُمكِنُ الْجُوابُ عن شارحِنا : بِأَنَّ الْمُرادَ . . . إلىٰ آخره .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أَنَّ قولَ الشارح : ( في العالِمِ )(١) ؛ أي : في ذاته مُلاحَظاً معها الصفة ، كما أنَّ قولَ الأُشْمُونيِّ : ( في صفات العالِمِ ) ؛ أي : في ذات العالِمِ مِنْ حيثُ صفاتُهُ ، وهاذا التأويلُ واجبٌ في كلام الأُشْمُونيِّ ؛ إذ النكاحُ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات .

والتعبيرُ هنا بـ (قد) المُفيدةِ للقِلَّة ؛ لأنَّ الأصلَ إنَّما هو استعمالُها في غير العالِمِ ابتداءً ، لا في العالِمِ مِنْ حيثُ صفتُهُ التي لا تعقلُ ، والقولُ الثاني الذي حكاه الأُشْمُونيُّ بـ (قيل). . هو استعمالُها في العالِمِ مِنْ حيثُ ذاتُهُ بقطع النَّظَر عن الصفة التي لا تعقلُ ؛ فلا مُخالفة بينَ كلام شارحِنا وكلام الأُشْمُونيِّ .

وبهاذا \_ وإن بَعُدَ \_ يندفعُ ما كَتَبَهُ بعضُهُم علىٰ قول المُحشِّي : ( ويُمكِنُ الجوابُ . . . ) إلى آخره : ( عند التأمُّلِ لا اعتراضَ على الشارح ابنِ عَقِيلٍ ؟ فإنَّ النكاحَ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات ، فكيف التمثيلُ بالآية لإيقاعِ « ما » على صفات العالِمِ ؟ فأُجِيبَ عنه : بأنَّ المُرادَ مِنْ قوله : « تُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِم » . . أنَّها تُستعمَلُ في ذواتهم ملحوظاً فيها حالَ الاستعمال

<sup>(</sup>١) الذي كَتَبَ عليه المُحشِّي : ( في العاقل ) ، ونبَّه على أنَّ الأَوْلىٰ : ( في العالم ) .

وقولُهُم : (سبحانَ ما سخَّركُنَّ لنا !!)(١) ، و(سُبْحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ ىحَمْده !!)(٢) .

و ( مَنْ ) بالعكس ؛ فأكثرُ ما تُستعمَلُ : في العاقل ، وقد تُستعمَلُ في غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٌ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [النور : ٤٥] ، ومنه : قولُ الشاعر (٣) :

\_\_\_\_\_\_

وإلا لَزِمَ أَنْ يكونَ كلُّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِم كذلك؛ نحوُ : ( جاءني. . . .

الصفاتُ ، فتدبَّر ) انتهى .

﴿ قُولُه : ( وَإِلا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مُوصُولٍ استُعْمِلَ فِي الْعَالِمِ كَذَلْك ) أي : إن لم نَقُل : المُرادُ بالصفات الصفاتُ المفهومةُ مِنْ غير الصَّلَة ، بل قُلْنا : إنَّ

(۲) حكاه أبو زيد عن العرب ، كما في « لسان العرب » (٥/١٧٧) ، وهو من شواهد :
 « شرح الرضي » (٣/٥٦) ، و « شرح الأشموني » (١/٧٠) .

(٣) قائلهما : شاعر الغزل في العصر العباسي العباسُ بن الأحنف كما رجَّحه العيني ، وهما في « ديوانه » (ص١٤٢\_١٤٣ ) ، وقيل : مجنون بني عامر مجنون ليلئ ، وهما أيضاً في « ديوانه » (ص١٠٦) ، وعلى الأول يكون الشارح قد أتى بهما تمثيلاً لا استشهاداً ، وهما من قصيدة مطلعُها :

أظنُّ وما جَرَّبتُ مِثْلَكِ أنَّما قلوبُ نساءِ العالَمِينَ صُخُورُ

وقد استشهد بهما: الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢١٧/١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٥٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١٤٧/١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/١٥١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١٩/١) ، والظر « المقاصد النحوية » ( ٢٩٧١) .

٢٩- بَكَيْتُ على سِرْبِ القَطَا إذ مَرَرْنَ بِي فقلتُ ومِثْلِي بـالبُكَاءِ جَـدِيـرُ أَسِرْبَ القَطَا هل مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ لعلِّي إلىٰ مَنْ قد هَوِيتُ أَطِيرُ

مَنْ قام) ، هاكذا يُفهَمُ مِنْ كلام بعضِ مشايخِنا في « حواشي الأُشْمُوني »(١) . 

قوله : ( بَكَيتُ على سِرْبِ القَطَا. . . ) إلى آخره ، بعدَهُما :

فحامَنْ نَدَ مَنْ فَدَ مَنْ غُومْ نَ أَنَاكَ مِنْ أَلَا كُأْنِهِ اللهُ تَعِيمُ فُومْ نَهُمْ وَالْكُلُومُ وَاللَّهُ وَاللَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّالِمُوالِمُواللَّالِمُ اللَّالَّ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّاللَّالَالِمُلّل

فجاوَبْنَني مِنْ فوقِ غُصْنِ أَرَاكةٍ أَلَا كُلُّنا يا مُستعِيرُ نُعِيرُ وأيُّ قَطَاةٍ لم تُعِرْكَ جَناحَها فعاشتْ بذُلٌّ والجَناحُ كَسِيرُ

( بَكَيتُ ) : بفتح الكاف لا بكسرها ، قال في « المصباح » : ( « بَكَيتُهُ » ، و « بَكَيتُهُ » ، و « بَكَيتُهُ » ، و « بَكَيتُ هُ » ـ بالتشديد ـ : بمعنى ) انتهى (۲) ؛ فهو يتعدَّىٰ بنفسه ، وب ( على ) ؛ كما هنا ، وباللام ، وبالتشديد ؛ فلا حاجة إلى ما ذَكَرَهُ العلَّمةُ العَيْنيُّ مِنَ التأويل (۳) .

المُرادَ بها الصفاتُ المفهومةُ منها. . لا يصحُّ ؛ لأنَّ هـٰذا ليس خاصًا بـ ( ما ) ، بل يوجدُ في كلِّ موصولِ استُعمِلَ في العالِم مُلاحَظاً فيه الصفةُ

(١) نصَّ علىٰ ذلك الحفني في « حاشيته على الأشموني » ( ١/ق١٠٨ ) .

(٢) المصباح المنير ( ١/ ٨٣ ) ، وليس فيه : ( بمعنى ) .

(٣) المقاصد النحوية ( ٣٩٦-٣٩٦) ، والرواية عنده : ( بكيت إلى سرب ) مُعدّى بـ ( إلىٰ ) ، قال : ( يجوز أنْ تكونَ « إلىٰ » ها هنا بمعنى « عند » ؛ يعني : بَكَيتُ عندَ جماعة سرب القطاحين مَرَرْنَ بي ؛ كما في قول الشاعر : [من الكامل]

. . . . . . . . . وذكرُهُ أَشْهِيٰ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

ويجوزُ أن يكون بمعنى اللام ؛ كما في قوله : ﴿ وَالْأَمْرُ لِيَكِ ﴾ [النمل : ٣٣] ؛ أي : لك ، والمعنىٰ : بَكَيتُ لأجل سرب القطا إذ مَرَرْنَ بي ، والأَوْلَىٰ عندي : أَنْ تكونَ « إلىٰ علىٰ حقيقتها ، والمعنىٰ : أنهيتُ بكائي إلىٰ سرب القطاحين مَرَرْن بي ) .

و (سِرْب) بكسر السين المهملة وسكونِ الراء ؛ أي : جماعة ، ( القَطَا) : جمعُ ( قَطَاة ) ؛ نوع مِنَ الطيور ، وقولُهُ : ( ومثلي بالبكاء جَدِيرُ ) جملةٌ معترضةٌ بين القول ومَقُولِهِ ؛ وهو ( أُسِرْبَ... ) إلى آخره ، والهمزُ : للنداء ، و ( هَوِيتُ ) بكسر الواو مِنْ باب ( عَلِمَ يَعلَم ) ؛ بمعنى : أحببتُ (١) .

والشاهدُ فيه : إطلاقُ ( مَنْ ) على غير العاقل ؛ وذلك لأنَّهُ لمَّا نادى سِرْبَ القَطَا كما يُنادى العاقلُ ، وطلبَ منها إعارةَ الجناحِ لأجل الطيران نحوَ محبوبتِهِ التي هو مُتشوِّفٌ إليها وباكٍ لأجلها . نَزَّلَها منزلةَ العقلاء ، ويُروىٰ : ( هل مِنْ مُعير جناحَهُ ) ؛ فلا شاهدَ فيه .

المأخوذةُ مِنَ الصَّلَة ؛ لوجوب ملاحظة الصلة ؛ فلا يكونُ المَقامُ حينتذ لـ ( مَنْ ) ، بل لـ ( ما ) ، وهو باطلٌ ، تدبَّرْ .

وهي فيه نكرةٌ الله على الشاهدُ فيه : إطلاقُ « مَنْ »...) إلى آخره ، وهي فيه نكرةٌ لا موصولة ؛ إذ جملةُ ( يُعِيرُ جناحَهُ ) خبرٌ عن ( مَنْ ) ، وخلافُ ذلك تكلُّفٌ لا حاجة اليه ، مع كونِ المعنى على التنكير ؛ إذ ليس القصدُ إلى قطاة مُعيَّنة ، بل إلى أيِّ قطاة ، وحَمْلُ ( مَنْ ) على الموصول الجنسيِّ مع احتياجه للتكلُّف الذي لا حاجة إليه . مرجوحٌ ؛ لأنَّ النكرةَ هي الأصلُ .

<sup>(</sup>۱) وأمًّا ( هَوَىٰ ) بالفتح : فمعناه : سَقَطَ ؛ وما ألطفَ ما وَرَّىٰ به مُحِبُّ الدين ابن هشام \_ كما رواه عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد في " إظهار صدق المودة » ( ١/ ٢٨٧ \_ ٢٨٨ ) \_ من قوله : ( اتَّقُوا المكسورَ ؛ فإنَّهُ يُؤدِّي إلى المفتوح ) .

واختُلِفَ فيها ؛ فذهب قومٌ : إلى أنَّها اسمٌ موصولٌ ، وهو الصحيحُ ، وقبل : إنَّها حرفُ تعريفٍ وليستُ مِنَ الموصوليَّة في شيء (١) .

وأمَّا (مَنْ) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ: فاسمان اتَّفاقاً ، وأمَّا (ما) المصدريَّةُ: فالصحيحُ: أنَّها حرفٌ ، وذَهَبَ الأخفشُ: إلى أنَّها اسمٌ (٢٠). ولغةُ طَيِّعٍ: استعمالُ ( ذو ) موصولةً ، وتكونُ للعاقل ولغيره ، وأشهرُ لغاتِهِ منها: أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ للمُذكّر والمُؤنَّثِ ، مفرداً ومُثنّى

﴿ قُولُه : ( وَاخْتُلُفَ فَيْهَا . . . ) إِلَىٰ آخره : مَحَلُّ الخلافِ : ما إذا لم تكن للعهد ، أمَّا هي : فلا خلافَ في حرفيَّتها ؛ كقولك : ( جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضاربَ ) .

﴿ قُولُه : ( إِنَّهَا حَرَفٌ مُوصُولٌ ) رَدَّهُ بَعْضُهُم : بِأَنَّهَا لُو كَانَتْ مُوصُولاً حَرِفَيًا لأُوِّلتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا بَمُصَدّرِ عَمَلاً بِالاستقراء ، واللازمُ بِاطلٌ .

قوله : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ...) إلىٰ آخره ، والمشهورُ عندَهُم :

ه وقه . ۱ ان محول بنعيد واحد . . . ) إلى احره ، والمشهور عسم .

قوله: (أمَّا هي: فلا خلافَ في حرفيَّتها) لعلَّهُ لكون القصدِ حينئذِ ليس
 إلىٰ معنى الفعلِ الذي هو الحدوثُ ، ويلزمُ ألَّا يعملَ الوصفُ حينئذٍ ، فحَرِّرُ .

<sup>(</sup>۱) ذهب إلى الأول: الجمهور، وإلى الثاني: أبو عثمان المازني، وإلى الثالث: أبو الحسن الأخفش. انظر « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٣٤)، و « أوضح المسالك » ( ١/ ١٥٣) ، و « تمهيد القواعد » ( ٢/ ٦٨٦) ، و « همم الهوامع » ( ١/ ٣٢٩ ) .

<sup>(</sup>٢) وتبعه في ذلك أيضاً أبو بكر بن السرَّاج وجماعةٌ من الكُوفيِّينَ . انظر «توضيح المقاصد» ( ٤١٨/١ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ٣/ ١٥٤ ) ، و « مغني اللبيب » ( ٤١٢-٤١١ ) .

ومجموعاً ؛ فتقولُ : ( جاءني ذو قامَ ) ، و( ذو قامَتْ ) ، و( ذو قاما ) ، و( ذو قامَتَا ) ، و( ذو قامُوا ) ، و( ذو قُمْنَ ) .

ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : (جاءَني ذاتُ قامَتْ) ، وفي جمع المُؤنَّث : (جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : (وك « الَّتي » أيضاً...) البيتَ .

بناؤُها على السكون .

ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : « جاءَني ذاتُ قامتْ » ) ؟ يعني : أنَّ بعضَ طَيِّئِ يقولُ : ( ذاتُ ) للمفردة ، و( ذواتُ ) لجمعها ؟ يعني : أنَّ بعضَ طَيِّئِ يقولُ : ( ذاتُ ) للمفردة ، و( ذواتُ ) لجمعها ؟ مضمومتينِ على أنَّهُما موصولانِ مُستقلَّانِ مُرادِفانِ لـ ( التي ) و( اللاتي ) ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : ( وكالتي . . . ) إلىٰ آخره ، وأمَّا المُذكَّرُ : فيُقالُ فيه : ( ذو قام ) .

وله: (علىٰ أنَّهُما موصولانِ مُستقلّانِ مُرادِفانِ لـ "التي "...) إلىٰ آخره: ظاهرُهُ \_ك "الشرح "و "المتن " \_: أنَّهُ يُقالُ في المُثنّىٰ: ( ذو ) علىٰ هاذه اللغة ، وليس مُراداً ؛ إذ علىٰ هاذه اللغة يُقالُ في المُثنّىٰ: ( ذات ) كالمفردة المُؤنَّثة ، وكلامُ المُصنّفِ يحتملُ هاذا ؛ بأنْ يُقالَ فيه : حذفَ الواوَ مع ما عطفت ، والأصلُ : ( وكالتي واللّتينِ لديهم ذاتُ ) .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ : أنَّ اللُّغاتِ في ( ذو ) الطائيَّةِ أربعٌ :

أشهرُها : عدمُ تصريفِها أصلاً معَ بنائِها .

والثانيةُ : ( ذو ) للمفرد المُذكَّر ومُثنَّاه ومجموعِهِ في الأحوال الثلاثة ،

ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها ؛ فيقولُ : ( ذَوَا ) و( ذَوُو ) في الرفع ، و( ذَوَيْ ) و( ذَوِي ) في النصب والجرِّ ، و( ذَوَاتا ) في الرفع ،

قوله: (ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها...) إلى آخره: الضميرُ: عائدٌ
 على ( ذو ) ؛ يعنى : فتكونُ مُتصرِّفةً علىٰ هاذا .

و( ذاتُ ) مضمومةً للمفرد المُؤنَّث ومُثنَّاه ومجموعِهِ .

والثالثة : كالثانية ، إلا أنَّه يُقالُ لجمع المُؤنَّث : ( ذواتُ ) مضمومة في الأحوال الثلاثة .

والرابعةُ : تصريفُها تصريفَ ( ذي ) بمعنى ( صاحب ) .

وكلُّ هـٰذه اللُّغاتِ طائيَّةُ . انتهىٰ (١) .

ومُقتضاهُ: أنَّ ( ذات ) على هاذه اللغةِ الرابعةِ تُعرَبُ بالحركات الثلاثة ، ويُقالُ في تثنيتها: ( ذواتا ) و( ذواتيُ ) بواو بعد الذال ، كما في التي بمعنى ( صاحبة ) ، وأنَّ ( ذوات ) عليها تُعرَبُ كجمع المُؤنَّثِ السالم ؛ كالتي بمعنى ( صاحبات ) .

وعُلِمَ مِنْ كلامه: اختصاصُ إعرابِها بلغةِ تصريفِها، وبنائِها بما عداها، والمُصنَّفُ ذَكَرَ اللغةَ الأُولئ، وكذا الثالثةُ بالتأويل السابق، والشارحُ ذَكَرَ ما عدا الثانيةَ .

ه قوله : ( الضميرُ : عائدٌ علىٰ « ذو » ) ؛ أي : هاذه المادَّةِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عن التذكير والتأنيث ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : ( لا وجهَ لإدخال تثنيةِ « ذات » وجمعِهِ

<sup>(</sup>۱) شرح الرضي على الكافية ( ۲۳/۳ ) .

و( ذَوَاتَيْ ) في الجرِّ والنصب ، و( ذواتُ ) في الجمع ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ ،

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الشارحُ وصرَّح به المُوضِّحُ : أَنَّ المشهورَ في ( ذو ) : بناؤها وإفرادُها ، وقد تُؤنَّثُ وتُثنَّىٰ وتُجمَعُ ؛ فيقالُ : ( ذاتُ قامتْ ) ، و( ذَوَا قامتْ ) ، و( ذَوَا قامتْ ) ، و( ذَوَاتُ قُمْنَ )(١) ، وحُكِيَ : قاما ) ، و( ذَوَاتُ قُمْنَ )(١) ، وحُكِيَ : ( ذَاتُ ) للمفردة و( ذواتُ ) لجمعها مضمومتينِ ، وهاذا الأخيرُ هو الذي أشار الناظمُ بقوله : ( وكالتي . . . ) إلىٰ آخره ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح : تأخيرُ هاذا كما في « التوضيح »(٢) ؛ ليَسْلَمَ مِنَ التعقيد وإيهامِ خلافِ المُراد ، تأمَّلْ .

\_\_\_\_\_

في التفريع ، ولا يصحُّ إدخالُهُما في التفريع إلا لو قال الشارحُ : « ومنهم مَنْ يُثنِّيهما » ) .

ه قوله : ( وهـٰـذا الأخيرُ ) ؛ وهو قولُهُ : ( وحُكِيَ : « ذاتُ ». . . ) إلىٰ آخره .

القَوْلة : ( فكان الأُولىٰ للشارح . . . ) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّهُ سيأتي في القَوْلة بعدُ أنَّ قولَهُ : ( وهي مبنيَّةٌ ) يُوهِمُ خلافَ المُراد ، وإذا أَوْهمَ خلافَ المُراد . صار المُرادُ خَفِيّاً ، وهاذا هو التعقيدُ ؛ إذ التعقيدُ كونُ الكلامِ غيرَ ظاهرِ الدَّلالةِ على المعنى المُرادِ ، فهو لازمٌ لإيهامِ خلافِ المُراد .

فكان الأولىٰ للشارح: تأخيرَ الثاني \_ وهو الذّي أشار إليه في « التوضيح »

<sup>(1)</sup> أوضح المسالك ( 1/١٥٤ - ١٥٥ ) .

<sup>(</sup>Y) أوضح المسالك ( 1/ ١٥٥ ) .

\_\_\_\_\_

بقوله: (وحُكِيَ...) إلىٰ آخره - عن قوله: (ومنهُم مَنْ يُثنّيها)؛ ليندفع هاذا الإيهامُ اللازمُ له التعقيدُ؛ بأنْ يقولَ: (ومنهم مَنْ يُثنّيها ويجمعُها، ومنهُم مَنْ يقولُ: «ذات» و«ذوات»، وهي مبنيّةٌ...) إلىٰ آخره، فيكونُ قولُهُ: (وهي مبنيّةٌ) مُتعلِّقاً بـ (ذوات) علىٰ هاذه اللغة الأخيرة، فيستفادُ مِنَ الشارح حكمُها علىٰ هاذه اللغة؛ فاندفع إيهامُ كونِها غيرَ مبنيّةٍ علىٰ هاذه اللغة اللازمُ له التعقيدُ.

لَكُنَّ فيه : أَنَّهُ حينئذِ لم يُعلَمْ حُكْمُ بنائها علىٰ لغة التصريف ، معَ أَنَّهُ يجوزُ بناؤُها بناءً علىٰ ما فهمه المُحشِّي .

ويُدفَعُ : بأنَّ عدمَ عِلْمِ الحُكْمِ على هاذه اللغةِ استوتْ فيه العبارتان ؛ عبارةُ المُوضِّح وعبارةُ الشارح ؛ فالمقصودُ : أنْ يُنبَّهَ الشارحُ على ما نبَّه عليه المُوضِّحُ ، للكن لا يخفى عليك أنَّ الخروجَ مِنَ الإيهام والتعقيدِ إلى إيهام وتعقيدِ آخَرَينِ . . يُعَدُّ عبثاً ، ومُوافقةُ « التوضيح » ليستْ مِنَ الواجبات شرعاً ولا عقلاً ؛ على أنَّهُ سيأتى لك دَفْعُ هاذا كلِّهِ ، وأنَّهُ لا إيهامَ ولا تعقيدَ (١) .

﴿ قُولُه : ( يُوهِمُ كَلَامُهُ : أَنَّهَا لَا تُبنىٰ... ) إلىٰ آخره : فَهِمَ المُحشِّي أَنَّ قُولَهُ : ( وهنهم مَنْ يُثنِيِّها... ) قُولَهُ : ( وهنهم مَنْ يُثنِيِّها... )

<sup>(</sup>١) انظر ( ٩٧/٢ ) .

وفيه قُصُورٌ أيضاً ؛ إذ لفظُ ( ذات ) كذلك ؛ ولهاذا قال في « التوضيح » : ( حُكِي َ : « ذاتُ » للمفردة و « ذواتُ » لجمعها مضمومتَينِ ) ، ثمَّ قال :

إلىٰ آخره ، فسلَّم له البناءَ في هـٰـذه الحالة ، واعترضَهُ بالإيهام اللازمِ له التعقيدُ .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ لغةُ التصريف لا بناءَ فيها .

والذي نفهمُهُ: أنَّ قولَ الشارح: (وهي مبنيَّةٌ) كلامٌ مستأنفٌ لبيان حكم الإعراب والبناء بعدَ التكلُّم على لغات المادَّة ، فبيَّنَ أنَّ ( ذوات ) مبنيَّةٌ \_ أي : على اللغة الثالثة \_ على اللغة الثالثة \_ بقوله: (وهي مبنيَّةٌ) ، وأنَّها معربةٌ \_ أي : على اللغة الثالثة \_ بقوله: (وحكى الشيخُ . . .) إلى آخره ، ثمَّ بيَّن أنَّ ( ذو ) مبنيَّةٌ \_ أي : على اللغة الأُولى والثانية \_ وأنَّها معربةٌ ؛ أي : على اللغة الثالثة ، ثمَّ بيَّن أنَّ ( ذات ) مبنيَّةٌ \_ أي : على اللغة الثالثة ، ثمَّ بيَّن أنَّ ( ذات ) مبنيَّةٌ \_ أي : على اللغة الثالثة .

غايتُهُ: أنَّهُ كان الأَوْلَىٰ للشارح: أنْ يُقدِّمَ قولَهُ: ( وأمَّا « ذات »... ) إلىٰ آخره علىٰ قوله: ( والأشهرُ في « ذو »... ) إلىٰ آخره ، أو يُؤخِّرَ الكلامَ علىٰ ( ذوات ) عندَ الكلام علىٰ ( ذات ) .

وقد يُلتمَسُ لذلك حكمةٌ ؛ بأنْ يُقالَ : إنَّما قدَّم الكلامَ علىٰ ( ذوات ) ؛ لقِلَته بالنسبة لـ ( ذو ) ، وإنَّما أخَّر الكلامَ علىٰ ( ذات ) ؛ لغرابة القولِ فيها بأنَّ إعرابَها كـ ( مُسلِمات ) ؛ ولذلك أنكره المُحشِّى .

﴿ قُولُهُ : ( وَفَيْهُ قُصُورٌ أَيْضًا . . . ) إِلَىٰ آخره : كَيْفُ هَـٰذَا مَعَ قُولِ الشَّارِحِ

( وحُكِيَ : إعرابُهُما إعرابَ « ذات » و « ذوات » ؛ بمعنى « صاحبة » و « صاحبات » ) انتهى (٢) .

وله: (بهاءُ الدينِ بنُ النَّحَاسِ) هو أبو جعفرِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ السماعيلَ النَّحَاسُ النَّحْويُّ المصريُّ ، كان مِنَ الفُضَلاء (٣) ، وله تصانيفُ مفيدةٌ ؛ منها: « تفسير القرآن الكريم » ، و « إعرابُ القرآن » ، وغيرُ ذلك (٤) ، وكان مُقتِّراً على نفسه (٥) ، تُوفِّي بمصرَ سنةَ ثمانِ وثلاثين ـ وقيل : سبع وثلاثين ـ وثلاث مئة .

وكان سببُ وفاتِهِ : أنَّهُ جَلَسَ على درج المِقْياس على شاطئ النَّيلِ في أيَّام

فيما يأتي : ( وأمَّا « ذات » : فالفصيحُ . . . ) إلىٰ آخره ؟!<sup>(٦)</sup> .

﴿ قُولُهُ : ( وَحُكِيَ : إعرابُهُما إعرابَ ﴿ ذَاتَ ﴾. . . ) إلىٰ آخره ؛ فيُنصَبُ

• .

<sup>(</sup>۱) هو شيخ أبي حيان بهاءُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحَّاس الحلبي (ت ٢٩٨هـ)، وليس المراد به أبا جعفر النحاس، كما ذكره المحشى.

<sup>(</sup>۲) أوضح المسالك ( ۱/ ۱۵۵ ، ۱۵۷ ) .

 <sup>(</sup>٣) أخذ العلم: عن الأخفش الأصغر والمُبرّد ونفطويه والزّجّاج وغيرهم. انظر (بغية الوعاة ) ( / ٣٦٢ ) .

<sup>(</sup>٤) كـ « شرح المفضليات » ، و « شرح المعلقات » ، و « أدب الكاتب » .

<sup>(</sup>٥) يجوز أن يضبط ( مقتراً ) بتشديد التاء وتخفيفها ، قال ابن خِلُكان في « وفيات الأعيان » ( ١/ ١٠٠ ) : ( وإذا وَهَبَ عمامتَهُ قطَّعها ثلاثَ عمائمَ بُخُلاً وشُحًا ، وكان يَلِي شراء حواثجه بنفسه ، ويتحامل فيها على أهل معرفته ، ومع هاذا فكان للناس رغبةٌ كبيرة في الأخذ عنه ، فنفع وأفاد ، وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ ) .

<sup>(</sup>٦) انظر (١٠١/٢).

## أنَّ إعرابَها كإعراب جمع المُؤنَّثِ السالم(١).

زيادتِهِ وهو يُقطِّعُ بالعَرُوض شيئاً مِنَ الشَّعْرِ ، فقال بعضُ العوامِّ : هــٰـذا يَسحَرُ النَّيلَ حتىٰ لا يزيدَ فتغلوَ الأسعارُ ، فَدَفَعَهُ برِجْله في النِّيل ، فلم يُوقَفْ له علىٰ خَبَر .

و( النَّحَّاسُ ) بفتح النُّونِ والحاءِ المُهمَلة المُشدَّدة : نسبةٌ إلى مَنْ يعملُ النِّحَاسَ ، وأهلُ مصرَ يقولون لمَنْ يعملُ الأوانيَ الصُّفْرِيَّةَ : النَّحَاسُ . انتهى مِنْ « تاريخ ابن خِلِّكان »(٢) .

﴿ قوله : (أنَّ إعرابَها كإعرابِ...) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : اختصاصُ الإعرابِ بـ ( ذوات ) ، وليس كذلك ، بل هو قائلٌ بإعرابِ كلِّ مِنْ ( ذات ) و( ذوات ) ، كما في « التصريح »(٣) .

( ذوات ) حينئذٍ بالكسرة .

وله: (ظاهرُهُ: اختصاصُ الإعرابِ...) إلى آخره: كيف هاذا أيضاً مع ما ذَكَرَهُ الشارحُ في قوله: (وأمَّا «ذات»: فالفصيحُ فيها...) إلىٰ آخره؟!(٤٠).

<sup>(</sup>١) ونصَّ على غرابته ، كما نقله عنه تلميذه أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » ( ٣/ ٤١ ) .

<sup>(</sup>٢) وفيات الأعيان ( ١/ ٩٩-١٠٠ ) ، وانظر ما صحَّحته تعليقاً في ( ٩٨/٢ ) .

<sup>(</sup>٣) التصريح على التوضيح ( ١٣٨/١) ، وفيه : أنَّ الذي حكىٰ إعرابَ ( ذات ) هو أبو حيَّان ، والذي حكىٰ إعراب ( ذوات ) هو ابنُ النحَّاس ، كما صرَّح به ابن عقيل ، ولعلَّهُ يريد أنْ يقولَ : إنَّ الإعرابَ غيرُ مُختصُّ بـ ( ذوات ) ، بل يكون أيضاً لـ ( ذات ) بغضً النظر عن قائل ذلك ، والله تعالى أعلم .

<sup>(</sup>٤) انظر ( ١٠١/٢ ) .

والأشهرُ في ( ذو ) هاذه \_ أعني : الموصولة \_ : أَنْ تَكُونَ مَبنيَّةً ، ومنهم مَنْ يُعرِبُها بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقولُ : ( جاءَني ذو قامَ ) ، و( رأيتُ ذا قامَ ) ، و( مررت بذي قامَ ) ؛ فتكونُ مثلَ ( ذي ) بمعنى ( صاحب ) ، وقد رُوِيَ قولُهُ :

وإذا أُعرِبا نُونا ؛ لعدم الإضافة ؛ فتقول : (جاءَتْني ذاتٌ قامتْ) ، و(رأيتُ ذاتً قامتْ) ، و(مررتُ بذاتٍ قامتْ) ؛ بالحركات الثلاث مع التنوين ، وتقول : (جاءتْني ذواتٌ قُمْنَ) ؛ بالرفع والتنوين ، و(رأيتُ ذواتٍ قُمْنَ) ؛ بالرفع والتنوين جرّاً ونصباً ، قاله قُمْنَ) ، و(مررتُ بذواتٍ قُمْنَ) ؛ بالكسر مع التنوينِ جرّاً ونصباً ، قاله المُوضِّحُ في الحواشي . انتهى « تصريح »(۱) .

€ قوله : ( والأشهرُ في « ذو ». . . أنْ تكونَ مبنيَّةً . . . ) إلىٰ آخره : . . .

و قوله: (وإذا أُعرِبا نُوِّنا ؛ لعدم الإضافة...) إلىٰ آخره ؛ أي: بخلاف ( ذات ) و ( ذوات ) بمعنى ( صاحبة ) و ( صاحبات ) ؛ فإنَّهُما لا يُنوَّنان ؛ لوجوب الإضافة ، وقياسُ هاذا : ثبوتُ النونِ في تثنية ( ذو ) و ( ذات ) وجمع ( ذو ) ؛ فيُقالُ : ( ذَوَانِ قاما ) و ( ذَوُونَ قاموا ) ، و ( ذواتانِ قامتا ) ؛ لعدم الإضافة ، للكنَّها في جميع نسخ الشارح والمُحشِّي محذوفةٌ ، ولعلَّ ذلك اشتباهٌ لِمَا هنا بالتي بمعنى ( صاحب ) ، أو يُقالُ : إنَّ السماعَ وَرَدَ بذلك ؛ لأنَّها لمَّا أَشْبهتِ التي بمعنى ( صاحب ) في التصرُّف... أَشْبَهتُها أيضاً في حذف النون ، وأمَّا التنوينُ فقد جاء على الأصل ، فلا يُعارِضُ هاذا .

<sup>(</sup>١) التصريح على التوضيح ( ١٣٨/١ ) .

ف إمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِيَ مِنْ ذي عندَهُم ما كَفَانِيَا بِالياء على الإعراب بـ (منْ) ، وبالواو على البناء .

وأمَّا ( ذَاتُ ) : فالفصيحُ فيها : أَنْ تَكُونَ مَبنيَّةً على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً مثلَ ( ذُواتُ ) ، ومنهم مَنْ يُعرِبُها إعرابَ ( مُسلِماتٍ ) ؛ فيرفعُها بالضمَّة ، ويَنصبُها ويَجُرُّها بالكسرة .

هاذا عُلِمَ ممَّا سبق ، وأتى به توطئةً لقوله : (ومنهم مَنْ يُعرِبُها بالواو...) إلى آخره ، ولو قدَّم هاذا عندَ قولِهِ : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحد).. لاستغنى عن الإعادة .

ه قوله: ( فإمًّا كِرَامٌ... ) إلى آخره: تقدَّم الكلامُ عليه في مبحث ( المعرب والمبنيِّ )(١١ .

والشاهد : في ( ذي ) ؛ حيث جاءت موصولة بمعنى ( الذي ) معربة .

ه قوله : ( الضميرُ في « يُعرِبُها » : لقوله : « ذواتُ » ) فيه : أنَّهُ يلزمُ على

<sup>(</sup>۱) انظر (۱/ ۳۸۹ ـ ۳۸۷).

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٩٣ - ٩٣).

ئى ئەنى ئۇھ ئەنۇ ھى ئەنۇ ھى ئەنۇ ھى ئىلىلى ئىلى ئىلىلى ئىلىلى ئىلىلى ئىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلىك ئىلىلىلىك ئىلىلىلىك ئىلىلىلىك ئىلىلىلىك ئىلىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىلىك ئىلىك ئىلىلىك ئىلىك ئىلىك

ولا يصحُّ عَوْدُهُ على ( ذات ) أصلاً ؛ إذ لم يَقُلْ أحدٌ بأنَّها تُعرَبُ إعرابَ ( مُسلِمات ) ؛ فاندفع الاعتراضُ على الشارح ، لكن فيه مِنَ التَّكْرار والقُصُورِ ما لا يخفى ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أَنَّ ( ذات ) و( ذوات ) فيهما مذهبانِ ؛ بناؤُهُما على الضم ، وإعرابُهُما ، لكن ( ذوات ) كـ ( مسلمات )(١) ، فتأمَّلُ .

﴿ قُولُه : ( وَمِثْلُ ﴿ مَا ﴾ ﴿ ذَا ﴾ . . . ) إلىٰ آخره : ( مِثْلُ ) : خبرٌ مُقدَّم ، و ( ذَا ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و ( ما ) : مضافٌ إلى ( استفهام ) ؛ كما في ( شجرِ أَرَاكُ ) ، وقولُهُ : ( أَو مَنْ ) معطوفٌ علىٰ ( ما ) ، وحُذِفَ المضافُ إليه ؛

هـٰـذا التُّكُرارُ .

﴿ قُولُه : ( وَلَا يُصِحُّ عَوْدُهُ عَلَىٰ ﴿ ذَاتِ ﴾ أَصِلاً ) عَوْدُهُ عَلَىٰ ( ذَاتِ ) هُو المُتعيِّنُ ، وقُولُهُ : ( إِذَ لَم يَقَلَ أَحَدٌ . . . ) إِلَىٰ آخره . . في حَيِّز المَنْعِ ؛ إِذَ ما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَذَكُورٌ في ﴿ الهَمْعِ ﴾ (٢) ؛ علىٰ أنَّ الشَّارِحَ ثَقَةٌ .

نعم ؛ تَرَكَ الشارحُ لغةَ إعرابِها ك ( مسلمة ) ؛ فيتحصَّلُ حينئذٍ في ( ذات ) : ثلاثُ لغات .

قوله: (كما في «شجرِ أَرَاكٍ»)؛ أي: مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ،
 والصوابُ: أنَّها مِنْ إضافة الدالِّ للمدلول؛ إذ (ما) لفظٌ، والاستفهامُ

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/ ۹۶ ۹۹، ۱۰۱).

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( 1/ myy).

هى الكلام تُلْغَ في الكلام عَيْنَ إذا لم تُلْغَ في الكلام عَيْنَ اللهِ الكلام عَيْنَ الكلام عَيْنَ الكلام

يعني : أنَّ ( ذا ) اختصَّتْ مِنْ بين سائر أسماء الإشارة : بأنَّها تُستعمَلُ موصولةً ، وتكونُ مثلَ ( ما ) في أنَّها تُستعمَلُ بلفظِ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث ، مفرداً كان أو مُثنِّى أو مجموعاً ؛ فتقولُ : ( مَنْ ذا عندَكَ ؟ ) ، و( ما ذا عندَكَ ؟ ) ، سواءٌ كان ما عندَهُ مفرداً مُذكَّراً أو غيرَهُ .

وشرطُ استعمالِها موصولةً : أنْ تكونَ مسبوقةً بـ ( ما ) أو ( مَنِ ) الاستفهاميَّتينِ ؟

لدَلالةِ ما تقدُّم عليه ؛ أي : مِنَ الاستفهام .

قوله: (إذا لم تُلْغَ في الكلامِ) سيأتي أنَّ معنى إلغائِها جَعْلُها مُركَّبةً معَ
 (ما)(١) ، وهاذا ما اختاره الناظمُ ، وقيل : تقديرُها زائدةً ، وعليه الكُوفيُّونَ (٢) .

﴿ قُولُه : ( فِي أَنَّهَا تُستعمَلُ. . . ) إلىٰ آخره : قَصَرَ وَجَهَ الشَّبَهِ عَلَىٰ ذلك ؟ دَفْعاً لتوهُّمِ أَنَّ مِنْ وَجْهِ الشَّبَهِ كُونَهَا لغير العاقل ؟ لأَنَّهُم صرَّحوا بأنَّ ( ذا ) بعدَ ( مَنْ ) للعاقل .

معنى ، ولا يصحُّ الإِخبارُ بـ (ما) عن الاستفهام ؛ فلا يُقالُ : (الاستفهام ما) ، كما يُقال : (زيدٌ حيوان) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۱۰۶/۲).

<sup>(</sup>٢) وعلى مذهبهم يكونُ لفظ (الإلغاء) على ظاهره. انظر هاذه المسألة في «المقاصد الشافية » (١/٤٦٤).

أي : وألَّا تُلْغَىٰ ؛ كما قال : ( إذا لم تُلغَ . . . ) إلىٰ آخره ، وألَّا تكونَ مُشاراً بها ؛ نحوُ : ( ما ذا التَّواني ؟ ) ؛ ف ( التَّواني ) : بدلٌ مِنِ اسم الإشارة أو عطفُ بيانٍ ، وألَّا يَلِيَها موصولٌ ، وإلا كانتْ مُلْغاةً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا اللَّذِى يَشَفَعُ عِندَهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

﴿ قُولُه : (أَي : وأَلَّا تُلْغَىٰ . . . ) إلىٰ آخره : لا حاجة َ لهاذا الشرط وإنْ ذكره المُصنِّف ؛ لأنَّها إذا كانتْ مُلْغاةً لم تكن (ما) أو (مَنْ ) للاستفهام ، بل هي جزءُ ما دلَّ على الاستفهام ؛ إذ الاستفهام حينئذِ بالمجموع .

وله: (وألّا يَلِيَها موصولٌ...) إلى آخره: لا حاجة لهاذا ؛ للاستغناء عنه بقوله: (إذا لم تُلْغَ في الكلام) ؛ لأنّها في هاذه الحالة مُلْغاةٌ ، بل بقوله: (بعدَ «ما » استفهام) على ما تقدّم ، فتكونُ (ذا) مع (مَنْ) أو (ما) مبتدأً والموصولُ خبراً .

نعم ؛ ذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ أَنَّ الإلغاءَ في هاذه الحالةِ راجعٌ لا مُتعيِّنٌ ؛ لاحتمال أَنْ تكونَ ( ذا ) موصولةً والموصولُ بعدَها تأكيدٌ لها ، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ . انتهىٰ (١) ، وعلىٰ كونه تأكيداً لها : فالجملةُ المذكورةُ صِلَتُهُ ، وصِلَتُها محذوفةٌ لدَلالة المذكورةِ عليها ؛ فلا يُقالُ : لا يُتبَعُ الموصولُ بشيء مِنَ التوابع الخمسةِ قبلَ تمام الصَّلة .

وفي « البَيْضاويِّ » عندَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] : ( « من » : استفهاميَّةٌ مرفوعةُ الموضعِ بالابتداء، و« ذا » : خبرُهُ ، و« الذي » :

<sup>(</sup>١) تعليق الفرائد ( ٢/ ١٩٨\_ ١٩٩ ) .

نحوُ : ( مَنْ ذَا جَاءَكَ ؟ ) ، و( ما ذَا فعلتَ ؟ ) ؛ ف ( مَن ) : اسمُ استفهام ، وهو مبتدأٌ ، و( ذَا ) : موصولٌ بمعنى ( الذي ) ، وهو خبرُ ( مَنْ ) ، و ( جَاءَكَ ) : صِلَةُ الموصولِ ، والتقديرُ : ( مَنِ الذي جَاءَكَ ؟ ) ، وكذلك ( ما ) : مبتدأٌ ، و( ذَا ) : موصولٌ بمعنى ( الذي ) ، وهو خبرُ ( ما ) ، و( فعلتَ ) : صِلتَهُ ، والعائدُ محذوفٌ ، وتقديرُهُ : ( ما ذا فعلتَهُ ؟ ) ؛ أي : ما الذي فعلتَهُ ؟

\$ قوله : ( وهو خبرُ « مَنْ » ) ، ويجوزُ العكسُ .

صفةُ « ذا » أو بدله ) انتهي (١٦) .

قال بعضُهُم : ( والظاهرُ : أنَّ « ذا » على هلْدَينِ الوجهَينِ اسمُ إشارةٍ ) انتهى (٢) ، ولعلَّ مُقابِلَ الظاهر : أنَّها موصولةٌ حُذفت صِلتُها لدَلالة صِلَةِ ( الذي ) عليها نظيرَ ما تقدَّم في التوكيد .

﴿ قُولُه : ( ويجوزُ العكسُ ) بل هو أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ ( ذَا ) معرفةٌ ، وجاز الإخبارُ هنا بمعرفة عن نكرة ؛ لأنَّ هاذا التركيبَ مِنْ قَبِيل ( كم مالُكَ ؟ ) ، وقد قال المُصنَّفُ : ( لا يُخبَرُ بمعرفة عن نكرة وإنْ تخصَّصتْ ، إلا في نحو : « كم مالُكَ ؟ » ؛ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامِ بعده معرفةٌ ، ونحوِ : « خيرٌ منك زيدٌ » ؛ مِنْ كلِّ افعلِ تفضيل نكرةٍ بعده معرفةٌ وهاذا عندَ سيبويهِ ، خلافاً للجمهور ) (٣) ، وإلا في النَّسْخ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَ حَسْبَكَ اللهُ ﴾ [الانفال : ١٦] ،

<sup>(</sup>١) تفسير البيضاوي ( ١/ ١٤٩) .

<sup>(</sup>٢) انظر « الدر المصون » ( ٢/ ٥٠٨ ) .

<sup>(</sup>٣) تسهيل الفوائد (ص٤٦).

واحترَزَ بقوله: (إذا لم تُلْغَ في الكلام): مِنْ أَنْ تُجعَلَ (ما) مع (ذا)، أو (مَنْ) مع (ذا). كلمة واحدة للاستفهام ؛ نحو : (ماذا عندَكَ ؟) ؛ أي : أي شيء عندَكَ ؟ وكذلك : (مَنْ ذا عندَكَ ؟) ؛ ف (ماذا) : مبتداً ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ، وكذلك (مَنْ ذا) : مبتدأً ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ، وكذلك (مَنْ ذا) : مبتدأً ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ، ف (ذا) في هاذَينِ الموضعَينِ مُلْغاةً ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ؛ لأنَّ المجموعَ اسمُ استفهام .

\_\_\_\_\_

\$ قوله: (واحترَزَ بقوله...) إلى آخره، ويظهرُ أَثَرُ الأَمرَينِ: في البدل مِنِ اسم الاستفهام، وفي الجواب؛ فتقولُ عندَ جَعْلِكَ (ذا) موصولاً: (ما ذا صنعتَ؛ أخيرٌ أم شرٌ ؟) بالرفع على البدليَّة مِنْ (ما)، وتقولُ عند جَعْلِهِما اسماً واحداً: (ماذا صنعتَ؛ أخيراً أم شرّاً ؟)؛ لأنَّهُ منصوبٌ على المفعوليَّة مُقدَّماً.

وكذلك تفعلُ في الجواب ؛ نحوُ : ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْمَعْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] ؛ قرأ أبو عمرو : برفع ( العفو ) على جَعْلِ ( ذا ) موصولاً ، والباقون : بالنصب على جَعْلها مُلْعَاةً ؛ كما هي في قوله تعالىٰ : ﴿ مَاذَاۤ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرً ﴾ [النحل : ٣٠] (١٠).

وهاذا مُتفَّقٌ عليه بينَ سيبويهِ والجمهورِ ؛ على أنَّ ابنَ هشامٍ اكتفىٰ في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها (٢٠) .

و كذلك تفعلُ في الجواب) ؛ أي : استحساناً ؛ لأنَّ حقَّ الجواب أنْ يُطابِقَ السؤالَ اسميَّةً وفعليَّةً .

<sup>(</sup>١) انظر « الدر المصون » ( ٢٠٠/١ ) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص٢٠٣ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « مغنى اللبيب » ( ٢/ ٥٩٣ ) .

<sup>⋡</sup>⋭⋑⋭⋞⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋫⋭⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋪⋭⋐⋻⋪⋭⋐ ﴿ ٩٦ وكُلُّها يَلزَمُ

قوله : (وكُلُّها يَلزَمُ. . . ) إلىٰ آخره : قد تُحذَفُ لدليل ؟ كقوله (۱): [من مجزوء الكامل] نحنُ الأُلي فَأَجْمَعْ جُمُو عَلَى ثَمَّ وَجِّهُهُم إلَيْنَا

﴿ قُولُه : ( قَد تُحذَفُ لدليل ) ؛ أي : إمَّا لفظيٌّ ؛ كأنْ يُدَلُّ بصلَةِ موصولِ على صِلَة موصولِ آخَرَ ؛ نحوُ : ( أُعْط الذي والتي وَصَلَتْكَ ) ، وكقوله (٢) : [من الطويل]

(١) البيت لعَبيد بن الأبرص في « ديوانه » ( ص١١٩ ) ، وهو ضمن قصيدة يخاطب فيها امرأ القيس منكراً عليه تهديده بني أسد بالانتقام منهم لأبيه حُجْر ، وأوَّلها :

يا ذا المُخ وِّفَنا بقَتْ لِ أَبِيهِ إِذَلالاً وحَيْنا أَزَعَمْ تَ أَنَّ كَ قِد قَتَلْ مِنْ سَرَاتَنا كَذِباً ومَيْنا هِلَّا على خُجْرِبنِ أمِّ قَطَامٍ تَبْكِي لا عَلَيْنا إنَّا إذا عضرَّ النُّقا فُ برأسَ صَعْدتنِا لَوَيْنا نَحْمِــــــــى حقيقتَنـــــــا وبعـ خُنُ القــوم يسقــطُ بَيْــنَ بَيْنــا

والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» ( ١/ ٢٣٦) ، و« توضيح المقاصد» ( ١/ ٤٤٠ ) ، و « مغنى اللبيب » ( ١/ ١٢١ ) ، و « المساعد » ( ١٧٨ / ١ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٣٤٤) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/٨٥٨\_ ٤٥٩ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ٢/ ١٩٣ م ١٩٨ ) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٢٣٣ ) ، وابن هشام في «مغنى اللبيب» (٢/٧٨٥)، والشارح في «المساعد» (١٧٧١)، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٣٤٢) ، وانظر « شرح أبيات المغنى » . ( \( \mathfrak{T} \cdot \cdot \setminus \setminus \)

\_\_\_\_

أي : نحن الأُلئ عُرِفوا بالشجاعة .

وعندَ الذي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عليكَ فلا يَغرُرْكَ كيدُ العوائدِ التقديرُ: (عند الذي عادكَ)؛ أي : زارك ، وك : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشُفَعُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] على بعض الاحتمالات ، كما مرَّ (١) .

أو معنويٍّ ؛ كما في مثال المُحشِّي ؛ فإنَّ المَقامَ دالٌّ على الصِّلَة .

قوله: (بالجملة الاعتراضيّة ) الأولىٰ: القَسَمِيّة ؛ ليوافق مثالَهُ ، وقد يُقالُ: الاعتراضيّةُ ما وقعتْ بين مُتطالِبَين ، والقَسَميّةُ هنا كذلك .

ومِنَ الفصل بالاعتراضيَّة : قولُهُ (٢) : [من الطويل]

(۱) انظر (۲/۱۰۶\_۱۰۰ ).

(٢) البيت للفرزدق في «ديوانه» (٢٤٢/٢) ضمن قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة الأشعري ، والبيت قد اشتهرت قافيته كذلك ، والصواب : كونُها لاميةً ، ومطلعها : وقائلة لي لم تُصِبْني سهامُها رَمَتْني على سوداء قلبي نبالُها وإنَّ عَلَىٰ سوداء قلبي نبالُها وإنَّ عَلَىٰ ساوداء قلبي نبالُها وانَّ عَلَىٰ للها واللها واللها السي العلي وإنْ شَقَّتْ عليَّ أنالُها والبيت من شواهد : «شرح الرضي » (١٠/٣) ، و« مغني اللبيب » (٢٠/٢) )،

والبيت من سواهد . " سرح الرصي " / ١٠٠١ ) ، و" معني اللبيب " / ١٠١٥ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ١/ ٤٧٧ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٣٣٤ ) ، وانظر « خزانة الأدب » ( ٥/ ٤٦٤ ـ ٤٦٨ ) ، و« شرح أبيات المغني » ( ٦/ ١٩١ ـ ١٩٣ ) .

نحو (۱) : [من الكامل]

وإنَّ يَ لَـرَاجٍ نَظْـرةً قِبَـلَ التـي لعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاها أَزُورُها على جَعْلِ ( أَزورُها ) صِلَةَ الموصول ، وخبرُ ( لعلَّ ) محذوفٌ دلَّ عليه المذكور .

ويجوزُ الفصل بالنّدائيّة؛ كما في قوله لذئبٍ رمى إليه مِنْ زادِهِ (٣): [من الطويل] تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني لا تخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ عَقَلَ : ( نحوُ : ذاكَ الذي . . . ) إلى آخره : تمامُهُ :

والحقُّ يَدفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

<u>-----</u>

وأَطْلَسَ عَسَّالِ وما كانَ صاحباً دعوتُ بناري مَوْهِناً فأتاني والبيت من شواهد: " الكتاب " (٢١٦/٢) ، و" شرح التسهيل " (٢٣٣/١) ، و" شرح ابن الناظم " (ص٥٥) ، و" مغني اللبيب " (٢/٩٣٥) ، و" همع الهوامع " (٢٣٨/١) ، وجاء في أغلب هاذه الكتب شاهداً على مراعاة معنى (مَنْ) ، وانظر المقاصد النحوية " (٢/٢٦١-٤٢٤) ، و" شرح أبيات المغنى " (٢/٢٣٧-٢٤٠) .

 <sup>(</sup>۱) صدر بیت لجریر فی « دیوانه » ( ص۳٤٥) ، وهو ضمن مقطوعة یهجو بها یحیی بن عقبة الطُّهَری ، وعجزه سیذکره المُقرِّر ، والبیت من شواهد : « شرح التسهیل » ( ۲/ ۳۲۷) ، و « المغنی » ( ۱/ ۳۲۷) ، و « همع الهوامع » ( ۱/ ۳۲۱ ، ۳۲۷/۲) ، و انظر « شرح أبیات المغنی » ( ۲/ ۲۱۲ ـ ۲۱۲) .

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب (١/ ٥٢٤).

<sup>(</sup>٣) البيت للفرزدق في « ديوانه » ( ٢/ ٥٩٠ ) ضمن قصيدة مطلعها :

على ضمير لائتي مُشتمِكَ

وأَفْهمَ قُولُهُ: (بعدَهُ): أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الصِّلَةِ ولا شيءٍ منها على الموصول<sup>(۱)</sup>، وأمَّا نحوُ: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلرَّهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠]: ف ( فيه ): مُتعلِّقٌ بمحذوفِ دلَّ عليه صِلَةُ ( أل ) ، والتقديرُ: ( كانوا زاهدِينَ فيه مِنَ الزاهدِينَ) ، وقولُهُم: ( ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً ).. خاصٌّ بباب الاشتغال.

وله : ( على ضميرٍ . . . ) إلى آخره: مُتعلِّقٌ بقوله : ( مُشتمِلَهُ ) الواقعِ العَتَا لقوله : ( صِلَهُ ) ، وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ ما قيل : إنَّ قولَهُ :

﴿ قُولُه : ( فَ ﴿ فِيه ﴾ : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ . . . ) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هاذا : فقولُهُ : ( من الزاهدِينَ ) : إمَّا خبرٌ ثانٍ لـ ( كان ) ، أو صفةٌ للخبر المحذوف ؛ للتأكيد ؛ كـ ( عالِمٌ من العلماء ) ، أو للتأسيس ؛ علىٰ معنىٰ : ( ممَّن بَلَغَ بهم الزهدُ إلىٰ أنْ يُعَدُّوا من الزاهدِينَ ) ؛ أي : البالغين الغاية في الزهد ؛ أَخْذاً مِنْ ( أل ) التي للكمال .

قوله: (وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ...) إلى آخره: هو عَيْنُ
 ما نشأ منه الإشكالُ ؛ فصورةُ الإشكالِ هلكذا: أنَّ قولَ الناظم: (وكلُّها

<sup>(</sup>۱) وهو مذهب البَصْريَّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ جوازه مطلقاً ، وهو اختيار الإمام الشُيُوطي ، وبَقِيَ مذهبٌ ثالث ؛ وهو الجواز مع (أل) إذا جُرَّتْ بـ (مِنْ) ؛ كالآية الآتية . انظر «همع الهوامع» ( ١/ ٣٤٢) .

الموصولاتُ كُلُّها حرفيَّةً كانتْ أو اسميَّةً.. يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صِلَةٌ تُبيِّنُ معناها .

(وكلُّها يلزمُ...) إلى آخره يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّة ؛ علىٰ أنَّهُ لا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ لم يذكر الموصولاتِ الحرفيَّةَ حتى يعودَ الضميرُ عليها .

يلزمُ...) إلىٰ آخره.. يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّة ، فيَقتضِي : أنَّ الحرفيَّة تشتملُ صِلتُها علىٰ ضميرٍ ، وليس كذلك ، وأمَّا إذا جَعَلْنا قولَهُ : (علىٰ ضمير) هو الجوابَ ، والإشكالَ في قوله : (وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَهُ) فقط. فلا يصحُّ ؛ لأنَّ هاذا ممَّا لا يُشكِلُ ، بل هو مُسلَّمُ ، وصحَّتُهُ مُلتزَمةٌ ، كما صرَّح به الشارح ؛ فالحقُّ : أنَّ رُوحَ الإشكالِ هو ما جعله جواباً ، وعينَ الجوابِ هو ما جعله عَلاوةً بعدُ ، كذا قيل .

ويُمكِنُ فهمُ الإشكال بوجهِ آخَرَ مُحصَّلُهُ : أنَّ قولَهُ : ( وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَهُ ) يشملُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي غيرُ مقصودةٍ ، والتعرُّضُ لغير المقصود فُضُولٌ .

ومُحصَّلُ الجوابِ الذي أشار إليه المُحشِّي: أنَّهُ لا يشملُها ؛ لأنَّ صِلاتِها لا تشتملُ على ضمير ، فهي خارجةٌ بقوله: (على ضمير . . ) إلى آخره ؛ على أنَّ الضميرَ في (وكلُها) يعودُ للمذكورات ، والحرفيَّة لم تُذكَرُ هنا ، تدبَّرُ .

وقوله: (أي: لأنَّ الموصولَ الاسميَّ...) إلى آخره: مُحصَّلُهُ: أنَّ الموصولَ الحرفيَّ مِنْ الموصولَ الحرفيَّ مِنْ حيثُ إبهامُهُ، والموصولَ الحرفيَّ مِنْ حيثُ إبهامُهُ الاسميُّ مُحتاجًا للصَّلَة مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة، وليس الموصولُ الاسميُّ مُحتاجًا للصَّلَة مِنْ

ويُشترَطُ في صِلَة الموصولِ الاسميِّ : أَنْ تشتملَ على ضميرِ يليقُ بالموصول ؟ إِنْ كَانَ مَفرداً فمفردٌ ، وإِنْ كَانَ مُذكَّراً فمُذكَّرٌ ، وإِنْ كَانَ غيرَهُما فغيرُهُما ؟ نحوُ : (جاءني الذي ضربتُهُ ) ، وكذلك المُثنَّىٰ والمجموعُ ؟ نحوُ : (جاءني

وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام ، فاحتِيجَ إلى رفع إبهامِهِ بتعيينِ شخصِهِ أو جنسِهِ (١) ، بخلاف الحرفيِّ ؛ فإنَّهُ دالٌّ على معنى في غيره أو بسببِ غيرِهِ ، على الخلاف في ذلك ؛ لأنَّهُ نسبةٌ لا تُعقَلُ بنَفْسها ، ذَكَرَهُ الشيخُ يحيى (٢) .

قوله: (أنْ تشتملَ على ضميرٍ)، ويُسمَّى: العائدَ، وقد يَخلُفُهُ الظاهرُ
 شذوذاً ؛ نحوُ<sup>(٣)</sup>:

حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ حرفاً ، وهو باطلٌ .

ثمَّ إنَّهُ لا يخفى ما في عبارته مِنْ عدم حُسْنِ السَّبْكِ ؛ فكان الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ : ( لأَنَّ الموصولَ الاسميَّ لمَّا كان أصلُ وَضْعِهِ على الإبهام . . احتِيجَ إلىٰ رَفْعِ إبهامِهِ بتعيين شَخْصِهِ أو جنسِهِ ، وإن كان معناه ليس في غيره ولا بسببِ غيرِهِ ، بل هو مُستقِلٌ ، بخلاف الحرفيِّ . . . ) إلىٰ آخره ، تأمَّلْ .

المعارف ، المعارف ، وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام ) فيه : أنَّهُ مِنَ المعارف ، وكلُّها مُعتبَرٌ فيه التعيينُ وضعاً ؛ إمَّا مِنْ جوهر اللفظ ، أو مِنْ قرينةٍ خارجيَّة ، وكلُّها مُعتبَرٌ فيه التعيينُ وضعاً ؛ إمَّا مِنْ حيثُ تعدُّدُ الجزئيَّاتِ الموضوع لها ، أو مِنْ الله أنْ يكونَ مُرادُهُ : الإبهامَ مِنْ حيثُ تعدُّدُ الجزئيَّاتِ الموضوع لها ، أو مِنْ حيثُ صدقُ الكُلِّيِّ الموضوع له على كثيرِينَ ، فتأمَّلْ .

<sup>(</sup>١) مثَّل في هامش (ج) لرفع الإبهام بتعيُّن الجنس. . بقوله : ( الذي يُعطِي خيرٌ من الذي لا يُعطِي ) .

<sup>(</sup>Y) حاشية الشاوى على المرادى ( ق/ ٢٧٣ ) .

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه فی ( ۱۸/۲ ) .

اللَّذانِ ضربتُهُما) ، و( الذينَ ضربتُهُم ) ، وكذلك المُؤنَّثُ ؛ تقولُ : ( جاءتِ التي ضربتُهُا ) ، و( اللَّتانِ ضربتُهُما ) ، و( اللَّاتي ضربتُهُنَّ ) .

وقد يكونُ الموصولُ لفظُهُ مفرداً مُذكَّراً ومعناه مُثنَّى أو مجموعاً أو غيرَهُما ؛ وذلك نحوُ : ( مَنْ ) و( ما ) إذا قصدتَ بهما غيرَ المفردِ المُذكَّرِ ؛ فيجوزُ حينئذِ مُراعاةُ اللفظِ ومُراعاةُ المعنىٰ ؛ فتقولُ : ( أَعْجبَني مَنْ قام ) ، و( مَنْ قاما ) ؛ على حَسْبِ ما تَعْني بها ؛ فإنْ عنيتَ بها مُؤنَّتًا أو مُثنَّى أو مجموعاً. . جاز مُراعاةُ اللفظ ؛ فيكونُ الضميرُ مفرداً مُذكَّراً ؛

سُعادُ الذي أَضْناكَ حُبُّ سُعادا

وَ قُولُه : ( فَيَجُوزُ حَيْنَاذٍ مُراعَاةُ اللَّفْظِ ) هُو الأَكْثُرُ ؛ نَحُو : ﴿ وَمِنْهُم مَّنَ يَسْتَبِعُونَ يَسْتَبِعُونَ ﴾ [الأنعام : ٢٥] ، ( ومُراعاةُ المعنىٰ ) ؛ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَّنَ يَسْتَبِعُونَ لِللَّكِ ﴾ [يونس : ٤٢] .

ومحلُّ ذلك : ما لم يَحصُلْ مِنْ مُراعاة اللفظ لَبْسٌ ، فإن لَزِمَ لَبْسٌ وجبتْ مُراعاة اللفظ لَبْسٌ ، فإن لَزِمَ لَبْسٌ وجبتْ مُراعاة المعنى ؛ نحوُ : ( أَعْطِ مَنْ سَأَلَتُكَ ) ، ولا تَقُلْ : ( مَنْ سَأَلَكَ ) ، وكذا إذا لَزِمَ قُبْحٌ ؛ كالإخبار بصيغة المُؤنَّثِ عن صيغة المُذكَّر ؛ نحوُ : ( مَنْ هي

﴿ قُولُه : (نحوُ : ﴿ أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ ﴾ ، ولا تَقُلُ : ﴿ مَنْ سَأَلَكَ ﴾ ) اعتُرِضَ : بأنَّ اللازمَ في المثال إجمالٌ لا لَبْسٌ ، ولا محذورَ في الإجمال ، بل قد يكونُ منْ مقاصد البُلَغاء .

ويُمكِنُ دَفْعُهُ : بأنَّ المُرادَ باللَّبْس هنا : الإجمالُ في مَقام البيان ، وهو مَعِيب . انتهى « صبَّان »(١) .

<sup>(</sup>١) حاشية الصيان ( ١/ ٢٦١ ) .

نحوُ : (أعجبني مَنْ قامَ)، وجاز مُراعاةُ المعنى ؛ فتقولُ : (مَنْ قامتْ)، أو : (قاما)(١)، أو : (قامُوا)، أو : (قُمْنَ) ؛ علىٰ حَسْبِ ما تَعْني بها(٢) .

٩٧ وجملةٌ أو شِبْهُها الذي وُصِلْ بهِ كـ ( مَنْ عِنْدِي الذي ٱبنُهُ كُفِلْ )

حمراء أُمِّكَ ) ؛ إذ لو قلتَ : ( مَنْ هو . . . ) إلى آخره . . لَقبُحَ اللفظ .

قوله: (وجملةٌ...) إلى آخره: (جملةٌ): خبرٌ مُقدَّم، (أو شِبْهُها): معطوفٌ عليه، و(الذي وُصِلْ): مبتدأٌ مُؤخَّر.

ه قوله: (كمَنْ عِنْدِي...) إلى آخره؛ أي: كقولك: (مَنْ عندي)؛ ف (مَنْ): موصولةٌ مبتدأ، و(عندي): صِلَةٌ، و(الذي): خبرٌ، و(ابنُـهُ): مبتـدأ، و(كُفِـلْ): خبـرُهُ، والجملـةُ: صلـهُ (الـذي)، وعائدُها: الهاءُ مِن (ابنُهُ).

قال شيخُنا: (وقد يُقالُ: إنَّ اللازمَ لَبْسٌ [لا إجمالٌ، كما قال الشارح] ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلكَ» مُراداً به المُؤنَّثُ.. تَبادَرَ إلى الذِّهْنِ المُدكَّرُ، وتبادُرُ غيرِ المُرادِ لَبْسٌ) انتهى .

للكن ربَّما يَدفَعُ هلذا التَّبادُرَ (٣): أنَّ الغالبَ مُراعاةُ اللفظِ وإن كان المعنى

<sup>(</sup>١) أو: (قَامَتَا).

<sup>(</sup>٢) قوله: (فإنْ عنيتَ . . . ) إلى آخره: جاء مختصراً في باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) في (ي): (لكن الذي في عبارة «الأشموني »: نحو: «أعطِ من سألتك لا مَنْ سألك »، والظاهر: أنَّ قول الشارح: «لا مَنْ سألك » من تتمة المثال، فيظهرُ فيه الإجمال لا اللَّبْس، على أنه ربما يدفع هذا=

صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شِبْهَ جملةٍ ، ونعني بشِبْهِ الجملةِ : الظرف والجارَّ والمجرور ، وهذا في غير صِلَةِ الألف واللام ، وسيأتي حُكْمُها(١) .

مُؤنَّنًا ؛ فإذا سمع العالِمُ بأحوال الاستعمالِ ـ الذي هو المُعتبَرُ في المُخاطَبات ـ هلذا المثالَ . لا يتبادرُ إلى ذِهنه إلا أنَّ التذكيرَ لمُراعاة اللفظِ فقط ، كما هو الكثيرُ الغالبُ في الاستعمال ، ويبقى احتمالا التذكيرِ والتأنيثِ معنى على حدِّ سواءِ مِنْ غير ترجيح ، وهلذا إجمالٌ .

وَا مَا المُتعلَّق الصَّلةُ حينتُذِ جملةً ) قد يُقالُ : لا يتفرَّعُ ذلك ؛ إذ له أنْ يقولَ : الصَّلةُ حينتُذِ هي الظرفُ أو الجارُّ والمجرور النائبُ عن المُتعلَّق العامِّ ، وأمَّا المُتعلَّقانِ بخاصِّ أُقيمتْ عليه القرينةُ . . فليسا داخلينِ هنا ، كما يُفِيدُهُ قولُ الأُشْمُونيِّ : ( وإنَّما كان الظرفُ والمجرور التامَّانِ شبيهينِ بالجملة ؛ لأنَّهُما يُعطِيانِ معناها ) انتهى (٢) ، كما لا يخفى ، بل هلذا الخاصُّ كالمحذوف في يُعطِيانِ معناها ) انتهى (٢) ، كما لا يخفى ، بل هلذا الخاصُّ كالمحذوف في نحو : ( نحن الألى فاجمَعْ جموعَكَ )(٣) ؛ فهو مِنْ قَبِيلِ الجملة لا شِبْهِها .

<sup>=</sup> التبادر ) ، وسقطت القولة برمتها في (ك) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۲۲\_۱۳۶ ).

<sup>(</sup>٢) شرح الأشموني ( ١/ ٧٥ ) .

<sup>(</sup>٣) جزء من بيت سبق تخريجه في ( ١٠٧/٢ ) .

## ويُشترَطُ في الجملة الموصولِ بها ثلاثةُ شروطٍ:

\_\_\_\_\_

و (شِبْهُها ) : الجملةُ المُقدَّرة ، أفاده الدَّمَامِينيُّ (١) .

و قوله : ( ثلاثةُ شروطٍ ) بَقِيَ مِنَ الشروط : ألَّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ ؛ نحوُ : ( جاء الذي حاجباهُ فوقَ عينيه ) ، ..........

و قوله: (و و شِبْهُها »: الجملةُ المُقدَّرة ) هلذا يشملُ: الجملةُ المُقدَّرة ) هلذا يشملُ: الجملة المحذوفة في نحو: (نحنُ الأُلئ فاجمَعْ جموعَكَ)، فيَقتضِي: أنَّها مِنَ الشَّبْه، وليس كذلك، إلا أنْ يُقالَ: مُرادُهُ بالمُقدَّرة: واجبةُ التقدير؛ بناءً على ما سَلَكَهُ الشارحُ فيما يأتي، وستعلمُ ما فيه (٢).

ولو قيل: المُرادُ بالجملة: ما عدا مُتعلَّقَ الظرفِ والجارِّ والمجرور بنوعَيهِ خاصًا وعامًا.. لَوَرَدَ عليه: أنَّ هاذا لا يُناسِبُ بيانَهُم شِبْهَ الجملة بالظرف والجارِّ والمجرور التامَّينِ ؛ فالأَوْلَىٰ أنْ يُرادَ به: ما يُفِيدُ معناها على وجهِ مخصوص ، كما يُشيرُ إلىٰ ذلك كلامُ الأُشْمُونيِّ (٣).

 « قوله : ( ألّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : ما لم يُقصدِ الاستغراقُ ، وإلا صحَّ .

ثممَّ إنَّ قـولَـهُ: (لكـلِّ أحـد) ينبغي تعلُّقُهُ بـ (ثـابتـةً) محـذوفـةً بعـدَ (معلومةً) ، لا بـ (معلومة) ، وإلا لَزِمَ عدمُ جوازِ نحو: (رأيتُ السماءَ التي فوقنا والأرضَ التي تحتنا) ؛ لأنَّ الصِّلَةَ فيه معلومةٌ لكلِّ أحدٍ ، مع أنَّهُ جائز.

تعليق الفرائد ( ٢/ ٢٣٥ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر (۲/۱۲۰\_۱۲۱).

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٧٥ ) .

أحدُها : أَنْ تَكُونَ خَبَرَيَّةً . الثاني : كونُها خاليةً مِنْ معنى التعجُّب .

وأَنْ تَكُونَ مَعَهُودَةً ؛ لَيَتَمَيَّزَ بِهَا الْمُوصُولُ ، إِلا فِي مَقَامُ التَهُويلِ والتَعْظَيمِ ؛ فَيَحسُنُ إِبِهَامُهَا ؛ نحوُ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْمِيمِ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه: ٧٨] ، ونحوُ : ﴿ فَأَوْجَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْجَى ﴾ [النجم: ١٠] .

وقوله: (أَنْ تَكُونَ خَبَريَّةً) هي المُحتمِلةُ للصدق والكذب في نَفْسها مِنْ غير نَظْرٍ إلىٰ قائلها ، وإنَّما اشتُرِطَ ما ذُكِرَ ؛ لأنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ مضمونُ الصِّلَةِ حُكْماً معلومَ الانتسابِ إلى الموصول ، والجملُ الإنشائيَّةُ ليستْ كذلك ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ مضمونُها إلا بعد إيراد صِيَغِها .

﴿ قُولُه : ( خاليةً مِنْ معنى التعجُّبِ ) قال الشَّنَوَانيُّ : ( لِمَا في التعجُّب مِنَ

\_\_\_\_\_

و وأنْ تكونَ معهودةً ) يلزمُ مِنْ هلذا الشرطِ الأوَّلُ ؛ وهو أنْ تكونَ خبريَّةً ، للكن لا يُعترَضُ بالمُتأخِّر ؛ على أنَّهُ لو استُغنِيَ عن اشتراط كونِها خبريَّةً باشتراط كونِها معهودةً . . لربما تُوُهِّمَ أنَّها في مَقام التهويل والتعظيمِ قد تكونُ غيرَ خبريَّة .

و التعظيم ) ؛ أي : التخويف ، ( والتعظيم ) ؛ أي : التخويف ، ( والتعظيم ) ؛ أي : المُجرَّدِ عن التخويف ؛ إذ لا تخويف في نحو : ﴿ فَأَوْحَى إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَك ﴾ [النجم : ١٠] ؛ فلا يُقالُ : مِنْ لازم التهويلِ التعظيم ، والغرض هنا التوزيع ، فلا يصحُّ أنْ يكونَ العطفُ هنا مِنْ عطف اللازم ؛ اعتباراً بكون التهويل يلزمُهُ التعظيم .

چ قوله : ( قال الشَّنَوَانيُّ . . . ) إلىٰ آخره ، وقال الرُّودانيُّ : ( لأنَّ الجملةَ

الثالثُ : كونُها غيرَ مُفتقِرَةٍ إلى كلامٍ قبلَها .

فَاحْتُرِزَ بِالْخَبَرِيَّةُ : مِنْ غيرِهَا ؛ وهي الطَّلَبِيَّةُ والإنشائيَّةُ ؛ فلا تقولُ :

الإبهام المُنافي للتعريف) انتهى (١) ، ووجهُ الإبهامِ : أنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ فيما خَفِيَ سببُهُ .

الشارحُ المُحتَرِزَ ) بالبناء للمفعول ؛ لأنَّ المُحتَرِزَ هـو الشارحُ لا الناظمُ (٢) ، أو بالبناء للفاعل ؛ لاحتمال أنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسه شخصاً ، وكونُهُ عائداً على الناظم باعتبارِ أنَّهُ مُستفادٌ مِنْ تمثيله . . بعيدٌ ، فتأمَّلُ .

والصحيح : أنَّ الطَّلَبَ قِسْمٌ مِنَ الإِنشائيَّةُ ) ظاهرُهُ : تغايُرُ الطَّلَبِ والإِنشاءِ ، والصحيح : أنَّ الطَّلَبَ قِسْمٌ مِنَ الإِنشاء ؛ وهو ما قارن لفظُهُ معناه ؛ فالعطفُ في كلامه مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ .

التعجُّبيَّةَ إنشائيَّةٌ بحسَب الاستعمالِ اتَّفاقاً وإن كانتْ بحسَب الأصلِ خبريَّةً) انتهى (٣) ؛ وبهاذا يُعلَمُ : أنَّهُ كان الأَوْلى الاستغناءَ عن هاذا الشرط الثاني بالشرط الأوَّل ؛ فالجملةُ التعجُّبيَّةُ خارجةٌ به ، كما خَرَجَ به : ( رحمه الله ) .

وله: (ظاهرُهُ: تغايُرُ الطَّلَبِ والإنشاءِ)؛ أي: بأنْ يكونَ بينهما التباينُ الكُلِّيُّ؛ فيكونُ الطَّلَبُ: ما لم يَحصُلْ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به، وكان مدلولُهُ طَلَباً؛ إمَّا صريحاً؛ كـ (اضربُ)، وإمَّا ضِمْناً؛ كـ (ليتَهُ قائمٌ)،

<sup>(</sup>۱) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي» ( ۲/ ۹۱ ) .

<sup>(</sup>٢) ويُؤيِّدُهُ: ما في (و)؛ وهو: (احتَرَزْنا). (٣) انظر « حاشية الصبان » ( ٢٦٣/١).

(جاءَني الذي اضْرِبْهُ) ، خلافاً للكِسَائيِّ ، ولا : (جاءَني الذي ليتَهُ قائمٌ) ، خلافاً لهشام (١١) .

واحتُرِزَ ٰب ( خاليةً مِنْ معنى التعجُّب ) : مِنْ جملة التعجُّب ؛ فلا يجوزُ : ( جاءَني الذي ما أَحْسَنَهُ !! ) وإنْ قُلْنا : إنَّها خَبرَ يَّةٌ .

وقوله: (جاءَني الذي اضْرِبْهُ) هاذا مثالٌ للإنشائيَّة بحسَب ظاهرِهِ ، وقولُهُ: (جاءَني الذي ليتَهُ...) إلى آخره: مثالٌ للطَّلَبيَّة ، وكان الأولىٰ أنْ يزيد : (جاء الذي رحمَهُ الله) ؛ ليكونَ إشارةً إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ في غيرِ الطَّلَبيَّةِ بينَ الإنشائيَّةِ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، خلافاً للمازِنيِّ في الأخير (٢).

قوله: (وإنْ قُلْنا: إنّها...) إلى آخره؛ أي: لا تقعُ الجملةُ
 المذكورةُ صِلَةً ولو جَرَينا على ما قاله بعضُهُم ؛ أنّها خبريّةٌ ؛ لِمَا تقدّمَ .

\_\_\_\_\_

والإنشاءُ: ما لم يَحصُلُ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به ، ولم يكن مدلولُهُ طَلَباً ؛ ك ( بعتُ ) و( اشتريت ) ؛ فإنَّهُما لإنشاء التمليكِ والتملُّك .

﴿ قوله : ( مثالٌ للإنشائيَّة . . . ) إلى آخره : غيرُ ظاهرٍ ، والظاهرُ أَنْ يقولَ ـ كما في « الصبَّان » ـ : ( الأُوَّلُ : مثالٌ للطَّلَبيَّة صريحاً ، والثاني : للطَّلَبيَّة ضِمْناً ، وكلُّ منهما إنشاءٌ أيضاً ، ولم يُمثِّلُ للإنشاء فقط ، ومثالُهُ : « بعت » و« اشتريت » ) (۳) .

<sup>(</sup>۱) انظر « التذييل والتكميل » ( ٣/ ٧-١١ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٤٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٣٣٤ ) .

 <sup>(</sup>۲) انظر « التذییل والتکمیل » ( ۷/۳ ) ، و « توضیح المقاصد » ( ۱/ ٤٤٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ۱/ ۳۳٤ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « حاشية الصبان » ( ٢٦٢/١ ) .

واحتُرِزَ بـ ( غيرَ مُفتقِرةٍ إلىٰ كلامٍ قبلَها ) : مِنْ نحوِ : ( جاءني الذي للكنَّهُ قائمٌ ) ؛ فإنَّ هلذه الجملةَ تَسْتَدْعِي سَبْقَ جملةٍ أُخْرَىٰ ؛ نحوُ : ( ما قَعَدَ زيدٌ للكنَّهُ قائمٌ ) .

ويُشترَطُ في الظرف والجارِّ والمجرور: أنْ يكونا تامَّينِ ، والمَعْنِيُّ بالتامِّ:

قوله: (والمَعْنِيُّ بالتامِّ...) إلى آخره؛ أي: وفي «التصريح»:
 (المُرادُ بالتامِّ: ما يُفهَمُ بمُجرَّدِ ذِكْرِهِ ما يتعلَّقُ هو به) (١).

والذي يظهرُ مِنَ الشارح : أنَّ ( اضْرِبْهُ ) طَلَبَيَّةٌ ، و( ليتَهُ قائمٌ ) إنشائيَّةٌ ، تدبَّرُ .

﴿ قُولُه : (وَفِي ﴿ التَصَرِيحِ ﴾ : المُرادُ بالتَامِّ...) إلى آخره : هو كالشارح ، ومُحصَّلُ ما ذَكَرَاهُ : أنَّ التَامَّ هو ما كان مُتعلَّقُهُ عامًا واجبَ الحذف .

وهاذا خلافُ التحقيقِ ؛ إذ التحقيقُ : أنَّ التامَّ ما مُتعلَّقُهُ عامٌّ أو خاصٌّ بقرينة ؛ كأنْ يُقالَ : (اعتكف زيدٌ في الجامع ، وعمرٌو في المسجد) ، فتقولَ : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌو الذي في الجامع) ، أمَّا الناقصُ : فهو ما حُذِفَ مُتعلَّقُهُ الخاصُّ بلا قرينةٍ ، كما مثَّله الشارح .

للكن لا يخف ال أنَّ المُناسِبَ لجَعْلِهِم الصِّلَةَ نَفْسَ الظرفِ والجارِّ والجارِّ والمجرور.. أنَّ الكلامَ مفروضٌ في المُستقرِّ منهما ، فيُرادُ بالتامِّ : المُستقرُّ ؛ وهو ما مُتعلَّقُهُ عامٌ واجبُ الحذف ؛ حتى تكونُ الصِّلَةُ نفسَ الظرف أو الجارِّ والمجرور لا المُتعلَّقَ .

<sup>(</sup>۱) التصريح على التوضيح ( ١/ ١٤١ ) .

أَنْ يَكُونَ فِي الْوَصْلِ بِهِ فَائدةٌ ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو: (الذي في الدار) ، والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو: (الذي استقرَّ في الدار) ، فإن لم يكونا تامَّينِ لم يَجُزِ الوَصْلُ بهما ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي بكَ) ، ولا : (جاء الذي اليومَ)(١) .

\_\_\_\_\_\_

وإنَّما اشترطوا في المُتعلَّق أنْ يكونَ فعلاً ؛ لأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرور نائبٌ عن المُتعلَّق الذي هو الصِّلةُ في الأصل ، ولا يتأتَّى أنْ يكونَ صِلَةً إلا إذا كان جملةً .

ولا يُقدَّرُ اسماً خبراً لمحذوف ؛ ك (جاء الذي هو كائنٌ عندَكَ) ؛ لأنَّ شرطَ الحَذْفِ مِنَ الصِّلَة : ألَّا يَصلُحَ الباقي للوصل به ، كما سيأتي (٢) ، والظرفُ هنا صالحٌ لذلك ، ولا يَرِدُ ذلك على تعلُّقه بفعل ؛ لنيابته حينئذٍ كما عَلِمْتَ ، فليس بقيَّةَ الصِّلَة ؛ على أنَّ الكلامَ في حذف صدر الصِّلَة ، وليس حذفُ الجملة الفعليَّةِ منه ؛ بدليل نحو : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌ و الذي في الجامع) .

<sup>(</sup>۱) وحكى الكسائي حذفَ الحدث الخاصِّ إذا كان قد عَمِلَ في الموصوف بالموصول وكان الظرف قريباً ؛ نحوُ : ( نَزَلْنا المنزلَ الذي البارحةَ ) ؛ أي : الذي نزَلْناهُ البارحةَ ، وأمَّا إذا كان بعيداً فلا يجوز ؛ نحوُ : ( نَزَلْنا المنزلَ الذي يومَ الخميس ) ، قال أبو حيَّان : ( وهـٰذا الذي حكاه الكسائيُّ خارجٌ عن القياس ، فيُقتصَرُ فيه على مَورِدِ السماع ) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » ( ٢/ ١٠٠١ ) ، و« تمهيد القواعد » ( ٢/ ٢١٩٧ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/١٥٥\_١٥٦).

## 

جائزِ الذِّكْرِ ؛ نحوُ : ( جاء الذي مَرَّ بك . . . ) إلى آخره .

واجبَ قُوله : (جائزِ الذِّكْرِ) ؛ أي : إنْ وُجِدتْ قرينةٌ ، وإلا كان واجبَ الذِّكْرِ .

ولذلك خَرَجَ : المنسوبُ ؛ لكونه جامداً وإنْ أُوِّلَ بالمُشتقِّ ؛ أي : بسبب القُرْب مِنَ الفعل ؛ ولذلك خَرَجَ : المنسوبُ ؛ لكونه جامداً وإنْ أُوِّلَ بالمُشتقِّ ؛ أي : المنسوبِ إلىٰ كذا ، وأفعلُ التفضيل ؛ لبُعْده عن الفعل مِنْ جهتَينِ ؛ مِنْ جهة كونِهِ للثبوت لا للتجدُّد ، ومِنْ جهة كونِهِ لا يَطَّرِدُ رفعُهُ للظاهر إلا في مسألة الكُحْل ؛ فلذلك كانتْ ( أل ) فيه مُعرِّفةً باتقاق .

وأمَّا الصفةُ المُشبَّهةُ : فمَنْ نَظَرَ إلىٰ رفعها للظاهر كالفعل . . جَعَلَ ( أل ) فيها فيها موصولة كالمُصنّف ، ومَنْ نَظَرَ إلىٰ كونها للثبوت . . جَعَلَ ( أل ) فيها مُعرِّفةً ، وهو الأصحُ ؛ لعدم تأويلِها بالفعل مِنْ حيثُ الدَّلالةُ على الثبوت كأفعل التفضيل .

وقولُهُ: ( التي لم تَغلِبْ عليها الاسميَّةُ ) خَرَجَ به : ما غلبتْ عليه الاسميَّةُ مِنَ الأوصاف ؛ كـ ( الصاحب ) : اسم لصاحب المَلِك ، و( الأَبْطَحِ ) :

الأفعالِ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ، أو الإضافة على معنى ( مِنْ ) ، ولا تكونُ في ماضي الأفعالِ إلا في العطف ؛ نحوُ قولِهِ على معنى ( مِنْ ) ، ولا تكونُ في ماضي الأفعالِ إلا في العطف ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِقَتِ وَأَقَرَضُواْ ﴾ [الحديد : ١٨] ؛ فلفظُ ( أَقْرَضُوا ) معطوفٌ على ( مُصَّدِّقينَ ) ؛ لكونه في تأويل الفعل .

﴿ قُولُه : (قَلْ) محلُّ ذلك : معَ المُباشَرة لـ (أل) ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ نحوَ ( يُعجِبُني الصائمُ ويعتكفُ ) ليس قليلاً بل هو كثيرٌ ؛ لعدم مُباشَرةِ (أل) للفعل .

للمكان المُنبطِح ؛ أي : المُتَّسع ، و( الأَجْرع ) : للمكان المُستوِي فيه الرملُ لا يُنبِتُ شيئاً ؛ ف ( أل ) فيه مُعرِّفةٌ ؛ لانسلاخها عن الوصفيَّة ؛ إذ لا تجري على موصوفٍ ، ولا تعملُ عملَ الصفات ، ولا تتحمَّلُ ضميراً ، كما قاله الشاطِبيُّ (١) .

وقوله: (إلا في العطف...) إلى آخره، وليس للماضي حينئذٍ محلُّ جرِّ في حالةٍ جرِّ الوصف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱلْمُغِيرَتِ صُبَّمًا \* فَأَثَرَنَ بِهِ مَ نَقَعًا ﴾ في حالةٍ جرِّ الوصف؛ كما في قوله الإعرابَ عاريَّةٌ مع عدم قَبولِ الفعل له، وليس له محلُّ نصبٍ أو رفعٍ في حالةٍ نصبِ الوصف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ ... ﴾ الآية [الحديد: ١٨]، أو رفعهِ ؛ كما في قولك: (أعجبني

<sup>(</sup>١) المقاصد الشافية ( ١/ ٤٨٤ ) .

\_\_\_\_\_

وهل جملةُ الصِّلَةِ مع ( أل ) لها محلٌ ، أو لا كما هو الأصلُ ؟ فيه نزاعٌ . قال الدَّمَامِينيُّ : ( ينبغي التفصيلُ بين صِلَةِ « أل » ، وصِلَةِ غيرِها ؛ فالصَّلَةُ في الثاني : لا محلَّ لها قطعاً ؛ ضرورةَ أنَّهُ لا يصحُّ حلولُ المفردِ مَحَلَّها .

وأمَّا صِلَةُ « أَل » حيثُ تُوصَلُ بالفعليَّة ذاتِ الفعلِ المضارع . . فينبغي أَنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعراب بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد الذي يصحُّ

الصائمُ أمسِ واعتكفَ) ؛ لعدم صحَّةِ تسلُّطِ عاملِهِ عليه بوجهٍ ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على التسمُّح ، وإلا فالمعطوفُ الجملةُ ، والمعطوفُ عليه الوصفُ مع مرفوعه في الحقيقة ؛ إذ هو عطفُ صِلَةٍ علىٰ صِلَة .

وَأَمَّا إِذَا وُصِلَتْ بِالظَرِفَ . . فيجبُ تقديرُ المُتعلَّقِ اسماً ؛ كما في قوله الآتي : وأمَّا إذا وُصِلَتْ بالظرف . . فيجبُ تقديرُ المُتعلَّقِ اسماً ؛ كما في قوله الآتي : (على المَعَهُ )(١) ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أَنَّ صِلَتَها مفردٌ في معنى الفعل ، فيكونُ هـٰذا مُستثنى مِنْ إطلاقهم أَنَّ الظرفَ إذا وَقَعَ صِلَةً وجبَ تقديرُ مُتعلَّقِهِ فعلاً ، كما أفاده الأَسْقَاطيُ (٢) .

﴿ قُولُه : ( أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإَعْرَابِ ) ؛ أي : الذي حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ لَـ ( أَل ) مَحَلًا ، فَنُقِلَ لَمَحَلِّ الْجَمَلَة ؛ وذلك لأنَّ ( أَل ) هَـٰذه بصورة الحرفيَّةِ التي لا إعرابَ لها لا لفظاً ولا محلًا ، فكذا ما هو بصورتها .

€ قوله: ( بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي :

<sup>(</sup>١) انظر (٢/ ١٣٤).

<sup>(</sup>٢) القول الجميل (ق/ ٣٩).

حلولُها محلَّهُ ؛ فهي في محلِّ رفع في نحوِ قولِهِ : " إنِّي لك اليُنذِرُ " ، وفي محلِّ مو في نحو قولِهِ : " التُّرضىٰ حكومتُهُ " ، وهاذا مِنَ الغرائب ؛ أَنْ تكونَ جملةٌ ثابتةٌ لها أنواعُ الإعرابِ وليستْ بخبرِ ولاحالِ ولا مضافِ إليها ، ويثبتَ لها بحسب محلِّها أنواعُ إعرابِ الاسم الثلاثةُ !! ويُمكِنُ أَنْ يُحاجَىٰ بها .

وقد يُعتذَرُ عن تركهم لذلك : بأنَّ هـٰذا لا يُستعمَلُ إلا في الضرورة ، أو فيها وفي قليلِ مِنَ الكلام ) انتهى (١٠٠ .

وهو الوصفُ الصريح ، واقتضاءُ العاملِ العملَ فيه إنَّما هو على سبيل العاريَّة ، وإلا فالعاملُ إنَّما يَقتضِى العملَ في ( أل ) نَفْسها .

وكلامُ الدَّمَامِينيِّ هاذا وجيهٌ ؛ لأنَّهُ حيثُ نُقِلَ إعرابُ ( أل ) المَحَلِّيُ للوصف الصريحِ بعدَها لكونها بصورةِ ما لا يُعرَبُ أصلاً.. كذلك يُنقَلُ إعرابُها لمحلِّ الجملةِ بعدَها حيثُ وُصلتْ بها .

وردَّ الشُّمُنِّيُّ كلامَ الدَّمَامِينيِّ : بأنَّ الجملةَ إنَّما يكونُ لها محلٌّ إنْ صحَّ حلولُ المفردِ محلَّها إذا كان المفردُ مفرداً حقيقةً ، أمَّا إذا كان مفرداً صورةً جملة حقيقةً . فلا يكونُ للجملة التي يصحُّ حُلُولُهُ محلَّها محلٌّ ، وقد بيَّن الرَّضِيُّ أنَّ صِلَةَ ( أل ) المفردَ اسمٌ صورةً فعلٌ حقيقةً ، أو يُقالُ : محلُّ ذلك : إذا كان إعرابُ ذلك المفردِ بالأصالة ، وإعرابُ الاسم بعدَ ( أل ) عاريَّة منها . انتهى (٢) .

<sup>(</sup>١) تعليق الفرائد ( ٢/ ٢١٩ - ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « شرح الرضى على الكافية » ( ٣/ ١٤-١٤ ) ، و « حاشية الصبان » ( ١/ ٢٦٤\_ ٢٦٥ ).

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحةِ ، قال المُصنَّفُ في بعض كتبِهِ : ( وأَعْني بالصفة الصريحةِ : اسمَ الفاعلِ ؛ نحوُ : « الضارب » ، واسمَ المفعولِ ؛ نحوُ : « المضروب » ، والصفةَ المُشبَّهةَ ؛ نحوُ : « الحسن الوجهِ » )(١) ؛ فخَرَجَ نحوُ : ( القُرَشيِّ ) ، و( الأفضل ) .

وفي كون الألفِ واللامِ الداخلتينِ على الصفة المُشبَّهةِ موصولةً. . خلافٌ ،

وله: (اسمَ الفاعلِ... واسمَ المفعولِ)؛ أي: إذا أُرِيدَ بهما الحُدُوثُ؛ فإن أُرِيدَ بهما الثُّبُوتُ؛ كـ (المؤمن) و(الصانع).. كانتُ (أل) الداخلةُ عليهما حرفَ تعريف؛ لكونهما حينئذِ صفةً مُشبَّهةً .

♥ قوله: (خلافٌ) راجحُهُ: أنَّها حرفُ تعريفٍ، كما في « المغني » (۲).

وعلىٰ كلام الشُّمُنِّيِّ : يكونُ الإعرابُ المَحَلِّيُّ لـ ( أل ) حينئذِ باقياً لم يُنقَلْ لغيره ، للكن فيه : أنَّ المانعَ ـ وهو كونُها بصورة الحرف ـ موجودٌ ، وقد يُقالُ : لمَّا اتصلتْ بالفعل أو بالجملة الاسميَّةِ . لم تُشيِهُ ( أل ) الحرفيَّة ؛ لأنَّها إنَّما تدخلُ على اسمٍ مفرد ، فلا مانعَ حينئذِ مِنْ بقاء الإعرابِ عليها ، والله وَلِيُّ التوفيق .

﴿ قُولُه : ( لَكُونَهُمَا حَيْنَاذُ صَفَةً مُشْبَّهَةً ) ؛ أي : لا اسمَ فاعل ، ولا اسمَ مفعول ؛ وبهاذا تعلمُ : أنَّ قُولَهُ أُوَّلاً لَي : إذا أريد بهما . . . إلى آخره \_ ليس تقييداً ، بل هو بيانٌ وإيضاح .

<sup>(</sup>۱) قاله في « شرح التسهيل » ( ۲۰۱/۱ ) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » ( ۲۰۱۳/۲ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ۱۰۱۳/۲ ) .

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب ( ١/ ٦٨ ) .

وقد اضطربَ اختيارُ الشيخِ أبي الحسن بنِ عُصْفُورٍ في هـٰـذه المسألة ؛ فمرَّةً قال : إنَّها موصولةٌ ، ومرَّةً مَنَعَ ذلك<sup>(١)</sup> .

وقد شذَّ وصلُ الألفِ واللامِ بالفعل المضارعِ ، وإليه أشار بقوله : ( وكونُها بمُعرَبِ الأفعالِ قَلْ ) ، ومنه : قوله (٢) :

الله قوله: (وقد شذَّ وصلُ...) إلى آخره: هاذا التعبيرُ لا يُناسِبُ ما سَلَكَهُ الناظمُ؛ مِنْ أنَّ الوصلَ المذكورَ قليلٌ ، فيُفِيدُ الجوازَ اختياراً معَ القِلَّة ، ولعلَّ الشارحَ أشار بمُخالفته ابتداءً إلى ضَعْفِ ما ذهب إليه .

والحاصلُ \_ كما في « التصريح » \_ : أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ :

\_الجوازُ اختياراً ، وهو للكُوفيِّينَ .

\_المنعُ في غير الضرورة ، وهو للجمهور .

ـ الجواز علىٰ قِلَّة ، وهو للناظم .

و قوله: (أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ: الجوازُ اختياراً)؛ أي: بكثرة؛ ليُغايِرَ ما للناظم، واستبعد العلَّامةُ الصبَّانُ قولَ الكُوفيِّينَ بذلك قائلاً: (في كلام الرُّودَانيِّ ما يُؤيِّدُهُ ) (٣)، فيكونُ هناك مذهبان فقط.

<sup>(</sup>۱) انظر « المُقرِّب » ( ص ٦٠ ) ، و « شرح جمل الزجاجي » ( ١/١٤ ـ ٤٢ ) .

<sup>(</sup>٢) نُسِبَ إلى الفرزدق في المصادر والمراجع، ولم أجده في « ديوانه »، وفي (و): (شفاعتُهُ) بدل (حكومتُهُ)، وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( ٢٠١/١ )، و« شرح ابن الناظم » ( ٣٠١/١ )، و« أوضح المسالك » ( ١٦٥/١ )، و« أوضح المسالك » ( ١٦٥/١ )، و« المقاصد الشافية » ( ١/٥٨١ )، و« شرح الأشموني » ( ١/٢٧ )، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/١٧٤ )، و « تخليص الشواهد » ( ص ١٥٤ - ١٥٥ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية الصبان ( ١/ ٢٦٥ ) .

والمُدرَكُ مختلفٌ ؛ فابنُ مالكِ يرىٰ : أنَّ الضرورةَ ما يُضطَرُ إليه الشاعرُ ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً ؛ ولهاذا قال : (لتمكُّنه مِنْ أنْ يقولَ : «المَرْضِي ») ، والجمهورُ يَرَونَ : أنَّ الضرورةَ ما جاء في الشَّعْر ولم يَجِئْ في النثر ، سواءٌ اضطُرَّ إليه الشاعرُ أم لا ؛ فلم يَتَواردا علىٰ مَحَلِّ واحد (١) .

﴿ قُولُه : ( مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَىٰ . . . ) إلىٰ آخره : قَائلُهُ : الفرزدقُ ، واسمُهُ : همَّامٌ ، أو هُمَيمٌ بِالتصغير .

وسببُهُ : أنَّ رجلاً مِنْ بني عُذْرةَ دخل على عبد الملك بن مروانَ يمدحُهُ

﴿ قُولُهُ : ( وَالْمُدْرَكُ مَخْتَلُفٌ ) ؛ أي : مُدْرَكُ الناظم والجمهورِ .

وله: (ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً)؛ أي: بحسَبِ ما يَسهُلُ عادةً من العبارات، فإن سَهُلَ تغييرُهُ بحسَب العادة وعدمِ التكلُّفِ. . لم يكن ضرورة عندَ الناظم ؛ بخلاف الجمهور(٢) .

وارتكب ( التُمكُّنه مِنْ أَنْ يقولَ : « المَرْضِي » ) ؛ أي : ولم يَرتكِبْهُ الشاعرُ وارتكب ( التُرْضَىٰ ) ؛ فدلَّ على أَنَّهُ يجوزُ في النثر ؛ لأنَّ ارتكابَهُ معَ جوازِ غيرِهِ بغير تكلُّفٍ. . يَدُلُّ على جوازه في النثر ، فلو كان مُمتنِعاً فيه لقال : ( المَرْضِي ) .

ولا يَرِدُ : أَنَّهُ كان يجبُ تأنيثُ ( المَرْضِي ) فينكسرُ الوزن ؛ لأنَّهُ علىٰ تأويل ( الحُكُومةِ ) بـ ( الحُكْم ) ؛ علىٰ أنَّ نائبَ الفاعل هنا مُؤنَّثٌ مجازاً .

<sup>(</sup>۱) التصريح على التوضيح ( ١٤٢/١ ) ، وانظر « شرح التسهيل » ( ٢٠٢/١ ) ، و « شرح الدماميني على المغنى » ( ٢٠٠/١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « حاشية الصبان » ( ١/ ٢٦٥ ) .

وعندَهُ جَريرٌ والفرزدقُ والأخطلُ ، فلم يَعرِفْهُمُ الأعرابيُّ ، فقال له عبدُ الملك :
هل تعرفُ أَهْجىٰ بيتٍ قيلَ في الإسلام ؟ قال : نعم ، قولُ جَريرِ<sup>(۱)</sup> : [من الوافر]
فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كِلابَا
فقال : أحسنتَ ، فهل تعرفُ أَمْدحَ بيتٍ قيل في الإسلام ؟ قال : نعم ،
قولُ جَريرِ<sup>(۲)</sup> :

[من الوافر]
أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَنْدى العالَمِينَ بُطُونَ راح

﴿ قُولُه : ( أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا. . . ) إلى آخره : ضمَّنه بعضُهُم مُجُوناً يقوله (٣) :

أَقُولُ لَمَعشَرٍ جَلَدُوا ولاطُوا وباتُوا عاكفِينَ على المِلَاحِ أَلَستُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأندى العالَمِينَ بُطُونَ راح

وقولُهُ : (جَلَدُوا) : الجَلْدُ يُطلَقُ : على الاستمناء باليد ، وهو المُرادُ هنا ؛ ففي تضمينه لفٌّ ونشرٌ مُشوَش . انتهى من «حاشية الأمير على المغني »(٤) .

<sup>(</sup>۱) ديوان جرير ( ص٥٨ ) ، وهو ضمن قصيدته الشهيرة المُسمَّاة بـ ( الدامغة ) التي هجا بها الراعي النُّمَيري ، ومطلعها :

أُقِلِّي اللَّوْمَ عاذلَ والعتاب وقُولِي إِنْ أصبتُ لقد أصابا

<sup>(</sup>٢) ديوان جرير ( ص٧٦ ) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ومطلعها : أتصحو بل فؤادُكَ غيرُ صاحِ عَشِيَّةَ هم صحبُكَ بالرَّوَاح

<sup>(</sup>٣) هو جمال الدين ابن نباتة المصري ، كُما في « ديوانه » ( ص ١٢٠ ) ، وانظر ﴿ خزانة الأدب » لابن حجة الحموي ( ٣١٣ / ٣) .

<sup>(</sup>٤) حاشية الأمير على المغنى ( ١٦/١ ) .

وهاذا عندَ الجمهور مخصوصٌ بالشعر(١١) ، وزَعَمَ المُصنِّفُ في غير هاذا الكتاب: أنَّهُ لا يختصُّ به ، بل قد يجوزُ في الاختيار (٢) .

فقال : أصبتَ وأحسنتَ ، فهل تعرفُ أرقَّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ في الإسلام ؟ قال : نعم ، قولُ جَرير<sup>(٣)</sup> : [من البسيط]

إِنَّ العُيونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ ۚ قَتَلْنَنا ثُـمَّ لـم يُحييـنَ قَتْـلَانَـا قال: أحسنتَ ، فهل تعرفُ جَريراً ؟ قال: لا والله ، وإنِّي لرؤيته مُشتاقٌ ، قال : فهاذا جَريرٌ ، وهاذا الفرزدقُ ، وهاذا الأخطلُ ، فهجا الفرزدقَ والأخطلَ ، فأَنْشدَ الفرزدقُ : [من البسيط]

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ لَا إِلاَّ الخَّنَا وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ ما أنت بالحَكَم. . . . . إلى آخره.

و قوله : ( فهجا الفرزدقَ والأخطلَ ) ؛ أي : حيثُ قال : [من المتقارب] فحيَّا الإله أبا حَرْرة وأَرْغَم أنفَك با أَخْطُلُ وجَــدَّ الفـرزدق أَتْعِـسْ بـهِ ودَقَّ خَيَـاشِيمَــهُ الجَنْــدَلُ و (أبو حَزْرة ) : كُنْيَةُ جَرير ، و (حَزْرة ) : بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ، بعدَها راءٌ فهاءٌ ، كما في « ابن خِلِّكانَ »(٤) .

<sup>(</sup>١) في هامش (هـ): (جمهور البصريّين) بدل (الجمهور).

<sup>(</sup>٢) قاله في « شرح التسهيل » ( ٢٠٢/١ ) .

ديوان جرير ( ص٤٩٢ ) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يهجو بها الأخطل ، ومطلعها : بانَ الخَليطُ ولو طُوِّعتُ ما بانا ﴿ وَقَطَّعُوا مِنْ حِبالِ الوصلِ أَقْرَانا ﴿

<sup>(</sup>٤) وفيات الأعيان ( ٢/ ٣٢٧ ) .

وأَنْشَدَ الأخطلُ : [من البسيط]

يا شرَّ مَنْ حَمَلَتْ ساقٌ على قَدَم ما مِثْلُ قولِكَ في الأقوامِ يُحتمَلُ (١) إنَّ الحكومةَ ليسَتْ في أبيكَ ولا في مَعْشَرِ أنتَ منهُم إنَّهُم سُفُلُ

فقام جَريرٌ مُغضَباً ، وأَنْشدَ أبياتاً منها : [من البسيط]

أَتَشْتُماهُ على رَفْعِي ووَضْعِكُما لا زِلْتُما في سِفَالٍ أَيُّها السُّفُلُ (٢)

ثمَّ وَثَبَ فقبَّل رأسَ الأعرابيِّ، وقال: يا أميرَ المؤمنين؛ جائزتي له، وكانت خمسةَ عشرَ ألفاً، فقال عبدُ الملكِ: وله مِثْلُها مِنْ مالي، فقَبَضَ ذلك كلَّهُ<sup>(٣)</sup>.

و(ما): نافيةٌ ، و(أنت): مبتدأٌ ، خبرُهُ: (بالحَكَم)، و(الباء): زائدةٌ ، و(التُّرْضيٰ): في محلِّ رفع؛ لكونها صفةَ قولِهِ: (بالحَكَم)؛ إذ هو مرفوعٌ تقديراً (٤)، ويجوزُ جَعْلُها في محل جرِّ باعتبار الظاهر،

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) في (هـ): (الأقوال) بدل (الأقوام).

<sup>(</sup>٢) قوله : (أتشتماه) كذا في النسخ ، وأتى به الشاعرُ دون نون على لغة قليلة ؛ حتى يستقيم له الوزن .

<sup>(</sup>٣) أورد هاذه القصة ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٧٧ / ٨٧ \_ ٨٩ ) ، والذهبي في « تاريخ الإسلام » ( ٧/ ٤٦٠ ٤٢١ )، وابن كثير في « البداية والنهاية » ( ٩/ ٢٦٠ ـ ٢٦١ )، والعينى في « المقاصد النحوية » ( ١/ ١٧٧ ـ ١٧٧ ) .

<sup>(</sup>٤) وهاذا على مذهب غير الفارسيِّ والزمخشري الذين يُجوِّزون زيادة الباء بعد (ما) التميميَّة ، ويجوز صناعة أنْ تكونَ (ما) عاملة عمل (ليس) ، والباء زائدة ، و(بالحكم) منصوباً محلاً على أنَّهُ الخبر ، ولعلَّ العينيَّ جعلها تميميةً باعتبارِ أنَّ قائل البيت تميميٍّ ، والله تعالى أعلم ، وستأتى المسألة في ( ٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥ ) ، وانظر « توضيح المقاصد » ( ٢٢٠/١) .

وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسميَّةِ وبالظرف شذوذاً ؛ فمِنَ الأوَّل : قولُهُ (١) :

و (التُّرْضيٰ) : على صيغة المجهول ، و (حُكُومتُهُ) : نائبُ فاعلِ ، و (التُّرْضيٰ) : معطوفٌ على (بالحَكَم) ، كذا أفاده العَيْنيُّ (٢) .

وبما تقدَّم مِنْ أَنَّ في صِلَةِ ( أَل ) خلافاً هل لها محلٌ أو لا. . سَقَطَ الاعتراضُ على العَيْنيِّ : بأنَّهُ غيرُ صوابِ حيثُ جَعَلَ لـ ( التُّرْضيٰ ) محلاً ، وقد علمتَ أَنَّهُ جارِ على أحد الاحتمالين ، فأَفْهَمْ .

و ( الحَكَم ) بفتحتَينِ : المُحكَم بين الخَصْمَينِ للفصل بينهما ، و ( الأَصِيل ) : الحسيبُ ، و ( الجَدَل ) بفتحتَين : شِدَّةُ الخُصُومةِ .

ويجوزُ إدغامُ ( أل ) مِنَ ( التُّرْضي ) في التاء وعدمُهُ ، بخلاف ( أل ) الحرفيَّةِ ؛ فإنَّهُ يجبُ إدغامُها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، هذا ما نصَّ عليه شيخُ الحرفيَّةِ ؛ فإنَّهُ يجبُ إدغامُها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، هذا ما نصَّ عليه شيخُ الإسلام (٣) ، وهو المُوافِقُ لِمَا في « حواشي شرح الجَزَرية » ، خلافاً لِمَا وَقَعَ لبعضهم هنا .

أبيات المغنى » ( 1/ ٢٩١\_٢٩١ ) .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » ( ١ / ٢٠٢ ) ، والمسرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٤٦ ) ، وابن هشام في « المغني » ( ١/ ١٩٠ ) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ١٥٠ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ١/ ٤٨١ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٣٣٣ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ٢٠١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٤٤٣ على ) ، و« شرح

<sup>(</sup>٢) المقاصد النحوية ( ١٧٨ ) .

<sup>(</sup>٣) الدرر السنية ( ١/ ٢٦٥ ) .

## ٣١\_ مِنَ القوم الرسولُ اللهِ منهُم لهُــم دانــتْ رِقــابُ بَنِــي مَعَـــدٌ

وله: (مِنَ القومِ الرسولُ. . . ) إلىٰ آخره: أصلُهُ: (مِنَ القومِ الذينَ رسولُ اللهِ منهم) ، وفيه الشاهدُ ؛ حيث أَدْخلَ (أل) على الجملة الاسمئة .

و(الرسول): مرفوعٌ بالابتداء، و(منهم): خبرُهُ، و(لهم): بدلٌ مِنَ (القوم)، أو مُتعلِّقٌ بـ (دانتُ) بمعنى: خَضَعتْ، و(بنو مَعَدِّ): فاعلُ (دانتُ)، بفتح الميم وتشديد الدال؛ هم قريشٌ.

﴿ قوله : ( و « لهم » : بدلٌ مِنَ « القوم » ) لعلَّ هاذا مبنيٌّ على أنَّ ( مِنْ ) في ( مِنَ القوم ) بمعنى اللام مُتعلِّقةٌ بـ ( دانتْ ) ، وقولُهُ : ( أو مُتعلِّقٌ بـ « دانتْ » ) لعلَّهُ مبنيٌّ على أنَّ ( مِنْ ) باقيةٌ على حالها ، و ( من القوم ) مُرتبِطٌ بكلام قبلُ ، كما هو الظاهر .

﴿ قوله: (و « بنو مَعَدِّ »: فاعلُ ) كذا في نسخة ، وفيه نَظَرُ ؛ إذ الفاعلُ هو (رقاب) المُرادُ به الذواتُ مجازاً ؛ مِنْ إطلاق الجزءِ وإرادةِ الكلِّ ، و (بني مَعَد) مضاف إليه ، والذي في أكثر النسخ : (و « رقاب » : فاعلُ « دانت » ، و « بنو مَعَد » بفتح الميم . . . ) إلى آخره (١) ، والأمرُ عليه ظاهرٌ .

﴿ قُولُه : (هُم قُرِيشٌ ) تَفْسِيرٌ لـ ( بني مَعَدٌ ) ، وعلىٰ هاذا : فالمُرادُ بالقوم الذين رسولُ الله منهم : خصوصُ بني هاشم، ويصحُّ أَنْ يُرادَ ببني مَعَدٌ : العربُ لا خصوصُ قريش ـ وذلك لأنَّ مَعَدًا أبو العرب؛ وهو معدُّ بنُ عدنانَ ، وقريشٌ

<sup>(</sup>١) وجاء على الصواب في ( هـ ) ، ونُبُّه عليه في هامش ( أ ، د ) .

## ٣٢ مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهُ فهو حَر بعيشة ذاتِ سَعَهُ

قوله: (مَنْ لا يزالُ شاكراً) مَنْ: مبتداً ، خبرُهُ: (فهْوَ حَرٍ)،
 ودخلتِ الفاء؛ لتضمُّنِ المبتدأِ معنى الشرط.

والشاهدُ : في قوله : ( على المَعَهُ ) ؛ حيث وَصَلَ ( أل ) بالظرف ، وأصلُهُ : ( على الذي معه ) .

و ( حَرٍ ) \_ بفتح الحاء وكسر الراء \_ : بمعنى : حَقِيقٍ ، و ( سَعَهُ ) : بفتح السين ، ويجوزُ كسرُها ، ولبعضهم (٢) : [من مشطور الرجز]

وسَعَـةٌ بـالفتـحِ فـي الأوزانِ والكسرُ مَحْكِيٌ عنِ الصَّاغَاني

هو النضرُ بنُ كِنانةَ ولدُهُ \_ ويُرادَ بالقوم الذين رسولُ الله منهم : قريش ، فتأمَّلْ .

( ١/ ٤٤١-٤٤١ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ١/ ٢٩٠ ) .

<sup>(</sup>۱) مشطوران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : ابن مالك في « شرح التسهيل » ( ۱/ ۲۰۳ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ۱/ ۱۵۰۷ ) ، وابن هشام في « المغني » ( ۱/ ۱۹ ) ، والشارح في « المساعد » ( ۱/ ۱۹۰۱ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ۱/ ۲۸۲۱ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ۱/ ۳۳۳ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ۲/ ۲۱ ) ، وانظر « المقاصد النحوية »

<sup>(</sup>٢) أورد الشطرين الشَّبْرَامَلُسيُّ في « حاشيته على نهاية المحتاج » ( ١/ ٣٨٢) ، وعزاهما إلى شيخه الدَّنَوْشَري .

﴿ قُولُه : ( وَأُعْرِبَتْ ) قال ابنُ الناظم : ( وأُعربتْ « أَيُّ » دونَ أخواتِها ؟ لأنَّ شَبَهَها بالحروف في الافتقار إلىٰ جملةٍ مُعارَضٌ بلزومها الإضافة في المعنى ، فبَقِيَتْ على مُقتضى الأصلِ في الأسماء ) انتهى (١) ؛ أي : مِنَ

الإعراب .

قال العلَّامةُ العزُّ بنُ جماعةَ : ( وفي هاذا إشارةٌ إلى تحقيقٍ نفيسٍ كما تَلَقَيناه مِنَ الأشياخ ؛ مِنْ أنَّ محلَّ قولِ أئمَّةِ الأصول : « المانعُ مُقدَّمٌ على المقتضي » : إذا لم يتعدَّدِ المُقتضِي ، وإلا فالمُقتضِي حينئذِ مُقدَّمٌ على المانع ؛ لسلامته من المانع . انتهى ، وكأنَّ المُرادَ بالمُقتضِي هنا : الاسميَّةُ ولزومُ الإضافة ) انتهى ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ في « حواشي القطر »(٢) .

﴿ قوله: (ما لم تُضَفْ) ما: مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ ، وقولُهُ: (وصدرُ وصلِها...) إلى آخره: جملةٌ مِنَ المبتدأ وخبرِه في موضع نصبٍ على الحال مِنْ ضميرِ (تُضَفْ) ؛ أي: أُعرِبتْ مُدَّةَ عدمِ الإضافة المُقيَّدةِ بحذفِ صدر الصِّلَة ؛ بأنْ لم تُضَفْ أصلاً ، ذُكِرَ صدرُ الصِّلَةِ أو حُذِفَ ، أو أُضِيفتْ ولم

<sup>(</sup>١) شرح ابن الناظم على الألفية ( ص ٦٤ ) .

 <sup>(</sup>۲) انظر «المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين» (ق/١٢٢)،
 و« الدرر السنية » ( ١/ ٢٦٧ ) .

يعنى : أنَّ (أيًّا) مثلُ (ما) ؛ في أنَّها تكونُ بلفظٍ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث، مفرداً كان أو مُثنِّي أو مجموعاً ؛ نحوُ : ( يُعجبُني أَيُّهُم هو قائمٌ ) .

ثمَّ إنَّ ( أيّاً ) لها أربعة أحوال :

أحدُها: أَنْ تُضافَ ويُذكر صدرُ صِلْتِها ؛ نحوُ: ( يُعجِبُني أَيُّهُم هو قائمٌ).

يُحذَف ، فالمنطوقُ ثلاثُ صُوَر ؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل علىٰ مُقيَّدِ بقيدٍ : إمَّا أنْ ينفي كليهما ، أو المُقيَّدَ فقط ، أو القيدَ فقط ، وهو الغالب .

﴾ قوله : ( مثلُ « ما » ؛ في أنَّها . . . ) إلى آخره : أشار بهلذا : إلى أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بـ ( ما ) ناقص ، وإلا فـ ( ما ) موضوعةٌ لغير العاقل و( أيُّ ) لهما ، و( ما ) مبنيَّةٌ مطلقاً و( أيُّ ) مبنيَّةٌ في حالةٍ معربةٌ في غيرها .

﴿ قُولُهُ : ( أَنْ تُضافَ وِيُذَكِّرَ صِدرُ صِلَّتِها ) اعلَمْ : أَنَّ ( أَيًّا ) محتاجةٌ إلى ما يُعرِّفُ جنسَ ما وقعتْ عليه ؛ وهو المضافُ إليه ، وإلى ما يُعرِّفُ عينَهُ ؛

وُضِعَتْ على الإبهام ؛ أي : عدم الاختصاص بقَبيلٍ ؛ مِنْ عاقل أو غيره ، مُذكَّرٍ أو غيره ، مفردٍ أو غيره ، وعدم الاختصاص بجزئيِّ مخصوصٍ ، ومثلُها في هـٰذا(١١): بقيَّةُ الموصولات ؛ ولهـٰذا كان كلُّ موصولٍ محتاجاً إلىٰ تعريفِ

عينِ ما وقع عليه ، كما ذَكَرَهُ بعدُ (٢) .

<sup>(</sup>١) قوله: (في هذا) ؛ أي: في عدم الاختصاص بجزئي مخصوص.

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/١٣٧\_١٣٨).

الثاني : أَلَّا تُضافَ ولا يُذكَرَ صدرُ صِلَتِها ؛ نحوُ : ( يُعجِبُني أَيُّ قائمٌ ) . الثالثُ : أَلَّا تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ الصِّلةِ ؛ نحوُ : ( يُعجِبُني أَيُّ هو قائمٌ ) .

وهو الصِّلَةُ ، بخلافِ غيرِها مِنَ الموصولات ؛ فإنَّها إنَّما تفتقرُ إلى الثاني

فإن قيل : مثلُ ( أيِّ ) في عدم الاختصاصِ بقَبيلِ مع عدم الاختصاص بجزئي . . ( ذو ) الطائيَّةُ ، و( أل ) الموصولةُ ، وليس لهما مُعرِّفٌ سوى الصَّلة .

أُجِيبَ: بأنَّ المُرادَ: أنَّها وُضِعَتْ على الإبهامِ معتبراً في الوضع إزالتُهُ ؟ فخرجتْ: ( ذو ) الطائيَّةُ و( أل ) الموصولةُ ؛ إذ لم يُعتبَرْ فيهما إلا ما يُعيِّنُ الجزئيَّ فقط ، وقد يتعيَّنُ الجنسُ بالصَّلة بواسطةِ ما هي مشتملةٌ عليه مِنَ الضمير المخصوص بقبيلٍ ، وقد لا يتعيَّنُ ؛ نحوُ : ( سعىٰ ذو ضربتُهُما ) لذاتينِ عُهِدَ ضربُكَ إيَّاهما ولم يُدْرَ أهما مُذكَّرانِ أو مُؤنَّانِ عاقلانِ أو غيرُ للباب ، عاقلين ، واعتبروا في ( أيِّ ) الإضافة في جميع أحوالِ الصِّلة ؛ طرداً للباب ، والمُرادُ بالجُزْئيِّ : ما يشملُ الجزئيَّ الإضافيَّ ؛ فدَخَلَ : الموصولُ الجنسيُّ .

وقولُهُ: (وهو الصَّلَةُ) بُحِثَ فيه: بأنَّهُ لا يأتي فيما إذا كانتْ (أيُّ ) الموصولةُ للجنس ؛ كما في: (يُعجِبُني أيُّ الحيواناتِ هو ناطقٌ) ؛ لأنَّ صِلتَها حينئذِ لا تُعرِّفُ عيناً بل كُلِّياً .

وأُجِيبَ : بأنَّ العينَ التي تُعرِّفُها صِلَةُ ( أيِّ ) لا تخصُّ الشخصَ ، بل تشملُ الكليَّ الذي هو قسمُ الجنسِ المُفادِ بالمضاف إليه ، والجنسُ في المثال المذكور هو ( الحيوانات ) ، وقسمُهُ ( هو ناطق ) ، ومثالُ ما عرَّفتْ فيه الصَّلَةُ الشخصَ : ( يُعجِبُني أيُّ الرجالِ هو زيدٌ ) ، أو : ( أيُّ الرجالِ هو قائمٌ ) ؛ إذا

وفي هاذه الأحوالِ الثلاثةِ تكونُ معربةً بالحركات الثلاثِ ؛ نحوُ : ( يُعجِبُني أَيُّهُم هو قائمٌ ) ، و( رأيتُ أيَّهُم هو قائمٌ ) ، و( مررتُ بأيِّهِم هو

فقط ، فهي مُعرَّفةٌ بالإضافة وبالصَّلَة ، لـٰكن بجهتَينِ مُختلفتَينِ ، فلا إشكالَ ، وإنَّما التزموا كونَ المضافِ إليه معرفة ؛ لئلا يُضافَ ما أُريدَ به التعريفُ \_ وهو

(أي) \_ إلى ما هو نكرةٌ فيحصلَ تدافعٌ في الظاهر ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ (١) .

\_\_\_\_\_

عُهِدَتْ هـٰـذه الصِّلَةُ في فردٍ مُعيَّن .

قوله: ( فلا إشكالَ ) مُحصَّلُهُ : اجتماعُ مُعرِّ فَينِ ـ الصِّلَةِ والإضافة ـ على مُعرَّفِ واحد ؛ وهو ( أيُّ ) .

وقولُهُ : ( فيحصلَ تدافعٌ ) ؛ أي : لأنَّ الموصولَ مُرادٌ تعيُّنُهُ ، وإضافتَهُ إلى النكرة تَقتضِي إبهامَهُ .

وقولُهُ: (في الظاهر) إنَّما قال ذلك ؛ لأنَّ الإضافة إلى النكرة اقتضت تعيينَ جنسِهِ ، وهو المقصودُ من المضاف إليه ، أمَّا تعيينُ العينِ فإنَّما يحصلُ بالصّلة ، وفي « الصبَّان » : أنَّ تعريفَ العينِ بالصّلة لا يستلزمُ تعريفَ الجنس ؛ قال : (فقد يتميَّزُ الشيءُ ببعض صفاتِهِ مع الجهل بجنسه) التهيٰ (٢) ؛ إذ علىٰ فَرْضِ عدمِ وجوب الإضافة لـ (أي) لو قلتَ : (سعىٰ أيّ ضربتُهُما) . . لجاز أنْ يحتملَ الكلامُ عاقلينِ أو غيرَهُما ، ومُذكّرينِ أو غيرَهُما ، فلا يحصلُ تمييزُ الجنس بالصّلة دائماً ، فاعتبروا لها ما يُميّزُ الجنس غيرَهُما ، فلا يحصلُ تمييزُ الجنس بالصّلة دائماً ، فاعتبروا لها ما يُميّزُ الجنس

تعليق الفرائد ( ۱/ ۲۰۸\_ ۲۰۹ ) بتصرف .

<sup>(</sup>۲) حاشية الصبان ( ۱/ ۲۲۹ ) .

قائمٌ) ، وكذلك : ( أيُّ قائمٌ ) ، و( أيَّا قائمٌ ) ، و( أيِّ قائمٌ ) ، وكذلك : ( أيُّ هو قائمٌ ) ، و( أيًّا هو قائمٌ ) ، و( أيًّا هو قائمٌ ) .

الرابعُ: أَنْ تُضافَ ويُحذَفَ صدرُ الصَّلَةِ ؛ نحوُ: ( يُعجِبُني أَيُّهُم قائمٌ ) ؛ ففي هاذه الحالة تُبنى على الضمِّ ؛ فتقولُ : ( يُعجِبُني أَيُّهُم قائمٌ ) ، و( رأيتُ أَيُّهُم قائمٌ ) ، و( مررتُ بأيُّهُم قائمٌ ) ، وعليه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَنَازِعَنَ مِن أَيُّهُم قائمٌ ) ، وقلهُ الشاعر (١٠ : [من المتقارب] كُلِ شِيعَةٍ أَيُّهُمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْنِ عِلِيًا ﴾ [مريم : ٢٩] ، وقولُ الشاعر (١١ : [من المتقارب] ٣٣\_ إذا ما لَقِيتَ بني مالكِ فسَلِّم على أَيُّهُم أَفضلُ

جرىٰ علىٰ ما ذَكَرَهُ الناظمُ في « تسهيله » ؛ مِنْ صحَّةِ عملِ غيرِ المستقبل فيها ؛ حيثُ قال : ( ولا يلزمُ استقبالُ عاملِهِ ولا تقديمُهُ ، خلافاً للكُوفيِّينَ )(٢) ؛ فقولُ بعضِهِم : إنَّ ( أَيَّا ) لا يعملُ فيها إلا مستقبلٌ . . مبنيٌّ على المذهب الكُوفيِّ .

﴿ قُولُهُ : ﴿ إِذَا مَا لَقِيتَ. . . ﴾ إلىٰ آخره : ﴿ مَا ﴾ : زائدةٌ ، و﴿ إِذَا ﴾ فيها

\_\_\_\_\_

دائماً طَرْداً للباب ، هاذا غاية ما يُوجَّه به هاذا المَقام .

قوله: ( جرى على ما ذكرَهُ الناظمُ ) ؛ أي: تبعاً للبَصْريّينَ .

<sup>(</sup>۱) البيت للشاعر المخضرم غسان بن وَعْلَةَ ، كما نقله العيني عن كتاب ( الحروف ) لأبي عمرو الشيباني ، وهو من شواهد : ( شرح التسهيل ) ( ۲۰۸/۱ ) ، و( شرح الرضي ) ( ٣/٢٦ ) ، و( شرح ابن الناظم ) ( ص ٦٥ ) ، و( توضيح المقاصد ) ( ٢٩/١ ) ، و( المساعد ) و أوضح المسالك ) ( ١٥٣/١ ) ، و( المساعد ) ( ١١٠/١ ) ، و( المقاصد الشافية ) ( ١/٥٠٥ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية ) ( ٢١/١٠ ) ، و( خزانة الأدب ) ( ٢/١٥١ ) ، و( شرح أبيات المغني ) ( ٢/١٥٢ ) .

<sup>(</sup>٢) تسهيل الفوائد ( ص٣٤ ) .

وهاذا مُستفادٌ مِنْ قوله: (وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ...) إلى آخر البيت ؟ أي : وأُعرِبَتْ (أيٌ ) إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صدر الصَّلة ؛ فتدخلُ في هاذه : الأحوالُ الثلاثةُ السابقة ؛ وهي ما إذا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصَّلة ، أو لم تُضَفْ ولم يُذكر صدرُ الصَّلة ، وتخرجُ : الحالةُ الرابعةُ ؛ وهي ما إذا أُضيفتْ وحُذِفَ صدرُ الصَّلة ، فإنّها لا تُعرَبُ حينئذِ .

معنى الشرط؛ فلذا دخلتِ الفاءُ في جوابها؛ وهو (فسَلِّمْ)، و(أي): موصولٌ مضافٌ إلى الضمير، وحُذِفَ صدرُ الصِّلَة، وهو محلُّ الشاهد، وبهاذا رُدَّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (أيّاً) لا تكونُ إلا استفهاماً أو جزاء (١)، وعلىٰ مَنْ شَرَطَ في بنائها ألَّا تكونَ مجرورةً، بل مرفوعةً أو منصوبةً (٢).

قوله : ( فإنَّها لا تُعرَبُ حينئذٍ ) ؛ أي : لمُشابهتها الحرف في الافتقار .

لا يُقالُ: هاذه المُشابهةُ مُعارَضةٌ بما هو مِنْ خصائص الأسماء ؛ وهو الإضافة .

لأنَّا نقولُ : لمَّا حُذِفَ صدرُ الصِّلَةِ نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه منزلتَهُ ؛ فكأنَّهُ لا إضافة .

وله: ( نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه. . . ) إلىٰ آخره: فيه: أنَّهُ لا يُمكِنُ اللهِ عَلَى اللهُ ا

<sup>(</sup>۱) هو أبو العباس ثعلب . انظر «مغني اللبيب» (۱/۱۱۱)، و«تعليق الفرائد» (۲۰۷/۲) .

<sup>(</sup>٢) هو ابن أيازَ البغدادي . انظر « المحصول في شرح الفصول » ( ٦٤٨/٢ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ٢٠٠/١ ) .

و ۱۰۰ و بعضُهُم أَعْرِبَ مُطلَقاً وفي ذا الحذفِ (أَيّاً) غيرُ (أَيِّ) يَقْتَفِي ﴿

وَفِي ذَا الْحَذَفِ (أَيَّا) غِيرُ (أَيِّ) يَقْتَفِي ﴿

وَفَي الْحَدَفِ (أَيَّا) غِيرُ (أَيِّ) يَقْتَفِي ﴿

وَفَي الْحَدَفِ (أَيَّا) عَبْرُ (أَيِّ ) يَقْتَفِي ﴿

وَفَي الْحَدَفِ (أَيَّا) غَيْرُ (أَيِّ ) يَقْتَفِي ﴿

وَفَي الْحَدَفِ (أَيَّا) غَيْرُ (أَيِّ ) لِمُعْلَقِهُ اللْحَدَفِ (أَيِّا ) عَبْرُ (أَيِّ ) لِمُعْلَقِهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ اللللل

وبهلذا يُعلَمُ وجهُ إعرابِها في الأوجه الثلاثةِ المُتقدِّمة ؛ أمَّا في الأوَّل والأخير : فلوجود صدرِ الصَّلَة ، فلا يتأتَّى القولُ بالتنزيل ، وأمَّا الأوسطُ : فلوجود الإضافةِ التقديريَّةِ المُعارِضةِ للشَّبَه معَ ضعفِ المُقدَّرِ عن التنزيل .

قوله: (وبعضُهُم)؛ أي: بعضُ النُّحاة، أو العربِ، كما سيذكرُهُ الشَّارِح<sup>(۱)</sup>؛ بمعنىٰ: أنَّهُم نَطَقُوا بها مُعرَبةً.

﴿ قُولُه : ( مُطلَقاً ) حالٌ مِنْ مفعولِ ( أَعْرِبَ ) المُقدَّرِ ؛ وهو لفظُ ( أيّاً ) .

﴿ قُولُه : (غيرُ ﴿ أَيِّ ﴾ . . . ) إلىٰ آخره : (غيرُ ﴿ أَيِّ ﴾ ) : مبتدأٌ ، و( يَقْتَفِي ) : خبرُهُ ، و( أَيَّا ) : مفعولٌ مُقدَّم ، وفي تقديم معمولِ الخبرِ الفعليِّ خلافٌ (٢) ، وأصلُ التركيبِ : (غيرُ ﴿ أَيِّ ﴾ مِنَ الموصولاتِ يَقتفِي

وإفراداً ، فيلزمُ الإخبارُ بمفرد عن جمع ، وإنْ أَمْكَنَ في ( أَيُّهُم أَشدُ ) ونحوه ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيل يُخبَرُ به عن الواحد وغيره ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هاذا التنزيلَ إنَّما هو مِنْ جهة اللفظ ، لا مِنْ جهة المعنى والحكم حتى يلزمَ ما ذُكِرَ ؛ إذ ليس المقصودُ معَ التنزيلِ الحكمَ على المضاف إليه ، أو يُقالَ : يُحمَلُ الأوَّلُ على الثانى طَرْداً للباب .

﴿ قُولُهُ : ( حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ. . . ) إلى آخره ، أو مَفْعُولٌ مَطَّلَق .

<sup>(</sup>١) انظر (٢/١٤٤).

<sup>(</sup>٢) والأصحُّ : جوازه ، كما مرَّ في ( ٢ / ٣٠٠ ) ، والمعمول هنا : ( في ذا الحذف ) ، و( أيًّا ).

و ۱۰۱- إنْ يُستَطَلُ وَصُلٌ وإنْ لم يُستَطَلُ فالحذفُ نَـزْرٌ وأَبَـوْا أَنْ يُختَـزَلْ ﴿ وَالْحَدْفُ نَـزْرٌ وأَبَـوْا أَنْ يُختَـزَلُ ﴿ وَالْحَدْفُ نَـزُرٌ وأَبَـوْا أَنْ يُختَـزَلُ ﴿ وَالْحَدْفُ نَـزُرٌ وأَبَـوْا أَنْ يُختَـزَلُ ﴿ وَالْحَدْفُ اللَّهُ اللّ اللَّهُ اللَّ

« أيّاً » ) ؛ أي : يتبعُها في جواز حذف صدر الصّلة .

وله: ( إِنْ يُستَطَلُ وَصْلٌ ) بالبناء للمجهول ؛ أي : يُعَدَّ طويلاً ، أو بالبناء للفاعل ؛ أي : يَطُلُ ، والسينُ والتاءُ زائدتانِ (٢٠) ، وإنَّما لم يُشترَطِ الطُّولُ في ( أي ) ؛ للزومه لها بلزوم إضافتِها لفظاً أو تقديراً .

وفي كلامه حذفُ جوابِ الشرط مع كونِ فعلِ الشرطِ مضارعاً ، وهو لا يجوزُ إلا ضرورةً ، كما قاله الشاوئيُ<sup>(٣)</sup> .

قوله: ( فالحذفُ نَزْرٌ ) بالزاي ؛ أي : قليلٌ .

ه قوله : ( وأَبَوْا أَنْ يُختَزَلْ ) ؛ أي : يُقتطَعَ ويُحذَفَ ؛ أي : امتنعوا مِنَ الحذف .

قوله: ( مُكمِلِ ) بكسر الميمِ الثانية: اسمُ فاعلٍ مِنْ ( أَكْمَلَ ) ؛ نعتٌ

.....

<sup>(</sup>۱) قوله: (صَلَحَ) ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام، وضبطها الشيخ خالد في « التمرين » (ص ۳۱) بالوجهين دون ترجيح، وقد تقدم في كلام المحشي في ( ۳۱/۱) أنَّهُ يجوز في لامها الفتح والضم وأنَّ الفتح أفصحُ .

 <sup>(</sup>٢) والمشهور رواية : هو الأوَّل ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

<sup>(</sup>٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/٤١٥)، وهو مذهب البَصْريِّينَ، وأجازه الكُوفيُّون ما عدا الفرَّاء، كما في « ارتشاف الضَّرَب » (١٨٧٩)، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٦٠).

 $L(\tilde{g})$  ؛ أي : مُكمِل الموصول (١) .

و قوله: (كثيرٌ مُنجلِي في عائدٍ) يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ قَبِيلِ التنازعِ إِن جُعِلا خبرَينِ ، فإِن جُعِلَ قولُهُ: (مُنجلِي) صفة (كثيرٌ). . امتنعَ التنازعُ وتعيَّنَ خبرَينِ ، فإِن جُعِلَ قولُهُ: (مُنجلِي) ومفة (كثيرٌ). . امتنعَ التنازعُ وتعيَّنَ التعليقُ بـ (مُنجلِي) ؛ لأَنَّ الموصوفَ لا يُوصَفُ قبلَ العمل ، كذا بخطِّ ابنِ هشام . انتهى «ياسين »(٢) .

العائدِ المحذوف : أَنْ يكونَ منصوباً ومُتَّصِلاً ، وناصبُهُ فعلٌ تامٌّ ، وكذا وصفُ عيرِ صِلَةِ الألفِ واللام ، ولم يُقيِّدِ الناظمُ الفعلَ بالتامِّ ؛ اكتفاءً بالتمثيل كما هو عادتُهُ .

﴿ قُولُه : ( غيرِ صِلَةِ الأَلْفِ وَاللَّامِ ) فلا يُحذَفُ منصوبُ صِلَتِهِما أَصلاً إِنَّ عَاد عليهما ؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ على اسميَّتهما الخَفِيَّة ، فإن عاد إلى موصولٍ قبلَهُما . . جاز ؛ ك ( جاء الذي أنا الضاربُ ) ؛ أي : الضاربُهُ .

<sup>(</sup>١) وضُبطت الميم بالكسر والفتح بخط الإمام ابن هشام .

<sup>(</sup>٢) حاشية ياسين على الألفية ( ١/ ٦٤ ـ ٦٥ ) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرئ على الألفية » ( ص ١٤٤ ) .

يعني : أنَّ بعضَ العربِ أعربَ ( أيًّا ) مطلقاً ؛ أي : وإن أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صِلَتِها (١ ؛ فيتقولُ : ( يُعجبُني أيُّهُم قائمٌ ) ، و( رأيتُ أيَّهُم قائمٌ ) ، و( مررتُ بأيِّهِم قائمٌ ) ، وقد قُرِئَ : ( ثمَّ لننزعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيَّهُم أشدُّ ) بالنصب (٢) ، ورُوِيَ : ( فسَلِّمْ علىٰ أيِّهم أفضلُ ) بالجرِّ .

وأشار بقوله: (وفي ذا الحذف. . . ) إلى آخره: إلى المواضع التي يُحذِّفُ فيها العائدُ على الموصول ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مرفوعاً ، أو غيرَهُ .

وزاد بعضُهُم شرطاً آخَرَ ؛ وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط ، وإلا لم يُحذَّف ؛ نحوُ : ( جاء الذي أكرمتُهُ في داره ) ، وفيه نَظَر ؛ فإنَّهُ متى كان العائدُ أحدَهُما لا بعينه لا يُسمَّىٰ منصوباً ولا مجروراً ، كما يُؤخَذُ مِنَ « التوضيح » و « شرحه »(٣) ، قال شيخُ الإسلام : ( وإنَّما تَرَكَهُ الشارحُ كوالده ؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا )(٤)

﴿ قُولُه : ( وقد قُرِئَ ) ؛ أي : شذوذاً .

قوله : ( وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط ) الصوابُ : حذفُ ( عدم ) .

<sup>(</sup>١) تبعهم الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك ، وذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ على الضم . انظر هاذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٨ ) .

قرأ بالنصب : طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم الهرَّاء وزائدة عن الأعمش ، وهي قراءة شاذة . انظر « الدر المصون » ( ٧/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤ ) .

أوضح المسالك ( ١/١٤٤ـ١٤٥ ) ، التصريح على التوضيح ( ١٦٩/١ ) .

<sup>(</sup>٤) الدرر السنية ( ١/ ٢٧٢ ) ، وانظر « شرح ابن الناظم على الألفية » ( ص٦٦-٦٧ ) .

## فإن كان مرفوعاً : لم يُحذَف إلا إذا كان مبتدأً وخبرُهُ مفردٌ ؛ نحو :

وَ تُولُه : ( إِلا إِذَا كَانَ مَبِتَداً ) ؛ أي : غيرَ منسوخٍ ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : ( جاء اللذانِ كَانَا قَائْمَينِ ) ، وهاذَا مُعتبَرٌ في ( أي ) وغيرِها ، وزاد بعضُهُم لحذفه : ألَّا يكونَ معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ، ولا بعد ( لولا ) ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : ( جاء الذي زيدٌ وهو فاضلانِ ) ، ولا في نحو : ( جاء الذي هو وزيدٌ قائمانِ ) ، ولا في نحو : ( الذي لولا هو لأكرمتُكَ ) .

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( أَلَّا يَكُونَ مَعْطُوفاً ) ؛ أي : لئلَّا يُخبَرَ بِالمُثنَّىٰ عِن المَفْرِد في نحوِ مِثالِ المُحشِّي ، أو [يُؤدِّيَ إلى] اللَّبْسِ فيما إذا كان الخبرُ يَصلُحُ للواحد وغيرِهِ (١) ؛ نحوُ : ( جاء الذي زيدٌ وهو جريحٌ ) ، أو : ( صبور ) .

هاذا إنْ حُذِفَ معَ العاطف ، فإن حُذف وحدَهُ لَزِمَ بقاءُ العاطفِ بدون المعطوف .

ولا يُقالُ: إنَّ المعطوفَ ليس مبتداً معَ أنَّ الكلامَ فيه ؛ لأنَّ المعطوفَ على المبتدأ مبتدأٌ .

وله : (ولا معطوفاً عليه) ؛ أي : لأنَّهُ يُؤدِّي إلى الإخبار عن المفرد بالمُثنَّىٰ ، أو اللَّبْسِ ، أو وقوع حرفِ العطف صدراً .

قوله: (ولا بعد «لولا»)؛ أي: لوجوب حذف الخبر بعدَها، فلو حُذف المبتدأُ أيضاً لَزمَ الإِجْحافُ.

قوله : ( فلا يُحذَفُ في نحو : « جاء الذي وهو فاضلانِ » ) صوابه :

<sup>(</sup>١) قوله : ( يُؤدِّيَ إلىٰ ) زيادةٌ الأولى والأوضح إثباتُها .

﴿ وَهُوَ اَلَذِى فِى اَلسَّمَآءِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، و( أَيُّهُم أَشْدُّ ) ؛ فلا تقولُ : ( جاءني اللَّذانِ قامَ ) ، ولا : ( اللَّذانِ ضُرِبَ ) ؛ لرفع الأوَّلِ بالفاعليَّة ، والثاني بالنِّيابة ، بل يُقالُ : ( قاما ) ، و( ضُرِبا ) .

وأمَّا المبتدأُ : فيُحذَفُ مع (أيِّ ) وإن لم تَطُلِ الصِّلَةُ ، كما تقدَّم مِنْ قولك : ( يُعجبُني أَيُّهُم قائمٌ ) ونحوهِ .

و لا يُحذَفُ صدرُ الصِّلَةِ مع غير ( أيِّ ) إلا إذا طالتِ الصَّلَةُ ؛ نحوُ : ( جاء الذي هو ضاربٌ زيداً ) ؛ فيجوزُ حذفُ ( هو ) ؛ فتقولُ : ( جاء الذي ضاربٌ

\_\_\_\_\_

ولا: (ولا: «اللَّذَانِ ضُرِبَ ») ببناء الفعلِ للمفعول ، وهاذا مثالٌ لِمَا كان العائدُ فيه غيرَ مبتدأ ، ولم يُمثِّلْ لِمَا ليس خبرُهُ مفرداً ، ومثالُهُ: (جاء الذي هو يقومُ) ، أو (هو في الدار) ؛ فلا يُحذَفُ فيهما ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ مفرد .

الصَّلَةُ ) المُرادُ بطُولها : أَنْ يُذكَرَ شيءٌ مِنْ الصَّلَةُ ) المُرادُ بطُولها : أَنْ يُذكَرَ شيءٌ مِنْ مُتعلِّقاتها ؛ كمعمول الخبرِ أو غيرِهِ ؛ سواءٌ تقدَّم المعمولُ على الخبر ؛

(جاء الذي زيدٌ وهو فاضلان) ، كما في « الأُشْمُونيِّ » ، وكما في بعض النسخ (١) .

﴿ قوله : (كمعمول الخبرِ ) ؛ أي : كما في مثال الشارح .

<sup>(</sup>١) شرح الأشموني ( ٧٩/١ ) ، وجاء في نسخنا على الصواب .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/١٥٤).

زيداً)، ومنه: قولُهُم: (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءاً)(١)، التقديرُ: (بالذي هو قائلٌ لكَ سُوءاً).

نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، أو تأخَّر ؛ نحوُ : ( ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ) .

و قوله: (نحوُ: ﴿ وَهُوَ اللَّذِى فِي السَّمَآءِ إِلَكُ ﴾) ف ( في السماء ): مُتعلِّقٌ بر (إله )؛ لتأوُّله بـ ( معبود ) ، و( إله ): خبرُ مبتدأٍ محذوف هو العائد ، وجَعْلُ ( في السماء ) خبراً مُقدَّماً لـ (إله ) ، أو (إله ) فاعلاً به . مُفسِدٌ للمعنى \_ كما لا يخفى \_ وللَّفظ ؛ لخُلُوِّ الصِّلةِ حينئذِ مِنَ العائد على الموصول ؛ لأنَّهُ على الوجه الأوَّلِ يكونُ الضميرُ المُستكِنُ في الظرف عائداً على المبتدأ \_ أعني : (إله ) \_ لا على الموصول ، وعلى الأوَّل لا ضميرَ أصلاً ؛ لأنَّ الظرف حيثُ عَمِلَ في الظاهر لا يعملُ في المُضمَر .

لا يُقالُ: ( إله ) مِنْ قَبِيل الظاهر الذي هو خَلَفٌ عن الضمير العائد.

لأنَّا نقولُ : ( إله ) أعمُّ مِنَ الضمير الذي حقُّهُ أنْ يرجعَ إلى الموصول ؛ لأنَّ الموصولَ مُرادٌ منه الذاتُ العَلِيَّةُ .

لا يُقالُ : حيثُ كان أعمَّ فالرابطُ هو العمومُ ؛ لِمَا نقله الصبَّانُ عن شيخه

<sup>(</sup>۱) رواه الخليل عن العرب ، كما في « الكتاب » ( ۱۰۸/۲ ) ، و « أمالي ابن الشجري » ( ۱۱۲/۱ ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۲۰۷/۱ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ۱۱۸/۱ ) ، و « شرح الأشموني » ( ۱۸/۱ ) ، و « شرح الأشموني » ( ۲۸/۱ ) .

قوله: ( في قراءة الرفع ) ، وهي شاذّة ؛ قَرَأَ بها يحيى بنُ يَعْمَرَ وابنُ أبي إسحاق (٢) .

ه قوله : ( وقد جوَّزوا في « لا سيَّما . . . » ) إلىٰ آخره : هاذا مُستثنى مِنِ اشتراطِ الطُّولِ في غير ( أي ) .

واعلَمْ : أنَّ حاصلَ الكلام عليها : هو أنَّهُ إن وَقَعَ بعدَها معرفةٌ ؛ نحوُ :

المَدَابِغِيِّ أَنَّ روابِطَ المبتدأ تأتي هنا(٣).

لأنَّا نقولُ: العمومُ الرابطُ هو الشُّمُوليُّ لا البدليُّ ؛ على أنَّ البابَ سماعيٌّ ، فلا تأتي هنا روابطُ المبتدأ ، والربطُ بالظاهر على فَرْض تأتيه هنا. . شاذٌ لا يُخرَّجُ عليه مع تأتي غيرِهِ ، فلا عبرةَ به وإن قلنا : بقيَّةُ روابط المبتدأ تأتي هنا .

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل» ( ۲۰۷/۱- ۲۰۸ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ۳/ ۸۵ \_ ۸۸ ) ، و « مغني اللبيب » ( ۲/ ۷۲۰ ) ، و « همع الهوامع » ( ۳٤۸/۱ ) .

<sup>(</sup>٢) ويجوز أنْ تكونَ (الذي) مصدريَّةً ، و(أحسن) فعلاً ماضياً صلتها ، والتقدير : (تماماً علىٰ إحسانه) ؛ أي : إحسان الله إليه وإحسان موسىٰ إليهم ، وهو رأي يونس والفرَّاء . انظر «الدر المصون » ( ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية الصبان على الأشموني ( 1 - 71) ، حاشية المدابغي على الأشموني ( 1 - 100) .

(لاسيَّما زيدٌّ). . جاز فيه وجهانِ : الرفعُ والجرُّ ؛ فالأولُ علىٰ جَعْله خبرَ محذوفِ و( ما ) موصولةً أو نكرةً موصوفةً ، والثاني علىٰ جَعْل ( ما ) زائدةً و( سِيَّ ) مضافةً له ، وفتحةً ( سيَّ ) فيهما فتحةً إعراب .

وإنْ وَقَعَ بعدَها نكرةٌ ؛ نحوُ : ( لا سيَّما يومٌ ). . جاز فيه الوجهانِ المُتقدِّمان ، والنصبُ أيضاً على التمييز (١) ، وفتحُها حينئذِ فتحُ بناءِ (٢) . وعلىٰ هاذه الأوجهِ كلِّها : فخبرُ ( لا ) محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ .

﴿ قُولُه : ( والنصبُ أيضاً على التمييز ) ؛ أي : لـ ( سِيِّ ) ؛ فتكونُ ( ما ) حينئذٍ حرفاً كافاً عن الإضافة ، وهاذا هو المُناسِبُ لقوله : ( وفتحُها حينئذٍ فتحُ بناءٍ ) ؛ لكون ( سِيٍّ ) مفردةً .

وفيه نَظُرٌ ، بل هي في هاذه الحالةِ شبيهةٌ بالمضاف ؛ ضرورةَ أنَّ التمييزَ الذي اتَّصل وتعلَّق بها شيءٌ من تمام المعنى ؛ إذ هو أَوْلىٰ بذلك مِنَ النعت ؛ لأنَّهُ مُبيِّنٌ للذَّات ، والنعتَ مُبيِّنٌ للصفة ، والنعتُ داخلٌ فيما هو مِنْ تمام المعنى ، إلا أنَّهُ لا يُوجِبُ الشَّبةَ بالمضاف ؛ لاشتراطهم فيما يُوجِبُهُ أنْ يكونَ معمولاً ، والتمييزُ معمولٌ لما ميَّزه ، كما قال المُصنَّفُ فيما يأتي (٣) :

اسمٌ بمعنى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهُ يُنصَبُ تمييزاً بما قد فسَّرهُ وحينئذِ: ففتحةُ (سِئِّ) على هاذا: إعرابٌ ، خلافاً للمُحشِّى .

<sup>(</sup>١) وأعلى الوجوه: الجر، والنصب أقلُّها.

<sup>(</sup>٢) وهلذا خاصٌ بوجه النصب فقط ، كما سيأتي بيانه .

<sup>(</sup>٣) انظر (٣/ ٢٦٤، ٧٠٤).

ثمَّ إِنَّهُ يَرِدُ علىٰ كون النكرةِ تمييزاً لـ (سِيٍّ): أَنَّ التمييزَ عينُ المُميَّز معنى ، والاسمُ النكرةُ ليس هو عينَ السِّيِّ والمِثْل ، بل هو عينُ الشيء الذي قُصِدَ نفى المُماثلةِ له ، وذلك هو مدلولُ (ما).

ويُجابُ: بأنَّ المُرادَ بالنكرة \_ ك ( رجل ) في قولك: ( أَكْرِمِ الرجالَ ولا سيَّما رجلاً كريماً ) \_ : مُطلَقُ فردٍ مِنْ ماهيَّتها ؛ وهو عينُ السِّيِّ ، فهو تمييزٌ له ، والسِّيُّ مضافٌ معنى إلى فردٍ معهود ؛ كرجلٍ كريمٍ معهودٍ لك هو الذي قصدتَ نفى المُماثلةِ له وإنْ كفَّتُهَ ( ما ) عن الإضافة لفظاً .

للكن لا يخفى أنَّ هلذا تأويلٌ بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ تُجعَلَ النكرةُ تمييزاً لـ (ما) ؛ بناءً على أنَّها نكرةٌ تامَّة ، و(سِيُّ) مضافةً إليها ؛ ففتحة (سِيًّ) على هلذا : إعرابٌ أيضاً ، أفاده العلَّامةُ الأميرُ في « شرحه على الأبيات الآتيةِ التي نَظَمَها المُحشِّى »(١) .

﴿ قُولُه : ( وَيَجُوزُ وَقُوعُ الْجُمَلَةِ بِعَدَ ﴿ لَا سَيَّمَا ﴾ ) ؛ وذلك إذا نُقلتْ ( لَا سَيَّمَا ) وجُعلتْ مفعولاً مطلقاً بمعنى ( خُصُوصاً ) ؛ فتقولُ : ( أُحِبُّهُ ، ولا سَيَّما وهو راكبٌ ) حالٌ مِنْ مفعول ( أَخُصُ ) المحذوفِ ؛ أي : أَخُصُّهُ بزيادة المحبَّةِ خُصُوصاً في حال ركوبِهِ .

10.

<sup>(</sup>١) شرح العلامة الأمير على نظم السجاعي في لا سيما ( ص ١٠٥١ ) .

وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ على الصحيح .

وقد نَظَمتُ ذلك ؛ فقلتُ (١) : [من الرجز]

وما يَلِي ( لا سِيَّما ) إِنْ نُكِّرَا فَأَجِرُرْ أَوِ ٱرفَعْ ثُمَّ نصبَهُ ٱذكُرَا في الجرِّ (ما) زِيدَتْ وفي رفعٍ أُلِفْ وَصْلٌ لها قُلْ أَو تَنَكُّرٌ وُصِفْ

ويجوزُ الإتيانُ بالحال المفردةِ أيضاً إذا كانتْ بمعنى ( خُصُوصاً ) ؛ تقولُ : ( ولا سيَّما ( أحبُّ زيداً ولا سيَّما راكباً ) ، وكذلك بالجملة الشرطيَّة ؛ نحوُ : ( ولا سيَّما إنْ رَكبَ ) .

وله: (وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ...) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ ما بعدَها أَوْلَىٰ بالحُكْم ممَّا قبلَها لا خارجٌ عنه ، كما هو شأنُ الاستثناء .

و قوله: ( وُصِفْ ) ضميرُ ( وُصِف ) : إمَّا راجعٌ لـ ( المُتنكِّر ) المفهومِ مِنْ ( تَنَكُّر ) ، وإمَّا للتنكُّر مُراداً به النكرةُ ؛ فهو استخدامٌ ، وإمَّا له باقياً على معناه ، وهو مِنَ الحذف والإيصال ، والأصلُ : ( وُصِفَ فيه ) ؛ أي : وُصِفتْ ( ما ) في حالته ، إلا أنَّ الحذف والإيصالَ بابُهُ السماعُ .

هاذا إن كان قولُهُ : ( وُصِفْ ) ماضياً مبنيّاً للمجهول ، وعليه : فلا فائدةَ في قوله أوَّلاً : ( قُلْ ) إلا تكملةُ الوزن ، ويحتملُ : أنَّ ( صِفْ ) فعلُ أمرٍ مِنْ ( وَصَفَ ) ، ومفعوله محذوفٌ ؛ أي : وَصِفْ أنتَ ( ما ) في حالة التنكُّر

<sup>(</sup>۱) وقد شَرَحَ هاذا النظمَ شرحاً نفيساً مفيداً مختصراً الإمامُ الكبير المُتفنَّن محمد بن محمد بن أحمد السَّنبَاويُّ الأزهري المالكي الشهير بـ ( الأمير الكبير ) .

وعندَ رفعٍ مُبتداً قَدِّرْ وفي رفعٍ وجَرِّ أَعْرِبَنْ (سِيَّ) تَفِي وانصِبْ مُميِّزاً وقُلْ ( لا سيَّما يوم ) بأحوالِ ثلاثٍ فأعلَمَا

بالجملة ، والواوُ فيه للعطف ، ويكونُ فائدةُ قولِهِ : (قُل ) التوصُّلَ لقوله : ( صِفْ ) ليكونَ عطفاً عليه ؛ إذ لا يصحُّ عطفهُ على غيره ممَّا قبلَهُ ؛ لأنَّهُ إنشاءٌ وما قبلَهُ خبر ، وإن كان يُستغنى عنه على مذهبِ مَنْ يعطفُ الإنشاءَ على الخبر (١) ، أو يُجعَلُ ( صِفْ ) مستأنفاً . انتهى من « شرح الأمير »(٢) .

﴿ قُولُه : ( أَعْرِبَنْ سِيَّ ) ، ولا يلزمُ علىٰ جَعْلِ ( ما ) موصولةً عملُ ( لا ) في معرفة ؛ لأنَّ ( سِيَّ ) معناه ( مثل ) ؛ فهو مُتوغِّلٌ في الإبهام ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة .

إن قلتَ : هل يجوزُ رفعُ ( سيٍّ ) علىٰ أنَّ ( لا ) عاملةٌ عملَ ( ليس ) قياساً وإن لم يُسمَعُ إلا بالنصب .

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لعدم مُلاقاته القصدَ ؛ إذ المُرادُ بقولك : (ساد العلماءُ ولا سيَّما زيدٌ ) . . نفيُ جنسِ المُماثلِ لـ (زيد) بنفي جميعِ أفراده ، لا النفيُ في الجملة الصادقُ بنفي الواحدِ الذي لا يُنافي ثبوتَ الأكثر ، كما هو مُفادُ العاملةِ عملَ (ليس) انتهىٰ من «شرح الأمير »(٣) .

<sup>(</sup>۱) أجاز عطفَ الخبر على الإنشاء وعكسه الصفَّارُ تلميذ ابن عصفور وجماعةٌ ، ومنعه الأكثرون . انظر « مغنى اللبيب » ( ۲۲۷/۲\_ ٦٣٠ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الأمير على نظم لا سيما ( ص١٠٤٩ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأمير على نظم لا سيما (ص١٠٥٠).

إذا رُفِعَ ( زيدٌ ) . . أَنْ تكونَ ( ما ) موصولةً ، و( زيدٌ ) خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : ( لا سيَّ الذي هو زيدٌ ) ، فحُذِفَ العائدُ على الموصولِ

\_\_\_\_\_\_

والنصبَ إِنْ يُعرَّفِ ٱسمٌ فأمنعًا وبعدَ (سِيِّ) جملةً فأُوقِعًا أَجازَ ذا الرَّضِيْ ولا تُحذَفُ (لا) مِنْ (سِيَّما) و(سِيًّ) خَفِّفْ تَفضُلا وامنعُ على الصحيحِ الاستِثنا بها ثم الصلاةُ للنبيِّ ذي البَهَا

﴿ قُولُه : ( أَنْ تَكُونَ « ما » موصولةً ) مقابلُهُ : كونُها نكرةً موصوفةً .

و أراد (سِيَّما) ؛ مِنْ إطلاق (سِي) وأراد (سِيَّما) ؛ مِنْ إطلاق الجزء وإرادة الكلِّ ، أو أنَّ فيه حذفَ الواوِ مع ما عطفت ، والأصلُ : ( وبعد «سِيِّ » وما لازمَها) ؛ أعنى : كلمة (ما) انتهى من «شرح الأمير »(١) .

قوله : ( جملةً فأَوْقِعَا ) ؛ أي : أَجِزْ وقوعَها بعدَها . انتهى من « شرح الأمد »(٢) .

﴿ لَا يَحْذَفُ ﴿ لَا يَمِنْ ﴿ سِيَّمَا ﴾ ) الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ : ( مِنْ ﴿ لَا سِيَّمَا ﴾ ) ؛ إذ حَذْفُ الشيءِ فرعُ ثبوتِهِ ، وكأنَّهُ ضمَّن ( تُحذَفُ ) معنى ( تُفصَل ) ؛ أي : فصلاً مُتحقِّقاً بحذف ( لا ) ، وإنَّما لم تُحذَفْ ؛ لأنَّ هذا التركيبَ جارٍ مَجْرى الأمثال . انتهى مِنْ ﴿ شرح الأمير ﴾ .

🗞 قوله: (البَّهَا)؛ أي: الحُسْنِ، وفي «شرح الأمير على هـٰذا

<sup>(</sup>١) شرح الأمير على نظم لا سيما ( ص١٠٥٦ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الأمير على نظم لا سيما (ص١٠٥٦).

<sup>(</sup>٣) شرح الأمير على نظم لا سيما ( ص١٠٥٩ ) .

الذي هو المبتدأ ـ وهو قولُكَ : (هو) ـ وجوباً ؛ فهاذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصِّلَةِ مع غير (أيِّ ) وجوباً ولم تَطُلِ الصِّلَةُ ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذٍّ .

ه قوله: ( مَقِيسٌ وليسَ بشاذً ) ؛ أي : لأنَّهُم نزَّلوا ( لا سيَّما ) منزلة ( إلا ) الاستثنائيَّة ، فنَاسَبَ ألّا يُصرَّحَ بعدَها بجملة ، ومحلُّ استثنائِها مِنْ طُول الصِّلَة : ما لم تَطُلْ ولو بالصفة ، فإذا قلتَ : ( لا سيَّما زيد الصالح ) . . فلا استثناء ؛ لطُول الصِّلَة بالنعت ، وكقوله (١٠) :

. . . . . . . . . . . ولا سيَّما يـومٌ بـدارَةَ جُلْجُـل

فيمَنْ رَفَعَ ( يوم ) ، والتقديرُ : ( ولا سيَّ الذي هو يومٌ ) ، وحَسَّنَ حذفَ العائدِ طُولُ الصِّلَةِ بصفة ( يوم ) ؛ وهو ( بدارة ) ، كما في « المغني »(٢) .

النَّظْم » كلامٌ نفيس<sup>(٣)</sup> .

وله: (بدارَةَ جُلْجُلِ) اسمٌ لغَدِيرٍ مَعِينٍ ، مُركَّبٌ تركيباً مزجيّاً ؟ فردارَة): مفتوحٌ أبداً ، كذا قيل ، وفي « القاموس » بضبط القلم: ما يُفِيدُ أنَّهُ بالإضافة (١٤).

<sup>&</sup>lt;del>----</del>

<sup>(</sup>۱) عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه » ( ص ۱ ) ضمن مُعلَّقته الشهيرة ، وصدره : ( أَلَا ربَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٣١٨/٢ ) ، و« شرح السرضي » ( ١٩٣/٢ ) ، و « مغني اللبيب » ( ١٩٣/١ ، ١٩٣ ) ، و « المساعد » ( ١/٩٧٠ ) ، و « همع الهوامع » ( ٢/٢٨٢ ) ، و « شرح الأشموني » ( ٢/٢١١ ) ، وانظر « خزانة الأدب » ( ٣/٤٤٤ ) ، و « شرح أبيات المغني » ( ٣/٢١٦ ) .

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب ( ١/ ٤٢١ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأمير على نظم لا سيما (ص ١٠٥٩ ـ ١٠٦٠).

<sup>(</sup>٤) القاموس المحيط ( ٢/ ٣٠ ، ٣٩ ٣٣٩ ) .

وأشار بقوله: (وأَبَوا أَنْ يُختَزَلْ إِن صَلَّحَ الباقي لوصلٍ مُكمِلِ): إلىٰ أَنَّ شرطَ حذفِ صدر الصِّلَةِ: ألَّا يكونَ ما بعدَهُ صالحاً لأنْ يكونَ صِلَةً ؛ كما إذا وَقَعَ بعدَهُ جملةٌ ؛ نحوُ: (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ)، أو (هو ينطلقُ)، أو ظرف أو جارٌ ومجرورٌ تامَّانِ ؛ نحوُ: (جاء الذي هو عندَكَ)، أو (هو في الدار)؛ فإنَّهُ لا يجوزُ في هاذه المواضع حذف صدرِ الصِّلة ؛ فلا تقولُ: (جاء الذي أبوه منطلقٌ)؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ دونَهُ ، فلا يُدرئ : أحُذِفَ منه شيءٌ أم لا ؟ وكذلك بقيَّةُ الأمثلةِ المذكورة.

ولا فَرْقَ في ذلك بين ( أيِّ ) وغيرِها ؛ فلا تقولُ في : ( يُعجِبُني أَيُّهُم هو يقومُ ) : ( يُعجِبُني أَيُّهُم يقومُ ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ الحذفُ .

ولا يختصُّ هاذا الحُكْمُ بالضمير إذا كان مبتداً ، بل الضابطُ : أنَّهُ متى احتَمَلَ الكلامُ الحذف وعدمَهُ . لم يَجُزْ حذفُ العائد ؛ وذلك كما إذا كان في الصَّلة ضميرٌ غيرُ ذلك الضميرِ المحذوفِ صالحٌ لعَوْده على الموصول ؛ نحوُ : (جاء الذي ضربتُهُ في داره ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء مِنْ (ضربتُهُ ) ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي ضربتُ في داره ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ المحذوفُ .

وبهاذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ مِنَ الإبهام ؛ فإنَّهُ لم يُبيِّنْ أَنَّهُ متىٰ صَلَّحَ ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صِلَةً لا يُحذَفُ ، سواءٌ أكان الضميرُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواءٌ أكان الموصولُ ( أيّاً ) أم غيرَها ، بل ربَّما يُشعِرُ

ه قوله : ( وبهاذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ. . . ) إلىٰ آخره : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ الضميرَ في ( يُختَزَلُ ) راجعٌ إلى العائد مطلقاً أعمَّ مِنْ أنْ

ظاهرُ كلامِهِ: بأنَّ الحُكْمَ مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير (أيِّ) مِنَ الموصولات؛ لأنَّ كلامَهُ في ذلك ، والأمرُ ليس كذلك ، بل لا يُحذَفُ مع (أيِّ) ولا مع غيرِها متىٰ صَلَّحَ ما بعدَها لأنْ يكونَ صِلَةً كما تقدَّم؛ نحوُ: (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ؛ نحوُ: (جاءَني الذي ضربتُهُ في داره) ، و( مررتُ بالذي مررتُ به في داره) ، و( يُعجِبُني أيُّهُم ضربتُهُ في داره) ، و( مررتُ بالذي مررتُ به في داره) .

وأشار بقوله : ( والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنجلِي . . . ) إلىٰ آخره : إلى العائد المنصوب .

وشرطُ جوازِ حَذْفِهِ : أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً ، منصوباً ، بفعلِ تامٍّ ، أو بوصفٍ ؟ نحوُ : ( جاء الذي ضربتُهُ ) ، و( الذي أنا مُعطِيكَهُ درهمٌ ) .

فيجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضربتُهُ) ؛ فتقولُ : (جاء الذي ضربتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ذَرْنِ وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر : ١١] ، وقولُهُ تعالىٰ : أَهَاذَا ٱلّذِي بَعَكَ ٱللّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] ؛ التقديرُ : (خلقتُهُ) ، و(بعثَهُ). وكذلك يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (مُعطِيكَهُ) ؛ فتقولُ : (الذي أنا مُعطِيكَ وكذلك يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (مُعطِيكَهُ) ؛ فتقولُ : (الذي أنا مُعطِيكَ

يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً في ( أي ) وغيرِها ، فيكونُ في كلامه

استخدامٌ ، تأمَّلُ .

﴿ قُولُه : (﴿ ذَرِّنِ وَمَنْ خَلَقْتُ . . . ﴾ ) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكْني والذي خلقتُهُ ؛ ف ( مَنْ ) : معطوفٌ على المفعول ، أو مفعولٌ معه ، والعائدُ

وله: (استخدامٌ)؛ أي: حيثُ ذَكرَ صدرَ الصِّلَةِ بمعناه الحقيقيِّ الخاصِّ، ثمَّ أعاد عليه الضميرَ بمعناه المجازيِّ العامِّ، تأمَّلُ.

درهم ) ، ومنه : قولُهُ (١) : [من البسيط]

٣٤\_ ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ فأَحْمَدَنْهُ بهِ فَمَا لَـدَىٰ غيـرِهِ نَفْعٌ ولا ضَـرَرُ

محذوف ، و( وحيداً ) : حالٌ منه ؛ أي : حالَ كونِهِ مُنفرِداً بلا أهلٍ ولا مالٍ ؛ وهو الوليدُ بنُ المُغِيرةِ ، كما في « الجلالَين »(٢) .

ه قوله: ( ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ . . . ) إلىٰ آخره: ( ما ) : موصولةٌ مبتدأ ، خبرُهُ : ( فضل ) ، و( الله مُوليك ) : مبتدأٌ وخبرٌ صِلَةُ الموصول ، والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ المنصوبِ ؛ أي : مُوليكَهُ ، والفاءُ في ( فاحمدَنْهُ ) : للسببيَّة ، وقولُ بعضِهِم : إنَّها للتعليل . . غيرُ ظاهرٍ .

وله: (والشاهدُ فيه: حذفُ العائدِ المنصوبِ)؛ أي: فقط؛ لأنَّ الكلامَ فيه؛ فالضميرُ في (مُولِيكَهُ): منصوبٌ فقط؛ إذ لا يصحُ كونهُ مجروراً؛ لإضافة الوصفِ إلىٰ ضمير المخاطب، فلا يُضافُ ثانياً إلىٰ ضمير الغائب، ويكونُ الكلامُ هنا في المنصوب فقط غايرَ ما يأتي في قوله: (كذاك حَذْفُ ما بوصفِ خُفِضَا) (٢٠)، فتدبَّرُ.

ع قوله : (غيرُ ظاهرٍ ) يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المُرادَ : التعليلُ بالعِلَّة

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٠٥/١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ٢/ ٥٥/١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ١٦٩) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ١/ ٥١/١) ، والشيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٣٤٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ٧٩/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٣٤٦) .

<sup>(</sup>٢) تفسير الجلالين ( ص٥٧٥ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/١٦٠\_١٦١).

تقديرُهُ : ( الذي اللهُ مُولِيكَهُ فضلٌ ) ؛ فحُذفتِ الهاءُ .

وكلامُ المُصنِّفِ يَقتضِي : أنَّهُ كثيرٌ ، وليس كذلك ، بل الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل المذكور ، وأمَّا مع الوصفِ : فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذف (١) ؛ نحوُ : (جاء الذي إيَّاهُ ضربتُ ) ؛ فلا يجوزُ حَذْفُ ( إِيَّاهُ ) .

نعم ؛ هي للتعليل في قوله : ( فما لَدَىٰ غيرِهِ . . . ) إلىٰ آخره .

والباءُ في (به): للسببيَّة ، والضميرُ فيهِ: للفَضْل ؛ أي: ليس عند غيرِ اللهِ نفعٌ حاصلٌ ولا ضررٌ ، بل النافعُ والضارُّ حقيقةً هو اللهُ وحدَهُ .

﴿ قُولُه : ( بِلِ الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل ) ، وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّهُ لم يُنبِّهُ علىٰ ذلك ؛ للعِلْم بأصالةِ الفعل ؛ لأنَّهُ الأصلُ في العمل والوصفَ فرعٌ عنه ، وقد أَرْشدَ إلىٰ هـٰذا بتقديم الفعل وتأخير الوصف .

﴿ قوله: ( فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذفُ ) ، وأفاد ابنُ هشامٍ في الحواشي » : أنَّ محلَّ ذلك : في المُنفصِلِ بسببِ التقديم أو الحصر ؛ نحوُ : ( جاء الذي إيَّاهُ لم أضربُ ) ، و( جاء الذي لم أضربُ إلا إيَّاهُ ) ، فإن كان بسببِ آخَرَ جاز حذفُهُ ، ومِنْ ذلك : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَكِهِينَ بِمَا ءَانَهُمُ رَبُّهُمُ ﴾ [الطور : ١٨] ؛ أي : آتاهم إيَّاهُ ، ولا يُقدَّرُ مُتَّصِلاً ؛ لما مرَّ مِنْ أنَّ اتّصالَ

الغائيَّة ، والتعليلُ بهاذا المعنىٰ أخو السببيَّةِ ، كما لا يخفيٰ .

<sup>(</sup>١) وهاذا شروعٌ منه في ذكر محترزات شرط حذف العائد المنصوب السابق في (٢/ ١٥٦).

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ ؛ وهو الحرفُ ؛ نحوُ : ( جاء الذي إنَّهُ مُنطلِقٌ ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء .

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إذا كان منصوباً مُتَّصِلاً بفعلٍ ناقص ؛ نحوُ : (جاء الذي كانَهُ زيدٌ ) .

الضميرَينِ المُتَّحِدَينِ في الرُّتْبة مُمتنِعٌ في غير الغَيبةِ شاذٌ فيها (١) ، لكن قال السَّمِينُ في « إعرابه » : ( إنَّ محلَّ المنع : عندَ التلفُّظِ بذلك ؛ إذ لا قُبْحَ مع الحذف )(٢) .

وله: (يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ ) لا يَرِدُ على هاذا : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيْنَ شُرَكآءِ يَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٦] ؛ بناءً على أنَّ التقديرَ : ( تزعمون أنَّهُم شركاءُ ) ؛ لأنَّ فيه حذفَ منصوبِ الحرفِ معه ، والممنوعُ حذفُهُ وحدَهُ ، وربَّ شيءٍ يجوزُ تبعاً ولا يجوزُ استقلالاً ، أفاده الشاوئُ (٣) .

قوله: (كانَهُ زيدٌ) وجهُ منعِ حذفِ منصوبِ الفعلِ الناقص: أنّهُ

و قوله: (بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ...) إلىٰ آخره، أمَّا علىٰ أنَّ التقديرَ: ( تزعُمُونهم شركاءَ).. فلا إشكالَ أصلاً.

وربَّ شيءٍ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أَلاَ ترىٰ أَنَّهُ يجوزُ حذفُ الفاعلِ مَعَ الفعل ، ولا يجوزُ حذفُهُ وحدَهُ .

<sup>(</sup>۱) أورد مُفادَ ابن هشام الصبان في «حاشيته » ( ٢٧٣/١ ) ، والذي سبق في كتابنا في ( ١/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨ ) ما يُفيد قِلْتَهُ لا شذوذه .

<sup>(</sup>٢) الدر المصون (١/ ٩٥).

<sup>(</sup>T) حاشية الشاوى على المرادى ( ق/ ٢٩٤ ) .

كالحرف ، لا سيَّما على قول البَصْريِّينَ : إنَّهُ لا حَدَثَ للأفعال الناقصة ، فهي للزمان فقط (١) ؛ ومِنْ ثُمَّ مَنَعَ كثيرٌ تعلُّقَ الجارِّ بها ، واتَّفقوا على أنَّ مُتعلَّقَ الخبرِ المجرورِ والظرفِ في نحو : (زيدٌ في الدار).. كونٌ عامٌّ ؛ فكأنَّ المنصوبَ بالفعل الناقص منصوبُ بحرف ، وقد تقدَّم أنَّ حذفَ منصوبِ الحرف مُمتنِعٌ . انتهى « شيخنا السيِّد »(٢) .

وله: ( ما بوصفٍ ) ؛ أي : عاملٍ ؛ بأنْ يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبال ؛ أخذاً مِنَ المثال .

وقوله: (ك « أنتَ قاضٍ ») ؛ أي : كقولك : ( أنتَ قاضٍ ) ؛ فالجملةُ مُحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ ، و( بعدَ ) : مُتعلِّقٌ بمحذوف حال ؛ أي : حالَ كونِ ذلك اللفظِ كائناً بعدَ فعلِ أمرٍ ، و( مِنْ « قَضَىٰ » ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ أيضاً ؛ أي : مأخوذٍ مِنْ مصدرِ ( قضىٰ ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ ( قضىٰ ) مصدراً قَصَرَهُ مأخوذٍ مِنْ مصدرِ ( قضىٰ ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ ( قضىٰ ) مصدراً قَصَرَهُ

﴿ قُولُه : (كُونٌ عَامٌّ ) المُناسِبُ : ( تَامٌّ ) .

قوله : ( فالجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ ) لا حاجةَ لتقديرِ القول .

 <sup>(</sup>۱) والصحيح \_ كما في « المغني » ( ٢/ ٥٧٧) \_ : أنَّها كلَّها دالَّة على الحدث . انظر
 ( ٣٩٢/٢ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية السيّد البُلَيدي على الأشموني ( ١/ق ١٢٦ ) .

﴾ ﴿ ١٠٥\_ كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ ﴿ كَ ﴿ مُرَّ بِالذِي مِرْرِثُ فَهُوَ بَرْ ﴾ ﴿

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام على الضمير المرفوعِ والمنصوب. . شَرَعَ في الكلام على الضمير المجرور ؛ وهو إمَّا أنْ يكونَ مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة: لم يُحذَفْ إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسمِ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ نحوُ: (جاء الذي أنا ضاربُهُ الآنَ) ، أو (غداً) ؛ فتقولُ: (جاء الذي أنا ضاربُ ) بحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك : لم يُحذَفْ ؛ نحوُ : ( جاء الذي أنا غلامُهُ ) ، أو ( أنا ضاربُهُ أمس ) .

وأشار بقولهِ: (كـ« أنتَ قاضٍ »): إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱقْضِ مَا أَنتَ قَاضِ ﴾ [طه: ٧٧] ، التقديرُ: ( فاقْضِ ما أنتَ قاضِيهِ ) ؛ فحُذِفَتِ الهاءُ ، وكأنَّ المُصنَّفَ استغنى بالمثال عن أنْ يُقيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبال .

للوقف لا للضرورة ، خلافاً لبعضهم .

الجيمِ عَوله : (كذا الذي جُرَّ . . . ) إلىٰ آخره : (جُرَّ ) الأوَّلُ : بضمِّ الجيمِ مبنيٌّ للمفعول ، والثاني : بفتحها ، و(الموصولَ ) بالنصب : مفعولٌ به مُقدَّمٌ .

قوله: (فهُوَ بَرُ ) ؛ أي: بارٌ .

و قوله: ( إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ. . . ) إلى آخره: لا يَرِدُ على هاذا : نحوُ قولِهِ تعالى : ﴿ ذَلِكَ اللَّذِي يُبَيْقِرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى : ٢٣] ؛ حيثُ حُذِفَ الضميرُ المجرورُ مع انتفاءِ جرّ الموصول ؛ لأنّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط للحذف القياسيّ ، والحذفُ في هاذا سماعيّ لا قياسيّ (١) .

وقوله: ( لأنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط...) إلىٰ آخره ، أو يُقالُ: إنَّ محلَّ الشروطِ المذكورةِ: إذا لم يتعيَّنِ الحرفُ المحذوف ، وإلا جاز الحذفُ مطلقاً ، كما في الآية ؛ لأنَّ المُبشَّر به لا يُجَرُّ إلا بالباء ، وتقديرُهُ: ( يُبشِّرُ فيه ) يأباه أنَّ سياقَ الآيةِ لبيان المُبشَّرِ به ، لا لبيان مكانِ البِشارة ؛ فالحذفُ في الآية قياسيُّ ، وكذا في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَاثَوْمَرُ ﴾ [الحجر: ١٤] ، تدبَّرْ .

وله : ( قال شيخُ الإسلامِ. . . ) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ اللهِ اللهُ اللهُ علىٰ قوله : ( واتَّقق العاملُ فيهما مادَّةً ) .

ونقل المُحشِّي تبعاً للمُعرِب في ( باب النُّذبة ) عن الشاطبيِّ أنَّ المُصنِّفَ لا يشترطُ اتَّفاقَ العامل فيهما أصلاً ، وخرَّج عليه قولَهُ : ( ويُندَبُ الموصولُ

<sup>(</sup>۱) وعلى مذهب الكِسَائي: الحذفُ قياسيٌّ ؛ لأنَّ المحذوفَ عائدٌ منصوب ؛ بناءً على مذهبه مِنْ أنَّهُ حُذِفَ الجارُّ أوَّلاً فانتصب الضمير ، ثمَّ حُذف . انظر «حاشية الصبان» ( ٢٧٨/١ ) .

واتَّقَىَ العاملُ فيهما مادَّةً ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي مررتَ به) ، أو (أنتَ مارٌ به) ؛ فيجوزُ حذفُ الهاء ؛ فتقولُ : (مررتُ بالذي مررتَ) ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا نَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] ؛ أي : منه ، وتقولُ :

والموصوفُ بالموصول كالموصول فيما ذُكِرَ ؛ فيجوزُ حذفُ العائدِ المجرورِ في نحو : « مررتُ بالرجل الذي مررتَ به » )(١) .

و توله: (واتَّفَقَ العاملُ فيهما مادَّةً)؛ أي: حروفاً، زاد بعضُهُم لحذفه: أنْ يكونَ مُتعيِّناً للرَّبْط، وألَّا يكونَ نائباً عن الفاعل، وألَّا يكونَ محصوراً؛ فلا يُحذَفُ في نحو: (مررتُ بالذي مررتَ به في داره)، ولا في نحو: (مررتُ بالذي مأرَّ به)، ولا في نحو: (مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به)، ولا في نحو: (مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به)، وترَكَ ذلك الشارحُ كالناظم؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا(٢).

﴿ قُولُه : ﴿ أَي : منه ﴾ لم يُقدِّرُهُ منصوباً علىٰ معنىٰ ﴿ تشربونه ﴾ ؛ لأنَّ

بالذي اشتَهَرْ ) ؛ أي : به (٣) .

المضافُ المضافُ بالموصولُ بالموصولُ . . ) إلىٰ آخره ، وكذا المضافُ للموصول ؛ كر مررتُ بغلامِ الذي مررتَ ) ؛ أي : به ، كما قاله المُراديُّ والدَّمَامِينيُّ في « شرحَي التسهيل »(٤) ، والمضافُ [للموصوف] به(٥) ؛

<sup>(</sup>١) الدرر السنية ( ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « الدرر السنية » ( ١/ ٢٧٤ ) ، و « شرح ابن الناظم على الألفية » ( ص٦٨ ) .

 <sup>(</sup>٣) تمرين الطلاب ( ص١٢٣ ) ، المقاصد الشافية ( ٣٨٤ /٥ ) ، وانظر ما سيأتي في
 ( ٢ / ٤ ) .

<sup>(</sup>٤) شرح المرادي على التسهيل ( ص٢٠١ ) ، تعليق الفرائد ( ٢٢٦/٢ ) .

<sup>(</sup>٥) في (ط) : (للموصول) بدل (للموصوف) ، وقوله : (به) ؛ أي : بالموصوف .

( مررتُ بالذي أنتَ مارٌ ) ؛ أي : به ، ومنه : قولُهُ (١) : [من الطويل] ٥٣ وقد كنتَ تُخفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبة فَبُحْ لَانَ منها بالذي أنتَ بائحُ أي : أنتَ بائحٌ به .

فإنِ اختلفَ الحرفانِ: لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ: (مررتُ بالذي غَضِبتَ عليه ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (عليه ) ، وكذلك : (مررتُ بالذي مررتَ به علي زيدٍ ) ؛ لا يجوزُ حذفُ (به ) منه ؛ لاختلاف معنى الحرفينِ ؛ لأنَّ الباءَ الداخلةَ على الموصول للإلصاق ، والداخلةَ على الضمر للسبيّة .

ما كان مشروباً لهم لا ينقلبُ مشروباً لغيرهم ، كذا قيل ، وقد يُقالُ : إنَّهُ صحيحٌ على معنى : تشربون جنسَهُ ، للكن لا يخفى أنَّ في هاذا تكلُّفاً ، بخلافِ ذاك ، تأمَّلُ .

﴿ قُولُه : ( وقد كنتَ ) إلىٰ آخره : ( سَمْراءَ ) بوزن ( حَمْراءَ ) : اسمُ

\_\_\_\_

ك (مررتُ بغلام الرجلِ الذي مررتَ) ؛ أي : به ، كما بَحَثَهُ الشَّنَوَانيُّ وغيرُهُ (٢) .

(۱) البيت بنحوه للشاعر الفارس عنترة بن شدًّاد في « ديوانه » ( ص٤٥ ) ضمن قصيدة مطلعها :

طَرِبْتَ وهاجَتْكَ الظَّباءُ السوانحُ غداةَ غدا منها سَنِيحٌ وبارحُ فمالتْ بيَ الأهواءُ حتى كأنَّما بزَنْدَينِ في قلبي مِنَ الوَجْدِ قادحُ وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (٢٠٦/١)، و«المساعد» (١/١٥)، و«المقاصد الشافية» (١/١١)، وانظر المقاصد النحوية» (١/١٨)، وانظر المقاصد النحوية» (٤٤/١)، وانظر

(٢) انظر « المواهب الرحمانية » ( ١/ق١٨٠ ) .

وإنِ اختلفَ العاملان : لم يَجُزِ الحذفُ أيضاً ؛ نحوُ : ( مررتُ بالذي فَرِحْتَ به ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ ( به ) .

محبوبته ، و(حِقْبةً) بكسر الحاء المُهمَلة : المُدَّةُ الطويلةُ ، وأصلُها في اللغة : تُطلَقُ على ثمانينَ عاماً ، و(لَانَ) : أصلُهُ : (الآن) ؛ فحُذِفَ منه اللغة : تُطلَقُ على ثمانينَ عاماً ، و(لَمُعْ) بضم الباء ؛ بمعنى : أَظْهِرْ .

والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ الذي جُرَّ بحرفٍ مُماثلِ لِمَا جَرَّ الموصولَ .

و قوله: (و «حِقْبةً » بكسر الحاء...) إلىٰ آخره: ضَبَطَهُ بعضُهُم: (خُفْيةً) ؛ مِنْ (خَفِيَ الشيءُ): إذا لم يظهر (١) ، والأوَّلُ أصحُّ ، كما في «العَيْنيِّ »(٢) .

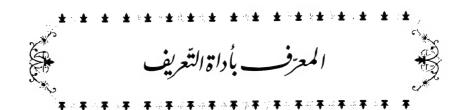
وهو جوابُ شرطِ الله قوله : ( و ﴿ بُحْ ﴾ بضمِّ الباء . . . ) إلىٰ آخره ، وهو جوابُ شرطِ محذوفٍ ، تقديرُهُ : ( إذا كان كذلك فبُحْ ) ، كما في « العَيْنيِّ »(٣) .



<sup>(</sup>١) وجاء بهاذا الضبط في نسخة على هامش (و).

<sup>(</sup>٢) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٤٥ ) .

<sup>(</sup>٣) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٤٨ ) .



## ( المُعرَّفُ بأداة التعريفِ )

قوله: (المُعرَّفُ بأداة التعريفِ) إنْ كانتِ الباءُ للسببيَّة.. فقولُهُ:
 ( " أَلْ » حرفُ تعريفِ) تبرُّعٌ منه زائلٌ على الترجمة ، وإن كانت بمعنى ( مع ).. فالترجمةُ مُساوِيةٌ . انتهى « سيِّد » (١) .

و قوله: ( ﴿ أَلُ ﴾ حرفُ تعريفِ ) مبتدأٌ وخبرٌ ، والظاهرُ : أنَّ خبرَ قولِهِ : ﴿ أَو اللَّامُ ) محذوفٌ ، قال في ﴿ الارتشاف ﴾ : ( العربُ تقولُ : ﴿ زيدٌ قائمٌ وعمرٌ و ﴾ ، فتحذفُ خبرَ الثاني ، وأمَّا إذا تأخَّر الخبرُ عنهما ولم يكن وَسَطاً . . فأقوالٌ ؛ ثالثُها : التخييرُ ) .

## [ المُعرَّفُ بأداةِ التعريفِ ]

قوله: (تبرُّعٌ منه) هاذا يُؤدِّي إلىٰ أنَّ أكثرَ ما ذُكِرَ بعدَ الترجمةِ تبرُّعٌ منه ؛ فالمُناسِبُ أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : المُعرَّفُ بأداة التعريف مِنْ حيثُ نَفْسُهُ ، أو مِنْ حيثُ الأداةُ ، أو : إنَّ قولَهُ : ( أل حرفُ تعريفٍ ) يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المُعرَّفَ

<sup>(</sup>١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني ( ١/ق ١٢٩).

وتظهرُ ثمرةُ الخلاف : في قولك : ( زيدٌ وهندُ قائمٌ ) أو ( قائمةٌ ) .

وهــُذا التفصيلُ كلُّهُ في الواو ، أو ( أو ) التنويعيَّةِ ؛ لأنها بمعنى الواو ؛ فتجبُ معها المطابقةُ كالواو ، كما في « المغني » نقلاً عن الأُبَّديِّ ، أفاده ياسينُ (١٠) .

بالأداة هو ما عُرِّفَ بـ ( أل ) أو باللام ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

و قوله: ( وتظهرُ ثمرةُ الخلاف. . . ) إلى آخره : هنذا غيرُ ظاهرٍ ؛ فكان الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ ـ كما في كلام غيره ـ : ( هنذا إن صَلَحَ لكلِّ مِنَ المعطوفَينِ ، فإن لم يَصلُحْ إلا لأحدهما . . فهو له ، وخبرُ الآخرِ محذوفٌ اتّفاقاً ؛ نحوُ : « زيدٌ وهندُّ قائمٌ » أو « قائمةٌ » ) . . . إلىٰ آخره .

إلا أنْ يُقالَ : معناه : أنَّهُ على القول برجوع الخبر للأوَّل : يتعيَّنُ عليك في المثال المذكورِ النُّطْقُ بـ ( قائم ) ، وعلى القول برجوعه للثاني : يتعيَّنُ عليك النُّطْقُ بـ ( قائمة ) ، وعلى الثالث : أنتَ مُخيَّرٌ في النطق بينهما ، للكنَّ هلذا صريحٌ في أنَّهُ لا يصحُّ النُّطْقُ بـ ( قائمة ) في المثال المذكور على القول الأوَّل ، ولا بـ ( قائم ) على القول الثاني ، وهو خلافُ ما يُفِيدُهُ كلامُ غيرِهِ المُتقدِّمُ

<sup>(</sup>۱) حاشية ياسين على الألفية ( ١/ ٦٦- ٢٧ ) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » ( ٢٠٢٠ ) ، و هني اللبيب » ( ٢/ ٢٥ ) ، وقال الشيخ ياسين في « حاشيته على شرح القطر » ( ٢/ ٢١ ) عازياً الأقوالَ الثلاثة السابقة : ( ذَهَبَ سيبويهِ والمازنيُّ : إلى أنَّ المذكورَ خبرُ الأوَّل ، وخبرَ الثاني محذوف ، وابنُ السرَّاج وابنُ عصفور : إلى عكسه ، و آخرون : إلى التخيير ) ، والقولُ بالتخيير صحَّحه أبو حيَّانَ في « الارتشاف » .

وقيل: (نَقَط) الفاء: لتزيين اللفظ، وقيل: للدَّلِالة على شرط مُقدَّرٍ ؛ فهي على الأوَّل: اسمٌ بمعنى: حَسْب، وعلى الثاني: بمعنى: انتَه. وقوله: (ف«نَمَطٌ»...) إلى آخره: (نَمَطٌ): مبتدأٌ سوَّغَ الابتداء به الوصفُ بما بعدَهُ، و(قُلْ...) إلى آخره: خبرٌ، و(النَّمَطُ): مَقُولُ

نقلُهُ ؛ مِنْ صحَّةِ النُّطْقِ بكلِّ مِنْ ( قائم ) و( قائمة ) علىٰ كلا القولَينِ كالقول الثالث ، فتأمَّلْ .

قوله: (لتزيين اللفظِ)؛ فإنَّهُ يكونُ بها على أعدل الأبنية.

و قوله : ( اسمٌ بمعنى : حَسْب ) ؛ أي : حالٌ مِنَ اللام ؛ أي : حالَ عَنْ اللام ؛ أي : حالَ كُونِها حَسْبَكَ ؛ أي : كافيتَكَ عن طلب غيرِها .

وكونُ ( قط ) بمعنى ( حَسْب )، أو اسمَ فعلٍ . . مذكورٌ في « المغني »(١)، خلافاً لمَن ادَّعيٰ عدمَ صحَّة ذلك .

﴿ قُولُه : ( سُوَّغُ الابتداءَ به الوصفُ بما بعدَهُ ) هاذا مبنيٌّ على أنَّ ( نَمَط )

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب ( ٢٤٢/١ ) .

## اختلف النَّحُويُّونَ في حرف التعريف في ( الرجل ) ونحوه ؟ فقال الخليل :

القول ، وصحَّ نصبُهُ المفردَ ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُهُ ، أو لتضمُّنِهِ معنى : اذكُرْ ، وإنَّما احتِيجَ إلىٰ ذلك (١) ؛ لأنَّ القولَ لا ينصبُ المفردَ إلا إذا كان فيه معنى الجملة ؛ كـ ( قلتُ قصيدةً ) ، كما في « التمرين »(٢) ، وقولُهُ : ( عرَّفْتَ ) ؛ أي : أردتَ تعريفَهُ .

قوله : ( فقال الخليلُ . . . ) إلىٰ آخره : نُقِلَ عن سيبويه أيضاً .

مقصودٌ معناه ؛ فهو نكرةٌ .

وحينئذ : فيكونُ قولُهُ : (عرَّفْتَ) إمَّا راجعاً له مُراداً منه معناه \_ فالمُرادُ بتعريفه : تعيينُهُ ، أو إدخالُ الأداة عليه ؛ أي : إرادةُ ما ذُكِرَ ، والكلامُ على هاذا الأخيرِ على تقدير مضافٍ ؛ أي : عَرَّفتَ دالَّهُ \_ وإمَّا راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ ؛ فيكونُ فيه استخدامٌ ، ويكونُ المُرادُ بتعريفه إدخالَ الأداة عليه .

والضميرُ في قوله: (فيه): إن كان راجعاً له مُراداً منه معناه.. كان الكلامُ على تقديرِ مضاف، وإن كان راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ.. كان فيه استخدامٌ.

أمَّا علىٰ أنَّهُ مقصودٌ لفظُ ( نَمَط ) لا معناه (٣) . . فيكونُ عَلَماً على نفسه ؛ فلا يحتاجُ لمُسوِّغٍ ، ويكونُ جملةُ قولِهِ : ( عرَّفتَ ) حالاً لا نعتاً ؛ لأنَّ الجملَ بعدَ المعارفِ أحوالٌ ، ويكونُ وصفُهُ بالتعريف والحُكْمُ عليه بأنَّك تقولُ فيه :

<sup>(</sup>١) أي : تضمينه معنى : اذكر .

<sup>(</sup>٢) تمرين الطلاب ( ص٣٢).

<sup>(</sup>٣) هاذا قسيم لقوله في صدر القولة: (هاذا مبنيٌّ على أنَّ « نمط » . . . ) .

المُعرِّفُ هو (أل) ، وقال سيبويهِ : هو اللامُ وحدَها ؛ فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطع ، وعندَ سيبويهِ : همزةُ وصلِ اجتُلِبتْ للنَّطْق بالساكن (١٠ .

و قوله : ( فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطع ) ؛ أي : ووُصِلتْ ؛ لكثرة الاستعمال ، ودليلُ هاذه الأقوالِ مبسوطٌ في المُطوَّلات (٢٠ .

( النَّمَط ) باعتباره في تركيبٍ آخَرَ مُراداً منه معناه ؛ لأنَّهُ في هاذا التركيب عَلَمٌ لا يقبلُ تعريفاً آخَرَ ، ولا تدخلُ عليه ( أل ) ؛ نظيرُ قولِهِم : ( مِنْ : حرفُ جرِّ ) ، فتأمَّلْ .

المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وإن كانتِ الإشارةُ لِمَا ذكره الشارح. . كان المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وإن كانتْ لِمَا ذكره وما لم يذكرْهُ . . فالأمرُ ظاهرٌ .

<sup>(</sup>۱) ذكر الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ) في أداة التعريف. . ثلاثة مذاهب :

الأوَّل: أنّها اللامُ وحدَها ، ونسَبَ ذلك إلى المُتأخِّرينَ ، والثاني : أنَّ الأداة الهمزةُ الهمزةُ الهمزةُ واللامُ معا ، وأنَّ الهمزة ليست زائدة ، بل أصليَّة ، ومِنْ ثَمَّ كانت همزة قطع ، ونسبه إلى الخليل ، والثالث : هو كالمذهب الثاني ، إلا أنَّ الهمزة همزةُ وصل ، ونسبه إلى سيبويه ، وقال أبو حيان في « التذييل » ( ٢١٨/٣ ) : ( وهاذا الذي ذَكرَهُ المُصنَّفُ مِنْ أنَّ المذاهبَ في الأداة ثلاثةٌ . خالف أصحابُنا في ذلك ؛ فذكروا فيها مذهبَينِ ؛ أَنَّ المذاهبَ في ما النَّحويينَ إلا ابن كيسان ؛ وهو أنَّ الحرف المُعرَّف إنما هو اللام ، وأمَّا الألفُ فهمزةُ وصلِ جيء بها وُصلةً للساكن ، فكان ينبغي أن تُكسَر لالتقاء الساكنينِ كسائر همزات الوصل ، والمذهب الثاني : مذهبُ ابن كيسان ؛ وهو أنَّها كلمةً الوضع بمنزلة « قد » و « هل » ، والهمزة همزة قطع ) ، وانظر ما سبق في ثنائيَّةُ الوضع بمنزلة « قد » و « هل » ، والهمزة همزة قطع ) ، وانظر ما سبق في

 <sup>(</sup>۲) انظر «شرح التسهيل» ( ۲/۳۰۲-۲۰۷۲) ، و «توضيح المقاصد» ( ۱/٤٦٠-٤٦٣) ،
 و «همع الهوامع» ( ۳۰۸-۳۰۸) .

\_\_\_\_\_

فالعهدُ : إمَّا ذِكْرِيٌّ ؛ نحوُ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْثُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦].

أو عِلْمِيٌّ ؛ وهو أَنْ يتقدَّمَ لمصحوبها عِلْمٌ ؛ نحوُ : ﴿ إِذْهُمَا فِ ٱلْفَارِ ﴾ [النوبة : ٤٠] .

أُو حُضُوريٌّ ؛ وهو أَنْ يكونَ مصحوبُها حاضراً ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلَتُ لَكُمْمُ ۗ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : ٣] .

والجِنْسيَّةُ إِنْ لم تَخلُفْها ( كلٌّ ) لا حقيقة ولا مجازاً.. فهي لبيان الحقيقة مِنْ حيثُ هي ؟ نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيِّ ﴾ [الانبياء: ٣٠] .

وإن خَلَفَتْها (كلٌّ ) حقيقةً . . فهي لشُمُول أفرادِهِ ؛ أي : الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء : ٢٨] .

وإن خَلَفَتْها ( كلُّ ) مجازاً. . فهي لشُمُول خصائصِ الجنسِ مبالغة ً ؛ نحو ؛

و قوله: (وكلٌ منهما ثلاثة أقسام) لم يتعرَّضْ لِمَا إذا أُرِيدَتِ الحقيقة في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم ؛ ك (أدخلُ السوقَ) ، و(آكُلُ السَّوِيقَ) ، وهي عندَ النُّحاةِ داخلةٌ في الجنسيَّة ؛ فتُسمَّى : اللامَ الجنسيَّة ، وعندَ البيانيِّين تُسمَّى : اللامَ الجنسيَّة ، وعندَ البيانيِّين تُسمَّى : اللامَ التي للعهد الدِّهْنيِّ ، إلا أَنْ يُقالَ : إنَّها داخلةٌ في كلامه ؛ بأنْ يُرادَ بالجنسيَّة التي لم تَخْلُفْها (كلُّ ) لا حقيقة ولا مجازاً . . ما أُريد بها الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ، أو في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم .

﴿ قُولُهُ : ( نَحُوُ : وَخَلَقْنَا. . . ) إِلَىٰ آخَرُهُ : فَيْهُ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَكُونُ مِنْ

الرجلَ ) ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كُمَّ آَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا \* فَعَصَىٰ فِرْعَوْثُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥-١٦] .

ولاستغراق الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَنِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] ، وعلامتُها : أَنْ يَصلُحَ موضعَها ( كلُّ ) .

ولتعريف الحقيقة ؛ نحو : ( الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة ) ؛ أي : هـنده الحقيقةُ

( أنتَ الرجلُ عِلْماً ) ؛ فإنَّهُ لو قيل : ( أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْماً ). . لصحَّ على جهةِ المجازِ ؛ على معنى : أنَّكَ اجتمع فيك ما افترقَ في غيرك مِنَ الرجال مِنْ جهةِ كمالِكَ في العِلْم .

إذا عَلِمتَ هـٰذا: تبيَّنَ لك أنَّ الشارحَ اقْتَصَرَ علىٰ قسمٍ واحد مِنَ العهديَّة ؛ وهو الذِّكْريُّ ، وعلىٰ قسمَينِ مِنَ الجِنْسيَّة ؛ وهما الأوَّلُ والثاني فيما تقدَّم .

الحره : ( ولتعريف الحقيقة ؛ نحو : الرجلُ. . . ) إلى آخره : اعترض : بأنَّ حقيقة الرجل والمرأة واحدةٌ ؛ فلا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي

چ قوله : ( اعتُرِضَ : بأنَّ حقيقة الرجل . . . ) إلىٰ آخره : أوَّلُ كلامِهِ

ماهيَّة الماء ، بل مِنْ أفراده ، فلا بُدَّ في هاذا مِنَ النَّظَر للأفراد(١) .

الخصائص بجميع الرجال؛ بجامع الشُّمُولِ في كلِّ ، واستُعيرَ اللفظُ الموضوعُ لجميع الرجال؛ بجامع الشُّمُولِ في كلِّ ، واستُعيرَ اللفظُ الموضوعُ لجميع الرجال ـ وهو ( الرجلُ ) بـ ( أل ) الاستغراقيَّة ـ لجميع الخصائص ، وحينئذِ : يكونُ الإخبارُ مبالغةً ، أو على تقدير مضافٍ ؛ أي : أنت جامعُ الخصائص .

 <sup>(</sup>١) كذا وقع في نسخته التي قرَّر عليها ، والذي في جميع نسخ «الحاشية» هو :
 ( وجعلنا ) ، ولعل الواقع سهو من المُقرِّر أو الناسخ ، والله تعالىٰ أعلم .

يُوصَفُ بها الأفرادُ ؛ نحوُ : ( زيدٌ خيرٌ مِنْ عمرٍ و ) ؛ فالأَوْلَى : التمثيلُ بأنَّ ( الإنسانَ نوعٌ ) ، و( الحيوانَ جنسٌ ) .

\_\_\_\_\_

يُفِيدُ : أَنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ اتِّحادِ الحقيقة فيهما ، والخيريَّةَ لا تُعقَلُ إلا بينَ شيئينِ ، وآخِرُ كلامِهِ يُفِيدُ : أَنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ أَنَّ الحقيقةَ لا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي يُوصَفُ بها الأفرادُ .

فكان الأولى أنْ يقولَ في تقرير الاعتراضِ : (اعترضَ : بأنّا لا نُسلّمُ أنّ هناك حقيقتَينِ مختلفتَينِ حتى تُفضَّلَ إحداهما على الأُخْرى ، بل حقيقة كلّ مِنَ الرجل والمرأة واحدة ؛ وهي الحيوانُ الناطق ، سلّمنا : أنَّ حقيقتَهُما مختلفة مِنْ حيثُ الأُنوثةُ والذُّكورة ؛ فحقيقةُ الرجلِ : الذَّكَرُ البالغُ مِنْ بني آدمَ ، وحقيقةُ المرأةِ : الأُنثى البالغةُ مِنْ بني آدمَ ، للكن لا نُسلّمُ أنَّ الحقيقةَ تُوصَفُ بها الأفراد ) .

ويُمكِنُ دفعُ الاعتراضِ عن الشارح: بأنَّ المُرادَ: الحقيقةُ في ضِمْنِ بعضِ أفرادٍ مُبهَمة ، ولا شكَّ أنَّ اللامَ المستعملةَ في هاذا تُسمَّىٰ لامَ الجنسِ عندَ النُّحاة ، وليس مُرادُهُ التمثيلَ للحقيقة مِنْ حيثُ هي حتىٰ يجيءَ الاعتراضُ .

نعم ؛ يصحُّ أنْ يُرادَ : الحقيقةُ في ضِمْن جميع الأفراد ، والتفضيلُ باعتبار صفتَي الذكورة والأنوثة بقَطْع النَّظَر عن العوارض<sup>(١)</sup> .

<sup>(</sup>١) في (ك): (لكن لا يخفاك أنَّ المنعَ الأوَّلَ المذكورَ في صدر الاعتراض.. إنَّما هو توسيعٌ في الدائرة ، وإلا فهو غير مراد ، تأمَّلُ ) بدل ( نعم ؛ يصح... ) إلىٰ آخره .

و(النَّمَطُ): ضَرْبٌ مِنَ البُسُطِ، والجمعُ: (أَنْماطٌ)؛ مثلُ: (سَبَبٍ وأَسْبابٍ)، و(النَّمَطُ) أيضاً: الجماعةُ مِنَ الناس أمرُهُم واحدٌ، كذا قاله الجَوْهَرِيُّ (١).

﴿ قوله : ( عائدٌ على « اللام » ) كلامُ الشارح \_ كالأُشْمُونيِّ \_ يُفِيدُ : أَنَّهُ عائدٌ على ( أل ) (٣) ؛ فالجملةُ : عطفٌ على الخبر \_ فكأنَّهُ قال : ( أل ) قسمانِ : حرفُ تعريف ، وزائدة \_ أو مستأنفةٌ .

وصميرها الله عنه الكلام استخدام ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ المُرادَ بـ ( أل ) وضميرها واحدٌ ؛ وهو لفظة ( أل ) ، وعدم اعتبارنا في الضمير الحُكْمَ على المرجع بأنَّه حرف تعريف. . لا يَقتضِي الاستخدام ؛ إذ مُحصَّلُ كلام « المتن » : أنَّ ( أل )

<sup>(</sup>۱) الصحاح (۳/۱۱۲۵).

<sup>(</sup>٢) وذكر الصبان في «حاشيته » ( ٢٨٨/١ ) وجها آخرَ قدَّمه على المثبت هنا ؛ وهو أنَّهُ حال من ضمير ( تزاد ) ، وتذكيرُ الحال باعتبار الحرف أو اللفظ ، وذكر ابن هشام أنَّهُ حال مِنْ مصدر الفعل المفهوم ، وأنكر إنابة الصفة عن المصدر ، وخطًا المُعرِبِينَ في ذلك . انظر « شرح قطر الندى » ( ص٢٢٧ ) ، و« تمرين الطلاب » ( ص٣٣٣ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٨٤ ) ، وانظر ( ٢/ ١٧٦ ) من « الشرح » .

و اللَّاتِ ) فيه مع ( اللَّاتِ ) أيه مع ( اللَّاتِ ) آخِرَ البيتِ : الجناسُ التامُ ؟ لاتّفاقِهِما لفظاً واختلافِهِما معنى ، ومثّلَ بـ ( اللات ) لِمَا قارنتْ ( أل ) فيه الوَضْعَ مِنَ الأعلام ، وبـ ( الآنَ ) لِمَا قارنتُهُ مِنْ أسماء الإشارة ، و( بالذينَ ) و( اللَّاتِ ) لِمَا قارنتُهُ مِنَ الموصولات .

إمَّا حرفُ تعريفٍ ، وإمَّا زائدةٌ ، وهـٰـذا لا استخدامَ فيه ، كما هو واضحٌ (١٠) .

قوله: (وب «الآنَ » لِمَا قارنتْهُ مِنْ أسماء الإشارة) هـٰذا مبنيٌ على ما ذهب إليه غيرُ الجمهور ؛ مِنْ أنَّهُ اسمُ إشارةٍ للزمان ، كـ (هناك) للمكان ، وعليه المُوضِّحُ (٢) ؛ فعِلَّةُ بنائِهِ هي عِلَّةُ بناءِ بقيَّةٍ أفرادِ اسمِ الإشارة .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَظُرِفَيَّتُهُ غَالِبَةٌ . . . ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ قد وَرَدَ جرُّهُ

<sup>(</sup>۱) انظر « حاشية الصبان » ( ۲۸۸/۱ ) .

<sup>(</sup>٢) أوضح المسالك (١٨٠/١).

۵ ۱۰۸ و لِاَضطرارِ که ( بناتِ الأَوْبَرِ ) کذا (وطِبْتَ النفسَ یا قَیْسُ السَّرِي) ﴿

الله که ۱۰۸ و لِاَضطرارِ که ( بناتِ الأَوْبَرِ ) کذا (وطِبْتَ النفسَ یا قَیْسُ السَّرِي) ﴿

الله که ۱۰۸ و لاِکه دی ۱۸ و لاِکه دی ایز ۱۸ و لاِکه دی ۱۸ و لاِکه دی ۱۸ و لاِکه دی ۱۸ و لاِکه دی ایز ۱۸ و لاِکه دی ایز ۱۸ و لاِکه دی ایز ۱۸ و لاِکه دی

ذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰلاَينِ البيتينِ أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً ، وهي في زيادتها علىٰ قسمَين : لازمةٌ ، وغيرُ لازمة .

ثمَّ مثَّل للزائدةِ اللازمةِ : بـ ( اللَّات ) ؛ وهي اسمُ صنم كان لثَقِيفِ بالطائف.

ذكرَهُ السُّيُوطِيُّ في « الإتقان »(١) .

﴿ قوله: (يا قَيْسُ...) إلى آخره: هو عَلَمٌ مفردٌ مبنيٌ على الضمّ ، و( السّرِي ) بفتح السين ؛ بمعنى : الشريف ؛ نعتُ (قيسُ ) ، ونعتُ المنادى المفردِ إذا كان فيه ( أل ) يجوزُ فيه الرفعُ نَظَراً لِلَفْظ المُنادى ، والنصبُ مُراعاةً لمحلّهِ ، كما في « المعرب »(٢) .

قوله: (بـ « اللَّات » ؛ وهي اسمُ صنمٍ كان لثَقِيفٍ بالطائف )<sup>(٣)</sup> ،

ب ( مِنْ ) ، والمجرورُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً .

<sup>(</sup>۱) الإتقان في علوم القرآن ( ۲/ ۱۹۱ ) ، وانظر « تسهيل الفوائد » ( ص٩٥ ) ، و« شرحه » ( ٢/ ٢١٨ ) .

<sup>(</sup>٢) تمرين الطلاب (ص٣٣).

<sup>(</sup>٣) كذا في نسخ «الشرح» التي علَّق عليها المُحشِّي، وهي عبارة الشيخ خالد في «التصريح»، وفي النسخ: (اسم صنم كان بمكة)، ويحتمل: أنَّ المحشي وقف على نسخة ليس فيها تعيين مكان، فيكون قوله: (كان لثقيف...) من كلامه، وعليه جرت النسخة (هـ)، وهو مبنيٌّ على خلاف بين المُفسِّرين؛ أنَّ (اللَّات) هل كانت بقريش أو كانت بثقيف؟ انظر «تفسير القرطبي» (١٠١/٩٩-١٠١)، و«الدر المنثور» (١٠١-٩٩-١٠٠).

وب ( الآنَ ) ؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتح ، واختُلِفَ في الألف واللام الداخلةِ عليه ؛ فذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّها لتعريف الحُضُور ؛ كما في قولك : ( مررتُ بهاذا الرجلِ ) ؛ لأنَّ قولَكَ : ( الآنَ ) بمعنىٰ : هاذا الوقتَ ، وعلىٰ هاذا : لا تكونُ زائدةٌ ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنَّفُ : إلىٰ أنَّها زائدةٌ ، وهو مبنيٌ لتضمُّنهِ معنى الحرفِ ؛ وهو لامُ الحُضُور .

وعن مُجاهِدٍ : كان رجلاً يَلُتُّ السويقَ بالطائف ، وكانوا يَعكُفُونَ علىٰ قبره ، فجعلوه وَثَناً ، وكانتْ تاؤُهُ مُشدَّدةً فخُفِّفتْ . انتهىٰ « تصريح »(١) .

وقوله: (إذ كيف يتضمَّنُ شيئاً هو فيه موجودٌ لفظاً ؟!) ؛ أي: موجودٌ صورتُهُ فيه في اللفظ ؛ بناءً على القول الثاني ؛ وهو جَعْلُ (أل) زائدةً ، أو موجودٌ بعَيْنه لفظاً ومعنى ؛ على القول الأوَّل ؛ وهو جَعْلُ (أل) فيه للعهد الحُضُوريِّ .

هاذا إن كان قولُ الشارح : ( وهو مبنيٌّ ) راجعاً للقولَينِ ، وأمَّا إذا كان راجعاً للثاني فقط \_ وعِلَّةُ البناءِ على القول الأوَّلِ شيءٌ آخَرُ ؛ كتضمُّنه معنى الإشارة مثلاً ، أو جمودِهِ علىٰ ما قيل \_... فالمُرادُ هو المعنى الأوَّلُ ،

<sup>(</sup>۱) التصريح على التوضيح ( ١/ ١٥٠ ـ ١٥١ ) ، وأثر مجاهد : رواه الطبري في " تفسيره " ( ٢٣/٣٢ ) ، وانظر " النكت والعيون " ( ٣٩٧ / ٥ ) ، وقولُهُ : ( وكانتْ تاوُهُ مُشدَّدةً فخُفُفتْ ) هاذا على قول مَنْ جَعَلَ تاءَهُ مُخفَّفةً ، قال السمين الحلبي في " الدر المصون " فخُفُفتْ ) عند قوله : ﴿ أَفَرَيَتُمُ ٱللَّتَ وَالْعَزَىٰ ﴾ : ( والعامة على تخفيف تائها ، وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في رواية . . بتشديد التاء ) .

ومثّل أيضاً: بـ (الذِينَ) و (اللّاتِ) ، والمُرادُ بهما: ما دَخَلَ عليه (أل) مِنَ الموصولات ، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريفَ الموصولِ بالصّلة ، فتكونُ الألفُ واللامُ زائدة ، وهو مذهبُ قوم ، واختاره المُصنّفُ ، وذَهَبَ قوم : إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ (أل) إن كانتْ فيه ؛ نحو : (الذي) ، فإن لم تكن فيه فبنيّتها ؛ نحو : ( مَنْ ) و (ما ) ، إلّا (أيّاً ) ؛ فإنّها تتعرّفُ بالإضافة (١) ؛ فعلى هاذا المذهب : لا تكونُ الألفُ واللامُ زائدة ، وأمّا حذفُها في قراءة مَنْ قَرَأً :

\_\_\_\_\_

وقد أَلْغَزَ بعضُهُم بذلك ؛ فقال (٢) : [من البسيط]

مَوْلايَ إِنِّيَ قَدْ أَبْدَيتُ أُحْجِيَةً تَخالُها دُرَراً في السِّلْكِ مَنظُومَهُ مَا كِلْمَةٌ قَدَّرُوها وَهْيَ حاصِلةٌ في اللَّفظِ موجودةٌ في النُّطْقِ مَفهُومَهُ هَا كِلْمَةٌ قَدَّرُوها وَهْيَ حاصِلةٌ في اللَّفظِ موجودةٌ في النُّطْقِ مَفهُومَهُ هَا قَدْرُوها وَهُي قراءةٌ شاذَةٌ (٣) .

ته کوک ، بر کی کورانو ش کوران ۱۰ ) پیچی برده به نتی کوران شاکاه

لا الثاني ، تأمَّلْ .

قوله: (وقد أَلْغَزَ بعضُهُم...) إلىٰ آخره: أجابه بعضُهُم بقوله:
 لامُ الحُضُورِ في لفظِ (الآنَ) قد نُوِيَتْ هاذا وزِدْ ما بصَدْرِ الظرفِ مَرْقُومَهُ (٤)

الآنَ يا سيِّدي يأتي الجوابُ فلا تَعْجَلُ فحالُكَ في الأذهانِ مَعلُومَهُ ف ( الآنَ ) قد بُيِّيتْ لدىٰ تضمُّنِها لله ( أَلْ ) وللكنَّها في اللفظِ مَر قُومَهُ

<sup>(</sup>١) انظر « التذييل والتكميل » ( ٣٢/٣ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٦٥ ) .

<sup>(</sup>٢) أورد البيتين الحَفْنيُّ في «حاشيته على الأشموني» ( ١/ق١٢٣ ) ، وأجاب العلَّامة أحمد الدِّمْياطي ـ كما في « الأزهار الزينية » ( ص٣٦ ) \_ بقوله :

 <sup>(</sup>٣) سمعها أبو عمرو بن العلاء عن بعض الأعراب . انظر « شرح التسهيل » ( ١٩٠/١ ) ،
 و « التذييل والتكميل » ( ٣٢ /٣ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ٤٢٦/١ ) .

<sup>(</sup>٤) قوله : ( في لفظ ) يُقرأ ( في ) باختلاس الحركة ، لا بالإشباع ؛ حتى لا ينكسر الوزن .

( صراطَ لَذِيَن أنعمتَ عليهم ). . فلا يَدُلُّ علىٰ أَنَّها زائدةٌ ؛ إذ يحتملُ : أَنْ تَكُونَ حُذِفتْ مِنْ قولهم : ( سلامُ تَكُونَ حُذِفتْ مِنْ قولهم : ( سلامُ عليكم ) مِنْ غير تنوينِ ؛ يريدونُ : السلامُ عليكم (١) .

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمة : فهي الداخلةُ اضطراراً على العَلَم ؛ كقولهم في ( بناتِ أَوْبَرَ ) ـ وهو علمٌ لضَرْبٍ مِنَ الكَمْأة ـ : ( بناتُ الأَوْبَرِ ) ، ومنه : قولُهُ (٢) :

٣٦ ولقد جَنيتُكَ أَكْمُوا وعَسَاقِلاً ولقد نَهَيتُكَ عن بناتِ الأَوْبَر

﴿ قوله: (كقولهم في ﴿ بناتِ أَوْبَرَ ﴾ . . . ﴿ بناتُ الأَوْبَرِ ﴾ ) كان الأَوْلى : الاقتصارَ على البيت ؛ لأنَّ الكلام في زيادة ( أل ) في الضرورة لا في النثر ، تأمَّلُ .

﴿ قُولُه : ( وَلَقَدَ جَنَيْتُكَ أَكُمُواً... ) إلىٰ آخره : أَصلُ ( جَنَيْتُكَ ) : ( جَنَيْتُ لك ) ؛ مِنْ ( جَنَيْتُ الثمرةَ أَجْنِيها ) ؛ فَحَذَفَ الجارَّ تُوسُّعاً وأَوْصَلَ

\_\_\_\_\_\_

أي : زِدِ الشيءَ الذي بصدر الظرف ؛ وهو ( أل ) الملفوظُ بها .

<sup>(</sup>۱) وقال ابن هشام في « المغني » ( 1/9/4 ) : ( ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل : « سلام الله عليكم » ) .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد أنشده أبو عمرو الشيباني في « الجيم » ( ٢/ ٣٣٣) ، وثعلب في « مجالسه » ( ص٥٥٥) ، واستشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٢٥٩) ، وابنه في « شرح الألفية » ( ص٧١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٢٥٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ١٨٠) ، و« المغني » ( ١/ ٧٤٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٥/ ٥٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٢٥٠) .

الفعل ، و( أَكْمُوا ) بفتح الهمزة وسكونِ الكاف وضم الميم وفي آخره همزة : جمع ( كَمْءٍ ) ؛ كه ( فَلْس ) (١) ، و ( عَسَاقِلاً ) : جمع ( عُسْقُولِ ) بضم العين وسكونِ السين المهملتينِ ؛ وهي الكَمْأَةُ الكِبارُ البِيضُ التي يُقالُ لها : شَحْمةُ الأرض ، وأصلُهُ : ( عَسَاقِيلُ ) ؛ فحُذفتِ المَدَّةُ للضرورة (٢) ، و ( بناتِ الأرض ، وأصلُهُ : ( بناقِيلُ ) ؛ فحُذفتِ المَدَّةُ للضرورة (٢) ، و ( بناتُ أَوْبَرَ ) ؛ كما يُقالُ في جمع ( ابنِ عِرْس ) : ( بناتُ عِرْس ) ، ولا يُقالُ : ( بنو أُوبَرَ ) ، ولا : ( بنو عِرْس ) ؛ لأنَّها لا تَعقِلُ ، وبناتُ أَوْبَرَ : كَمْأَةٌ صغيرةٌ رديئةُ الطعم (٣) ، وذكرَ بعضُهُم : أنَّ بناتِ أوبرَ نبتٌ صغيرٌ يَطلُعُ بأرض الشام أبيضُ يُؤكَلُ يُشبِهُ القُلْقاسَ أو اللَّفْت ، يُقالَ له : الكَمْأة .

و قوله: (جمعُ «كَمْءِ »)؛ أي: و(كمءٌ) هاذا مفردُ (كَمْأَة) عكسَ التَمْرِ وتَمْرَة)؛ فظَهَرَ: وصفُ (الكَمْأَة) بـ (الكِبَار) في قوله بعدُ: (وهي الكَمْأَةُ الكِبَارُ...) إلىٰ آخره.

﴿ قُولُه : (جَمُّ « ابن أَوْبَرَ » ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ لكلام المُصنِّفِ

 <sup>(</sup>۱) وقيل: (الكَمْأة) للواحد و(الكَمْء) للجمع، وهاذا القولُ جاء على القياس، ونقل في التاج العروس؛ (٤٠٨/١): أنَّ الصحيحَ مِنْ ذلك كلِّهِ: ما ذَكَرَهُ سيبويه وحكاه شَمِرٌ عن ابن الأعرابي؛ من أنَّ (الكمء) يُجمَعُ على (أكْمُؤ)، وأنَّ جمعَ الجمع (كَمْأة).

 <sup>(</sup>٢) ولا ضرورة عند الكُوفيّينَ ؟ لأنَّهُ مَقِيسٌ عندهم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤١٤) .

<sup>(</sup>٣) لعل الأُولىٰ أَنْ يُقالَ : (كمأة صغار) ، أو : (كَمْ صغار) إذا اعتبر (الكم) جمعاً ، والله تعالىٰ أعلم ، ومرَّ قبلُ : (الكمأةُ الكبار البيض) على الأصل ، وفي «الدرر السنة » (١/٢٧٨) : (كمأة صغار) .

(بناتِ أَوْبَرَ ) ليس بعَلَم ؛ فالألفُ واللامُ عندَهُ غيرُ زائدة (١) .

ومنه: الداخلةُ اضطراراً على التمييز؛ كقوله (۲): [من الطريل] ٣٧ ـ رَأَيتُكَ لمَّا أَنْ عرفتَ وجوهَنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عمرو

 « قوله : (رَأَيتُكَ لمَّا أَنْ عرفتَ وجوهَنا...) إلى آخره : (أنْ) : اللَّهُ والدّوة ، و(الوجوه) : الأَنْفُسُ والذواتُ ، والمُرادُ بهم : أعيانُ القوم ،

\_\_\_\_\_

والشارح ؛ حيثُ حَكَمَا بزيادتها ، ولا تكونُ زائدةً إلا إذا كان عَلَماً \_ كما في « الشرح » \_ لا جمعاً ، أمّا علىٰ كلام المُحشِّي : فهي حرفُ تعريف ؛ لأنّهُ لا يُجمَعُ إلا ما نُكِّرَ ، إلا أنْ يُقالَ : إنّ ما ذُكِرَ بحسَب الأصلِ قبلَ جَعْلِهِ عَلَماً .

مَنْ مُبلِغٌ فِنْيانَ يَشكُرَ أَنَّني أرىٰ حِفْبةً تُبدِي أماكنَ للصبرِ فَأُوصِيكُمُ بالحيِّ شَيْبانَ إِنَّهُم هم أهلُ أبناءِ العظائمِ والفَخْرِ

والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٢٦٠/١) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص٧٧) ، و« توضيح المقاصد» ( ١٨١/١) ، و« أوضح المسالك» ( ١٨١/١) ، و« المساعد» ( ١٩٩/١) ، و« المقاصد الشافية» ( ١/٥٥٧) ، و« همع الهوامع» ( ٣١٢/١) ، وقوله: ( مَنْ مُبلِغٌ. . . ) أصابه الخرم ؛ وهو حذف الفاء من ( فعولن ) ، وهو جائز في أوّل أجزاء البيت دون حشوه ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٤٧٠٤-٤٧٤) ، و ( 797/8 ) .

<sup>(</sup>۱) فالألف واللام فيه للتعريف ، وذَهَبَ ابن خروف : إلىٰ أنَّ الألفَ واللامَ لِلَمْحِ الصفة ؛ لأنَّ (أوبر) في الأصل صفةٌ . انظر «المقتضب» (٤٤/٤، ٤٩) ، و«تخليص الشواهد» (ص١٧٠) ، و«شرح أبيات المغني» (٢١٢/١) .

<sup>(</sup>٢) البيت لراشد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود اليشكري ، وزعم التَّوْزَري في « شرح الشُّقْراطِسِيَّة » عن بعضهم أنَّ البيتَ مصنوع ، وردَّهُ العَيْنيُّ ، وهو من قصيدة مطلعها :

والأصلُ: (وطِبتَ نَفْساً)؛ فزاد الألفَ واللامَ، وهلذا بناءٌ على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً، وهو مذهبُ البَصْريِّينَ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ: إلىٰ جواز كونِهِ معرفةً؛ فالألفُ واللامُ عندَهُم غيرُ زائدة (١١).

وإلى هاندَينِ البيتَينِ اللذَينِ أَنْشَدْناهما أشار المُصنِّفُ بقوله: (كـ « بناتِ الأَوْبر ») ، وقولهِ : و( طِبتَ النفسَ يا قيسُ السَّري ) .

والمعنى : أبصرتُكَ حين عرفتَ أعيانَنا صددتَ عنّا وطابتْ نَفْسُكَ مِنْ قِبَلِنا عن عمرو صديقِكَ الذي قَتَلْناهُ ؛ أي : طابتْ نَفْسُكَ عن قتله .

والشاهدُ : في ( النَّفْسَ ) ؛ حيثُ زِيدَتْ فيه ( أل ) مع أنَّهُ تمييزٌ .

قوله: ( دَخَلا) الضميرُ فيه: عائدٌ علىٰ ( أل )(٢) ، وذَكَّرَ ؛ نَظَراً إلى اللفظ ، وأنَّثَ في قوله: ( تُزادُ ) ؛ نَظَراً إلى الكلمة .

قوله : (أي : طابت نَفْسُكَ عن قتله) ؛ أي : تسلّت عن قتله ولم تهتم به ، فلم تأخذ بثأره .

وله: (والشاهدُ: في « النَّفْسَ »...) إلىٰ آخره: إنْ جُعِلَتِ النَّفْسِ) مفعولَ (صددتَ).. كان البيثُ لا شاهدَ فيه .

<sup>(</sup>٢) والألف فيه للإطلاق.

و (ما): اسمٌ موصولٌ صفةٌ لمحذوف (١٠)، اسمٌ موصولٌ صفةٌ لمحذوف (١٠)، والضميرُ في (كان) وفي (نُقِلا): عائدٌ على البعض؛ فالصَّلَةُ جاريةٌ على غيرِ مَنْ هي له، ولم يُبرَزْ؛ جَرْياً على المذهب الكُوفيِّ (٢٠)، أو لِمَا تقدَّم مِنْ أَنَّ محلَّ وجوبهِ في الوصف (٣).

الفَضْلِ »...) إلى آخره: قَدَّمَ ( الفَضْلِ ) على الخرد : قَدَّمَ ( الفَضْل ) على ( الحارث ) ، وهو على ( النَّعْمان ) ؛ لأنَّ الدَّلالةَ على الوصف في المصدر مطابقةٌ ، وفي ( الحارثِ ) تضمُّنٌ ، وفي ( النُعْمان ) التزامٌ ، أو لسلوك

وقوله: (والضميرُ في «كان » وفي « نُقِلا »...) إلى آخره: لا مانعَ مِنْ أَنَّ الضميرَ في (كان) راجعٌ لـ (ما) الواقعةِ على المعنى ، والضميرَ في ( نُقَلا ) راجعٌ للبعض ؛ فالصَّلةُ حينئذ جاريةٌ على ما هي له .

قوله : ( أو لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ محلَّ . . . ) إلى آخره : تقدَّم لك تضعيفُه (٤) .

﴿ قُولُه : ( على الوصف ) ؛ أي : الحَدَثِ .

قوله: (وفي « النُّعْمان » التزامٌ ) ؛ أي : لأنَّهُ يلزمُ مِنَ الدم الحُمْرةُ ،

<sup>(</sup>١) والتقدير: (للمح الأصل الذي).

<sup>(</sup>٢) في (أ) : (نَظُراً إلى المذهب الكوفي) ، وستأتى هـٰذه المسألة مفصلة في ( ٢/ ٢٤٨ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر (١/ ٢٢١\_ ٢٢٢).

<sup>(</sup>٤) انظر (١/٢١).

. . . . . . . . . و(النُّعْمانِ) فَــَذِكْــرُ ذَا وَحَـــنْـفُــهُ سِيَّـــانِ

ذَكَرَ المُصنِّفُ فيما تقدَّم أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعرِّفةً وتكونُ زائدةً ، وتقدَّم الكلامُ عليهما (١) .

ثمَّ ذكرَ في هـٰذَينِ البيتَينِ أنَّها تكونُ للَمْحِ الصفة ، والمُرادُ بها : الداخلةُ على ما سُمِّيَ به مِنَ الأعلام المنقولةِ ممَّا يَصلُحُ دخولُ ( أل ) عليه ؛ كقولك في ( حَسَنِ ) : ( الحَسَنُ ) .

وأكثرُ ما تدخلُ: على المنقول مِنْ صفة ؛ كقولك في (حارثِ): (الحارثُ) ، وقد تدخلُ على المنقول مِنْ مصدر ؛ كقولك في (فَضْلِ): (الفَضْلُ) ، وعلى المنقول مِنِ اسمِ جنسِ غيرِ مصدر ؛ كقولك في (نُعْمانَ): (النُّعْمان)، وهو في الأصل مِنْ أسماء الدم ؛ فيجوزُ دخولُ

التَّرَقِّي ؛ لأنَّ كلَّا منها أقلُّ ممَّا بعدَهُ بحرف .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ العربَ سمَّوا بـ ( النُّعْمان ) ؛ فتكونُ الأداةُ لازمةً ، وسمَّوا بـ ( نُعْمانَ ) ؛ فتكونُ عارضةً . انتهى « شيخ الإسلام »(٢) .

أو السَّفْكُ ؛ لأنَّهُ لا يوجدُ الدمُ إلا به .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۱٦٩\_۱۸۲).

<sup>(</sup>٢) الدرر السنية ( ١/ ٢٨٠ ) ، وانظر « شرح التسهيل » ( ١٧٦ ) .

( أل ) في هـٰذه الثلاثة ؛ نَظَراً إلى الأصل ، وحذفُها ؛ نَظَراً إلى الحال .

وأشارَ بقوله : ( للَمْحِ ما قد كانَ عنه نُقِلًا ) : إلى أنَّ فائدةَ دخولِ الألفِ واللام : الدَّلالةُ على الالتفات إلى ما نُقِلتْ عنه ؛ مِنْ صفةٍ أو ما في معناها .

وحاصلُهُ: أنَّكَ إذا أردتَ بالمنقول مِنْ صفةٍ ونحوهِ أنَّهُ إنَّما سُمِّي به تفاؤلاً بمعناه.. أتيتَ بالألف واللامِ للدَّلالة علىٰ ذلك ؛ كقولك : (الحارث) ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ إنَّما سُمِّي به للتفاؤل ؛ وهو أنَّهُ يعيشُ ويَحرُثُ ، وكذا كلُّ ما ذلَّ على معنى وهو ممَّا يُوصَفُ به في الجملة ؛ كـ ( فَضْلٍ ) ونحوهِ ، وإن لم تنظر إلىٰ هـٰذا ونظرتَ إلىٰ كونه عَلَماً.. لم تُدخِلِ الألفَ واللامَ، بل تقولُ: ( فضل ) و( حارث ) و( نعمان ).

فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معنى لا يُستفادُ بدونهما ؛ فليستا بزائدتَينِ ، خلافاً لمَنْ زَعَمَ ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفُهُما وإثباتُهُما على السَّواء ،

-----

قوله: (ممَّا يُوصَفُ به في الجملة) ؛ أي : في بعض الأحوال ؛ وهو ما إذا أُوِّلَ باسم الفاعل ، أو قُدِّرَ مضافٌ ، أو قُصِدَ المبالغة .

قوله: (وكذلك أيضاً ليس حذفهما...) إلى آخره: هاذا الازم ليما
 قبله ؛ فلو قال: (فليس) بالفاء تفريعاً على ما قبله .. لكان أنسب .

قوله : ( تفاؤلاً ) بالهمزة ، والفَأْلُ : التيامُنُ .

<sup>﴿</sup> قُولُه : (وهو ما إِذَا أُوِّلَ باسم الفاعل ) ؛ أي : كأنْ يُؤوَّلَ (فضلٌ ) : بـ (فاضل ) في قُولُك : (أنتَ رجلٌ فَضْلٌ ) ، و(نُعْمانُ ) : بـ (مُسفِك للدم ) ـ وهو المُرادُ بـ (مُدْمٍ ) في كلام بعضهم ـ أو بـ (أحمر) . . في قُولُك : (أنتَ رجلٌ نُعْمانٌ ) ، وقُولُهُ : (أو قُدِّرَ مضافٌ ) ؛ أي : بأنْ يُقالَ فيما سبق : (ذو فَضْلٍ ) ، و(مُسفِكُ نُعْمانٍ ) ؛ أي : حُمْرةٍ ، فتأمَّلُ .

كما هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنزَّلُ على الحالتَينِ اللَّتينِ اللَّتينِ اللَّتينِ سَبَقَ ذِكْرُهُما ؛ وهو أنَّهُ إذا لُمِحَ الأصلُ جِيءَ بالألف واللام ، وإن لم يُلمَحْ لم يُؤتَ بهما(١) .

وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّ مُرادَهُ بقوله : ( سِيَّانِ ) مِنْ حيثُ عدمُ إفادةِ التعريف ، فلا تُفِيدُ تعريفاً .

قوله: (عَلَماً) خبرُ ( يصيرُ ) تقدَّم على اسمها ، و( مضافٌ ) بالرفع:
 اسمُها .

الاستعمال خصوصٌ ، ثمَّ إنِ استُعمِلَ في غيرِ ما غَلَبَ عليه . . فغلبةٌ تحقيقيَّةٌ ، الاستعمال خصوصٌ ، ثمَّ إنِ استُعمِلَ في غيرِ ما غَلَبَ عليه . . فغلبةٌ تحقيقيَّةٌ ، وإلا فتقديريَّةٌ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (إللهُ) بالتنكير ، ومثالُ الثاني : (الإلله)

وقد أُجِيبَ عن الناظم. . . ) إلىٰ آخره : هاذا الجوابُ يَصلُحُ الإشكال الأوَّلِ أيضاً . للإشكال الأوَّلِ أيضاً .

﴿ قُولُه : ( فَمَثَالُ الأَوَّلِ : « إللهُ » بالتنكير ) ؛ أي : فإنَّهُ مُوضُوعٌ للمعبود بحقَّ أو باطلٍ ، ثمَّ غَلَبَ على الذَّات العَلِيَّةِ بعدَ استعمالِهِ في غيرها مِنَ المعبود

<sup>(</sup>۱) والباب كلَّهُ سماعيٌّ يُقتصَرُ فيه على الوارد ؛ فلا يجوزُ في نحو : ( مُحمَّد ) و( صالح ) و( معروف ) أَنْ يُقالَ : ( المُحمَّد ) و( الصالح ) و( المعروف ) حالَ العَلَميَّة ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ ، واللغة لا تثبت بالقياس . انظر « أوضح المسالك » ( ١٨٣/١ ) ، و « التصريح على التوضيح » ( ١٨٢/١ ) .

ه ه المحکم الحکم الح الحکم ا

مِنْ أقسام الألفِ والسلام : أنَّها تكونُ للغَلَبة ؛ نحوُ : (المدينة) و( الكتاب) ؛ فإنَّ حقَّهُما الصِّدْقُ علىٰ كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ ، لكن غَلَبتِ المدينةُ علىٰ مدينة الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، والكتابُ علىٰ «كتاب سيبويهِ» رحمه الله تعالىٰ ؛ حتىٰ إنَّهُما إذا أُطلِقا لم يتبادَرْ إلى الفهم غيرُهُما .

بالتعريف ، وأمَّا ( الله ) فهو مِنْ قَبِيلِ العَلَمِ الجُزْئيِّ ، هـٰذا هو التحقيقُ في ذلك ، كما قرَّره المُحقِّقونَ ، خلافاً لِمَا في بعض العبارات .

الْحَبَل ، ثمَّ اختُصَّ بِعَقَبَة ، ) هي في الأصل : اسمٌ لكلِّ طريقِ صاعدٍ في الجبل ، ثمَّ اختُصَّ بِعَقَبةِ مِنى التي تُضافُ إليها الجَمْرةُ ؛ فيُقالُ فيها : (جَمْرةُ الجَبْرةُ ؛ فيُقالُ فيها : (جَمْرةُ الجَبْرةُ ) ، قاله الشاطِبيُ (١) ، وقيل : عَقَبةُ أَيْلةَ .

قوله : ( وحذف « أَلْ » ذي ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ ( أُوجِبْ ) .

بباطل ، وفيه نَظَرٌ ، بل هو باقِ علىٰ تنكيره ، ولا غلبةَ فيه أصلاً ، ومعناه : المعبودُ بحقّ ، وإلا فلا يصحُّ النفيُ في ( لا إلله إلا اللهُ ) ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ لذلك بـ ( العَقَبة ) و( النجم ) .

4.57

<sup>(</sup>١) المقاصد الشافية ( ١/ ٥٨١ ) .

وحُكْمُ هاذه الألفِ واللامِ : أنَّها لا تُحذَفُ إلا في النداء أو الإضافةِ ؛ نحوُ : ( يا صَعِقُ ) في ( الصَّعِق ) ، و( هاذه مدينةُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ) .

وقد تُحذَفُ في غيرهما شذوذاً ؛ سُمِعَ مِنْ كلامهم : (هاذا عَيُّوقٌ طالعاً )(١) ، والأصلُ : (العَيُّوقُ ) ، وهو اسمُ نجم .

وقد يكونُ العَلَمُ بالغَلَبة أيضاً مُضافاً ؛ كـ ( ابن عمرَ ) ، و( ابنِ عبَّاس ) ، و ابنِ عبَّاس ) ، و ( ابنِ مسعودٍ ) ؛ فإنَّهُ غَلَبَ على العَبَادِلة دونَ غيرِهِم مِنْ أولادهم وإن كان

قوله: ( في « الصَّعِق » ) هو خُوَيلدُ بنُ نُفَيلٍ ، سَفَتِ الرياحُ [في] جِفانه [الترات] ( ) نسبَها ، فأصابتُهُ صاعقةٌ .

الله عنى ( الله عنه عنه الله عنه عنه ( الله عنه عنه ( الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الل

﴾ قوله : ( و« ابنِ مسعودٍ » ) قيل : الصوابُ : ذِكْرُ ( ابنِ الزُّيَبر ) مكانَ

قوله: (هو خُوَيلدُ...) إلى آخره، وهو في الأصل: اسمٌ لكلِّ مِنْ
 رُمِيَ بصاعقة.

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل» ( ۱/۱۷۲ ) ، و« التذييل والتكميل» ( ۳۲۱ /۲ ) ، و« أوضح المسالك » ( ۱/۱۸۲ ) ، و« همع الهوامع » ( ۱/۸۸۸ ) .

 <sup>(</sup>۲) في النسخ : (جفانه) بدل (في جفانه التراب) ، والمثبت من «شرح الكتاب»
 للسيرافي ( ۲/ ۲۹ ) ، و «شرح المفصل » ( ۱۲۲ / ۱) .

<sup>(</sup>٣) أورده الشيخ خالد في « التصريح » ( ١٥٤/١ ) .

حقُّهُ الصدقَ عليهم ، للكن غَلَبَ على هلؤلاء ؛ حتى إنَّهُ إذا أُطلِقَ ( ابنُ عمرَ ) لا يُفهَمُ منه غيرُ ( عبد الله ) ، وكذلك ( ابنُ عباس ) و( ابنُ مسعود ) رضي الله عنهم أجمعِينَ ، وهذه الإضافةُ لا تُفارِقُهُ لا في نداءِ ولا في غيره ؛ نحوُ : ( يا بنَ عمرَ ) .

(ابن مسعود) (۱) ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ مات قبلَ إطلاقِ اسمِ العَبَادِلةِ ، وهو مِنَ الطبقة الأُولى ، قيل : وهاذا إنما يَرِدُ على مَنْ قال : غَلَبتْ عليهم العَبَادِلةُ ، دونَ مَنْ قال : غَلَبتْ على العَبَادِلة ، تأمَّلْ ، وقد نَظَمَ بعضُهُم العَبَادِلة في قوله (۲) :

أبناءُ عبَّاسٍ وعَمْرٍ وعُمَرْ وآبنُ الزُّبَيرِ همُ العَبَادِلةُ الغُرَرْ

وله : ( دونَ مَنْ قال : غَلَبتْ على العَبَادِلة ) غايةُ الأمرِ : أنَّهُ استعملَ الفظَ ( العبادلة ) في كلامِهِ بالمعنى الوضعيِّ لا الغَلَبيِّ ، ولا محذورَ فيه ،

<sup>(</sup>۱) أو ذِكْرُ (ابن عمرو) مكانه ، كما صنع الحفني في «حاشيته على الأشموني » ( ١/ق ١٢٥) ، وفي هامش (و): (تنبيهان: الأوَّل: ظاهرُهُ: أنَّ العبادلة ثلاثة فقط ، وليس كذلك ، بل أربعة ، والرابع: ابن عمرو بن العاص ، الثاني: عدُّ ابن مسعود معهم فيه نَظَرٌ ، وقد تبع في عدِّه معهم الجوهريَّ ومن تبعه ، والصوابُ: ذِكْرُ ابن الزَّبير » مكان « ابن مسعود » ؛ لأنَّ ابن مسعود مات قبل إطلاق العبادلة ، وهو مِنَ الطبقة الأولى ، وقد صرَّح العراقي في «ألفية الحديث » بأنهم الأربعة المذكورون ، وأنَّ ابنَ مسعود ليس منهم ، ولا مَنْ شاكله في التسمية بعبد الله ، قال السخاوي : وهم نحوُ ثلاث مئة أو أكثر ) .

<sup>(</sup>٢) أورد البيت المدابغي في  $(-4)^{-1}$  حاشيته على الفتح المبين  $(-4)^{-1}$ 

\_\_\_\_\_

••••••••••••

والمعنى الوضعيُّ : هو جمعُ ( عَبْدَل ) بزيادة اللام ؛ كما يُقالُ في ( زيد ) : ( زَيْدَل ) ، وهي زيادةٌ شائعة في مثله مِنَ الأسماء ، أو أنَّ ( عَبْدَل ) مأخوذٌ مِنْ ( عبد الله ) ، ومثلُ هاذا يُسمَّىٰ نحتاً ، لا اشتقاقاً ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مِنْ كلمتَينِ في قياس التصريف ، كما أفاده الأَسْقاطيُّ (١) .



(١) القول الجميل (ق/ ٤٣).

# 

.....

#### ( الابتداءُ )

قوله : ( الابتداءُ ) عبَّر به ؛ لأنَّ الابتداء يَستدعِي مبتدأً ، وهو يَستدعِي

#### [ الابتداءُ ]

وأراد ما يلزمُهُ مباشرةً أو بواسطة ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : إنَّهُ يَرِدُ على المُصنَّف : أنَّهُ ترجمَ لشيء ولم يُبيِّنْهُ ، وبيَّن شيئاً ولم يُترجِمْ له .

نعم ؛ يَرِدُ على النُّكْتة التي ذكرها المُحشِّي للتعبير بالابتداء. . أنَّها حاصلةٌ لو عبَّر بـ ( المبتدأ ) ، فلِمَ لَمْ يُترجِمْ به ؟

ويُمكِنُ أَنْ يُجابَ : بانَّهُ آثَرَ التعبيرَ بـ ( الابتداء ) على التعبير بـ ( المبتدأ ) ؛ للإشارة مِنْ أوَّل الأمرِ في الترجمة إلى أنَّهُ العاملُ ، ولمَّا كانتْ هاذه الإشارة خفيّةً . . نبَّه على أنَّهُ العاملُ بقوله : ( ورفعوا مبتدأً بالابتدا ) ، ولأنَّ في التعبير بالمبتدأ صراحة ، والاكتفاءِ في الخبر باللزوم . . ترجيحاً مِنْ غير مُرجِّحٍ ؛ لاستوائهما في القصد الذاتيِّ مِنْ هاذا الباب ، إلا إنْ تُكلِّفتْ نكتة ؛ ككون المبتدأ هو المبدوء به ، وكذا لو اقتصر على الخبر ، ولو عبر نكتة ؛ ككون المبتدأ هو المبدوء به ، وكذا لو اقتصر على الخبر ، ولو عبر

﴿ ١١٣ مِبتداً ﴿ زَيدٌ ﴾ و( عاذِرٌ ﴾ خَبَرْ ﴿ إِن قَلْتَ ﴿ زَيدٌ عَاذَرٌ مَنِ اعْتَذَرْ ﴾ ﴿

غالباً خبراً ؛ ففي الترجمة به تأديةٌ للمقصود مع الاختصار.

ه قوله: ( مبتدأ « زيدٌ » . . . ) إلىٰ آخره : ( زيدٌ ) : مبتدأ مُؤخَّر ، و ( مبتدأٌ ) : خبرٌ مُقدَّم ، وقد أَلْغزَ فيه وفي قوله الآتي : ( والثاني فاعلٌ ) صاحبُنا الأديبُ الشيخ أحمدُ الجَرْجاويُّ ؛ فقال: [من مجزوء الكامل]

ومَـــنْ درىٰ « أَلفيَّـــةَ ٱبْــ ــن مــالــكِ » كنــزَ الــدُّرَرْ

يا أيُّها النَّحْوِيُّ مَنْ بِحِذْقِهِ عَقْلِي بَهَرْ ما لفظة فيها أبتَدا والمُبتدا فيها خَبَرْ

بهما فات الاختصارُ ، والتعبيرُ بالابتداء فيه السلامةُ منْ ذلك ؛ لاستوائهما في مطلق اللزوم وإن كان لزومُ المبتدأ بلا واسطةٍ ولزومُ الخبرِ بها مع حصول الاختصار.

﴿ قُولُهُ : ( خَبِراً ) ؛ أي : أو ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وقولُهُ قبلُ : ( غالباً ) احترازٌ عن : ( أقلُّ رجل يقولُ ذلك ) ؛ فإنَّ ( أقلُّ ) مبتدأً لم يستدع خبراً ، ولا ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وهـٰذا سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه ، وإنَّما لم يستدع ما ذُكر ؛ لأنَّهُ ليس في المعنىٰ مبتدأً ؛ إذ المعنىٰ : ( قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك ) ؛ أي : صَغُرَ وحَقُرَ ، وقيل : لأنَّ الجملةَ صفةٌ للنكرة أُغْنَتْ عن الخبر في الإفادة ، وأجاز بعضُهُم جَعْلَ الجملة خبراً عن ( أقالُ ) ، واختاره الأمبر<sup>(١)</sup> .

<sup>(</sup>١) حاشية الأمير على شرح الأزهرية (ق/ ٤١).

و المحافظة المحافظة

هاكَ الجوابَ (مُبتداً نيدٌ) بها يا مَنْ سَبَرْ فلف ظُ (زيدٌ) مُبتداً و(مُبتداً) هُو الخَبَرْ فلف ظُ (زيددٌ) مُبتداً و(مُبتداً) هُو الخَبَرُوا به عن (الثاني) آشتَهَرْ وأحمّد مُصلّياً على النبيّ المُفتَخَدِرُ وأحمّد مُصلّياً على النبيّ المُفتَخَدرُ

قوله: (وأوَّلٌ مبتدأٌ...) إلىٰ آخره: (أوَّلٌ): مبتدأٌ، وسوَّغَ الابتداءَ
 به كونُهُ قريناً لـ (الثاني) المُعرَّف.

قوله : ( ٱغْنىٰ . . . ) إلى آخره : الجملة أ : صفة ( فاعلٌ ) .

ه قوله : ( في أَسَارٍ ) مِنْ ( سرىٰ ) : إذا سار ليلاً . انتهىٰ « غَزِّي »<sup>(١)</sup> .

\_\_\_\_\_

و قوله: (ولفظةٌ مُبتدأٌ) يُقرَأُ (مُبتدأٌ) بالهمز، وفي بعض النسخ (٢٠): (ولفظةٌ هِيْ مُبتدًا)، وعلىٰ هلذا: فيُقرَأُ (مُبتدا) بلا همزٍ، وتُقرَأُ (هي) بسكون الياء (٣٠).

<sup>(</sup>١) فتح الرب المالك (ق/٣٩).

<sup>(</sup>۲) کما هو فی ( د ) .

<sup>(</sup>٣) علىٰ أنَّ البَّحر من مجزوء الرجز ، وإذا فُتحت الياء تكون الأبيات من مجزوء الكامل .

﴾ ١١٥\_ وقِسْ وكأستفهامِ النفيُ وقدْ يجوزُ نحوُ ( فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ ) ﴿ ﴿ اللَّهُ اللّ

ذَكَرَ المُصنِّفُ أَنَّ المبتدأَ علىٰ قسمَينِ : مبتدأٌ له خبرٌ ، ومبتدأٌ له فاعلٌ سدًّ مَسَدًّ الخبر .

وله: (أنَّ المبتدأَ علىٰ قسمينِ...) إلىٰ آخره: لم يُعرِّفُهُ الشارحُ كالناظم؛ اكتفاءً بالمثال، وعرَّفَهُ بعضُهُم: بأنَّهُ الاسمُ العاري عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ وما أَشْبَهَها؛ فشَمِلَ (الاسمُ): الصريحَ، والمُؤوَّل؛ نحوُ: ﴿ وَأَن نَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و(العاري عن العوامل اللفظيَّةِ) مُخرِجٌ للفاعل ونحوِهِ واسمِ (كان)، و(غيرِ الزائدةِ وشِبْهِها) لإدخالِ نحوِ: (بحَسْبِكَ درهمٌ)، و(ربَّ رجلِ كريم قائمٌ).

وقوله رحمه الله : ( وقِسْ ) رجوعُهُ لقوله : ( في أَسَارِ ذانِ ) ، ولقوله : ( مبتدأٌ « زيد » . . . ) إلىٰ آخره . . أَفَيدُ مِنْ رجوعه للأوَّل فقط ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُ الشارح (١) ، وعلىٰ كلِّ : فليس مُحتمِلاً لقياس النفي على الاستفهام ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنْ قول الشارح : ( ويُقاسُ علىٰ هاذا . . . ) إلىٰ آخره (٢) ، إلا أَنْ يكونَ بياناً لمجموعِ قولِهِ : ( وقِسْ ) ، وقولِهِ : ( وكاستفهام النفيُ ) .

هِ قوله : ( وعرَّفَهُ بعضُهُم : بأنَّهُ الاسمُ العاري. . . ) إلىٰ آخره : في هـٰذا التعريفِ نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ يشملُ : اسمَ الفعل ، معَ أنَّهُ ليس مِنْ أفراد المبتدأ ،

<sup>(</sup>١) انظر (٢/ ١٩٥).

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ١٩٥\_١٩٦ ).

فمثالُ الأوَّلِ: ( زيدٌ عاذرٌ مَن اعتذرَ ) ، والمُرادُ به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مُشتمِلاً على ما يُذكّرُ في القسم الثاني ؛ ف ( زيدٌ ) : مبتدأ ، و( عاذرٌ ) : خبرُهُ ، و( مَن اعتذرَ ) : مفعولٌ لـ ( عاذِرٌ ) .

ومثالُ الثاني : ( أسارِ ذانِ ؟ ) ؛ فالهمزةُ : للاستفهام ، و( سارٍ ) : مبتدأ ، و( ذان ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

ويُقاسُ علىٰ هـٰذا: ما كان مِثْلَهُ ؛ وهو كلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهام أو

﴿ قُولُهُ : ﴿ كُلُّ وَصُفِ اعْتُمَدُّ. . . ﴾ إلى آخره : المُرادُ به : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المُشبَّهةُ ، وما جرى مَجْراها ؛ كالمنسوب ؛ نحوُ : ( مَا قُرَشَيٌّ أَبُواكَ ) ، وأمَّا ( أفعلُ ) التفضيل : فليس مِنْ ذلك ؛ لأنَّهُ لا يرفعُ ا إلا الضميرَ المُستتِرَ أو الظاهرَ بشروطٍ مذكورةِ في بابه(١١) ، والضميرُ المُستتِرُ غيرُ مُكتفى به ، وشرطُ المرفوع هنا أنْ يكونَ مُكتفى به ، وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً . انتهىٰ ﴿ شيخ الإسلام ﴾(٢) .

وكذلك الأسماءُ قبلَ التركيب ؛ فكان الأوُّليٰ : أنْ يزيدَ عليٰ ذلك \_ كما في « الأَشْمُونيِّ » \_ : ( مُخبَراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمُستغني به )<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً ) ؛ أى : لأنَّ منْ جملة الشروط أنْ يكونَ صفةً لاسم جنسٍ .

<sup>(</sup>١) انظر (٤/ ٢٤٧ - ٢٥٣ ).

<sup>(</sup>٢) الدرر السنية ( ١/ ٢٨٥ ) ، وزاد بعده : ( كذا قيل ، والحقُّ : أنَّهُ قد يكون مبتدأ ؛ كما في نحو : ١ هل أحسنُ في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره ؟ ١ ) ، وانظر ما سيأتي بعد قليل في كلام المُقرِّر.

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٨٨ ) .

نفي ؛ نحوُ : ( أقائمٌ الزيدانِ ؟ ) ، و( ما قائمٌ الزيدانِ ) ، فإن لم يعتمدِ الوصفُ لم يكن مبتداً ، وهاذا مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ (١) ، ورَفَعَ فاعلاً ظاهراً (٢) ؛ كما مُثِّلَ ، أو ضميراً مُنفصِلاً ؛ نحوُ : ( أقائمٌ أنتما ؟ ) ، وتمَّ الكلامُ به .

فإن لم يَتِمَّ به لم يكنْ مبتداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ أبواهُ زيدٌ؟) ؛ ف (زيدٌ) : مبتدأ مُؤخَّر ، و(قائمٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(أبواهُ) : فاعلٌ بـ (قائمٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتداً ؛ لأنَّهُ لا يَستغنِي بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يُقالُ :

﴿ قُولُه : ( نحوُ : « أَقَائَمُ الزيدانِ ؟ »... ) إلىٰ آخره ، ويكونُ كلُّ مثالِ مِنْ ذلك جملةً ؛ فهو مُستثنىً مِنْ قُولُهم : إنَّ اسمَ الفاعل معَ فاعلِهِ بمنزلة المفرد ؛ أي : إلا إن رَفَعَ ظاهراً يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر ، ذَكَرَهُ الغَزِّيُّ (٣) .

وقيل: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ هـنذا الباب ، معَ أَنَّ ظاهرَ « الشرح » في قوله: ( فخيرٌ نحنُ . . . ) إلى آخره: أنَّهُ إذا اعتمدَ يصحُ إعرابُهُ هـنذا الإعرابَ ؟ وصرَّح السيِّدُ الحَفْنيُّ والعلَّامةُ الصبَّانُ بصحَّته ، ومثَّلا بنجو : ( هل أحسنُ في عينِ زيدِ الكُحْلُ منه في عينِ غيرِهِ ؟ )(٤) ؛ ف ( الكُحْلُ ) : فاعل ( أحسنُ ) أغنىٰ عن الخبر .

﴿ قُولُه : ﴿ أَي : إِلَّا إِن رَفَعَ ظَاهِراً. . . ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : أو ضميراً

<sup>(</sup>۱) والكُوفيِّينَ أيضاً ، وسيأتي تخريجه في ( ۲۰۳/۲ ) .

 <sup>(</sup>٢) قوله: (ورَفَعَ فاعلاً) عطفٌ على (اعتمد) الواقع صفةً لـ (وصف)، وكذا قولهُ:
 (وتمَّ الكلامُ به) ؛ فشروطُهُ ثلاثة . «خضري» (١٦٧/١).

<sup>(</sup>٣) فتح الرب المالك (ق/ ٣٩).

<sup>(</sup>٤) حاشية الحفني ( ١/ق ١٢٨ ) ، حاشية الصبان ( ٣٠٣/١ ) .

( أَقَائِمٌ أَبُواهُ ؟ ) فَيَتِمَّ الْكَلَّامُ .

وكذلك لا يجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ مبتداً إذا رَفَعَ ضميراً مُستتِراً ؛ فلا يُقالُ في ( ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ ) : إنَّ ( قاعداً ) مبتداً والضميرَ المُستتِرَ فيه فاعلٌ أَغْنىٰ عن الخبر ؛ لأنَّهُ ليس بمُنفصِل ؛ علىٰ أنَّ في المسألة خلافاً .

ولا فَرْقَ بينَ أَنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرف ؛ كما مُثْلَ ، أو بالاسم ؛ كقولك : (كيف جالسٌ العُمَرانِ ؟ ) .

قوله : ( فَيَتِمَّ الكلامُ ) بالنصب في جواب النفي .

المثال اسمٌ للناسخ .

منفصلاً ، أو كان صِلَةً لـ ( أل ) ؛ لأنَّهُ في قوَّة الفعل في هـٰـذه الصُّور .

الوصفِ الواقعِ اسماً لـ ( ليس ) فيما نحن فيه ؛ وهو الوصفُ الواقعُ مبتداً ؛ كما هو مُقتضىٰ قولِهِ :

وأوَّلٌ مبتــــدأٌ والثـــانـــي فاعلٌ أغنىٰ في (أسارٍ ذانِ)

# وفيه إغناءُ مرفوعٍ عن منصوب ، وهاذا كافٍ في التمثيل .

وقِسْ وكأستفهامِ النفيُ. . . . . . . . . . . . . . . . . . .

إنَّما هو [باعتبار] كونِهِ مبتداً بحسب الأصل (١) ، فيُرادُ بالمبتدأ هنا \_ أعني : في قوله : ( وكاستفهام النفيُ ) \_ : ما يشملُ المبتدا في الأصل ، وكأنَّهُ قال : ( والنفيُ كالاستفهام في اعتماد الوصف عليه ؛ فيقعُ مبتداً مُستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، وإن كانتِ ابتدائيَّتُهُ عندَ الاعتماد على النفي بحسبِ الأصل ) ، وليس المُرادُ أنَّ المبتدأ في هاذا البابِ شاملٌ للمبتدأ بحسبِ الأصل .

وحينئذ : فإدخالُ الفاعل المُغني عن خبر ( ليس ) فيما نحن فيه \_ وهو الفاعلُ المُغني عن خبر المبتدأ ، كما هو مُقتضى قولِه : ( وأوَّلُ مبتدأً . . ) إلى آخره \_ إنَّما هو باعتبار كونِهِ مُغنياً عن خبر مبتدأ بحسب الأصل ، فيُرادُ بالمبتدأ في قوله : ( وكاستفهام النفيُ ) : ما يشملُ المبتدأ في الأصل كما علمت ، فيكونُ الفاعلُ المُغني عن الخبر أعمَّ مِنْ أَنْ يُغنِيَ عن خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل .

\* قوله: (وفيه إغناءُ مرفوع عن منصوب) لا دخل له في الجواب، فهو مُؤخَّرٌ من تقديم، ويكونُ مقصودُهُ: التنبية علىٰ أنَّ في هاذا التركيب إغناءَ مرفوع عن منصوب، فهو فائدةٌ مُستقِلَة، أو المُراد: أنَّهُ لا ضررَ في ذلك خلافاً لمَنْ قد يَتوهَّمُ خلافَهُ.

191

<sup>(</sup>۱) في (ط): (اعتبار) بدل (باعتبار)، وقوله: (إنَّما هو...) إلىٰ آخره: هو خبرُ (أنَّ) في بداية القولة.

وتقولُ: (غيرُ قائمِ الزيدانِ)؛ فـ (غيرُ): مبتداً ، و(قائمٍ): مخفوضٌ بالإضافة، و( الزيدانِ): فاعلٌ بـ ( قائمٌ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ ( غير )؛ لأنَّ المعنىٰ: ( ما قائمٌ الزيدانِ)؛ فعُومِلَ ( غيرُ قائمٍ ) مُعاملةَ ( ما قائمٌ )، ومنه : قولُهُ (١٠): [من الخفيف] ٨٣ غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فأطَّرِحِ اللَّهِ ــ ـــوَ ولا تَغْتَـرِرْ بعــارِضِ سَِلْـمِ

والمُرادُ بإغنائه عن المنصوب: إفادتُهُ مُفادَهُ ، فليس للفاعل محلُّ نصبِ باعتبارِ إغنائِهِ عن خبر ( ليس ) ؛ لأنَّهُ ليس لـ ( ليس ) في هاذه الحالةِ خبرٌ حلَّ محلَّهُ الفاعلُ ، بل الذي تستحقُّهُ بعدَ اسمِها فاعلُ اسمِها .

﴿ قُولُهُ رَحْمُهُ اللهُ : ( وَتَقُولُ : ﴿ غَيْرُ قَائِمُ الزيدانَ ﴾ ) لو قال بدلَهُ : ( أو بالاسم؛ كقولك : ﴿ غَيرُ قائمِ الزيدانَ ﴾ ) عطفاً على ما قبلَهُ . . لكان أحسنَ سَبْكاً .

و قوله: (و ﴿ عِدَاكَ ﴾ : فاعلُ ﴿ لاهِ ﴾ . . . ) إلى آخره ، ومعنى البيت : غيرُ لاهِ عنك عِداكَ ، وغيرُ تاركينَ أمرَكَ ، وغيرُ مُشتغلِينَ عنك بشيء ، بل هم مُترقِّبون دائماً ما يَضُرُكَ ، وإذا كان كذلك فاترُكِ اللهوَ عنهم والتشاغلَ وعدمَ التحفُّظِ منهم ، واحذَرْ غدرَهُم بك ، ولا تنخدعْ وتأمنْ بالصُّلْح الطارئِ الذي انعقد بينك وبينهم ؛ فتتركَ التحفُّظَ منهم والاحتراس .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٧٥/١ ) ، وابن هشام في « المغني » ( ٢٠٨/١ ) ، والشارح في « المساعد » ( ٢٠٨/١ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ٨٩/١ ) ، وانظر « شرح أبيات المغني » ( ٨٩/٤ ٤٠٥٤ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر « حاشية الصبان » ( ۱/ ۳۰٤) .

ف (غيرُ): مبتداً ، و( لاهِ ): مخفوضٌ بالإضافة ، و( عِدَاكَ ): فاعلٌ بـ ( لاهِ ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ ( غير ) ، ومثلُهُ : قولُهُ<sup>(١)</sup> : [من المديد] ٣٩ غيــرُ مـأســوفي علــئ زَمَــنِ يَنقضِــــي بـــالهَـــمِّ والحَـــزَنِ

و( السِّلْمُ ) بكسر السين : الصُّلْحُ ، وإضافةُ (عارض ) إليه مِنْ إضافة الصفة للموصوف .

ثمَّ إنَّ هـٰذا ونحوَهُ ممَّا يأتي مُعترَضٌ : بأنَّ الوصفَ لم يقعْ فيه مبتدأً ، بل هو مضافٌ إليه .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا كان المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحدِ. . كان كأنَّ الوصفَ مبتدأٌ ، أو بأنَّ الوصفَ مخفوضٌ لفظاً وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء ؛ فكأنَّهُ قيل : ( ما لاهٍ . . . ) إلى آخره ، و( ما قائمٌ . . . ) إلى آخره ؛ فهوَ نظيرُ : ( ما مضروبُ الزيدانِ ) .

قوله: (غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ...) إلى آخره: هو مِنَ المَدِيد،
 وقائلُهُ: أبو نُواسٍ ـ بضمِّ النون وفتح الواو مُخفَّفةً ـ سُمِّي بذلك ؛ لأنَّهُ كان له

﴿ قُولُهُ : ﴿ أُو بِأُنَّ الوصفَ . . . ﴾ إلىٰ آخره : هاذا هو الذي أشار إليه

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( بكسر السين ) ؛ أي : وتُفتَحُ .

<sup>(</sup>۱) البيت لأبي نُوَاس الشاعر العبّاسي الشهير كما في المصادر والمراجع، وهو من الشعراء المُولَّدين الذين لا يُحتجُ بشعرهم، وإنّما أورده الشارح تمثيلاً وتوضيحاً، وهو من أمثلة: «شرح التسهيل» ( ٢٢٦/١)، و« توضيح المقاصد» ( ٢/١٧٤)، و« مغني اللبيب» ( ٢/ ٢١٩)، و« همع الهوامع» ( ٢/ ٣٦٢)، و« شرح الأشموني» ( ١/ ٤٨١)، وانظر « المقاصد النحوية» ( ١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٤)، و« خزانة الأدب» ( ١/ ٢٥٥ ـ ٣٤٨)، و« شرح أبيات المغني» ( ٤/ ٣٠ ـ ٢).

ف (غيرُ): مبتدأٌ، و(مأسوفٍ): مخفوضٌ بالإضافة، و(علىٰ زَمَنٍ): جارٌ ومجرورٌ في موضع رَفعٍ بـ (مأسوفٍ)؛ لنيابته مَنَابَ الفاعل، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر (غيرُ).

ذُوَّابِتَانِ تَنُوسَانِ ـ أي : تتحرَّكَانِ ـ علىٰ عاتقه ، كذا ضَبَطَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »(١) ، وقبل هاذا البيت(٢) :

إنَّمَا يَسَرَجُو الحَيَّاةَ فَتَى عَاشَ فَي أَمْنِ مِنَ الْإِحَنِ وَ الْمُأْسُوفُ): و( اللَّإِحَن ) : جمعُ ( إحْنة ) بكسر الهمزة؛ وهي الحِقْدُ ، و( المأسوفُ ) : المحزونُ ، وجملةُ ( يَنقضِي . . . ) إلى آخره : صفةُ ( زمن ) .

الشارحُ بقوله: ( لأنَّ المعنى . . . ) إلى آخره (٣) .

قوله : ( وهي الحِقْدُ ) ، والمُرادُ بها هنا : مكايدُ الدهر .

ه قوله: ( و « المأسوفُ » : المحزونُ ) ، وأصلُ التركيب : ( غيرُ آسِفِ الشخصُ على زمنٍ ) ، فحُوِّل الوصفُ إلى المفعول ، وحُذِفَ فاعلُهُ \_ وهو ( الشخص ) \_ وأُنيب عنه الجارُّ والمجرور .

ويحتملُ : أنَّ (غيرُ ) خبرُ مبتدأٍ محذوف ، و( مأسوف ) : مصدرٌ جاء علىٰ مفعول \_ ك ( الميسور ) و( المعسور ) ؛ بمعنى اليُسْر والعُسْر \_ والمُرادُ به اسمُ الفاعل ؛ أي : أنا غيرُ آسِفِ على زمنِ هاذه صفتُهُ ، وعلىٰ هاذا : لا شاهدَ فيه .

شرح بانت سعاد ( ص۲۳۸ ) .

 <sup>(</sup>۲) إنما هو بعده ، كما في « المقاصد النحوية » ( ۱/ ٤٨٢) ، و « شرح المغني »
 ( ٢/٤) ، وفيهما : ( المِحَن ) بدل ( الإِحَن ) .

<sup>(</sup>٣) انظر (١٩٩/٢).

وقد سَأَلَ أبا الفتح ابنَ جنِّي ولدُهُ عن إعراب هاذا البيت ، فارتبك في إعرابه (١) .

﴿ قُولُه : ( وَلَدُهُ ) بِالرَّفِعِ فَاعِلُ ( سَأَلَ ) ، و( أَبِا الفتح ) : مفعولُهُ .

﴿ قُولُه : ( فَارْتَبُكَ ) في « القاموس » : ( رَبَّكَهُ : أَلْقاه في وَحَلِ ، فارتبكَ فيه الله وَ أَن الله وَ أَنْ الله وَ الله وَ أَنْ أَنْ الله وَ أَنْ أَنْ الله وَ أَنْ أَنْ الله وَ أَنْ أَنْ الله وَالله وَ أَنْ أَنْ الله وَ أَنْ الله وَ أَنْ الله وَالله وَاله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله

(۱) قال أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » ( ٢٧٨ /٣ ) : (وسأل عالى بنُ أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جنِّي عن قوله : « غيرُ مأسوف . . . » البيت ، فأجابه : بأنَّ المقصودَ ذمُّ الزمان الذي هاذه حالُهُ ؛ فكأنَّهُ قال : زمانٌ ينقضي بالهمِّ والحَزَن غيرُ مأسوفِ عليه ؛ ف « زمان » : مبتدأ ، و « يَنقضِي » : صفته ، و « غير » : خبرٌ للزمان ، ثمَّ حذفت المبتدأ مع صفته ، وجعلتَ إظهار الهاء مُؤذِناً بالمحذوف ؛ لأنَّكَ إنَّما جنتَ بالهاء لمَّا تقدَّمها ذِكْرُ ما ترجع إليه ، فصار اللفظُ بعدَ الحذف والإظهار :

غيرُ مأسوفِ على زمنِ يَنقضِي بالهم والحَزَنِ وهي عادة ابن جنّي وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتمحَّلة المُتكلَّفة التي لا يكاد يلحظُها العرب).

ثمَّ نقل عنه تخريجاً آخرَ ؛ وهو أنَّهُ محمولٌ على المعنى ، كما حُمِلَ ( أقلُّ امرأةٍ تقول ذاك ) على المعنى ، فلم يُذكَرْ في اللفظ خبرٌ ؛ لأنَّهُ مبتدأ ، وقد أُضِيفَ ( أقلُّ ) إلى ذاك ) ووصِفَتِ المرأة بـ ( تقول ذاك ) ؛ فكأنَّهُ قيل : ( قلَّ امرأة تقول ذلك ) ، فلم يحتج ( أقلُّ ) إلى خبر ؛ لأنَّهُ في معنى ( قلَّ ) ، ثمَّ قال أبو حيَّان : ( هـٰذا التخريج الثاني هو الذي أخذه منه ابن الشَّجَري وخرَّج البيتَ عليه ، ويَعضُدُهُ البيتُ الثاني ؛ وهو : « غيرُ لاهٍ عِدَاك » ؛ فإنَّهُ لا يُتصوَّر فيه التخريج الأوَّل ) .

(Y) القاموس المحيط ( ٣/ ٢٩٤ ) .

وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إلا الأخفشَ : أنَّ هـٰذا الوصفَ لا يكونُ مبتداً إلا إذا اعتمدَ على نفي أو استفهام .

وذَهَبَ الأخفشُ والكُوفيُّونَ : إلى عدم اشتراطِ ذلك (١) ؛ فأجازوا : (قائمٌ الزيدانِ ) ؛ ف (قائمٌ ) : مبتدأٌ ، و(الزيدانِ ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر ، وإلىٰ هاذا أشار المُصنِّفُ بقوله : (وقد يجوزُ نحوُ : «فائزٌ أُولو الرَّشَدُ ») ؛ أي :

الله عندَ البَصْريِّينَ إلا الأخفش ؛ فإنَّ الاعتمادَ شرطٌ لاستحسانِ الابتداءِ البَصْريِّينَ إلا الأخفش ؛ فإنَّ الاعتمادَ شرطٌ لاستحسانِ الابتداءِ بالوصف ، وقياساً مُستحسَناً عندَ الأخفشِ والكُوفيِّينَ ؛ لأنَّهُ يُستحسَنُ الابتداءُ به عندَهُم وإن لم يعتمدْ ، هاذا هو المأخوذُ مِنَ « التسهيل »(٢) ، للكنَّ الذي

وله: (هاذا هو المأخوذُ مِنَ «التسهيل») هاذا لا يُناسِبُ كلامَ الشارح ؛ لأنّهُ نقَلَ عن البَصْريِّينَ عدمَ الجوازِ رأساً ، ومثلُ ما في «الشرح» ما في «الهَمْع» كما يأتي (٣) ، وما في «التوضيح» كما أفاده هو ، وفي أُخْذِ هاذا من «التسهيل» بحثٌ (٤) ؛ وهو أنَّ عبارةَ «التسهيل» يُحتمَلُ حملُها على مذهب الناظمِ القائلِ بالجواز مع القُبْحِ ، ونصُّ عبارةِ «التسهيل» : (ولا يَجْري ذلك المَجْرى باستحسانِ إلا بعدَ نفي أو استفهام ، خلافاً للأخفش) انتهى (٥) .

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل» ( ۲/۲۷۳/۱) ، و« التذييل والتكميل» (٣/٢٧٥) ، و « توضيح المقاصد » ( ٢/٢٧٤ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢٠٣/١-٢٠٤ ) .

<sup>(</sup>٢) تسهيل الفوائد (ص٤٤).

<sup>(</sup>٣) أي : في هاذه القولة .

<sup>(</sup>٤) في نسخة على هامش (ي) : (سهو) .

<sup>(</sup>٥) تسهيل الفوائد (ص٤٤).

يُفهَمُ مِنَ « التوضيح » : هو أنَّ الاعتمادَ شرطٌ لجواز الابتداء بالوصف ، فإن لم يعتمدُ فهو خبرٌ مُقدَّم ، وما بعدَهُ مبتدأٌ مُؤخَّر ، والكُوفيُّونَ لا يشترطون الاعتمادَ (١) .

فَعُلِمَ مِنْ هَاذَا: أَنَّ المذاهبَ ثلاثةٌ ، لا اثنانِ فقط ، خلافاً لما يُفهَمُ مِنْ كلام المُحشِّى ؛ وهي ـ كما في « الهَمْع » ـ :

مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفش ؛ وهو منعُ الابتداءِ بالوصف المذكورِ مِنْ
 غير اعتمادٍ .

\_ ومذهبُ المُصنِّف ؛ وهو الجوازُ بقُبْحٍ ، كما صرَّح به في « التسهيل » ، وأشار إليه هنا بـ ( قد ) ؛ لأنَّ تقليلَ الجوازِ كنايةٌ عن قُبْحه .

ـ ومذهبُ الكُوفيِّينَ والأخفشِ ؛ وهو الجوازُ بلا قُبْحِ (٢) .

وكلامُ الشارحِ يُفِيدُ هاذه المذاهبَ الثلاثة ؛ فأشار للأوَّل بقوله : ( ومذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأَخفش . . . ) إلىٰ آخره ، وللثاني بقوله : ( وذهب الأخفشُ والكُوفيُّون . . . ) إلىٰ آخره ، وللثالث بقوله : ( وزعم المُصنَّفُ . . . ) إلىٰ آخره ".

لَكُن كَانَ الأَوْلَىٰ لَلشَارِح: حملَ كَلامِ « الْمَتْنِ » على مذهبه ؛ بجَعْل التقليل المُفاد بـ (قد ) كنايةً عن القُبْح كما تقدَّم ، لا على مذهب الأخفشِ

<sup>(</sup>١) انظر «أوضح المسالك» ( ١/١٨٨ ـ ١٩٣ ) .

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( 1/ ٣٦٢\_ ٣٦٣).

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/٣/٢، ٢٠٦).

## وقد يجوزُ استعمالُ هـٰذا الوصفِ مبتدأً مِنْ غير أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ أو استفهام .

قوله: ( مِنْ غيرِ أَنْ يَسبِقَهُ نفيٌ ) ، والمُسؤغُ للابتداء به مع أنَّهُ نكرةٌ
 عملُهُ ، ولا يُشترَطُ في عمله الاعتمادُ عندَ المُجوِّزينَ .

\_\_\_\_\_

## والكُوفيِّينَ كما صنع .

وله: (والمُسوِّعُ للابتداء...) إلى آخره: حقَّق الدَّمَامِينيُّ: أنَّ الوصفَ الرافعَ لمُغنِ عن الخبر شرطُهُ التنكيرُ ، كما نصُّوا عليه ، فلا يحتاجُ لمُسوِّغ ؛ لأنَّهُ محكومٌ به لا عليه ، والتسويغُ إنَّما هو في المبتدأ المحكومِ عليه ، كما هو مُستفادٌ مِنْ تعليلهم امتناعَ الابتداءِ بالنكرة بأنَّها مجهولةٌ ، والحُكْمَ على المجهول لا يُفيدُ (١).

المُسوِّغات ، كما سيأتي (٢) . في المرفوع بعدُ ، والعملُ مِنْ جملة المُسوِّغات ، كما سيأتي (٢) .

المشروطُ العملُ مشروطُ بالاعتماد وقد تخلَّف هنا ، وفيه تسليمُ أنَّ الاعتماد يُقالُ : العملُ مشروطُ بالاعتماد وقد تخلَّف هنا ، وفيه تسليمُ أنَّ الاعتماد المشروطَ عندَ غيرِ المُجوِّزينَ مُنتَفِ هنا ، وهو كذلك ، وأمَّا قولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : ( إنَّ الاعتمادَ المشروطَ للعمل موجودٌ هنا ؛ وذلك لاعتمادِ الوصفِ على المسند إليه ؛ وهو المرفوعُ )(٣). . ففيه نَظَرٌ ؛ إذ الاعتمادُ على المعمول لا يُسوِّغُ العملَ فيه ؛ لأنَّ شرطَ عملِهِ في المعمول أنْ يعتمدَ ، وصريحُ هاذا :

<sup>(</sup>۱) انظر « تعليق الفرائد » ( ۳/ ٥٠ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٢٧٥).

<sup>(</sup>٣) حاشية الصبان ( ١/ ٣٠٥).

وزَعَمَ المُصنِّفُ: أَنَّ سيبويهِ يُجِيزُ ذلك على ضعفِ<sup>(١)</sup> ، وممَّا وَرَدَ منه : قولُهُ<sup>(٢)</sup> :

قوله: (وزَعَمَ المُصنَّفُ...) إلىٰ آخره: قال العَيْنيُّ : ( الصحيحُ عندَ سيبويهِ : خلافُ ذلك )<sup>(٣)</sup>.

€ قوله : ( على ضعفٍ ) ؛ أي : فهو سماعيٌّ .

ه قوله . رغلن صعب ۱ اي . فهو سماعي .

أنَّ الاعتمادَ حاصلٌ أوَّلاً والعملَ يتبعُهُ .

ثمَّ إنَّ المُرادَ بِالمُجوِّزينَ في كلام المُحشِّي : الأخفشُ والكُوفيُّونَ والمُصنِّفُ .

وقولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : ( إنَّ المُصنِّفَ معَ كونِهِ يُجوِّزُ ابتدائيَّةَ الوصفِ مِنْ غير اعتمادٍ على نفي أو استفهامٍ . يَشترِطُ في عمله الاعتمادَ الأعمَّ الشاملَ للاعتماد على المسند إليه )(٤) . . فيه نَظَرٌ ؛ إذ هاذا إنَّما هو شرطٌ في عمله

(١) شرح التسهيل ( ١/ ٢٧٣ ) .

(٢) عزاه أبو زيد الأنصاري في « نوادره » ( ص١٨٥ ) إلىٰ زهير بن مسعود الضَّبِّي ، وأنشد عده :

ولم تَشِقِ العواتقُ مِنْ غَيُّورِ بغَيررَبِهِ وخَلَيْن َ الحِجَالَا وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٢٧٣/١) ، و« مغني اللبيب» ( ٢٠٧٨) ، و« المقاصد الشافية» ( ٢٠٣/١) ، وانظر « المقاصد الناخوية » ( ٢٠٣/١) ، وانظر « المقاصد الناخوية » ( ٢٠٣/١) .

- (٣) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٨٩ ) .
  - (٤) حاشية الصبان ( ٣٠٦/١ ) .

# • ٤ ـ فَخَيْرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُم إذا الـدَّاعِي المُثوِّبُ قالَ يا لا

النصبَ لا الرفع ، كما قرَّره ابن هشام (١) ، وإن بَحَثَ العلَّامةُ المذكور أنَّهُ شرطٌ في عمله مطلقاً ، وكيف هنذا البحثُ ولم يوجدِ الاعتمادُ الأعمُّ هنا ؟! إذ الاعتمادُ على المسند إليه الذي هو المرفوعُ بالوصف. . غيرُ صحيحٍ هنا كما علمتَ .

نعم ؛ قد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ مُقارنة العمل للاعتماد في الوجود وإن تَبِعَهُ في الاعتبار والتعقُّل ، وهاذا مُرادُ العلَّامةِ المذكور ، ولعلَّهُ ليس ببعيد ، فعليك بالإمعان في ذلك ، والله يتولَّىٰ هُداك .

قوله : ( فَيُلوِّحَ بِثوبِه ) ؛ أي : يُحرِّكَهُ .

ه قوله : ( أو أنَّهُ مِنْ « ثاب » . . . ) إلى آخره ؛ أي : لأنَّهُ يُردِّدُ الدعاءَ مرَّةً بعدَ أُخرىٰ .

﴿ قُولُهُ : ( يَا لَفَلَانِ ) اللَّامُ الدَاخِلَةُ عَلَىٰ ( فَلَانَ ) لَامُ المُستِغَاثِ به .

وفي بعض النسخ : ( يا آلَ فلانٍ ) ، وهـٰلذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ لامَ المُستغاث بقيَّةُ

<sup>(</sup>۱) انظر «أوضح المسالك» ( ۲۱۷/۲ ) .

فَحَذَفَ ( فلاناً ) ووقفَ على اللام ، أو أصلُهُ : ( يا قومِ لا فِرارَ ) ، أو ( لا تَفِرُوا ) ؛ فَحَذَفَ ما بعدَ ( لا ) النافيةِ للقافية (١ ، و( الدَّاعي ) : فاعلٌ

(آل)، والأصلُ في (يا لَزيد): (يا آلَ زيدٍ)؛ ف (زيد): مخفوضٌ بالإضافة، فحُذفت همزة (آل) للتخفيف، وإحدى الألفينِ لالتقاء الساكنين، وهذا القولُ نقله المُصنّفُ عن الكُوفيّينَ (٢).

وضعَّفه الرَّضِيُّ : بأنَّ ذلك يُقالُ فيما لا آلَ له ؛ نحوُ : ( يا للدَّوَاهي )<sup>(٣)</sup> ، وقد يُرَدُّ : بأنْ يُعتبَرَ لها آلُّ يُناسِبُها .

واستدلَّ الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك بقوله:

إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قال يا لا

فإنَّ الجارَّ لا يُقتصَرُ عليه .

وأُجِيبَ : بأنَّ الأصلَ : ( يا قومِ لا فرارَ ) ، فحُذف ما بعدَ ( لا ) النافية ، كما ذكره الدَّمَامِينيُّ (٤٠ .

♦ قوله : ( ووقفَ على اللام ) ؛ أي : بألف الإطلاق .

<sup>(</sup>١) أو الناهية على التقدير الثاني .

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل (٣/٤١٢).

<sup>(</sup>٣) شرح الرضي على الكافية ( ٣٥٣/١ ) .

 <sup>(</sup>٤) تعليق الفرائد (٤/ ١٠٠) ، وانظر « مغني اللبيب » ( ١/ ٣٠٠) ، و « المساعد »
 (٢/ ٥٩١) ، و « تمهيد القواعد » ( ٧/ ٣٥٩٤) .

ف (خيرٌ): مبتداً ، و(نحن): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) نفىٌ ولا استفهامٌ ، وجُعِلَ مِنْ هاذا قولُهُ (١٠): [من الطويل]

بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكور ؛ أي : إذا قال الدَّاعي .

قوله: (ف«خيرٌ»: مبتدأٌ، و«نحن»: فاعلٌ) فإن قلتَ: هل يجوزُ
 جَعْلُ (خير) خبراً مُقدَّماً و(نحن) مبتدأ مُؤخَّراً؟

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل بين ( أفعل ) التفضيل وبين

ومعنى البيت : نحن أفضلُ وأحسنُ المَّادي المُستخِيثُ الذي يُصوِّتُ بندائه ، ويرفعُ ثوبَهُ منكم عندَ الناس إذا قال المُنادي المُستخِيثُ الذي يُصوِّتُ بندائه ، ويرفعُ ثوبَهُ عندَ النداءِ ويُحرِّكُهُ لأجلِ رؤيتِهِ ، أو الذي يُردِّدُ النداءَ مرَّةً بعدَ أخرىٰ : يا لَفلان أَقْبِلْ إليَّ ، وذلك لأنَّنا نُبادِرُ إلىٰ إجابةِ دعوتِهِ ، ونُسرِعُ إلىٰ إسعافه وإغاثتِهِ (٢) ، وأمَّا أنتم فلستُم بهاذه المَثابة .

وله : (لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل . . .) إلى آخره : اللهمَّ ؛ إلا على القول بأنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالخبر ولا يُراعى اختلافُ جهةِ العمل ، فلا يكونُ حينئذِ المبتدأُ أجنبيًا .

<sup>(</sup>۱) قاله رجلٌ طائيٌ لم يُصرَّح باسمه في المصادر والمراجع التي وقفت عليها ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢٧٣/١ ) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص٧٥ ) ، و « أوضح المسالك » ( ١٩١/١ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢٠٢/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ٢/٢٣ ) ، و « شـرح الأشمـونـي » ( ١/ ٩٠ ) ، وانظـر « المقـاصـد النحـويـة » ( ٢/٢١ ) . و « تخليص الشواهد » ( ص١٨٤ - ١٨٥ ) .

<sup>(</sup>٢) في (ي) : (وإعانته) .

# ٤١ خَبِيرٌ بنو لِهْبِ فلا تَكُ مُلغِياً مقالةً لِهْبِيِّ إذا الطَّيـرُ مَـرَّتِ

\_\_\_\_\_

( مِنْ ) بمبتدأ وهو أجنبيٌّ ، معَ أنَّ ( أفعلَ ) و( مِنْ ) كمضافٍ ومضافٍ إليه ، بخلاف الفاعل ، والبَصْريُّونَ يجعلون ( خيرٌ ) في البيت خبرَ محذوفٍ ؛ أي : نحنُ خيرٌ . . . إلىٰ آخره ، أفاده العَيْنيُّ<sup>(۱)</sup> .

اللام عَوله: (خَبِيرٌ بنو لِهْبِ...) إلى آخره: (بنو لِهْبِ) بكسر اللام وسكونِ الهاء: قبيلةٌ مِنَ الأَزْد تُعرَفُ بالعِيافة والزَّجْر ـ بتقديم الزاي ـ ، قال في « المصباح »: ( العِيافة ُ: زَجْرُ الطَّيْر ؛ وهو أَنْ يرىٰ غُراباً ونحوَهُ فيتطيَّرَ به ) انتهىٰ (٢).

قوله: (والبَصْريُّونَ يجعلون «خيرٌ » في البيت خبرَ محذوفٍ) ؛ أي :
 و(نحن) المذكورُ في البيت توكيداً للضمير المستتر في (خير) .

وله: (فيتطيَّر به)؛ أي: يعملَ بما يراه مِنَ الطير؛ لأنَّهُ يُنزِّلُهُ منزلة العدوِّ؛ فإذا أراد السفرَ مثلاً ورآه أتىٰ مِنْ جهته اليُسْرىٰ.. عَلِمَ أَنَّ السفرَ جيئًد ينالُ مَرامَهُ فيه، كما يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُسْرىٰ؛ لأنَّهُ يتمكَّنُ منه باليمين، وإذا رآه أتىٰ مِنْ جهته اليُمْنىٰ.. عَلِمَ أَنَّ السفرَ رديءٌ لا يَنالُ مَرامَهُ فيه، كما لا يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُمْنىٰ؛ لأنَّهُ لا يَنالُ مَرامَهُ فيه من العدوِّ هو الذي يتمكَّن منه.

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٩١-٤٩١ ) .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ٢/ ٢٠٢ ) .

و( اللَّهْبِيُّ ) المذكورُ في البيت : هو الذي زَجَرَ حين وقعتِ الحَصَاةُ بصَلَعة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه \_ أي : مُقدَّمِ رأسِهِ \_ فأَذْمَتْهُ ، وذلك في الحج ، فقال : أَشْعَرَ أميرُ المؤمنينَ ، ووالله ؛ لا يَحُجُّ بعدَ هاذا العامِ ، فكان كذلك (۱) ، و( مُلْغِياً ) : مِنَ الإلغاء ؛ وهو السقوط ، و( اللَّهْبيُّ ) بسكون الهاء : منسوبٌ إلىٰ بني لِهْب .

والمعنى : أنَّ بني لِهْبِ عالمون بالزَّجْر والعِيافة ، . . . . . . . . . . . . .

ولا اللَّهْبِيُّ » المذكورُ في البيت...) إلى آخره: عبارةُ غيرِهِ: المناهُ عَلَيْ المَدْكُورُ في البيت...) إلى آخره: عبارةُ غيرِهِ: (هاذا البيتُ قاله رجلٌ مِنَ الطائيِّينَ ، وسببُهُ: أَنَّ سيدَنا عمرَ كان جالساً ، ففرَ طائرٌ مِنَ الأرض ، فوقعتْ مِنْ رِجْلَيهِ حَصَاةٌ على مُقدَّم رأسِهِ فأَدْمَتْهُ ، وكان ذلك في وقتِ الحجِّ ، فقال ذلك الرجلُ اللَّهْبِيُّ : واللهِ ؛ أميرُ المؤمنينَ لا يَحُجُّ ذلك في وقتِ الحجِّ ، فقال ذلك الرجلُ اللَّهْبِيُّ : واللهِ ؛ أميرُ المؤمنينَ لا يَحُجُّ بعدَ هاذا العام ، فصادف كلامُهُ ، ومات مِنْ عامِهِ ولم يَحُجَّ ) .

﴿ قُولُه : ( بِالزَّجْرِ وِالْعِيافَة ) الأَوْلَىٰ : تقديمُ ( الْعِيافَة ) على ( الزَّجْرِ ) ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ الزَّجَرَ تفسيراً لها فيما تقدَّم (٢) ، وكذا يُقالُ في قوله : ( إذا زَجَرَ وعاف ) ، وفي نسخ : ( إذا زجر أو عاف ) (٣) ، ولعلَّهُ تحريفٌ .

<sup>(</sup>۱) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٧/٤٤)، وأورده ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٥١-١١٥١).

<sup>(</sup>۲) انظر (۲/۲۱).

<sup>(</sup>٣) وهي كذلك في جميع النسخ المعتمدة ، ما عدا (هـ) ؛ فإنه جاء فيها على الصواب .

# ف ( خَبِيرٌ ) : مبتدأٌ ، و( بنو لِهْبٍ ) : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

\_\_\_\_\_\_

فلا تُلْغ كلامَ رجلِ لِهْبيِّ إذا زَجَرَ وعاف حين تَمُرُّ عليه الطيرُ.

﴿ قُولُه : ( فَ ﴿ خَبِيرٌ ﴾ : مبتدأٌ . . . ) إلى آخره : ردَّهُ البَصْرِيُّونَ : بأنَّ ( خَبِيرٌ ) خبرٌ مُقدَّم ، و( بنو ) مبتدأٌ مُؤخَّر ، وصحَّ الإخبارُ به عن الجمع ؛ لأنَّهُ على وزن ( فَعِيل ) ، وهو على وزن المصدر الذي يُخبَرُ به عن المفرد والمُثنَّىٰ والجمع ؛ فهو علىٰ حدِّ ﴿ وَٱلْمَلَيِّكَ أُ بَعَدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ التحريم : ٤] .

\_\_\_\_\_\_

وله: ( فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهْبيِّ . . ) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُم يعتبرون الطيرَ باسمه ومساقطِهِ وجهاتِ مجيئهِ وزمانِ رؤيته ، فيستسعدون أو يستشئمون ؛ أي : إذا قال لك لِهْبيُّ : إنَّ هاذا الطيرَ يَدُلُّ علىٰ موتٍ أو غلاء أو غيرِ ذلك . . فإنَّكَ تَبَّعُهُ ولا تُخالِفُهُ ؛ لكونهم مِنْ أهل الخبرة في ذلك ، بل هم أَزْجَرُ قوم .

﴿ قوله: (وهو على وزن المصدر...) إلىٰ آخره: يَقتضِي: استواءَ المُذكَّر والمُؤنَّث في (فَعِيل)، سواءٌ كان بمعنى (فاعل) أو بمعنى (مفعول)، فيُتافي ما قالوه؛ مِنْ أنَّ محلَّ استوائِهِما فيه إذا كان بمعنى (مفعول).

ويُمكِنُ التوفيقُ : بأنَّ هـنذا شرطٌ لقياسيَّة الاستواء ، فلا يُنافي سماعَهُ في ( فَعِيل ) بمعنى ( فاعل ) ؛ لكونه على وزن المصدر ، فتكونُ مُوازنةُ المصدرِ نكتةَ السماع ، لا علامةَ الجواز باطرادٍ .

انْ في سوى الإفرادِ طِبْقاً أَستَقَرْ ﴿ إِنْ فِي سوى الإفرادِ طِبْقاً ٱستَقَرْ ﴿

الوصفُ مع الفاعلِ : إمَّا أنْ يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ،

وهو قسمانِ : ممنوعٌ ، وجائز .

وَذَا الوصفُ...) إلىٰ آخره: (ذَا): اسمُ إِشَارةٍ في موضع على الابتداء، و(الوصفُ): مرفوعٌ عطفُ بيانٍ عليه، والخبرُ: قولُهُ: (خَبَرْ)، وقولُهُ: (طِبْقاً) بالنصب: تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل مُقدَّمٌ على عامله المُتصرِّفِ<sup>(۱)</sup>، والأصلُ: إنِ استقرَّ طِبْقُهُ؛ أي: مُطابقتُهُ، ويصحُّ قراءتُهُ بالرفع علىٰ أنَّهُ فاعلٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ علىٰ حدِّ: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ المُشْرِكِينَ اَسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] ألمُشْرِكِينَ اَسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] ألى المذكورُ علىٰ حدِّ التوبة: ٢] ألى التوبة المذكورُ علىٰ حدِّ التوبة التوبة المذكورُ علىٰ حدِّ التوبة ال

﴿ قُولُه : ( وهو قسمانِ ) ؛ أي : ما لا تطابُقَ فيه قسمانِ .

﴿ قُولُه : ( فإن تطابقا إفراداً. . . ) إلى آخره : هـٰذا مفهومُ « النظم » .

وله: (تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل)؛ أي: إنْ حُمِلَ على أنَّ (طِبْقاً) مصدرٌ معناه المطابقُ ؛ كالشَّبْه والمِثْلِ مصدرٌ معناه المُطابِقُ ؛ كالشَّبْه والمِثْلِ بمعنى المُشابِهِ والمُماثِلِ.. كان حالاً مِنْ فاعل (استقرَّ) العائدِ لـ ( ذا ) .

<sup>(</sup>١) سيأتي في ( ٣/ ٤٨٥ ) أنَّ هــٰذا التقديمَ أجازه الكسائي والمازني والمُبرُّد ، ومنعه سيبويه .

 <sup>(</sup>٢) وقال المَكُوديُّ في «شرحه» (ص ٤٧): (ويوجد في بعض النسخ: «طبقٌ»
 بالرفع)، والمشهور رواية : النصب، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام.

### جاز فيه وجهانِ :

أحدُهُما : أَنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

والثاني: أَنْ يكونَ ما بعدَهُ مبتداً مُؤخّراً ، ويكونَ الوصفُ خبراً مُقدَّماً ، ومنه: قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ ءَالِهَ بِي يَتَإِبْرَهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦] ؛ فيجوزُ أَنْ يكونَ (راغبٌ) مبتداً ، و( أنتَ ) فاعلاً سدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتملُ : أَنْ يكونَ ( أنتَ ) مبتداً مُؤخّراً ، و( راغبٌ ) خبراً مُقدَّماً .

والأوَّلُ في هـٰـذه الآيـة أَوْلـيٰ(١) ؛ لأنَّ قـولَـهُ : (عـن آلهتـي) معمـولٌ لـ (راغبٌ) ، فلا يلزمُ في الوجه الأوَّلِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيُّ ؛ لأنَّ (أنتَ) علىٰ هـٰـذا التقدير فاعلٌ لـ (راغبٌ) ؛ فليس بأجنبيُّ منه ، وأمَّا

قوله: (جاز فيه وجهانِ...) إلى آخره: يُستثنى مِنَ التطابق في الإفراد: مسألتانِ يتعيَّنُ فيهما الوجهُ الأوَّلُ:

الأُولَىٰ : أَنْ يَكُونَ الوصفُ مُذكَّراً والمرفوعُ بِعِدَهُ مُؤنَّثاً ؛ نحوُ : ( أَحاضرٌ القَاضيَ امرأةٌ ؟ ) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ كونُ الوصفِ خبراً مُقدَّماً ، وإلا لوَجَبَ تأنيثُهُ كالفعل .

الثانية : أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ المَرْفُوعِ مَعْمُولُ الوصف ؛ نحو : ﴿ أَرَاغِبُ أَنْ . . . ﴾ إلى آخره [مريم : ٤٦] ؛ لِمَا يلزمُ على الوجه الثاني فيه مِنَ الفَصْل بأجنبي ، كما سيذكرُهُ الشارح .

.....

<sup>(</sup>١) وهو أن يكون ( أراغب ) مبتدأً ، و( أنتَ ) فاعلاً سدًّ مسدًّ الخبر .

على الوجه الثاني فيلزمُ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيّ ؛ لأنَّ (أنتَ ) أجنبيٌّ مِنْ (راغب) على هذا التقدير ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ ، فليس لـ (راغبٌ) عملٌ فيه ؛ لأنَّهُ خبرٌ ، والخبرُ لا يعملُ في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقا تثنية ؛ نحو : (أقائمانِ الزيدانِ ؟)، أو جمعاً ؛ نحو : (أقائمونَ الزيدونَ ؟).. فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ ، والوصفُ خبرٌ مُقدَّم ، وهاذا معنى قولِ المُصنَّف : (والثانِ مُبتداً وذا الوصفُ خَبرٌ . . ) إلى آخر البيتِ ؛ أي : والثاني \_ وهو ما بعدَ الوصفِ \_ مبتدأٌ والوصفُ خبرٌ عنه مُقدَّمٌ عليه إنْ تطابقا في غير الإفراد ؛ وهو التثنيةُ والجمع .

هاذا على المشهور مِنْ لغة العرب ، ويجوزُ على لغةِ ( أَكَلُوني البراغيثُ ) أَنْ يكون الوصفُ مبتداً ، وما بعدَهُ فاعلٌ أَغْنى عن الخبر(١) .

قوله: (فيلزمُ فيهِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ) محلُّهُ: ما إذا
 لم يُقدَّرُ للجار والمجرور مُتعلَّقٌ ، وإلا جاز الأمران .

وله: (وإن تطابقا تثنيةً...) إلى آخره: الحاصلُ ـ كما في التوضيح » ـ: أنَّ الوصفَ إنْ لم يُطابِقْ ما بعدَهُ تعيَّنتِ ابتدائيَّتُهُ ؛ نحوُ: (أقائمٌ أخواكَ؟)، وإنْ طابقَهُ في غير الإفراد تعيَّنتْ خبريَّتُهُ ؛ نحوُ: (أقائمانِ أخواكَ؟)، وإنْ طابقَهُ في الإفراد العتَّنتُ خبريَّتُهُ أَن الإفراد (أقائمانِ أخواكَ؟)، وإنْ طابقَهُ في الإفراد احتَمَلَهُما ؛ نحوُ: (أقائمٌ أخوكَ؟) .

<sup>﴿</sup> قُولُهُ : ﴿ إِنَّ لَمْ يُطَابِقُ مَا بَعْدَهُ . . . ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : معَ صِحَّة

<sup>(</sup>١) سيأتي الحديث عن هاذه اللغة في ( ٣/ ٢٤\_ ٢٩ ) .

<sup>(</sup>٢) أوضع المسالك ( ١٩٣/١ ) .

وإن لم يتطابقا ، وهو قسمانِ : ممتنعٌ ، وجائزٌ ، كما تقدُّم .

فمثالُ المُمتنِعِ : ( أقائمانِ زيدٌ ؟ ) ، و( أقائمونَ زيدٌ ؟ ) ؛ فهاذا التركيبُ غيرُ صحيح .

﴿ قُولُه : ( وإن لَم يَتَطَابِقًا . . . ) إلى آخره : جوابُ الشَّرْطِ مَحَدُوفٌ دلَّ عَلَيه المَدْكُورُ ، تقديرُهُ : ( فتارةً يكون التركيبُ جائزاً ، وتارةً يكونُ مَمْنُوعاً ) .

## والحاصلُ : أنَّ الصورَ سبعةٌ :

\_ ( أقائمانِ الزيدانِ ؟ ) ، و( أقائمونَ الزيدونَ ؟ ) ، وحُكْمُهُما : وجوبُ التقديم والتأخير ، إلا علىٰ لغة : ( أَكَلُوني البراغيثُ ) .

\_ و( أَقَائَمٌ زِيدٌ ؟ ) ، وحُكْمُهُ : جواز الوجهَينِ المُتقدِّمَينِ إِن لَم يمنعُ مانعٌ .

التركيب ؛ احترازاً مِنَ الصُّور الأربع الفاسدة .

المطابقة على المرد الله المرد المرد المطابقة على المرد المر

فتقولُ : ( أقائمٌ زيدٌ ؟ ) ، ( أقائمٌ الزيدانِ ؟ ) ، ( أقائمٌ الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمٌ الزُّيُودُ ؟ ) ؛ فيجوزُ الوجهانِ في الأوَّل ، وتتعيَّنُ الفاعليَّةُ فيما بعدَهُ .

ومثالُ الجائزِ : ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) ، و( أقائمٌ الزيدونَ ؟ ) ، وحينئذِ : يتعيَّنُ أَنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

\_ و( أقائمٌ الزيدانِ ؟ ) ، و( أقائمٌ الزيدونَ ؟ ) ، وحُكْمُهُما : تعيُّنُ كونِ المرفوع فاعلاً أَغْنىٰ عن الخبر .

\_ و( أقائمانِ زيدٌ ؟ ) ، و( أقائمونَ زيدٌ ؟ ) ، وهما تركيبانِ فاسدانِ لا يصحُّ فيهما اعتبارُ شيءٍ مِنَ الوجهَين .

( أقائمانِ زيدٌ ؟ ) ، ( أقائمانِ الزيدانِ ؟ ) ، ( أقائمانِ الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمانِ الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمانِ الزُّيُودُ ؟ ) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصف في الثاني ، والتركيبُ فاسدٌ فيما عداه .

( أقائمونَ زيدٌ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزيدانِ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزُّيُودُ ؟ ) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصفِ في الأخيرَينِ ، والتركيبُ فاسدٌ في الأُوَّلِين .

(أقيامٌ زيدٌ؟)، (أقيامٌ الزيدانِ؟)، (أقيامٌ الزيدونَ؟)، (أقيامٌ الزيدونَ؟)، (أقيامٌ الزيُودُ؟) والتُوكِ والله في الأول ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرينِ ؛ بناءً على الزُّيُودُ؟) والتركيبُ فاسدٌ في الأول ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرينِ ؛ بناءً على ما قيل : إنَّ جمعَ التكسير كالمفرد ، بل وفي الثاني وإن كان الوصفُ جمعاً والمرفوعُ بعدَهُ مُثنى ؛ لقول الشيُوطيِّ في «النُّكَت» : (ومثلُ المفردِ في ذلك -أي : جوازِ الوجهينِ - : الجمعُ المُكسَّرُ ؛ نحوُ : «أقيامٌ الزيدانِ ؟»)(١) ، وفيه وقفةٌ وإن وافقه على ذلك بعضُ الأفاضل (٢) ، فليُحرَّرْ .

<sup>(</sup>١) نكت السيوطي (ق/ ٦٥).

<sup>(</sup>٢) انظر «حاشية الخضرى» ( ١/١٧١ ) .

ويُزادُ على الستَّ عَشْرَةَ : أربعُ صُورٍ يجوزُ فيها الوجهانِ ؛ وذلك إذا كان الوصفُ ممَّا يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ نحوُ : ( أَجُنُبُ زيدٌ ؟ ) ، أو ( الزيدانِ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو ( الزيدانِ ؟ ) .

## فالمجموعُ عشرونَ ترجعُ إلى أربعةِ أحكام:

- \_ امتناعُ الخبريَّة في الوصف المفرد مع المُثنَّىٰ والجمع مُصحَّحاً أو مُكسَّراً .
- \_ وامتناعُ الفاعليَّة في التطابق تثنيةً وجمعَ تصحيحٍ ، وكونِ الوصف جمعَ تصحيحٍ والمرفوعِ جمعَ تكسير ؛ نحوُ : ( أقائمانِ الزيدانِ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزُّيُودُ ؟ ) . الزيدونَ ؟ ) ، ( أقائمونَ الزُّيُودُ ؟ ) .
- \_ وامتناعُ الأمرَينِ في نحو: (أقائمانِ زيدٌ؟)، (أقائمانِ الزيدونَ؟)، (أقائمانِ الزيدونَ؟)، (أقيَامٌ (أقائمانِ الزُّيُودُ؟)، (أقائمونَ زيدٌ؟)، (أقيَامٌ زيدٌ؟).
- وجوازُ الأمرَينِ فيما إذا تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : ( أقائمٌ زيدٌ ؟ ) ، أو كان الوصفُ ممَّا يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ نحوُ : ( أجُنُبٌ زيدٌ ؟ ) ، أو ( الزيدانِ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو كان جمعَ تكسيرٍ مع مُثنّى أو مجموع تصحيحاً أو تكسيراً لا مع مفرد ؛ نحوُ : ( أقيامٌ الزيدانِ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ، أو ( الزيدونَ ؟ ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ جمعَ التكسير كالمفرد .
- فامتناعُ الخبريَّة في ثلاثةٍ ، وامتناعُ الفاعليَّة في ثلاثةٍ أيضاً ، وامتناعُ الأمرَينِ في ستة ، وجوازُ الوجهَينِ في ثمانية ، فتدبَّرُ .

وه المنه ال

الله قوله: (كذاكَ رفعُ خبرٍ...) إلىٰ آخره: (رفعُ): مبتداً، و( بالمُبتدَا): خبرٌ، و(كذاكَ): حالٌ، وهاذا أحسنُ مِنْ جَعْلِ (كذاك) خبراً مُقدَّماً، و( رفعُ) مبتداً مُؤخَّراً، و( بالمبتدا) مُتعلِّقاً به؛ لأنَّ الأوَّلَ أَوْفى بالمقصود.

و قوله: ( لأنَّ الأوَّلَ أَوْفَىٰ بالمقصود) ؛ أي: لأنَّ المقصودَ إفادةُ أنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ ؛ لا إفادةُ أنَّ الرفعَ بالمبتدأ مثلُ رفع المبتدأ بالابتداء في الانتساب إلى الجمهور، والمُناسِبُ للمعنى الأوَّل: جَعْلُ ( بالمُبتدا) هو الخبرَ ؛ لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدة.

للكن قال العلَّامةُ الصبَّانُ : ( إنَّ الأقربَ جَعْلُ ( كذاك ) خبراً مُقدَّماً ، و ( رفعُ ) مبتداً مُؤخَّراً ، و ( بالمُبتدا ) مُتعلِّقاً به ) (١١ ) ، عكسُ ما صنع المُحشِّي .

ولعلَّ وجهَهُ: أنَّ مَحَطَّ القَصْدِ هو القيدُ الزائد؛ ولذلك قال الشيخُ عبدُ القاهرِ: ( إنَّ (٢) ما مِنْ أمرٍ زائدٍ على مُجرَّدٍ إثباتِ شيءٍ لشيء أو نفيهِ عنه. . إلا وهو الغَرَضُ الأصليُّ والمقصودُ مِنَ الكلام )(٣) .

فعلىٰ جَعْلِ (كذاك) حالاً ، وجَعْلِ ( بالمُبتدا ) خبراً. . يكونُ القيدُ الزائدُ

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان ( ٣٠٨/١ ) .

<sup>(</sup>٢) القياس : ( إنه ) بإثبات ضمير الشأن ، وحذفه شاذٌ عند الجمهور ، قليلٌ عند الناظم .

<sup>(</sup>٣) دلائل الإعجاز (ص٢٨٠).

مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ : أَنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالابتداء ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ .

﴿ قوله: (مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ...) إلى آخره: أشارَ بهاذا: إلى أنَّ ضميرَ (رَفَعُوا) عائدٌ على سيبويهِ ومَنْ وافقه، لا للعرب؛ لأنَّهُم لم يقعْ منهم حُكْمٌ (١)، ولا للنُّحاة؛ لأنَّ ذاك لم يَحكُمْ به جميعُ النُّحاة.

•

على المسند والمسندِ إليه هو الحالَ ؛ أعني : (كذاك) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصد ، فيخالفُ الواقعَ ؛ مِنْ أَنَّ المقصودَ إفادةُ أَنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ . . إلى آخره ، وعلىٰ جَعْلِ (كذاك) خبراً ، و(بالمبتدا) مُتعلِّقاً بالمبتدأ . . يكونُ القيدُ الزائدُ على المسند والمسند إليه هو قولَهُ : (بالمبتدا) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصدِ ، كما هو الواقعُ ، ويُوافِقُهُ قولُهُ : (ورفعوا مبتدأً بالابتدا) ؛ لأنَّ مَحَطَّ القصدِ هو قولُهُ : (بالابتدا) ؛ لأنَّهُ هو القيدُ الزائد .

وله: ( لأنَّهُم لم يقعْ منهم حُكْمٌ) لك أنْ تقولَ: ليس في هذا ما يَقتضِي أنَّهُم حَكَمُوا بأنَّ رَفْعَ المبتدأِ بالابتداء ؛ إذ غاية مُفادِهِ: أنَّ العربَ رفعوا المبتدأ ، وأنَّ رفعهُم إيَّاه حاصلٌ بالابتداء بحسَبِ ما فَهِمَ سيبويهِ ومُوافِقُوهُ ، ونظيرُ هاذا : قولُهُم : ( رَفَعَ العربُ الفاعلَ بالفعل ) ، فافْهَمْ .

وقولُنا : ( وأنَّ رفعَهُم إيَّاهُ حاصلٌ . . . ) إلىٰ آخره : مُجرَّدُ توضيحٍ ، لا إشارةٌ إلىٰ تقدير في الكلام ؛ لأنَّ قولَهُ : ( بالابتدا ) مُتعلِّقٌ بـ ( رفعوا ) .

<sup>(</sup>١) وقد أرجعه إلى ( العرب ) الأشموني في « شرحه » ( ٩٠/١ ) .

فالعاملُ في المبتدأ معنويٌ ؛ وهو كونُ الاسمِ مُجرَّداً عن العوامل اللفظيَّةِ عيرِ الزائدةِ وما أَشْبهَها .

واعتُرِضَ مذهبُ سيبويهِ : بأنَّ الخبرَ قد يكونُ عينَ المبتدأ في المعنى ؛ نحوُ : ( زيدٌ أخوكَ ) ، فلو رُفِعَ الأخُ بـ ( زيدٌ ) كان رافعاً لنَفْسه بنَفْسه .

ورُدَّ : بأنَّ الرفعَ مِنْ عوارض الألفاظ ، واللفظانِ مختلفانِ ؛ على أنَّهُما مختلفانِ ، على أنَّهُما مختلفانِ مفهوماً أيضاً ؛ لأنَّ مفهومَ الأوَّلِ الذاتُ فقط ، ومفهومَ الثاني ذاتٌ مُتَّصِفةٌ بالأُخُوَّة ؛ تدبَّرُ .

ع قوله : ( بأنَّ الخبرَ قد يكونُ. . . ) إلىٰ آخره : الأنسبُ : حذفُ ( قد يكونُ ) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ( قد ) للتحقيق .

وله: (وأمَّا اللُّغَويُّ: فهو الاهتمامُ...) إلى آخره: فيه: أنَّ الاهتمامُ ليس معنى للنَّغَويًّا ولا اصطلاحيّاً ، بل هو لازمٌ للمعنى اللُّغَويِّ والاصطلاحيّ .

وقولُهُ: (وجَعْلُهُ أَوَّلاً ليُسندَ إليه) فيه: أنَّ المعنى اللَّغُويَّ لا يتقيَّدُ بقولنا: (ليُسندَ إليه)؛ إذ الابتداءُ في اللغة: مُطلَقُ الافتتاحِ، وجَعْلُ الشيءِ أَوَّلاً ؛ فالظاهرُ: أنَّ جَعْلَهُ أوَّلاً ليُسندَ إليه. إنَّما هو معنى اصطلاحيُّ لا لُغُويُّ ؛ على أنَّ جَعْلَهُ معنى اصطلاحيًّا فيه قصورٌ ؛ إذ لا يشملُ (قائمٌ) مِنْ لا لُغُويُّ ؛ على أنَّ جَعْلَهُ معنى اصطلاحيًا فيه قصورٌ ؛ إذ لا يشملُ (قائمٌ) مِنْ قولك : (أقائمٌ الزيدانِ؟) ؛ إذ (قائم) أُسنِدَ إلى الزيدَينِ ولم يُسندُ إليه شيءٌ ، تأمَّلُ .

واحتُرِزَ بـ ( غير الزائدة ) : مِنْ مِثْلِ : ( بِحَسْبِكَ درهمٌ ) ؛ فـ ( بِحَسْبِكَ ) : مبتدأٌ ، وهو مُجرَّدٌ عن العوامل اللفظيَّة غيرِ الزائدة ، ولم يتجرَّدْ عن الزائدة ؛

\_\_\_\_\_\_

و قوله: (ف « بحَسْبِكَ » : مبتدأٌ...) إلى آخره : (حَسْب ) : اسمٌ بمعنى (كافِ) استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَ حَسْبَكَ اللّهُ ﴾ [الانفال : ٦٢] (١) ؛ وبهاذا رُدَّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ اسمُ فعلٍ ؛ لأنَّ العواملَ اللفظيَّة لا تدخلُ على أسماء الأفعال .

فإنْ وَلِيَ (حَسْبَكَ) معرفة ؛ نحو : (بحَسْبِكَ زيدٌ).. فقال ابنُ مالكِ : المبتدأُ (زيدٌ)؛ لأنّهُ معرفة ، و(بحَسْبِكَ) نكرة ؛ لأنّهُ لا يتعرّفُ بالإضافة (٢٠). واعتُرِضَ : بأنّهُ وإن لم يتعرّف بالإضافة يتخصّصُ بها ، والتخصيصُ مِنْ مُسوّغات الابتداء بالنكرة وإن كان الخبرُ معرفة .

﴿ قوله: (كم مالكَ ؟) ؛ أي: ونحوَهُ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامِ بعدَهُ معرفةً ؛ نحوُ: (مَنْ أبوك ؟) ؛ قال في « الهَمْع »: ( لأنَّ أكثرَ ما يقعُ بعدَ أسماءِ الاستفهام النكرةُ والجملُ والظروفُ، ويتعيَّنُ إذ ذاك كونُ اسمِ الاستفهام مبتداً ؛ نحوُ: « مَنْ قائمٌ ؟ »، و « مَنْ عندَكَ ؟ »، فحُمِلَ الأقلُ على الأكثر ) (٣).

<sup>(</sup>۱) وتُستعمَلُ استعمالَ الصفات ؛ فتكونُ نعتاً لنكرة ؛ كـ ( مررتُ برجلِ حَسْبِكَ مِنْ رجل ) ، وانظر « أوضح رجل ) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/١٦٢/١٠) .

<sup>(</sup>۲) شرح الكافية الشافية ( ۲/ ۳۳۷ ۳۳۸ ) .

<sup>(</sup>٣) همع الهوامع ( ١/ ٣٨٠ ) .

فإنَّ الباءَ الداخلةَ عليه زائدةٌ ، واحتُرِزَ بشِبْهِها : مِنْ مِثْلِ : (رَبَّ رَجَلٍ قَائمٌ) ؛ ف ( رَجَلٍ ) : مبتدأٌ ، و( قائمٌ ) : خبرُهُ ، ويَدُلُ علىٰ ذلك : رفعُ المعطوفِ عليه ؛ نحوُ : (رَبَّ رَجَلِ قَائمٌ وَامْرَأَةٌ ) .

والعاملُ في الخبر لفظيُّ ؛ وهو المبتدأُ ، وهاذا هو مذهبُ سيبويهِ رحمه الله. وذَهَبَ قومٌ : إلى أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ ؛ فالعاملُ فيهما معنويٌّ .

و( خيرٌ منكَ زيدٌ )<sup>(١)</sup> .

للكن أورد عليه: أنَّ الباء لا تُزادُ في الخبر في الإيجاب (٢) .

واعلَمْ : أنَّ (حسب) إنِ استُعمِلَ بحرف الجرِّ كان مفتوحَ السينِ ، ما لم يكن زائداً ؛ كما هنا ، وإلا شُكِّنَ كالخالى عن الحرف ، أفادَهُ بعضُهُم (٣٠) .

﴿ قُولُهُ : ( العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ ) ؛ وذلك لأنَّ الابتداءَ رَفَعَ

و قوله: (و ﴿ خَيْرٌ مَنْكَ زِيدٌ ﴾ ) ؛ أي : ونحوَهُ مِنْ كلِّ أفعلِ تفضيل نكرةٍ بعدَهُ معرفةٌ ، وهاذا المثال مِنْ أمثلة سيبويه (٤) ، ومنه يُعلَمُ : أنَّهُ لا يُشترَطُ كونُ أفعل التفضيل المذكورِ جزءَ جملةٍ هي صفةٌ لنكرة ؛ نحوُ : ( مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ ) ، خلافاً للرَّضِيِّ ومَنْ تَبِعَهُ (٥) .

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٢١\_ ٢٢).

<sup>(</sup>٢) انظر (حاشية الحفني) ( ١/ق ١٢٨ ) ، و( حاشية الصبان) ( ٣٠٢/١ ) .

<sup>(</sup>٣) نقله الحفني في ( حاشيته ) ( ١/ق ١٢٨ ) عن الغزي في ( حواشي المطول ) .

<sup>(</sup>٤) الكتاب (٢٥/٢).

<sup>(</sup>٥) انظر « شرح الرضي على الكافية » ( ٢٥٦/١٥ ، ٣/ ٤٦٤ ) .

## وقيل: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ .

.

المبتدأ ، فيجبُ رفعُهُ للخبر ؛ لأنَّهُ مُقتضِ لهما ، فهو كالفعل ؛ لمَّا عَمِلَ في الفاعل عَمِلَ في الفاعل عَمِلَ في المفعول .

ورُدَّ : بأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ لا يرفعُ شيئينٍ .

قوله: (والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ)؛ وذلك لأنَّ الابتداء عاملٌ ضعيفٌ فقويَ بالمبتدأ .

ورُدَّ : بأنَّ اجتماعَ عاملَينِ \_ معنويِّ ولفظيِّ \_ على معمولٍ واحدٍ. . لا يُعهَدُ .

و قوله: ( الأنَّهُ مُقتض لهما )؛ أي: مُستازمٌ لهما ؛ مباشرةً في المبتدأ ،

و المبتدا : ﴿ لَا لَهُ مُفْتُصِ لَهُمَا ﴾ ؟ اي : مستلزِم لهما ؟ مباشرة في المبتدا ، وبواسطة في الخبر .

وله : ( فهو كالفعل . . . ) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ العملَينِ في هـنـذا هختلفانِ ، وفيما نحن فيه مُتَّحِدانِ .

وَّ وَلِهُ : ( وَرُدَّ : بأنَّ الابتداءَ . . . ) إلى آخره : عبارةُ غيرِهِ : ( ورُدَّ : بأنَّهُ لم يوجد في العوامل اللفظيَّةِ ما يرفعُ شيئينِ بدون إتباع ، فكيف بالمعنويِّ الضعيف ؟! ) ، ولا يَرِدُ المبتدأُ في نحو : ( الحسنُ وجههُ قائمٌ ) ؛ لأنَّ رفعهُ الفاعلَ بجهة شَبَهِهِ الفعلَ ، ورفعهُ الخبرَ بجهة كونِهِ مبتدأً ، فلم تتَّحدْ جهتهُما ، وأمًّا المبتدأُ المُتعددُ الخبرِ ؛ نحوُ : ( حُلُوٌ حامضٌ ) . . فمجموعُهُما هو الخبرُ ، للكن ظَهَرَ الرفعُ في جزأَيْهِ ؛ لتعذُّر ظهورِهِ فيه (١) ، ونحوُ : ( كاتبٌ الخبرُ ) في تأويل : ( مُتَّصفٌ بالكتابة والشعر ) .

<sup>(</sup>١) أي : في المجموع .

وقيل: تَرَافَعَا، ومعناه: أنَّ الخبرَ رَفَعَ المبتدأ، وأنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبرَ (١) .

-

وأُجِيبَ : بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ ، لا لكلِّ منهما ؛ فالعاملُ واحدٌ .

قوله: (وقيل: تَرَافَعَا) هـٰذا للكُوفيِّينَ، وما عداه للبَصْريِّينَ، ووجههُ : أنَّ كلاً منهما مُفتقِرٌ إلى الآخر، فكان كلِّ عاملاً في صاحبه، كما أنَّ (أيّاً) الشرطيَّةَ عاملةٌ في الفعل بعدَها وهو عاملٌ فيها في نحو: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ورُدَّ : بأنَّ الجازمَ في الحقيقة ما تضمَّنتُهُ مِنْ معنىٰ ( إنْ ) ، وليس هو المنصوبَ ، وفيه شيءٌ ، فتأمَّلْ .

قوله: (بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ...) إلى آخره: فيه:
 أنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ العاملَ بعضُهُ معنويٌّ وبعضُهُ لفظيٌّ ، وهو قولٌ بما لا نظيرَ له.

﴿ قُولُه : ( وَفِيهُ شَيُّ ) وَجَهُهُ : أَنَّا لَا نُسلِّمُ أَنَّ الْجَازِمَ مَا تَضَمَّنُهُ مِنْ مَعْنَى ( إِنْ ) سَبِّ فِي عَمْلُهُ ( إِنْ ) سَبِّ فِي عَمْلُهُ الْجَزْمُ ، [لا أَنَّ التَضَمُّنَ أَو المعنى المذكورَ هو العاملُ].

<sup>(</sup>۱) وما ذَكَرَهُ الشارح هو أشهرُ الأقوال في هذه المسألة ، وقد قال بالثاني الأخفش وابن السرَّاج والرُمَّاني ، وقال بالثالث أبو إسحاق الزجَّاجُ وأصحابه ، ونُسِبَ إلى المُبرِّد ، ورُوي الرابع عن الكُوفيِّينَ ، واختاره ابن جنِّي وأبو حيَّان والسُّيُوطي ؛ فالأقوالُ الثلاثةُ الأُول للبَصْريِّينَ ، والأخيرُ للكُوفيِّينَ ، كما نبَّه علىٰ ذلك المُحشِّي ، وانظر تفصيل هذه المسألة في « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٦١-٢٧٠) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ١٧- ١٨) ، و« همم الهوامم » ( ١/ ٢٦٥-٣١٥) .

وأعدلُ هـٰذه المذاهبِ : مذهبُ سيبويهِ ، وهو الأوَّل ، وهـٰذا الخلافُ ممَّا لا طائلَ تحتَهُ .

المحابز المحرك المحرك

قوله: (وأعدلُ هاذه المذاهبِ: مذهبُ سيبويهِ)؛ أي: الأنَّهُ لا تكلُّفَ فيه.

﴿ قُولُه : ( ممَّا لا طَائلَ تَحْتَهُ ) ؛ أي : فهو لفظيٌّ ، للكن قال بعضُ الأفاضل : ( بل هو معنويٌّ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالسٌ » وأردتَ جَعْلَهُ مِنْ عطف المفرداتِ . يكونُ صحيحاً على القول بأنَّ العاملَ في الجزأينِ الابتداءُ ، بخلافه على بقيَّة الأقوال ؛ للزوم العطفِ على معموليْ عاملين [مختلفين])(١) .

<sup>(</sup>۱) انظر «حاشية الحفني» ( ١/ق١٣١ ) ، و«حاشية الصبان» ( ٣٠٩/١ ) ، وما بين المعقوفين زيادة منهما .

. . . . . . . المُتِمُّ الفائدة ك ( اللهُ بَرٌّ ) و( الأَيَادِي شاهدَهُ )

عرَّف المُصنِّفُ الخبرَ : بأنَّهُ الجزءُ المُكمِلُ للفائدة ، ويَرِدُ عليه : الفاعلُ ؟

المُونِهُ : ( المُتِمُّ الفائدَهُ ) المُرادُ بالفائدة : ما حَصَلَ بسبب الوَضْعِ ، أو التأويلِ ، فَدَخَلَ بالأوَّل : نحوُ : ( النارُ حارَّةٌ )(١) ، والثاني : نحوُ : ( شِعْرِي التأويلِ ، فَدَخَلَ بالأوَّل : نحوُ : ( النارُ حارَّةٌ ) ، والثاني : شِعْرِي الآنَ هو شِعْرِي الذي تعرفُهُ .

و الأيَادِي شاهدَهْ ») قال الفارِضيُّ : (المُرادُ بها هنا : النَّعَمُ) انتهى (٢) ، وفي تقييده بـ (هنا) إشارةٌ : إلى أنَّها تُطلَقُ بمعنى الجارحةِ خلافاً لمَنْ مَنَعَ ، كما في إلى المصباح » ، وفيه ما يُفِيدُ : أنَّ إطلاقَ اليدِ على النعمة مجازٌ مرسلٌ علاقتُهُ السببيَّةُ ، و(الأيادي) : جمعُ كَثْرةٍ لـ (يد) ، وجمعُ القِلّة : (أَيْدِ) انتهى (١ أيْدِ) انتهى (١ أيْدِ) بهو جمعُ الجمع على كلامه .

قوله : ( ويَرِدُ عليه : الفاعلُ ) جوابُهُ : أنَّ المُرادَ بالجزء هنا : أنْ يكونَ

قوله: (أنَّ المُرادَ بالجزء هنا...) إلىٰ آخره ؛ أي : ف (أل) :

<sup>(</sup>۱) وهو كلامٌ على الراجح ، بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الناظم ونقله عن سيبويه ؛ مِنْ أَنَّ المُركَّبَ الإسناديَّ المعلومَ مدلُولُهُ ضرورةً لا يُسمَّىٰ كلاماً . انظر « حاشية الصبان » ( ١/٥٦-٥٧ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٥).

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ٩٣٦/٢ ) .

<sup>(</sup>٤) شرح المكودي على الألفية ( ص٤٧ ) .

نحورُ : ( قام زيدٌ ) ؛ فإنَّهُ يَصدُقُ على ( زيدٌ ) أنَّهُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةِ .

وقيل في تعريفه : إنَّهُ الجزءُ المُنتظِمُ منه مع المبتدأِ جملةٌ (١) ، ولا يَرِدُ الفاعلُ على هاذا التعريف ؛ لأنَّهُ لا ينتظمُ منه مع المبتدأ جملةٌ ، بل ينتظمُ منه مع الفعل جملةٌ .

وخلاصةُ هـٰذا : أنَّهُ عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيره ، والتعريفُ ينبغي أَنْ يكونَ مُختصًا بالمُعرَّف دونَ غيرهِ .

معَ المبتدأ ؛ لأنَّ البابَ معقودٌ للمبتدأ والخبر ، لا الفعلِ والفاعلِ ؛ ولهاذا لم يكتفِ بقوله : ( اللهُ بَرُّ ) بفتح يكتفِ بقوله : ( اللهُ بَرُّ ) بفتح الباء ؛ أي : مُحسِنٌ .

﴿ قُولُه : ( عَرَّفَ الخبرَ بِما يُوجَدُ فيه . . . ) إلىٰ آخره : حاصلُ الاعتراضِ عليه : بأنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، وهو مُمتنعٌ ، وجوابُهُ مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ : ما تقدَّم ، فلا نُسلِّمُ أنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، الثاني : علىٰ تسليمه أنَّ التعريفَ

للعهد ، وقولُهُ : ( أَنْ يكونَ معَ المبتدأ ) ؛ أي : غيرِ الوصف ؛ ليخرجَ : فاعلُ الوصفِ في قولك : ( أقائمُ الزيدانِ ؟ ) ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ خبراً ، بل فاعلاً .

وله : ( لأنَّ البابَ. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : وبقرينةِ قولِهِ : ( مبتدأٌ اللهِ عَلَمْ اللهِ عَلَمْ اللهُ اللهِ اللهُ آخره .

<sup>(</sup>۱) عرَّفه بذلك أبو حيًّان في «الارتشاف» (٣/ ١٠٧٩)، و«التذييل والتكميل» (٣/ ٢٥٦-٢٥٧).

بالأعمِّ. . أجازَهُ مُتقدِّمو المناطقة (١) .

و مفرداً ) حالٌ مِنْ فاعل ( يَأْتِي ) ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بجملة ؛ فيشملُ : المُثنَّىٰ ، والجمع ، والمُركَّبَ بأقسامه ، والوصف مع مرفوعه ، إلا ما استُثنِي .

﴿ قُولُه : ﴿ وَيَأْتِي جُمْلَهُ ﴾ ؛ أي : كفعلٍ مع فاعله ، أو مبتدأٍ مع خبره ،

ولك : (هاذا عبدُ الله ) ، أو المُركَّبَ التوصيفيَّ ؛ كما في قولك : (زيدٌ ولك : (هاذا عبدُ الله ) ، أو المُركَّبَ التوصيفيَّ ؛ كما في قولك : (زيدٌ حيوانٌ ناطق ) ، أو المَرْجيَّ ؛ ك (هاؤلاءِ خمسةَ عَشَرَ ) ، و(هاذا بَعْلَبَكُ ) ، وظاهرُهُ : شُمُولُهُ للإسناديِّ ، وفيه : أَنَّ المُركَّبَ الإسناديُّ مِنْ قَبيل الجملة ، إلا أَنْ يُقالَ : المُرادُ : المُركَّبُ الإسناديُّ المُسمَّىٰ به ؛ نحوُ : (هاذا شابَ قَرْناها ) .

﴿ قُولُه : ( والوصفَ مع مرفوعه ) ؛ نحو أ : ( زيدٌ قائمٌ أبوه ) .

قوله: ( إلا ما استُثنِيَ ) ؛ وهو الوصفُ المُكتفِي بمرفوعه عن الخبر ؛
 كما في قولك : ( الزيدانِ ما قائمٌ إلا هما ) ؛ فإنَّ الخبرَ حينتذِ جملةُ المبتدأِ الذي هو ( قائمٌ ) ، وفاعلِهِ الذي هو ( هما ) .

<sup>(</sup>۱) واختاره السيد الجرجاني ، كما نصَّ عليه القليوبي في «حاشيته على المطلع » ( ص ۱۷۸ ) ، وانظر «حاشية السيد على تحرير القواعد المنطقية » ( ص (VA) ) .

 . . حاوية معنى الذي سِيقَتْ لَـه ﴿
 نفى بها كنُطْقِي ( اللهُ حَسْبِي ) . . . . ﴿ ١٢٠\_ وإنْ تَكُـنُ إِيَّـاهُ معنـى أكتفـى بها كنُطْقِي ( اللهُ حَسْبِي ) . . . 

ولا يمتنعُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ طَلَبيَّةٌ (١) ، ولا قَسَميَّةٌ (٢) ، ولا مُصدَّرةً بحرف التنفس (٣).

♦ قوله : ( معنى الذي . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : معنى المبتدأ الذي سيقَتْ خبراً له .

قوله: (وإنْ تَكُنْ...) إلى آخره ؛ أي: الجملةُ الواقعةُ خبراً عن المبتدأ نَفْسَ المبتدأ في المعنى . . اكتفى بها المبتدأ عن الرابط .

﴿ قُولُه : (كُنُطْقِي اللهُ ) ؛ أي : مَنْطُوقي. . . إلىٰ آخره .

قال المُراديُّ : ( والذي يظهرُ في هلذا ونحوهِ : أنَّهُ ليس مِنْ باب الإخبار

﴿ قُولُه : ( وَلَا يَمْتَنُّعُ وَقُوعُ الْجُمَلَةِ الْخَبْرِيَّةِ ) ؛ أي : الواقعةِ خَبْراً لَمْبَتَدا ، لا مقابل الإنشائية .

<sup>(</sup>١) خلافاً لابن الأنباري وابن السراج . انظر « التذييل والتكميل » ( ٢٧/٤ ) ، و « المقاصد الشافية ، ( ٦٢٦/١ ) ، وما سيأتي في ( ٢٧٧/٤ ) .

خلافاً لثعلب ، وهو محجوجٌ بالسماع . انظر «التذييل والتكميل» ( ٢٧/٤ ) ، ود همع الهوامع ، ( ٣٦٨/١ ) .

ولا يجوزُ إجماعاً أنْ تكونَ ندائيَّةً ، ولا أنْ تكونَ مُصدِّرةً بـ ( بل ) أو ( ككن ) أو (حتىٰ) ، كما نقله الشُّيُوطي في ﴿ همع الهوامع ﴾ ( ٣٦٨/١ ) عن شيخه الكافِيَجي ، وانظر ما سبق تعليقاً في ( ٣٣٦/١ ) .

そのそんのりょえのりょえのりょえんりょうんのりょえんのじょんのりょんのりょんのりょんのりょんのりょんの

بالجملة ، بل بالمفرد ؛ لأنَّ الجملةَ في نحو ذلك إنَّما قُصِدَ لفظُها ، كما قُصِدَ حين أُخبِرَ عنها في نحو : « لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجنَّةِ » ) انتهى (١) .

وهو ظاهرٌ ؛ لأنَّ ( نُطْقِي اللهُ. . . ) إلىٰ آخره : أُطلِقَ وأُرِيدَ لفظُهُ ، فيكونُ عَلَماً على اللفظ ، وهل هو عَلَمُ جنسِ أو شخصٍ ؟ قولان ، وغايةُ الاعتذارِ عن ذلك : أنَّهُ نَظَرَ فيه للأصل ؛ لأنَّهُ يُطلَقُ عليه جملةٌ باعتبارِ أنَّهُ مُركَّبٌ إسناديُّ ؛ إذ غايتُها التجوُّزُ ، وهو جائزٌ ، أفاده الشَّنَوانيُّ (٢) .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَكَفِي ﴾ فَاعَلُهُ : ضميرٌ مُستتِرٌ ، وهو مِنْ باب الحذف

هُ قوله: ( لأَنَّ « نُطْقِي اللهُ. . . » إلىٰ آخره: أُطلِقَ. . . ) إلىٰ آخره: الأَوْلىٰ أَنْ يقولَ: ( لأَنَّ « اللهُ حسبي » أُطلِقَ. . . ) إلىٰ آخره، ولا دَخْلَ لـ ( نُطْقى ) فى ذلك .

وقولُه : (عَلَمُ جنسِ) ؛ أي : إنْ قُلنا : إنَّ اللفظَ يتعدَّدُ بتعدُّد محلِّهِ ، وقولُهُ : ( أو شخصٍ ) ؛ أي : إن لم نَقُلْ بذلك .

<sup>(</sup>۱) توضيح المقاصد ( ۱/ ٤٧٧) ، والحديث رواه بنحوه البخاري ( ٦٣٨٤) ، ومسلم ( ٢٠٠٤) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وبلفظه النسائي في « السنن الكبرئ » ( ٩٧٨٨) عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضى الله عنه .

<sup>(</sup>۲) انظر « المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية » (  $1/\bar{o}$  ۱۳۱ ) ، و « الفوائد الشنوانية » (  $\bar{o}$  (  $\bar{o}$  / 9 ) .

ينقسمُ الخبرُ : إلى مفردٍ ، وإلى جملةٍ ، وسيأتي الكلامُ على المفرد (١٠) . فأمّا الجملةُ : فإمّا أنْ تكونَ هي المبتدأ في المعنى ، أو لا .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى . . فلا بُدَّ فيها مِنْ رابطٍ يَرْبُطُها بالمبتدأ ، وهاذا معنى قولِهِ : ( حاوية معنى الذي سِيقَتْ له ) .

والرابطُ : إمَّا ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) ، وقد يكونُ الضميرُ مُقدَّراً ؛ نحوُ : (السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم )(٢) ، التقديرُ : (مَنَوَانِ منه بدرهم) .

والإيصال ، والأصلُ : ( وكفىٰ به حَسِيباً ) ؛ لأنَّ الكثيرَ جرُّ فاعلِ ( كفىٰ ) بالباء الزائدة .

و قَتَلَ ) ، كما في « المصباح »(٣) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۰۲۰).

<sup>(</sup>٢) هاذا من التراكيب النَّحْويَّة المنقولةِ عن العرب والمتداولة كثيراً في كتب النحو ، وقد استشهد به جلُّ مَنْ أورد هاذا الفرع النَّحْوي . انظر « شرح التسهيل » ( ٢٩٠/١ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ٣٢٥/٣ ) و« توضيح المقاصد » ( ٢/٧٢١ ) ، و« أوضيح المسالك » ( ١٩٨/١ ) ، و« المساعد » ( ٢١٧/١ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/٢١ ) ، و« همع الهوامع » ( ٢١٧٢١ ) .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ٢٩٣/١ ) .

أو إشارةٌ إلى المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلنَّقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦] في قراءة مَنْ رَفَعَ ( اللباس ) .

خبرُ المبتدأ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ المبتدأ الأوَّل ، والرابطُ بينهما : الضميرُ المجرور بـ ( مِنْ ) .

و ( المَنَوَانِ ) : تثنيةُ ( مَناً ) ، قال في « المصباح » : ( المَنا : الذي يُكالُ به السمنُ وغيرُهُ ، وقيل : الذي يُوزَنُ به ؛ رَطْلانِ ، والتثنيةُ : « مَنَّانِ » على لفظه ) انتهى (١) ؛ أي : ويُقالُ فيه : ( مَنَوَانِ ) أيضاً .

وحمزة مِنَ عَمْو وحمزة مِنْ رَفَعَ « اللباس » ) ؛ أي : كأبي عمرو وحمزة مِنَ السبعة (٢) ؛ فهو مبتدأٌ ، و( ذلك ) : مبتدأٌ ثانٍ ، خبرُهُ : ( خير ) ، والجملة : خبرُ الأوَّل ، والرابط : الإشارة ، هلكذا ذَكَرَهُ ابنُ مالك (٣) ، ويحتمل : كونُ اسمِ الإشارة بدلاً أو بياناً ، فيكونُ الخبرُ مفرداً ، وجوَّز بعضُهُم كونَهُ صفة ، ورُدَّ : بأنَّ الصفة لا تكونُ أعرف مِنَ الموصوف .

و التثنية : « مَنَّانِ » على لفظه ) فيه سقط ، والأصل ـ كما في « المصباح » ـ : ( والتثنية : « مَنَوانِ » ، والجمع : « أَمْناءٌ » ؛ مثل « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، وفي لغة تميم : « مَنَّ » بالتشديد ، والجمع : « أَمْنانٌ » ، والتثنية : « مَنَّانِ » على لفظه ) .

<sup>(</sup>١) المصباح المنير ( ٢/ ٨٠٠ ) .

<sup>(</sup>٢) قرأ بالرفع: العشرةُ ، ما عدا نافعاً وابن عامر والكسائي ؛ فالكافُ في كلام المُحشِّي إشارةٌ إلىٰ عدم الحصر ، وانظر «الدر المصون» ( ٢٨٧/٥) ، و «إتحاف فضلاء البشر» ( ص ٢٨١) .

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ( ٣١١/١ ) .

قوله: (وأكثرُ ما يكونُ: في مواضع التفخيمِ)؛ أي: التعظيمِ، فيكونُ في غيرها مُختصٌّ بالشِّعْرِ؛
 بشرط: أنْ يكونَ بلفظه الأوَّل(١).

قوله: (كقوله تعالىٰ: ﴿ اَلْحَاقَةُ \* مَا اَلْحَاقَةُ ﴾) ما: مبتدأٌ ثانِ خبرُهُ ما
 بعدَهُ ، وصحَّ الابتداءُ بـ (ما) وإن كانتْ نكرةً عندَ الجمهور ؛ لعمومها .

قوله: (وذَهَبَ سيبويهِ: إلىٰ أنَّهُ...) إلىٰ آخره، وذَهَبَ الأخفشُ: إلىٰ أنَّهُ في غيرها يجوزُ مطلقاً في الشعر وغيره، بلفظه الأوَّلِ أو بغيره، كما في «عبد الغفور على الجامي» (٢).

قوله : ( للعهد ) ؛ أي : فيكونُ الرابطُ إعادةَ المبتدأ بمعناه .

<sup>(</sup>۱) انظر « المقاصد الشافية » ( ١/ ٦٣٦ / ٦٣٧ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية عبد الغفور اللاري ( ص١٠٥ ) ، ومنه عند الأخفش : قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عَامَنُواْ وَعَمِلُواْ اَلصَّلِحَتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف : ٣٠] ؛ أي : لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف : ٣٠] ؛ أي : لا نُضِيعُ أَجْرَهُم ، وانظر ( التذييل والتكميل ) ( ٣٣/٤ ـ ٣٤) .

نحوُ: (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ).

وإن كانتِ الجملةُ الواقعةُ خبراً هي المبتداً في المعنى.. لم تَحْتَجْ إلىٰ رابطٍ ، وهذا معنىٰ قوله : (وإن تَكُنْ...) إلىٰ آخر البيت ؛ أي : وإن تكنِ الجملةُ إيّاهُ \_ أي : المبتدأ \_ في المعنىٰ.. اكتفىٰ بها عن الرابط ؛ كقولك : (نُطْقِي « اللهُ حَسْبي » ) ؛ ف ( نُطْقِي ) : مبتدأٌ أوّل ، والاسمُ الكريمُ : مبتدأٌ ثانِ ، و(حَسْبي ) : خبرٌ عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبرُهُ : خبرٌ عن الأوّل ، واستغنىٰ عن الرابط ؛ لأنّ قولَكَ : (اللهُ حَسْبي) هو معنىٰ : (نُطْقِي ) ، وكذلك قولُكَ : (قَوْلِي « لا إله إلا الله » ) .

لا للجنس ، وقد أُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ في (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ارتباطاً ، بخلاف : (زيدٌ مات الناسُ) ، تأمَّلْ .

قوله: (نحو : «زیدٌ نِعْمَ الرجلُ ») زیدٌ : مبتداً ، و(نِعْمَ الرجلُ ) :
 خبرُهُ ، والرابطُ بینهما : العمومُ الذي في ( الرجل ) الشاملُ لـ (زیدٌ ) .

قوله: (إيّاهُ \_ أي: المبتدأ \_ في المعنىٰ) فيه إشارةٌ: إلى أنَّ (معنى )
 في كلام المُصنّفِ منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ، والأحسنُ: جَعْلُهُ منصوباً على
 التمييز .

 <sup>➡</sup> قوله: ( لا للجنس ) ؛ أي : على وجهِ الاستغراقِ ؛ حتى يكونَ الرابطُ العمومَ فيَردَ ما ذُكِرَ .

و قوله: ( فيه إشارةٌ: إلىٰ أنَّ « معنى »...) إلىٰ آخره: لم يجعلهُ صريحاً ؛ لاحتمال أنَّهُ حَلُّ معنى لا حَلُّ إعراب.

الجنسُ ، و( الجامد ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و( فارغٌ ) : خبرُ الثاني ، والجملةُ : خبرُ الجنسُ ، و( الجامد ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و( فارغٌ ) : خبرُ الثاني ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : الجامدُ منه ، والضميرُ في ( يُشتَقُ ) : عائدٌ على ( المفردُ ) المقصودِ به الجنسُ ، قاله الشاطِبيُّ رحمه الله (١) ، وهو أَحْسنُ ما قيل هنا .

و الجامد » : مبتدأ ثانٍ ) ؛ أي : لا صفة لـ ( المفردُ ) ؛ لئلا يُنافيَ عودَ الضميرِ في ( يُشتَقَّ ) عليه ، وعودُهُ إليه بدونِ صفتِهِ خطأ عندَ الشاطِبيِّ ؛ مُستدِلاً بقولِ سيبويهِ وغيرِهِ مِنَ النُّحاةِ : ( إنَّهُما كالشيء الواحد ) (٢) ، لكنَّ الأصحَّ : جوازُهُ عندَ القرينة ؛ وهي هنا استحالةُ كونِ الجامد مُشتقاً ، إلا أنَّهُ لا ضرورةَ إليه ، ولا يُقالُ : إنَّ الضرورةَ إليه لزومُ حذفِ الرابط ؛ لأنَّ حذفهُ كثير .

قوله: (هاذا هو المُشتقُ بالمعنى الأخصِ ) فيه نَظَرٌ ، بل المُشتقُ بالمعنى الأخصِ : هو ما يُصاغُ مِنَ المصدر للدَّلالة على حَدَثٍ وذاتٍ مُتَّصِفةٍ

<sup>(</sup>١) المقاصد الشافية ( ١/ ٦٦٠ ) .

<sup>(</sup>٢) المقاصد الشافية ( ١/ ٢٥٤ ) ، وانظر « الكتاب » ( ١/ ٤٢١ ) .

CASCA CONSCINSION ACTION ACTIO

وهو المُرادُ هنا ، وأمَّا المُشتقُّ بالمعنى الأعمِّ ـ وهو ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة على ذاتٍ وحَدَثِ ـ . . فهو غيرُ مُرادٍ هنا ؛ لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ الزمانِ والمكان والآلة .

قوله: (فهْوَ ذو ضميرٍ) ؛ أي: واحدٍ، كما هو المُتبادرُ.
 نعم ؛ إن تعدَّدَ المُشتقُ وجُعلَ الخبرُ المجموعَ.............

به ؛ فقولُنا : (مُتَّصِفة به ) ؛ لإخراج أسماء الزمان والمكان ؛ نحو : ( مَذْهَب ) ، والآلة ؛ نحو : ( مِفْتاح ) ؛ إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الشخص ، لا الزمانُ ، ولا المكان ، ولا الآلة (١) .

قوله: (وأمَّا المُشتقُ بالمعنى الأعمّ) هـٰذا هو اصطلاحُ الصَّرْفيّينَ ،
 وما قبلَهُ اصطلاحُ النَّحْويّينَ .

قوله: ( لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ... ) إلىٰ آخره ؛ أي: وهي لا تتحمَّلُ ضميراً ، كما ذَكَرَهُ الشارحُ .

و قوله: ( وجُعِلَ الخبرُ المجموعَ ) ؛ نحوُ: ( الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ ) ؛ فإنَّ المقصودَ أنَّهُ مُزٌّ ، وذلك معنى ( المجموع ) .

<sup>(</sup>١) لعلَّ حتَّ العبارة : ( إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الزمانُ أو المكان أو الآلة ، لا الشخصُ ) ، وهو متلائمٌ مع السياق ، والله تعالىٰ أعلم .

ففيه خلافٌ ، .

وقوله: (ففيه خلافٌ)؛ فقيل: إنَّ الضميرَ واحدٌ تحمَّله دالُّ معنى المجموعِ المَجْعولِ خبراً؛ وهو (مُزُّ)؛ لأنَّهُ لا يجوزُ خُلُوُ الخبرَينِ مِنَ الضمير بحيثُ لا يكونُ فيهما ولا فيما هما بمعناه ضميرٌ أصلاً؛ لئلَّا تنتقض قاعدةُ المُشتقِّ، ولا انفرادُ أحدِهِما به ؛ لأنَّهُ ليس أَوْلى مِنَ الآخر، ولئلَّا يُفِيدَ الكلامُ أنَّهُ حُلُو إِنْ أُضمِرَ في الأوَّل، أو حامضٌ إِنْ أُضمِرَ في الثاني، وهو خلافُ الغَرَضِ ؛ إذ ليس حُلُواً ولا حامضاً، ولا أَنْ يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ عاملينِ لا يعملانِ في معمولِ واحد، وجَعْلُ مجموعِهما عاملاً واحداً قولٌ بما لا نظيرَ له، ولا أَنْ يكونَ فيهما ضميرانِ ؛ لأنَّ ذلك يَقتضِي ثبوتَ الطَّعْمَينِ له، وهو خلافُ الغَرَض ؛ إذ الغَرَضُ أَنَّ له طَعْماً بينهما، وليس شيءٌ منهما ثابتاً له.

وقيل: واحدٌ مستترٌ في الأوَّل؛ لأنَّهُ الخبرُ في الحقيقة والثانيَ كالصفة، والتقدير: (الرُّمَّانُ حلوٌ فيه حموضةٌ)؛ فلا يَرِدُ أَنَّ أَحدَهُما ليس أَوْلىٰ مِنَ الآخَر.

وقيل: واحدٌ مستترٌ في الثاني ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة الجزءِ مِنَ الثاني والثانيَ هو تمامُ الخبر؛ فلا يَرِدُ ما ذكر.

وقيل: اثنانِ تحمَّلُهُما جزءا الخبر؛ أي: كلَّ تحمَّل ضميراً، ولا يلزمُ أنْ يكونَ كلُّ منهما خبراً على حِدَتِهِ حتى يُخالِفَ فَرْضَ المسألةِ أنَّ المجموعَ خبرٌ؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المعنى المُرادَ مِنْ هاذا التركيبِ هو أنَّهُ ذو طَعْم بينَ الحلاوةِ

A SA SA KA DE A KA

وإن اعتُبِرَ كلُّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ. . ففي كلُّ ضميرٌ .

﴿ قُولُهُ : ( مُستكِنُ ) ؛ أي : وجوباً ، إلا لعارض يَقتضِي البُرُوزَ ؛

والحُمُوضة الصِّرْفتَينِ ، فما يَقتضِيهِ تحمُّلُ كلِّ للضمير مِنْ ثبوت الحلاوة والحموضةِ فيكونَ كلِّ خبراً. . غيرُ مُرادٍ ، فلا محذورَ في تحمُّل كلِّ منهما ضميراً .

قال في «الهَمْع»: (قال أبو حيَّانَ: وتظهرُ ثمرةُ الخلاف: إذا جاء بعدَهُما اسمٌ ظاهر؛ نحوُ: «هاذا البستانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ»؛ فإن قلنا: لا يتحمَّلُ إلا أحدُهُما.. تعيَّن أنْ يكونَ الرُّمَّانُ مرفوعاً به، وكذا إن قلنا: المُتحمِّلُ دالُّ معنى المجموعِ المدلولِ عليه به، وإن قلنا: يتحمَّل كلُّ.. كان مِنْ باب التنازع؛ فيجبُ أنْ يكونَ في أحدهما ضميرٌ مُستتِر) انتهى بإيضاح (۱).

ولا يخفى أنَّ هاذه الثمرة ظاهرةٌ بين الرابع وكلِّ واحدٍ مِنَ البقيَّة ، لا بين البقيَّة بعضِها مع بعض ، فتدبَّرُ .

ه قوله : ( وإن اعتُبِرَ كلُّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ ) ؛ نحوُ : ( زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ ) ، وقولُهُ : ( ففي كلِّ ضميرٌ ) ؛ أي : باتقاق ، كما هو ظاهرُ كلامِهِ .

<sup>(</sup>١) همع الهوامع ( ٣٦٦/١ ) ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ٩٠/٤ ) .

تقدَّم الكلامُ في الخبر إذا كان جملةً ، فأمَّا المفردُ : فإمَّا أَنْ يكونَ جامداً ، أو مُشتقّاً .

فإنْ كان جامداً: فذَكَرَ المُصنِّفُ أَنَّهُ يكونُ فارغاً مِنَ الضمير ؛ نحوُ: (زيدٌ أخوكَ)، وذَهَبَ الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعةٌ: إلىٰ أَنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ، والتقديرُ عندَهُم: (زيدٌ أخوك هو)، وأمَّا البَصْريُّونَ: فقالوا: إمَّا أَنْ يكونَ الجامدُ مُتضمِّناً معنى المُشتقِّ، أو لا، فإن تضمَّنَ معناه ؛ نحوُ: (زيدٌ أسدٌ)؛

كالحصر في نحو: (زيدٌ ما قائمٌ إلا هو) ، كما عُلِمَ مِنْ (باب الضمير) (١) ، ومذهبُ سيبويهِ : جوازُ الإبراز ، كما يُؤخَذُ مِنْ تجويزه في نحو: (مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هو) أنْ يكونَ فاعلاً وتوكيداً للضمير المُستتِرِ (٢) .

﴿ قُولُه : ( فَإِنْ تَضَمَّنَ مَعِنَاه ؛ نحوُ : ﴿ زِيدٌ أَسدٌ ﴾ ؛ أي : شُِّجاعٌ . . . ) إلىٰ آخره : ظاهرهُ : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ البَصْريِّ والكُوفيِّ ، وليس كذلك ، بل هو مُتحمِّلٌ للضمير اتَّفَاقاً . انتهىٰ ﴿ حَفْنَى ﴾ (٣).

وله: (ظاهرُهُ: أنَّ الجامدَ...) إلىٰ آخره: الأَوْلَىٰ: حذفُ هاذه العبارةِ ؛ فإنَّ ما ادَّعَىٰ أنَّهُ ظاهرُ « الشرح » غيرُ مُسلَّم ، كما هو ظاهرٌ .

نعم ؛ لو قال : (ظاهرُ كلامِ الشارح : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ المُصنَّفِ وغيرِهِ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ ). . لكان له وجهُ ؛ وذلك لأنَّ المُتبادرَ مِنْ كلام الشارح أوَّلاً : أنَّ في المسألة ثلاثةَ مذاهبَ :

<sup>(</sup>۱) انظر ( ۱/ ۲۹ه ـ ۵۳۰ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « التذييل والتكميل » ( ١٦/٤ ) ، و « تعليق الفرائد » ( ٣/ ٨٦ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية الحفني على الأشموني ( ١/ق١٣٤ ) .

أي: شُّجاعٌ (١). تحمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمَّنْ معناه . . لم يتحمَّلِ الضميرَ ؛ كما مُثِّلَ (٢) .

﴿ قُولُه : (شَّجَاعٌ) بتثليث أُوَّلِهِ ، كما يُؤخَذُ مِنَ «المصباح »(٣) ، والشَّجاعة : مَلَكَةٌ تَحمِلُ صاحبَها على اقتحام المهالكِ ، وخَوْضِ المعارك ؛ فلهنذا خُصَّ العاقلُ بإطلاقها عليه ، ويُقالُ في غيره : جَرَاءةٌ ، كذا قيل ، ولعلَّهُ اصطلاحٌ ، وإلا فالذي في «المصباح » : تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعة ؛

مذهبُ المُصنِّف ؛ وهو عدمُ تحمُّلِ الجامدِ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ الكِسَائيِّ والرُّمَّانيِّ وجماعةٍ ؛ وهو تحمُّلُهُ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ البَصْريِّينَ ؛ وهو التفصيلُ بين المُؤوَّلِ بالمُشتقِّ وغيرِهِ ، معَ أنَّ الواقعَ خلافُهُ ، وأنَّ في المسألة مذهبَينِ فقط ، كما يُفِيدُهُ كلامُهُ في الحاصل الآتي (٤) ، تأمَّلُ .

قوله: (ويُقالُ في غيره: جَرَاءةٌ) يحتملُ أنَّ مُرادَهُ: أنَّ الجَرَاءةَ خاصَّةٌ
 بالغير، ويحتملُ: أنَّها أعمُّ تُستعمَلُ فيه وفي غيره، تأمَّلْ.

وله : ( وإلا فالذي في « المصباح » . . . ) إلى آخره : مَحَطُّ الدليلِ مِنْ كلام « المصباح » : قولُهُ : ( جَرَاءة ) ؛ فإنَّهُ تفسيرٌ للمصدر ، كما أنَّ قولَهُ : ( قَويَ واستهان ) تفسيرٌ للفعل .

<sup>(</sup>١) فإذا أُريد به التشبيهُ على إضمار الكاف ، أو أنَّهُ نَفْسُ الأسد مبالغة . . فلا يتحمَّل ضمير المبتدأ عندهم . « تصريح » ( ١٦٠/١ ) .

 <sup>(</sup>٢) انظر هاذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١/ ٤٨ ـ ٤٩ ) ، وقد نقل كغيره
 الخلاف في الأول عن الكوفيين جميعهم .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ١/ ٤١٥ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/٤٤٢).

وإن كان مُشتقاً: فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ ؛ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو ، هاذا إذا لم يرفعْ ظاهراً (١).

وهاذا الحُكْمُ إِنَّما هو للمُشتقِّ الجاري مَجْرى الفعلِ ؛ كاسم الفاعل ،

حيثُ قال : ( شَجُعَ ـ بالضم ـ شَجَاعةً : قَوِيَ قلبُهُ واستهان بالحروب جَراءةً و إقداماً ) انتهم (٢) .

وله: (كاسم الفاعل)؛ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)، (واسمِ المفعول)؛ نحوُ: (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)، نحوُ: (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)، نحوُ: (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)، (واسم التفضيل)؛ كـ (زيدٌ أحسنُ مِنْ عمرو).

ويحتملُ : أنَّ قولَهُ : (جَرَاءة) تعليلٌ لقوله : (قَوِيَ قلبُهُ واستهان)، ويكونُ المُرادُ بالجَرَاءة المَلكة ، وعطفُ الإقدامِ عليها عطفُ مُسبَّبٍ على سبب .

وحينئذ : تكونُ الجَرَاءةُ التي هي المَلكةُ ملزومةٌ للشجاعة ، لا مُرادِفةٌ كما ادَّعيٰ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : أنَّهُ يلزمُ صاحبَ هاذا القِيلِ أنَّ الجَرَاءةَ التي جَعَلَها صاحبُ « المصباح » ملزومةٌ للشجاعة . . هي عينُ الشجاعةِ عندَهُ ؛ لأنَّهُ فسَّر الشجاعة بالمَلكة ؛ فقولُ المُحشِّي : ( تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعةِ ) ؛ أي : بناءً على زَعْمِ هاذا القائلِ أنَّ الشجاعةَ هي المَلكةُ لا ما يلزمُها ، فهو إلزامٌ للقائل على زعمه في الشجاعة بما يُفهَمُ مِنْ كلام « المصباح » ، وبعد ذلك

<sup>(</sup>١) قوله : (هـٰذا إذا لم يرفع ظاهراً ) زيادة من (هـ ) ونسخة على هامش (و) ، وعليهما ففيهما تَكْرار سيُنبُه عليه المُحشِّي .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ١/ ٤١٥ ) .

واسم المفعول ، والصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعل التفضيل ، فأمَّا ما ليس جارياً مَجْرى الفعل مِنَ المُشتقَّات.. فلا يتحمَّلُ ضميراً ؛ وذلك كأسماء الآلة ؛ نحوُ : ( مِفْتاح ) ؛ فإنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ ( الفَتْح ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : ( هاذا مِفْتاحٌ ) لم يكن في (مِفْتاح) ضميرٌ ، وكذلك ما كان على صيغةِ (مَفْعَل) وقُصِدَ به الزمانُ أو المكان؛ كـ (مَرْمَى)؛ فإنَّهُ مُشتَقٌّ مِنَ ( الرَّمْي ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : ( هـٰذا مَرْمـٰى زيدٍ ) تريدُ : مكانَ رَمْيِهِ ، أو زمانَ رَمْيِهِ . . كان الخبرُ مُشتقاً ولا ضميرَ فيه .

وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ الجاري مَجْرى الفعلِ الضميرَ . . إذا لم يرفع ظاهراً ،

📽 قوله : ( مِفْتاح ) بكسر أوَّلِهِ .

قوله : ( مَفْعَلِ ) بفتح أوَّلِهِ وثالثه (۱) .

قوله : ( وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ. . . ) إلى آخره : كان الظاهرُّ أنْ يقولَ : ( فإنْ رَفَعَ ظاهراً... ) إلى آخره ؛ ليكون مُحترَزاً لقوله : ( هـٰذا إن لـم يرفعُ ظاهراً)، تأمَّلُ.

فلا يخفي ما فيه ، تأمَّل .

﴿ قُولُهُ : (كَانُ الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ. . . ) إِلَىٰ آخِرِهُ ؛ أَي : لأَنَّ مَا صَنَّعُهُ ﴿ قُولُهُ : الشارحُ فيه تَكْرارٌ ، ولعلَّ هـٰذا في نسخةٍ وقعتْ له ، وإلا فلا تَكْرارَ على ما بأيدينا مِنَ النسخ (٢) ، تدبَّرْ .

<sup>(</sup>١) وبكسر ثالثه أيضاً إن كان المضارع مكسور العين أو مثالاً ، ومثَّل الشارح بـ ( مرمى ) اتفاقاً لا احترازاً .

<sup>(</sup>۲) کما هو في (و، ز).

فإن رفعَهُ لم يتحمَّلْ ضميراً؛ وذلك نحوُ : ( زيدٌ قائمٌ غُلاماهُ ) ؛ فـ ( غُلاماهُ ) : مرفوعٌ بـ ( قائمٌ ) ، فلا يتحمَّلُ ضميراً .

وحاصلُ ما ذُكِرَ : أنَّ الجامدَ يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً عندَ الكُوفيِّينَ ، ولا يتحمَّلُ ضميراً عندَ البَصْريِّينَ إلا إن أُوِّل بمُشتقٌ ، وأنَّ المُشتقَّ إنَّما يتحمَّلُ الضميرَ إذا لم يرفعْ ظاهراً وكان جارياً مَجْرى الفعل ؛ نحوُ : ( زيدٌ مُنطلِقٌ ) ؛ أي : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْراهُ.. لم يتحمَّلُ شيئاً ؛ نحوُ : ( هاذا مَوْمَىٰ زيدٍ ) .

و المحافظة المحافظة

﴿ قوله: (وأَبْرِزَنْهُ) الضميرُ: عائدٌ لقوله: (ضميرِ مُستكِنْ)، وقضيَّتُهُ: أَنَّ ذلك خاصٌ بالضمير في الخبر المفرد، وليس كذلك، بل يجبُ الإبرازُ في الجملة أيضاً؛ نحوُ: (زيدٌ عمرٌو ضَرَبَهُ هو)؛ لأنَّ المحذورَ موجه دٌ فه أيضاً.

وفاعلُ ( تلا ) : يعودُ على الخبر ، و( ما ) : موصولةٌ صفةٌ لمحذوف ، والهاءُ في ( معناهُ ) : عائدٌ على ما عاد إليه فاعلُ ( تلا ) ؛ وهو الخبرُ ، والضميرُ في ( له ) : يعودُ على المبتدأ الموصوفِ بقوله : ( ما ليس ) ، . . .

الله : ( وقضيَّتُهُ : أنَّ ذلك خاصٌّ. . . ) إلى آخره : أجاب في النُّكَت » فقال : ( قلتُ : وإذا أُرِيدَ دخولُ هاذه المسألةِ \_ أي : مسألةِ أنَّ الفعلَ كالوصف \_ في كلام « الألفيَّة » . . جُعِلَ ضميرُ « وأَبْرِزَنْهُ » إلى مُطلَق

والتقديرُ: ( وأَبْرِزِ الضميرَ مُطلقاً إنْ تلا الخبرُ مبتداً ليس معنى الخبرِ مُحصِّلاً لذلك المبتدأِ ، أو مُحصَّلاً ـ بفتح الصاد<sup>(۱)</sup> ـ أي : ليس معنى الخبرِ صادراً مِنْ ذلك المبتدأِ ) .

قال الفارِضيُّ : وفي هـنـذا البيتِ بعضُ تعسُّفٍ ، وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـنـذا ؛ فإنَّهُ قال :

الضمير مِنْ غير تقييدِ بالمفرد المُشتقِّ ، كما شَرَحَ ابنُ قاسمٍ عبارةَ « التسهيل » بمثل ذلك ) انتهى (٢) ، ومُرادُهُ بـ ( ابن قاسم ) : العلَّامةُ المُراديُّ ، ويُقالُ له : ابنُ أمِّ قاسم (٣) .

﴿ قُولُه : ( إِنْ تَلَا الْخَبِرُ مَبِتَداً لِيسَ. . . ) إِلَىٰ آخره : هَـٰذَا إِنَّمَا يُناسِبُ جَعْلَ ( مَا ) نكرةً مُوصُوفَة ، مَعَ أَنَّهُ جَعَلَها أُوَّلاً مُوصُولَةً صَفَةً لَمَحَدُوف ، والمُناسِبُ لذلك أَنْ يقولَ : ( إِنْ تَلَا الْخَبِرُ الْمَبْتَداَ الذي ليسَ. . . ) إِلَىٰ آخره .

الضمير ، والضمير في ( تلا ) وفي ( معناه ) للخبر ، والضمير في ( له ) للمبتدأ ، وفي هاذا تشتيت .

و قوله : ( وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـٰذا. . . ) إلىٰ آخره ، للكن إن اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ ا

<sup>(</sup>١) وضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

<sup>(</sup>٢) نكت السيوطي ( ق/ ٦٨ ) ، وانظر « شرح التسهيل » للمرادي ( ص٢٦٥-٢٦٦ ) .

<sup>(</sup>٣) وهو المُراد إذا أُطلق في « النكت » ، وهو صاحب « توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك » ، و « شرح التسهيل » ، و « الجني الداني » ، و غيرها .

وإنْ تلا غيرُ الذي تَعَلَّقًا بهِ فَأَبْرِزِ الضميرَ مُطلَقًا فَإِنْ تلا غيرُ الضميرَ مُطلَقًا ثمَّ استحسنَ مذهبَ الكُوفيِّينَ ؟ فقال :

في المذهبِ الكُوفيِّ شرطُ ذاكَ أَنْ لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورأيُهُم حَسَنْ (١)

كان الضميرُ في ( تَعَلَّقا ) عائداً على الخبر الذي عاد إليه ضميرُ ( تلا ) \_ كما هو الظاهرُ \_ . . كانتِ الصِّلةُ جاريةً على غيرِ ما هي له ، فكان الواجبُ الإبرازَ عملاً بالحُكْم المأخوذِ مِنْ هاذه الجملةِ ؛ إذ الصِّلةُ كالخبر .

والجوابُ بأنَّهُ جارٍ على طريقة الكُوفيِّينَ. . لا يُناسِبُ (٢) : [من الكامل]

لا تنهَ عن خُلُقِ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

إلا أَنْ يُقَالَ: في المخالفة إشارةٌ إلى ارتضاء مذهب الكُوفيِّينَ ، كما صرَّح بذلك في قوله بعدُ: ( ورأيُهُم حَسَنْ ) ، فيكونُ فيه تصريحٌ بعدَ تلويحٍ إشارةً إلى قوَّةِ ذلك المذهب .

وإن كان الضميرُ عائداً إلى الموصول. . وَرَدَ عليه : أَنَّ التعلُّقُ إِنَّما هو مِنْ جانبِ الخبرِ ، كما هو المناسبُ ، وإن كان التعلُّقُ في ذاته نسبةً مِنَ الجانبينِ ، تدبَّرُ .

<sup>(</sup>۱) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٦) ، وانظر « الكافية الشافية » المطبوعة مع الشرح ( 1/7 ) .

<sup>(</sup>۲) سیأتی تخریجه فی ( ۵۲/۵ ) .

إذا جرى الخبرُ المُشتقُ على مَنْ هو له . . استتر الضميرُ فيه ؛ نحوُ : ( زيدٌ قائمٌ ) ؛ أي : هو .

فلو أتيتَ بعدَ المُشتقِّ بـ (هو) ونحوهِ ، وأبرزتَهُ فقلتَ : (زيدٌ قائمٌ هو). . فقد جوَّز سيبويهِ فيه وجهَينِ : أحدُهُما : أَنْ يكونَ (هو) توكيداً للضمير المُستترِ في (قائمٌ) ، والثاني : أَنْ يكونَ فاعلاً بـ (قائمٌ) (١) .

هـُـذا إذا جرى على مَنْ هو له .

فإن جرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ـ وهو المُرادُ بهاذا البيت ـ . . وَجَبَ إبرازُ الضميرِ (٢) ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ : ( زيدٌ هندُ ضاربُها هو ) (٣) ، ومثالُ ما لم يُؤمَنْ فيه اللَّبْسُ لولا الضميرُ : ( زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو ) .

<sup>(</sup>۱) قال الخضري في «حاشيته» ( ۱۷۹/۱): ( مُقتضى الوجهِ الثاني: أنَّ المستترَ يمكن إبرازُهُ والنطقُ به ، ويلزمُهُ أنْ يُجوِّز: « زيلٌ قام هو » على الفاعلية ، وإلا فما الفرقُ ؟ وغيرُ سيبويهِ يُوجِبُ الوجة الأوَّل ؛ لِمَا مرَّ أنَّ المستتر واجباً كان أو جائزاً لا يتيسَّر النطقُ به ، وإنَّما يستعيرون له لفظَ المنفصل تقريباً وتدريباً ؛ فالوصفُ الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروزِ ضميرِهِ وإن سُمِّيَ مستتراً جوازاً ؛ لأنَّهُ يَخلُفُهُ الظاهر ، فتدبَّرُ ) ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ١٦/١ ) ، و« ارتشاف الضَّرَب » ( ١١١١ ) ، و« تعليق الفرائد » ( ٢٠ / ٢ ) ، و« المساعد » ( ٢٠ / ٢ ) .

<sup>(</sup>٢) ويَخلُفُهُ الظاهر ؛ كـ (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ زيدٌ) ، كما قاله أبو حيَّانَ . ﴿ خضري ﴾ ( ١/ ١٧٩ ) .

 <sup>(</sup>٣) قوله: (ضاربُها) خبر (هندُ)، وهو قائمٌ بغيرها؛ وهو (زيدٌ)؛ لأنَّهُ هو الضارب، ولا لَبْسَ فيه؛ لتذكيره، فيُعلَمُ أنَّهُ لـ (زيد)، ومثله: (هندُ زيدٌ ضاربته).
 ٤ خضري ١ ( ١٧٩/١).

فيجبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعَينِ عندَ البَصْريّينَ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : ( وأَبْرزَنْهُ مطلقاً ) ؛ أي : سواءٌ أُمِنَ اللّبْسُ أو لم يُؤمَنْ .

وأمَّا الكُوفيُّونَ فقالوا : إن أُمِنَ اللَّبْسُ : جاز الأمرانِ ؛ كالمثال الأوَّل ؛ وهو : ( زيدٌ هندُ ضاربُها هو ) ؛ فإن شئتَ أتيتَ بـ ( هو )(١) ، وإن شئتَ لم تأتِ به .

وإن خِيفَ اللَّبْسُ: وَجَبَ الإبرازُ ؛ كالمثال الثاني ؛ فإنَّكَ لو لم تأتِ بالضميرِ فقلتَ : ( زيدٌ عمرٌ و ضاربُهُ ) . . لاحتملَ أنْ يكونَ فاعلُ الضَّرْبِ زيداً وأنْ يكونَ عمراً ، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلتَ : ( زيدٌ عمرٌ و ضاربُهُ هو ) . . تعيَّن أنْ يكونَ ( زيدٌ ) هو الفاعلَ (٢) .

واختار المُصنَّفُ في هاذا الكتابِ مذهبَ البَصْريِّينَ ؛ ولهاذا قال : ( وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً ) ؛ يعني : سواءٌ خِيفَ اللَّبْسُ أو لم يُخَفْ ، واختار في غير

<sup>(</sup>۱) أي : على أنّهُ فاعلٌ ؛ نَظَراً لجريانه على غير صاحبه ، فيُمنَعُ استتارُهُ ، أو تأكيدٌ ؛ نَظَراً لأمن التباسِهِ المُجوّزِ استتارَهُ ، وأمّا عند الخوف ففاعلٌ لا غيرُ ، والبَصْريُونَ يجعلونه فاعلاً مطلقاً ؛ فيُقالُ في التثنية على الفاعليّة : (الهندانِ الزيدان ضاربتُهُما هما) ، وعلى التأكيد : (ضاربتاهما هما) ، وكذا في الجمع ، قال الدَّمَامِينيُّ : (والمسموع مِنَ العرب : إفراد الوصف في مِثْلِ ذلك ، إلا على لغة «أكلوني البراغيثُ ») ؛ أي : فيُويد مذهب البَصْريُينَ . «خضرى » ( ١٩٩١) .

<sup>(</sup>٢) انظر هذه المسألة وأدلَّة كلا الفريقَينِ في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١/ ٥٠ ـ ٥٥ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ١/ ٢٠٠٠ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ١/ ٢٠٠٠ ) .

هاذا الكتابِ مذهبَ الكُوفيِّينَ<sup>(١)</sup> ، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهبهم ؛ فمِنْ ذلك : قولُ الشاعر<sup>(٢)</sup> :

٤٢ قَوْمِي ذُرًا المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ بكُنْهِ ذلكَ عدنانٌ وقَحْطانُ

وله : (قَوْمِي) مبتدأٌ أوَّل ، و( ذُرا المَجْدِ . . . ) إلى آخره : وجهُ التمسُّكِ به : أنَّ ( قومي ) مبتدأٌ أوَّل ، و( ذُرا المجدِ ) مبتدأٌ ثانٍ ، و( بانوها ) خبرُ الثاني ، والجملةُ خبرُ الأول ، والهاءُ عائدةٌ على ( ذُرا المجد ) ، والعائدُ على المبتدأ الأوَّلِ مستترٌ في ( بانوها ) ؛ فقد جَرَى الخبرُ على غيرِ مَنْ هو له ، ولم يَبرُزِ الضميرُ ؛ لكونِ اللَّبْسِ مأموناً ؛ فإنَّ الذُرا مبنيَّةٌ لا بانيةٌ ، ولو بَرَزَ لقيل على اللغة الفُصْحىٰ : ( بانيها هم ) ؛ لأنَّ الوصفَ مثلُ الفعل ؛ يجبُ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمع إذا أُسنِدَ لظاهرٍ أو ضميرٍ مُنفصِل .

وأُجِيبَ مِنْ جهةِ البَصْرِيِّينَ : بأنَّ ( ذُرا ) يحتملُ أنْ يكونَ معمولاً لوصفٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ ، والأصلُ : ( بانونَ ذُرا المجدِ بانوها ) .

لا يُقالُ : يمنعُ مِنْ ذلك أنَّ ( بانونَ ) وصفٌ ماضٍ مُجرَّدٌ مِنْ ( أل ) ، فلا يعملُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً .

﴿ قُولُه : ﴿ فَإِنَّ الذُّرا مُبنيَّةٌ لا بانيةٌ ﴾ ؛ أي : وللإتيان بواو العُقلاء وبالهاء .

<sup>(</sup>۱) اختاره في « شرح التسهيل » ( ۳۰۸/۱ ) .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٣٠٨/١ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٧٧ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١٩٦/١ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ١/ ٦٥٠ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٣٦٧ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ٣٦٧ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٤٩٠ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص ١٨٦ ) .

3 . ()

لأنَّا نقولُ: لا مانعَ أنْ يُرادَ بالوصف الدوامُ والاستمرارُ (١) ، فيكونُ بمنزلةِ ما أُرِيدَ به الحالُ والاستقبالُ في صحَّة العملِ.

و( الـذُّرَا ) : جمعُ ( ذَّرُوة ) بتثليث الـذال المُعجَمة (٢) ؛ وهي أَعْلى الشيءِ ، و( المَجْد ) : الكَرَمُ ، و( بانوها ) : جمعُ ( بانِ ) اسمُ فاعلٍ مِنْ ( بنيٰ يَبنِي ) ، والأصلُ : ( بانِيُونَ ) ؛ أُعِلَّ إعلالَ ( قاضُونَ ) .

وقال العَيْنيُّ : ( مِنَ البُونِ \_ بضم الباء<sup>(٣)</sup> \_ وهو الفضلُ والمَزِيَّة ؛ يُقالُ : « بانَهُ يَبُونُهُ ويَبِينُهُ » )<sup>(٤)</sup> .

قال في « التصريح » : ( فإن أرادَ أنَّهُ جملةٌ فعليَّةٌ ماضَوِيَّةٌ . . فالضميرُ هو الواو في « بانُوها » ؛ إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ ، وإن أراد الوصفَ مِنْ « بان يَبِينُ » أو « يَبُونُ » . . فقياسُهُ : « بائنٌ » بهمزة بعدَ الألف بدلاً مِنْ عين الفعل ، والجمعُ : « بائنُونَ » ، لا « بانُونَ » ) (٥) .

قوله: (إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ) ؛ أي: فلا يظهرُ حينئذٍ وجهُ
 التمسُّكِ الذي هو المُدَّعيٰ .

<sup>(1)</sup> بقرينة المدح . « خضري » ( 1/ ۱۸۰ ) .

<sup>(</sup>٢) الذي في « القاموس » (٤/٤/٤) وغيره : أنَّهُ بالضم والكسر ، ونقل الزَّبيدي في « التاج » (٨٧/٣٨) عن الشُّمُنِّي في « شرحه للشفاء » أنَّهُ بالتثليث ، ورجعت إلى مطبوع « شرح الشفاء » ( ٢/٤٣) فوجدتُهُ ذكر الضم والكسر فقط .

<sup>(</sup>٣) كذا في « المقاصد النحوية » ( ١/ ٤٩٨ ) ، ولعلَّ صوابه بفتح الباء ، والله تعالىٰ أعلم ، وانظر « خزانة الأدب » ( ٢٧٨ /٦ ) .

<sup>(</sup>٤) المقاصد النحوية ( ١/ ٤٩٨ ) .

<sup>(</sup>٥) التصريح على التوضيح ( ١٦٢/١ ) .

وله: ( فحُذِفَ الضميرُ ؛ لأَمْنِ اللَّبْس ) تَبعَ في هاذا ابنَ الناظم (٢٠) ، قال شيخُ الإسلام: ( وهو سهوٌ ؛ إذ لا حذفَ فيه ، بل فيه وصلٌ ؛ إذ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : « بانيها هم » بإفراد الصفة ؛ لأنَّ « بانيها هم » بمنزلة « قائمٌ إخوتُهُم » ؛ فكما لا يُقالُ : « قائمونَ إخوتُهُم » إلا على لغة « أَكَلُوني البراغيثُ ». . فكذا لا يُقالُ : « بانوها هم » إلا على هاذه اللغة ، ويُجابُ : بأنَّ المتصلَ باسم الفاعلِ ليس ضميراً ، بل علامةُ جمعٍ ، والضميرَ مُستتِرٌ فيه ) انتهى (٣) .

وله: (ليس ضميراً ، بل علامةُ جمع ) ؛ أي: فلا يصحُّ قولُ شيخِ الإسلام: (بل فيه وصلٌ) ؛ إذ مُرادُ شيخِ الإسلام بذلك: أنَّ فيه ضميراً متصلاً هو الواوُ.

ومعنىٰ جوابِ المُحشِّي : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الواوَ ضميرٌ متصلٌ حتىٰ يَرِدَ على

<sup>(</sup>۱) وحُكُمُ المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً.. كحُكُمه إذا وقع خبراً في تحمُّل الضمير واستتاره وإبرازه ، إلا في مسألة واحدة ؛ وهي قولك : (مررت برجل حسن أبواه جميلين) ؛ في (جميلين) : صفة جاريةٌ على (رجل) ، وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها فيُقالَ : (جميلينِ هما) ؛ أَجْرَوا الضمير الرابط هنا مُجْرى الصفة الجاريةِ على الموصوف مِنْ حيثُ كان عائداً على الموصوف مِنْ حيثُ كان عائداً على الموصوف مِنْ حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره ، فصار لذلك كأنَّهُ مِنْ جهة المعنى قد قال : (مررتُ برجلٍ حسنِ أبواه جميلٍ أبواه) . انظر (التذييل والتكميل) (٢٠/٤) ، و(همع الهوامع) (٢٠/٤) .

<sup>(</sup>٢) شرح ابن الناظم على الألفية ( ص٧٨) .

<sup>(</sup>٣) الكلام بنحوه لابن هشام في ا تخليص الشواهد » (ص ١٨٧).

الشارح أنْ لا حَذْفَ ، ولا نُسلِّمُ أنَّ مقصودَ الشارحِ أنَّ (هم) هو الفاعلُ فحُذِفَ بعدَ ذلك حتىٰ يَرِدَ أنَّهُ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : ( بانِيها هم ) ؛ لوجوب تجريدِ الوصفِ مِنَ الواو ، بل مقصودُهُ بالإتيان بـ (هم ) مُنفصِلاً : توضيحُ الفاعل ، وقولُهُ (١): ( فحُذِفَ ) ؛ أي : لم يُؤتَ به مِنْ أوَّل الأمر ، لا أنَّ الفاعلَ كان منفصلاً ثمَّ حُذفَ بعدَ ذلك حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يجبُ تجريدُ الوصف من الواو لأنَّهُ منفصلاً ثمَّ حُذفَ بعدَ ذلك حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يجبُ تجريدُ الوصف من الواو لأنَّهُ

فلا بُدَّ مِنْ هاذا كلِّه حتىٰ يصحَّ جوابُ المُحشِّي ، وإلا فهو غيرُ مُلاقِ للاعتراض وغيرُ دافع له ، كما لا يخفيٰ على النَّبيهِ .

ثمَّ إنَّ ما فهمه المُحشِّي ـ مِنْ أنَّ مُرادَ شيخِ الإسلام بقوله: ( بل فيه وصلٌ ) أنَّ الواوَ ضميرٌ متصل ـ . . غيرُ مُسلَّم ، بل مقصودُ شيخِ الإسلام : أنَّ فيه ضميراً متصلاً ، وذلك الضميرُ المتصل هو الضميرُ المستتر لا الواوُ ؛ إذ لا يخفى مثلُ هاذا على مِثْلِ شيخ الإسلام .

ومُحصَّلُ اعتراضِ شيخِ الإسلام: أنَّ قولَ الشارح: (فحُذِفَ الضميرُ...) إلى آخره يقتضي: أنَّ قولَ الشارح: (التقديرُ: «بانُوها هم») بيانٌ لأصل التركيب الذي بَرَزَ فيه الضميرُ المستتر، وأنَّ هاذا البارزَ حينئذِ هو الفاعلَ، والوصفُ إذا رَفَعَ ضميراً بارزاً وَجَبَ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمع كالفعل، والواقعُ ليس

رفع ضميراً منفصلاً.

<sup>(</sup>١) أي : قول الشارح .

قوله : ( وأَخْبَرُوا بظرفٍ ) ؛ أي : مكانيٌ ، كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ ؛

كذلك ، بل الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ متصل بالوصف لم يَبرُزْ أصلاً ، فضلاً عن كونه بَرَزْ ثمَّ حُذف .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَ الشارحِ : (التقديرُ : «بانُوها هم») ليس مُرادُهُ به : أنَّ (هم) هو الفاعلُ ، بل مُرادُهُ : أنَّ الفاعلَ مستتر ، وإنَّما ذَكَرَ (هم) بياناً وتوضيحاً للفاعل المستتر ، فيكونُ (هم) المذكورُ بياناً أو توكيداً للمستتر ؛ فالوصفُ حينئذِ رافعٌ لضميرِ مستتر ، وقولُهُ : (فحُذِفَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لم يُؤتَ بضميرِ بارزِ مِنْ أوَّل الأمر ؛ لأَمْنِ اللَّبْسِ ، وليس مُرادُهُ أنَّهُ كان بارزاً ثمَّ حُذف ، كما فَهِمَ شيخُ الإسلام .

وجوابُ المُحشِّي غيرُ مُلاقِ للاعتراض ، إلا أنْ يُؤوَّلَ بما سمعتَ .

هلذا إذا كان الجوابُ مِنْ كلام المُحشِّي ، ويكونُ قولُهُ : ( انتهىٰ ) إشارةً إلىٰ أنَّهُ مأخوذٌ مِنْ كلام الغير (١١) .

ويحتملُ : أنَّ الجوابَ مِنْ كلام شيخ الإسلام ، كما هو المُتبادرُ مِنَ التعبير بـ ( انتهىٰ ) ، ولا يخفىٰ عليك حينئذِ تخريجُ العبارةِ علىٰ ما ذَكَرْنا ، تدبَّرُ .

● قوله: (كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ)؛ أي: لأنَّهُ في البيت بعدُ ذَكرَ أنَّ

<sup>(</sup>١) في (ك): (ويكون قوله: «انتهن »؛ أي: انتهن ما أخذ منه هذا الجواب) بدل (ويكون قوله... الغير).

بشرطِ : أَنْ يَكُونَ تَامَّاً ، كَمَا يُستَفَادُ مِنْ تَعْرَيْفَ الْخَبْرِ السَّابِق ، وَمِنْ قُولُهُ الْآتِي : ( وَإِنْ يُقِدْ فَأَخْبِرا ) ، وَمثلُ ذلكُ يُقالُ فِي المُجْرُور .

الزمانَ لا يكونُ خبراً عن الجُنَّة بقوله: (ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرا عن جُثَّة)، وذَكَرَ أَنَّهُ يكونُ خبراً بقوله: (وإن يُفِدْ فأُخْبِرَا)، فيكونُ كلامُهُ هنا قاصراً على ظرف المكان، وإلا لَزِمَ التَّكْرارُ.

نعم ؛ قد يُقالُ : اسمُ الزمانِ إذا كان خبراً عن المعنى. . لم يتعرَّضْ له لا هنا ولا هناك ؛ فالمُناسِبُ دخولُهُ هنا ، وقد يُقالُ : هو مُستفادٌ مِنْ قوله : (عن جُثَّة ) ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ أنَّهُ يكونُ خبراً عن المعنى ؛ على أنَّهُ لا مانعَ مِنْ شُمُولِ قولِهِ : ( وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا ) له .

وبهاذا تعلمُ ما في قول « الصبَّان » : ( والمُرادُ بالظرف : ما يَعُمُّ المكانيَّ والزمانيَّ الواقعُ خبراً عن غير جُثَّة ، أو عنها مع الفائدة ، وقَصْرُهُ على المكانيِّ كما فعل البعضُ. . قُصُورٌ ) انتها (١) .

وأجاب بعضُهُم عن الصبَّان : بأنَّهُ لا يلزمُ التَّكْرارُ ؛ لأنَّ المُصنَّفَ قَصَدَ بقوله : ( وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا ) تقييدَ قولِهِ : ( ولا يكونُ اسمُ زمان... ) إلىٰ آخره ؛ كأنَّهُ يقولُ : ( محلُّ ذلك : إذا لم يحصلْ بالإخبار به عن الجُثَّة فائدةٌ ) .

ومِنْ قوله الآتي : وإنْ يُفِدْ...) إلى آخره : فيه : أنَّهُ في ظرف الزمان ، والكلامُ الآنَ في ظرف المكان ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الاستفادةَ على وجه

408

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان ( ١/٣١٧).

. . . . . . . . . أَوْ بِحرفِ جَرْ

وقوله: (أو بحرفِ جَرْ)؛ أي: مع مجرورِه ؛ فهو مِنْ باب إطلاقِ اسمِ البعض على الكلِّ، واختار الرَّضِيُّ: أنَّ المحلَّ للمجرور وحدَهُ، وهو التحقيقُ ؛ لأنَّ الجارَّ لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء، فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ مجازاً مُرسَلاً علاقتُهُ المجاورةُ ، أفادَهُ البُهُوتيُّ (۱).

الإشارة ؛ إذ كلامُهُ يُفِيدُ : أنَّ المدارَ على الفائدة .

وأراد به المجرورَ...) إلى آخره: فيه تَوله: ( فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ...) إلى آخره: فيه نَظَرٌ لا يخفى ؛ لأنَّ مُرادَ الرَّضِيِّ: بيانُ المحلِّ الذي يَقتضِيهِ المُتعلَّقُ ؛ بدليلِ تعليلهِ ، لا مَحَلِّ الخبريَّة الذي يلزمُهُ أنَّ صاحبَ ذلك المحلِّ يكونُ هو الخبرَ ، وهاذا هو الذي الكلامُ فيه ؛ فالكلامُ في مَقامَينِ ، فقد اختلط عليه رحمه الله تعالىٰ تبعاً للبُهُوتيِّ أحدُ المَقامَين بالآخر .

والحاصلُ: أنَّ المحلَّ في الظرف اللَّغْوِ للمجرور فقط، ولا محلَّ للمجموع، وهو نصبٌ، وقد يكونُ رفعاً؛ كـ (مُرَّ بزيد) مجهولاً؛ فـ ( رُيد ) وحدَهُ نائبُ الفاعل، ولا يكونُ جرّاً.

وكذا في المُستقرِّ مِنْ حيثُ تعلُّقُهُ بعامل (٢) ، إلا أنَّ محلَّهُ نصبٌ أبداً ، وأمَّا مِنْ حيثُ قيامُهُ مَقامَ عاملِهِ. . فالمحلُّ للمجموع رفعاً في الخبر ، ونصباً في الحال ، وجرّاً في الصفة المجرورة ، ولا محلَّ له في الصَّلة كعامله ، وإن

<sup>(</sup>١) حاشية البُهُوتي على الأشموني ( ص ٣٥٢ ) ، وانظر « شرح الكافية » للرضي ( ٤/ ١٣٧ ) .

<sup>(</sup>٢) قوله: (المُستقر) هو بفتح القاف ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٢/ ٢٥٨).

﴿ قُولُه : ( نَاوِينَ معنىٰ « كَائَنِ » أَوِ « ٱستَقَرْ » ) ؛ أي : ناوينَ ( كَائناً ) أو ( استقرَ ) أو ما في معناهُما ، لا خصوصَ هاذا اللفظ .

وممًّا يجبُ التنبُّهُ له: أنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظرف المُستقَرِّ (كائنٌ ) أو (كانَ )... فهو مِنْ (كان ) التامَّةِ بمعنىٰ (حَصَل ) أو (ثَبَتَ ) ، والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ، لا مِنْ (كان ) الناقصةِ ، وإلاكان الظرفُ في موضع الخبرِ ، ......

أردتَ زيادةَ بيانِ فعليك بما كَتَبْناهُ على «حاشية السيِّد أبي النجا على الشيخ خالد » $^{(1)}$ .

﴿ قُولُه : ( أي : ناوينَ ﴿ كَائِناً ﴾ . . . ) إلى آخره ؛ أي : فالمدارُ : على المعنىٰ مُعبَّراً عنه بأيِّ عبارةٍ ، لا خصوصِ ( كائن ) أو ( استقرَّ ) .

وله: (والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ) لا يوافقُ واحداً مِنَ القولَينِ الآتيَين (٢٠)، فتأمَّلُ .

﴿ قُولُه : ( وَإِلَا كَانَ الظَرْفُ. . . ) إِلَىٰ آخره ؛ أي : وَكَانَ ذَلَكَ هُو المُرادَ بَتَعَلَّقُهُ بِـ ( كَانُ ) ، وقولُهُ : ( وتتسلسلُ التقديراتُ ) : لو قُدِّر الآخَرُ نحوَ ( مُستقِر ) أو ( استقرَّ ) . لم يلزم التسلسلُ .

<sup>(</sup>١) انظر « تقرير الأنبابي على أبي النجا » ( ق/ ٧٤ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٢٥٨).

تقدَّم أنَّ الخبرَ يكونُ مفرداً ويكونُ جملةً ، وذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذا البيتِ أنَّهُ يكونُ ظرفاً ، أو جارًا ومجروراً ؛ نحوُ : ( زيدٌ عندَكَ ) ، و( زيدٌ في الدار ) ؛

فَيُقَدَّرُ ( كان ) ، وتتسلسلُ التقديراتُ ، ذَكَرَهُ الشُّمُنِّيُّ عن السَّعْد (١) .

وله: (أنّهُ يكونُ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً) قال ابنُ هشام تبعاً لجماعة : (الصحيحُ : أنّ الخبرَ في الحقيقة مُتعلَّقُهُما المحذوف)(٢)، وقال غيرُهُ : (الصحيحُ : أنّ الخبرَ مجموعُهُما ؛ لأنّ المقصودَ الإخبارُ بوجود الشيءِ في الظرف، إلا أنّهُم حذفوا بعضَهُ لزوماً، وسمّوُا الباقيَ باسم الخبر مجازاً).

وقد يُقالُ: الخلافُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ القائلَ بأنَّهُ المحذوفُ نَظَرَ إلى العامل الذي

\_\_\_\_\_

وله : ( لفظيٌّ ) قد يُقَالُ : تظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في المُتحمِّل للضمير الله على ا

فَمَنْ قال : إِنَّ الخبرَ هو الظرفُ. . قال : إِنَّ الضميرَ الذي كان في المُتعلَّق قد انتقل إليه وجُعِلَ المحلُّ له .

ومَنْ قال : إنَّهُ المُتعلَّق. . قال : إنَّ الضميرَ باقِ فيه لم ينتقلْ ، والمحلَّ له ، ولا محلَّ للظرف .

ومَنْ قال : إنَّهُ مجموعُ الظرفِ والمُتعلَّقِ. . جَعَلَ المحلَّ لهاذا المجموع ، للكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ أعطى الإعراب للمُتعلَّق مِنْ باب إعطاءِ حُكْمِ الكلِّ للجزء ، والظاهرُ : أنَّهُ لا يقولُ بانتقال الضمير .

<sup>(</sup>۱) حاشية الشُّمُنِّي على المغني (١/١٥٥)، وانظر «حاشية السعد على الكشاف» (ق/١٠٦).

<sup>(</sup>۲) أوضع المسالك ( ۱/ ۲۰۱ ) .

هو الأصلُ ، وهو مُقيَّدٌ بقيدٍ لا بُدَّ مِنِ اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ المذكورُ نَظَرَ إلى الظاهر الملفوظِ به ، وهو معمولٌ لعاملِ لا بُدَّ مِن اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ مجموعُهُما نَظَرَ إلى المعنى المقصود(١).

واعلَمْ : أنَّ الظرفَ الشاملَ للجارِّ والمجرور. . نوعانِ : مُستقَرُّ<sup>(٢)</sup> ، ولغوٌ ؛ لأنَّهُ إِن كَانَ عَامِلُهُ مُصِرَّحًا بِهِ . . فَلَغُورٌ ، وإلا فَمُستقَرُّ ، وقيلَ : المُستقَرُّ : ما كان عاملُهُ عامّاً واجبَ الحذفِ، واللغوُ: ما كان مُتعلَّقُهُ خاصّاً، سواءٌ وَجَبَ حذفُهُ ؛ كـ ( يومَ الجمعةِ صمتُ فيه ) ، أو جازَ ؛ نحوُ : ( زيدٌ راكبٌ على ا الفرس) ، والأوَّلُ هو المشهورُ ، وقد نَظَمْتُ هاذا الضابطَ فقلتُ : [من الرجز]

ومُستقَــرٌ إِنْ يكــنْ قــدْ عمَّــا وٱحْـذِفْ لهـٰـذا دونَ ذاكَ حَتْمَـا

اَلظَّرفُ لغوٌ إنْ يكنْ مخصُوصًا بعاملِ لقدْ أتى منصُوصًا وقيلَ لغو إنْ يَكُن تَعَلَّقَا بعاملٍ مُصرَّح تَحَقَّقَا ومُستقَرٌّ إِن يَكُنْ قد حُدِفًا عاملُهُ ذا بالشتهارِ عُدِفًا (٣)

وهل الانتقالُ مع الحذف ، أو قبلَهُ ، أو بعدَهُ ؟ احتمالاتٌ ؛ أرجحُها : أَوَّلُها ، كما هو مُبيَّنٌ في « الصبَّان » وما لنا عليه (٤) .

<sup>(</sup>١) \_ وهـٰذا الأخير اختاره الكمال ابن الهمام تبعاً للرضي . انظر ﴿ الدرر السنية ﴾ ( ١/ ٢٩٤ ) .

<sup>(</sup>٢) نصَّ علىٰ فتح القاف الشيخ خالد في ﴿ التمرين ﴾ ( ص ٤٤ ) ، والصبان في ﴿ حاشيته ﴾ ( ٣١٨/١ ) ، والأصل : ( مُستقَرُّ فيه ) ؛ فحُذف ( فيه ) تخفيفاً .

البيتان الأخيران زيادة من (د، هـ)، وورد الأؤلان فقط في «حاشية السجاعي على شرح القطر » (ص٤٨).

<sup>(</sup>٤) حاشية الصبان ( ١/ ٣١٩ - ٣١٩ ) ، تقرير الأنبابي الأول على الصبان ( ١/ ٢٠٨ - ٢٠٩ ) .

يكونَ ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً ؛ نحوُ : (كائن) ، أو (استقرًا) ، فإن قدَّرتَ ( كاثناً ) كان مِنْ قَبِيل الخبر المفرد ، وإن قدَّرتَ ( استقرَّ ) كان مِنْ قَبِيل الخبر الجملة .

واختلف النَّحْويُّونَ في هاذا ؛ فذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الخبر المفرد ، وأنَّ كلَّا منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعل ، التقديرُ: ( زيدٌ كائنٌ عندَكَ ) ، أو ( مُستقِرٌّ عندَكَ ) ، أو ( في الدار ) ، وقد نُستَ هاذا لسيبو يه <sup>(١)</sup> .

وقيل : إنَّهُما مِنْ قَبِيل الجملة ، وإنَّ كلَّا منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ ، التقديرُ : ( زيدٌ استقرَّ ـ أو يستقرُّ ـ عندَكَ ) ، أو ( في الدار ) ، ونُسِبَ هـٰذا إلىٰ جمهور البَصْريِّينَ وإلىٰ سيبويهِ أيضاً .

وقيل : يجوزُ أَنْ يُجعلا مِنْ قَبِيل المفرد فيكونَ المُقدَّرُ ( مُستقِرّاً ) ونحوَهُ ، وأنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ الجملة فيكونَ المُقدَّرُ : ( استقرَّ ) ونحوَهُ ، وهـٰذا ظاهرُ قولِ المُصنِّفِ : ( ناوينَ معنى « كائنِ » أو « استقر » ) .

 قوله : ( يجوزُ أَنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ المفرد ) قال في « المغني » : ( الحقُّ عندي : أنَّهُ لا يترجَّحُ تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً ) انتهىٰ (٢) ، وإليه يُرشِدُ قولُ

<sup>(</sup>١) ورجَّحه الناظم في (شرح التسهيل) (٣١٧/١)، و(شرح الكافية الشافية) ( ٣٤٩/١ ) ، واستدلَّ علىٰ ذلك بأدلة ؛ منها : أنَّهُ يتعيَّنُ تقديرُهُ مفرداً بعد ( أمَّا ) و( إذا ) الفجائيَّةِ في نحو : ( أمَّا عندَكَ فزيدٌ ) ، و( خرجتُ فإذا في الباب زيدٌ ) ؛ لأنَّ ( أمَّا ) و( إذا ) الفجائيَّةَ لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ولا مُقدَّر .

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب ( ٢/ ٥٨٩ ) ، وذكر أنه يُقدَّر بحسَب المعنىٰ ، ثمَّ بيَّن كيفية ذلك .

وذَهَبَ أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ : إلىٰ أنَّ كلَّا مِنَ الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس مِنْ قَبِيلِ المفرد ولا مِنْ قَبِيل الجملة ، نَقَلَ عنه هاذا المذهبَ تلميذُهُ أبو علىُ الفارسيُّ في « الشِّيرازيَّات »(١) .

والحقُّ: خلافُ هاذا المذهبِ ، وأنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفِ ، وذلك المحذوفُ والحثُّ : حلافُ هاذا المذهبِ ، وأنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفِ ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً ؛ كقولِ الشاعرِ (٢) : [من الطويل] ٤٣ ـ لكَ العِزُّ إِنْ مولاكَ عَزَّ وإِنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهَ العَزُّ إِنْ مولاكَ عَزَّ وإِنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهَ اللهُونِ كَائِنُ اللهَائِلُونُ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهَائِمُ اللهُ اللهُونِ كَائِنُ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهِ اللهُونِ كَائِنَ اللهِ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ لِهُ اللهِ اللهِ اللهُ الْمُؤْمِونِ كَائِنُ اللهِ اللهُونِ كَائِنُ الْمُؤْمِونِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُونِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

الناظم : ( وأخبروا بظرفٍ . . . ) إلىٰ آخره .

﴿ قُولُه : ( فِي ﴿ الشِّيرازيَّاتِ ﴾ ) اسمُ كتابِ أَمْلاهُ بشِيرازَ ، وقد نُقِلَ عن الحافظ السُّيُوطيِّ أنَّهُ قال : ( راجعتُ ﴿ الشِّيرازيَّاتِ ﴾ فلم أَرَ فيها ذلك ) (٣) .

والناصرَ ، لا اللهَ عزَّ وجلَّ ، كما قد يُتوهَّمُ ، وجوابُ ( إنْ ) في الموضعَينِ والناصرَ ، لا اللهَ عزَّ وجلَّ ، كما قد يُتوهَّمُ ، وجوابُ ( إنْ ) في الموضعَينِ

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( في الموضعَينِ ) انظُرْ : ما المانعُ مِنْ جَعْلِ جُوابِ ( إِنِ ) الثانيةِ

<sup>(</sup>۱) انظر هذه المسألة في « شرح التسهيل » ( ٢١٧/١ ـ ٣١٨) ، و « التذييل والتكميل » ( ٤/ ٤١ ـ ١٤) ، و « همع الهوامع » ( ٤/ ٤١ ـ ١٤) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٣١٧/١ ) ، وابن هشام في و المغني » ( ٢/ ٥٨٧ ) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٢٣٥ ) ، والسيوطي في و همع الهوامع » ( ١/ ٣٥٧ ) ، وانظر و المقاصد النحوية » ( ١/ ١٥٠ - ٥١٩ ) ، وو شرح أبيات المغنى » ( ٣٤٢/٦ ) .

 <sup>(</sup>٣) أورده الأَسْقاطي في ( القول الجميل » (ق/٤٧) ، وعبارته : ( فلم أَرَ فيها ذلك ولا في
 ( الحَليَّات ) ) .

وكما يجبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرور إذا وقعا خبراً.. كذلك يجبُ حذفُهُ إذا وقعا صفة ؛ نحوُ : (مررتُ برجلِ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدِ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو صِلةً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو (في الدار) ، للكن يجبُ في الصِّلة أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً ، التقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، وأمًا الصفةُ والحالُ : فحُكْمُهُما حُكْمُ الخبر كما تقدَّم ذكرُهُ .

محذوفٌ ؛ أي : إنْ عزَّ مولاك فلك العِزُّ ، وإنْ يُهَنْ فأنتَ مُهانٌ ، و( يُهَنْ ) : مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : ضميرُ ( المولىٰ ) ، و( بُحْبُوحةُ كلِّ شيء ) بضمِّ الباء المُوحَّدة : وَسَطُهُ ، و( الهُون ) بضمِّ الهاء : الذلُّ والهَوَانُ .

والمعنى : لك العِزُّ إن كان مَوْلاكَ عزيزاً ، ولك الذُّلُّ إن كان ذليلاً .

# قُولَهُ : ( فأنتَ لدىٰ . . . ) إلىٰ آخره ؟

قوله: (و ﴿ يُهَنْ ﴾: مبنيٌ للمفعول ) ؛ أي: مِنَ الإهانة ، وأصلُهُ :
 ( يُهان ) ، ويحتملُ : أنَّهُ مبنيٌ للفاعل مضارعُ (هان يهونُ ) : إذا ذَلَّ وحَقُرَ ،
 وهو الأنسبُ بقوله : (عزَّ ) (١٠) .

قوله: (وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ...) إلىٰ آخره: واردٌ علىٰ قوله:
 ( والحالُ ) ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ مِنْ تشبيهه بالخبر: أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الخبرِ في وجوب

<sup>(</sup>١) نصَّ علىٰ ذلك البغدادي في ( شرح أبيات المغني ) ( ٣٤٢/٦ ) .

أبو البقاء وغيرُهُ ؛ مِنْ أَنَّ هــٰذا الاستقرارَ معناه عدمُ التحرُّكِ ، لا مُطلَقُ الوجودِ والحصولِ ؛ فهو كونٌ خاصٌ ، ذَكرَهُ في « المغني »(١) .

حَذْفِ عاملِ الظرف إذا كان عامّاً ، وقد صرَّح به في الآية ، فأجاب بأنَّ ما في الآية خاصٌّ .

﴿ [قوله : ( عدمُ التحرُّكِ ) ؛ أي : والتَّزَلْزُلِ] .

وله: ( نَظَراً للغالب. . . ) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ كلَّ معنى مِنْ فعلٍ أو حركة مثلاً . . لا بدَّ له مِنْ زمانٍ ومكان يَخُصُّهُ ، وكذا الجُثَّةُ بالنسبة للمكان ، فيحصلُ بالإخبار فائدةُ بيانِ هـٰذا الخاصِّ ؛ لأنَّ وجودَ الجُثَّة لا يَعُمُّ الأمكنةَ ، ويَعُمُّ الأزمنة (٢) .

﴿ قُولُهُ : ﴿ مِنْ أَنَّ اسْمَ الزمانُ لا يُفِيدُ. . . ﴾ إلىٰ آخره : الغَلَبُّهُ مُنصبَّةٌ علىٰ

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب ( ٢/ ٨٦٦ ) ، وانظر ( التبيان في إعراب القرآن ) ( ١٠٠٩ /٢ ) .

 <sup>(</sup>٢) في (ك): (بخلافها مع الزمان المطلق؛ لأنَّه يعمُّ جميع [الأجسام]؛ إذ لا بُدَّ لها مِن زمانِ تحصل فيه، وذلك معلوم، فلا فائدة في الإخبار) بدل ( لأنَّ وجود الجثة. . .
 الأزمنة).

فإن لم يُفِدِ الإخبارُ بالزمان عن المعنى ؛ نحوُ : ( القتالُ زماناً ) أو ( حِيناً ) ، وبالمكان عن الجُنَّة أو المعنى ؛ نحوُ : ( زيدٌ \_ أو القتالُ \_ مكاناً ). . امتنع ؛ فالمدارُ على الفائدة ، هاذا مُحصَّلُ ما في « الشاطِبيِّ »(١) .

ومِنَ المعنى : الزمانُ ؛ نحوُ : ( اليومُ الجمعةُ ) .

### كلِّ مِنَ النفي والإثبات ، كما هو ظاهرٌ .

والطُّعُوم ، ونحوِ الخُشُونةِ مِنَ الأمور المُستمِرَّة ، وأمَّا كونُ المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى الكونه معلوم الوجودِ في سائر الأزمنة ؛ كوجود اللهِ وكالألوانِ والطُّعُوم ، ونحوِ الخُشُونةِ مِنَ الأمور المُستمِرَّة ، وأمَّا كونُ الزمانِ مُبهَماً للما في مثاله ... فيرَدُ عليه : أنَّهُ عندَ الإبهام لا فَرْقَ بينَ الزمانِ والمكانِ .

ومثلُ المعنى المُتجدِّدِ : ما يتجدَّدُ من الذَّوَات ؛ كـ ( الوَرْد ) .

وقولُهُ : ( نحوُ : زيدٌ أو القتالُ. . . ) إلىٰ آخره : فيه : ما سبق<sup>(٢)</sup> ، إلا أنْ يُدفَعَ هـٰذا وما سبق : بأنَّ عدمَ الفرقِ لا يَضُرُّ .

الإخبارِ عنه الرمانُ ) ؛ أي : مِنْ حيثُ جوازُ الإخبارِ عنه باسم الزمان .

ثمَّ إنَّ ذلك الزمانَ إنْ تضمَّن عملاً ؛ كـ ( الجمعة ) و( السبت ) لتضمُّنهما معنى الجمع والقطع. . جاز في خبره الرفعُ والنصب ، وإن لم يتضمَّن ؛

<sup>(</sup>١) المقاصد الشافية (٢١/٢) وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/٣٥٣\_٥٥٥).

قال الرَّضِيُّ: (ويكونُ ظرفُ الزمانِ خبراً عن اسم المعنى مُطلقاً بشرط حدوثِهِ ، ثمَّ إنَّ استغرقَ ذلك المعنى جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ وكان الزمانُ نكرةً.. رُفعَ غالباً ؛ نحوُ : « الصومُ يومٌ » ، و« السيرُ شهرٌ » إذا كان السيرُ في أكثره ، ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في » ؛ نحوُ : « الصومُ في يوم » ، أو « يوماً » ،

( الأحد ) إلى ( الخميس ) . . تعيّن في خبره الرفع ، وأجاز الفرّاء وهشام النصب ، كما في « الرّضِيّ » و « الهَمْع » وغيرهما (١) .

و قوله: ( مُطلقاً ) ؛ أي: استغرقَ المعنىٰ جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ أم لا ، نكرةً كان أم لا ؛ أخذاً مِنَ التفصيل بعدُ ، وقوله: ( بشرط حدوثِهِ ) ؛ أي : كالقيام والقعود ؛ خَرَجَ به : نحوُ : ( وجود لله ) .

قوله: (رُفِعَ غالباً)؛ أي: لإتيان الزمانِ على ما هو الأصلُ في الخبر
 مِنَ التنكير، مع كونِ المعنىٰ بسبب استغراقِهِ لجميع ذلك الزمانِ أو لأكثره كأنَّهُ
 عينُهُ

ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في » ) ؛ أي : عند البَصْريِّينَ ، واختاره المُصنَّفُ ، ومنع الكُوفيُّونَ جرَّهُ بـ ( في ) ؛ لأنَّها عندَهُم تُوجِبُ التبعيضَ مع أنَّ المُصنَّفُ ، ومنع الكُوفيُّونَ جرَّهُ بـ ( في ) ؛ لأنَّها عندَهُم تُوجِبُ التبعيضَ مع أنَّ المقصودَ الاستغراقُ ، فلا يُجِيزُونَ : ( صُمْتُ في يوم الجمعة ) ، بل يُوجِبُونَ النصبَ ، والأَوْلىٰ : جوازُهُ ، كما هو مذهبُ البَصْريِّين ، ولا نُسلَمُ إفادةَ النصبَ ، والأَوْلىٰ : جوازُهُ ، كما هو مذهبُ البَصْريِّين ، ولا نُسلَمُ إفادةَ

 <sup>(</sup>۱) شرح الرضي على الكافية ( ٢٥٤/١) ، همع الهوامع ( ٣٧٨ـ١ ٣٧٩) ، وانظر
 « شرح التسهيل » ( ٢/٣٢٣) ، و « التذييل والتكميل » ( ٢٥/٤) .

فإن كان الزمانُ معرفة ؛ نحوُ : « الصومُ يومَ الجمعة » ، أو نكرةً ولم يستغرقهُ المعنىٰ ولم يكن أكثرَهُ. . فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ ؛ نحوُ : « الخروجُ يوماً » أو « في يوم » ، وقد يُرفَعُ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشَّهُ رُّ مَعَلُومَكُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ؛

( في ) للتبعيض ، كما أفادَهُ الرَّضِيُّ (١) ، وفي كلام « الهَمْع » أنَّ الكوفيِّينَ أَوْجَبُوا السرفعَ ومنعوا النصبَ والجرَّ بـ ( في )(٢) ، ومثلُهُ في « شرح التسهيل »(٣) .

وله: ( فإن كان الزمانُ معرفةً ) ؛ أي : واستغرقَ المعنى جميعَهُ أو المختى المعنى المنعنى المناعن المن

 « قوله : ( ولم يكن أكثرَهُ ) الأنسبُ : ( ولا أكثرَهُ ) .

و قوله: ( فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ ) ؛ أي : بـ ( في ) ؛ أي : اتفاقاً مِنَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ فيما إذا لم يستغرقِ المعنى جميعَ الزمان ولا أكثرَهُ ، معرفة كان ذلك الزمانُ أو نكرةً ، وعندَ البَصْرِيِّينَ فيما إذا استغرق وكان الزمانُ معرفةً ؛ فقد منع الكُوفِيُّونَ فيه الجرَّ بـ ( في ) ، كما منعوه فيما إذا استغرق وكان الزمانُ نكرةً ؛ للعِلَّة المذكورة ، كذا يُؤخَذُ مِنَ الرَّضِيِّ .

<sup>(</sup>١) شرح الرضي ( ٢٤٩/١ ) .

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( 1/ ٣٧٧).

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ( ١/ ٣٢٠) .

<sup>(</sup>٤) شرح الرضى ( ٢٤٩/١ ) .

وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحج ؛ حتىٰ كأنَّ أفعالَهُ مُستغرِقةٌ لجميع الأشهر الثلاثةِ (١) .

وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ سواءٌ كان اسمَ مكانٍ أم لا : فإن كان غيرَ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : « زيدٌ عندَكَ ». . فلا كلامَ في امتناع رفعِهِ ، وإن كان

ورأيتُ في بعض النسخ (٢٠ : ( وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ . . . ) إلىٰ آخره : انظُرْ خبرَ ( أنَّ ) ، ورأيتُ في بعض النسخ (٢٠ : ( وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحجِّ . . فيها ؛ حتىٰ . . . ) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هاذا : فالخبرُ : قولُهُ : ( فيها ) .

وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ . . . ) إلى آخره : الظاهرُ : أنَّ اسمَ المعنى كاسم العين في ذلك ؛ فإن كان ظرفُ المكان غيرَ مُتصرِّف ؛ نحوُ : ( القتالُ عندَكَ ) . . فلا كلامَ في امتناع رفعه .

وإن كان مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ. . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : ( الحِلْمُ مكانٌ والعِلْمُ مكانٌ والعِلْمُ مكانٌ ) ، والفائدةُ في هاذا المثال : إفادةُ الانقسامِ والتمايزِ فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ الحِلْمَ والعِلْمَ يُمكِنُ اختلاطُهُما في مكانٍ واحد ، فأفاد الانقسامَ والتمايز .

وإن كان معرفةً : فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : ( القتالُ خلفُكَ ) ، و( الخيرُ أَمامُكَ ) .

<sup>(</sup>۱) كذا في النسخ ، والعبارة في « شرح الكافية » : ( وأمَّا قوله تعالى : ﴿ ٱلْعَجُّ ٱشْهُرُّ مَا مُمْلُومُتُ ﴾ . . فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له ؛ حتى كأنَّ أفعاله . . . ) .

<sup>(</sup>۲) كما هو في (هـ) ونسخة على هامش (د).

مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ. . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : « أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ » ، وإن كان معرفةً . . فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : « زيدٌ خلفُكَ » ) انتهىٰ(١) .

قوله: (عن جُنَّةٍ) اعترِضَ: بأنَّ الجُنَّة الجسمُ قاعداً ، كما أنَّ القامة الجسمُ قائماً ؛ فالصوابُ أنْ يقولَ: ( لا يُخبَرُ بأسماء الزمانِ عن الأجسام).

ولم يتعرَّضوا لترجُّح الرفع أو غيره في الإخبار باسم الزمان عن العين ، والظاهرُ : أنَّهُ في الأمر الثاني والثالث مِنَ الأمور الثلاثة التي تحصلُ بها الفائدةُ . كالترجُّح فيما إذا أُخبِرَ به عن المعنىٰ ، أمَّا في الأمر الأوَّل منها. . فهو مجرورٌ لا غيرُ ، فتدبَّرْ .

قوله: ( نحو : « أنتَ منّي ذو مكانٍ قريبٍ » ) هـٰذا ليس ممّا نحن فيه ؟
 فالأولى : التمثيلُ بنحو : ( المسلمونَ جانبٌ ، والمشركونَ جانبٌ ) .

وإنَّما كان الإخبارُ باسم المكان النكرةِ مُفِيداً في هذا المثال ، بخلاف نحو : ( القتالُ ـ أو زيدٌ ـ مكاناً ) ؛ لتضمُّنه مع ما بعدَهُ الانقسامَ ؛ ففيه فائدةُ إثباتِ الانقسام والتمايز فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ العسكرينِ يُمكِنُ اختلاطُهُما ، فيستفيدُ السامعُ تمايُزَهُما بهاذا التركيب .

﴿ قُولُه : ( فَالرَفْعُ مُرْجُوحٌ ) ، بِلْ خَصَّهُ الكُوفِيُّونَ بِالشِّعْرِ ، أَو بِمَا إِذَا كَان

<sup>(</sup>١) شرح الكافية ( ٢٤٩/١\_٢٥٠ ) .

ظرفُ المكانِ : يقعُ خبراً عن الجُثَّة ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، وعن المعنىٰ ؛ نحوُ : (القتالُ عندَكَ) .

وأمَّا ظرفُ الزمانِ : فيقعُ خبراً عن المعنىٰ منصوباً أو مجروراً بـ ( في ) ؛ نحوُ : ( القتالُ يومَ الجمعة ) ، أو ( في يوم الجمعة ) ، ولا يقعُ خبراً عن الجُنَّة ؛ قال المُصنّفُ : إلا إنْ أفاد ؛ نحوُ : ( الهلالُ الليلة ) ، و( الرُّطَبُ شَهْرَي ربيع ) ، فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجُنَّة ؛ نحوُ : ( زيدٌ اليومَ ) ، وإلىٰ هاذا ذَهَبَ قومٌ منهم المُصنّفُ .

ويُمكِنُ الجوابُ: بما أفادَهُ في « شرح الجامع » ؛ مِنْ أنَّ الذاتَ والجوهرَ والعينَ والجُثَّةَ ألفاظٌ متقاربةٌ ، والمُراد بها ما يُقابِلُ المعنى(١) .

قوله: (الهلالُ الليلةَ...) إلى آخره: بنصب (الليلة) على الظرفيّة ؛
 أي: حدوثُ الهلالِ ، وهاذا مذهبُ البَصْريّينَ ، وذَهَبَ بعضُهُم: إلى أنّهُ

اسمُ العينِ اسمَ مكانٍ ؛ نحوُ : ( داري خلفُ داركَ ) ، كما في « الهَمْع »(٢) .

و قوله: ( بما أفادَهُ في « شرح الجامع »... ) إلىٰ آخره ؛ فلعلَّ ما ذَكَرَهُ المُعترضُ اصطلاحٌ آخَرُ .

وهو ما يقوله : ( ما يُقابِلُ المعنىٰ ) ؛ وهو ما يقومُ بنفسه ؛ إذ المُرادُ بالمعنىٰ : ما يقومُ بغيره ، كما يُؤخَذُ مِنْ موادِّ « الجاميِّ »(٣) .

<sup>(</sup>١) السراج المنير (ق/ ٨٦).

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( YVA ) .

<sup>(</sup>٣) انظر ( حاشية عبد الغفور على الجامي » ( ص١٠٦ ) .

وذَهَبَ غيرُ هاؤلاءِ: إلى المنع مطلقاً ، فإن جاء شيءٌ مِنْ ذلك أُوِّلَ ؛ نو قولِهِم : (الهلالُ الليلةَ) ، و(الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، التقديرُ : (طُلُوعُ الهلالِ الليلةَ) ، و(وجودُ الرُّطَبِ شَهْرَي ربيعٍ) ، هاذا مذهبُ جمهور

\_\_\_\_\_

لا تقديرَ فيه ؛ لأنَّهُ يُشبِهُ المعنىٰ في الحدوث وقتاً دون وقت ، فأفاد الإخبارُ عنه ، وإليه ذَهَبَ في « التسهيل »(١) .

المُخبَرُ عنها بالزمان المعنى في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : ( الرُّطَبُ شَهْرَي المُخبَرُ عنها بالزمان المعنى في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : ( الرُّطَبُ شَهْرَي ربيع ) ، أو لا ؛ كقولهم : ( اليومَ خمرٌ ) ، والحقُّ : أنَّ الأوَّلَ لا يُقدَّرُ فيه مضافٌ ، بخلاف الثاني ؛ فإنَّه يُقطعُ فيه بتقدير المضاف ، وعليه يُحمَلُ كلامُ الناظم في « تسهيله » .

والحاصلُ : أنَّ الفائدةَ تَحصُلُ بأحد أمورِ ثلاثة :

الأوَّلُ : وصفُ الزمانِ أو إضافتُهُ مع جرِّهِ بـ ( في ) ؛ كـ ( نحن في شهرِ كذا ) ، أو ( في يوم طَيِّبِ ) .

الثاني : أَنْ تَكُونَ الذَاتُ مُشْبِهةً للمعنىٰ في تَجدُّدُها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : ( الوَرْدُ في أَيَّارَ ) اسم لشهر روميًّ .

﴿ قُولُه : ( فِي أَيَّارَ ) بفتح الهمزة وتشديدِ الياء التحتيَّة : غيرُ منصرفٍ ؛

المُعَلَّمَيَّة والعُجْمة ؛ اسمٌ لشهرٍ روميٍّ يوافقُ أُولُهُ سادسَ بشنس القِبْطيِّ (٢) .

<sup>(</sup>١) تسهيل الفوائد ( ص٤٩ ) ، وانظر ( شرح عمدة الحافظ ) ( ١٦٤/١ ) .

 <sup>(</sup>۲) وهو الشهر التاسع منها ، والأول هو ( توت ) ، ويوافق ( أيلول ) من الأشهر الرومية .
 انظر « مرآة الزمان » ( ۲۸/۱ ) ، و « صبح الأعشئ » ( ۲/۴۱عـ ٤١٦ ) .

البَصْرِيِّينَ ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنَّفُ : إلى جواز ذلك مِنْ غير شذوذٍ ، لــٰكن بشرطِ : أَنْ يُفِيدَ ؛ كقولك : ( نحنُ في يومٍ طَيِّب ) ، و( في شهرِ كذا ) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : ( وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا ) ، فإن لم يُفِدِ امتنعَ ؛ نحوُ : ( زيدٌ يومَ الجمعة ) (١) .

الله المستخدم المستح

الثالثُ : تقديرُ مضافٍ هو معنى ؛ كقولهم : ( اليومَ خمرٌ ) ؛ أي : اليومَ شُرُبُ خمرٍ .

﴿ قُولُه : ( وَذَهَبَ قُومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جُواز ذلك مِنْ غير شَدُوذٍ...) إلىٰ آخره : هاذا معلومٌ ممَّا سَبَقَ ، فهو قليلُ الجَدُويٰ(٢) .

قوله: (ولا يجوزُ الإبتِدَا بالنَّكِرَهُ)؛ أي: لأنَّ معناها غيرُ مُعيَّنٍ ،
 والمبتدأُ مُخبَرٌ عنه ، والإخبارُ عن غير مُعيَّنٍ لا يُفِيدُ ، إلا إذا اقْتَرَنَ به ما به
 يحصلُ نوعُ فائدةٍ ؛ كالعهديَّة في المُحلَّىٰ بـ (أل) الذَّهْنيَّة .

قوله: (ما لم تُفِدْ) ؛ أي: مُدَّةَ عدمِ إفادتِها ؛ فـ (ما): مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ .
 قوله: (نَمِرَهُ) بفتح النون وكسرِ الميم: كِساءٌ فيه خُطُوطٌ بِيضٌ وسُودٌ

<sup>(</sup>۱) انظر هاذه المسألة في « شرح المفصل » ( ٢٣١-٢٣١ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٨٠ ) ، و « تمهيد القواعد » ( ٢/ ١٠١٩ ) .

<sup>(</sup>٢) وقال الخضري في الحاشيته ال ( ١٨٤ ) : ( أعاد ذلك توطئةً للتمثيل بنوع ثانٍ ممَّا يفيد ، وللتصريح بعدم شذوذه ، فكان الأخصرُ ذِكْرٌ ذلك مع ما تقدَّم ) .

\_\_\_\_\_\_

تَلَبَسُهُ الأعرابُ ، قاله ابنُ الأَثِير ، والجمعُ : ( نِمَارٌ ) انتهى « مصباح » (١٠ . المُعَجَمة ؛ أي : صديقٌ أو مُحِتٌ .

و رجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا ») هاذا هو المُسوِّغُ الرابع ؛ الذي هو الوصفُ ، وهو إمَّا مذكورٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرام . . ) إلىٰ آخره ، أو الوصفُ ، وهو إمَّا مذكورٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرام . . ) إلىٰ آخره ، أو مُقدَّرٌ ؛ ك (شَرِّ أَهَرَّ . . ) إلىٰ آخره علىٰ أحد التقديرَينِ ، وكذا إنْ كان فيها معنى الوصف ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ عندَنا) ؛ أي : رجلٌ حقيرٌ ، أو كان خَلَفاً مِنْ موصوفٍ ؛ ك (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) ، ذَكرَهُ الخطيبُ كغيره (٢) ، وبه يُعلَمُ ما في كلام الشارح .

قيل: إنَّ المُصنِّفَ قَصَدَ بقوله: (ورجلٌ مِنَ الكرامِ) الإمامَ النوويَّ ؛ فإنَّهُ كان تلميذاً له، ويكفي ابنَ مالكِ فخراً تلمذةُ النوويِّ له، نَفَعنا الله بهما<sup>(٣)</sup>.

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) المصباح المنير ( ٢/ ٨٦٠ ) ، وانظر ( النهاية في غريب الحديث والأثر ) ( ٥/ ١١٨ ) .

<sup>(</sup>۲) فتح الخالق المالك ( ۱/ ٤٢٨ ) .

 <sup>(</sup>٣) وقد نصَّ الإمام النووي على الأخذ عنه في ( المجموع ) ( ٩/٤ ) ، و( تهذيب الأسماء واللغات ) ( ٣/٣ ) ، وقال عنه في ( اللغات ) ( ٣٠٣ ) ، وقال عنه في ( المجموع ) و( التهذيب ) : ( شيخنا أبو عبد الله بن مالك إمام العربية في زماننا بلا مدافعة ) ، وقيل : المُرادُ بالرجل في كلام الناظمُ : ابنُ أبي الفتح البَعْلي الحنبلي أحدُ =

و ۱۲۷ و (رغبة في الخير خير ) و (عَمَلْ بِرُّ يَزِينُ ) ولَيُقَسْ ما لم يُقَلْ ﴿

الْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

الأصلُ في المبتدأ : أنْ يكونَ معرفة ، وقد يكونُ نكرةً ، لكن بشرطِ : أنْ يُفِيدَ ، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ ، ذَكَرَ المُصنِّفُ منها ستةً :

أحــدُهــا : أَنْ يَتَقَــدُّمَ الخبــرُ عليهــا وهــو ظــرفٌ أو جــارٌ ومجــرورٌ ؛

قوله: (وعَمَلْ بِرِّ يَزِينُ) بفتح الياء المُثنَّاة أُوَّلَهُ: مضارعُ (زانَهُ) \_
 كـ (باع يَبِيعُ) \_ ضدُّ (شانَ).

وله: (ولْيُقَسُ ما لم يُقَلُ) لا حاجة إليه مع كافِ التمثيل في قوله: (ك « عندَ زيدٍ نَمِرَهُ »)، ويُجابُ: بأنَّ الكافَ إشارةٌ إلى ما عدا هذه الأمثلة مِنْ أفراد الأنواع المذكورة في « النظم » ضِمْناً ، وأشار بهاذه الجملةِ إلى بقيّة الأنواع التي تتحقَّقُ معها الإفادةُ ، أفاده ابنُ قاسم (١).

و قوله: (أنْ يتقدَّمَ الخبرُ عليها وهو ظرفٌ...) إلى آخره ، أشارَ بهاذا : الله ما هو الحقُّ ؛ مِنْ أنَّ للتقديم مَدْخلاً في التسويغ ، كما يُؤخَذُ مِنْ قولِ الجامِيِّ : (ونحو : «في الدار رجلٌ » ؛ لتخصيصه بتقديم الخبر ؛ لأنَّهُ إذا قيل : «في الدار » عُلِمَ أنَّ ما يُذكَرُ بعدَهُ موصوفٌ بالاستقرارِ في الدار ؛

كبار تلاميذه ، وأنا أستبعدُ أنْ يكونَ الناظمُ قَصَدَهُما بذلك ؛ لأنَّهُ ألَّف الألفيَّة ، في
 حماة قبل دخوله دمشقَ ؛ ولذلك أتى المُحشِّي بهاذه الإفادة بصيغة التمريض ، والله
 تعالىٰ أعلم .

<sup>(1)</sup> حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ( $\bar{b}$ 77).

نحوُ : ( في الدار رجلٌ ) ، و( عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ ) ، فإن تقدَّم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٌ ومجرور . . لم يَجُزْ ؛ نحوُ : ( قائمٌ رجلٌ ) .

الثانى: أَنْ يتقدَّمَ على النكرة استفهامٌ ؛ نحو : ( هل فتى فيكُم ؟ )(١) .

الثالثُ : أَنْ يتقدَّمَ عليها نفيٌ ؛ نحو أ : ( ما خِلُّ لنا ) .

الرابعُ: أَنْ تُوصَفَ ؛ نحوُ: ( رجلٌ مِنَ الكرام عندَنا ) .

فهو في قوَّة التخصيص بالصفة )<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نحوُ: « في الدار رجلٌ » ) قيل: إنَّما جازَ ( في الدار رجلٌ ) ؟
 لأنَّ المبتدأَ فيه تخصَّصَ بتقديم حُكْمِهِ عليه ، فصار كالموصوف .

لا يُقالُ : هلذا موجودٌ في نحو : ( قائمٌ رجلٌ ) مع أنَّهُ مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ: إنَّهُم يتوسَّعون في الظروف ما لا يتوسَّعون في غيرها ، أو لأنَّ المُقدَّمَ إذا كان ظرفاً تعيَّن للخبريَّة ، بخلافِ ( قائمٌ رجلٌ ) ، كذا أفادَهُ الكَيْلانيُّ في « حاشيته على كافية ابن الحاجب »(٣) .

﴿ قُولُه : ﴿ أَنْ تُوصَفَ ﴾ ؛ أي : بوصفٍ مُخصِّصٍ ؛ كالمثال المذكور ،

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) أي : سواءٌ كان بغير الهمزة مع ( أم ) ؛ كما مثّله ، أم بهما ؛ نحوُ : ( أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟ ) ، خلافاً لابن الحاجب في قَصْره على الثاني ، وإنّما كان مُسوّغاً ؛ لأنّ الإنكاريَّ منه بمعنى النفي ، فتحصلُ فائدةُ العموم ، والحقيقيَّ سؤالٌ عن غير مُعيَّن يُطلَبُ تعيينُهُ في الجواب ؛ فكأنَّ السؤالَ عمَّ جميعَ الأفراد ، فأَشْبهَ العمومَ الحقيقيَّ في حصول الفائدة . « خضري » ( ١/ ١٨٥ ) نقلاً عن المُصرِّح .

<sup>(</sup>٢) الفوائد الضيائية (١/ ١٩٠ / ١٩١).

<sup>(</sup>٣) حاشية الكيلاني على الكافية ( ص١٠٦ ) .

وإلا لم يَجُزْ ؛ نحوُ : ( رجلٌ مِنَ الناس جاءني ) ؛ لعدم الفائدة .

واستُشكِلَ اعتبارُ الوصفِ : بأنَّهُ يلزمُ منه جوازُ قولِكَ : (حيوانٌ آدميٌّ في الدار) ؛ لأنَّ المبتدأ موصوفٌ ، وامتناعُ : (آدميٌّ في الدار) ، و(إنسانٌ في الدار) ؛ لعدم وَصْفِ المبتدأِ مع أنَّهُ بمعنىٰ ذاك الموصوفِ ومُتضمِّنٌ لمعناه مع صفته ، ولا فرقَ بينهما إلا بتعدُّد اللفظ في أحدهما واتِّحادِهِ في الآخر .

وأُجِيبَ : بأنَّ الموصوفَ مَظِنَّةُ الفائدةِ ، بخلاف غيرِه وإن وافق الموصوفَ في المعنى .

قال الصَّفَوِيُّ : ( إِنَّ العربَ اعتبروا التعريفَ والتخصيصَ لنُكْتةِ تُوجَدُ في بعض المواضع ، وحَكَمُوا باطِّراد الحُكْمِ لتلك النُّكْتةِ وإن لم يظهر أَثَرُها في بعض المواضع )(١) .

وعلىٰ هاذا: اندفع الإيرادُ ؛ لأنَّ الحُكْمَ بعدم صحَّةِ (إنسانٌ) وصحَّةِ (حيوانٌ ناطقٌ).. لا لأمرِ معنويٌ فيهما ، بل لقاعدة حَكَمُوا بها لنُكْتة يظهرُ أَثَرُها في موضع آخرَ طَرْداً للباب ، فافهمه ؛ فإنَّهُ ينفعُكَ في مواضع ، أفاده ابنُ قاسم (٢).

قوله: (أَثَرُها) الإضافةُ بيانيَّةٌ ؛ أي: أَثَرٌ هو النُّكْتةُ ؛ علىٰ ما هو الأقرث.

<sup>(</sup>١) انظر (حاشية ياسين على الفاكهي ( ٢ / ١٥٦ ) .

 <sup>(</sup>۲) أورده في (حاشيته على الدماميني)، كما في (حاشية الصبان) ( ۳۲٥/۱)،
 والإشكال دون الجواب موجود في (حاشيته على الأشموني) (ق/ ۲۲).

الخامسُ : أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً ؛ نحوُ : ( رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ ) . السادسُ : أَنْ تَكُونَ مضافةً ؛ نحوُ : ( عَمَلُ برُّ يَزِينُ ) .

هاذا ما ذَكَرَهُ المُصنَّفُ في هاذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المُصنَّفِ إلى نَيْفٍ وثلاثينَ موضعاً وأكثرَ مِنْ ذلك (١٠) ؛ فذكرَ هاذه الستةَ المذكورةَ .

المجرورَ محلُّهُ النصبُ (٢) ، أو جرّاً ؛ نحوُ : ( رغبةٌ في الخير ) ؛ لأنَّ المجرورَ محلُّهُ النصبُ (٢) ، أو جرّاً ؛ نحوُ : ( عملُ بِرِّ يَزِينُ ) ؛ فالمُسوَّغانِ يرجعانِ لشيءِ واحد ، كما في « الأُشْمُونيِّ »(٣) .

قوله: (إلىٰ نَيَّفٍ) بتشديد الياء وتُخفَّفُ ؛ مِنْ (ناف يَنوفُ) ؛ وهو كلُّ ما زاد على العَقْدِ إلىٰ أَنْ يبلغَ العَقْدَ الثاني .

وذَكَرَ بعضُهُم : أنَّها ترجعُ إلى شيئينِ ؛ العمومُ والخصوص(٤) ،

<sup>(</sup>۱) كذا في (ح) والنسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي (و، ز): (إلى أكثر من ذلك) بدل (إلى نيّف... من ذلك) ، وهو الصواب ، كما نبَّه عليه الخضري في «حاشيته» ( ١٨٦/١) ؛ لأنَّهُ سيذكر النيّف بعد ذلك في ( ٢٩٢/٢) .

 <sup>(</sup>۲) قيل: ليس الظرف معمولاً لـ (رغبة) ، بل وصف لها ؛ فهو ممًّا قبله ، والصواب : خلافه ؛ لأنَّهُ مصدر (رغب في الشيء) ؛ أي : أحبَّه ، فتتعدَّىٰ بـ ( في ) ، والمجرور في محل نصب بها قطعاً . « خضري » ( ١/ ١٨٥ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٩٧- ٩٧ ) .

<sup>(</sup>٤) ذكره أبو حيًان في أرجوزته المُسمَّاة بد (نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب ) ؛ إذ قال بعد أنْ أورد جملةً منَ المُسوِّغات :

وكانُّ ما ذكرتُ في التنميمِ يسرجعُ للتخصيصِ والتعميمِ انظر ( الأشباه والنظائر ) ( ١١٣/٢ ) .

والسابعُ : أَنْ تَكُونَ شَرطاً ؛ نحوُ : ( مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه ) .

الثامنُ : أَنْ تَكُونَ جَوَاباً ؛ نَحَوُ أَنْ يُقَالَ : ( مَنْ عَندَكَ ؟ ) ، فتقولَ : ( رجلٌ ) ، التقديرُ : ( رجلٌ عندي )(١) .

التاسعُ : أَنْ تَكُونَ عَامَّةً ؛ نحوُ : ( كُلُّ يموتُ ) .

وقد عدَّها الأُشْمُونيُّ خمسةَ عشرَ (٢) ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الوافر]

\_\_\_

﴿ قُولُه : ( مثل حَسْنا ) ؛ أي : امرأة حَسْناءَ .

و قوله: (عموم )؛ أي: للنكرة بنَفْسها \_ كما مثّل الشارح ، وكأسماء الشرطِ والاستفهام للعاقل وغيرِه \_ أو بغيرها ؛ وهي الواقعةُ في سياق استفهام أو نفي ؛ فكلُّ ذلك داخلٌ تحتَ العموم .

و قوله: (واختصاص)؛ أي: أنْ يكونَ الخبرُ مُختصاً ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، أو جملةً، ويتقدّمَ عليها<sup>(٣)</sup>، وقد مثّل الشارحُ للظرف والجارِّ والمجرور، وأمّا الجملةُ: فكما في قولك: (قَصَدَكَ غلامُهُ إنسانٌ).

<sup>(</sup>۱) أي : لا (عندي رجلٌ ) ؛ لأنَّ الجوابَ يُسلَكُ به مَسْلَكُ السؤال مِنْ تقديم وتأخير ، كما في «شرح التسهيل » ؛ فلو قيل : (أعندَكَ رجلٌ أم امرأةٌ ؟ ). . كان تقديرُ الجواب : (عندي رجلٌ ) ؛ موافقةً له ، فيكونُ فيه مُسوَّغانِ ، فتأمَّلُ . «خضري » ( ١٨٦/١ ) .

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱/۹۹-۹۸ ) .

<sup>(</sup>٣) أي : على النكرة المبتدأ .

#### . . . . . . . أو كوصف

ومعنى الاختصاص : أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المجرور وما أُضِيفَ إليه الظرفُ والمسندُ إليه في الجملة . . صالحاً للابتداء به ، فإن فات الاختصاص ؛ نحو : ( عندَ رجلٍ مالٌ ) ، و ( لإنسان ثوبٌ ) ، و ( وُلِدَ له ولدٌ رجلٌ ) . . امتنع ؛ لعدم الفائدة .

وصفٍ ؛ ﴿ أَو كُوصفٍ ﴾ الكافُ : بمعنى ﴿ مِثْلَ ﴾ ؛ أي : أو مثلِ وصفٍ ؛ فالكافُ معطوفٌ على ﴿ عموم ﴾ ، والمرادُ : تخصيصُ النكرةِ بالوصف ومثلِهِ ؛

(۱) هو المُعبَّرُ عنه بـ (التفصيل) و(التقسيم). «خضري» (١٨٦/١).

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » ( ص٩٥٩ ) ، والرواية فيه :

فلمَّا دَنَوتُ تسادَيتُها فشوباً نَسِيتُ وثوباً أَجُرْ وقال الأصمعيُّ : (ولو رفعتَ «ثوباً » لأصبتَ ) ، والبيت ضمن قصيدة مطلعها عند الأصمعى :

أحارِ بنَ عمرو كأنِّي خَمِرْ ويعدو على المرءِ ما يأتمِرْ وعند غيره:

لا وأبيك ابنة العامري لا يَدَّعِي القومُ أنَّي أَفِرُ ويُروئ : ( فلا وأبيك ) على الأصل دون خرم ، وسيأتي الخرم في بعض الأبيات ، ولن أُنبَّة عليه ، وجاء البيتان كلاهما في « ديوانه » ، وبيت الشارح من شواهد : « التذييل والتكميل » ( ٣٣٢ / ) ، و « تمهيد القواعد » ( ٢٩ / ٢٩ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ١٩ / ١٩ ٥ - ٥١ ) ، و « شرح أبيات المغني » ( ٧ / ٣٨ - ٣٨ ) .

# . . . . . . . . . . . . . . . وعطفٍ والحقيقةُ قـدْ أُرِيـدَتْ وإعمالٍ ومعنى الفعـلِ فـأعلَـمْ

فالوصفُ : إمَّا لفظيٌّ ، أو تقديريٌّ ، أو معنويٌّ ، ومثلُهُ : الإضافة .

● قوله: ( وعطفٍ ) ؛ أي : للنكرة علىٰ غيرها ممَّا يجوزُ الابتداءُ به ، أو لغيرها ممًّا ذُكر عليها .

﴿ قُولُه : ( والحقيقةُ قَدْ أُرِيدَتْ ) ؛ أي : إذا أُرِيدَ بالنكرة الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ساغ الابتداءُ بها ؛ نحو : ( رجلٌ خيرٌ مِنِ امرأة ) ، ومنه : ( تمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادة ) .

وَ قُولُه : ( وإعمالِ ) ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ عاملةً ؛ إمَّا رفعاً ؛ نحوُ : ( ضاربُ زيداً ( ضربُ الزيدانِ حسنٌ ) بتنوين ( ضرب ) ، أو نصباً ؛ نحوُ : ( ضاربُ زيداً عندَنا ) ، وأمَّا نحوُ : ( عملُ برُّ ) . . فمندرجٌ في ( كوصف ) كما عُلم ممَّا مرَّ ، إلا أنْ تُجعَلَ الكافُ زائدةً .

وهاذا ﴿ ومعنى الفعلِ ﴾ ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ في معنى الفعل ، وهاذا شاملٌ : لِمَا يُرادُ به الدعاءُ لمدعوِّ له أو على مدعوِّ عليه ، ولِمَا يُرادُ بها التعجُّبُ (١) ؛ نحوُ : ( عجبٌ لِتلك قضيَّةً )(٢) ، وأمَّا نحوُ : ( ما أَحْسَنَ

277

<sup>(</sup>١) قوله: (بها)؛ أي: النكرة، وهو عائد لمعنىٰ (ما)، وفي الجملة قبله عائد للفظها.

 <sup>(</sup>۲) هاذا المثال جزء من بيت ضمن قصيدة سيأتي الحديث عنها في (۲/ ٦١٥) ، وهو من شرح =
 شواهد: (الكتاب) (۳۱۹/۱) ، و(شرح التسهيل) (۱۹۲/۲) ، و(شرح =

## وبعددَ ( إذا ) مُفاجَــأةٍ أُنِيبَــتُ

زيداً !! ). . [فجعله] الأُشْمُونيُّ مِنَ الوصف المعنويِّ ؛ لأنَّ معناه : (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً )(١) ، فافهَمْ .

وله: ( وبعدَ « إذا » مُفاجَأةٍ ) ؛ أي : أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ ( إذا ) المفاجأةِ ؛ بناءً على أنَّها حرث ؛ نحوُ قولِهِ (٢٠ : المفاجأةِ ؛ بناءً على أنَّها حرث ؛ نحوُ قولِهِ (٢٠ :

حَسِبْتُكَ فِي الوَغَىٰ بُرْدَيْ حُرُوبِ إِذَا خَوَرٌ لَدِيكَ فَقَلْتُ سُحْقَا

( الوَغَى ) : الحرب ، و( بُرْدَيْ ) : تثنيةُ ( بُرْد ) ، أي : حَسِبتُكَ كَبُرْدَيِ الحرب في وقاية شرّها (٣) ، و( الخَوَرُ ) بفتح الخاء المعجمة والواو : الجُبْنُ ،

<sup>=</sup> الرضي ، ( ٣١٦/١ ) ، و ( المساعد ، ( ٢/٨٧١ ) ، و ( همع الهوامع ، ( ٢/١١٧ ) ، و ( شرح الأشموني ، ( ٩٧/١ ) ، وانظر ( خزانة الأدب ، ( ٢/ ٣٤\_٤١ ) .

شرح الأشموني ( ٩٦/١ ) .

 <sup>(</sup>۲) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الأشموني في (شرحه على الألفية )
 (۲/۹۷-۹۷) .

<sup>(</sup>٣) وكذا في « الصبان » ( ٣/٨/١ ) نقلاً عن السيّد الحفني ، ثم قال : ( وضبطه شيخنا السيّد بفتحات على وزن « جَمَزَى » ؛ قال : وهو البحر ، وجبل في الحجاز ) ، وقال العلامة محمد محيى الدين عبد الحميد في « تعليقه على الأشموني » ( ١/ ٢٧٥ ) : ( وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقي : « تُدرى حروباً » على أنّه مضارع « درى » بمعنى « علم » ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندي : أنّ هذا اللفظ قد تصحّف على هـ ولاء جميعاً ، وأنّ أصلَه : « مِرْدىٰ حُرُوب » ، وأصل « المِرْدىٰ » : حجر ً يُرمىٰ به ، ويُقال للشجاع : « إنّه لَمِرْدىٰ حُرُوب » ؛ أي : يُقذف به فيها ) .

ولامِ الإبتدا أو لفظِ ( لولا ) و ( كم ) أيضاً وإبهام أُعِيدَتْ كذلكَ إِنْ أَتِي الإخبارُ خَرْقاً لعادةٍ أو جوابِ قد أُفِيدَتْ

وفى بَدْءِ لذاتِ الحالِ حقّاً فذي قطعاً بـ « الْأَشْمُونِيْ » أُنِيطَتْ

وهو مبتدأٌ خبرُهُ الظرفُ بعده ، و( سُحْقَا ) بضمِّ السين ؛ أي : بُعْداً .

أمَّا علىٰ أنَّها ظرفُ مكانِ أو زمانِ . . فهي خبرٌ مُختصٌّ بــ ( لديك ) ، فيكونُ المُسوِّغُ الخبرَ المُختَصَّ المُتقدِّم ، ولعلَّ هـٰذا معنىٰ قولِهِ بعدُ : ﴿ أَنيبت ﴾ ؛ أى : إنَّها نائبةٌ عن الفاء ؛ لا اسمٌ .

★ قوله: (وإبهام) ؛ أي: أنْ تكونَ مبهمةً ؛ أي: مقصوداً [إبهامُها] ، كما سيأتي له (١) ، ولعلَّهُ أشار إلى قصد إبهامِها بقوله : ( أُعيدت ) ؛ أي : أُعيد إبهامُها الذي فُرَّ منه .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَفَي بَدْءِ لَذَاتِ الْحَالِ ﴾ ؛ أي : لجملةٍ ذَاتِ حَالٍ مَع وَاو ـ كَمَا في البيت الذي ذَكَرَهُ الشارحُ ؛ أعني : قولَهُ : ( سَرَينا ونجمٌ . . . ) إلىٰ آخره ـ أو لا ؛ كما في قوله (٢) : [من البسيط]

الذئبُ يَطرُقُها في الدهرِ واحدةً وكلَّ يـومِ تـرانـي مُـدْيـةٌ بيَـدِي فإنَّ قولَهُ : ( مديةٌ بيدِي ) جملةٌ حاليَّةٌ مِنْ ياء المُتكلِّم مبتدؤُها نكرةٌ ، ولم

<sup>(</sup>١) انظر ( ٢/ ٢٨٦ ) ، وفي (ط) : (إبهاماً) بدل (إبهامها) .

<sup>(</sup>٢) أورده أبو تمام في (حماسته) (١٣٠/٤) ولم ينسبه إلىٰ قائل مُعيَّن ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/ ٣٦٥ ) ، و« مغنى اللبيب » ( ٢/ ٦١٥ ) ، و« شرح الأشموني » ( ٩٧/١ ) ، وانظر « شرح أبيات المغني » ( ٧/٣٣\_ ٣٥ ) .

٤٤ فَأَفْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبتَينِ فشوبٌ لَبِستُ وشوبٌ أَجُرْ فقولُهُ : (ثوبٌ فقولُهُ : (ثوبٌ ) : خبرُهُ ، وكذلك : (ثوبٌ أَجُر) .

### قوله : ( فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً. . . ) إلى آخره : ( زَحْفاً ) : مصدرٌ بمعنى :

تُربط بالواو ، بل بالضمير في ( بيدي ) .

و ( الطُّرُوقُ ) : المجيءُ ليلاً ، وضميرُ ( يَطرُقُها ) ـ بضمِّ الراء ـ : للضأن في البيت قبله ؛ وهو :

تركتُ ضَأْني تَوَدُّ الذئبَ راعِيَها وأنَّها لا تَـرَانـي آخِـرَ الأَبَـدِ و( واحدةً ) ؛ أي : مرةً واحدة ، و( المُدْية ) : السكِّينُ .

قال العلَّامة الصبَّانُ : ( وتفرقةُ الشاعرِ بينه وبين الذئب بما ذَكَرَهُ بقوله : « الذئب يَطرُقُها . . . » إلى آخره . . غيرُ ظاهرةٍ ، فتأمَّل ) انتهى (١) ، قال شيخُنا : ( الصوابُ : إسقاطُ « غير » ؛ لظهور التفرقة كالشمس ؛ إذ معناه : أنَّ الذئبَ إساءتُهُ قليلةٌ وأنَّ إساءتي كثيرةٌ ) انتهىٰ .

وقد يُقالُ : وجهُ عدمِ ظهورِها : أنَّ كلاً منهما كلَّما وُجِدَ فيها أَهْلَكَ منها وإنْ قَلَّتْ مرَّات وجودِهِ راعياً لها مُلازِماً وفي ذلك ملازمةُ الإهلاك ؟!

ويُجابُ : بأنَّ ذلك التمنِّيَ على ما تخيَّلَتُهُ ؛ مِنْ أَنَّ الذئبَ مُتمكِّنٌ مِنْ إتيانها كلَّ وقت ، وأنَّهُ يكتفى في الدهر بمرَّة ، وهو ظاهرٌ .

<sup>(</sup>۱) حاشية الصبان ( ۳۲۸/۱ ) .

زاحفاً ؛ حالٌ مِنْ فاعل ( أقبلتُ ) ؛ يُرِيدُ : أنَّهُ اجتهدَ في الوصول إليها وقاسىٰ شِدَّةً مِنْ رُقَبائها ، فزَحَفَ علىٰ رُكبتَيهِ حتىٰ وَصَلَ إليها ، ونَسِيَ بعضَ ثيابِهِ عندَها ؛ لأنَّها ذهبتْ بفؤاده ، فلم يَدْرِ كيف خرجَ مِنْ عندها ، وقولُهُ : ( فثوبٌ لَبِستُ ) في رواية : ( نَسِيتُ ) أي : نَسِيتُهُ عندَ المحبوبة ، وقولُهُ : ( وثوبٌ أَجُرْ ) ؛ أي : على الأرض ليختفي الأثرُ على القافة .

المعنفي المعادي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ دَعَاءً ) ؛ أي : لشخص ، أو عليه ؛ فالأوَّلُ : ذَكَرَهُ الشارحُ ، والثاني : نحوُ : ﴿ وَيْلُ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطنفين : ١] ، وهذا وما بعدَهُ يرجعان لشيءٍ واحد ؛ وهو كونُ النكرةِ في معنى الفعل ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُ (٢) ؛ أي : مُلتبِسةً بمعناه التضمُّنيُّ ؛ مِنِ التباسِ الدَّالُ بالمدلول .

قال الرَّضِيُّ : ( وإنَّما تأخَّر الخبرُ في نحو : « سلامٌ عليك » ؛ لتقدُّم الأهمِّ ، والتبادرِ إلى ما هو المُرادُ ؛ إذ لو قدَّمتَ الخبرَ وقلتَ : « عليك » . . فقَبْلَ أَنْ تقولَ : « سلامٌ » ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى اللَّعْنة ، فيُظَنُّ أَنَّ المُرادَ

ه قوله : ( ونَسِيَ بعضَ ثيابِهِ . . . ) إلىٰ آخره : هاذا علىٰ رواية : ( فثوبٌ نَسِيتُ ) ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّ قولَهُ : ( فأقبلتُ ) حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الذهابِ إليها ، وقولَهُ : ( فثوب . . . ) إلىٰ آخره حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الرجوع مِنْ عندِها ، فتدبَّرْ .

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱/۹۷ ) .

الثاني عَشَرَ : أَنْ يكونَ فيها معنى التعجُّب ؛ نحوُ : ( مَا أَحَسَنَ زِيداً !! ) . الثالثَ عَشَرَ : أَنْ تكونَ خَلَفاً مِنْ موصوف ؛ نحوُ : ( مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر ) .

الرابعَ عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ مُصغَّرةً ؛ نحوُ : ( رُجَيلٌ عندَنا ) ؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنى الوصف ، تقديرُهُ : ( رجلٌ حقيرٌ عندَنا ) .

الخامسَ عَشَرَ: أَنْ تكونَ في معنى المحصور (١) ؛ نحوُ: (شَرُّ أَهَرَّ ذَا نابٍ إلا شرُّ )، ذا نابٍ إلا شرُّ )،

« عليك اللعنةُ » ) انتهىٰ (٢) .

وعلىٰ قياسه يُقالُ : لو قَدَّمَ الخبرَ في نحو : (ويلٌ له) وقيل : (له). . فَقَبْلَ أَنْ يُقالَ : (ويلٌ) ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى النجاة مثلاً ، أفاده الشَّنَوَانيُّ .

قوله: (الثالث عَشَرَ...) إلى آخره: هو وما بعدَهُ داخلانِ في الوصف ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم (٣).

قوله : ( شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ ) ؛ أي : جَعَلَ ذا النابِ \_ وهو الكلبُ \_ مُهِرّاً ؛

<sup>(</sup>١) سواء كان المحصور معنويّاً ؛ كما سيُمثّل به ، أم لفظيّاً ؛ نحو : (إنّما رجلٌ في الدار).

<sup>(</sup>۲) شرح الرضي على الكافية ( ۱/ ۲۳۵ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر ( ٢/ ٢٧١ ، ٧٧٧ ـ ٢٧٨ ) .

و( ما جاء بك إلا شيءٌ) ؛ على أحد القولين ، والقولُ الثاني : أنَّ التقديرَ : ( شرُّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب ) ، و( شيءٌ عظيمٌ جاء بك ) ؛ فيكونُ داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتداء به لكونِهِ موصوفاً ؛ لأنَّ الوصفَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يكونَ ظاهراً أو مُقدَّراً ، وهو ها هنا مُقدَّرٌ .

السادسَ عَشَرَ : أَنْ يَقَعَ قَبَلُهَا وَاوُ الْحَالَ ؛ كَقُولُه (١) : [من الطويل] 8- سَرَيْنَا وَنَجِمٌ قَدَ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحيَّاكَ أَخْفَى ضَوَّهُ كُلَّ شَارِقِ

أي : مُصوِّتاً ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في ظهور أماراتِ الشرِّ<sup>(٢)</sup> .

السُّرِيْنَا وَنَجِمُّ قَدَ أَضَاءَ...) إلىٰ آخره: (سَرَيْنَا): مِنَ السُّرِيْنَا): مِنَ السُّرِيْنَا): ظَهَرَ، و(المُحيَّا): السُّرِيْ<sup>(٣)</sup>، و(أضاء) بمعنى: أَنَار، و(بدا): ظَهَرَ، و(المُحيَّا): السِّرِيْ ، و(الشارق): النجمُ وكلُّ مُضيءٍ .

والشاهدُ : وقوعُ النكرةِ بعدَ واوِ الحال في قوله : ( ونجمٌ ) .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٩٤/ ) ، وابنه في « منني اللبيب » ( ٢٥٢/ ) ، وي « شرحه على الألفية » ( ص٨١ ) ، وابن هشام في « معني اللبيب » ( ٣٨٣/١ ) ، والشارح في « المساعد » ( ٢١٩٢١ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ٣٨٣/١ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ٢٩٧/ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ٩٧/١ ) ، و« شرح أبيات المغني » ( ٣٣/ ٥٠) ، و« تخليص الشواهد » ( ص١٩٦ ) ، و« شرح أبيات المغني » ( ٣٣/٧ ) .

 <sup>(</sup>٢) انظر « مجمع الأمثال » ( ١/ ٣٧٠) ، و « المستقصيٰ في أمثال العرب » ( ٢/ ١٣٠ ) .

<sup>(</sup>٣) وهو السير ليلاً.

السابعَ عَشَرَ : أَنْ تكونَ معطوفةً علىٰ معرفةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ ) .

الثامنَ عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ معطوفةً على وصفٍ ؛ نحوُ : ( تميميٌّ ورجلٌ في الدار ) .

الله قوله: (السابع عَشَرَ: أَنْ تكونَ...) إلى آخره ، هـندا واللَّذانِ بعدَهُ ترجعُ إلىٰ مُسوِّغِ واحد ؛ وهو العطفُ ؛ بشرطِ: أَنْ يكونَ أحدُ المُتعاطفَينِ يجوزُ الابتداء به ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُّ (١) ؛ أي : بأنْ يكونَ أحدُهُما معرفةً أو نكرةً مُسوَّغةً .

و قوله: ( نحوُ: « زيدٌ ورجلٌ قائمانِ » ) اعتُرِضَ: بأنَّهُ إذا امتنعَ ( رجلٌ قائمٌ ). . فأيُّ أَثَرٍ لعطفه على ما يجوزُ الابتداءُ به أو عَطْفِ ذلك عليه في تجويزه مع قيام المانع ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ حرف العطفِ لمَّا كان مُشرِّكاً جَعَلَ المُتعاطفَينِ كالشيء الواحد ؛ فالمُسوِّغُ في أحدهما مُسوِّغٌ في الآخر ، ولا نُسلِّمُ قيامَ المانع ؛ لأنَّ صيرورةَ الكلامِ كالشيء الواحد اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أوَّل الأمر ، لا أنَّ (رجلٌ قائمٌ) امتنعَ ثُمَّ بالعطف جاز ، ذَكَرَهُ الشُّمُنيُّ (٢) .

\_\_\_\_\_

و قوله: ( اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أَوَّل الأمر ) ؛ أي : فيُلاحَظُ العطفُ قبلَ الحُكْم بأنَّ النكرةَ مبتدأً .

شرح الأشموني ( ۱/ ۹۷ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الشُّمُنِّي على المغنى ( ١٦٩/٢ ) .

التاسعَ عَشَرَ : أَنْ يُعطَفَ عليها موصوفٌ ؛ نحوُ : ( رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار ) .

العشرونَ : أَنْ تَكُونَ مُبهَمةً ؛ كقول امريُّ القَيْس<sup>(۱)</sup> : [من المتقارب] ٤٦ مُسرسَّعـةٌ بيـنَ أَرْساغِـهِ بـــهِ عَسَـــمٌ يَبُتغِـــي أَرْنَبَــا

قوله: (أَنْ تكونَ مُبهَمةً) أُورِدَ عليه: أَنَّ إبهامَ النكرةِ هو المُقتضِي لعدم
 صحَّةِ الابتداءِ بها ، فكيف يكونُ مُسوِّعاً ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : مقصوداً إبهامُها ، وقَصْدُ الإبهام مِنْ جملة مقاصد البُلَغاءِ ، فإذا وُجِدَ في كلامهم نكرةٌ مُبتدَأٌ بها ولم يظهر لها مُسوِّغٌ . . جُعِلَ المُسوِّغُ قَصْدَ الإبهام . انتهى «حَفْني »(٢) .

قوله: (مُرسَّعةٌ بينَ أَرْساغِهِ...) إلى آخره: (المُرسَّعةُ): بضمً الميم وفتحِ الراء وبالعين المُهمَلة وفتحِ السين (٣) ، قال الأَعْلَمُ: (المُرسَّعةُ: مثلُ المَعَاذة ، كان الرجلُ مِنْ جَهلَةِ العرب يَعقِدُ سَيْراً مُرسَّعاً مَعَاذةً ؛ مخافة أَنْ

.....

(۱) ديوان امرئ القيس (ص١٢٨) برواية الأصمعي وأبي عبيدة ، وصحَّح أبو القاسم الآمِديُّ أنَّهُ لامرئ القيس بن مالك الحِمْيري ، وسيذكرُ المُحشَّى مطلع القصيدة ، والبيت من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣٣٤٣٣٣ ) ، و « المقاصد الشافية »

( ٢/ ٥٠ ) ، و ( شرح الأشموني ) ( ٩٨/١ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية )

. ( 070\_071/1 )

(٢) حاشية الحفني على الأشموني ( ١/ ق١٤٢ ) .

(٣) أي : المشدَّدة ، ولعلَّ الأَوْليٰ إضافتها ، والله تعالى أعلم .

يموتَ أو يُصِيبَهُ بلاءٌ ، ويُقال : « مُرسَّعةٌ » و « مُرصَّعةٌ » ) (٢) ، والمُرسَّعُ : أَنْ يخرقَ سَيْراً ، ثمَّ يُدخِلَ فيه طرف سَيْر ؛ كنحو سُيُورِ المصاحف ، قال في « القاموس » : ( الترسيعُ : أَن يَخْرِقَ سَيْراً ثم يُدخِلَ فيه سَيْراً ؛ كما تُسوَّىٰ سُنُورُ المصاحف ) (٣) .

و(الأرساغُ): جمعُ (رُشُغ) بالغين المُعجَمة ، وهو مِنَ الإنسان: مَفْصِلُ ما بينَ الكفِّ والساعد ، و(العَسَمُ) بالعين المهملة: اعوجاجٌ في الرسغ أو يُبْسٌ ، (يبتغي) ؛ أي: يطلبُ ، (أَرْنباً): هو الحيوانُ المعروفُ ، تَزعُمُ العربُ أَنَّ مَنْ عَلَّقَ كعبَهُ عليه لم يَضُرُّهُ عينٌ ولا سحرٌ ؛ لأنَّ الجنَّ تجتنبُ الأرانبَ ؛ لأنَّهُنَّ يَحِضْنَ (٤) .

وقولُهُ : ( مُرسَّعةٌ ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : ( بين أرساغه ) ، وساغ الابتداءُ بها ؛ لأنَّها لم يُرَدْ بها مُعيَّنٌ ، وهو محلُّ الاستشهاد ، والجملةُ : في محلِّ

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲۰۲۱) ، والشارح في ( أوضح المسالك » ( ۲۰۱۲) ، والشارح في ( المساعد » ( ۲۱۸/۱) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ۳۸۳/۱) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ۹۸/۱) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۲/۲۰۵–۰۰۳ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم الشُّنتَمَري علىٰ ديوان امرئ القيس ( ص١٢٨ ) .

<sup>(7)</sup> Il la loem ( $\pi$ ) ( $\pi$ ) ( $\pi$ )

<sup>(</sup>٤) انظر « الحيوان » للجاحظ ( ٣٥٧/٦ ) ، و« حياة الحيوان الكبرئ » للدَّمِيري ( ٢١/١ ) .

نصب صفةٌ ثانيةٌ لقوله: ( بُوهَةً ) في البيت قبلَهُ ؛ وهو:

أَيَا هنـدُ لا تَنْكِحِـي بُـوهَـةً عليــه عَقيقتُــهُ أَحْسَبَــا مُـرسَّعـةٌ. . . . . . . . . . . .

إلىٰ آخره .

و (البُوهةُ) بضمُ الباء : الرجلُ الأحمقُ الذي لا خيرَ فيه ، وقولُهُ : (عليه عَقيقتُهُ) ؛ أي : شَعَرُهُ الذي نَزَلَ به مِنْ بطن أمّه ، فهو لا يتنظَّفُ ولا يحلقُ رأسَهُ ، وقولُه : ( أَحْسَبَا) بالحاء والسينِ المُهمَلتَينِ : مِنَ الحُسْبة ؛ وهي صُهْبةٌ تضربُ إلى الحُمْرة مذمومةٌ عندَ العرب ، وقولُهُ : ( به عَسَمٌ . . . ) إلىٰ آخره : صفةٌ ثالثةٌ لـ ( بُوهة ) ، وقولُهُ : ( يبتغي أرنباً . . ) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنّهُ قصيرُ الذّراع يصيدُ الأرنبَ .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ : ذمُّ ذلك الرجلِ بأنَّهُ لا خيرَ فيه ولا نظافةَ ولا حُسْنَ لونِ به ، وأنَّهُ جبانٌ ؛ إذ لو كان شجاعاً لَمَا وَضَعَ عليه المُرسَّعةَ ، وأنَّهُ لا يَصلُحُ إلا لصيد الأرنب ؛ لقصَر ذراعه ، وبعدَ هاذا البيتِ :

ليجعلَ في ساقِهِ كَعْبَها حِذارَ المَنيَّةِ أَنْ يَعْطَبَا(١)

و قوله: ( يعني : أنَّهُ قصيرُ الذِّراعِ. . . ) إلىٰ آخره : هاذا معنى آخَرُ غيرُ الله عنى الذي أفاده أوَّلاً بقوله : ( تَزعُمُ العربُ . . . ) إلىٰ آخره .

<sup>🟶</sup> قوله : ( وهي صُهْبةٌ ) ؛ أي : سوادٌ .

<sup>(</sup>١) في ( الديوان ) ( ص ١٢٨ ) : ( في كفه ) بدل ( في ساقه ) .

٤٧ لولا أصطبارٌ لَأَوْدىٰ كلُّ ذي مِقَةٍ لمَّا ٱستقلَّتْ مَطَاياهُنَ للظَّعَنِ الثَّاني والعشرونَ : أَنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاء ؛ كقولهم : ( إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ فعَيْرُ فعَيْرٌ فعَيْرٌ في في الرَّعْمُ في الرَّعْمِ في الرَّعْمِ في الرَّعْمُ في الرَعْمُ في الْ

وله: (لولا أصطبارٌ...) إلى آخره؛ أي: لولا اصطبارٌ موجودٌ؛ فالخبرُ محذوف، و(أَوْدَىٰ): هَلَكَ، و(المِقَةُ) بكسر الميم: الحبُّ، و(أستقلَّتْ): مَضَتْ، و(الظَّعَن): الرحيل، وإنَّما كان ما ذكرَ مُسوِّغاً؛ لحصول الفائدةِ بتعليقِ امتناع الجواب على وجود الشرط.

وله: (إِنْ نَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ...) إلى آخره: (العَيْر) بفتح العين المُهمَلة وسكونِ التحتيّة: المُرادُ به هنا: السّيّدُ<sup>(۱)</sup>، قال في «الصحاح»: (عَيْرُ القوم: سيّدُهُم)<sup>(۲)</sup>؛ أي: إن ذَهَبَ مِنَ الرّهْطِ سَيّدٌ، ورَهْطُ الرجلِ بسكون الهاء أفصحُ مِنْ فتحها: قومُهُ وعشيرتُهُ، ويُطلَقُ: على ما دونَ العشرة منَ الرجال.

ويُروىٰ : ( فعَيْرٌ في الرِّباط )<sup>(٣)</sup> ، والمُرادُ به حينئذٍ : الحمارُ ؛ أي : إنْ مضىٰ عَيْرٌ فعندَنا غيرُهُ ، فلا حاجةَ لنا به ، وقد اقتصرَ علىٰ هـٰذه الروايةِ العلَّامةُ

<sup>(</sup>۱) وهـٰذا التفسير بناء علىٰ أنَّ الرواية : ( في الرهط ) بدل ( في الرباط ) ، وهي كذلك في جميع نسخ الشرح ، وستأتي الرواية الثانية قريباً ، وقد اعتمد هـٰذه الرواية السيوطيُّ في «همع الهوامع» ( ٣٨٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) الصحاح (٢/٧٦٣).

<sup>(</sup>٣) أي : بدل ( في الرهط ) ، كما تمَّ التنبيه عليه قبل قليل .

الثالثُ والعشرونَ : أَنْ تدخلَ على النكرة لامُ الابتداءِ ؛ نحوُ : ( لَرَجُلٌ قَائمٌ ) .

الرابعُ والعشرونَ : أَنْ تكونَ بعدَ ( كَمِ ) الخبريَّةِ ؛ نحوُ قولِهِ (١) : [من الكامل]

المَيْدانيُّ في كتاب « الأمثال » ؛ فقال : ( الرِّباطُ : ما تُشَدُّ به الدابَّةُ ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في الرضا بالحاضر وتركِ الغائب ، وأصلُهُ يُقالُ للصائد : إن ذَهَبَ عَيْرٌ فلم يَعْلَقُ في الرضا بالحاضر وتركِ الغائب ، وأصلُهُ يُقالُ للصائد : إن ذَهَبَ عَيْرٌ فلم يَعْلَقُ في الحِبَالة . . فاقتصِرْ على ما عَلِقَ ) انتهى بالمعنى (٢) ، وهاذا هو الذي ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه .

\_\_\_\_\_

(۱) البيت للفرزدق في « ديوانه » ( ١/ ٥٨٣ ) ضمن قصيدة يهجو بها جريراً ، ومطلعها : يا بنَ المَرَاغَةِ إنَّما جارَيْتَني بمُسبَقِينَ لدى الفَعَالِ قِصَارِ

ي بن المحرافِ إلى العَشِيِّ ليأخذوا نُدرُحَ السرَّكِيِّ ودِمْنةَ الأَسْارِ ومِن أبياتها:

كم مِنْ أَبِ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ المَجَرَّةِ أَو سِراجُ نهارِ وَرِثَ المَكَارَمَ كَابِراً عَن كَابِرِ ضَخْمِ الدَّسِيعةِ يَومَ كُلُّ فَخَارِ تَلْقَـى فَوارِسَنَا إذا ربَقَتُ مُ مُتلَبِّينَ لكَلُّ يَومٍ عَوارِ

والبيت من شواهد: (الكتاب) (170/1-171)، و(شرح التسهيل) (171/7)، و(شرح التسهيل) (171/7)، و(شرح الرضي) (171/7)، و(شرح ابن الناظم) (170/7)، و(شمع المقاصد) (170/7)، و(مغني اللبيب) (10/7)، و(همع الهوامع) (10/7)، و(شرح الأشموني) (10/7)، ويَرِدُ هذا البيت في غالب كتب النحاة شاهداً على مجيء تمييز (10/7) الخبريَّة مجروراً، وانظر (المقاصد النحوية) (10/7)، و(شرح أبيات المغنى) (10/70)، و(شرح أبيات المغنى) (10/70)، و(شرح أبيات المغنى) (10/70)، و(شرح أبيات المغنى) (10/70).

(٢) مجمع الأمثال ( ١/ ٢٥ ) .

\_\_\_\_\_\_

الله عَمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ...) إلى آخره: هو مِنْ قصيدة للفرزدق يهجو بها جَريراً ، و( الفَدْعاءُ ) بفتح الفاء وبالمدِّ: هي التي اعوجَتْ أصابعُها مِنْ كَثْرة حَلْبها اللَّبَنَ ، وقيل: هي التي أصاب رِجْلَيْها فَدَعٌ مِنْ كثرة المشي ، و( العِشار ) بكسر العين: جمعُ ( عُشَراءَ ) بضمِّها مع المدِّ ؛ هي الناقةُ التي أتى عليها مِنْ زَمَنِ حَمْلِها عشرةُ أشهرٍ .

و (عمّة ) : رُوِيَ بالحركات النّلاث ؛ فالجرُّ : علىٰ أنَّ (كم) خبريَّةٌ ، و عمّة ) مُميَّزةٌ لها ، والنصبُ : علىٰ أنَّ (كم) استفهاميَّةٌ ، وهي مُميِّزُها ، والاستفهامُ علىٰ سبيل الاستهزاءِ والتهكُّم ، و (كم) عليهما : في محلِّ رفع على الابتداء ، خبرُهُ (قد حَلَبَتْ ) ، والرفعُ : علىٰ أنَّ (عمّة ) مبتدأٌ ، وفيه الشاهدُ ، وُصِفتْ بقوله : (لك) ، وخبرُهُ : (قد حَلَبَتْ ) ، و (كم) علىٰ هاذا : في محلِّ نصبٍ ، والعاملُ فيه : (قد حَلَبَتْ ) ، ومُميِّزُها محذوفٌ ، وهو مجرورٌ إن جُعِلَتْ خبريَّة ، ومنصوبٌ إن جُعِلتِ استفهاميَّة .

وإنَّما قال : (حَلَبَتْ عليَّ) ، ولم يقل : (حَلَبَتْ لي) ؛ إشارةً لكراهته ذلك منهُنَّ ؛ لأنَّ منزلتَهنَّ أَذْنىٰ مِنْ ذلك ، والضميرُ في (حلبتْ) : عائدٌ علىٰ كلَّ ؛ أي : حلبتْ كلُّ مِنَ العمَّة والخالة ؛ ولذا لم يقل : (حَلَبَتَا) ، أو أَنَّهُ حَذَفَ وصفَ (عَمَّة) ؛ لدلالةٍ وَصْفِ (خالة) عليه ، تأمَّلْ .

قوله: ( في محلِّ نصبٍ ) ؛ أي : على الظرفيّة ، أو المصدريّة ؛ أي :
 كم وقتاً ؟ أو كم حَلْبةً ؟

<sup>﴿</sup> قُولُهُ : ﴿ أُو أَنَّهُ حَذَفَ وَصَفَ ﴿ عَمَّةً ﴾ ) المُناسِبُ : ﴿ خَبَرَ ﴿ عَمَّةً ﴾ ) ،

وقد أَنْهى بعضُ المُتأخِّرينَ ذلك إلى نيّفٍ وثلاثينَ موضعاً (١) ، وما لم أذكرْهُ منها أسقطتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذَكَرْتُهُ ، أو لأنَّهُ ليس بصحيح .

وقد أنهى بعضُ المُتأخِّرينَ...) إلى آخره ، لا حاجةَ لهـٰذا ؟ الذِكْرِهِ له نيما سَبَقَ ، إلا أنْ يُقالَ : أعاده توطئةً لقوله : ( وما لم أذكره...) إلى آخره (٢٠) .

و والأصلُ في الأخبارِ أَنْ تُؤخَّرَا ) أشارَ بذلك : إلى أَنَّ للخبر في نَفْسِهِ حالتَينِ : التقدُّمُ ، والتأخُّر ، والأصلَ منهما التأخُّرُ مِنْ حيثُ هو ، بقَطْعِ النَّظُر عن كونه واجباً أو جائزاً ، وباعتبار ذلك يكونُ له ثلاثةُ أحوالٍ : وجوبُ التقديم ، ووجوبُ التأخير ، وجوازُهُما ، وقد أشار إلى الجواز بقوله : ( وجَوَّزُوا

وكذا يُقالُ فيما بعدُ ؛ لأنَّ ( قد حلبتْ ) خبرٌ لا صفة ، للكنَّهُ نَظَرَ لكون الخبرِ صفةً في المعنى .

<sup>(</sup>۱) أورد هذه المواضع السيوطي في « الأشباه والنظائر » ( ۱۲۳/-۱۲۳ ) نقلاً عن بهاء الدين بن النحّاس في « تعليقه على المُقرّب » ، وقال بعد : ( ثمَّ رأيتُ بعد ذلك مُولَّفاً لبعض المُتأخِّرين قال فيه : قد تتبَّع النُّحاةُ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة ، وأنهاها بعضُ المُتأخِّرين إلى اثنين وثلاثين ، قال : وقد أنهيتُها بعون الله إلىٰ نيّفٍ وأربعين ) ، ثمَّ ذكر هذه المواضع التي زادها .

. . . . . . . . . . . وجَــوَّزُوا التقــديــمَ إِذْ لا ضَــرَرَا

الأصلُ : تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبر ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوزُ تقديمُهُ إذا لم يحصلْ بذلك لَبْسٌ أو نحوهُ على ما سنبيِّنُ ؛ نحوُ : (قائمٌ زيدٌ) ، و(قائمٌ أبوهُ زيدٌ) ، و(أبوهُ مُنطلِقٌ زيدٌ) ، و( في الدار زيدٌ) ، و(عندَكَ عمرٌو) .

ووَقَعَ في كلام بعضِهِم : أَنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ : مَنْعُ تقديمِ الخبر الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ ، وفيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ على جواز : ( في داره زيدٌ ) ؛ فنَقْلُ المَنْع عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً

التقديمَ إذ لا ضَرَرَا ) ، وإلى وجوب التأخيرِ بقوله : ( فاُمنعُهُ... ) إلىٰ آخره ، وإلىٰ وجوب التقديم بقوله : ( ونحوُ « عندي درهمٌ »... ) إلىٰ آخره .

توله: ( وجَوَّرُوا التقديمَ ) ؛ أي : لم يمنعوه ، وليس المُرادُ بالجواز السَّواءَ الطَّرفَين ؛ لما عَلِمتَ مِنْ أَنَّ التأخيرَ هو الأصلُ .

و قوله: (إذا لم يحصلْ...) إلى آخره: أشار به: إلى أنَّ (إذ) في النظم النظم الله في الله في النظم الله في الله

ع قوله: (ظرفيَّةٌ)، ويُؤيِّدُ ذلك: مُقابلتُهُ بقوله: (فامنعْهُ حينَ يستوي...) إلى آخره.

<sup>(</sup>۱) ورجَّحه الخضري في « حاشيته » ( ۱۹۱/۱) .

## ليس صحيح ، هاكذا قال بعضُهُم ، وفيه بحثٌ .

قوله: (وفيه بحثٌ) لعلَّ وجهَهُ: أنَّهُ بتسليم صحَّةِ نَقْلِ الإجماع على جواز هاذا المثال.. يُمكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّهُ يُغتَفَرُ في المجرور ما لا يُغتَفَرُ في غيره ، فصحَّ نَقْلُ المَنْع في غيره عن الكُوفييِّنَ .

وقال بعضُهُم : ( يحتملُ : أنَّ وجهَهُ : هو أنَّ المُجوِّزَ رآه في بعض الكتب ، ومَنْ مَنَعَ لم يَرَهُ ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ ) ، وفيه ما فيه ، فتدبَّرْ .

والجملتانِ ، فآلَ الأمرُ إلى أنَّ البحث على هاذا التوجيهِ عينُ كلامٍ مَنْ نَظَرَ في التَّ هاذا المنع عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً . ليس بصحيح ) ؛ إذ معناه : فينبغي لناقل المَنْعِ ألَّا يُطلِقَهُ ، بل يُقيِّدُهُ بغير الظرف ؛ وهو المفردُ والجملتانِ ، فآلَ الأمرُ إلى أنَّ البحث على هاذا التوجيهِ عينُ كلامٍ مَنْ نَظَرَ في نَقْل المَنْع .

وقوله: (وقال بعضُهُم: يحتملُ: أنَّ وجههُ...) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ الحافظَ حينئذِ هو المُجوِّزُ الذي نَظَرَ في نقل المَنْع، فيكونُ مُقدَّماً علىٰ ناقلِ المنع الذي لم يحفظ، فلأيِّ شيءِ البحثُ في كلامه؟ فكان حينئذِ يجبُ قَبُولُهُ، ولا يُقالَ: فيه بحثٌ، فتوجيهُ البحثِ بهاذا يلزمُ عليه أنَّ هاذا البحث تأييدٌ للنَّظَر لا بحثٌ فيه.

فالحقُّ : أنَّ كلَّا مِنْ هـٰذَينِ التوجيهَينِ لا يُجدِي شيئاً ، معَ سَخَافةِ الثاني ورَكَاكتِهِ .

<sup>(</sup>١) أي : قولَ الشارح .

وقيل في توجيهه : إنَّ نَقْلَ الإجماع على جوازِ ( في داره زيدٌ ) . . لا يَقدَحُ في نَقْلِ المنالِ فاعلٌ بالجارً في نَقْلِ المنالِ فاعلٌ بالجارً ولي نَقْلِ المنالِ فاعلٌ بالجارً والمجرورِ ، وليس مبتدأً خبرُهُ ( في داره ) ؛ حتى يُقالَ : إنَّ الخبرَ تقدَّم على مذهبهم ، ولا يُشترَطُ الاعتمادُ عندَهُم .

وفيه: أنَّهُ يمنعُ مِنْ هاذا قولُهُ(١): (نعم؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ...) إلىٰ آخره؛ فإنَّهُ يَقتضِي: أنَّهُم يقولون بتقديم الخبر في نحو: (في داره زيدٌ).

قال بعضُهُم: (ويُمكِنُ أَنْ يُقالَ \_ ولعلَّهُ الحقُّ إِن شَاء الله تعالى \_ : إِنَّ قُولَهُ : «وفيه بحثٌ » مُكرَّرٌ مع قولِهِ : «وفيه نَظَرٌ » ؛ فإنَّ نسخَ «الشرحِ » مختلفةٌ ، فيُمكِنُ أَنَّ الأصلَ نسختان ؛ نسخةٌ : «وفيه نظرٌ » ، واقتصرتْ ، ونسخةٌ : «وفيه بحث » بدلَ «وفيه نظر » ، فعندَ المقابلة أُلحِقتْ «وفيه بحثٌ » بالهامش ، فحرَّفها النُّسَّاخُ عن مَحلِّها ولم يُحرِّروا النقلَ ؛ لأنَّهُ قيل : إِنَّ الشارحَ أَمْلَىٰ هاذا الكتابَ لعِدَّة أَنْفُسٍ ، فيكونُ قولُهُ : «وفيه بحثٌ » هو الاعتراضَ على إطلاق المنع بعينه ، وقولُهُ : «نعم . . . » إلى آخره استدراكُ على ما يُوهِمُهُ إجازتُهُم تقديمَ الخبرِ الظرفيِّ مِنْ جوازِ تقديم غيرِهِ أيضاً ) .

وقال بعضُهُم : ( وجهُ البحثِ : أنَّهُ حيثُ كان مَنْعُ الكُوفيِّينَ لتقديمِ ما انفرد بجوازِ تقديمِهِ البَصْريُّونَ ـ وهو الصُّورُ الثلاثةُ المذكورةُ في الاستدراك ـ . . كان

<sup>(</sup>١) أي : قولُ الشارح رحمه الله تعالى .

نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ في مثل : ( زيدٌ قائمٌ ) ، و( زيدٌ قام أبوهُ ) ، و( زيدٌ قام أبوهُ ) ، و( زيدٌ أبوهُ منطلقٌ ) ، والحقُّ : الجوازُ ؛ إذ لا مانعَ مِنْ ذلك ، وإليه أشار بقوله : ( وجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرَا ) .

فتقولُ : (قائمٌ زيدٌ ) ، ومنه : قولُهُم : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤُكَ ) ؛

قوله : ( مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤُكَ ) ؛ أي : مبغوضٌ مَنْ يُبغِضُكَ (١) .

لا وجه لمُعارضة ذلك المنع بنقل الإجماع المذكور ؛ لأنَّهُ غيرُ ما انفرد بجواز تقديمه البَصْريُونَ ، فناقلُ المنع ليس مُطلِقاً ، بل مُقيِّدٌ بما إذا انفرد البَصْريُونَ فيه بالجواز ، كما يُفيدُهُ قولُ الشارح : « ووقعَ في كلام بعضِهم : أنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ مَنْعُ تقديم الخبرِ الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ » ؛ أي : منعُ تقديم الخبرِ الذي يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ لأنَّ الجوازَ لا يكونُ إلا بينَ شيئينِ عندَ البَصْريِّينَ فيما لم ينفردوا به ؛ البَصْريِّينَ فيما لم ينفردوا به ؛

وفيه : أنَّهُ حينئذِ لا وجه للاستدراك ؛ لعلمه مِنَ البحث ، إلا أنْ يُقالَ : هو استدراكٌ صُوريٌّ على قوله : (على جواز : « في داره زيدٌ ») ؛ إذ الجوازُ فيها مُسلَّمٌ .

وأيضاً: في الكلام نوعُ رِكَّةٍ ؛ إذ لا معنى لقولك: ( الشيءُ الذي اختصَّ البَصْرِيُّونَ بجوازه مَنَعَهُ الكُوفَيُّونَ ؛ لعِلْمِ الحُكْمِ بالمنع مِنْ قولك: اختصَّ البَصْرِيُّونَ بجوازه) ، إلا أنْ يُقالَ: إنَّ عِلْمَ الحُكْمِ مِنْ قوله: ( الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْرِيِّينَ ). . ليس بالتصريح ، بل بالتلويح ، فلا يضيعُ الحُكْمُ .

وهو الخبرُ الظرفيُّ ) انتهى بزيادة بيانِ .

 <sup>(</sup>١) ف ( مشنوءٌ ) ک ( مبغوض ) وزناً ومعنئ .

ف ( مَنْ ) : مبتدأٌ ، و( مَشْنوءٌ ) : خبرٌ مُقدَّم .

و (قام أبوهُ زيدٌ ) ، ومنه : قولُهُ (١) : [من البسيط]

٤٩ ـ قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ واحدَهُ وباتَ مُنتشِباً في بُرْثُنِ الأَسَدِ

\_\_\_\_\_

وله: (قد ثُكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ...) إلىٰ آخره: (ثُكِلَتْ) بكسر الكافِ مِنْ باب (تَعِبَ)؛ بمعنىٰ: فَقَدَتْ، و(واحدَهُ) بالنصب: خبرُ (كنتَ)، و(مُنتشِباً)؛ أي: مُتعلِّقاً، و(بُرْثُن) بضمِّ الباء المُوحَّدة وِزان (بُندُقٍ)، وبالثاء المثلثة: مِنَ السِّباع والطَّيْر الذي لا يَصِيدُ.. بمنزلة الإصبَعِ مِنَ الإنسان، ذَكرَهُ في «المصباح»(٢)، فما ذَكرَهُ بعضُهُم مِنْ أَنَّهُ (بُرْتُن) بالتاء الفوقيَّة.. غيرُ صواب.

## و ( و « واحدَهُ » بالنصب. . . ) إلى آخره : هو بالحاء المُهمَلة ،

(۱) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص١٠٥ ) ضمن قصيدةٍ مطلعُها :

أمسى الجلابيبُ قد عَزُّوا وقد كَثُرُوا وابنُ الفُرَيعةِ أمسىٰ بيضةَ البلدِ وهو من شواهد: «التذييل والتكميل» (٣٥٢/٣)، وانظر «المقاصد النحوية» (١/٥٢٥-٥٣٠).

(٢) المصباح المنير ( ١/ ٥٧) ، وفيه وفي (هـ) : (الظفر) بدل (الإصبع) ، وهو الذي ذهب إليه ثعلب ، قال الهروي في «إسفار الفصيح» ( ١/ ٩٣٧) بعد أنْ شَرَحَ كلاماً لـ «الفصيح» : (فهاذه الفصول كلُها صحيحة ، إلا البُرْشُن ؛ فإنَّهُ من السباع بمنزلة الإصبع من يد الإنسان ، والمخلب يكون في البُرْشُن بمنزلة الظفر من الإصبع ، قال هاذا أبو زيد الأنصاري وجماعةٌ من أهل اللغة) ، ولعلَّ ما في «المصباح» من اختلاف النُسَّاخ ، والله تعالى أعلم .

ف ( مَنْ كنتَ واحدَهُ ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و( قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ ) : خبرٌ مُقدَّم . و( أَبُوهُ مُنطلقٌ زيدٌ ) ، ومنه : قولُهُ<sup>(١)</sup> : [من الطويل] ٥٠ إلىٰ مَلِكِ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحارِبِ أَبُوهُ ولا كانتْ كُلَيبٌ تُصاهِرُهُ

﴿ قُولُه : ( إِلَىٰ مَلَكِ مَا أُمُّهُ. . . ) إِلَىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أسوقُ مَطِيَّتي) في البيت قبلَهُ (٢) ، وأراد بالمَلِكِ : الوليدَ بنَ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ ، و( مُحارِب ) و( كُلَيب ) بضمٍّ أوَّلِهما : اسما قبيلتَينِ ،

والمعنى حينئذٍ : أنَّكَ لشجاعتك متى كنتَ واحدَ شخصِ ـ أي : منفرداً معه ـ قتلتَهُ ، فَتَفَقَّدُهُ أَمُّهُ ، ويصيرُ بعدَ قتلكَ له في أيدي الأَسُود ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ بِ ( مَنْ كنتَ واحدَهْ ) : مَنْ كنتَ مُحصِّلاً له الوَحْدةَ والانفرادَ عن الأهلِ والأصحاب ؛ لقتلكَ إيَّاه ، أو لغَضَبك عليه ، ورُويَ بالجيم ، وهو ظاهرٌ .

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه ) ( ٤١٧/١ ) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة الوليد بن عبد الملك ، ومطلعها :

كم مِنْ مُنادٍ والشريفانِ دونَهُ إلى اللهِ تُشكىٰ والوليدِ مَفَاقِرُهُ و بعد الشاهد:

وللكنْ أبوها مِنْ رواحةَ تَرتقِي بِأَيَّامِهِ قِيسٌ على مَنْ تُفَاخِرُهُ زُهيرٌ ومروانُ الحجازِ كـلاهُما أبـوهـا لهـا أيّـامُـهُ ومـآثِـرُهُ

والبيت من شواهد : ﴿ شرح التسهيل ﴾ ( ١/ ٣٥٥ ) ، و﴿ مغنى اللبيب ﴾ ( ١/ ١٦٠ ) ، و ( المقاصد الشافية ) ( ١٧٨/٢ ) ، و ( همع الهوامع ) ( ١/ ٤٣١ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية ، ( ١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢ ) ، و ( شرح أبيات المغنى ، ( ٣/ ٣٤ ـ ٣٦ ) .

(۲) وهو پتمامه :

رأَوْنَى فَنَادَوْنِي أَسُوقُ مَطِيَّتِي بِأَصُواتِ هَلَّالٍ سِغَابِ حَرَاثِرُهُ 191

ف ( أَبُوهُ ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و( ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِب ) : خبرٌ مُقدَّم (١١) .

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعادات هبهُ اللهِ بنُ الشَّجَريِّ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ علىٰ جواز تقديمِ الخبرِ إذا كان جملةً (٢)، وليس بصحيحٍ، وقد قدَّمْنا نَقْلَ الخلاف في ذلك عن الكُوفيِّينَ .

و( المصاهرةُ ) : بمعنى التزوُّجِ ، قال في « المصباح » : ( صاهرتُ إليهم : إذا تزوَّجتُ منهم ) $^{(7)}$  .

قوله: (ف« أبوهُ »: مبتدأٌ مُؤخّر...) إلى آخره (٤) ، والمعنى: ليس أبو أُمّهِ مِنْ مُحارِبِ.

﴿ قُولُه : ( وَقُدَ قَدَّمْنَا نَقْلَ. . . ) إلىٰ آخره : إن كان المُرادُّ به قُولُهُ : ( فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ . . . ) إلىٰ آخره . . فلا يُلاثِمُ

قوله: (والمعنى: ليس أبو أمّهِ مِنْ مُحارِبٍ) صوابُهُ: (ليستْ أمُّ أبيه مِنْ مُحارِبٍ) ، ثمَّ إنَّ المقصود : مدحُ المَلِكِ بأنَّهُ ليس له تعلُّقٌ بهاتينِ القبيلتينِ الخسيستينِ ، بل هو حَسِيبٌ نسيب .

 <sup>(</sup>۱) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ۱/ ٥٦ ـ ٥٩ )، و « شرح التسهيل » ( ۱/ ٣٥٥ )،
 و « التذييل والتكميل » ( ٤/ ١٨٢ ) ، و « تمهيد القواعد » ( ٣/ ١١٢٧ ـ ١١٢٨ ) .

<sup>(</sup>٢) الذي في ( أمالي ابن الشجري ) ( ٧/١١ ) نَقْلُ الإجماع عن البَصْريِّينَ ليس غيرُ .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير (١/ ٤٧٨ ـ ٤٧٨ ) .

<sup>(</sup>٤) أي : والجملةُ : صفة ( مَلِك ) ؛ أي : مَلِكِ موصوفِ بأنَّ أباه ليستْ أَمَّهُ مِنْ محارب ؛ فضميرُ ( أمه ) للأب ؛ لتقدُّمه رتبةً ، وهو رابط الخبر ، وضميرُ ( أبوه ) لـ ( مَلِك ) ، وهو رابط الصفة ، هـنذا هو الصواب . « خضري » ( ١٩٢/١ ) .

هاذا ؛ لأنَّهُ إنَّما نَقَلَ الجوازَ في المجرور ، فيكونُ الخلافُ فيه فقط ، وإن كان المرادُّ به قولُهُ : ( نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ . . . ) إلىٰ آخره . . فليس في هاذا ذِكْرُ خلافِ عنهم ، وإنَّما هو حكايةُ مذهبِهِم ، ثمَّ ردَّهُ بقوله : ( والحقُّ : الجواز ) ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ الميِّت (۱) .

وقد أجاب بعضُهُم عن ذلك : بأنَّ المُرادَ بذلك : قولُهُ : (نعم ؛ مَنَعَ . . . ) إلىٰ آخره ، ومعنىٰ ذِكْرِ الخلاف فيه : أنَّهُم مُخالِفُون للبَصْريِّينَ ، لا بمعنىٰ أنَّ الكُوفيِّينَ مختلفون فيما بينَهُم ؛ إذ ليس هاذا مُراداً .

التعريف (عُرْفاً ونُكْراً) قال الأُشْمُونيُّ : (أي : في التعريف والتنكير)(٢) ، وأشارَ بذلك : إلى أنَّهُما اسما مصدرَينِ بمعنى التعريفِ والتنكير ، وأنَّهُما منصوبانِ على نزع الخافض ، وفيه : أنَّ هاذا مقصورٌ على السماع ؛ فالحقُّ : جَعْلُهُما منصوبَينِ على التمييز المُحوَّلِ عن [الفاعل]

قوله: ( فبكونُ الخلافُ فيه فقط ) فيه: أنَّهُ لا خلافَ فيه.

﴿ قُولُه : ( وَفَيْه : أَنَّ هَـٰذَا مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ) ؛ أي : في المشهور ؛ إذ هناك قولٌ بقياسيَّته .

وقد يُقالُ: هو وإن كان لا يتمشَّى إلا على غير المشهور.. أوضحُ مِنَ

<sup>(</sup>١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٣٥).

<sup>(</sup>٢) شرح الأشموني ( ١/ ٩٨ ) .

المضاف(١) ، والأصلُ : (حين يستوي عُرْفُ الجُزْ أَين ونُكُرُهُما ) .

والمُرادُ باستوائهما في التعريف: أنْ يستويا في مُطلَقِهِ وإن كان أحدُهُما أعرفَ مِنَ الآخَر، ولو كان الأعرفُ هو الخبرَ، والمُرادُ باستوائهما في التنكير: أنْ يكونَ كلٌّ منهُما نكرةً مَحْضةً أو نكرةً مُسوَّغةً.

البيان : ﴿ عَادِمَيْ بِيانٍ ﴾ حَالٌ مِنَ الفاعل ؛ وهو ﴿ جَزَءَانِ ﴾ ، والبيان : بمعنى المُبيِّن ؛ أي : يستوي الجزءانِ في التعريف والتنكير في حال عَدَمِ البيان للمبتدأ منهما والخبر .

النصب على التمييز مِنْ جهة المعنى ، وقولُنا : ( وإن كان لا يتمشَّىٰ . . . ) إلىٰ آخره . . أَوْلَىٰ مِنْ قولِ مَنْ قال : ( وإن كان مقصوراً على السماع ) ؛ لأنَّهُ يُفِيدُ : أَنَّ الأوضحيَّةَ تُسوِّغُ ارتكابَهُ مع الجري على المشهور ، مع أنَّها لا تُسوِّغُ ارتكابَهُ ، إلا أَنْ يُلاحَظَ أَنَّ المُؤلِّفِينَ يتوسَّعون فيه .

قوله: ( في حال عَدَمِ البيان ) الأنسبُ : ( في حال عدمِ المُبيِّن ) ؛ لأنَّهُ بيانٌ للمعنى الذي أشار إليه .

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

الرافعُ للضمير المُستتر؛ فخَرَجَ : الرافعُ للبارز؛ نحوُ : (الزيدانِ قاما)، الرافعُ للضمير المُستتر؛ فخَرَجَ : الرافعُ للبارز؛ نحوُ : (الزيدانِ قاما)، والمُنفصِلُ ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو)، وقد نبَّةَ على هاذا الشرطِ في «الكافية الكبرىٰ »(١)، فيُقيَّدُ به كلامُهُ هنا، ويندفعُ به اعتراضُ الشارح.

قال المُعرِبُ: (وفي هاذا التركيبِ حذفٌ لدليل ، وحذفٌ لغير دليل ، وقلبٌ ، أمَّا الأوَّلُ: فهو حذفُ جوابِ «إذا » لدَلالةِ الكلامِ عليه ، وأمَّا الثاني : فحذفُ نعتِ الفعل ، وأمَّا الثالثُ : فلأنَّ المُحدَّثَ عنه الخبرُ ، وكان حقُّهُ أَنْ يقولَ : «كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ » ، وهو خاصٌّ بالشعر ، وأصلُ التركيبِ : «كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ المسندَ إلىٰ ضمير المبتدأِ المفردِ ؛ فامنعُ تقديمَهُ على المبتدأ ») انتهى (٢) .

\_\_\_\_\_

قوله: ( المسندَ إلى ضمير المبتدأِ المفردِ ) خَرَجَ : المسندُ إلى الظاهر ؛
 ك ( زيدٌ قام أبوه ) ، والمسندُ إلى ضمير المبتدأ غيرِ المفرد ؛ ك ( الزيدانِ

الكافية الشافية ( ١/ ٣٦٥ ) .

<sup>(</sup>۲) تمرین الطلاب ( ص۳۷ ) .

و المستعمل المستدر المستدر المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستعمل المستدر ا

قوله: (كانَ الخَبرَا) ؛ أي: كان الخبرَ بحسب الصورة المحسوسة ،
 لا بالنَّظُر لنَفْس الأمر ، وإلا فالخبرُ حقيقةً إنَّما هو الجملةُ مِنَ الفعل والفاعل ،
 لا الفعلُ وحدَهُ .

و قوله: ( مُنحصرًا) بفتح الصاد: اسمُ مفعولٍ حُذِفتْ صِلَتُهُ ، والتقدير: ( مُنحصَرٌ فيه )(١) ، وهو حالٌ مِنَ الهاء في ( استعمالُهُ ) ، وسوَّغَ مجيءَ الحالِ مِنَ المضاف إليه كونُ المضافِ عاملاً في الحال ؛ نحوُ: ﴿ إِلَيْهِ مَرِّجِعُكُمْ جَيعًا ﴾ [يونس: ٤] .

قاما ) ، ولم يذكر ما يخرجُ به المسندُ إلى الضمير المفردِ البارز ؛ نحوُ : ( زيدٌ ما قام إلا هو ) ، فلو قال مثلَ ما سَبَقَ ـ أي : ( الرافعُ للضمير المستتر )(٢)\_. . لخَرَجَ هاذا أيضاً ، تأمَّلُ .

<sup>(</sup>۱) قال الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٣٧) : (ينبغي أنْ يُضبَطَ بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته ـ والتقدير : « مُنحصَراً فيه » ـ ليخف الاعتراض ) ، وقال الخضري في « حاشيته » ( ١٩٣/١ ) : ( ويُروئ بالكسر علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : مُنحصِراً مبتدؤُهُ فيه ؛ فإنَّ المُنحصِرَ هنا هو المبتدأ لا الخبر ) .

<sup>(</sup>٢) انظر ( ٣٠٢/٢ ) .

أو لازِمِ الصَّدْرِ كـ ( مَنْ لي مُنجِدًا )

ينقسمُ الخبرُ \_ بالنَّظَر إلىٰ تقديمه على المبتدأ أو تأخيرِهِ عنه \_ . . ثلاثة أقسامٍ : قِسْمٌ يجوزُ فيه التقديمُ والتأخير ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وقِسْمٌ يجبُ فيه تأخيرُ الخبر ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبر .

فأشار بهاذه الأبيات : إلى الخبر الواجبِ التأخيرِ ؛ فذَكَرَ منه خمسة مواضع : الأوَّلُ : أَنْ يكونَ كلِّ مِنَ المبتدأ والخبرِ معرفة أو نكرة صالحة لجَعْلِها مبتدأ ، ولا مُبيِّنَ للمبتدأ مِنَ الخبر ؛ نحوُ : ( زيدٌ أخوكَ ) ، و( أفضلُ مِنْ زيدٍ أفضلُ مِنْ عمرو ) ، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ في هاذا ونحوه ؛ لأنَّكَ لو قدَّمتَهُ فقلتَ : ( أخوكَ زيدٌ ) ، و( أفضلُ مِنْ عمرو أفضلُ مِنْ زيد ) . لكان المُقدَّمُ

و قوله : ( أو لازِمِ ) بالجرِّ عطفاً على ( ذي ) على تقدير موصوف ؛ أي : أو مُسنَداً لمبتدأٍ لازِم. . . إلى آخره .

التنكير ؛ لأنَّ لكلِّ مِنَ النكرتَينِ مُسوِّعاً ؛ وهو كونُهُ وصفاً لمحذوف ، أو عَمَلُ النصبِ في محلِّ المجرور ، ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض .

و قوله: ( ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض ) ؛ فإذا جعلتَ ( أفضلُ مِنْ اللهِ على الله و المجهولُ ، و المبتدأ . . كان هو المجهولُ ، و الفضلُ من عمرو ) هو المجهولُ ، و إذا جعلتَ ( أفضلُ مِنْ عمرو ) هو المبتدأ . . . كان هو المعلومَ ، و ( أفضلُ من زيد ) هو المجهولُ ، وكذا يُقالُ في مِثْل هاذا .

مبتدأً وأنتَ تريدُ أنْ يكونَ خبراً مِنْ غير دليلِ يَدُلُّ عليه .

فإن وُجِدَ دليلٌ يَدُكُ علىٰ أنَّ المُتقدِّمَ خبرٌ.. جاز ؛ كقولك: (أبو يوسفَ أبو حنيفة) ؛ فيجوزُ تقديمُ الخبرِ \_ وهو (أبو حنيفة) \_ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المُرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي عوسفَ ، ومنه: تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي يوسفَ ، ومنه: قولُهُ (١) :

٥١ - بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

النونَ للإضافة ، ومُرادُهُ : أنَّ أولادَ البناتِ لا ينتسبون إليهم بل إلى آبائهم ، النونَ للإضافة ، ومُرادُهُ : أنَّ أولادَ البناتِ لا ينتسبون إليهم بل إلى آبائهم ، بخلاف أولادِ البنينَ ، وقولُهُ : ( بَنَاتُنا بَنُوهُنَّ . . . ) إلىٰ آخره : ( بناتُنا ) : مبتدأٌ ، و( بَنُوهُنَّ ) : مبتدأٌ ثانِ ، و( أبناءُ الرجالِ ) : خبرٌ عن الثاني ،

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) قال العيني في « المقاصد النحوية » ( ١/ ٤٤٥ ) : ( هـنذا البيت استشهد به النُّحاةُ على جواز تقديم الخبر ، والفَرَضيُّون على دخول أبناء الأبناء في الميراث ، وأنَّ الانتسابَ إلى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصيّة ، وأهل المعاني والبيان في التشبيه ، ولم أَرَ أحداً منهم عزاه إلى قائله ) ، وقال البغدادي في « الخزانة » ( ١/ ٤٤٥ ) بعد أنْ نقَلَ كلامه : ( ورأيتُ في ( شرح الكرماني في شرح شواهد الكافية للخَبِيصي » أنَّهُ قال : هـنذا البيتُ قائلُهُ أبو فراسٍ همَّامٌ الفرزدق بن غالب ، ثمَّ ترجمه ، والله أعلم بحقيقة الحال ) .

وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٢٩٧/١) ، و«شرح الرضي» ( ٢٠٧/١) ، و«شرح الرضي» ( ٢٠٦/١) ، و« مغني و«شرح ابن الناظم» ( ٨٢٠٦) ، و«أوضح المسالك» ( ٢٠٦/١) ، و« مغني اللبيب» ( ٢/١٤) ، و« المساعد» ( ٢/١٢١) ، و«المقاصد الشافية» ( ٢٠/٢) ، و«همع الهوامع» ( ٢/ ٣٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( ٢٠/٢) ، و« خزانة الأدب» ( ٢/ ٤٤٤ ) .

فقولُهُ: (بَنُونا): خبرٌ مُقدَّم، و(بَنُو أَبِنائِنا): مبتدأٌ مُؤخَّر؛ لأنَّ المُرادَ : الحُكْمُ علىٰ بني أبنائِهِم بأنَّهُم كبَنِيهم، وليس المُرادُ الحكمَ علىٰ بَنِيهم بأنَّهُم كبَنِيهم مَنَيٰي أبنائِهِم (١٠).

والثاني: أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرِ المبتدأ مُستتِراً ؛ نحوُ: (زيدٌ قام) ؛ ف (قام) وفاعلُهُ المُقدَّرُ: خبرٌ عن (زيد) ، ولا يجوزُ التقديمُ ؛ فلا يُقالُ: (قام زيدٌ) على أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً مُؤخَّراً والفعلُ خبراً مُقدَّماً ، بل يكونُ (زيدٌ) فلا يكونُ مِنْ باب المبتدأ والخبر ، بل مِنْ باب الفعل والفاعل (۲) .

والجملة : خبرُ الأوَّل ، و( الأباعد ) : صفة ( الرجال ) جمع ( أَبْعدَ ) .

(١) قال ابن هشام في (تخليص الشواهد) (ص١٩٨): (وقد يُقالُ: إنَّ هـٰذا البيتَ لا تقديمَ فيه ولا تأخير، وإنَّهُ جاء على عَكْس التشبيه للمبالغة ؛ فكان ينبغي للشارح أنْ

يستدلُّ بِمَا أَنشِد والدُّهُ في ا شرح التسهيل ، في قوله : [من البسيط]

قَبِيلَةُ أَلْامُ الأحياءِ أكرمها بأنّهُ ألأمُ الأحياء، وعن وافيها بأنّهُ أغدرُ الناس ، لا العكس ). إذ المُرادُ: الإخبار عن أكرمها بأنّهُ ألأمُ الأحياء، وعن وافيها بأنّهُ أغدرُ الناس ، لا العكس ). وأجاب العلّامة محيي الدين : بأنَّ التشبية المقلوبَ مِنَ الأمور النادرة ، والحمل على ما يَندُرُ وقوعُهُ لمُجرَّد الاحتمالِ ممّا لا يجوزُ أنْ يُصارَ إليه ، وأنَّ ما ذكرَهُ في بيت حسّان ؛ مِنْ أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن أكرم هذه القبيلةِ بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنَّهُ ألأمُ الأحياء . هذا نفشهُ يجري في بيت الشاهد ؛ فيُقالُ : إنَّ غَرَضَ المُتكلِّم الإخبارُ عن أبناء أبنائهم بأنَّهم يُشبِهونَ أبناءهم ، وليس الغرض أنْ يُخبِرَ عن بنيهم بأنَّهم يشبهون بني أبنائهم ، فلمّا صحَّ أنْ يكونَ غرضُ المُتكلِّم مُعيناً للمبتدأ . .

<sup>(</sup>٢) وسياتي في ( باب الفاعل ) جوازُهُ على مذهب الكُوفيّينَ . انظر ( ٣/ ١٧\_١٨ ) .

فلو كان الفعلُ رافعاً لظاهر ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ). . جاز التقديمُ ؛ فتقولُ : (قام أبوهُ زيدٌ) ، وقد تقدَّم ذكرُ الخلاف في ذلك(١) .

وكذلك يجوزُ التقديمُ إذا رَفَعَ الفعلُ ضميراً بارزاً ؛ نحوُ : ( الزيدان قاما ) ؛ فيجوزُ أَنْ تُقدِّمَ الخبرَ فتقولَ : ( قاما الزيدانِ ) (٢) ، ويكونَ ( الزيدانِ ) مبتداً مُؤخَّراً ، و( قاما ) خبراً مُقدَّماً ، ومَنعَ ذلك قومٌ (٣) .

إذا عرفتَ هـٰذا: فقولُ المُصنَّفِ: (كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرَا).. يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ الخبرِ الفِعْليِّ مطلقاً، وليس كذلك، بل إنَّما يجبُ تأخيرُهُ إذا رَفَعَ ضميراً للمبتدأ مُستتِراً، كما تقدَّم (٤٠).

الثالثُ : أنْ يكونَ الخبرُ محصوراً بـ ( إنَّما ) ؛ نحوُ : ( إنَّما زيدٌ قائمٌ ) ،

قوله: ( يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ . . . ) إلىٰ آخره: قد علمتَ جوابَهُ ممَّا سَبَقَ (٥) .

( van . vaw /v ) 1:11 ( )

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۲۹۳، ۲۹۳).

<sup>(</sup>۲) والالتباس في النطق بحذف الألف \_ كما توهّمه والد السيوطي \_ يدفعُهُ الوقفُ والخط ، وتقديمُ الخبر أكثرُ مِنْ لغة (أكلوني البراغيثُ) ، فلا يُحمَلُ عليها ، واحتمالُ كونِ الظاهرِ بدلاً خلافُ الظاهر ؛ ولذا قالوا في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمَنُواْ كَثِيرٌ ﴾ [المائدة : ۷۱] : إنَّ (كثير) مبتداً مُؤخّر لا بدل . انظر « همع الهوامع » ( ١/ ٣٨٥) ، وما سيأتي في ( ٣/ ٣٢ \_ ٢٩) .

<sup>(</sup>٣) منعه غالب البَصْريّينَ . انظر « المقاصد الشافية » ( ٢٠/٢ ) .

<sup>(</sup>٤) يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ (أل) في (الفعل) للعهد العِلْميُّ بينَ النُّحاة العارفين ، وأمَّا المبتدئ فلا بُدَّ له من موقف . ﴿ خضرى ﴾ ( ١٩٤/ ) .

<sup>(</sup>٥) انظر (٢/٣٠٢).

أو بـ ( إلَّا ) ؛ نحوُ : ( ما زيدٌ إلا قائمٌ ) ، وهو المُرادُ بقوله : ( أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنحصَرا ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ ( قائمٌ ) على ( زيدٌ ) في المثالَينِ (١) ، وقد جاء التقديمُ مع ( إلا ) شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر (٢) : [من الطريل] ٥٢ فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ يُبْتَغيٰ عليهِم وهل إلَّا عليكَ المُعَوّلُ

قوله: (فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ...) إلىٰ آخره: (يُبتغَىٰ)؛ أي:
 يُطلَبُ، وفي نسخةٍ: (يُرتجئ)<sup>(٣)</sup>، و(المُعوَّلُ): الاعتمادُ، والمعنىٰ:

أَلَا هـل عَـم في رأيهِ مُتأمَّلُ وهل مُدبِرٌ بعدَ الإساءةِ مُقبِلُ وهل مُدبِرٌ بعدَ الإساءةِ مُقبِلُ وهل أُمَّةٌ مُستيقِظونَ لـرُشدِهِم فيكشفَ عنهُ النَّعْسةَ المُتزمِّلُ

(٣) وجاءت كذلك في (و، ح)، وفي «الديوان»: (نبتغي)، ولعلها محرفة عن
 ( يُبْتَغنى ) .

<sup>(</sup>١) لثلا ينعكس المعنىٰ ؛ فيُفيدَ حصرَ صفةِ القيام في ( زيد ) الموصوف وانتفاءَهُ عن غيره ، مع أنَّ المُرادَ حصرُهُ في صفة القيام ؛ أي : ليس له صفة غيره ، وأمَّا كونُ غيره قائماً أو لا فشيءٌ آخَرُ . « خضرى » ( ١/ ١٩٥ ) .

<sup>(</sup>٢) البيت للكُمَيت الأسدي في « ديوانه » ( ص ٦٠٠ ) ضمن هاشمية طويلة يرثي فيها زيد بن على وابنه الحسين بن زيد ، ويمدح بني هاشم ، ومطلعها :

الأصلُ: ( وهل المُعوَّلُ إلا عليك ) ؛ فقدَّم الخبر.

الرابعُ: أَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ قد دخلتْ عليه لامُ الابتداء ؛ نحوُ: (لَزيدٌ قائمٌ ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : ( أو كان مُسنداً لذي لام ابتِدا ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اللام ؛ فلا تقولُ : ( قائمٌ لَزَيدٌ ) ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر (١): [من الكامل] ٥٣ خالي لَأَنتَ ومَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَـلِ العـلاءَ ويُكْـرِم الأَخْـوالَا

ما النصرُ على الأعداء يُرتجى إلا بك ، ولا الاعتمادُ في الأمور إلا عليك .

 قوله: ( وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً ) ؛ أي : أو مُؤوّلاً بأنَّ اللامَ زائدةٌ (٢) ، أو اللامَ داخلةٌ على مبتدأِ محذوف ؛ أي : لهو أنتَ ، وقيل غيرُ ذلك .

🟶 قوله: (خالي لَأَنتَ...) إلىٰ آخره: (خالي): خبرٌ مُقدَّم، و ( لأنتَ ) : مبتدأً ، وفيه الشاهد .

وقولُهُ : ( مَنْ جَريرٌ خالُهُ ) يحتملُ : أنَّ ( مَنْ ) شرطيَّةٌ ، وفعلُ الشرطِ

چ قوله : ( وقيل غيرُ ذلك ) ؛ كأنْ يُقالَ : أصلُهُ : ( لَخالي أنتَ ) ؛ زُحلِقتِ اللامُ للضرورة .

هِ قوله : ( يحتملُ : أنَّ « مَنْ » شرطيَّةٌ. . . ) إلىٰ آخره : جَعَلَهُ احتمالاً ،

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲۹۹/۱ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ٤٨٣/١ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٧٥ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١٠٠/١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٥٣٤ - ٥٣٤ ) .

 <sup>(</sup>٢) كما أُول بذلك بيت رؤبة الآتى في ( ٢/ ٤٤٥ ) : ( من مشطور الرجز )

ف ( لأنتَ ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و( خالي ) : خبرٌ مُقدَّم .

الخامسُ : أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ له صدرُ الكلام ؛ كأسماء الاستفهام ؛ نحوُ :

(كان) محذوفة شأنية ، واسمُها مستتر ، و (جَرير ) : مبتداً ، خبره : (خاله ) ، والجملة خبر (كان ) ، و (يَنَل ) : جوابُ الشرطِ ؛ فهو مجزوم ، وأصلُه : (ينال ) ، فلمّا سُكّنتِ اللام للجازم حُذِفَتِ الألف ، وحُرِّكتْ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، و (يُكْرِم ) : معطوف عليه ، ويجوزُ في هاذا الرفع على تقدير (وهو يُكْرِم ) (العَلاء) بفتح العين واللام ممدود : بمعنى على تقدير وفي كثيرٍ مِنَ النسخ ضبطُه بضمّها ؛ وهو بمعنى الرِّفْعة ؛ فيكونُ مدُه للضرورة .

ه قوله : ( كأسماء الاستفهام ) ؛ أي : والشرطِ ، وفي معناهما ما أُضِيفَ

وهو مُشعِرٌ بضعفه ، وهو كذلك ؛ لأنَّ حذفَ فعلِ الشرط بعدَ شيءٍ مِنْ أدوات الشرط غير ( إنْ ) و ( لو ) . . شاذٌ ، إلا إذا كان مُفسَّراً بفعلِ بعدَهُ ، كما نصَّ عليه ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »(٢) ؛ فالأحسنُ : جَعْلُها موصولةً ، و ( يَنَلُ ) خبرَها ، وجُزِمَ لإجرائها مُجْرى الشرطيَّة .

ترضى مِنَ اللحم بعظم الرَّقَبَهُ

<sup>(</sup>۱) والأخوال: مفعول (يكرم) إن بُني للفاعل، ومنصوبٌ بنزع الخافض إن بُني للمجهول؛ أي: للأخوال. «صبان» ( ١/ ٣٣٥)، وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد بعد أنْ ذَكَرَ الوجه الأوَّل فقط: ( والأَوَّليٰ: أنْ يكونَ قوله: «يكرم» مضارع «كَرُمٌ»، ويكونَ قوله: « الأخوالا» تمييزاً؛ إمَّا عليٰ مذهب الكوفيين الذين يُجوُّزون دخول « أل » المعرفة على التمييز، وإمَّا عليٰ أنْ تكونَ « أل » زائدةً عليٰ ما قاله البَصْريُونَ في قول الشاعر: « وطبتَ النفسَ...»).

<sup>(</sup>۲) شرح بانت سعاد ( ص۱۵۰ ) .

## ( مَنْ لِي مُنجِداً ؟ ) ؛ ف ( مَنْ ) : مبتدأٌ ، و( لي ) : خبرٌ ، و( مُنجداً ) :

إليهما ؛ نحوُ : (غلامُ مَنْ عندَكَ ؟) ، و(غلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه)؛ ف (غلام) في هذا التركيبِ : مبتدأٌ مُستحِقٌ للتصدُّر ؛ لاكتسابه الشرطيَّة بإضافته إلى اسم الشرطِ وضعاً ، وهو (مَنْ) ، و(يقم) هذه الجملةُ شرطٌ لـ (غلام) ، لا لـ (مَنْ) ، وكذا (أَقُمْ معه) جوابٌ لـ (غلام) لا لـ (مَنْ) .

والحاصلُ: أنَّ اسمَ الشرطِ صار في هاذا التركيبِ هو المضاف ، والجملتانِ له لا للمضاف إليه ، فاعلَمْ ذلك ؛ فالمعنى : إنْ يَقُمْ غلامٌ لشخصِ قمتُ معه ؛ أي : مع ذلك الغلامِ ، ذَكَرَهُ الناصر ؛ ف ( مَنْ ) في هاذه الحالةِ مُجرَّدةٌ عن الاستفهام والشرطِ ، فكأنَّها خلعتْ ذلك على المضاف ، تأمَّلْ ، نقلَهُ شيخُنا العلَّمةُ المَدَابِغيُّ (١) .

وقوله: (والحاصلُ: أنَّ اسمَ الشرطِ...) إلى آخره: ظاهرُهُ: أنَّ المجازمَ المضافُ لا (مَنْ)، لكن قال الرُّودانيُّ: (الظاهرُ: العكسُ)<sup>(۲)</sup>، وقال ياسينُ: (كونُ الجازمِ هو المضافَ.. بعيدٌ مُخالِفٌ للقواعد والشواهد)<sup>(۳)</sup>.

ومثلُ ما أُضيفَ إليهما : ما أُضيف إلى « كم » الخبريَّةِ ؛ نحوُ : « مالُ كم رجلِ عندَكَ » ، كما في « التوضيح »(٤) .

<sup>(</sup>۱) حاشية المدابغي على الأشموني ( ۱/ ق ۱۲۲ ) ، وانظر « حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح ، ( ق/ ۳۲ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر (حاشية الصبان) ( ۱/ ۳۳۲).

<sup>(</sup>٣) حاشية ياسين على التصريح ( ١٧٤ ) .

<sup>(</sup>٤) أوضح المسالك ( ٢١١/١ ) .

تقـولُ : ( لــي مَـنْ	ىي (مَنْ) ؛ فلا	تقديم الخبر عل	حال ، ولا يجوزُ
			مُنجداً ؟ ) <sup>(١)</sup> .

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : (وَنَحُو عِنْدِي . . . ) إِلَىٰ آخَرِه : (نَحُو ) : مَبَتَدَأٌ ، خَبِرُهُ : ( مُلتزَمٌ ) بفتح الزاي ، و( تَقَدُّمُ ) بالرفع : نائبُ فاعلِ ( مُلتزَمٌ ) ، ويجوزُ جَعْلُ ( تَقَدُّمُ ) مَبتَداً مُؤخَّراً ، و( مُلتزَمٌ ) خَبِرٌ مقدَّم ، والجملةُ خَبِرُ ( نَحُو ) .

لا يُقالُ: يلزمُ على هاذا تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه ، وهو مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ: محلُّهُ إذا عَمِلَ فيه بالحَمْل على الفعل ، أمَّا مِنْ حيثُ كونُهُ مبتدأً.. فلا ، أفاده المُعربُ(٢).

ه قوله : ( ونحوُ « عِنْدي درهمٌ ». . . ) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : هاذا مُكرَّرٌ معَ ما سَبَقَ في قوله : ( كـ « عندَ زيدٍ نَمِرَهُ » ) .

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) ومن المواضع التي يجبُ فيها تأخير الخبر أيضاً: الخبرُ المقرون بالفاء ؛ نحو: (الذي يأتيني فله درهم)، والباءِ الزائدة ؛ نحو: (ما زيدٌ بقائم)، والخبرُ الطَّلَبيُّ ؛ نحو: (زيدٌ اضربهُ)، والمُخبَرُ به عن (مذ) و(منذ) ؛ نحوُ: (ما رأيتُهُ مذ \_أو منذ \_ يومان) إذا جُعلا مبتدأينِ ؛ لتعريفهما معنى ؛ إذ المعنىٰ : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وانظر «حاشية الخضري» ( ١٩٦/١).

<sup>(</sup>۲) تمرین الطلاب ( ص۳۸ ) .

النجي المنظمة المنظمة

لأنَّا نقولُ: ما تقدَّم ليس صريحاً في أنَّ المُسوِّغَ التقديمُ ، بل يحتملُ أنَّ المُسوِّغَ التقديم ، وما هنا أفاده ، كما المُسوِّغَ الاختصاصُ ، فما تقدَّم لا يُفِيدُ وجوبَ التقديم ، وما هنا أفاده ، كما ذَكَرَهُ ابنُ قاسم (١) .

والجمع : ( و الي وَطَرْ » ) قال في « المصباح » : ( الوَطَر : الحاجة ، والجمع : « أَوْطَارٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، والا يُبنى منه فعلٌ ) انتهى (٢) ؛ أي : الا يُصاغُ منه فعلٌ .

﴿ قُولُه : (كذا إذا عادَ) إلىٰ آخره : (كذا) : مُتعلِّقٌ بمحذوفِ ؛ أي : يُلتزَمُ تقدُّمُ الخبرِ (٢) ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، و(عليه) : مُتعلِّقٌ بـ (عاد) ، والضميرُ : عائدٌ على الخبر بتقدير مضافٍ ؛ أي : مُتعلِّقٌ بـ (عاد) ، و(ما) : مُتعلِّقٌ بـ (عاد) ، و(ما) : نعتٌ لمحذوفٍ ؛ أي : مبتدأ ، و(به) و(عنه) : مُتعلِّقُان بـ (يُخبَرُ) ، والهاءُ مِنْ (به) : تعودُ على الخبر ، ومِنْ (عنه) : إلىٰ (ما) ، و(مُبِيناً)

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني ( ق/ ٢٣ ) ، وفي (هـ ) : (أو ما تقدَّم) بدل ( فما تقدَّم ).

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ٢/ ٩١٤ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « حاشية الخضرى » ( ١٩٧/١ ) .

بتخفيف الياء ؛ أي : مُفسِّراً ؛ حالٌ مِنَ الهاء في (به) ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ ، والمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ من المبتدأ .

قال السُّيُوطيُّ : وأنتَ ترى ما في عبارة المُصنَّفِ مِنَ القَلاقَة ، وكَثْرةِ الضمائرِ المُقتضِيةِ للتعقيد وعُسْرِ الفهم ، وكان يُمكِنُهُ أَنْ يقولَ : \_كما في «الكافية »\_ :

كَــذَا إِذَا عَــادَ عَلَيــهِ مُضمَــرُ مِـنْ مُبتــدَا أَو حَقُــهُ التصــدُّرُ لكان أَخْصَرَ وأَخْسَنَ وأَجْمَعَ منه ، ذَكَرَهُ الخطيبُ(٢) ، وإنَّما كان أخصرَ وأحسنَ وأجمعَ ؛ لأنَّهُ يُغنِي عن البيت بعدَهُ أيضاً .

الله عند ( كذا إذا يستوجبُ ) ؛ أي : يستحقُّ الخبرُ التصديرَ ؛ إمَّا لذاته ؛ كمثال الناظم ، أو لغيره ؛ نحوُ : ( صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ ؟ ) ، والمُرادُ :

<sup>(</sup>۱) البهجة المرضية ( ص ١٣٤ ) ، نكت السيوطي ( ق/ ٧٧ ) ، وانظر « الكافية الشافية » (1/47) .

 <sup>(</sup>۲) فتح الخالق المالك ( ۱/ ٤٤٥) ، وأورده ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل »
 (ق/ ۱۳۸\_ ۱۳۹) دون عزو .

و المحصور قَدِّمْ أَبَدَا ك ( ما لنا إلَّا ٱتَبَاعُ أحمدًا ) ﴿ وَخَبَرَ المحصورِ قَدِّمْ أَبَدَا ك ( ما لنا إلَّا ٱتَبَاعُ أحمدًا ) ﴿

أشار في هـٰذه الأبيات : إلى القِسْم الثالث ؛ وهو وجوبُ تقدُّمِ الخبر ؛ فذَكَرَ أنَّهُ يجبُ في أربعةِ مواضعَ :

الأوَّلُ: أَنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليس لها مُسوِّغٌ إلا تقدُّمُ الخبرِ والخبرُ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ (١١)؛ نحوُ: (عندَكَ رجلٌ)، و( في الدار امرأةٌ)؛ فيجبُ

التصديرُ في جملته ؛ فلا يَرِدُ نحوُ : ( زيدٌ أين مَسْكنُهُ ) ، ولا يحتاجُ إلى التقييد بالمفرد .

 قوله: ( وخَبرَ المحصورِ ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله: ( قَدَّمْ ) ؛ أي : قَدَّمْ خبرَ المبتدأ المحصورَ فيه .

الن آخره ؛ أي : نحن الله عليه وسلّم لا نتجاوزُهُ إلى آخره ؛ أي : نحن مَقصُورونَ على اتّباع أحمدَ صلّى الله عليه وسلّم لا نتجاوزُهُ إلىٰ غيره ، وليس المُرادُ أنَّ اتّباعَهُ صلّى الله عليه وسلّم مقصورٌ علينا ؛ إذ هو نبيُّ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام .

.....

<sup>(</sup>۱) أو جملة ؛ نحوُ : ( قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ ) ، وإنَّما وجب ذلك ؛ لئلا يُتوهَّم كونُ المُؤخَّر نعتاً ؛ لأنَّ حاجةَ النكرةِ المَحْضة إلى التخصيص ليفيدَ الإخبار عنها. . أقوى من الخبر ، وكذا كلُّ ما أَوْقَعَ في لَبْس ؛ كـ ( عندي أنَّكَ فاضلٌ ) ؛ إذ لو أُخِّر الخبرُ \_ وهو ( عندي ) \_ لالتبستْ ( أنَّ ) المُؤكِّدة بالتي بمعنى ( لعلَّ ) ، وانظر ( أوضح المسالك ) ( عندي ) \_ و حاشية الخضري ( ١٩٧/١ ) .

تقديمُ الخبرِ هنا ؛ فلا تقولُ : (رجلٌ عندَكَ ) ، ولا : (امرأةٌ في الدار) ، وأَجْمعَ النُّحاةُ والعربُ علىٰ مَنْعِ ذلك (١١) ، وإلىٰ هاذا أشار بقوله : (ونحوُ «عندي درهمٌ » و «لي وَطَرْ » . . . ) البيتَ .

فإن كان للنكرة مُسوِّغٌ. . جاز الأمرانِ ؛ نحوُ : ( رجلٌ ظريفٌ عندي ) ، و( عندي رجلٌ ظريفٌ ) .

الثاني: أَنْ يَشْتَمَلَ المَبْتَداُ عَلَىٰ ضَمَيرٍ يَعُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ فِي الْخَبْر ؛ نَحُو : ( فِي الدار صاحبُها ): مَبْتَداً ، والضميرُ المُتَّصِلُ به: راجعٌ إلى ( الدار ) ، وهو جزءٌ مِنَ الخبر ؛ فلا يَجُوزُ تأخيرُ الخبر ؛ نحو : ( صاحبُها في الدار ) ؛ لئلًا يَعُودَ الضميرُ عَلَىٰ مُتَأْخِر لفظاً ورُثْبةً .

وهاذا مُرادُ المُصنَّفِ بقوله: (كذا إذا عادَ عليهِ مُضمَرُ...) البيت؟ أي : كذلك يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه مُضمَرٌ ممَّا يُخبَرُ بالخبر عنه ؛ وهو المبتدأ ؛ فكأنَّهُ قال : (يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ مِنَ المبتدأ) ، وهاذه عبارةُ ابنِ عُصْفُورٍ في بعض كتبه (٢) ، وليستْ بصحيحةٍ ؛ لأنَّ الضميرَ في قولك : (في الدار صاحبُها) إنَّما هو عائلٌ على جزء مِنَ الخبر لا على الخبر ، فينبغي أنْ تُقدِّرَ مضافاً محذوفاً في قول المُصنَّفِ : (عاد عليه) ،

<sup>(</sup>١) قال الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/٥٠): (ليس كذلك ؛ بل أجازه الجُزُوليُّ والواحديُّ ، بل الكُوفيُونَ قاطبةً ) .

<sup>(</sup>۲) انظر « المُقرّب » ( ۸٦/۱ ) .

التقديرُ: (كذا إذا عادَ على مُلابِسِهِ)، ثمَّ حُذِفَ المضافُ الذي هو (مُلابس)، وأُقِيمَ المضافُ إليه وهو الهاءُ مُقامَهُ ؛ فصار اللفظُ: (كذا إذا عاد عليه)(١).

ومثلُ قولِكَ : ( في الدار صاحبُها ) : قولُهُم : ( على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً ) ،

و على التمرة مِثْلُها زُبْداً ) ف ( مِثْلُها ) : مبتداً مُؤخَّر ، و( على التمرة ) بالتاء الفوقيَّة : خبر مُقدَّم ، و( زُبْداً ) : منصوبٌ على التمييز (٢) ،

ويجوزُ رفعُهُ بدلاً أو بياناً أو مبتدأً

قوله: (ف« مِثْلُها »: مبتدأٌ مُؤخّر )؛ فهو مرفوعٌ إمّا لفظاً ، أو محلاً
 إنْ قُرئ بفتحة البناء .

و قوله: (أو مبتداً)، ولا يكونُ المثالُ على هذا مِنْ قَبِيل (عندي درهم) و(لي وَطَرٌ) ؛ على جَعْلِ (مِثْلَ) حالاً مِنْ (زُبُدٌ) كما لا يخفى ؛ إذ النكرةُ مُخصَّصةٌ هنا بالحال ؛ فوجوبُ تقديم الخبرِ على هذا لعود الضمير عليه مِنَ الحال الآتية مِنَ النكرة التي هي المبتدأُ ، فإنْ جُعِلَ حالاً مِنَ الضمير في الخبر. . فالمثالُ مِنْ ذلك القبيل ، وبهذا يُعلَمُ ما في كلام بعض الأفاضل ؛ حيثُ قال : (أو هو المبتدأ ، و«مثلَها » حالٌ منه وإن كان نكرة ؛ لتقدُّمها عليه ، وحينئذ : فهو منَ المسألة الأُولى ، لا منْ هذه )(٣) .

<sup>(</sup>١) وقرينة هذا المضاف: أنَّ كلَّ مثالِ وُجِدَ مِنْ هذا النوع.. فإنَّما يعودُ ضميرُهُ علىٰ شيءِ في الخبر لا عليه نَفْسِهِ ؛ فلا بُدَّ مِنْ ذلك التقدير. انظر « حاشية الخضري » ( ١٩٨/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أي : من ( مثل ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « حاشية الخضرى » ( ١٩٨/١ ) .

## ٥٤ أَهَابُكِ إِجِلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكُنْ مِلْءُ عِينِ حَبِيبُهَا

أو فاعلاً بالظرف ، وعليهما (٢) : ف ( مِثْل ): منصوبٌ على الحال مِنَ النكرة ، وفتحتُهُ إعرابٌ أو بناءٌ . انتهى « حَفْنى »(٣) .

﴿ قُولُه : ( أَو فَاعِلاَّ بِالظَّرِفُ ) ؛ أي : على مذهب مَنْ لا يشترطُ الاعتمادَ.

قوله: (على الحال مِنَ النكرة)، أو على الحال مِنَ الضمير في الجار والمجرور؛ بناءً على الأوّل كما علمت .

\_\_\_\_\_

(۱) البيت لنُصَيب بن رباح الأكبر الذي قال فيه سيدنا عمر رضي الله عنه : ( نُصَيبٌ أشعرُ أهعرُ أهل جِلْدته ) ، وهو غير نُصيب الأصغر مولى المهدي ، ونُسِبَ أيضاً إلى مجنون ليلى ، والبيت في « ديوانه » ( ص ٦٨ ) ضمن قصيدة مطلعها :

دعا المُحرِمونَ اللهَ يستغفرونَهُ بمكَّةَ يـوماً أَنْ يُمحَّىٰ ذنـوبُهـا وناديتُ يـا ربَّاه أوَّلُ سُـؤُلَتي لنفسيَ ليلـي ثـمَّ أنـت حَسِيبُهـا

وبعد الشاهد :

وما هَجَرَتُكِ النَّفْسُ ياليلُ أَنَّها قَلَتْكِ ولكن قلَّ منكِ نصيبُها ولكنَّهُم يا أملحَ الناسِ أُولِعُوا بقولِ إِذَا ما جنتُ هلذا حبيبُها وهو من شواهد: «شرح الناسِ أُولِعُوا بقولِ إِذَا ما جنتُ هلذا حبيبُها وهو من شواهد: «شرح النسهيل» ( ٢٠٢١) ، و«شرح ابن الناظم» ( ٥٠٤٠) ، و«أوضح المسالك» ( ٢ / ٢٠٥) ، و«المقاصد الشافية» ( ١٠٥/٢) ، و«شرح الأشموني» ( ١/١٠١) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ١٠١/١) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ١٠١/١) ، وانظر » ( ٥٠١-١٠١) .

- (٢) أي : على الابتداء أو الفاعلية .
- (٣) حاشية الحفني على الأشموني ( ١/ ق١٤٦ ) .

ف (حبيبُها): مبتدأٌ مُؤخَّر، و(ملءُ عينٍ): خبرٌ مُقدَّم، ولا يجوزُ تأخيرُهُ ؛ لأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائدٌ على (عين) وهو مُتَّصِلٌ بالخبر ؛ فلو قلتَ : (حبيبُها ملءُ عينٍ).. عاد الضميرُ على مُتأخِّر لفظاً ورُتُبةً .

وقد جرى الخلافُ في جوازِ : (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً)<sup>(١)</sup> ، معَ أَنَّ الضميرَ فيه عائدٌ على مُتَاخِّرِ لفظاً ورُتْبةً ، ولم يَجْرِ خلافٌ فيما أعلمُ في مَنْعِ : (صاحبُها في الدار) ، فما الفرقُ بينهما ؟ وهو ظاهرٌ ، فليُتأمَّلُ .

أي : تعظيماً ؛ مفعولٌ لأجله ، والمعنىٰ : أهابُكِ لا لاقتدارك عليَّ ، بل إعظاماً لقَدْرك ؛ لأنَّ العينَ تمتلئ بمَنْ تُحِبُّهُ فتحصلُ المهابةُ (٢) .

والشاهد : في ( مِلءُ عينِ حبيبُها ) ؛ حيثُ وَجَبَ فيه تقديمُ الخبر .

وله : ( في جوازِ : ضَرَبَ غلامُهُ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : فيما إذا عاد ضميرٌ في الفاعل على مفعول بعدَهُ .

وهوَ ظاهرٌ...) إلى آخره: الضميرُ: راجعٌ إلى الفرق ؛ أي الفرق ؛ أي الفرق ظاهرٌ فليُتأمَّلُ ظهورُهُ ؛ فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل ، كذا قيل ، ولعلَّ الأُولى : رجوعُ الضمير إلى التوقُفِ أو السؤالِ المفهومِ مِنَ المَقام ؛ بدليل الأمرِ بالتأمُّل ؛ إذ لو كان الفرقُ ظاهراً لم يحتج إلى الأمر به ، فتدبَّرُ .

\_\_\_\_

وله : (أي : الفرقُ ظاهرٌ ) للكن بعدَ التأمُّلِ ؛ أخذاً مِنْ قوله : ( فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل ) ، وليس المُرادُ أنَّهُ ظاهرٌ بلا تأمُّلِ حتى يُنافيَ قولَهُ :

کما سیأتی فی (۳/ ۲۵ ۲۰ ۷۰).

 <sup>(</sup>۲) فائدة : سُئل بعضُهُم عمَّا قُرِئ شاذاً في قوله تعالىٰ : (إنما يخشى اللهُ مِنْ عباده العلماء) ؛
 برفع الجلالة ونصب ( العلماء ) ؛ ما معنىٰ ذلك ؟ فأجاب بهاذا البيت : ( أهابُكِ . . . )
 إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الخوفَ مُستعمَلٌ في لازمه ؛ وهو الإجلالُ . « خضري » (١/ ١٩٩).

فالفرقُ بينهما: أنَّ ما عاد عليه الضميرُ وما اتَّصل به الضميرُ.. اشتركا في العامل في مسألة: ( في الدار صاحبُها ) ؟ العامل في مسألة: ( في الدار صاحبُها ) ؟ فإنَّ العاملَ فيما اتَّصل به الضميرُ وما عاد عليه الضميرُ.. مُختلفٌ (١).

﴿ قُولُه : ( مُختلفٌ ) ؛ أي : وهو الابتداءُ والجارُّ .

( فليتأمَّلُ ) ، كما فَهِمَ المُحشِّي .

نعم ؛ هو بعيدٌ ، تدبَّرْ .

ه قوله: (أي: وإذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً.. فالفرقُ...) إلىٰ آخره: اعلَمْ: أنَّ نسخَ الشارح هنا ثلاثةٌ: الأُولىٰ: (وقد يُفرَّقُ) (٢)، والثانيةُ: (والفرق) (٣)، والثالثةُ: (فالفرق).

فعلى الأُولَيَينِ : الواوُ للاستئناف البيانيِّ واقعةٌ في جواب السؤالِ المذكور بقوله : ( فما الفرقُ ؟ ) .

<sup>(</sup>۱) وفرَّق ناظر الجيش: بأنَّ الضميرَ في مسألة: (ضرب غلامُهُ زيداً).. عائدٌ على نفس المفعول ، والمفعول مُستحضر بذِكُر الفاعل ، فلمَّا كان مشعوراً به نُزُّلَ منزلةَ ما هو مُتقدِّمٌ ذِكْراً ، فرُوعِيَ فيه ذلك وإن كان مُتأخِّراً لفظاً ورتبة ، وأمَّا في مسألتنا: فلم يَعُدُ على الخبر نفسه حتى يُقالَ: إنَّ الشعورَ به قد حَصلَ بذِكْرِ المبتدأ لو قيل: (صاحبُها في الدار) مثلاً ، بل إنَّما عاد على شيء يلتبس بالخبر ، والمتبدأ وإنْ أشعر بالخبر لا إشعارَ له بما التبس بالخبر . انظر ( تمهيد القواعد » ( ١٩٤٩ ع ٩٤٩) .

 <sup>(</sup>۲) وقد جاءت كذلك في (و، ح)، والعبارة فيهما: (وقد يُفرَّق بين ما نحن فيه والمسألة الأولى: بأن ما عاد...).

<sup>(</sup>٣) وقد جاءت كذلك في ( ز ) .

الثالثُ : أَنْ يكونَ الخبرُ له صدرُ الكلام ، وهو المُرادُ بقوله : (كذا إذا يستوجتُ التَّصْدِيرَا) ؛ نحوُ: (أين زيدٌ؟)؛ فـ (زيدٌ): مبتدأً مُؤخِّر، و ( أين ) : خبرٌ مُقدَّم ، ولا يُؤخَّرُ ؛ فلا تقولُ : ( زيدٌ أينَ ؟ ) ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام ، وكذلك : ( أين مَنْ عَلِمتُهُ نَصيراً ؟ ) ؛ ف ( أين ) : خبرٌ ا مُقدَّم ، و( مَنْ ) : مبتدأً مُؤخَّر ، و( علمتُهُ نَصِيراً ) : صلَةُ ( مَنْ ) .

الرابعُ: أَنْ يَكُونَ المبتدأُ محصوراً ؛ نحوُ: ( إِنَّما في الدار زيدٌ ) ، و( ما في الدار إلَّا زيدٌ ) ، ومثلُهُ : ( ما لنا إلَّا اتِّباعُ أحمدَ ) .

﴿ ١٣٦\_ وَحَذْفُ مَا يُعَلَّمُ جَائزٌ كَمَا ۚ تَقُولُ ﴿ زِيدٌ ﴾ بعدَ ﴿ مَنْ عَندَكُمَا ﴾ ﴿

قوله : ( محصوراً ) ؛ أي : فيه .

﴿ قُولُه : ( كَمَا تَقُولُ ﴿ زِيدٌ ﴾. . . ) إلىٰ آخره : اعتُرضَ : بأنَّ المُناسِبَ : ( تقولان ) لئوافق ( مَنْ عندَكُما ) .

وعلى الأخيرة: تكونُ الفاءُ واقعةً في جواب شرطٍ مُقدَّر مُرتَّب على السؤال المذكور بقوله: فما الفرقُ بينهما والحالُ أنَّ التوقُّفَ ظاهرٌ ؟ فقال: ( إذا كان ما ذُكرَ ظاهراً. . فالفرقُ . . . ) إلى آخره .

لكن هلذا إن كان قولُهُ : ( وهو ظاهرٌ ) مِنْ كلام السائل ، فإن لم يكن مِنْ كلامه. . كانت الفاءُ في جواب شرطٍ مأخوذٍ مِنْ قوله : ( وهو ظاهرٌ ) ، و لا تعرُّضَ له بالسؤال.

وبهاذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّى نفعنا الله به ؛ حيثُ كَتَبَ أُوَّلاً على نسخة

\_\_\_\_\_

وأُجِيبَ : باحتمالِ أنَّ أَحَدَ المسؤولَينِ يُجِيبُ ويسكتُ الآخَرُ .

وقعتْ قبلَ الله عنها : ( كيفَ زيدٌ ) اعلَمْ : أنَّ الضابطَ في ( كيف ) : أنَّها إن وقعتْ قبلَ الله يَستغنِي عنها . . فمَحَلُها بحسَب الافتقارِ إليها ؛ فمَحَلُها في : ( كيف أنتَ ؟ ) رفعٌ ؛ لأنَّها خبرٌ ، وفي : ( كيف كنتَ ؟ ) نصبٌ إن جُعِلتْ ( كان ) ناقصة (١٠) ، وفي : ( كيف ظننتَ زيداً ؟ ) نصبٌ مفعولاً ثانياً ، وإطلاقُ بعضِهِم الخبريَّةَ عليها في هاذا النوع اعتَبرَ فيه الأصلَ قبل الناسخ .

وإن وقعتْ قبلَ ما يستغني عنها. . فمَحَلُّها النصبُ ؛ إمَّا على الحال ؛ نحوُ : (كيف جاء زيدٌ ؟) ، و(كيف كان زيدٌ ؟) إن جُعِلتْ (كان) تامَّةً ، أو مفعولاً مطلقاً ؛ نحوُ : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [النجر: ٦] ؛ لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك ، أفاده سيِّدي عليٌّ الأُجْهُوريُّ في « شرح مختصر البخاري »(٢) .

♥ قوله: ( دَنِفْ ) قال في « المصباح »: ( دَنِفَ دَنَفاً \_ مِنْ باب « تَعِبَ » \_

الواو ، ثمَّ قَدَّرَ ثانياً الشرطَ معَ الفاء ، ثمَّ قال ثالثاً : ( فهو في جوابِ سؤالِ مُقدَّر ) ، تأمَّلُ .

﴿ قُولُه : ( لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك ) ؛ إذ المعنىٰ : أيَّ فعلٍ فَعَلَ رَبُّكَ ، ولا يصحُّ كُونُها حالاً من الفاعل ؛ لامتناعِ وصفِهِ تعالىٰ بالكيفيَّة ، ومثلُهُ :

<sup>(</sup>١) فتكون خبراً لـ (كان) مقدماً عليها.

<sup>(</sup>٢) حاشية الأجهوري على مختصر ابن أبى جمرة (ق/ ٢٥).

يُحذَفُ كُلٌّ مِنَ المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازاً أو وجوباً ؛ فذَكَرَ في هـُـذين البيتين الحذف جوازاً.

فمثالُ حَذْفِ الخبر : أَنْ يُقالَ : ( مَنْ عندَكُما ؟ ) ، فتقولَ : ( زيدٌ ) ، التقديرُ : (زيدٌ عندَنا)، ومثلُهُ في رأي (١٠) : (خرجتُ فإذا السَّبُعُ)، التقديرُ : ( فإذا السَّبُعُ حاضرٌ ) ، وقولُ الشاعر (٢) : [من المنسرح]

٥٥ نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عِنْـدَكَ راضِ والـرأيُ مُختلِـفُ

فهو دَنِفٌ : إذا لازمه المرضُ ) انتهىٰ (٣) ؛ فقولُ بعضِهم : ( الدَّنِفُ : المريضُ

مِنَ الحُبِّ ) أَخَذَهُ مِنَ المَقَامِ أو نحوه (٤) .

﴿ قُولُهُ : ( نَحَنُ بِمَا عَنَدُنَا. . . ) إلَىٰ آخرِهُ : هُو مِنَ الْمُنْسَرِحُ ، وَجَمَلَةُ ا

﴿ فَكَيْفَ إِذَا حِنْ نَا مِن كُلِّ أُمَّتِم بِشَهِيلِ ﴾ [النساء: ١١] ؟ أي : أيَّ صُنْع يصنعون إذا جئنا. . . إلى آخره ، فحُذفَ عاملُها ، تدبَّرْ .

<sup>(</sup>١) وهو أنَّ (إذا) الفجائية حرفٌ، أمَّا علىٰ كونها ظرفَ زمانِ أو مكان.. فهي الخبر، ولا حذف؛ أي : ففي الوقت ـ أو الحضرة ـ السَّبُعُ . انظر « حاشية الخضري ) (١/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس ، كما صوَّبه البغدادي في « الخزانة » ، وله قصة أوردها فيه ، ونسبه العينيُّ وغيرُهُ إلىٰ قيس بن الخطيم ، وهو من شواهد : «الكتاب » ( ١/ ٧٤ ـ ٧٥) ، و ﴿ شرح التسهيل ﴾ ( ٦١ /١ ) ، و ﴿ شرح ابن الناظم ﴾ ( ص٨٥ ) ، و « مغنى اللبيب » ( ٢/ ٧٨٠ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٩٧ ) ، و « همع الهوامع » (٣/١١٩)، وانظر (المقاصد النحوية) (١/ ٥٣٤-٥٣٧)، و(خزانة الأدب) ( ٤/ ٢٧٢-٢٨٣ ) ، و ( شرح أبيات المغنى ) ( ٧/ ٢٩٩-٣٠٠ ) .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ١/ ٢٧٣ ) .

<sup>(</sup>٤) فسَّره بذلك الشيخ خالد في « التصريح » ( ١٧٦/١ ) .

التقديرُ : ( نحنُ بما عندَنا راضُونَ )(١) .

ومثالُ حذفِ المبتدأ : أَنْ يُقالَ : (كيف زيدٌ ؟) ، فتقولَ : (صحيحٌ ) ؛ أي : (هو صحيح ) .

وإن شئتَ صرَّحتَ بكلِّ واحدٍ منهما؛ فقلتَ : ( زيدٌ عندَنا ) ، و( هو صحيحٌ ). ومثلُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ أَسَآ اَ فَعَلَيْهَا ﴾ [نصلت : ٢٦]؛ أي : مَنْ عَمِلَ صالحاً فعملُهُ لنفسه ، ومَنْ أساء فإساءتُهُ عليها .

قيل : وقد يُحذَفُ الجزءانِ \_ أعني : المبتدأ والخبرَ \_ للدَّلالة عليهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالنِّنِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسْاَيِكُرُ إِنِ اَرْبَبْتُدُ فَعِدَّتُهُنَّ ثَكَثَةُ أَشَّهُ رِ كَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] ؛ أي : فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ؛ فحُذِفَ المبتدأُ والخبر \_

, \_\_\_\_\_\_

( والرأيُ مُختلِفُ ) : اسميّةٌ وقعتْ حالاً ، والشاهدُ : في قوله : ( نحنُ بما عندَنا ) ؛ أي : راضُونَ .

وقوله: (التقديرُ: «نحنُ بما عندَنا راضُونَ »...) إلى آخره: تكلَّف قومٌ فقالوا: ( «نحن »: للمُعظِّم نفسَهُ، و «راضٍ »: خبرٌ عنه)، وفيه نظرٌ ؛ إذ لا يُحفَظُ مثلُ (نحن قائمٌ)، بل تجبُ المطابقةُ ؛ نحوُ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحَنُ الضَّاقُونَ \* وَإِنَّا لَنَحَنُ الصَّافَات: ١٦٥-١٦٦].

وله: (تكلّف قومٌ) منهم ابنُ كَيْسانَ ، وجعلوا المحذوف خبرَ ( أنت ) ؛ فراراً من الشذوذ الحاصلِ بالحذف مِنَ الأوّل لدَلالةِ الثاني ، مع أنَّ القياسَ العكسُ .

<sup>(</sup>١) وفي البيت شذوذٌ ؛ لأنه حذف من الأوَّل لدلالة الثاني ، والقياسُ العكس . « خضري » ( ١/ ٢٠١ ) .

وهو : ( فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر ) \_ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ، وإنَّما حُذِفا ؛ لوقوعهما مَوقِعَ المفرد .

والظاهرُ: أنَّ المحذوفَ مفردٌ ، والتقديرُ : ( واللَّائي لم يَحِضْنَ ) معطوفٌ علىٰ ( واللَّائي كذلك ) ، وقولُهُ تعالىٰ : ( واللَّائي لم يَحِضْنَ ) معطوفٌ علىٰ ( واللَّائي يَبِّسْنَ ) ، والأَوْلَىٰ : أَنْ يُمثَّلَ بنحو قولِكَ : ( نَعَمْ ) في جوابِ : ( أَزيدٌ قائمٌ ؟ ) ؛ إذ التقديرُ : ( نَعَمْ زيدٌ قائم ) .

قوله: (لوقوعهما مَوقعَ المفرد) تعليلٌ غيرُ صحيحٍ ؛ بدليلِ قولِكَ :
 (نَعَم) في جواب : (أزيدٌ قائمٌ ؟) .

اللائي ) معطوفاً على ( اللائي ) قبلَهُ وما بينهما خبرٌ ؛ لاقترانِ الخبرِ بالفاء ،

\_\_\_\_\_\_

وقوله: (تعليلٌ غيرُ صحيح...) إلى آخره: فيه: أنَّ الشارحَ لم يَقُلْ: لا يُحذفان إلا لذلك حتى يَرِدَ عليه ما بعدَ (نَعَمْ)، بل علَّل حذفهُما في خصوص الآية، والحذفُ فيها لذلك مُسلَّمٌ، ويُطلَبُ للحذف بعدَ (نَعَمْ) عِلَّةٌ أُخْرىٰ.

وله: ( إنَّمَا لَم يَجَعَلِ « اللائمي » معطوفاً... ) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ هاذا الوجهَ هو الذي ذَكَرَهُ الشارحُ بقوله: ( وقولُهُ تعالىٰ: واللائمي... ) إلىٰ آخره ؛ فالواوُ في كلام الشارحِ: بمعنىٰ ( أو ) ؛ لأنَّهُ وجهٌ ثالثٌ في الآية ، لا مِنْ تتمَّةِ ما قبلَهُ ، كما يُفهَمُ مِنْ صنيع المُحشِّي .

﴿ قُولُه : ﴿ لَاقْتُرَانِ الْخَبْرِ بِالْفَاء ﴾ غيرُ مُسلَّمٍ ؛ لأنَّ قُولَهُ : ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ . . . ﴾ إلى آخره ليس خبراً ، بل هو جوابُ الشرط ، والشرطُ وجوابُهُ خبرٌ ، وهـٰذا

الله المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة الله المستقدة ا

مع أنَّ الخبرَ المقرونَ بها يجبُ تأخيرُهُ ؛ لتنزيله مِنَ المبتدأ منزلةَ الجوابِ مِنَ الشرط ، وأيضاً : لو جازَ ذلك لاستدعى جوازَ : ( زيدٌ قائمانِ وعمرٌو ) ، مع أنَّهُ لا يجوزُ ؛ للقُبْح اللفظيِّ .

وله : ( وبعدَ « لولا » ) ؛ أي : الامتناعيَّةِ ؛ احترازاً مِنَ التحضيضيَّة ؛ فإنَّها لا يَلِيها المبتدأُ ، وقولُهُ : ( غالباً ) ؛ أي : في غالب أحوالِها ؛ وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطلَقاً ؛ نحوُ : ( لولا زيدٌ ) ؛ أي : موجودٌ ، فهاذا مُتحتًّمُ الحذف ؛ فخرَجَ : ما إذا كان كوناً مُقيَّداً ؛ نحوُ : ( لولا زيدٌ مُحسِنٌ لهلكتُ ) ؛

المجموعُ لم يقترن بالفاء .

و قوله: (وأيضاً: لو جاز ذلك لاستدعل...) إلى آخره: غير مُسلَّم ؛ إذ الآيةُ ليستْ مِنْ بابِ (زيدٌ قائمانِ وعمرٌو) حتى يمتنع ذلك فيها للقُبْح اللفظيِّ ـ وهو عدمُ المُطابقةِ ظاهراً كما في المثال ؛ وذلك لحصول المُطابقةِ في اللفظيِّ ـ بل الآيةُ مِنْ بابِ (زيدٌ في الدار وعمرٌو) ، وهو جائزٌ ؛ لعدم القُبْح ؛ فالحقُّ : جوازُ الوجهِ الثالث ، كما في « الشرح » .

قوله: (فإنّها لا يَلِيها المبتدأُ)؛ أي: بل لا يَلِيها إلا الفعلُ؛ نحوُ:
 لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَارَسُولُا﴾ [طه: ١٣٤].

وَ قُولُه : (وذلك إذا كان الخبرُ كُوناً مُطلَقاً) حَمَلَ كلامَ الناظمِ على الطريقة الثالثةِ كما هو الأولى ، خلافاً للشارح ؛ حيثُ حَمَلَهُ على الطريقة

فإنَّ هـٰذا إنْ دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُهُ ، وإلا وَجَبَ ذِكْرُهُ ، فالغَلَبَةُ في كلام الناظمِ مضبوطةٌ ، فيتعيَّنُ محلُّ الوجوب ؛ فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الناظم تنافياً ؛ حيثُ قال : ( غالباً ) ثمَّ قال : ( حتمٌ ) ، تأمَّلُ .

قوله: (عيَّنتْ مفهومَ « مَعْ » ) ؛ أي : كانتْ ظاهرةً في إفادة المَعِيَّةِ ؛ إذ الواوُ فيما ذَكَرَهُ تحتملُ غيرَ المَعِيَّةِ ؛ كأنْ يُقالَ : (كلُّ صانعٍ وما صَنَعَ مخلوقانِ ) ، أو ( معلومان ) .

﴿ قُولُه : ( كَمِثْلِ ) الكافُ : زائدةٌ .

الأُولىٰ ؛ لأنَّها المُتبادرةُ مِنَ التعبير بـ ( غالباً ) ، وعلىٰ ما جرىٰ عليه الشارحُ : الغالبُ مضبوطٌ أيضاً ؛ إذ مُحصَّلُهُ : أنَّ المُرادَ بالغالب : الكلامُ الفصيح ، فيتحتَّمُ فيه الحذفُ مطلقاً عامّاً كان الخبرُ أو خاصًا ، وأمّا ذِكْرُهُ فشاذٌ ، ولا يحتاجُ لتأويل علىٰ هاذه الطريقة .

قوله: ( مضبوطة ) ؛ أي : مُعيَّنةٌ بأنَّها الحالةُ التي الخبرُ فيها كونٌ مُطلَق.

وجوبَ حذفِه إنَّما يُنافي غَلَبَتَهُ بفَرْض الوجوب في جميع الأحوال ؛ كأنْ يُقالَ : حذفه غالباً واجبٌ في جميع الأحوال ؛ كأنْ يُقالَ : حذفه غالباً واجبٌ في جميع الأحوال ، أمَّا مُجرَّدُ الحُكْمِ على حذفه في الغالب بأنَّهُ واجبٌ ، أو الحُكْمِ على حذفه بأنَّهُ واجبٌ في الغالب. . فلا مُنافاة فيه ، كما هو واضحٌ ، فكان اللاثقُ أنْ يكونَ الإشكالُ بانبهام صُور الوجوب .

الله المحدود المحدود

حاصلُ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ في هاذه الأبياتِ : أنَّ الخبرَ يجبُ حذفُهُ في أربعة مواضع :

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَبِراً لَمُبَتَداً بِعِدَ ( لُولا ) ؛ نَحُوُ: ( لُولا زَيدٌ لأَتَيتُكَ ) ، التقديرُ: ( لُولا زِيدٌ مُوجودٌ لأَتَيتُكَ ) ، واحتَرَزَ بقوله: ( غالباً ) : ممَّا وَرَدَ وَكُرُهُ فِيه شَذُوذاً ؛ كقوله (١١) :

﴿ قُولُه : ( أُضْمِرًا ) ؛ أي : حُذِفَ .

قوله: (مَنُوطاً)؛ أي: مُتعلَّقاً.

قوله: (بالحِكَمِ) بكسر الحاء وفتح الكاف: مُتعلِّقٌ بـ (مَنُوطاً)؛
 جمعُ (حِكْمة)؛ وهي وَضْعُ الشيءِ في مَحَلِّهِ؛ ضدُّ الحُمْقِ.

فَعُلِمَ : أَنَّ الغَلَبَةَ مُنصبَّةٌ على الحذف ، كما أنَّ الوجوبَ مُنصبٌّ عليه ، وأنَّ

أمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الجَودِ نَعَرفُهُ وأَنتَ أَشْبِهُ خَلْقِ اللهِ بِالجَودِ ربعده :

ما يَنبُتُ العـودُ إلا فـي أُرُومتِـهِ ولا يكونُ الجنيٰ إلا مِنَ العودِ = ٣٢٨

<sup>(</sup>۱) البيت لأبي عطاء بن يسار السُّندي ضمنَ قطعة يمدح بها ابن يزيدَ بن عمر بن هبيرة ، وقبله :

وله: (لولا أبوكَ ولولا قبلَهُ. . .) إلى آخره: الخطابُ لابن يزيدَ بنِ عمر بن هُبَيرةً ، وقد رُوِيَ : (لولا يزيدُ ولولا قبلَهُ عُمَرٌ) ؛ والمعنى : لولا أبوكَ قد ظَلَمَ الناسَ في ولايته وقبلَهُ عمرُ جدُّكَ كذلك . . لكانتْ قبيلةُ مَعَدُّ أطاعوكَ وأمَّروكَ ، وللكنَّهُما لمَّا ظَلَمَا الناسَ خافوا أنْ تسيرَ مثلَ سيرِهِما في الولاية ، فتَرَكُوكَ .

و ( مَعَـدٌ ) بفتح الميم : أبو العرب (١)، وهو مَعَـدُ بنُ عدنانَ ، و ( المقاليدُ ): المفاتيحُ ؛ جمعُ ( إِقْليدٍ ) على غير قياس ، وهو بكسر الهمزة ،

ذلك لا يُوجِبُ التنافيَ ، خلافاً لِمَا يُفيدُهُ كلامُ العلَّامة الصبَّانِ<sup>(٢)</sup> ، فتدبَّرُ .

وله : ( و « مَعَدُّ » بفتح الميم : أبو العرب. . . ) إلى آخره ، الكنَّ المُرادَ به هنا : القبيلةُ ؛ بدليل تأنيث الفعل .

﴿ قُولُه : ( عَلَىٰ غَيْرِ قَيَاسٍ ) لَعَلَّ القَيَاسَ : ( أَقَالِيد ) .

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۱/ ۲۷۲ ۲۷۲ ) ، و« المساعد » ( ۱/ ۲۰۹ ) ،
 و « المقاصد الشافية » (۲/ ۱۰۶ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۱/ ۵۳۷ - ۵۳۹ ) .

<sup>(</sup>١) أي : أبو العرب المُستعربة ؛ إذ العربُ علىٰ ثلاثة أقسام :

حاربة وعَرْباء ، أو بائدة ؛ وهم الخُلَّص ، وهم تسعُ قبائلَ مِنْ ولد إِرَم بن سام بن نوح ؛ وهي : عاد ، وثمود ، وأُمّيم ، وعَبِيل ، وطَسْم ، وجَدِيس ، وعِمْلِيق ، وجُرْهُم ، ووَبَارِ ، وهــُولاء كانوا قبل الخليل إبراهيم وفي زمانه .

\_ومُتعرِّبة ؛ وهم الذين ليسوا بخُلُّص ؛ وهم بنو قَحْطان .

\_ ومُستعرِبة ؛ وهم ليسوا بخُلَّص أيضاً ؛ وهم بنو إسماعيلَ ، وهم ولد معد بن عدنان بن أدَّ . انظر « البداية والنهاية » ( ٢ / ١٥ ) ، و « المزهر » ( ٢ / ٣١) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١/ ٣٤٠) .

فـ ( عمر ) : مبتدأٌ ، و( قبلَهُ ) : خبرُهُ .

وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنّفُ في هـٰذا الكتاب ؛ مِنْ أَنَّ الحذفَ بعدَ ( لولا ) واجبٌ إلا قليلاً . . هي طريقةٌ لبعض النُّحاةِ .

وقيل: ليس له مفردٌ مِنْ لفظه ، ذَكَرَهُ العَيْنيُ (١) .

و قوله: (هي طريقة لبعض النَّحاةِ...) إلىٰ آخره: ما اقتضاه كلامُه ؛ مِنْ أَنَّ الطُّرُقَ ثلاثٌ لم يَذكُرُهُ أُحدٌ مِنْ شُرَّاحِ « الألفيّة » ولا غيرِها فيما علمت ، مِنْ أَنَّ الطُّرُقَ ثلاثٌ لم يَذكُرُهُ أُحدٌ مِنْ شُرَّاحِ « الألفيّة » وحملوا كلامَ الناظمِ على بل اقتصروا علىٰ طريقتينِ ؛ وهما الثانية والثالثة ، وحملوا كلامَ الناظمِ على الثالثة ؛ وذلك لأنّها مُرادُه ، كما صرَّحَ به السّيوطيُّ في « النّكت » ؛ حيث قال : ( التقييدُ بالغالب ذكرَهُ في سائر كتبِهِ مُريداً به ما إذا كان الخبرُ الكونَ المُطلَقَ ، فإن كان كوناً مُقيَّداً ولا دليلَ عليه. لم يَجُزِ الحذفُ ، وإن كان مُقيَّداً ولا دليلَ عليه . لم يَجُزِ الحذفُ ، وإن كان مُقيَّداً وعليه دليلٌ . جاز الإثباتُ والحذف ، كذا في « شرح الكافية » ) انتهىٰ مُلخَصاً (٢) ، ولم يذكر في « النُكت » غيرَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ ، ونسَبَ مُلخَصاً (٢) ، ولم يذكر في « النُكت » غيرَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ ، ونسَبَ الأُولىٰ للجمهور ، والثانيةَ للرُّمَّانيِّ وابنِ الشَّجَريِّ والشَّلُوْبِينِ (٣) .

قوله: (لم يَذكُرْهُ أحدٌ...) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ الشارحَ مُطَّلعٌ، ومَنْ
 حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظْ.

المقاصد النحوية ( ٥٣٨/١ ) .

<sup>(</sup>۲) نكت السيوطي (ق/ ۷۳) ، وانظر «شرح الكافية الشافية » ( ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦) .

 <sup>(</sup>٣) نكت السيوطي (ق/٧٣)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (٢١٠/٢)، و«شرح المقدمة الجزولية» ( ٧٤٩/٢)، و«التوطئة» ( ص٢١٩)، وقوله : ( والشَّلُوبِين )
 كذا ضبطه غيرُ واحدٍ ، ومنهم مَنْ ضبطه بضم اللام أيضاً كما أشار إليه الدماميني ، =

والطريقةُ الثانيةُ : أنَّ الحذفَ واجبٌ دائماً ، وأنَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلك بغير حذفِ في الظاهر . . مُؤوَّلٌ .

إذا فهمتَ هذا عَلِمتَ : أنَّ المُتعيِّنَ حَمْلُ كلامِ الناظمِ على الطريقة الثالثة ؛ لتصريحه بها في « شرح الكافية »(١) ؛ فكان الأَّوْلَىٰ للشارح حذفَ الطريقةِ الأُولَىٰ ؛ لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة ، أو هي عينُها ، للكنَّها تُوهِمُ خلافَ المُراد ، فتأمَّلُ وعلى الله السَّداد .

قوله: ( مُؤوَّلُ ) ؛

وله: (علمتَ: أنَّ المُتعيِّنَ...) إلى آخره: لا يتعيَّنُ ، بل الحَمْلُ على الطريقة الأُولى صحيحٌ أيضاً ؛ لتبادُرِهِ مِنَ التعبير بـ (غالباً) وإن كان الأَوْلى الحملَ على الطريقة الثالثة ؛ لذِكْرهِ لها في غير هاذا الكتاب .

وقوله: ( لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة. . . ) إلى آخره ؛ لأنَّ الجائزَ التصريحُ به في الطريقة الأُولى على سبيل الشذوذ. . هو ما إذا كان الخبرُ خاصّاً ، وهو عينُ الجائزِ التصريحُ به في الطريقة الثالثة .

ولو قيل: ( لأنَّها إمَّا أَنْ ترجعَ للثانية ).. لكان أَقْرَبَ ؛ وذلك لأنَّهُ لا يجوزُ في الطريقة الأُولى التصريحُ بالخبر ، وما وَرَدَ يُحمَلُ على الشذوذ ، ولا يجوزُ في الطريقة الثانيةِ التصريحُ به أيضاً ، وما وَرَدَ مُؤوَّلٌ ؛ أي : يُؤوَّلُ

<sup>=</sup> وقالوا : بعد الواو حرف يُتطق به بين الباء والفاء ، وهو عجمي ، وقال الزَّبِيديُّ : سمعتُ غيرَ واحد مِنَ الشيوخ يقول : إنَّ شينَهُ مَشُوبةٌ بالجيم الفارسية . انظر « تاج العروس » ( ٣٥/ ٢٨٧ ) ، وسيأتي في ( ٢ / ٥٠١ ) تنبيه المُحشَّى عليه .

<sup>(</sup>۱) شرح الكافية الشافية ( ۱/ ۳۵۵\_۳۵۹ ) .

••••••

أي : بجَعْلِ الكونِ المُقيَّدِ مبتدأً (١) ، وهاذا مذهبُ الجمهور ، ......

بأنَّهُ شاذٌّ ، فرَجَعَ الطريقان لطريقةٍ واحدة .

وبعد ذلك فهاذا كلُهُ غيرُ مُسلَّم ؛ وذلك لأنَّ الطريقة الأُولئ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ، وما وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ فيه يُحمَلُ على أنَّهُ شاذٌ ، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، ولا يحتاجُ لتأويل ، والطريقة الثانية يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ؛ لكونه لا يكونُ إلا كوناً عامّاً ، وما وَرَدَ التصريحُ فيه بالخبر يُؤوّلُ بأنَّهُ مَرْوِيِّ بالمعنى ، والطريقة الثالثة يجبُ فيها حذفُ الخبرِ إذا كان كوناً عاماً ، وأمّا إذا كان كوناً خاصاً . فلا يجبُ حذفُهُ ، بل يجوزُ ذِكْرُهُ قياساً ، بل قد يجبُ إذا لم يكلُّ عليه دليلٌ .

فالفرقُ بينَ الطُّرُقِ الثلاثةِ واضحٌ وضوحاً تامّاً لا لَبْسَ فيه .

و قوله: (أي: بَجَعْلِ الكونِ المُقَيَّدِ مبتداً ) معناه: أنَّهُ إذا وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ الخاصِّ.. حُمِلَ على أنَّ هاذا الخبرَ كان مبتداً في كلام العرب، وإنَّما غيَّر التركيبَ الراوي، فيكونُ الخطأُ مِنَ الراوي، كما أُوِّلَ قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لعائشة : « لولا قومُكِ حَدِيثُو عهدٍ بكُفْرٍ.. لَبنَيتُ الكعبة على قواعدِ إبراهيمَ ».. بأنَّهُ مَرْويٌّ بالمعنى ، وأنَّ الخطأ مِنَ الراوي.

وهـندا الكونُ الخاصُّ إنَّما كان مبتدأً لا خبراً ؛ لأنَّ المشهورَ في الروايات :

 <sup>(</sup>۱) مضافاً إلىٰ ما كان مبتداً قبل ؛ نحو : (لولا مسالمة زيد ما سلم) ، ولا يجوز : (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم) ، لا في شذوذ ولا غيره ، بل هو تركيبٌ فاسد . «خضري»
 ( ٢٠٣/١) .

والطريقةُ الثالثةُ : أنَّ الخبرَ : إمَّا أنْ يكونَ كَوْناً مُطلَقاً ، أو كَوْناً مُقيَّداً

ولحَّنوا المَعَرِّيُّ (١).

﴿ قُولُهُ : ﴿ كَوْنَا مُطلَقاً ﴾ المُرادُ بالكَوْنَ : الوجودُ ، وبالإطلاق : عدمُ

« لولا حِدْثانُ عهدِ قومِكِ  $^{(7)}$  ، « لولا حَدَاثةُ عهدِ قومِكِ  $^{(7)}$  ، « لولا أنَّ قومَكِ حَدِيثُو عهدِ  $^{(2)}$  .

ثمَّ إِنَّ الحُكْمَ على الراوي بالخطأ وأنَّهُ رواه بالمعنى.. يُؤدِّي إلى عدم الوُثُوقِ بالأحاديث ، راجع الصبَّانَ ؛ فإنَّ فيه تمامَ الكلام (٥٠).

وَ قُولُه : ( وَلَحَّنُوا الْمَعَرِّيُّ ) ؛ أي : لكونه مِنَ الْمُولَّدِينَ ، ورُدَّ تلحينُهُ الْمُورُودِ مِثْلِهِ في الشعر الموثوقِ به ؛ كقول الشاعر (٦) : [من البسيط]

لولا زهيرٌ جَفَاني كنتُ مُعتذِراً ولم أَكُنْ جانحاً للسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا وقولِها(٧):

(٢) رواها البخاري ( ١٥٨٣ ) ، ومسلم ( ٣٩٩/١٣٣٣ ) .

(٣) رواها البخاري ( ١٥٨٥ ) ، ومسلم ( ١٣٣٣ ) .

(3) رواها البخاري ( ۱۵۸۶ ) ، ومسلم ( ۱۳۳۳/ ٤٠٠ ) ، والروايات جميعها عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر « شرح التسهيل » ( ٢٧٦/١ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ٢/ ٤٨٦ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ٤٠٢ ) .

(٥) حاشية الصبان ( ١/ ٣٤٢ ) .

(٦) انظر « حاشية الصبان » ( ٣٤٢/١ ) .

(٧) بيت مجهول النسبة ، وللبيت قصة مشهورة ؛ وذلك أنَّ سيدنا عمر رضي الله عنه خرج ذاتَ ليلة يطوف بالمدينة ؛ إذ مرَّ بامرأة من نساء العرب مُغلَقاً عليها بابُها وهي تقول: =

فواللهِ لولا اللهُ تُخشى عواقبُه لَزُحزِحَ مِنْ هاذا السريرِ جوانبُهُ وقولِ الزُّبير بنِ العوَّام في زوجته أسماءَ وكان ضرَّاباً للنساء (١٠): [من الطويل] ولولا بَنُوها حولَها لَخَطَبْتُها كخُطْبة عُصْفورِ ولم أَتَلَعْثُم

تطاوَلَ هاذا الليلُ تسري كواكبُهُ وأرَّقني أَنْ لا ضَجِيعَ أُلاعِبُهُ فَواللهِ لولا اللهُ تُخشَىٰ عواقبُهُ لَزُعْزِعَ مِنْ هاذا السريرِ جوانبُهُ وللكنَّني أخشىٰ رقيباً مُوكَّلاً بأنفسِنا لا يَفتُرُ الدهرَ كاتبُهُ مخافة ربي والحياءُ يَصُدُّني وأُكرِمُ بَعْلي أَنْ تُنالَ مراكبُهُ

فكتب إلى عُمَّاله بالغزو ألَّا يحبسوا أحداً أكثرَ من أربعة أشهر.

والبيت من شواهد: « مغني اللبيب » ( ٢٦٨/١ ) ، و« المساعد » ( ٣/ ١٧٩ ) ، وانظر « شرح أبيات المغنى » ( ١٧٢ / ) .

ا) كذا نسبه المُقرِّر لسيدنا الزبير رضي الله عنه ، ورجَّح البغدادي نسبته لسيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه ؛ قال في «شرح أبيات المغني» (٢١٠/٦): (وقد نسب المُصنَّفُ هلذا البيتَ هنا ، وفي «شرح أبيات ابن الناظم» إلى الزبير بن العوام ، وكأنَّهُ اشتباهُ نَظَرِ نشأ من حكايته مع حكاية كعب بن مالك ، وتبعه من جاء بعده في نسبته إلى الزبير ؛ منهم : العَيْني والسُّيُوطي ، وشارح شواهد «التفسيرين» خضر الموصلي ، وشرَّاح هلذا الكتاب) ، ثم كتب على قوله : (لخَطَبْتُها) نقلاً عن ابن هشام في «التخليص» : (وقع المصراع الأول مُحرَّفاً في شرحي «الكافية» و«الخلاصة» ، والصواب : «لَخَبُطْتُها» من الخبط ، لا مِنَ الخُطبة ؛ لأنَّ قولَهُ : «كخَبُطة عصفور» يدفعُهُ ) ، ووقع التحريف هنا في كلا المصراعين .

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٨٧)، و« مغني اللبيب » ( ٢/ ٥٧٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٥٥٠ ـ ٥٥١ ) ، و« شرح أبيات المغني » ( ٣٠٩ ـ ٣١١ ) ، و« تخليص الشواهد» ( ح٨٠٠ ) .

وقولِ الإمام الشافعيِّ رضي الله تعالىٰ عنه (١) : [من الوافر]

ولـولا الشِّعْـرُ بـالعلمـاءِ يُـزرِي لَكنـتُ اليـومَ أَشْعَـرَ مِـنْ لَبيـدِ

والذي عليه المُعوَّلُ: أنَّ الشافعيَّ مِنَ العرب العَرْباء، فصحَّ حيننذِ الاستدلال بكلامه في النحو.

والمُرادُ بالمِثْليَّة في قولنا: ( بؤرُود مِثْلِهِ ): المِثْليَّةُ في ذِكْر الكون المُقيَّد، مع قَطْع النَّظَر عن كونه لو حُذِفَ دلَّ عليه دليلٌ أم لا .

وكان يُغنى الجمهورَ عن تلحينه جَعْلُ ( يُمسكُهُ ) بدلَ اشتمالِ مِنَ ( الغِمْدُ ) ؛ على أنَّ الأصلَ : ( أنْ يُمسكَهُ ) ؛ فحُذفت ( أنْ ) وارتفع الفعلُ ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي : موجودٌ ، ويُمكِنُ هاذا التأويلُ في بعض هاذه الأبياتِ.

ولا يجوزُ جَعْلُ ( يُمسِكُهُ ) حالاً مِنَ الخبر المحذوف ؛ لامتناع ذِكْرِ الحال أيضاً عندهم ؛ لكونه خبراً في المعنى ، كما نقله عنهم الأخفشُ (٢) .

ولولا الشُّغرُ . . وآلِ مُهلَّب وأبسى يسزيد وأَشْجَعَ في الوغيٰ مِنْ كلِّ ليثٍ

ولـولا خَشْيـةُ الـرحملـنِ ربّـي حشـرتُ النـاسَ كلَّهُـمُ عبيـدي

240

<sup>(</sup>۱) ديوان الإمام الشافعي (ص٤٩) ، وروى البيهقي في « مناقب الشافعي » ( ٦٢/٢ ) بسنده إلى المُبرِّد قال : دخل رجل على الشافعي وهو مُستلق علىٰ ظهره ، فقال : إنَّ أصحابَ أبي حنيفةَ الفصحاءُ ، فاستوى الإمام الشافعي جالساً ، وأنشأ يقول :

<sup>(</sup>٢) انظر « مغنى اللبيب » ( ٣٦٨/١ ) .

فإن كان كوناً مُطلَقاً : وَجَبَ حذفُهُ (١) ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لكان كذا) ؛ أي : لولا زيدٌ موجودٌ .

وإن كان كوناً مُقيَّداً : فإمَّا أَنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ ؛ نحو : (لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ ما أتيتُ ) ، وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباتُهُ وحذفه ؛ نحو أَنْ يُقالَ : (هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك ؟ ) ، فتقولَ : (لولا زيدٌ لهلكتُ ) ؛ أي : لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ لهلكتُ ؛ فإن شئتَ حذفتَ الخبرَ ، وإن شئتَ أَثْبَتَهُ ، ومنه : قولُ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ (٢) :

التقييدِ بأمرٍ زائد على الوجود ، وقولُهُ : (كَوْناً مُقيَّداً ) المُرادُ به : معنى زائدٌ على الوجود .

قوله: (أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ )أبو العلاء \_ بالمدِّ \_ : كُنْيتُهُ ، و( المَعَرِّي )
 بفتح الميم والعين المُهمَلة وتشديدِ الرَّاء : نسبةٌ إلىٰ ( مَعَرَّةِ النُّعْمان ) بلدةٍ

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_

 <sup>(</sup>١) أمَّا الحذفُ : فللعِلْم به ، وأمَّا وجوبُهُ : فلأنَّ جوابَها عِرَضٌ عنه ، فلا يُجمع بينهما .
 لا خضري ١ ( ٢٠٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) سقط الزند (ص٥٤) ، وهو ضمن قصيدة طويلة مطلعُها:

أعَنْ وَخْدِ القِلاصِ كشفتِ حالًا ومِنْ عندِ الظلامِ طلبتِ مالًا وهو من أمثلة: «شرح التسهيل» ( ٢٧٦/١) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص٨٧) ، و«توضيح المقاصد» ( ٢٨١/١) ، و«أوضح المسالك» ( ٢١/١١) ، و«مغني اللبيب» ( ٢١٨/١) ، و« المساعد» ( ٢٠٩/١) ، و« المقاصد الشافية» ( ٢٠٩/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١٩٥١ - ٥١٥) ، و«شرح أبيات المغني » ( ١٢١٥ - ١٢١) ) .

بالشام منسوبة إلى النُّعْمان بن بَشِيرِ الأنصاريِّ رضي الله عنه ؛ لأنَّهُ قد نَزَلَها ، واسمُ أبي العلاء : أحمدُ بنُ عبد الله ، له تصانيفُ كثيرةٌ ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ وثلاث مئة بالمَعَرَّة ، وعَمِيَ في صِغَره ، وتُوفِّيَ بها سنةَ تسعٍ وأربعينَ وأربع مئة ، ذَكَرَهُ ابنُ خِلِّكانَ (١) .

(۱) وفيات الأعيان ( ۱۱۳/۱ ، ۱۱۳ ) ، وأبو العلاء المَعَرِّيُّ مِنْ كبار شعراء الدولة العبَّاسيَّة ، وكان آية في الذكاء المُفرِط وعجباً في الحافظة ، وقيل : إنَّ السبب في ذلك عدمُ أكله اللحمَ مدَّةَ خمس وأربعين سنة ؛ تديُّناً علىٰ رأي الحكماء المُتقدِّمينَ الذين كانوا لا يذبحون الحيوان ؛ لأنَّ فيه تعذيباً له ، وهم لا يرون الإيلامَ في جميع الحيوانات ، وكان يتعصَّب للمُتنبِّي كثيراً ويُفضِّلُهُ علىٰ بشَّار وأبي نُواسٍ وأبي تمَّام ، وكان يقول : لقد عَناني وقصَدني بقوله :

أنا الذي نَظَرَ الأعمىٰ إلىٰ أَدَبي وأسمعتْ كلماتي مَنْ بهِ صَمَمُ

ودخل على الشريف المُرتَضىٰ عندما رحل إلىٰ بغداد ، فعَثَرَ برجلٍ ، فقال : مَنْ هـٰذا الكلب ؟ فقال أبو العلاء : الكلبُ مَنْ لا يعرفُ للكلب سبعين اسماً ، فقرَّبه المُرتَضىٰ وأَذْناه ، واختبره فوجده عالماً مُشبَعاً بالفِطْنة والذكاء ، فأقبل عليه إقبالاً كثيراً ، وجرىٰ يوماً ذِكْرُ المُتنبَّى في مجلسه \_ وكان المُرتَضىٰ يُبغِضُهُ بُغْضاً شديداً \_ فجَعَلَ يتنقَّصُهُ ويتتبَّع عيوبَهُ ، فقال المَعَرَّيُّ : لو لم يكن له مِنَ الشعر إلا قولُهُ : ( من الكامل )

لكفاه فضلاً وشرفاً ، فغَضِبَ المُرتَضىٰ وأَمَرَ به ، فسُحِبَ برِجْله وأُخرِجَ من مجلسه ، وقال لمَنْ بحضرته : أتدرون أيَّ شيء أراد الأعمىٰ بذكر القصيدة ؛ فإنَّ لأبي الطيِّب ما هو أجودُ منها لم يذكرها ؟ فقالوا : السيِّدُ النقيب أَعْرف ، قال : أراد قولهُ :

وإذا أَتَمْكَ مَذَمَّتي مِنْ نـاقـصٍ فهـيَ الشهـادةُ لـي بــأنِّي كـامــلُ =

## ٥٧ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ فل ولا الغِمْــدُ يُمسِكُــهُ لسَــالًا

ع قوله: ( يُذبِثُ التَّعْثُ... ) الدرآخرة: مقصودُهُ: وصفُ السف

وصفُ السيفِ بذلك ، (يُذِيبُ الرُّعْبُ ، . ) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : وصفُ السيفِ بذلك ، (يُذِيبُ ) ؛ أي : يُسِيلُ ، و(الرُّعْبُ ) بضمِّ الراء وسكونِ العين المُهمَلة : الخوفُ فاعلُ (يُذِيبُ ) ، و(كلَّ عَضْبٍ ) : مفعولُهُ ، وهو بعينٍ مُهمَلةٍ مفتوحةٍ فضادٍ مُعجَمة ساكنة فمُوحَّدة ؛ وهو السيفُ القاطع ، و(الغِمْدُ) بكسر الغين المُعجَمة : غِلافُ السيف ، و(الإسالة) : إيجادُ السَّيلان ، والهاءُ في (يُمسِكُهُ ) : عائدةٌ علىٰ (كلَّ عَضْب ) ، قال ابنُ هشامٍ : (والمعنىٰ : أنَّ هاذا السيفَ تفزعُ منه السُّيُوفُ ، فلولا أنَّ أغمادَها تُمسِكُها لسالتْ مِنْ ذَوَبانها مِنْ فَزَعِها منه ) انتهىٰ () .

والشاهدُ فيه : وقوعُ ( يُمسِكُهُ ) خبراً عن ( الغِمْدِ ) ، وهو كونٌ مُقيَّدٌ بالإمساك ، والمبتدأُ دالٌ عليه ؛ إذ منْ شأن غمْد السيف إمساكُهُ .

وله: (لسالتُ مِنْ ذَوَبانها)؛ أي: لسالتْ علىٰ وجه الأرض؛ فالمَنفِيُّ بمُقتضىٰ (لولا) سَيَلانُها على الأرض، والمثبتُ بقوله: (يُذِيبُ) سَيَلانُها في نَفْسها داخلَ الأغماد، فلا تَنَافيَ .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ عَوْدِ الهاء في ( يُمسِكُهُ ) علىٰ ( كلَّ عَضْب ) ، ولك أنْ تقولَ : إنَّها عائدةٌ علىٰ ما عادتْ عليه الهاءُ في ( منه ) ، والمُرادُ بالسيلان علىٰ

هاذا ؛ وقد ذهب بعض العلماء إلى أنّهُ ملحدٌ زنديق ، وبعضُهُم إلىٰ أنّهُ تاب وأناب ، وبعضُهُم توقّف في أمره وحاله ؛ وذلك بسبب ما قاله في بعض أشعاره ، وانظر « نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان » ( ص٧٧-٨٦ ) ، و« سير أعلام النبلاء » ( ١٨/ ٢٣\_٣٩ ) .

<sup>(</sup>١) تخليص الشواهد ( ص٢٠٩ ) .

وقد اختار المُصنِّفُ هاذه الطريقة كني هير هاذا الكتاب(١١).

الموضعُ الثاني : أَنْ يكونَ المبتدأُ نصّاً في اليمين ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَّ )، التقديرُ : (لَعَمْرُكَ قَسَمي ) ؛ ف (عَمْرُك ) : مبتدأٌ ، و(قَسَمي ) : خبرُهُ ، ولا يجوزُ التصريحُ به .

الله قوله: (وقد اختار المُصنِّفُ...) إلىٰ آخره، وحينئذِ: فينبغي حَمْلُ كلامِهِ هنا عليها، وهو مذهبُ الرُّمَّانيِّ، قال الشِّهابُ السُّنْدُوبيُّ: (وهو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه، وشواهدُهُ كفَلَقِ الصبح)(٢).

استعمالِ القَسَم ، فيُناسِبُهُ التخفيفُ ، وأمَّا المضمومُ وإن كان بمعنى المفتوحِ الكن لا يُستعمَلُ مع اللام ؛ مِنْ ( عَمِرَ الرجلُ ) بكسر الميم : إذا عاش زمناً طويلاً ، ثمَّ استُعمِلَ في القَسَم مُراداً به الحياةُ ؛ أي : وحياتِكَ .

هـٰذا : الخروجُ مِنَ الغِمْد ، لا الإذابةُ .

قوله: (وهو الحقُّ...) إلى آخره ؛ أي: بخلافِ طريقةِ الجمهور ؛
 فإنَّها بخلاف ذلك .

قوله: ( مِنْ « عَمِرَ الرجلُ ». . . ) إلى آخره: مِنْ بابِ ( فَرِحَ ) ؛
 فقياسُ مصدره: ( عَمَرٌ ) ؛ كـ ( فَرَح ) .

<sup>(</sup>١) وقد سبق في ( ٢/ ٣٣١ ) أنَّهُ صرَّح بها في « شرح الكافية الشافية » .

<sup>(</sup>٢) المنح الوفية ( ق/ ٥٤ ) .

قيل: ومثلُهُ: (يمينُ اللهِ لَأَفعلَنَّ)، التقديرُ: (يمينُ اللهِ قَسَمي)، وهلذا لا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبراً؛ لجوازِ كونِهِ مبتداً، والتقديرُ: (قَسَمي يمينُ الله)، بخلاف: (لعَمْرُكَ)؛ فإنَّ المحذوفَ معه يتعيَّنُ أَنْ يكونَ خبراً؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دخلتْ عليه، وحقُها الدخولُ على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأُ نصّاً في اليمين. . لم يجبْ حذفُ الخبر ؟ . . . . . . .

وقد أشار الشارحُ لردِّهِ بقوله: ( وهلذا لا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ. . . ) إلى آخره ، والمثالُ : ابنُ الناظم (١٠) وقد أشار الشارحُ لردِّه بقوله : ( وهلذا لا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ. . . ) إلى آخره ، وقد أجاب ابنُ قاسمٍ عنه : بأنَّهُ لم يَدَّعِ التعيينَ ، والمثالُ يَكفِيهِ الاحتمالُ والإمكان (٢٠) .

ولعلَّ عَرِهُ : ( لَجُوازِ كُونِهِ مَبَتَداًً. . . ) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسم : ( ولعلَّ الحذفَ غيرُ واجب ؛ إذ لم يَسُدَّ الجوابُ مَسَدَّهُ )(٣) .

المبتدأ ، وقولُهُ : ﴿ وَلَعَلَّ الْحَذَفَ غَيْرُ وَاجْبٍ ﴾ ؛ أي : حذفَ المبتدأ ، وقولُهُ : ﴿ إِذْ لَمْ يَشُدَّ الْجُوابُ مَسَدَّهُ ﴾ . . مردودٌ بما قاله الرُّودَانيُّ ؛ مِنْ أَنَّهُ لا يتوقَّفُ وَجُوبُ حذفِ المبتدأ على سدِّ شيءٍ مَسَدَّهُ ، بخلاف الخبر ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، فاعتُني بشأنه ؛ فاشتُرِطَ في وجوب حذفه ذلك (٤) .

<sup>(</sup>١) شرح ابن الناظم ( ص٨٨ ) .

<sup>(</sup>Y) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤).

<sup>(</sup>٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤).

<sup>(</sup>٤) انظر « حاشية الصبان » ( ٣٤٣/١ ) .

نحوُ : (عهدُ اللهِ لَأَفعلَنَ ) ، التقديرُ : (عهدُ اللهِ عليَّ ) ؛ ف (عهدُ الله ) : مبتدأٌ ، و(عليَّ ) : خبرُهُ ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

وله: ( نحوُ : عهدُ اللهِ ) إنَّما لم يكن نصّاً فيما ذَكَرَ ؛ لكونه غيرَ مُلازِمِ اللهَسَم ؛ إذ يُستعمَلُ في غيره ؛ نحوُ : ( عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ به ) ، ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلا بذِكْرِ المُقسَمِ عليه ، وعهدُ اللهِ : هو إيحاقُهُ وكلامُهُ الذي يُوحِيهِ

﴿ قُولُه : ( إِذْ يُستَعَمَّلُ فِي غَيْرِه ) ؛ أي : كثيراً .

﴿ قُولُه : ( وَلَا يُفْهَمُ منه القَسَمُ إِلَا بِذِكْرِ المُقسَمِ عليه ) ؛ أي : بخلاف ( عَمْرُ اللهِ ) ؛ فإنّهُ غَلَبَ استعمالُهُ في القَسَم ؛ حتى لا يُفْهَمُ منه غيرُهُ إلا بقرينة .

والفرقُ بينهما إنَّما هو بحسب اللغةِ ، وأمَّا بحسب الشرعِ : فهما كنايتا قسم ، فلا يُعتدُّ بهما شرعاً إلا إذا نوى بهما اليمينَ ؛ بأنْ أرادَب ( العَمْرِ ) البقاءَ أو الحياة ، وبالعهد الاستحقاقَ لِمَا أَوْجَبَهُ علينا مِنَ العبادات ، بخلافِ ما إذا أَطْلَقَ ، أو نوى بهما نفسَ العبادة ؛ لأنَّهُما يُطلَقان عليها ، كما نُقل عن ابن قاسم (۱) .

فعُلِمَ : أنَّ (عَمْرُ الله ) ظاهرٌ في القَسَم لغة ، وصادقٌ بما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، وبما يكونُ بإرادته غيرَ قَسَمٍ شرعاً ؛ فلذلك كان كنايةً في الشرع مع اقترانه بالجواب المُعيِّن للقَسَم ؛ بمعنى أنَّهُ يحتاج إلى أنْ ينويَ به ما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، لا أنْ ينويَ به الحَلِفَ ؛ فإنَّهُ مع الاقتران بالجواب

<sup>(</sup>١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » ( ٢/ ٢٢٥ ) .

إلىٰ عباده (١) ؛ مِنْ إطلاقِ المصدرِ على المفعول ؛ فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ لفاعله ، وقد يُجعَلُ مِنْ : (عاهدتُ اللهَ) ؛ أي : أقسمتُ بعهده ؛ فيكونُ مِنْ إضافة المصدر لمفعوله .

قوله: ( نصٌّ في المَعِيّةِ ) هي المُسمَّاةُ: واوَ المصاحبة .

وهو أنَّ ضميرَ ( كلُّ رجلٍ . . . ) إلى آخره : في مِثْلِ هـٰذا التركيبِ سؤالٌ مشهورٌ ؟ وهو أنَّ ضميرَ ( ضَيْعتُهُ ) لا يصحُّ أنْ يعودَ إلىٰ ( كلُّ ) ولا إلىٰ ( رجلٍ ) ؟ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضَيْعةُ كلِّ رجلٍ مُقترِنانِ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضيعةُ رجلٍ مُقترِنانِ ، وهو لا يُمكِنُ .

ودُفِعَ : بأنَّهُ كما أنَّ (كلُّ رجلٍ ) نائبٌ عن أسماء كثيرة.. كذلك ضميرُهُ نائبٌ عن ضمائرَ كثيرة إ؛ فـ (كلُّ رجلٍ ) جمعٌ في المعنىٰ ، وضميرُهُ أيضاً في

لا حاجة له إلى نيَّة الحَلِف ، وقد أشار إلى ذلك قولُ الفقهاء : ( « عَمْرُ الله » و « عهدُ الله » كلُّ منهما كنايةٌ لا ينعقدُ به اليمينُ ، إلا إذا نوى بـ « العَمْر » البقاء . . . ) إلى آخره ، وكلامُهُم هنذا إنَّما هو باعتبار حالة الاقترانِ بالجواب ، فتنتَه .

و قوله : ( مِنْ إطلاقِ المصدرِ . . . ) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : ( وكلامُهُ الذي . . . ) إلىٰ آخره : الذي . . . ) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : ( فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ . . . ) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : ( هو إيحاؤه ) .

<sup>(</sup>١) في (هـ): (يُوجُّهه) بدل (يوحيه).

وضَيْعتُهُ ) ؛ فـ (كلُّ ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (وضَيْعتُهُ ) : معطوفٌ على (كل )، والخبرُ بعدَ والخبرُ بعدَ والخبرُ بعدَ والمَعِيَّة .

وقيل : لا يُحتاجُ إلىٰ تقدير خبر ؛ لأنَّ معنىٰ (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ ) : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعتِهِ ، وهاذا كلامٌ تامُّ لا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ خبرٍ ، واختار هاذا المذهبَ ابنُ عُصْفُور في « شرح الإيضاح » .

معنى الجمع ، ومقابلةُ الجمعِ بالجمع تَقتضِي انقسامَ الآحادِ بالآحاد ؛ فكأنَّهُ قَيلَ : (زيدٌ وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ ). . . وهاكذا ؛ نحوُ : (رَكِبَ القومُ دوابَّهُم ) ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ (١) .

وَ قُوله: ( وَضَيْعَتُهُ ) بِفتح الضاد المُعجَمة ؛ أي : حِرْفَتُهُ ، قال شيخُ الإسلام : ( سُمِّيتُ « ضَيْعةً » ؛ لأنَّهُ إذا تَرَكَها ضاعتْ ، أو ضاع هو ، وتُطلَقُ الضَّيْعةُ : على الثوب ، والعقار ، والكلُّ صحيحٌ هنا ) انتهى (٢) .

وَّ قُولُه : ( وقيلَ : لا يُحتاجُ إلىٰ تقدير ) قائلُهُ : الكُوفيُّونَ والأخفشُ (٣) ، ورُدَّ : بأنَّ كونَ الواوِ بمعنىٰ ( مع ) لا يستلزمُ كونَها بمنزلتها ؛ لأنَّ ( مع ) ظرفٌ يَصلُحُ للإخبار به ، بخلاف الواو .

<sup>(</sup>١) الدرة البهية على شرح الأزهرية ( ق/٩٣ ) .

<sup>(</sup>٢) الدرر السنية ( ١/ ٣١٦) ، وانظر « تاج العروس » ( ٢١/ ٤٣٣) .

<sup>(</sup>٣) وذهب إليه : ابنُ أبي الربيع وابن خروف ، والأوَّلُ مذهبُ البَصْريَّينَ . انظر « التذييل والتكميل » ( ٣/ ٢٨٣ ) .

فإن لم تكنِ الواوُ نصّاً في المَعِيّة (١٠). لم يُحذَف الخبرُ وجوباً (٢) ؛ نحوُ : ( زيدٌ وعمرٌ و قائمان ) .

الموضعُ الرابعُ: أَنْ يكونَ المبتدأُ مَصْدراً وبعدَهُ حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبر (٣) ، وهي لا تَصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً ، فيُحذَفُ الخبرُ وجوباً ؛ لسَدِّ الحالِ

وهيَ لا تَصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً ) ؛ أي : لجَرَيانها في المعنى على غيره ، والمُرادُ : لا تَصلُحُ خبراً بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل ، أو لقَصْدِ

وله: (بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل) ؛ أي : لأنَّهُ لا يُوصَفُ بالإساءة على وجه الحقيقةِ إلا الشخصُ ؛ إذ هو الذي يُوقِعُ الإساءة .

نعم ؛ يتّصفُ بها الضربُ مجازاً ؛ لكونه سبباً فيها ، فعلى هذا : يكونُ المثالُ الأوَّلُ كالثاني ، فيكونُ عدمُ صلاحية الحالِ فيه للخبريَّة إنَّما هو بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لكون الإساءة جارية على العبد في قصد المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ جَعَلَ ( مُسِيئاً ) حالاً مِنْ فاعل ( كان ) العائدِ لـ ( العبد ) ، وليس الضميرُ عائداً للضرب حتى تكونَ الإساءةُ صالحة للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ، بخلاف المثالِ الذي ذكره الشارح \_ أعني : قولَهُ : ( زيدٌ قائماً ) \_ فإنَّ ( قائماً ) صالحٌ للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ حالٌ من الضمير في ( ثَبَتَ ) المُقدَّرِ العائدِ للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ حالٌ من الضمير في ( ثَبَتَ ) المُقدَّرِ العائدِ

<sup>(</sup>١) أي : بأن لم تكن للمعيَّة أصلاً ، بل لمُجرَّد التشريك في الحكم . « خضري » ( ٢٠٦/١ ) .

 <sup>(</sup>٢) بل جوازاً إن عُلم بدليل ، وإلا امتنع ؛ فلو قلت : ( زيدٌ وعمرٌو ) وأردت : ( مُقترنانِ )...
 جاز حذفه ؛ لأنَّ الاقتصارَ على المتعاطفينِ يُفيد معنى الاصطحاب ، وجاز ذِكْرُهُ ؛ لأنَّ الواوَ
 ليست نصاً فيه ، بخلاف ( قائمانِ ) مثلاً ؛ لعدم دليله . « خضري » ( ٢٠٦/١ ) .

<sup>(</sup>٣) قوله : ( مصدراً ) ؛ أي : صريحاً عند جمهور البَصْريّينَ ، وقيل : ولو مُؤوّلاً ؛ كـ ( أَنْ ضربتُ العبدَ مُسيئاً ) . « خضري » ( ٢٠٦/١ ) .

مَسَدَّهُ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرْبِيَ العبدَ مُسِيئاً) ؛ ف (ضَرْبِي) : مبتداً ، و(العبدَ) : معمولٌ له ، و(مُسِيئاً) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبر الخبرُ ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (ضَرْبِيَ العبدَ إذا كان مُسِيئاً) إنْ أردتَ الاستقبال ، وإنْ أردتَ المُضِيَّ فالتقديرُ : (ضَرْبِيَ العبدَ إذ كان مسيئاً) ؛

المُتكلِّمِ ، كالمثال الثاني ؛ فإنَّ المقصودَ جَعْلُهُ حالاً مِنَ ( الحق ) ؛ فاندفعَ إيرادُ : أنَّ المثالَ الثانيَ في كلام الناظم يَصلُحُ الحالُ فيه للخبريَّة .

·

على المبتدأ الذي هو (زيدٌ)؛ فالحالُ جاريةٌ على المبتدأ بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ، فكان يجبُ رفعُ الحالِ على الخبريَّة، إلا أنَّها نُصِبتْ في هلذا المثالِ سماعاً، كما حكاه الأخفشُ عن العرب.

و الحق )؛ فهاذه الحالُ لا تَصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ للحرَيَانها على ( الحق ) ، لا على المبتدأ الذي هو ( أَتَمُّ ) ؛ فإنَّهُ ليس المقصودُ لجَريَانها على ( الحق ) ، لا على المبتدأ الذي هو ( أَتَمُّ ) ؛ فإنَّهُ ليس المقصودُ الإخبارَ عن أتمَّ تبيينه للحقِّ بأنَّهُ مَنُوطٌ بالحِكَم ، بل بأنَّهُ موجودٌ في حال وجود الحقِّ مَنُوطاً بها ، بل لو كانت هاذه الحالُ جاريةً على المبتدأ ؛ بأن قُصِدَ إيقاعُها على معناه ، وأُرجِعَ الضميرُ في الخبر المُقدَّر إلى المبتدأ ، وجُعِلَ ( مَنُوطاً ) حالاً مِنْ ذلك الضمير . لم يصعَّ مِنْ جهة المعنى ؛ إذ التقديرُ : ( أَتمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذا وُجِدَ ذلك الأتمُّ حالَ كونِهِ مَنُوطاً بالحِكَم ) ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ غيرَ مَنُوط بالحِكَم . . لم يكنْ موجوداً .

<sup>(</sup>١) في (و): (حالٌ من ضمير مستتر في فعل محذوف مع ظرف زمان نائبٌ عن خبر المصدر) بدل (حالٌ سدَّت مسد الخبر).

ف ( مُسِيئاً ) : حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ في ( كان ) المُفسَّرِ بـ ( العبد ) ، و( إذا كان ) أو ( إذ كان ) : ظرفُ زمانِ نائبٌ مَنابَ الخبر .

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : ( وقبلَ حالٍ ) : على أنَّ الخبرَ المحذوفَ مُقدَّرٌ قبلَ الحالِ التي سدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، كما تقدَّم تقريرُهُ .

واحترز بقوله: (لا يكون خَبرا): عن الحالِ التي تَصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ المذكور؛ نحو ما حكى الأخفش رحمه الله مِنْ قولِهِم: (زيدٌ قائماً)؛ ف (زيدٌ): مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (ثَبَتَ قائماً)، وهاذه الحالُ تَصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً؛ فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذف (۱)، بخلاف : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيئاً)؛ فإنَّ الحالَ فيه لا تصلُحُ أَنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ الذي قبلَها؛ فلا تقولُ: (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيءٌ)؛ لأنَّ تكونَ خبراً عن المبتدأ الذي قبلَها؛ فلا تقولُ: (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيءٌ)؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بأنَّهُ مسىءٌ.

والمضافُ إلىٰ هاذا المصدرِ حُكْمُهُ كحُكْم المصدرِ (٢) ؛ نحوُ : ( أَتَمُّ تَبْيِينيَ المحقَّ مَنُوطاً بالحِكَم ) ؛ ف ( أَتَمُّ ) : مبتدأٌ ، و( تَبْييني ) : مضافٌ إليه ،

.....

ولو صُحِّحَ بإرادة الوجود المُعتدِّ به. . لَخَرَجَ المُتعلَّق عن كونه عامًّا ،

<sup>(</sup>۱) بل يجب ذكرُهُ ، وما حكاه الأخفش شاذٌ ، فلا يُقالُ قياساً على ذلك : (ضَرْبِيَ العبدَ شديداً) ، شديداً) ، بل إن قصدت الحالية وَجَبَ ذكرُ الخبر ؛ كـ (ضربيَ العبدَ إذا كان شديداً) ، أو الخبرية وجب الرفعُ . « خضري » ( ٢٠٧/١) .

<sup>(</sup>٢) سواء كان المصدر صريحاً ؛ كما سيُمثِّل ، أو مُؤوَّلاً ؛ نحو : ( أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً ) ؛ أي : أخطبُ كونِ الأمير \_ أي : أكوانِهِ \_ إذا كان قائماً . انظر « أوضح المسالك » ( ٢/٧/١ ) ، و« حاشية الخضرى » ( ٢٠٧/١ ) .

و ( الحقّ ) : مفعولٌ لـ ( تَبْيِيني ) ، و ( مَنُوطاً ) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ خبرِ ( أَتمُّ ) ، والتقديرُ : ( أَتمُّ تَبْيِيني الحقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم ) . ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ المواضعَ التي يُحذَفُ فيها المبتدأُ وجوباً ، وقد عدَّها في غير هاذا الكتاب أربعة (١):

قوله: (وقد عدَّها في غير هاذا الكتابِ أربعةً) الحصرُ إضافيٌّ ؛ أي : بالنسبة لعَدِّ المُصنِّفِ ، وإلا فقد بقِيَ مَوضِعانِ يُحذَفُ فيهما المبتدأُ وجوباً :

أحدُهُما : ما أُخبِرَ عنه باسمٍ واقعٍ بعدَ ( لا سيَّما ) ؛ نحو : ( أَكْرِمِ العلماءَ لا سيَّما زيدٌ )<sup>(۲)</sup> .

ثانيهِما : ما أُخبِرَ عنه بمُبيِّنِ فاعلِ أو مفعولِ المصدر الواقعِ بدلاً عن الفعل ؛ نحوُ : ( سَقْياً لك ) ، و( رَعْياً لك ) ؛ .....

فلا يجوزُ حذفهُ ، ويكون هو الخبرَ ظاهراً وباطناً دون الظرف ؛ فيجبُ أنْ يُقالَ : ( أَتَمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذ كان \_ أو إذا كان \_ مَنُوطاً بالحِكَم ) ، فإن أُقِيمتْ قرينةٌ على المُتعلَّق الذي هو ( موجودٌ ) بمعنى ( مُعتدُّ بوجودِهِ ) . . جاز حذفهُ ؛ فيُقالُ : ( أَتَمُّ تبييني الحقَّ إذ كان \_ أو إذا كان \_ مَنُوطاً بالحِكَم ) ، تأمَّلُ .

و ( نحوُ : ( سَفْياً لك ) ، و ( رَعْياً لك ) ؛ أي : إن كان الخطابُ في ( لك ) للساقي. . كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ ، وإن كان خطاباً

<sup>(</sup>۱) انظر « شرح التسهيل » ( ١/ ٢٨٧ ) ، و « شرح الكافية الشافية » ( ١/ ٣٦٠ ٣٦٠ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر ما سبق في ( ۱٤٨/۲ ـ ١٥٤ ) .

ف (لك): خبرُ مبتدأِ محذوفٍ وجوباً ليلي الفاعلُ أو المفعولُ في المعنى المصدرَ كما كان يلى الفعلَ (١).

للمَسْقِيِّ و(سَقْياً) و(رَعْياً) للساقي.. كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه المَسْقِيِّ و(سَقْياً) اللهُ لكَ يا زيدُ .

وقد مُثِّلَ لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ بنحو: ( بُؤْساً لكَ ) ، و( بُعْداً لك ) ، و ( بُعْداً لك ) ، و ( سُحْقاً لك ) ؛ أي : بَؤُسْتَ ، وبَعُدْتَ ، وسَحُقْتَ ؛ لأنَّ هاذا الفعلَ لا يتعدَّىٰ إلى المفعول ، فكذا مصدرُهُ النائبُ عنه ، فالمُخاطَبُ هو الفاعل .

والمجرورَ مُتعلِّقاً بالمصدر المذكورِ في صورة بيانِ المفعول ؛ لامتناع خطابَينِ المفعول ؛ لامتناع خطابَينِ لاثنَينِ في جملةٍ واحدة .

ومحلُّ ذلك كما ترىٰ : إذا كان المصدرُ نائباً عن فعل الأمر ، وكان المجرورُ ضميرَ المخاطب ، فإنْ نابَ عن غير الأمر ؛ كـ ( سَقْياً لك ) ؛ أي : سَقَاكَ اللهُ سَقْياً ، و( شُكْراً لك ) ؛ أي : شَكَرَكَ اللهُ شُكْراً ، وكان المجرورُ غيرَ ضميرِ المخاطب ؛ كـ ( سَقْياً لزيد ) . . فالظاهرُ : أنَّ اللامَ لتقوية العامل ، ومدخولَها معمولٌ للمصدر ؛ أي : اسْق يا أللهُ زيداً .

وفي صورة بيانِ الفاعل ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُجَرُّ باللام ، وأيضاً : فاعلُ فعلِ الأمر لواحد لا يكونُ بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ، فكذا المصدرُ النائبُ عنه إنْ

<sup>(</sup>١) والتقدير : ( الدعاء لك يا فلان ) ، وفي « الخضري » ( ٢٠٨/١ ) : ( يليان ) بدل ( يلي ) ، ولعله أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ ( أو ) هنا للتنويع ، والله أعلم .

\_\_\_\_\_

قوله: (النعثُ المقطوعُ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل ، فقُطِعَ لقَصْدِ إنشاءِ المدح أو الذمِّ أو الترحُّم .

﴿ قُولُه : ( فِي مَدْح . . . ) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا كان النعتُ

كان نائباً عن فعل الأمر.

هـٰذا إذا كان المجرورُ فاعلاً للمصدر ، فإنْ جُعِلَ تأكيداً للفاعل المستترِ في المصدر.. فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ التأكيدَ لا يُجَرُّ باللام .

ولا فرقَ في مُبيِّن الفاعلِ بينَ أنْ يكونَ ضميرَ خطابٍ أو اسماً ظاهراً ، ولا بين كونِ المصدرِ فيه نائباً عن فعل الأمر أو غيرِهِ ؛ لعمومُ العِلَّةِ .

فتعيَّنَ : أنَّ الجارَّ والمجرورَ فيما ذُكِرَ مُتعلِّقٌ بمحذوف خبراً لمبتدأٍ محذوف ؛ أي : هـٰذا الدعاءُ كائنٌ لك ، هـٰذا هو التحقيقُ ، فتدبَّرُ .

وقوله: (ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل...) إلى آخره: حاصلُهُ: أنَّهُ نعتٌ لِمَا قبلَهُ في المعنى ، للكنَّهُ قُطِعَ عنه وجُعِلَ إعرابُهُ مُخالفاً لإعرابه ؛ لأنَّ في الافتنان وتغييرِ الإعراب المألوفِ زيادة تنبيهِ وتحريضِ للسامع على الإصغاء إليه لتوجيه الخواطرِ إلى الحوادث ؛ وذلك لإنشاء المدح أو الذمِّ أو الترحُّم ، ولو ذُكِرَ المبتدأُ لم يبقَ في صورة النعت ، فلم يتبيَّنْ أنَّهُ في الأصل نعت ثمَّ وفي ، فلا يُطلَبُ نكتةُ التغيير ؛ فوجوبُ الحذفِ للإشعار بالإنشاء ؛ مِنْ جهةِ أنَّ

<sup>(</sup>۱) وسُمِّيَ نعتاً باعتبار ما كان ، وإنَّما وَجَبَ فيه الحذفُ ؛ للتنبيه على شِدَّة اتصاله بالمنعوت ، أو للإشعار بإنشاء ، كما فعلوا في النداء . « خضري » ( ٢٠٨/١ ) .

أو ترخُم ؛ نحوُ : ( مررتُ بزيدِ المسكينُ ) ، فالمبتدأُ محذوفٌ في هاذه المُثُلِ ونحوِها وجوباً ، والتقديرُ : ( هو الكريمُ ) ، و( هو الخبيثُ ) ، و( هو المسكينُ ) .

الموضعُ الثاني : أَنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ ( نِعْمَ ) أَو ( بِئْسَ ) ؟ نحوُ : ( نِعْمَ الرَّجُلُ زِيدٌ ) ، و( بِئْسَ الرَّجُلُ عمرُ و ) ؟ ف ( زِيدٌ ) و( عمرٌ و ) : خبرانِ لمبتدأٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : ( هو زيدٌ ) ؟ أي : الممدوحُ زيدٌ ، و( هو عمرٌ و ) ؛ أي : المذمومُ عمرٌ و .

الموضعُ الثالثُ : ما حكى الفارسيُّ مِنْ كلامهم : ( في ذِمَّتي لَأَفعلَنَّ )(١)؛

للإيضاح أو للتخصيص ؛ فإنه إذا قُطِعَ إلى الرفع جاز ذِكْرُ المبتدأ وحذفه ؛ كإظهار الناصب وإضماره .

و قوله: ( مخصوص « نِعْمَ » أو « بِئْسَ » ) ؛ أي : أو ما كان بمعناهما في إفادة المدح أو الذمِّ .

وله : ( نحو ؛ « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ». . . ) إلى آخره : أشارَ بذلك : إلى الله قوله : ( نحو ؛ فإن أنَّ محلَّ ما ذُكِرَ : إذا تأخَّر المخصوصُ عنهما وجُعِلَ خبراً لمحذوف ؛ فإن تقدَّمَ المخصوصُ ؛ نحو : ( زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ). . فهو مبتدأٌ لا غير ، والجملة بعدة خبرٌ ، والرابط بينهما العمومُ الذي في ( الرجل ) ، وإن قُدِّر مبتدأً وخبرُهُ الجملةُ قبلَهُ أو محذوفٌ . . فليس ممَّا نحن فيه .

قوله: ( في ذِمِّتي لَأَفعلَنَّ ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ لدَلالة الجواب عليه

تغييرَ اللفظِ علامةٌ على تغيير المعنى مِنَ الخبريّة إلى الإنشائيّة .

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل» ( ۲۸۸/۱ )، و « التذييل والتكميل » ( ۳۱٥/۳ )، و « تعليق الفرائد » ( ۳/ ۲۵ ) .

ف ( في ذِمَّتي ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف واجبِ الحذفِ ، والتقديرُ : ( في ذِمَّتي يمينٌ ) ، وكذلك ما أشبهه ؛ وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً في القَسَم .

الموضعُ الرابعُ : أَنْ يكونَ الخبرُ مصدراً نائباً منابَ الفعلِ ؛ نحوُ : (صبرٌ جميلٌ) ، التقديرُ : (صَبْري صبرٌ جميل) ؛ ف (صبري) : مبتداً ، و(صبرٌ جميل) : خبرُهُ ، ثمَّ حُذفَ المبتدأُ الذي هو (صبري) وجوباً .

وسَدِّهِ مَسَدَّهُ ؛ لأنَّ المبتدأ فيه واجبُ التأخير ، فالجوابُ حالٌ مَحَلَّهُ ، ولم يَعتبِرْ هنا الصراحة في القَسَمِ بدلالة المثال ؛ فكانَ الصوابُ : إسقاطَ قولِ الشارح : ( وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً ) ، ومعناه : في ذِمِّتي مُتعلَّقُ عهدٍ أو ميثاقي ، وهو مضمونُ الجواب ؛ لأنَّهُ الذي يستقرُّ في الذَّمَّة ، لا نفسُ العهدِ والميثاقي .

و قوله : ( وسَدِّهِ مَسَدَّهُ ) تقدَّم أنَّ وجوبَ حذفِ المبتدأ لا يُشترَطُ فيه سدُّ شيءِ مَسَدَّهُ (١) .

و قوله : ( لأنَّ المبتدأَ فيه واجبُ التأخير ) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ لا مُسوِّغَ لها إلا تقديمُ الخبر .

وبهلذا تعلمُ: أنَّ ما في بعض النسخ مِنْ تقدير المبتدأ<sup>(٢)</sup>: (يمينُ اللهِ) بالإضافة. . غيرُ صوابٍ ، بل الصوابُ : (يمينٌ) ، أو (عهدٌ) ، أو (ميثاتٌ) ؛ بلا إضافة ، تأمَّلُ .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳٤٠).

<sup>(</sup>٢) قوله : ( بعض النسخ ) ؛ أي : بعض نسخ « الشرح » ، كما هو في ( ح ) .

اختلف النَّحْويُّون في جواز تعدُّدِ خبرِ المبتدأ الواحدِ بغير حرفِ عطفٍ ؛ نحوُ : ( زيدٌ قائمٌ ضاحك ) :

﴿ قوله : (ك ( هم سُرَاةٌ . . ) إلى آخره : ( هم ) : مبتداً ، و ( سَرَاةٌ ) بفتح السين : جمعُ ( سَرِيِّ ) ؛ بمعنى : شريف ، وقد تُضَمُّ ؛ خبرٌ أوَّل ، و أُصلُهُ : ( سَرَيَةٌ ) ؛ قُلِبتِ الياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها ، وهو جمعٌ على غير قياسٍ ؛ لأنَّ ( فَعِيلاً ) لا يُجمَعُ على ( فَعَلَةَ ) ، بل على ( فُعَلاَ ) ؛ نحوُ : ( كَرِيمٍ وكُرَمَاءَ ) ، وقال السُّهَيْليُّ : ( إنَّهُ اسمُ جمعِ ) (١) .

وَامَّا فِي ( فَعِيل ) معتل اللام ؛ ك ( سَرِيِّ ) مفرد ( سَرَاة ) المذكورِ هنا. . وأمَّا في ( فَعِيل ) معتل اللام ؛ ك ( سَرِيِّ ) مفرد ( سَرَاة ) المذكورِ هنا. . فجمعُهُ القياسيُّ : على ( أَفْعِلَاءَ ) ؛ ك ( نَبِيِّ وأَنْبِياءَ ) ، و( تَقِيِّ وأَنْقِياءَ ) ، كما سيأتي في قول الناظم (٢٠ :

ولـ (كَرِيمٍ) و (بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كذا لِمَا ضاهاهُما قد جُعِلَا ونابَ عنهُ (أَفْعِلَاءُ) في المُعَلْ لامـاً ومُضعَـفٍ.....

 <sup>(</sup>١) الروض الأنف ( ٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ) ، وعبارته : ( لا ينبغي أنْ يُقالَ في « سَراة القوم » :
 إنَّهُ جمعُ « سَرِيٌ » ؟ لا على القياس ولا على غير القياس ) .

<sup>(</sup>۲) انظر (۵/۳۰۸\_۳۰۹).

وله : ( مُزِّ ) بضمِّ الميم ، كما في « القاموس » (١) ، والمَزَارَةُ : كيفيَّةُ مُتوسِّطةٌ بينَ الحَلاوةِ والحُمُوضةِ الصِّرْفتَينِ ، وليس في الرُّمَّانِ طعمُ الحلاوةِ وطعمُ الحُمُوضة ؛ إذ هما ضِدَّان لا يجتمعانِ ، وإنَّما الموجودُ طعمٌ بينَ بينَ ، ولا إشكالَ أنَّ هاذا معنى يُغايِرُ معنى ( زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ ) ؛ مِنْ أنَّهُ جامعٌ بين الصفتينِ ؛ إذ كلٌّ مِنَ الصفتينِ الصِّرْفتينِ موجودٌ فيه ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ (٢) .

قال في « التصريح » : ( وهل في كلِّ منهما ضميرٌ ، أو لا ضميرَ فيهما ، أو في الثاني فقط ؟ اختار أبو حيًّانَ أوَّلَها ، وصاحبُ « البديع » ثانيَها ، والفارسيُّ ثالثَها .

وتظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في تَحَمُّلهما أو تَحَمُّلِ أحدِهِما في نحو : «هلذا البُسْتانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ » ؛ فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ ضميراً . تعيَّن رفعُ «رُمَّانُهُ » بالثانى ، وإنْ قُلْنا : إنَّهُ يتحمَّلُ . . فيجوزُ أنْ يكونَ مِنَ التنازع في

وهل في كلِّ منهما ضميرٌ...) إلىٰ آخره: تقدَّم لنا تحقيقُ الكلام في ذلك ، فراجعْهُ إن شئتَ (٣) .

قوله: (أو في الثاني فقط) ؛ أي: أو في الأوَّل فقط كما تقدَّم (٤).

هِ قوله : ( فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ . . . ) إلىٰ آخره ، وإنْ قُلْنا :

القاموس المحيط ( ٢/ ١٩٠ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر «حاشية الناصر اللقاني على الأوضح » (ق/ ٣٤).

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ٢٣٨\_ ٢٣٩ ).

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/ ٢٣٨ ) .

أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل .

\_\_\_\_\_

السببيِّ المرفوع على القول به ) انتهيٰ (١) .

قوله : (أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل) أشارَ بهاذا : إلى أنَّ تعدُّدَ
 الخبر على ضَرْبَين :

الأوَّلُ: تعدُّدٌ في اللفظ والمعنى ؛ كمثال الناظمِ والمثالِ المُتقدِّم في « الشرح » ، وهاذا الضربُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُهُ .

والثاني: تعدُّدٌ في اللفظ دون المعنى ، وضابطُهُ: ألَّا يَصدُقَ الإخبارُ ببعضه عن المبتدأ ؛ نحوُ: (هاذا حُلْوٌ حامض) ، وهاذا الضَّرْبُ لا يجوزُ فيه العطفُ ؛ لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ ، ولا يتوسَّطُ المبتدأُ بينهما ،

لا يتحمَّلُ الثاني. . تعيَّن رفعُهُ بالأوَّل .

قوله: (يجوزُ فيه العطفُ) ؛ أي: بالواو وغيرِها ، بخلاف الضَّرْبِ
 الثالث ؛ فإنَّ العطفَ الواجبَ فيه لا يكونُ إلا بها .

قوله : ( لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ ) ؛ أي : مع أنَّهُما في المعنىٰ شيءٌ

<sup>(</sup>۱) التصريح على التوضيح ( ۱۸۳/۱ )، وانظر «التذييل والتكميل » ( ۹۰/٤ )، و« ارتشاف الضَّرَب » ( ۱۱۳۸ /۳ ) ، و« البديعُ » : كتابٌ في النحو من تأليف الإمام محمد بن مسعود ابن الزكي ، أَكْثَرَ أبو حيًّانَ من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في « المغني » ، وقال : إنَّهُ خالف فيه أقوالَ النَّحْوييُّينَ . انظر « بغية الوعاة » ( ۱/۲۵۷ ) .

فإن جاء مِنْ لسان العربِ شيءٌ بغيرعطفٍ. . قُدِّرَ له مبتدأٌ آخَرُ<sup>(۱)</sup> ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْفَقُورُ ٱلْوَدُودُ \* ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٤ ـ ١٥] ، وقولِ الشاعر<sup>(۲)</sup> :

.

ولا يتقدَّمان على المبتدأ ؛ فلا يُقالُ : (حُلُوٌ الرُّمَّانُ حامضٌ) ، ولا (حُلُوٌ حامضٌ الرُّمَّانُ) ؛ لأنَّهُ جرى مَجْرى الأمثال ، وهي لا تُغيَّر ، فكذا ما جرى مَجْراها .

وزاد بعضُهُم ضَرْباً ثالثاً ؛ وهو أنْ يتعدَّدَ لتعدُّد صاحبِهِ ؛ نحوُ : ( بَنُوكَ كاتبٌ وشاعرٌ وفقيهٌ ) ، ولا يُستعمَلُ هاذا دون عطفٍ .

وما كان مِنَ الضَّرْبِ الأَوَّلِ. . صحَّ أَنْ يُقالَ فيه : خبرانِ وثلاثةٌ بحسَب تعدُّدِهِ ، وما كان مِنَ الضَّرْبِ الثاني والثالثِ. . فلا يُعبَّرُ فيه بغير لفظِ الواحدِ إلا مجازاً ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ (٣) .

\* قوله : ( مِنْ لسان العربِ ) ؛ أي : لغتِهِم .

واحد ، فعدمُ جوازِ العطفِ فيه إنَّما هو نَظَراً للمعنى ، ومَنْ أجازه نَظَرَ إلىٰ تغاير اللفظ .

 <sup>(</sup>۱) ذهب إلى هذا القول: ابن عصفور وكثيرٌ من المغاربة . انظر « المقاصد الشافية »
 (۲/ ۱۳۳۲) ، و« تعليق الفرائد » ( ۳/ ۱۲۹) .

 <sup>(</sup>۲) المشطوران لرؤية بن العجاج في « ديوانه » ( ص١٩١ ) ، وهما من شواهد : « الكتاب »
 ( ٢/ ٨٤ ) ، و« شرح التسهيل » ( ١/ ٣٢٦ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ١/ ١٣٣/ ) ،
 و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٠٦ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٥٣٥- ٥٤٥ ) .

<sup>(</sup>٣) تعلق الفرائد ( ٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤ ) .

## 

وقولِهِ (۱):

٥٩ ـ ينامُ بإحدىٰ مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بأُخْرى المَنَايا فَهْوَ يَقْظَانُ نائمُ ورَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يتعدَّدُ الخبرُ إلا إذا كان مِنْ جنسٍ واحد ؛ كأنْ يكونَ الخبرانِ مثلاً مُفردَين ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ) ، أو جملتين ؛ نحوُ :

وقوله: ( مَنْ يكُ ذا بَتِّ. . . ) إلى آخره: ( مَنْ ) : شرطيَّةٌ لا موصولة ، خلافاً للعَيْنيِّ (٢) ، وجملة ( فهلذا بَتِّي ) : جوابُ الشرط ، و( البَتُّ ) : الكِساءُ الغليظ المُربَّعُ ، و( مُقيِّظٌ ) وما بعدَهُ على صيغة اسم الفاعل : أخبارٌ عن قوله : ( هلذا ) ، والمُرادُ : مَنْ يكُ ذا بتِّ فأنا مثلُهُ ؛ لأنَّ هلذا البَتَّ بَتِّي يَكفِيني لقَيْظي ـ وهو شدَّةُ الحَرِّ ـ وللصيف وللشتاء ، فحَذَفَ المُسبَّبَ وأناب عنه السببَ .

﴿ قُولُه : ( يِنَامُ بِإِحْدَىٰ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : الذَّئبُ يِنَامُ بِإِحْدَىٰ عَيْنَيهِ ،

\_\_\_\_\_\_\_

هِ قوله : ( « مَنْ » : شرطيّةٌ ) ؛ أي : بدليل ( يكُ ) .

ترى ربَّةُ البَهْمِ الفِرارَ عَشِيَّةً إذا ما عدا في بَهْمِها وهْوَ ضائعُ والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٣٢٦/١)، و«شرح ابن الناظم» ( ص٩٠)، و« المقاصد الشافية» ( ١٠٦/١) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( ١٠٦/١) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( ٢٢٤-٥٤٣) ، و« تخليص الشواهد» ( ص٣٢٢-٢٢٤) .

(٢) المقاصد النحوية ( ١/ ٥٤٠ ) .

<sup>(</sup>۱) البيت لسيدنا حُميد بن ثور رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص١٠٥ ) ضمن قصيدة عينية ـ كما سيُنبِّه عليه المُحشِّي ـ يصفُ فيها الذئب ، ومطلعها :

(زيدٌ قامَ ضَحِكَ ) ، فأمَّا إذا كان أحدُهُما مفرداً والآخَرُ جملةً. . فلا يجوزُ ذلك ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ ) ، هاكذا زَعَمَ هاذا القائلُ<sup>(١)</sup> ، ويقعُ في كلام المُعرِبِينَ للقرآن الكريم وغيرِهِ تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه : قولُهُ

والشاهدُ فيه : تعدُّدُ الخبر في قوله : (فهو يقظانُ...) إلى آخره ، والمُناسِبُ للقصيدة : (هاجعُ ) ، وقد رُوِيَ كذلك<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّها كلَّها عينيَّةُ ، وقبلَ هـٰذا البيت :

وبِتَّ كنومِ الذئبِ في ذي حَفِيظةٍ أكلتَ طعاماً دونَهُ وَهُوَ جائعُ (٤) فكأنَّ مَنْ روىٰ (نائمُ ) لم يَطَّلِعْ على القصيدة ، كما أفادَهُ العَيْنيُ (٥) .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَيَقَعُ فِي كَلَّامٍ. . . ﴾ إلى آخره : شروعٌ في ردِّ هـٰـذا الزَّعْم .

<sup>(</sup>۱) قاله أبو علي الفارسي . انظر « مغني اللبيب » ( ٢/ ٧٥٥\_ ٧٥٦ ) ، و« التصريح على التوضيح » ( ١/ ١٨٢ ) .

<sup>(</sup>٢) وهي كذلك في « الديوان » .

<sup>(</sup>٣) وجاءت كذلك أيضاً في نسخة على هامش (و).

<sup>(</sup>٤) في « الديوان » : ( ونمت كنوم الفهد ) بدل ( وبتَّ كنوم الذئب ) .

<sup>(</sup>٥) فرائد القلائد (ق/٤٤) ، المقاصد النحوية ( ١/٥٤٣) .

تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٢٠] ؛ جوَّزوا كونَ ( تسعىٰ ) خبراً ثانياً ، ولا يتعيَّنُ ذلك ؛ لجواز كونِهِ حالاً .

﴿ قُولُه : ( لَجُوازِ كُونِهِ حَالاً ) الصُوابُ إِذَا لَمْ يُجعَلْ خَبِراً : أَنْ يُقدَّرَ صَفَةً لَـ ( حَيَّةٌ ) ؛ لأَنَّ ( تَسْعَىٰ ) جَمَلةٌ بعدَ نكرةٍ لا مُسوِّغَ لمجيء الحالِ منها . انتهىٰ « أَسْقَاطَي » (١) .



<sup>(</sup>١) القول الجميل (ق/ ٥٣).



\_\_\_\_\_

## ( « كان » وأخواتُها )

عليها الله والله ( « كان » وأخواتُها ) ؛ أي : نظائرُها ، وإطلاقُ الأخواتِ عليها مجازٌ على جهة الاستعارةِ المُصرَّحةِ ، وعطفُ الأخواتِ على ( كان ) إشارةٌ إلى أنَّها أُمُّ الباب .

الأوَّل ؛ فاندفعَ ما قيل : يلزمُ تحصيلُ الحاصل ؛ لأنَّ المبتداً كان مرفوعاً قبل الأوَّل ؛ فاندفعَ ما قيل : يلزمُ تحصيلُ الحاصل ؛ لأنَّ المبتداً كان مرفوعاً قبل دخولِها ، وهاذا مذهبُ البَصْريِّينَ (١) .

\_\_\_\_\_

## [ (كان ) وأخواتُها ]

.....

<sup>(</sup>١) وأمَّا الكُوفيُّون: فإنَّهُم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر؛ لأنَّ الاسمَ لم يتغيَّر عمَّا كان عليه. « القول الجميل » (ق/٥٤)، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٢٦٢٦).

\_\_\_\_\_

و(أل) في (المُبتدَا): للجنس؛ لأنَّها لا تدخلُ على كلِّ مبتدأٍ ، بل على ما وُجِدتْ فيه شروطٌ خمسةٌ: عدمُ لزومِ التصدير، والحذفِ، وعدمِ التصرُّفِ، والابتدائيَّةِ بنَفْسِهِ (١) ، أو غيرِهِ .

فَالْأَوَّلُ : كَاسَمُ الشَّرَطِ ، وَالثَّانِي : كَالْمُخْبَرَ عَنْهُ بِنَعْتِ مَقْطُوع ، وَالثَّالُثُ : نُحُو : ( طُوبِي للمؤمن )، ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ : أَنَّهُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ،

و قوله : (كاسم الشرطِ) أَدْخَلَتِ الكافُ : أسماءَ الاستفهامِ ، والمقرونَ الابتداء ، و(كم) الخبريَّة .

ويُستثنى مِنْ لازم التصدير : ضميرُ الشأن ؛ فإنَّها تدخلُ عليه ؛ نحوُ : ( كان الناسُ صنفانِ ) .

﴿ قُولُه : (كَالْمُخْبَرُ عَنْهُ . . . ) إِلَىٰ آخرِه : أَذْخَلَتِ الْكَافُ : بِقَيَّةَ صُورِ وجوب حذفِ المبتدأ المُتقدِّمة .

و قوله : ( نحوُ : ﴿ طُوبِي للمؤمن ﴾ ) أَدْخَلَ بـ ( نحوُ ) : ﴿ سَكَمُ عَلَيْكُمُ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، و ﴿ وَيُلُّ لِلمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ، و ( ايمن ) في القَسَم .

و توله: (ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ...) إلىٰ آخره: في « الصبَّان » نقلاً عن « الهَمْع » و « التصريح » وغيرِهِما: (وما لا يتصرَّفُ ؛ بأنْ يلزمَ الابتداءَ ؛ كـ « طُوبيٰ للمؤمن » ) انتهیٰ (۲) .

<sup>(</sup>١) أي : عدمُ لزومِ عدمِ التصرُّف والابتدائيَّةِ . انظر " تسهيل الفوائد " (ص٥٦ ) ، و « المساعد » ( ٢٥٠/١ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١/ ٣٥٦) ، وانظر « همع الهوامع » ( ١١٦/١ ) ، و« التصريح على =

﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴾ ﴾ ﴿ ﴿ كَ انْ سَيِّداً عُمَـرْ تَنصِبُهُ كـ ﴿ كَـانَ سَيِّداً عُمَــرْ ﴾ ﴿ كَانَ سَيِّداً عُمَــرْ

والرابعُ : نحوُ : ( أَقَلُّ رجلِ يقولُ ذلك ) ، والخامسُ : كمصحوبِ ( إذا )

الفُجَائيَّةِ .

ه قوله: ( والخَبَرُ تَنصِبُهُ ) ؛ أي: بشرطِ: ألَّا يكونَ جملةً طَلَبيَّةً ؛

وبه تعلمُ: أنَّهُ يُستغنىٰ به عمَّا بعدَهُ ؛ وهو عدمُ لُزُومِ الابتداءِ بنفسه ؛ فالمُرادُ بعدم التصرُّفِ هنا: ملازمتُهُ للابتداء ؛ بألَّا يقعَ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، لا لزومُ صيغةٍ واحدة ، وإلا وَرَدَ ( مَنْ ) و( ما ) الموصولتانِ ؛ فإنَّهُما ملازمانِ لصيغةٍ واحدة مع جواز دخولِ ( كان ) عليهما .

ثمَّ لا يخفىٰ أَنَّ لَفظَ (طُوبىٰ ) ليس مُلازِماً للابتداء مطلقاً ، بل يخرجُ عنه ؛ كما في نحو : (رأيتُ شجرةَ طُوبىٰ ) ، فهو ملازمٌ للابتداء إنْ وَقَعَ في نحو هاذا التركيب ، فلا تدخلُ عليه (كان ) حينئذِ ، ومثلُهُ في ذلك : (ويلٌ للكافر) ، و( أقلُ رجلٍ يقولُ ذلك ) ، و( لله دَرُّكَ ) ، ومثالُ مُلازِمِ الابتداء مطلقاً : (ما ) التعجُّبيّةُ .

قوله: (نحوُ: «أقَلُ رجلٍ يقولُ ذلك») أَدْخَلَ بـ (نحوُ): قولَكَ:
 (أنْ تفعلَ) إنابةً له مُنابَ: (ينبغي لك أنْ تفعلَ).

قوله: (كمصحوبِ « إذا » الفُجَائيَةِ ) أدخلَ بالكاف: الواقعَ بعدَ
 ( لولا ) الامتناعيَّة .

<sup>=</sup> التوضيح » ( ١/٤/١ ) .

[من الوافر]

نحوُ : ( زيدٌ اضْرِبْهُ ) ، وأمَّا قولُهُ (١) :

وكُونِي بالمَكَارِمِ ذَكِّرِيني

فشاذٌ ، أو مُؤوَّلٌ .

وألّا يكونَ مفرداً طلبيّاً في (دام)، وفي المنفيّ بـ (ما) مطلقاً ؛ فلا يجوزُ : (أُكلِّمُك أين ما دام زيدٌ)، أو (أينَ ما زال زيدٌ)، أو (أينَ ما يكونُ زيدٌ) ؛ لأنّ (ما) المصدريّة والنافية لهما الصّدارة ، فيمتنعُ تقديمُ الخبرِ عليهما وهو لازمُ الصَّدارة أيضاً ، فيتعارضُ أمرانِ لكلِّ منهما الصَّدارة ، بخلافِ غيرِ المَنْفيِّ ، والمَنْفيِّ بغير (ما) ؛ نحوُ : (أين لا يزالُ زيد) ، و(أين لا يكونُ عمر و) ، و(أين كان بكر) .

﴿ قُولُه : ( أُو مُؤَوَّلٌ ) ؛ أي : بتأويلِ ( ذَكِّرِيني ) : بــ ( تَذْكُرِيني ) (٢) ؛ نظيرُ : ﴿ فَلْيَمْدُدَلَهُ ٱلرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] ؛ أي : يَمُدُّ (٣) .

و قوله : ( مطلقاً ) ؛ أي : سواءٌ كان شرطُهُ النفيَ أو شبهَهُ ؛ كـ ( زال ) ، أو لا ؛ كـ ( كان ) ، وإليه يُشيرُ التمثيلُ .

<sup>. . . .</sup> 

<sup>(</sup>۱) صدر بیت أورده أبو زید في «النوادر» (ص۲۰٦)، وعزاه لبعض بني نهشل، وعجزه: (ودَلِّي دَلَّ ماجدة صَنَاع)، وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (۲۰۳۸)، و«شرح الرضي» (٤٠/٢)، و«مغني اللبيب» (٢/٧٤٠)، و«المساعد» (١/٢١٦)، و«همع الهوامع» (١/٢١٦)، وانظر «خزانة الأدب» (٢/٦٦٢)، و«شرح أبيات المغني» (٢/٢٧/٧).

<sup>(</sup>٢) كذا بحذف نون الرفع ، وهو جائز كثير إذا اتصل بالفعل نون الوقاية ، قليلٌ بدونه .

<sup>(</sup>٣) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٣٠ ) ، و « مغنى اللبيب » (٢/ ٧٤٠ ) .

ويُشترَطُ أيضاً : ألّا يكونَ ماضياً في (صار) وما بمعناها ، وفي (دام) و(زال) وأخواتِها ؛ فلا يُقالُ : (صار زيدٌ عَلِمَ)... إلى آخره ، بخلافِ بقيَّةِ أفعالِ الباب ؛ قال تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ﴿ إِن كُاتَ قَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ﴿ إِن كَاتَ قَبِيمِ ذَلْكُ مِن الآيات ، أفادَهُ شارحُ الجامع »(١) .

﴿ قُولُه : ( كَـ ﴿ كَانَ ﴾ ﴿ ظُلَّ ﴾ . . . ) إلىٰ آخره : ( كـ ﴿ كَانَ ﴾ ) : خبرٌ مُقدَّم ، و( ظلَّ ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

الله عَوْله: ( زَالَ ) ؛ أي : ماضي ( يَزَالُ ) ؛ احترازاً مِنْ ماضي ( يَزِيلُ ) به تحول الله عَلَمْ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلْمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ عَ

ومِنْ ماضي ( يزولُ )(٢) ؛ فإنَّهُ فعلٌ تامٌّ قاصرٌ ، ومعناه : الانتقالُ ؛ ومنه :

وله : ( ألَّا يكونَ ماضياً... ) إلى آخره ؛ أي : لدَلالة هـٰذه الأفعالِ على اتَّصالِ الخبر بزمن الإخبار ، ودَلالةِ الماضي على انقطاعه ، فيتنافيانِ .

<sup>(</sup>١) السراج المنير (ق/٩٦).

<sup>(</sup>٢) أي : واحترازاً من ماضي ( يزولُ ) .

﴿ ١٤٥ ـ (فَتِعَ) و(انفكَ ) وهَـٰذِي الأربعَهُ لشِبْهِ نفـــي أو لنفـــي مُـنَّبَعَــهُ ﴿ الْمَا وَمَـٰلُو وَهَـٰذِي الأربعَهُ لشِبْهِ نفـــي أو لنفـــي مُـنَّبَعَــهُ ﴿ اللهُ الله

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولًا وَلَهِن زَالَتَا ﴾ [فاطر: ١١] ، ومصدرُهُ: (الزَّوَالُ) .

وقد نَظَمتُ الفرقَ بينَ الثلاثةِ فقلتُ : [من الطويل]

(يزالُ) ٱرفعَنْ للمُبتدَا وٱنصِبَنْ بهِ كـ (كانَ) لهُ نَسْخٌ أَتَاكَ مُقرَّرَا خلافَ النَّحَاةِ تَحَرَّرَا خلافَ الذي ماضي (يزولُ) لنُقْلةٍ فَذَا قَـاصَـرٌ عنـدَ النُّحَـاةِ تَحَـرَّرَا وماضي (يَزِيلُ) (ٱمتَازَ) مَعْنَاهُ فَأَفَهِمَنْ تَعَدَّىٰ لمفعولٍ أَمِنتَ مِنَ المِرَا

الله عند ( فَتِئ ) بتثليث التاء ، ذَكَرَهُ الصَّغَانيُّ (١) .

قوله: (لشِبْهِ نفيٍ) قَدَّمَ شِبْهَ النفيِ على النفي ؛ ليَقُوىٰ ؛ إذ هو ضعيفٌ .

قوله : ( مُتْبَعَهُ ) اسمُ مفعولِ ؛ مِنْ : ( أَتْبَعَهُ ) ؛ أي : جَعَلَهُ تابعاً .

قوله: (ك « أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا ») مفعولُ ( أَعْطِ ) الأوّلُ :
 محذوفٌ ؛ أي : أَعْطِ المُحتاجَ ، و( درهما ) : مفعولُهُ الثاني ، و( دُمْتَ )

قوله: (ومصدره : « الزَّوَال ) ؛ أي : بخلاف الناقصة ؛ فلا مصدر لها ، ولا تتَّصِفُ بتعدُّ ولا قصور .

☼ قوله: (و« درهما »: مفعولُهُ الثاني ) يصحُّ لك جَعْلُهُ مفعولَ

<sup>(</sup>١) العباب الزاخر ( ص٨٧ ) .

لمًّا فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبرِ. . شَرَعَ في ذِكْرِ نواسخ الابتدارِ وهي قسمانِ : أفعالٌ ، وحروفٌ ؛ فالأفعالُ : (كان ) وأخواتُها ، وأفعالُ المُقارَبة ، و( ظنَّ ) وأخواتُها ، والحروفُ : ( ما ) وأخواتُها ، و( لا ) التي لنفي الجنس ، و( إنَّ ) وأخواتُها .

فبدأ المُصنِّفُ بذِكْرِ ( كان ) وأخواتِها ، وكلُّها أفعالٌ اتِّمَاقاً ، إلا ( ليس ) ؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إلى أنَّها فعلٌ(١)، وذَهَبَ الفارسيُّ في أحد قوليهِ،

أَصْلَهُ : ( دَوُمْتَ ) بِضُمِّ الواو ؛ ..........

( مُصِيباً ) ؛ أي : واجداً ؛ فكلٌّ مِنْ مفعولَيْ ( أعطِ ) محذوفٌ .

<sup>(</sup>١) ووزنها عندهم : ( فَعِلَ ) ، وخُفُّفَ ولَزَمَ التخفيف لثِقَل الكسرة ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ وزنها : ( فَعَلَ ) ؛ لصيرورته إلى ( لاس ) ، ولا ( فَعُلَ ) ؛ لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلى ( لُسْتُ ) بضم اللام ، وقد سُيْل الراعي عن وزنها ، فأجاب بحكايةٍ لطيفة غريبة ؛ وهي أنَّ أبا القاسم القَصَبانيُّ دخل على الصَّيْدَلاني في موضعه الذي مات فيه ، فقال له : أين كنتَ ؟ قال : قلت له : كنتُ عند الزَّعْفَرَانيُّ ، فقال لى : فيمَ كنتما ؟ فقال : سألنى عن وزن ( ليس ) ، فقلتُ : ( فَعَلَ ) أو ( فَعُلَ ) ، فقال لى : أخطأتَ وإن كان لم تعلم بخطائك ، فقلتُ له : فما وزنُها ؟ فقال : ( فَعِلَ ) بكسر العين ؛ كـ ( عَلِمَ ) ، ولم أسأله عن ذلك ، ومات رحمه الله وفي قلبي من ذلك حَزَازةٌ ، قال : فرأيتُهُ في النوم فسألتُهُ عن ذلك ، فقال لي : لا يكونُ ( فَعَلَ ) بفتح العين ؛ لأنَّ ﴿ فَعَلَ ﴾ لا يُخفُّف ؛ يعني : لا يُسكَّنُ ، وإنَّما الذي يُسكَّنُ بضمُّها أو كسرها ، ولا يكونُ ( فَعُلَ ) بِضِمُّها ؛ لأنَّ ذواتِ الياء لا تأتى على ( فَعُلَ ) ، فتعيَّن أنْ يكونَ ( فَعِلَ ) بكسرها ، ثمَّ خُفُّفَ بحذف الكسرة ؛ كما تقول في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) ؛ يعني : مِنْ باب تخفيف (كَتِف) و(عَضُد) ، ثمَّ قال : ولانتفاء (فَعُلَ) بالضم في المُتعدِّي ، وهـٰذه الأفعال شبيهةٌ بالمُتعدِّي . انظر ﴿ الأجوبة المرضية ﴾ ( ص١٠٧\_ ١٠٨ ) ، و « التذبيل والتكميل » ( ٤/١١٧ - ١١٨ ) .

وأبو بكر بنُ شُقَير في أحد قولَيهِ . . إلى أنَّها حرفٌ (١) .

وهي ترفعُ المبتدا وتَنصِبُ خبرَهُ ، ويُسمَّى المرفوعُ بها : اسماً لها ، والمنصوث بها : خبراً لها (٢) .

...\_

لنَقْله مِنْ باب ( فَعَل ) المفتوحِ العين إلى مضمومها عندَ إرادةِ اتَّصال الضميرِ البارزِ به ؛ نُقِلتْ ضمَّةُ الواو إلى الدال بعدَ سَلْبِ حركتِها ، ثمَّ حُذِفَتِ الواوُ للالتقاء الساكنينِ ، و( مُصِيباً ) ؛ أي : واجداً له ، حُذِفَ مُتعلِّقُهُ ، والأصلُ : ( أَعْطِ المحتاجَ درهما ما دُمْتَ مُصِيباً له ) ؛ ففي الكلام : تقديمٌ وتأخيرٌ وحذفٌ .

الله عنى المرفوع بها ) ؛ أي : بهاذه النواسخ ( اسماً لها ) عنه المطلاحيَّة ، وفاعلاً مجازاً ؛ لأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مصدرُ الخبرِ مُضافاً إلى الاسم ؛ فمعنى ( كان زيدٌ قائماً ) : ثَبَتَ قيامُ زيدٍ في الماضي .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَالْمُنْصُوبُ بِهَا : خَبِراً ﴾ ؛ أي : حقيقةً ، ومفعولاً مجازاً .

وَ قُولُه : ( لَنَقْلُه مِنْ باب ﴿ فَعَلَ ﴾ المفتوحِ العين. . . ) إلى آخره ؛ أي : توصُّلاً إلى نَقْلِ الضمَّةِ إلى الدال ؛ لتَدُلَّ بعد حذفِ عينهِ للساكنينِ على أنَّها واوٌّ .

<sup>(</sup>۱) انظر ( التذييل والتكميل ) ( ١١٧/٤ ) ، و ( مغني اللبيب ) ( ١/ ٣٩٥ ) ، و ( التصريح على التوضيح ) ( ١/ ٤٠ ) .

<sup>(</sup>٢) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا الحلِّ : أَنَّ ( اسماً ) في قول الناظم : ( ترفعُ « كان » المبتدا اسماً ) . . معمولٌ لمحذوف ، وقد يُجعَلُ حالاً ؛ أي : حالَ كونه اسماً لها مُسمّى بذلك . انظر « حاشية الخضري » ( ١/ ٢١١ ) .

## وهذه الأفعالُ قسمان :

منها: ما يعملُ هـٰذا العملَ بلا شرطِ ؛ وهي : (كان) ، و(ظلَّ ) ، و( بات )، و( أَضْحَىٰ )، و( أصبح )، و( أمسىٰ )، و( صار )(١)، و( ليس ).

ومنها : ما لا يعملُ هـٰذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمانِ :

أحدُهُما : مَا يُشترَطُ في عمله أَنْ يَسبِقَهُ نَفيٌ لَفظاً أَو تقديراً ، أَو شِبْهُ نَفيٍ ؛ وهو أَربعةٌ : ( زال ) ، و( بَرِحَ ) ، و( فَتِئَ ) ، و( انفكَّ ) .

فمثالُ النفي لفظاً : ( ما زال زيدٌ قائماً ) ، ومثالُهُ تقديراً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ١٥٥] ؛ أي : لا تفتأُ ، ولا يُحذَفُ النافي معها قياساً إلا بعدَ القَسَمِ؛ كالآية الكريمة، وقد شذَّ الحذفُ بدون القَسَم ؛

وله : (أَنْ يَسبِقَهُ نَفيٌ ) إِنَّمَا اشترطوا فيها ذلك ؛ لأنَّها بمعنى النفي ، فإذا دَخَلَ عليها النفيُ انقلبتْ إثباتاً ؛ فمعنىٰ (ما زال زيدٌ قائماً) : هو قائمٌ فيما مضى ، والدليلُ على انقلابه : أنَّهُ لا يجوزُ : (ما زال زيدٌ إلا قائماً) ، كما يجوزُ : (ما كان زيدٌ إلا قائماً) .

قوله: ( إلا بعد القَسَمِ ) ؛ أي: بشرطِ كونِ الفعل مضارعاً ، وكونِ

بمعنىٰ (صار) في الأفعالِ عَشْرٌ (تَحَوَّلُ) (آضَ) (عادَ) (أرجعُ) لتغنَمْ و(راحَ) (غدا) (أستحالُ) (أرتدًّا) فه (أقعُذُا) و(حارًا) فهاكَها واللهُ أعلَـمْ

 <sup>(</sup>۱) وقد جاء مثل (صار) في العمل والمعنى: ما جمعه الخضري في «حاشيته»
 (من الوافر)

كقول الشاعر (١) : [من الوافر]

النافي ( لا ) ؛ فالشروطُ ثلاثةٌ نَظَمَها الدَّنوْشَريُّ في قوله (٢) : [من الطويل]

ويُحذَفُ نافٍ مَعْ شروطٍ ثلاثةٍ إذا كان (لا) قبلَ المضارعِ في قَسَمْ

﴿ قُولُه : (أي : صاحبَ نِطاقٍ ) بكسر النون ، وجمعُهُ : (نُطُق ) ؛ مثلُ ( كتابٍ وكُتُبٍ ) ، وهو ما يُشَدُّ به الوسطُ ؛ كالحِيَاصة ونحوها (٣ ، ويُقالُ : ( جاء فَلانٌ مُنتطِقاً فرسَهُ ) : إذا جانبَهُ ولم يركبه .

قوله: ( وجَوَادٍ ) بفتح الجيم ، يُطلَقُ : على الفرس ذَكراً كان أو أنثى ،
 كما في « المصباح »(٤) .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) البيت لخداش بن زهير العامري في « ديوانه » ( ص٤٢ ) ضمن قصيدة مطلعها : صَبَا قلبي وكلَّفني كَنُودَا وعاودَ داءَهُ منها التَّلِيدَا ولم يكُ حُبُّها عَرضاً وللكنْ تَعَلَّقَ داءَهُ منها وَلِيدَا

وهـو مـن شـواهـد: «التـذييـل والتكميـل» ( ١٢٠/٤) ، و« تعليـق الفـرائـد» ( ٣/ ١٥٠) ، و «همع الهوامع» ( ١١٠/١) ، و «شرح الأشموني» ( ١١٠/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الدنوشرى على التصريح (ق/ ٤٧).

<sup>(</sup>٣) الحياصة في الأصل: حزام الدابَّة ، ثمَّ استعمل في كلِّ ما يَشُدُّ به الإنسان حَقْوَيه ِ .

<sup>(</sup>٤) كذا في النسخ ، وليس موجوداً في « المصباح » ، ولعله تصحَّف عن « الصحاح » ، وهو موجود فيها ( ٢ / ٤٦١ ) .

قومي ، وعَنَىٰ بذلك : أنَّهُ لا يزالُ مُستغنِياً ما بَقِيَ له قومُهُ ، وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شِبْهِ النفي والمُرادُ به : النهيُ ؛ كقولك : ( لا تَزَلْ قائماً ) ،

و( مُجِيداً ) : بضم الميم ، و( بحمدِ اللهِ ) : مُتعلِّقٌ بقوله : ( أَبْرَحُ ) .

وهاذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ ) يحتملُ : أَنْ تَكُونَ الإِشَارةُ اللهِ الإِعراب ، وأَنْ تَكُونَ إلى المعنى ؛ فإنَّ مُقابِلَ الأوَّلِ : ما قاله بعضُ النِّحاةِ ؛ مِنْ أَنَّ ( أبرح ) غيرُ منفيِّ لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده : ( أزولُ بحمد الله عن أَنْ أكونَ مُنتطِقاً مُجِيداً ما أدامَ اللهُ قومي ؛ لأنَّهُم يَكفُونَني ذلك ) ، وعلى هاذا : فلا شاهدَ فيه ، ومُقابِلَ الثاني : أنَّ ( مُنتطِقاً ) معناه : قائلٌ قولاً يُستجادُ في الثناء على قومي ، كما أفاده العَينيُّ ( ) .

﴿ قُولُهُ : ( وَالْمُرَادُ بِهِ : النَّهِيُ . . . وَالْدَعَاءُ ) ؛ أي : بـ ( لا ) خاصَّةً ،

وله : ( مُتعلِّقٌ بقوله : « أَبْرَحُ » ) الأظهرُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بالاستمرار المأخوذِ مِنْ ( لا أبرحُ ) .

و قوله: ( أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ إلى الإعرابِ ) ؛ أي: ويتبعُهُ المعنىٰ ؛ إذ المعنىٰ مختلفٌ على الإعرابين .

قوله: (ومُقابِلَ الثاني: أنَّ «مُنتطِقاً»)؛ أي: مع (مُجِيداً)؛ أخذاً
 ممًا بعدَهُ ، تدبَّرُ .

﴿ قُولُه: ( أَي : بـ ﴿ لا ﴾ خاصَّةً ) مثلُها : ( لن ) ؛ كـ ( لن تزالوا كذٰلِكُم )<sup>(٢)</sup>.

( من الخفيف ) =

<sup>(</sup>۱) المقاصد النحوية ( ٢/ ٦١٨ - ٦١٩ ) .

<sup>(</sup>٢) أشاربه : إلىٰ قول الأعشىٰ :

ومنه : قولُهُ(١) : [من الخفيف]

٦١ صاح شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فِنِشْيانُهُ ضلالٌ مُبِينْ والدعاء ؛ كقولك: (لا يزالُ اللهُ مُحسِناً إليكَ) ، وقولِ الشاعر (٢): [من الطويل]

·

كما في « الارتشاف »<sup>(٣)</sup> ، وإنَّما كانا شبيهَينِ بالنفي ؛ لأنَّ المطلوبَ بكلِّ التركُ ، وقيل : لأنَّ المطلوبَ بكلِّ غيرُ مُحقَّقِ الحصولِ .

قوله: (صاح شَمِّرْ...) إلى آخره: هو من الخفيف، و(صاح):
 مُرخَّمُ (صاحب) عَلىٰ غير قياس؛ لأنَّهُ ليس بعَلَمِ<sup>(١)</sup>، و(شَمِّرْ) بكسر

<sup>=</sup> لن تزالُوا كذالِكُم ثمَّ لازِلْ ـ تُ لكُم خالداً خُلُودَ الجبالِ انظر « مغنى اللبيب » ( ١/ ٣٨٢ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٤١٠ ) .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۱/ ٣٣٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٩٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ۱/ ٤٩٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ۱/ ٣٣٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ١/ ١٤٣) ، والشموني في « شرحه على الألفية » ( ۱/ ١٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۱/ ٨٤٥) .

 <sup>(</sup>۲) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » ( ١/ ٥٥ ) من مطلع قصيدة يتغزَّل فيها بمحبوبته ميَّة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٣٨٩ /٣ ) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص٩٣ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٩٣ ) ، و « أوضح المسالك » ( ١/ ٢٣٥ ) ، و « مغني اللبيب » ( ١/ ٢٣١ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٥/ ٢٤٣ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ١١٠ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١١٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ١٠٠ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ١/ ٣٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) ارتشاف الضَّرَب (٣/ ١١٦٢).

<sup>(</sup>٤) وسيأتي بيانه في ( ٤/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢ ) .

## ٦٢ أَلَا يا ٱسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِليٰ ولا زال مُنهَلَّا بجَرْعائِكِ القَطْرُ

الميم : أمرٌ ، و( لا ) : نهيٌ ، واسمُ ( تَزَلْ ) : مُستتِرٌ فيها وجوباً ، تقديرُهُ : ( أنت ) ، و( ذاكرَ الموتِ ) : خبرُها ؛ أي : استعدَّ للموت ولا تنسَ ذِكْرَهُ ؛ فإنَّ نِسْيانَهُ ضلالٌ ظاهرٌ .

و ( يا ) : حرفُ نداء ، والمُنادئ محذوف ؛ أي : ( يا هاذه ) ، أو حرفُ استفتاح ، و ( يا ) : حرفُ نداء ، والمُنادئ محذوف ؛ أي : ( يا هاذه ) ، أو حرفُ تنبيه مُؤكِّد لـ ( ألا ) الاستفتاحيَّة ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى التنبيه ، و ( اسْلَمي ) : فعلُ أمرٍ ؛ مِنَ السلامة ؛ وهي البراءة مِنَ العُيُوب ، ومعناه : الدعاء لدارِ مَيَّ بالسلامة ، و ( مَيُّ ) : اسمُ امرأة ، وليس ترخيمَ ( ميَّة ) ، كما قد يُتوهَّمُ (١ ) ، و ( على البلئ ) بكسر الباء مقصوراً : مصدرُ ( بَلِيَ الثوبُ يَبْلئ ) ـ من باب ( تَعِبَ ) ـ ( بِلئ ) بالكسر والقصر ، ويُفتَحُ مع المدِّ ؛ بمعنىٰ : خَلُق ؛ أي : اسلَمي مع بلائك ، أو بمعنىٰ : مِنْ بلائك ؛ فـ ( علیٰ ) : بمعنىٰ ( مع ) أو ( مِنْ ) .

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) جعله الشيخ زكريا في « الدرر السنية » ( ۳۲٦/۱ ) مُرخَّمَ ( ميَّة ) من باب ( أمالِ بن حنظلِ . . . ) ؛ أي : حنظلةَ ؛ فعليه : لا يُستعمَل هلكذا إلا في الضرورة ، بل قد ورد عن ذي الرُّمَّة نفسِهِ قائل البيت ما يُستأنس به في قوله : ( من البسيط )

ديار مَيَّةَ إذ ميُّ تُساعِفُنا ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عربُ وقال سيبويه في « الكتاب » ( ٢٤٧/٢ ) : ( وأمَّا قول ذي الرمة. . . فزعم يونسُ أنَّهُ كان يُسمِّيها مرَّةً « ميَّةً » ومرة « ميًّا » ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره ) ، وعليه : فلا ضرورة ، وانظر « النوادر » لأبي زيد ( ص٢٠٨ ) ، و « لسان العرب » ( ٢٠٠/١٥ ) .

وهذا هو الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : ( وهذي الأربعَهُ. . . ) إلىٰ آخر البيت .

القسم الثاني: ما يُشترَطُ في عمله أنْ يَسبِقَهُ (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ ؛ وهو (دام) ؛ كقولك: (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً درهماً) ؛ أي: أعطِ مُدَّةَ

وقـولُـهُ: ( مُنهـلاً ) بضـمِّ الميـم وتشـديـدِ الـلام ؛ أي : مُنسكِباً ، و( الجَرْعاء ) بالمدِّ : تأنيثُ ( الأَجْرَعِ ) ؛ وهي رملةٌ مُستوِيةٌ لا تُنبِتُ شيئاً ، و( القَطْر ) : المطرُ .

وقد عِيبَ على الشاعر عدمُ الاحتراس ؛ لأنَّهُ أراد يدعو لها فدعا عليها ؛ إذ دوامُ المطر يُؤدِّي إلى هلاكها .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ قَدَّمَ الاحتراسَ في قوله : ( ٱسْلَمي )(١) .

وله: ( « ما » المصدريّةُ الظرفيّةُ ) قيّد بذلك ؛ إشارةً إلىٰ أنّهُ مُرادُ الناظم ، وإنّما أَطْلق ؛ اعتماداً على المثال ، فلو كانتْ ( ما ) مصدريّةً غيرَ ظرفيّة . لم تعمل ( دام ) بعدَها العملَ المذكور ، فإن وَلِيَ مرفوعَها منصوبٌ . . فهو حالٌ ؛ نحوُ : ( يُعجِبُني ما دُمْتَ صحيحاً ) ؛ أي : يُعجِبُني دوامُكَ صحيحاً ، ولو لم تُذكَرْ ( ما ) أصلاً . . فأخرى بعدم العملِ ؛ نحوُ :

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) وأجاب ابن عصفور \_ كما في « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٥٨١ ) \_ : بأنَّ ( ما زال ) يَقتضِي ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها علىٰ حسب ما قبلَها ؛ وذلك أنَّهُ عَهِدَ دارَ مَيَّةَ في خِصْبِ لسُقْيا المطر لها في أوقات الحاجة إلىٰ ذلك ، فدعا لها بألًا تزال علىٰ ما عَهدَها عليه من انهلال القطر بجرعائها وقتَ الحاجة إليه .

دوامِكَ مُصِيباً درهماً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَاةِ وَٱلرَّكَوْةِ مَا دُمَّتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] ؟ أي : مُدَّةَ دوامي حيّاً .

( دام زيدٌ صحيحاً ) ؛ فـ ( دام ) : فعلٌ تامٌّ بمعنىٰ : بَقِيَ ، و( زيدٌ ) : فاعلُهُ ، و ( صحيحاً ) : حالٌ .

 قوله : ( دوامِكَ ) اعتُرضَ : بمُنافاته لِمَا يأتي ؛ مِنْ أَنَّ ( دام ) لا يتصرَّفُ . وأُجِيبَ : بأنَّهُ جارِ على القول بالتصرُّفِ (١) ، أو أنَّهُ مصدرُ ( دام ) التامَّةِ .

🟶 قوله : ( بأنَّهُ جارِ على القول بالتصرُّفِ ) هـٰذا هو الذي اختاره الصبَّانُ<sup>(٢)</sup>.

(١) فيأتي منها مضارع ؛ وهو ( يدوم ) ، كما قاله الأقدمون وقليلٌ من المُتأخِّرينَ ، قال السُّيُوطي في « الهمع » ( ١/ ٤٢١ ) : ( جميع هاذه الأفعال تتصرَّف. . . وأمَّا « دام » : فنصَّ كثيرٌ مِنَ المُتأخِّرِينَ علىٰ أنَّها لا تتصرَّف، وهو مذهب الفرَّاء، وجزم به ابن مالك. . . ) ، وصحَّحه المرادي في ( توضيح المقاصد ) ( ١/ ٤٩٤ ) .

هـٰذا ؛ وقد رجَّح المُحقِّق الصبَّان في « حاشيته » ( ٣٦٤/١ ) أنَّ لها مصدراً ؛ قال : ( . . . بل الصحيح عندي : أنَّ لها مصدراً أيضاً ؛ بدليل أنَّهُم شرطوا سَبْق « ما » المصدريَّةِ الظرفيَّة عليها ، ومن المعلوم : أنَّ «ما » المصدريَّةَ تُؤوَّل مع ما بعدَها بمصدر ، وأنَّ هـٰذا المصدرَ مصدرُها ، وقد وقع هـٰذا المصدرُ في عباراتِ كثيرين ، كالشارح عند قول المصنف : « كأُعْطِ . . . » إلىٰ آخره ؛ فلا يُقالُ : إنَّها مع ما بعدَها في تأويل مصدر مُقَّدر لا موجود ، والحكمُ عليهم بأنَّ ذلك منهم اختراعٌ لِمَا لم يَردُ عن العرب. . جَوْرٌ وسوءُ ظنَّ ، فإذا قلت : « أُحبُّكَ مدَّة دوامكَ صالحاً » . . كان « دوام » مصدرَ الناقصة ، و" صالحاً " خبرَهُ ؛ مثلُ : " أُحبُّكَ ما دمتَ صالحاً " ، والفرقُ تحكُّم محضّ ، فتدبّر ) .

(٢) انظر كلامه في التعليق الآتي بعد قليل.

ومعنى ( ظَلَّ ) : اتَّصافُ المُخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى ( بات ) : اتَّصافُهُ به ليلاً ، و( أصبح ) : اتَّصافُهُ به في الضَّحىٰ ، و( أصبح ) : اتَّصافُهُ به في الصباح ، و( أمسىٰ ) : اتَّصافُهُ به في المساء .

ومعنى (صار): التحوُّلُ مِنْ صفةٍ إلى صفةٍ أُخْرى ، ومعنى (ليس): النفي، وهي عندَ الإطلاقِ: لنفي الحالِ ؛ نحوُ: (ليس زيدٌ قائماً)؛

وله : ( ومعنىٰ « ظَلَّ » ) ؛ أي : مع معمولَيها ، وقولُهُ : ( بالخبر ) ؛ أي : مضمونه ومدلولِهِ التضمُّنيِّ ، وقولُهُ : ( نهاراً ) ؛ أي : ماضياً ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ .

اللَّهُ عَلَيه : ﴿ وَمَعَنَىٰ ﴿ صَار ﴾ : التحوُّلُ ) أُورِدَ عَلَيه : أَنَّ التحوُّلَ لازمٌ للخَدَث الذي دلَّ عليه غيرُها ، فأيُّ فرق ؟

وأجاب ابنُ قاسم: بأنَّهُ فيها مدلولٌ ، وفي غيرها لازمُ المدلول(١).

الحال ، وهاذا بمعنى الحال ؛ أي : لنفي الحَدَثِ في الحال ، وهاذا بمعنى الحل بعضِهِم : ( لنفي مضمونِ الجملةِ في الحال )(٢) .

قوله: (أي: مع معمولَيها) ؛ لأنَّ معناها وحدَها مطلقُ حَدَثٍ في زمانٍ
 ماض نهاريّ .

الأفعالِ عليه غيرُها ) ؛ أي : لأنَّ جميعَ الأفعالِ تُفيدُ التجدُّدَ .

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٦).

<sup>(</sup>٢) وهي عبارة الزمخشري في ( المفصل ) ( ص٣٥٥ ) .

أي : الآنَ ، وعند التقييدِ بزمن : على حسبه ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ قائماً غداً ) .

ومعنى ( زال ) وأخواتِها : مُلازمةُ الخبرِ المُخبَرَ عنه على حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ ؛ نحوُ : ( ما زال زيدٌ ضاحكاً ) ، و( ما زال عمرٌو أزرقَ العينَينِ ) ، ومعنى ( دام ) : بَقَى واستمرَّ .

﴿ قُولُهُ : ( مُلازمةُ الخبرِ ) ؛ أي : مضمونِهِ ومدلولِهِ .

وله: (على حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ)؛ أي: مُلازمةً جاريةً على ما ذَكَرَ، والمعنى: على ما يطلبُهُ الحالُ مِنِ استمرارِ خبرِها لاسمها مِنْ منذُ قَبِلَ<sup>(۱)</sup>؛ نحوُ: (ما زال زيدٌ عالماً)؛ أي: منذُ صَلَحَ للعالِميَّة بشهادةِ الحال أنَّهُ قَبْلَ ذلك لم يكن عالِماً، ونحوُ: (ما زال زيدٌ ضاحكاً)؛ أي: مُدَّةَ وجودِ سبب الضَّجكِ فيه؛ وهو التعجُّبُ.

وجهُ إفادتِها الاستمرار : هُلازمة جارية . . . ) إلى آخره : وجهُ إفادتِها الاستمرار : الله أَنْ تكونَ تامَّة بمعنى ( انفصل ) ، فتتعدَّىٰ بـ ( مِنْ ) إلىٰ ما هو الآن مصدرُ خبرِها ؛ فيُقالُ في موضع ( ما زال زيدٌ عالماً ) مثلاً : ( ما زال زيدٌ مِنَ العِلْم ) ؛ أي : ما انفصل عنه ، وإذا لم ينفصل شخصٌ عن فعل . . كان فاعلاً له دائماً ؛ فجُعلت مع النفي أو شِبْهِهِ بمعنىٰ ( كان ) بقيد الدوام ، ونصبتِ الخبرَ بشرط النفي أو شِبْهِهِ .

<sup>(</sup>۱) عبارة الخضري في «حاشيته » ( ۲۱۰/۱ ) : (أي : ملازمةً جاريةً علىٰ ذلك ؛ وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر ) ، وهاذه الملازمة : إمَّا أنْ تدومَ بدوام المخبر عنه ؛ نحوُ : (ما زال اللهُ مُحسِناً ) ، وإمَّا ألّا تدومَ ؛ كما مثَّله المحشي .

هذه الأفعالُ على قسمَينِ:

أحدُهُما : ما يتصرَّفُ ؛ وهو ما عدا ( ليس ) و( دام ) .

والثاني : مَا لا يتصرَّفُ ؛ وهو ( ليس ) ، و( دام ) ، فنبَّه المُصنَّفُ بهاذا البيت : على أنَّ ما يتصرَّفُ مِنْ هاذه الأفعالِ يعملُ غيرُ الماضي منه عملَ

الله قوله: ( مثلَهُ ) الروايةُ بالنصب ، كما في « الفارِضي »(١) ، وهو إمَّا حالٌ مِنْ فاعل ( عَمِلَ ) مُقدَّمٌ عليه ؛ لأنَّهُ فعلٌ مُتصرِّفٌ ، للكن قال بعضُهُم : إنَّ الفعلَ المقرونَ بـ ( قد ) لا يعملُ فيما قبلَهُ ، وإمَّا نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، كما في « المَكُوديِّ »(٢) ؛ أي : عَمَلاً مِثْلَ عَمَل الماضي .

وله : ( ٱستُعمِلًا ) ؛ أي : جاز استعمالُهُ ؛ بأن لم يُعلَمْ أنَّهم مَنَعُوهُ وإن الله يُعلَمْ أنَّهم مَنَعُوهُ وإن الم يستعملوه بالفعل .

الله على ( وهو « ليس » ) ؛ أي : اتّفاقاً ، ( و« دام » ) ؛ أي : على الأرجح (٣) .

قوله: (للكن قال بعضُهُم. . . ) إلىٰ آخره: كان المُناسِبُ تأخيرُهُ عن الوجه بعدَهُ ؛ فإنّهُ واردٌ عليه أيضاً .

شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٢).

<sup>(</sup>٢) شرح المكودي على الألفية ( ص٥٦ ) .

 <sup>(</sup>٣) وانظر ما سبق تعليقاً قبل قليل في ( ٣٧٣/٢ ) عن العلَّامة الصبَّان .

الماضي ؛ وذلك هو المضارعُ ؛ نحوُ : (يكونُ زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، والأمرُ ؛ نحوُ : ﴿ كُونُوا عَدِيدًا ﴾ قَوْرَمِينَ بِالقِسَطِ ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٠] أن واسمُ الفاعل ؛ نحوُ : (زيدٌ كائنٌ أخاك) ، وقال الشاعرُ (٢) : [من الطويل]

٦٣\_ وما كلُّ مَنْ يُبدِي البشاشةَ كائناً أخاكَ إذا لـم تُلْفِهِ لـكَ مُنجِـدًا

من س ميرون س ميرون ميرون

و البَشَاشة ): طلاقة الوجه ، و ( تُلْفِهِ ) بالفاء ؛ بمعنى : يُظهِرُ ، و البَشَاشة ): طلاقة الوجه ، و ( تُلْفِهِ ) بالفاء ؛ بمعنى : تَجِدْه ، مُتعدِّ لاثنَينِ ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفَوْا ءَابَآءَ هُرِّ ضَآلِينَ ﴾ [الصافات : ١٩] ، و ( مُنجِداً ) بالجيم : مفعولُهُ الثاني لا حالٌ ، خلافاً للعَيْنيِّ (٣) .

والشاهدُ : في قوله : (كائناً أخاكَ ) ؛ فإنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ (كان ) ، وفيه

<sup>(</sup>۱) استشهد ابن هشام بهذه الآية فقط في «أوضح المسالك» (۱٤٦/۱)، وقال ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» (ص ١٤٦) بعد أن استشهد بقوله تعالى:

<sup>﴿</sup> كُونُواْ رَبَّنِيِّكِنَ ﴾ [آل عمران : ٧٩] : ( وهذا المثال أَوْلَىٰ من تمثيل المُوضِّع بـ ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾ ؛ لأنه يخاطب المُتعلِّمين ، ولا يناسبهم الخطاب بذلك ) .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٤٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٩٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٢٣٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٢١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٥٥ - ٨٨٥ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٣٣٠ - ٢٣٢ ) .

<sup>(</sup>٣) المقاصد النحوية ( ٢/ ٥٨٧ ) .

ضميرٌ مُستتِرٌ هو الاسمُ ، و( أخاك ) بالنصب : خبرٌ .

قوله: ( والمصدرُ ) سَكَتَ عن اسم المفعول ؛ لأنَّ فيه خلافاً .

واعلم: أنَّ مصدرَ (كان): الكَوْنُ والكَيْنونةُ ، ومصدرَ (أضحىٰ) و(أصبح) و(أصبح) و(أصبح) و(أمسىٰ): الإِضْحاءُ والإِصْباحُ والإِمْساءُ ، ومصدرَ (صار): الصَّيْرُورةُ (۱) ، ومصدرَ (بات): البَيَاتُ والبَيْتُوتةُ ، ومصدرَ (ظلَّ): الظُّلُولُ ، أفاده أبو حيَّانَ (۱) .

وله: ( لأنَّ فيه خلافاً)؛ فمَنَعَهُ قومٌ منهم أبو عليٍّ؛ لأنَّهُ لا يُبنى للمفعول إلا الفعلُ المُتعدِّي أو وصفُهُ، والأفعالُ الناقصةُ وأوصافُها غيرُ مُتعدِّية، وأمَّا قولُ سيبويهِ: ( مَكُونٌ فيه ).. فقال في « شرح اللمحة »: ( إنَّ أبا الفتح بنَ جني سأل أبا عليٍّ عنه، فقال: ما كلُّ داءِ يُعالِجُهُ الطبيبُ )(٣).

وأجازه آخَرُونَ ؛ لأنَّ الأفعالَ الناقصةَ وأوصافَها لمَّا نصبتِ الخبرَ أَشْبَهَتِ الأفعالَ المُتعدِّيةَ وأوصافَها ؛ فيجوزُ بناؤُها للمفعول ، فيُحذَفُ اسمُها ، وعليه : فالأصحُّ : أنَّهُ لا يُقامُ خبرُها مُقامَهُ ؛ لأنَّهُ مسندٌ إليه ، فلو أُقيم لبقيَ المسندُ بغير المسند إليه ، بل يُقامُ الظرفُ أو الجارُ والمجرور مُقامَهُ ؛ فيُقالُ : ( مَكُونٌ فيه \_ أو عندَكَ \_ قائماً ) ، فإن لم يكنْ هناك ظرف أو جارٌ ومجرور. .

<sup>(</sup>١) والصَّيْر والمَصِير أيضاً .

<sup>(</sup>٢) منهج السالك ( ص٥٤ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح اللمحة البدرية ( ٢/ ١٠) ، وانظر « الكتاب » ( ٢/ ٤٠٤ ، ٤٠٤ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ٢/ ٢٥٥ ) .

فالنائبُ هو ضميرُ المصدرِ المفهومِ منه؛ نحوُ : ( مَكُونٌ قائماً ) ، ولا يلزمُ عليه بقاءُ المسند بدون المسند إليه ؛ لسَدِّ الظرف أو الجارِّ والمجرور أو ضميرِ المصدر مَسَدَّهُ.

وقال الفرَّاءُ: يجوزُ إقامةُ خبرِها مُقامَ اسمِها، وبقاءُ المسندِ بدون المسند الله لا يَضُرُّ؛ إذ كثيراً ما يُحذَفُ المسندُ إليه ويبقى المسندُ مِنْ غير إنابة شيء مُنابَهُ ؛ كما في صور حذف المبتدأ مع بقاء الخبر (١) ، ولا يَرِدُ عليه حصرُهُمُ النائبَ عن الفاعل في المفعول والمصدرِ والظرفِ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ لا يُسلِّمُ ذلك ، أو يَخُصُّهُ بالفاعل الحقيقيِّ ، بخلاف الشبيهِ به .

ومُقتضى استنادِ الفرَّاء في عدم ضرر بقاءِ المسند بدون المسندِ إليه إلى صُور حذفِ المبتدأ مع بقاء الخبر . . أنَّ الاسمَ المحذوفَ هنا منظورٌ إليه تقديراً ، كما أنَّهُ منظورٌ إلى المبتدأ تقديراً في صُورِ حذفِهِ ، وللمانع أنْ يفرقَ بينهما .

وقد يُقالُ : قولُ سيبويهِ : ( مَكُونٌ فيه ) بيانُ أصلِهِ ومثالِهِ : ( المسجدُ كائنٌ فيه زيدٌ قائماً ) ، فيُبنى الوصفُ للمفعول ، فيُحذَفُ الاسمُ والخبر ؛ لأنّهُما بمنزلة فاعلِهِ الذي هو مصدرُ الخبر مضافاً إلى الاسم ، ويُقامُ الظرفُ مُقامَ الفاعل ؛ فيُقالُ : ( المسجدُ مَكُونٌ فيه ) ، هاذا هو مُقتضى ظاهرِ اقتصارِ سيبويهِ على الجارِّ والمجرور ، وهو الذي يَقتضِيهِ عدمُ صحَّةِ بقاءِ المسند بدون المسند إليه ؛ إذ لا يخفى أنّهُ لو بَقِيَ الخبرُ للزمَ بقاءُ المسندِ بدون المسند إليه ، وكونُ الجارِّ والمجرور قد ناب عن المسند إليه . لا يُغني شيئاً إلا لو كان يُمكِنُ

<sup>(</sup>١) انظر «ارتشاف الضَّرَب» (٣/ ١٣٢٧) ، و «تمهيد القواعد» (٤/ ١٦٤٠) .

والصحيحُ : أنَّ لها مصدراً ، ومنه : قولُهُ (١) : [من الطويل] معلى علي الله علي علي الله على الله على

و (البَذْلُ) بالمُعجَمة : الإعطاءُ ، والضميرُ في (إيّاه) وفي (قومه) : و (البَذْلُ) بالمُعجَمة : الإعطاءُ ، والضميرُ في (إيّاه) وفي (قومه) : لـ (الفتى ) ، و (كَوْنُكَ ) : مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى اسمه ؛ وهو كافُ المخاطب ، و (إيّاه) : خبرٌ مِنْ جهة نقصانه ، والأصلُ : (وكونُكَ فاعلَهُ ) ؛ فحذف المضاف وانفصل الضمير ، و (يَسِيرُ ) : خبرُهُ مِنْ جهةِ ابتدائيّته .

إسنادُ الخبر إلى ذلك النائبِ ، وإلا فإلى أيِّ شيء أُسنِدَ هاذا المسندُ بعد حذف الاسم ؟

ومثالُ إنابةِ ضمير المصدر مع حذف الخبر : ( الكون مكون ) ؛ على أنَّ ( أل ) للعهد ، هاذا بحسَب ما ظهر لي ، فتأمَّلُهُ .

الضميرُ على أنَّ الضميرُ الضميرُ وولائكُ ، هاذا يَدُلُّ : على أنَّ الضميرُ الجعِّ لـ ( الفتى ) ، فكان عليه راجعٌ لـ ( البذل ) ، فيُخالِفُ ما قدَّمه مِنْ كونه راجعاً لـ ( الفتى ) ، فكان عليه أنْ يقولَ : ( وكونُك مثلة ) ، كما فعَلَ آخِرَ القولة (٢ ) ، وكونُ الكلامِ على اللهِ على اللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ على اللهُ على اللهُ ال

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۱/ ٣٣٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٩٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٩٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٢٥٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٧) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٣٨١).

وما لا يتصرَّفُ منها \_ وهو ( دام ) و( ليس ) \_ أو كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطاً فيه \_وهو ( زال ) وأخواتُها \_. . لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ .

والمعنىٰ : أنَّ الرجلَ يسودُ قومَهُ بَبَذْلِ المالِ والحِلْمِ ، وهو يسيرٌ عليكَ إن أردتَ أنْ تكونَ مثلَهُ .

الله قوله: ( لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ ) هاذا خبرٌ عن قوله: ( وما لا يتصرَّفُ ) ، وهاذا يَقتضِي تسوية التصرُّفِ بين ( ليس ) و( دام ) وغيرِهِما ؛ فيُفِيدُ : أنَّ لـ ( ليس ) و( دام ) مضارعاً مع أنَّهُ ليس كذلك ؛ فكان الأوَّليٰ : حذفَ الواو مِنْ قوله : ( وهو دام ) ؛ ليكونَ خبراً عمًّا قبلَهُ ؛ أي : ما لا يتصرَّفُ أصلاً هو ( دام ) . . . إلىٰ آخره .

وقولُهُ : ( أو كان النفيُ . . . ) إلىٰ آخره : إشارةٌ : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً ، و( ما ) مُقدَّرةٌ قبل ( كان ) ، وقولُهُ : ( لا يُستعمَلُ ) : خبرُهُ ، كذا قبل .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ معَ حذفِ الواو يكونُ ذِكْرُ القِسْمِ الأوَّلِ تَكْراراً ؛ لذِكْره إيَّاهُ فيما تقدَّم ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ قولِهِ : ( لا يُستعمَلُ ) خبراً عن قوله :

حذفِ مضافٍ آخَرَ ؛ أي : ( وكونُكَ فاعلَ فعلِهِ ). . تكلُّفٌ لا داعيَ إليه .

﴿ قُولُه : ( وقُولُهُ : « أَو كَانَ النَّهَيُّ. . . » إلىٰ آخره ) في نسخة : ( وما كانَ النَّهُيُّ . . . إلىٰ آخره )(١) ، وعليها : فلا يحتاجُ لتقدير .

قوله : ( فالأُولىٰ : جَعْلُ قولِهِ. . . ) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ التَّكْرارَ باقي ؟

<sup>(</sup>١) وهي كذلك في نسخ « الشرح » المعتمدة .

﴾ ﴿ ١٤٨\_ وفي جميعِها تَـوَسُّـطَ الخَبَـرْ أَجِـزْ وكــلٌّ سَبْقَـهُ ( دامَ ) حَظَــرْ ﴿

مُرادُهُ : أنَّ أخبارَ هـٰذه الأفعالِ إن لم يجبْ تقديمُها على الاسم ولا تأخيرُها عنه. . يجوزُ توسُّطُها بينَ الفعلِ والاسم .

( ما لا يتصرَّفُ ) ، ولا يَضُرُّ تسويةُ التصرُّفِ بين ( ليس ) و( دام ) وغيرِهِما ؟ لأنَّ المُرادَ : أنَّ هاذه المذكوراتِ لا يُستعمَلُ منها مصدرٌ ولا أمرٌ ؟ فلا يُنافي أنَّ بعضَها يزيدُ بأنَّهُ لا يُستعمَلُ منه مضارعٌ ولا غيرُهُ ، تأمَّلْ .

و قوله: (وفي جميعها...) إلى آخره: مُتعلِّقٌ بـ (أَجِزْ)، و ( تَوَسُّطَ): معمولُهُ، و(كلُّ): مبتدأٌ، خبرُهُ: (حَظَرْ)؛ أي: مَنعَ، و ( سَبْقَهُ) بالنصب: مفعولُ (حَظَر)، وهو مصدرٌ مضافٌ لفاعله، و ( دام ): مفعولُهُ ( و المعنى: مَنعَ كلُّ النُّحاةِ أو العربِ أَنْ يَسبِقَ الخبرُ ( دام ).

قوله: ( فلا يجوزُ ها هنا تقديمُ الاسمِ على الخبر ) هاذا صريحٌ في أنَّ المُرادَ : امتناعُ تقديمِ الاسمِ على الخبر ، سواءٌ كان الخبرُ مُقدَّماً على ( كان )

فالأولى: حذفُ الجملةِ الأُولى في كلام الشارح.

﴿ قوله : ( سواءٌ كان الخبرُ . . . ) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وجوبَ تقديم

<sup>(</sup>١) أي : مفعول لـ ( سَبْق ) على إرادة اللفظ .

لئلًا يعودَ الضميرُ على مُتأخِّر لفظاً ورُتْبةً .

ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم : قولُكَ : (كان أخي رفيقي) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (رفيقي) على أنَّهُ خبرٌ ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب .

ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه الخبرُ: قولُكَ: (كان قائماً زيدٌ) ؛ قال الله تعالى: ﴿ وَكَاكَ حَقًّا عَلَيْنَانَصَّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] ، وكذلك سائرُ أفعالِ هاذا الباب مِنَ المُتصرِّف وغيرهِ ؛ يجوزُ توسُّطُ أخبارها بالشرط المذكور (١١).

ونَقَلَ صاحبُ « الإرشاد » خلافاً في جواز تقديمِ خبرِ « ليس » على اسمها (٢) ، والصوابُ : جوازُهُ (٣) ؛ ...........

أو مُتأخِّراً عنها ؛ فليس في عبارته ما يَدُلُّ علىٰ خلافِ هـٰذا حتىٰ يُعترَضَ عليه (٤) ، فتديَّرُ .

الخبرِ على الاسم. . صادقٌ بتقديمه على الاسم وحدَّهُ ؛ كالمثال الذي ذكره

<sup>(</sup>١) وهو قوله : ( إن لم يجب تقديمها . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرطِ : أنْ تخلوَ من موجب التقديم والتأخير . « خضرى » ( ٢١٧/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أورده أبو حيان في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٦٩ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ٤/ ١٧٠ ) ، وصاحب « الإرشاد » : هو الإمام النحوي اللغوي أبو محمد ابن دُرُسْتويه ( ت ١٧٠ ) ، وانظر « بغية الوعاة » ( ٢٦/٢ ) .

 <sup>(</sup>٣) ومنه: قراءة حمزة وحفص: ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُولُولُولُوبُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧]. انظر « الدر المصون » ( ٢٤٤/٢ ).

<sup>(</sup>٤) المُعترِضُ هو الإمام الأَسْقاطي في "القول الجميل " (ق/٥٥) ، وعبارته : (قوله : «كان في الدار صاحبُها "ليس بصحيح ؛ إذ ليس فيه ما يُوجِبُ التوسُّطَ ؛ إذ لو قُدَّمَ الخبر على الناسخ . . لم يمتنع ، فالصوابُ : أنْ يُمثَّلَ بنحو : « يُعجِبُني أنْ يكونَ في =

قال الشاعر<sup>(۱)</sup>: [من الطويل]

٦٥ ـ سَلِي إِنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهُمُ فليسَ سواءً عــالِــمٌ وجَهُــولُ

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( سَلِي إِنْ جَهِلْتِ. . . ) إِلَىٰ آخره : ( سَلِي ) : أَمْرٌ لَلْمُؤنَّث ، وَكَانَتْ قَد أَنْكُرَتْ عَلَيه ، وَكَانَتْ قَد أَنْكُرَتْ عَلَيه ، وَكَانَتْ قَد أَنْكُرَتْ عَلَيه ، فَخَاطَبَها غِيرُهُ ، وَكَانَتْ قَد أَنْكُرَتْ عَلَيه ، فَخَاطَبَها بِهِلْذَا البَيْتِ مِنْ جَمَلَةِ قَصِيدةٍ .

والمعنى : سَلِي الناسَ عنّا وعنهم إنْ جَهِلْتِ حالَنا وحالَهُم ؛ فليس العالِمُ بالشيء والجاهلُ به سواءً ؛ فقولُهُ : ( الناسَ ) : مفعولُ ( سَلِي ) ، و( سواءً ) بالنصب : خبرٌ ، وصحّ الإخبارُ به عن ( عالمٌ ) و( جهولُ ) ؛ لأنّهُ مصدرٌ بمعنى مُسْتو .

الشارح ، وعلى الفعل أيضاً ؛ كـ ( في الدار كان صاحبُها ) ، وليس كلامُّهُ الآن

\_\_\_\_\_

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فكللُّ رداء يسرتدي جميلُ وإنْ هوَ لم يَحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثناء سبيلُ

وقيل: البيت للَّجْلاج الحارثي ، وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص٩٦ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٩٤ ) ، و« المساعد » ( ٢٦١/١ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ١٥٦ ) ، و« همع الهوامع » ( ٢/ ٢٨١ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/ ١٦٢ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٦٢٥ - ٦٢٩ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٢٣٧ - ٢٣٩ ) .

الدار صاحبُها » ، فلا يتقدَّمُ الخبرُ هنا على الناسخ ؛ لأجل الحرف ، ولا يتأخَّرُ عن الاسم ؛ لأجل الضمير ) .

<sup>(</sup>۱) البيت للشاعر الحكيم الجاهلي السَّمَوْءَل بن عادياء الغسَّاني اليهودي في «ديوانه» ( ص۷۷ ) ضمن قصيدة مطلعها :

وذَكَرَ ابنُ مُعطِ أَنَّ خبرَ ( دام ) لا يتقدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقولُ : ( لا أصاحِبُكَ ما دام قائماً زيدٌ )(١)، والصوابُ : جوازُهُ؛ قال الشاعرُ(٢): [من البسط] ٦٦- لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ مُنغَّصةً لَذَّاتُهُ بـاَدِّكـارِ المـوتِ والهَـرَم

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( لَا طِيبَ للعيشِ...) إِلَىٰ آخره : ( العيش ) : المَعِيشةُ ، و ( مُنغَّصةً ) : مُكدَّرة ، و ( لَذَّاتُهُ ) : جمعُ ( لذَّة ) ؛ وهي ما يُتلذَّذُ به ، وقولُهُ : ( بِالدِّكارِ ) ؛ أي : تَذَكُّرِ ، وأصلُهُ : ( اذْتِكارٌ ) ؛ قُلِبَتِ التاءُ دالاً مُهمَلة ، وأُدْغِمتِ الدالُ في الدال ، كما مُهمَلة ، ثمَّ قُلِبَتِ الذالُ المُعجَمة دالاً مُهمَلة ، وأُدْغِمتِ الدالُ في الدال ، كما سيأتي إن شاء الله آخرَ الكتاب (٣) ، و ( الهَرَم ) : الكِبَر والضعف .

والمعنىٰ : لا طِيبَ لعيشِ بني آدمَ ما دامتْ لَذَّاتُهُ مُكدَّرةً بتذكُّر الموتِ والكِبَر .

في وجوب التوسُّطِ حتىٰ يُعترَضَ عليه بأنَّ المثالَ الذي ذكره يصحُّ فيه تقديمُهُ على الفعل .

<sup>(</sup>۱) سیأتی تخریج قوله بعد قلیل .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ٣٤٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص٩٦ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤٩٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٢٤٢) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٢٦١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ١٥٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ٢١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٥٩١- ٥٩١) ، و« تخليص الشواهد » ( ص ٢٤١) .

<sup>(</sup>٣) انظر (٥/٥٥٥).

وأشار بقوله : ( وكلُّ سبقَهُ دامَ حَظَرْ ) : إلى أنَّ كلَّ العرب أو كلَّ النُّحاة ـ مَنَعَ سَبْقَ خبر ( دام ) عليها ، وهذا إن أراد به : أنَّهُم منعوا تقديمَ خبر ( دام )

والشاهدُ فيه : تقديمُ ( مُنغَّصةً ) الذي هو خبرُ ( دامتْ ) على اسمها وهو (لذاته ) ؛ ففيه ردٌّ على ابن مُعْطِ (١) .

وممَّا يُستشهَدُ به على ذلك : قولُ الشاعر (٢) : [من البسيط]

ما دامَ حافِظَ وُدِّي مَنْ وَيْقتُ بِهِ فَهُوَ الذِّي لستُ عنهُ راغِباً أَبَدَا

﴿ قُولُهُ : ( وَمُمَّا يُستشهَدُ بِهِ . . . ) إِلَىٰ آخِرِهُ ؛ أَي : بَلُّ هُو الْأُولُمِٰنِ بالاستشهاد ؛ للطُّعْن في الأوَّل بأنَّهُ يُحتمَلُ : أنَّ (لَذَّاتُهُ) نائبُ فاعل ( بمُنغَّصةً ) ، وفاعلُ ( دامتْ ) ضميرٌ يعودُ على ( لَذَّاتُهُ ) ؛ فهو مِنْ باب التنازع ، أو بأنَّ فاعلَ ( دامتْ ) ضميرٌ يعودُ على ( العيش ) ، وأنَّت لكونه بمعنى المَعيشة.

﴿ قُولُه : ( حَافِظُ وُدِّي ) خَبِرُهَا مُقَدَّماً ، و( مَنْ وَثِقْتُ بِه ) اسمُها مُؤخَّراً .

الألفية » (ص ٤٥):

<sup>(</sup>١) وذلك في منعه تقديمَ خبر ( دام ) على اسمها ؛ قال في أَلفيَّتُه المُسمَّاة بـ ( الدرة

<sup>(</sup> من الرجز ) ولا يجـــوزُ أَنْ تُقـــدِّمَ الخَبَــرْ على أسم (ما دامَ) وجازَ في الأُخَرْ وذهب إلى ذلك أيضاً في « الفصول الخمسون » ( ص١٨١ ) ، وهـٰذه المسألة من أشهر المسائل التي خالف فيها ابنُ معط النُّحاةَ .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : أبو حيان في « التذييل والتكميل ، ( ٤/ ١٧١ )، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » ( ٣/ ١١١١ ) ، وهاذا الشاهد أوَّلي من شاهد « الشرح » .

على ( ما ) المُتَّصِلةِ بها ؛ نحوُ : ( لا أَصحبُكَ قائماً ما دام زيدٌ ) . . فمُسلَّمٌ ، وإن أراد : أنَّهُم منعوا تقديمَهُ على ( دام ) وحدَها ؛ نحوُ : ( لا أَصحبُكَ ما قائماً دامَ زيدٌ ) ، وعلى ذلك حَمَلَهُ ولدُهُ في « شرحه »(١) . . ففيه نَظَرٌ ، والذي يظهرُ : أنَّهُ لا يمتنعُ تقديمُ خبرِ ( دام ) على ( دام ) وحدَها ؛ فتقولُ : ( لا أَصحبُكَ ما زيداً كلَّمتَ ) . ( لا أَصحبُكَ ما زيداً كلَّمتَ ) .

﴿ قُولُه : ( فَمُسلَّمٌ ) ، وَهَاذَا هُوَ الظّاهُرُ مِنْ كَلَامُه ، كَمَا يُؤخَذُ ذَلَكَ مِنَ التَّشبيه في قُولُه : ( كذَاكَ سَبْقُ . . . ) إلى آخره ، ووجهُ تسليمِ مَا ذَكَرَ : أَنَّ

( ما ) موصولٌ حرفيٌ ، والجملةَ بعدَهُ صِلَتُهُ ، وبتقديم الخبرِ يلزمُ تقديمُ بعضِ

أجزاء الصِّلَة على المُوصول ، وهو ممنوعٌ ؛ فلا يُقالُ : ( قائمًا ما دام زيدٌ ) .

﴿ قُولُه : ( فَجِئْ بَهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالَيَهُ ) قَيل : إِنَّهُ حَشْوٌ لَا فَائِدَةَ فَيه ، ورُدًّ : بأنَّهُ تنبيهٌ علىٰ عِلَّة الحُكْم ؛ وهو أنَّ ( ما ) لها صدرُ الكلام ، فتكونُ متبوعةً ؛

.....

<sup>(</sup>١) شرح ابن الناظم ( ص٩٦ ) .

<sup>(</sup>٢) فإنَّ ما تقدَّم مجمعٌ عليه ، بخلافه هنا .

يعني : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الخبرُ على ( ما ) النافيةِ ، ويدخلُ تحتَ هـٰذا قسمان :

أحدُهُما : ما كان النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : ( ما زال ) وأخواتِها ؛ فلا تقولُ : ( قائماً ما زال زيدٌ ) ، وأجازها ذلك ابنُ كَيْسانَ والنَّحَّاسُ<sup>(١)</sup> .

والثاني : ما لم يكنِ النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : ( ما كان زيدٌ قائماً ) ؛ فلا تقولُ : ( قائماً ما كان زيدٌ ) ، وأجازها بعضُهُم (٢) .

ومفهومُ كلامِهِ : أنَّهُ إذا كان النفيُ بغيرِ (ما) يجوزُ التقديمُ ؛ فتقولُ : (قائماً لم يَزَلْ زيدٌ ) ، و(مُنطلِقاً لم يكن عمرُ و ) ، ومنعَها بعضُهُم (٣) .

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً : جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعل وحدَهُ إذا كان النفيُ بـ (ما)؛ نحوُ : ( ما قائماً زال زيدٌ ) ، و( ما قائماً كان زيدٌ )، ومنعَها بعضُهُم أيضاً (٤٠).

حتىٰ يشملُ الحُكْمُ كلَّ ما نُفِيَ بها مِنْ سائر الأفعالِ في هـٰذا الباب [وغيره] .

و قوله : (حتىٰ يشملُ الحُكْمُ . . . ) إلىٰ آخره : حتىٰ : تفريعيَّةٌ ؛ فالفعلُ بعدَها مرفوع .

<sup>(</sup>۱) نسبه أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العُكْبَري إلى الكُوفيِّينَ ما عدا الفرَّاء ، ولم يَخصُّوهُ في ( ما زال ) ، بل أجازوه فيها وفي غيرها ما عدا ( ما دام ) ، ووافق الفرَّاءُ البَصْريِّينَ في الجميع . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١٢٦/١ ـ ١٢٩ ) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » ( ص٣٠٧ ـ ٣٠٧ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ١٧٦/٤ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر التعليق السابق.

 <sup>(</sup>٣) هو الفرَّاء ؛ إذ عمَّم المنع في حروف النفي جميعها ، ويَرُدُ ما ذهب إليه : قولُ الشاعر :
 (من الطويل )

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ (٤) انظر « التذييل والتكميل » ( ١٧٧/٤ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٤٣٠ ) .

انتهی « نُکَت »(۱) .

و قوله: (ومَنْعُ سَبْقِ...) إلىٰ آخره: (مَنْعُ): رفعٌ بالابتداء مضافٌ لمفعوله؛ وهو (سَبْقِ)، والفاعلُ محذوفٌ، و(سَبْقِ): مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله؛ وهو (خبرٍ)، وقولُهُ: (ٱصْطُفِي): خبرٌ عن (منعُ)، و(ليس): في محلِّ نصبٍ بالمفعوليَّة، والتقديرُ: (مَنْعُ مَنْ مَنْعَ أَنْ يَسبِقَ الخبرُ «ليس» اختِيرَ).

وعُلِمَ مِنْ قولنا : ( « ليس » في محلِّ نصبِ بالمفعوليَّة ) : أنَّ ( خبرِ ) في كلامه مُنوَّنٌ ، وليس مضافاً إلى ( ليس ) ، وإلا توالى خمسُ حَرَكاتٍ ، وذلك ممنوعٌ في الشعر ، صَرَّحَ به الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ (٢) ، وبه تعلمُ : ردَّ اعتراضِ الشيخِ شَعْبانَ في « أَلفيَّة العَرُوض » : بأنَّ الناظمَ سها ؛ حيثُ توالى في كلامه خمسُ حركاتٍ ؛ بناءً على عدم تنوينِ ( خَبرَ )(٣) ، وقد عَلِمْتَ بطلانَهُ .

﴿ قُولُه : ( خَمْسُ حَرَكَاتٍ ) أَوَّلُهَا : حَرَكَةُ القَافِ مِنْ ( سَبْقِ ) .

(٣) الوجه الجميل في علم الخليل ( ص٦١ ) ، وعبارته :

ولا تُجِــزْ زيـــادةً عـــن أربعـــهٔ قد حُرِّكَـتْ على الوِلا مُجتمِعة وما نحا ابنُ مالكِ في بابِ (كانْ ) مِنْ خمسةٍ فذاكَ سهوٌ منهُ كانْ

<sup>(</sup>١) نكت السيوطي (ق/٧٨) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱۱ ۱۱۹ ) .

اختلف النَّحُويُّونَ في جواز تقديم خبر (ليس) عليها (١):

فذَهَبَ الكُوفيُّونَ والمُبرِّد والزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاجِ وأكثرُ المُتأخِّرِينَ ومنهم المُصنِّفُ. . إلى المنع ، وذَهَبَ أبو عليِّ الفارسيُّ وابنُ بَرْهانَ : إلى الجواز ؟

﴿ قُولُه : (والنَّقْصُ...) إلىٰ آخره : (النقصُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قُفِي ) ؛ بمعنىٰ : اتَّبِعَ، و(دائماً ) : حالٌ مِنْ ضميره العائدِ على (النقص).

♥ قوله: (وابنُ بَرْهانَ) بفتح الباء المُوحَّدةِ وسكونِ الراء ، وبعدَ الهاءِ والألفِ نونٌ: هو أبو الفتح أحمدُ بنُ عليٌ ، كان فقيها شافعيّاً مُتبحِّراً في الأصول والفروع ، صَنَّف كتاب « الوجيز » في أصول الفقهِ ، مات سنةَ عشرينَ وخمسِ مئة ببغدادَ ، رحمه الله تعالى ، ذَكَرَهُ ابنُ خَلِّكانَ (٢) .

 <sup>(</sup>١) ومحل الخلاف : في غير الاستثناء ، أمَّا فيه : فلا يتقدَّمُ خبرُها إجماعاً ، ومثلها : ( لا يكون ) . « خضري » ( ٢٢٠/١ ) .

<sup>(</sup>٢) كذا ترجمه المُحشِّي ناقلاً عن « وفيات الأعيان » ( ٩٩/١ ) ، ولعلَّ المُترجَم هو الإمامُ النَّحُويُّ اللُّغَويُّ المُؤرِّخ أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر ابن بَرْهان الأسدي العُكْبَري الحنفي ( ت ٤٥٦هـ ) ، صاحب « شرح اللمع » لابن جني ، والمسألةُ في « شرح اللمع » ( ١٩٨٥ - ٥٩ ) ، وعبارتُهُ : ( وأمًا « قائماً ليس زيدٌ » : فأجازه بعضُ أصحابنا ، وأباه من أصحابنا أبو العباس - أي : المُبرُّدُ - وهاذا قول الكُوفييِّنَ ؛ لامتناع تصرُّف « ليس » ، ولنا في جوازه رواية ودراية ؛ فأمًا الرواية : فقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلاَ يَوْمَ =

فتقولُ : ( قائماً ليس زيدٌ ) ، واختلف النَّقْلُ عن سيبويهِ ؛ فنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ (١٠) .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَتَقْرِيرُهُ ﴾ براءَينِ ؛ أي : تقريرُ الدليلِ منه .

﴿ قُولُه : ( وقد تقدَّمَ علىٰ « ليس » ) أُجِيبَ : بأنَّ المعمولَ ظرفٌ ، فيُتَّسَعُ فيه ، أو بأنَّ ( يوم ) معمولٌ لمحذوف ، تقديرُهُ : ( يعرفونه يومَ يأتيهِم ) ، وجملةُ ( ليسَ مَصْروفاً ) : حاليَّةٌ مُؤكِّدةٌ ، أو مستأنفةٌ .

\_\_\_\_\_

## قوله : (حاليّةٌ مُؤكّدةٌ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ المُؤكّدةَ ما عُلِمتْ مِنْ عاملها ؛

<sup>=</sup> يَأْنِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] ، وتقدُّمُ معمولِ الخبر كتقدُّم عاملِهِ ، وأمَّا الدراية : فإنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ إذا كان خبرُها غيرَ ظرف. لم يصعَّ تقدُّمُهُ لا على اسمها ولا عليها ، و ﴿ كان ﴾ يصحُّ تقدُّمُ خبرِها على اسمها وعليها ، فلمًا كانت ﴿ ليس ﴾ بمثابتها في أحد الوجهَينِ . كانت كذلك في الوجه الآخر ، وهذه عِلَّةٌ تطَّرد وتنعكس ) ، وانظر ﴿ بغية الوعاة ﴾ (٢٠/٢) ) .

<sup>(</sup>۱) انظر «الأصول في النحو» ( ۱/ ۸۹ ـ ۹۰) ، و « شرح التسهيل » ( ۱/ ۳۵۱) ، و « المسائل الحلبيات » ( ص ۲۸۰ ـ ۲۸۱) ، و « شرح اللمع » لابن برهان ( ۱/ ۸۰ ـ ۵۸) ، و « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ۱/ ۱۳۰ ـ ۱۳۳) ) ، و « التبيين عن مذاهب النحويين » ( ص ۳۵ ـ ۳۲۳) ) .

...........

قال الناصرُ: (والحقُّ: الجوازُ ؛ لأنَّهُ لا مانعَ منه ؛ إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث عندَ المُحقِّقِينَ ، ويَدُلُّ له : قولُ الرَّضِيِّ : إنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق «يوم» في الآية بـ « ليس » )(١) ، تأمَّلُ .

﴿ وَلَىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠] ، و( لا تعثُ في الأرض مُفسِداً ) ، أو صاحبِها ؛
 نحو : ﴿ لَا مَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَبِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] ، والحالُ هنا ليستْ
 كذلك ، فليستْ مُؤكِّدةً بل هي مُؤسِّسةٌ ، كما في « الصبَّان »(٢) ، وصاحبُها ضميرُ ( يأتيهم ) العائدُ على ( العذاب ) .

و قوله : (قال الناصرُ : والحقُّ : الجوازُ ) ؛ أي : جوازُ تقديمِ خبرِ ( ليس ) عليها ، وقولُهُ : ( إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : فهي قويَّةٌ ؛ فلذلك جاز تقديمُ خبرِها عليها ، خلافاً لمَنْ قال : إنَّهُ لا يتقدَّمُ عليها ؛ لضعفها بعدم دَلالتِها على الحَدَث .

قيل: إنَّ عبارةَ الناصِرِ ليستْ هكذا ، بل نصُّها \_ كما في « المَدَابِغيِّ » \_ : ( والحقُّ : أنَّ الظرفَ في الآية مُتعلِّقٌ بـ « ليس » ، ولا مانعَ مِنْ تعلُّقِ الظرفِ بالأفعال الناقصة ؛ لأنَّها تَدُلُّ على الحَدَث كما عليه المُحقَّقون ، وقد صرَّح الرَّضِيُّ : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق « يومَ » في الآية بـ « ليس » ) انتهى (٣) .

<sup>(</sup>۱) حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح (ق/٣٦)، وانظر (شرح الرضي على الكافية ، (٢٠١/٤).

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١/ ٣٧١ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية المدابغي على الأشموني ( ١/ق١٣٩ ) .

قال : ( ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ ) .

وقولُهُ : (وذو تمام. . . ) إلى آخره : معناه : أنَّ هاذه الأفعالَ انقسمتْ إلىٰ قسمَينِ : أحدُهُما : ما يكونُ تامّاً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكونُ إلا ناقصاً .

والمُرادُ بالتامِّ : ما يَكتفِي بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يَكتفِي بمرفوعه ، بل يحتاجُ معه إلى المنصوب .

وكلُّ هـٰذه الأفعالِ يجوزُ أَنْ تُستعمَلَ تامَّةً ، إلا (فَتِئَ) و(زال) التي مضارعُها (يزالُ) \_ لا التي مضارعُها (يزولُ) ؛ فإنَّها تامَّةٌ ؛ نحوُ : (زالتِ الشمسُ ) \_ و(ليس ) ؛ فإنَّها لا تُستعمَلُ إلا ناقصةً .

الله عمول عنه عنه المعمول الله عنه الله عنه العامل ؛ أي عالباً ؛ فلا يَرِدُ نحو الله عنه المعمول ، ولا يجوزُ تقديم عامله وهو الفعل ؛ لضعف ( لن )(١) .

وقد يُقالُ: يحتملُ أنَّ للناصر عبارتَينِ: عبارةٌ مُتعلِّقةٌ بجواز تقديمِ خبرِ (ليس) عليها \_وهي التي نَقَلَها المُحشِّي \_ وعبارةٌ مُتعلِّقةٌ بتعلُّق الظرفِ بـ (ليس) ؛ وهي التي نَقَلَها المَدَابِغيُّ (٢) ، فتدبَّرْ.

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) وعبارة الخضري في «حاشيته» ( ١/ ٢٢٠ ٢٢٠) وفيها زيادة : (قوله : «إلا حيث يتقدّم العامل » ؛ أي : الأصلُ فيه ذلك ، وقد يُخالَف هذا الأصلُ ؛ كما أجازوا تقديم معمول خبر «إنَّ » على اسمها دون الخبر ؛ كـ «إنَّ في الدار زيداً جالسٌ » ، وقدّموا معمول الفعل المنفي بـ «لم » أو «لن » دونه ؛ كـ «زيداً لم \_أو لن \_أضرب » ، ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البَصْريِّينَ دونه ؛ كـ « عَمْراً زيدٌ ضَرَبَ » ، ومعمول الفعل بعد «أمًا » دونه ؛ نحو : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِمَ فَلَا نَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] ) .

 <sup>(</sup>٢) والعبارة التي نقلها المدابغي هي الموافقة للنسخة التي سبق التخريج منها قبل قليل .

الله قوله: (وإنْ وُجِدَ ذو عُسْرةٍ) جَعْلُ (كان) تامَّةً في الآية قولُ سيبويهِ وأبي عليٍّ ، وأجاز الكُوفيُّونَ النُّقْصانَ على تقدير: (وإن كان مِنْ غُرَمائكم ذو عُسْرةٍ)؛ فحُذِفَ المجرورُ الذي هو الخبر، ورُدَّة: بأنَّ البَصْريِّينَ لا يُجوِّزونَ حَدْفَهُ اقتصاراً ولا اختصاراً، أفاده أبو حيَّانَ في « البحر »(١).

﴿ قُولُه : ( وَرُدَّ : بأنَّ البَصْرِيِّينَ . . . ) إلىٰ آخره : انظرْ : كيف يُرَدُّ مذهبٌ بمذهب ؟! وإنَّما جرتْ عادتُهُم في مثل هاذا بالطَّعْنِ في دليلِ المردود ، أو نحوِ ذلك ؛ ككثرةِ شواهدِ الرادِّ وقوَّتِها ، تأمَّلْ .

﴿ قُولُه : ( لا يُجوِّزُونَ حَذْفَهُ . . ) إلى آخره : كان قياسُهُ جوازَ الحذف ؟ لأنَّهُ إِنْ رُوعِيَ أَصلُهُ \_ وهو خبرُ المبتدأ \_ جاز حذفهُ ، أو ما آل إليه مِنْ شَبَهه بالمفعول . فكذلك ، لكنَّهُ صار عندَهُم عِوَضاً مِنَ المصدر ؟ لأنَّهُ في معناه ؟ إذ القيامُ مثلاً كونٌ مِنْ أكوان زيد ، والأعواضُ لا يجوزُ حذفها ، قالوا : وقد يُحذَفُ في الضرورة . انتهى مِنَ « الهَمْع »(٢) ، وقولُهُ : ( للكنَّهُ صار عندَهُم . . . ) إلى آخره ؟ فلا يجوزُ : ( كان زيدٌ قائماً كوناً ) ، وقسْ .

فالمُرادُ بالمصدر : مصدرُ الأفعالِ الناقصة ؛ كـ ( الكَوْن ) في ( كان ) ،

<sup>(</sup>۱) البحر المحيط ( ٢/ ٣٥٤) ، وانظر « الكتاب » ( ١/ ٢٦٠) ، و « المسائل الحلبيات » ( ص ١٨٥ ) ، و « الدر المصون » ( ٢/ ٦٤٣ ) ، وفيه وفي « البحر » : أنَّ قائل النقص هو بعض الكُوفيين .

<sup>(</sup>Y) همع الهوامع ( 1/٢٦٤ ).

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [مود: ١٠٧] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] .

﴾ ١٥٢\_ ولا يَلِي العاملَ معمولُ الخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرِفاً أَتِىٰ أُو حرفَ جَرْ ﴿ وَمُعَمِّدُهُ الْعَمْدُهُ الْعَامِلُ معمولُ الخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرِفاً أَتِىٰ أُو حرفَ جَرْ ﴿

\_\_\_\_

﴿ قُولُهُ : ﴿ ﴿ مَادَامَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ) ؛ أي : ما بَقيَتْ .

\$ قوله: (ولا يَلِي العاملَ...) إلىٰ آخره: أصلُ تركيبِ النَّظْم: (ولا يَلِي معمولُ الخبرِ العاملَ)؛ فقدَّم المفعولَ ـ وهو (العاملَ) ـ وأخَّر الفاعلَ ـ يلِي معمولُ الخبر) ـ لمُراعاة النَّظْم، وليعودَ الضميرُ مِنْ قوله: (إلا إذا ظرفاً أتىٰ...) إلىٰ آخره.. إلىٰ أقربِ مذكورٍ .

وك ( الإمساء ) الذي معناه الحصولُ في وقت المساء في ( أَمْسَىٰ ) ، وهاكذا. و( الإصباح ) الذي معناه الحصولُ في وقت الصباح في ( أَصْبَحَ ). . . وهاكذا.

وله: (أي: ما بَقِيَتُ ) يحتملُ والله أعلم: أنَّ المُرادَب ( السماوات ): العرشُ ؛ لأنَّهُ سَقْفُ الجنَّة ، وب ( الأرض ): أرضُ الجنَّة ؛ فالمُرادُ بهما : سماواتُ الآخرةِ وأرضُها ، وأمَّا سماواتُ الدنيا وأرضُها . فتُطوى وتُوضَعُ في طاقةٍ مِنْ طاقات الجنَّة . انتهى « شيخنا باجوري » .

 يعني : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها الذي ليس بظرفٍ ولا جارَّ ومجرورِ<sup>(١)</sup> ، وهـٰذا يشملُ حالَينِ :

أحدُهُما : أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخبرِ وحدَهُ على الاسم ويكونَ الخبرُ مُؤخِّراً عن الاسم ؛ نحوُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً ) ، وهاذه مُمتنِعةٌ عندَ البَصْريِّينَ ، وأجازها الكُوفيُّونَ<sup>(٢)</sup> .

الثاني: أَنْ يتقدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسم ويتقدَّمَ المعمولُ على الخبر ؛ نحوُ: (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) ، وهي مُمتنِعةٌ عندَ سيبويهِ ، وأجازها بعضُ البَصْريِّينَ (٣) .

ويخرجُ مِنْ كلامه : أنَّهُ إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبرُ على الاسم ، وقُدِّم الخبرُ على المعمول. . جازتِ المسألةُ ؛ لأنَّهُ لم يَلِ (كان) معمولُ خبرِها ؛ فتقولُ : (كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ ) ، ولا يمنعُها البَصْريُّونَ .

\_\_\_\_\_

أقربِ مذكورٍ مقصودٍ بالذات ، والمضافُ إليه مذكورٌ لتقييد المضاف .

<sup>(</sup>۱) وذلك لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول ؛ لأنَّهُ أجبنيًّ بالنسبة للمعمول الأوَّل ، وإن كان ذلك الغيرُ معمولاً لذلك العامل ؛ فلا يجوز : (جاء عَمْراً زيدٌ يضرب) ، و( زيدٌ كان طعامَك آكِلاً ) ؛ لأنَّ مرفوعَ الفعل مستترَّ لم يفصل منه . ( خضري ) ( ٢٢٢/١) .

 <sup>(</sup>۲) انظر (شرح التسهيل) ( ۳۱۷/۱) ، و( التذييل والتكميل) ( ۲۳۸/٤) ، و( همع الهوامع) ( ۲۳۸/٤) .

 <sup>(</sup>٣) هو ابن السرّاج وتلميذه أبو علي الفارسي. انظر ( التذييل والتكميل ) ( ٢٣٩/٤ ) ،
 و ( حاشية الخضري ) ( ٢٢٢/١ ) .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارًا ومجروراً. . جاز إيلاؤُهُ (كان ) عندَ البَصْريِّهَ ﴿ وَكَانَ المُعَمُولِيُّهُ ﴿ وَكَانَ اللَّهُ وَلَيْكُ وَلِيدٌ مُقِيماً ﴾ ، و(كان فيك زيدٌ راغباً ) .

و ١٥٣ ومُضمَرَ الشَّأْنِ ٱسماً ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُسوهِمُ ما ٱستبانَ أنَّـهُ ٱمتَنَـعُ ﴿

يعني : أنَّهُ إذا وَرَدَ مِنْ لسان العرب ما ظاهرُهُ أنَّهُ وَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرها. . فأوَّلُهُ علىٰ أنَّ في (كان) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأنِ<sup>(١)</sup> ؛

قوله: (جازَ إيلاؤُهُ « كان » عندَ البَصْريِّينَ ، وكذا الكُوفيِّينَ ) ؛ أي :
 وكذا عندَ الكُوفيِّينَ (٢) ؛ فهو باتقاق .

قوله: ( ومُضمَرَ الشَّأْنِ ) مِنْ إضافة الدَّالِّ للمدلول ؛ أي : الضميرَ الدالَّ على الشأن .

﴿ قُولُهُ : ( مُوهِمُ ) بالرفع فاعلُ ( وَقَع ) ، و( ٱستبانَ ) بمعنىٰ : ظَهَرَ .

.....

<sup>(</sup>۱) اعتُرِضَ : بأنَّهُ لا يصحُّ ذلك في كلِّ ما وَرَدَ ؛ كقوله : (من الطويل) لئن كانَ سلمى الشَّيْبُ بالصدِّ مُغرِياً لقد هوَّنَ السُّلُوانَ عنها التحلُّمُ فقدًم (سلمىٰ) مع نصبها بـ (مُغرِياً) ، ولا سبيل إلىٰ ضمير الشأن ؛ لظهور نصب الخبر ، وهايِّذا من أقوىٰ ما استدلَّ به الكُوفيُّونَ .

وأُجيب : بأنَّهُ ضرورةٌ ، أو أنَّ ( سلميٰ ) منادئ ، ومعمولَ ( مُغرِياً ) محذوفٌ ؛ أي : لك ، وقولُهُ : ( لقد هوَّن . . . ) إلىٰ آخره : التفاتُّ عن خطابها إعراضاً وطرحاً لها . • خضري ، ( ٢٣٣/١ ) بتصرف .

<sup>(</sup>٢) في جميع نسخ ( الشرح ) ما عدا ( هـ ) : ( عند البصريين والكوفيين ) ، وهو ظاهرٌ .

٦٧ قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بيوتِهِم بما كانَ إيَّاهُم عَطِيَّةُ عَـوَّدَا

ه قوله: (قَنافِذُ) جمعُ (قُنْفُذ) بالذال المُعجَمة وضمِّ الفاء وفتحِها، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هم قنافذُ ، و(هدَّاجون) : جمعُ (هَدَّاجٍ) بتشديد الدال وفي آخره جيمٌ ؛ مِنَ (الهَدَجَان) ؛ وهو مِشْيةُ الشيخ، و(عَطِيَّةُ) : أبو جَريرٍ .

وأراد الفرزدقُ بهاذا البيت هَجْوَ رَهْطِ جَريرٍ ، وشبَّهَهُم بالقنافذ في مَشْيهم بالليل ؛ فهو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ فقولُ «التصريح » كـ «العَيْنيِّ »:

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُهُ : ( وْ عَطِيَّةُ ﴾ : أبو جَريرٍ ) ، وقيل : عمُّهُ .

ثُمَّ إِنَّ قُولَ الشَّاعِرِ : ( حُولَ بيوتِهِم ) يُقدَّرُ مثلُهُ لقوله : ( قنافذُ ) ؛ لتضمُّنه

(۱) البیت للفرزدق في «دیوانه» (۳۰۷/۱) ضمن قصیدة یهجو بها جریراً ویخاطب عمر بن لَجَاً التیمی ، ومطلعها :

رأى عبدُ قيسٍ خَفْقةً شَوَّرتْ بها يدا قابِسٍ أَلْوىٰ بها ثمَّ أَخْمَدَا أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قيسٍ فربَّما أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( 1/77 ) ، و« شرح الرضي » ( 1/77 ) ، و« أوضح و« شرح ابن الناظم » ( 1/99 ) ، و« توضيح المقاصد » ( 1/99 ) ، و« أوضح المسالك » ( 1/77 ) ، و« مغني اللبيب » ( 1/77 ) ، و« المقاصد الشافية » ( 1/77 ) ، و« همع الهوامع » ( 1/77 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/77 ) ، و« شرح أبيات المغني » ( 1/77 ) ، و« شرح أبيات المغني » ( 1/77 ) .

فهاذا ظاهرُهُ : أنَّهُ مِثْلُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً ) ، ويتخرَّجُ : على أنَّ في (كان ) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأن ، وهو اسمُ (كان ) .

وممَّا ظاهرُهُ أنَّهُ مثلُ : ( كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ ) : قولُهُ (١) : [من البسيط]

٦٨ فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ عالى مُعرَّسِهم وليسَ كلَّ النَّوىٰ تُلقِي المساكينُ

\_\_\_\_\_

بالكناية (٢) . . سهوٌ ؛ على أنَّهُ لا استعارةَ أصلاً على تقديره خبرَ محذوفٍ ، إلا على رأي السَّعْدِ في نحو : (زيدٌ أسدٌ ) (٣) ، تأمَّلُ .

قوله: ( فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ. . . ) إلىٰ آخره: ( النَّوَىٰ ) : مبتدأٌ ، وهو جمعُ ( نَوَاة ) ، وخبرُهُ : ( عالي مُعرَّسِهِم ) بضمِّ الميم وفتح العين المُهمَلة

المشيَ ليلاً ؛ .......المشيَ ليلاً ؛

(۱) البيت لحُميد الأرقط التميمي ، كما في « التذكرة الحمدونية » ( ٣١٩/٢ ) وغيره ، وليس لحميد بن ثور كما سيذكره المُحشِّي ، وكان حميد الأرقط هجَّاءً للضَّيفان ، والبيتُ من قصيدة يهجوهم بها ، وبعد البيت الذي سيورده المُحشِّي :

وهو من شواهد : « الكتاب » ( ۱/ ۷۰ ) ، و « شرح التسهيل » ( 1 / 1 / 1 ) ، و « شرح البن الناظم » ( 1 / 1 / 1 ) ، و « المقاصد الشافية » ( 1 / 1 / 1 ) ، و « شرح الأشموني » ( 1 / 1 / 1 ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( 1 / 1 / 1 / 1 ) ، و « تخليص الشواهد » ( 1 / 1 / 1 / 1 / 1 ) .

- (٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٩٠) ، المقاصد النحوية (٢/ ٥٩٣) .
- (٣) انظر « المُطوّل » ( ص٣٥٨\_ ٣٥٩ ) ، و « المختصر » ( ص ٥٧٤\_ ٥٧٦ ) .

وتشديدِ الراء مفتوحة : هو موضعُ نزولِهِم ، والجملةُ : حالٌ مِنْ ضمير ( أصبحوا ) .

والواوُ في قوله: (وليس كلَّ النَّوىٰ...) إلىٰ آخره: للحال أيضاً ، والتقديرُ: (أصبحوا وعندَهُم نوى كثيرةٌ والحالُ أنَّهُم يُلْقُون بعضَ النَّوىٰ ولا يُلْقُون كلَّها (١) ؛ لابتلاعهم له مِنْ فَرْطِ جُوعِهِم) ، فَدَلَّ علىٰ كَثْرةِ ما قدَّم لهم مِنَ التمر.

وقائلُ هاذا البيتِ : حُمَيدُ بنُ ثورٍ أحدُ البُخَلاء المشهورِينَ (٢) ، وكان هجَّاءً للضّيفان ، ومُرادُهُ بهاذا البيت كبقيَّةِ القصيدة : هجاؤُهُم وذمُّ كثرةِ أكلِهِم ، وأوَّلُها :

على حدِّ قوله (٣) : [من الكامل]

أَسَدُّ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ . . . . . . . . . . . . . . . .

وكذا قوله: (بماكان).

وحدا قوله . ( بما ځان ) .

(١) الأولىٰ: (ولا يلقونها كلَّها) بذكر المُؤكَّد .

هلًا برزتَ إلى غزالةَ في الوغى بل كانَ قلبُكَ في جناحَيْ طائرِ وانظر ( المختصر ) للسعد ( ص٥٧٥-٥٧٦ ) ، و( عروس الأفراح ) ( ٢٢/٢ ) .

 <sup>(</sup>۲) لعلَّ صوابه: (حُميد الأَرْقط) بدل (حُميد بن ثور) ، كما نبَّهت عليه قبل قليل ،
 وحُميد بن ثور شاعر مخضرم معدود في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

<sup>(</sup>٣) صدر بيت للشاعر الخارجي عمران بن حِطَّان يخاطب به الحجَّاج ، كما في ( الحماسة البصرية ) ( ٧٠/١) ، و العقد الفريد ) ( ٣٠٢/٥) ، ويُنسب لغيره ، وعجزه : ( رَبُداءُ تَجِفِلُ مِنْ صَفير الصافر ) ، وبعده :

إذا قُرِئَ ( تُلقِي ) بالتاء المُثنَّاةِ مِنْ فوقُ .

فيُخرَّجُ البيتانِ على إضمار الشأن ، والتقديرُ في الأوَّل : (بما كان هو) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ (كان) ، و(عطيّة) : مبتدأٌ ،

لا مَرْحباً بوجوهِ القومِ إذْ حَضَرُوا كَأَنَّهُم إذْ أَناخُوها الشياطينُ

قوله : (إذْ أَناخُوها) ؛ أي : الإبل .

قوله: (أشار بهاذا: إلى أنَّهُ لم يُروَ بها) غيرُ مُسلَّمٍ ، كما يَدُلُ عليه قولُ
 الأُشْمُونيِّ: (علىٰ رواية التاء) (٢) .

قوله : ( لأنَّهُ على هاذا ) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّما رُوي بالتحتيَّة ، وأمَّا روايةُ التاء : فلا يتعيَّنُ عليها أنَّ ( المساكين ) فاعلُ ( تُلْقِي ) ، بل كان يُمكِنُ

 <sup>(</sup>١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٣٠)، وفي هامش (ج): (قوله: «لوَجَبَ أَنْ يُقالَ: تُلقُونَ » قال الفارضيُّ: «وهـٰذا بناء علىٰ أَنَّ الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ مع الناسخ »)، وانظر «شرح الفارضي» (ق/ ٣٤).

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱۱۷/۱ ) .

و (عوَّد): خبرُهُ، و (إيَّاهم): مفعولُ (عوَّد)، والجملةُ مِنَ المبتدأ وخبره: خبرُ (كان)، فلم يَفصِلْ بين (كان) واسمِها معمولُ الخبر؛ لأنَّ اسمَها مضمَرٌ قبلَ المعمول.

والتقديرُ في البيت الثاني : ( وليس هو ) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ ( ليس ) ، و( كُلَّ النَّوىٰ ) : مفعولٌ لـ ( تُلقِي ) ، و( تُلقِي المساكينُ ) : فعلٌ وفاعل ، والمجموعُ : خبرُ ( ليس ) .

هاذا بعض ما قيل في البيتين .

قوله: (بعضُ ما قبلَ في البيتَينِ ) تقدَّمَ ما قبل في الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ:
 فقيل فيه زيادةً علىٰ ما سَبَقَ في كلام الشارحِ: إنَّ (كان) زائدةٌ بينَ الموصولِ
 وصِلَتِهِ ؛ فحينئذٍ: لا اسمَ ولا خبر .

وقيل: إنَّ (ما) موصولةٌ ، واسمَ (كان) ضميرٌ مُستتِر يرجعُ إلىٰ (ما) ، و عطيَّةُ ): مبتدأٌ ، و (عوَّدَ) : خبرُهُ ، و (إياهُم) : مفعولٌ مُقدَّم ، والعائدُ محذوف ؛ لأنَّهُ ضميرٌ منصوبٌ مُتَّصِل ، والتقديرُ : (بالذي كان عطيَّةُ عَدَّدَهُمُهُ هُ) (١) .

وقيل : إنَّ هاذا ضرورةٌ ، فلا اعتبار به ، أفاده العَيْنيُّ (٢) .

أَنْ يكونَ ( المساكين ) اسمَ ( ليس ) ، والخبرُ جملة ( تُلْقِي ) ، ولا تفوتُ المُطابقةُ ؛ لأنَّهُ مع التاء تُؤوَّلُ ( المساكين ) بالجماعة ؛ لأنَّها للتأنيث ،

ولا يصحُّ مثلُ ذلك مع الياء .

<sup>(</sup>۱) انظر « شرح التسهيل » ( ٣٦٨/١ ) .

<sup>(</sup>Y) المقاصد النحوية ( Y/ ٩٤٥-٥٩٥ ) .

وقد تُزادُ «كانَ »...) إلى آخره: ليس المُرادُ بزيادتها أنّها لا تَدُلُّ على معنى البتَّة ، بل أنّها لم يُؤت بها للإسناد ، وإلا فهي دالَّة على المُضِيِّ ، والتقليلُ المُستفادُ مِنْ (قد) بالنسبة إلىٰ عدم زيادتِها ؛ فلا يُنافي كَثْرتَها في نَفْسها ، ولا دلالة لها حينتذِ على أكثرَ مِنَ الزمان اتّفاقاً .

وعلى هذا: فلا تعملُ شيئًا ؟ وعلى هذا: فلا تعملُ شيئًا ؟ وعلى هذا: فلا تعملُ شيئًا ؟ لا رفعاً ولا نصباً ، ولا دَلالةَ لها على الحَدَث ، بل على الزمن الماضى فقط.

وقيل: معنىٰ زيادتِها: عدمُ اختلالِ المعنىٰ بسقوطها، وعلىٰ هاذا: فتعملُ الرفعَ في ضميرٍ يرجعُ إلىٰ مصدرها إن لم يكن غيرَهُ(١)، وتَدُلُّ علىٰ حَدَثِ ؛ إذ المسندُ إليه يَستَدْعِي مُسنداً، ولا يُسنَدُ إلا الحَدَث، واستشكله بعضُهُم: بأنَّهُ لا معنىٰ لقولك: (كان الكونُ)؛ أي: ثَبَتَ الثبوتُ .

فالحقُّ: الأوَّلُ.

وفيه: أنَّهُ ليس فيه إسنادُ الشيء إلى نفسه ، بل إسنادُ الخاصِّ مِنْ وجه لتقييد المسند بالزمان وتقييدِ المسند إليه بحسب المقام ؛ ففي قولك : ( ما كان أَحْسَنَ زيداً !! ) المسندُ إليه كونُ حُسْنِ زيد ، وقِسْ ، وعلى الأوَّل : فـ ( كان ) لا يُقالُ لها : ناقصةٌ ولا تامَّةٌ ، كما جرىٰ عليه الشارح ، بخلافه على الثانى ؛ فهى تامَّةٌ .

<sup>(</sup>١) في (ك) : (ظاهراً أو ضميراً بارزاً ) بدل (غيره) ، وكذلك في الموضعين الآتيين .

واختلفوا في عملها في المرفوع ؛ فقيل : لها مرفوعٌ ، وقيل : لا مرفوعَ لها ، وقيل : إنَّها رافعةٌ لضمير مصدرها ؛ أي : الكَوْن .

قوله: (كماكانَ أَصَحَّ...) إلى آخره: (ما): تعجُبيَّةٌ ،
 و(كان): زائدةٌ ، و(أصحَّ): فعلُ تعجُّبِ ، و(علمَ): مفعولٌ .

إذا علمتَ هاذا : فقولُ المُحشِّي : ( ولا دَلالةَ لها حينئذِ على أكثرَ مِنَ الزمان اتَّفاقاً ). . لا يصحُّ ، وقولُهُ : ( واختلفوا في عملها. . . ) إلى آخره : مُوزَّعٌ على القولَينِ في معنى الزيادة ؛ فمَنْ قال بالأوَّل قال : لا مرفوعَ لها ، ومَنْ قال بالثانى قال : لها مرفوعٌ هو ضميرُ المصدر إن لم يكن غيرَهُ .

فكان عليه أنْ يذكرَ القولَينِ في معنى الزيادة ، ويُرتِّبَ الخلافَ عليهما ، أو يحذفَ قولَهُ : ( واختلفوا... ) إلى آخره حيثُ أراد الاختصارَ ؛ لأنَّ عبارتَهُ تُوهِمُ أنَّ هاذا الخلافَ مُرتَّبٌ على القول الذي ذَكَرَهُ ، فتُشكِلُ العبارةُ بأنَّهُ حيثُ لم يُؤتَ بها للإسناد كيف يُقالُ : لها مرفوعٌ ؟!

وقولُهُ : ( وقيل : إنَّها رافعة لضميرِ مصدرِها ) . . ظاهرُهُ : أنَّهُ غيرُ قولِهِ : ( فقيل : لها مرفوعٌ ) مع أنَّهُ عَيْنُهُ ، وقد أطلقَ في محلِّ التقييدِ كما علمتَ ، وهو خطأٌ ، فكان المُناسِبُ حذفَّهُ ، ويقولَ أوَّلاً : ( فقيل : لها مرفوعٌ هو ضميرُ مصدرِها إن لم يكن غيرَهُ ) .

قال شيخُنا : ( وقد يُقالُ : يحتملُ : أنَّهُم اتَّققوا علىٰ أنَّها لا حَدَثَ لها ،

(كان ) علىٰ ثلاثة أقسام : أحدُها : الناقصة ، والثاني : التامَّةُ ، وقد تقدَّم ذِكْرُهُما ، والثالثُ : الزائدةُ ، وهي المقصودةُ بهاذا البيت .

قوله: (بينَ الشيئينِ المُتلازِمَينِ) ؛ أي : غيرِ الجارِّ والمجرور ، وأمَّا بينهما فشاذٌ ، كما في « التوضيح » وغيره (٢) .

وأُتي بالمرفوع نظراً للصورة ، ولا إسنادَ في الحقيقة ؛ حتىٰ في نحو : «كانوا كرامٍ » ، وربَّما يُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُم جعلوا مرفوعَها في بعض الصُّور ضميرَ المصدر مع أنَّ مدلولَهُ عينُ مدلولِها الحَدَثيِّ ، فكيف يُسنَدُ الشيءُ إلىٰ نفسه ؟! وليس ذلك كـ « ضُرِبَ الضربُ » ؛ لأنَّ معناه : أُوقِعَ ، وإن احتملَ تأويلُ «كان » بـ « ثَبَتَ » والضميرِ بالحُدُوث ) انتهىٰ .

لَكُنْ فِي قُولُه : ( مَعَ أَنَّ مَدَلُولَهُ عَيْنُ مَدَلُولِهِا الْحَدَثْيِّ . . . ) إلىٰ آخره . .

<sup>(</sup>۱) وقوله: ( في حشو ) خرج: الأوَّلُ ؛ لأنَّهُ محلُّ الاعتناء ، والآخِرُ ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، وأجاز الفرَّاءُ زيادتَها آخِراً . انظر " شرح الأشموني " ( ١١٨/١ ) ، و" حاشية الخضرى " ( ٢٢٤/١ ) .

 <sup>(</sup>۲) أوضح المسالك ( ۲۰۷/۱) ، وانظر ( المقاصد الشافية ) ( ۲۰۱/۲) ، و تمهيد
 القواعد ) ( ۳/ ۱۱٦۲ ـ ۱۱۹۳ ) ، و شرح الأشموني ) ( ۱۱۸/۱ ) .

وإنَّما تنقاسُ زيادتُها : بينَ ( ما ) وفعلِ التعجُّب ؛ نحوُ : ( ما كانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّما ) ، ولا تُزادُ في غيره إلَّا سماعاً .

\_\_\_\_\_

و قوله: ( وإنَّمَا تنقاسُ... ) إلى آخره: فيه نَظَرٌ ؛ إذ المُصرَّحُ به في « التوضيح » و « الأُشْمُونيِّ » وغيرِهِما: القياسُ فيما عدا الجارَّ والمجرورَ (١٠) .

قوله: ( الأنَّمَارِيَّةُ ) بفتح الهمزة : نسبةٌ إلى ( الأَنْمار ) ؛ قبيلة مِنَ العرب .

توله: (الكَمَلَة) بالنصب: جمعُ (كامِل)؛ مفعولُ (وَلَدَتْ)؛ أي: ولدتْ فاطمةُ الأولادَ الكَمَلَةَ .

قوله: ( مِنْ بني عَبْسِ ) قال في « الصحاح »: ( عَبْسٌ : أبو قبيلةٍ مِنْ قيسٍ ، وهو عبسُ بنُ بَغِيضٍ )(٢) .

نظرٌ ، كما يُعلَمُ ممَّا ذكرناه قريباً (٣) ، فتنبَّهُ .

الشَّارِحِ ؛ مِنْ أَنَّها سماعيَّةٌ فيما عدا التعجُّبَ.. هو المفهومُ مِنْ كلام الشَّارِحِ ؛ مِنْ أَنَّها سماعيَّةٌ فيما عدا التعجُّبَ.. هو المفهومُ مِنْ كلام الدَّمَامِينيِّ ، كما في « الصبَّان »(٤) .

<sup>(</sup>۱) أوضح المسالك ( ٢٥٧/١) ، شرح الأشموني ( ١١٧/١ ـ ١١٨ ) ، وذكر الشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢٠١/٢ ) أنَّ باب التعجُّب أكثرُ ما تُزاد فيه ( كان ) ، وما سواه دونه ؛ فلذلك مثَّال به الماتن .

<sup>(</sup>٢) الصحاح (٣/ ٩٤٥).

<sup>(</sup>٣) انظر (٤٠٣/٢).

<sup>(</sup>٤) حاشية الصبان ( ١/ ٣٧٩ ) ، وانظر « تعليق الفرائد » ( ٣/ ٢٢٠ ) .

لم يُوجَدُّ كان أفضلُ منهم )(١) .

وقد سُمِعتْ أيضاً زيادتُها: بينَ الصفةِ والموصوف؛ كقوله (٢): [من الرانر] مجهد فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجِيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

\_\_\_\_\_

♦ قوله : ( فكيفَ إذا مررتُ . . . ) إلىٰ آخره : ( كيف ) : للاستفهام الغير

(۱) عزاه البغدادي في «خزانة الأدب» ( ۲۱۱ /۹) إلىٰ قيس بن غالب البدري ، وهو من شواهد : « المفصل » ( ص٣٥١) ، و « شرح الرضي » ( ١٩١ /٤ ) ، و « شرح الكافية الشافية » ( ٢٠ / ٧) ، و « التذييل والتكميل » ( ٢١٣/٤ ) ، و فاطمة الأنماريّة : هي إحدى المُنجبات الثلاث من العرب ، قيل : إنّها رأت في منامها قائلاً يقولُ لها : أعشرة هَدَرَةٌ أحبُّ إليك أم ثلاثة كعشرة ؟ فلم تقل شيئاً ، ثمّ عاد إليها في ليلة ثانية ، فأمسكت عن القول ، وأخبرت زوجها برؤياها ، فقال لها : إن عاد الثالثة فقولي : ثلاثة كعشرة ، فولدتهم كلهم غاية ؛ ربيع الحُفَّاظ ، وعُمَارة الوهّاب ، وأنس الفوارس ، وقيل لها يوماً : أيُّ بَنِيكِ أكملُ ؟ فقالت : أنس ، لا بل عمارة ، لا بل الربيع ، ثَكِلْتُهُم إنْ كنتُ أدري أيْن طرفاها . انظر « المستقصى » أدري أيُهم أكملُ ، هم كالحَلْقة المُفرَغة لا يُدرئ أين طرفاها . انظر « المستقصى » ( ٢٨٣٨ ) ، و « نهاية الأرب » ( ٧٩ / ٣٩ ) ، والهَدَرَة : الساقطون من الناس .

(٢) البيت للفرزدق في « ديوانه » ( ٢/ ٥٢٩ ) ضمن قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ـ وقيل : سليمان بن عبد الملك ـ ويهجو جريراً ، ومطلع القصيدة :

السُّه عائِجِينَ بنا لَعَنَّا نرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخيامِ فقالوا إنْ فعلتَ فأَغْنِ عنَّا دموعاً غيرَ راقيةِ السِّجامِ

والبيت من شواهد: «الكتاب» (١٥٣/٢)، و«شرح التسهيل» (٢٦١/١)، و«شرح الرقمي» (٢٥٨/١)، و«المساعد» و«شرح الرضمي» (٢٥٨/١)، و«المساعد» (٢٠٢/٢)، وانظر «المقاصد النحوية» (٢٠٢/٢)، وانظر «المقاصد النحوية» (٢٠٤/٢-٢٠٤).

الحقيقيِّ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التعجُّبِ(١) ؛ كما في : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨] .

ومحلُّ الشاهد: زيادةُ (كانوا) بينَ الموصوفِ ـ وهو (جيرانِ) ـ وصفتِهِ ؛ وهو (كرامِ)، وقد اعتُرِضَ: بأنَّ عملَها الرفعَ في الضمير المُتَّصِلِ بها مانعٌ مِنَ الزيادة، ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ (٢).

## ﴿ قُولُه : ( ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ ) هاذا الردُّ مبنيٌّ على القول الثاني في معنى

(۱) قوله: (الغير) منع الحريري في «درة الغواص» (ص٥٥) دخول الألف واللام على (غير)، ونصَّ عليه سيبويه في «الكتاب» (٣٩/٣)، وقال الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغواص» (ص١٩٩): (ما ادَّعاه مِنْ عدم دخول «أل» على «غير» وإن اشتَهَرَ.. فلا مانع منه قياساً، وإنَّما المُهِمُّ فيه إثباتُ سماعه من العرب، وفي «تهذيب الأزهري»: قال ابن أبي الحسن في «شامله»: مَنَعَ قومٌ دخول الألف واللام على «غير» و«كل» و«بعض»؛ لأنَّها لا تتعرَّفُ بالإضافة، فلا تتعرَّفُ باللام، قال: وعندي: لا مانعَ مِنْ ذلك؛ لأنَّ اللام ليست فيها للتعريف، وللكنَّها اللام المُعاقِبةُ للإضافة؛ نحوُ: «كأنَّ بين فكُها والفكِّ»؛ أي: وفكُها، وقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّ الْمَعْقِبةُ الْمُواضع، وقد يُحمَلُ «الغيرُ» على الضد، و«الكلُّ » على الجملة، و«البعضُ» المواضع، وقد يُحمَلُ «الغيرُ» على الضد، و«الكلُّ » على الجملة، و«البعضُ » على الجزء؛ فيصعُ دخولُ اللام بهذا المعنى. انتهى، فيصعُ بطريق الحَمْلِ على النظير، وهو شائمٌ في كلامهم...).

(٢) وذلك لأنَّهُم يُلغُون (ظننت) إذا تأخّرت أو توسّطت ، مع أنَّها مسندةٌ إلى اسمها ، ولا يمنعُهُم ذلك من إلغائها وإبطال عملها ، فكذا هنا ، والذي ذهب إلى جواز زيادتها مع الاتصال . . الخليلُ وسيبويهِ في « الكتاب » ( ١٥٣/٢ ) ، وتبعهما ابن مالك في « شرح التسهيل » ( ١١٧/١ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١١٧/١ ) ، وذهب المُبرِّد وأكثر النَّحْويين إلى اشتراط عدم اتصال الضمير بها ، و(كان) في البيت=

وشذَّتْ زيادتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِهِ ؛ كقوله (١): [من الوافر] ٧٠ ـ سُرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَىٰ على كانَ المُسوَّمةِ العِرَابِ

و قوله: (سُرَاةُ بني...) إلىٰ آخره: (السَّرَاةُ) بفتح السين (٢٠ : جمع (سَرِيِّ )؛ بمعنى : شريف ، ويُروئ : (جِيادُ) جمع (جيِّد) ، و تَسَامَىٰ )؛ حُذِفتْ منه إحدى التاءَينِ ؛ مِنَ السُّمُوِّ ؛ وهو العُلُوُّ ، و(المُسوَّمةِ) بفتح الواو: اسمُ مفعولٍ مِنَ الوَسْم؛ وهو العلامة ، و(العِرَابِ) بكسر العين المُهمَلة: نعتُ (المُسوَّمةِ)؛ أي : الخيلِ العربيَّة التي جُعِلتْ عليها علامةٌ وتُرِكتْ في المرعىٰ ، وفي رواية : (المُطهَّمةِ الصِّلاب) (٣٠)؛ أي : التامَّةِ القويَّة .

الزيادة ، والمُعترِضُ جرى على القول الأوّل (٤) ، فهاذا الردُّ لا معنى له . فالأوّل : ردُّ الاعتراضِ : بأنّا لا نُسلّمُ أنّها عاملةٌ في الضمير المتصل بها ،

ت و وي . رو او عبراخي . بان و نستم الها حسد في العبسير المستمر بها ا

عندهم ليست زائدة ، والواو : اسمها ، و(لنا) : في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة ( لجيران ) ، و( كرام ) : صفة بعد صفة . انظر « التذييل والتكميل »
 ( ٢١٨/٤ ) ، و « تمهيد القواعد » ( ٣/١٥٩١ ) ، وانظر أيضاً كلام المُقرِّر .

<sup>(1)</sup> بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٦١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص ١٠٠) ، والرضي في « شرحه على الكافية » ( ٤/ ١٩٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٢٥٧/١) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٢٧٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٢٠١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢٠٣/٢) ، و تخليص الشواهد » ( ٥/ ٢٠٣/٢) ، و« خزانة الأدب » ( ٢/ ٢٠٧) .

<sup>(</sup>٢) وتقدَّم أيضاً في ( ٢/ ٣٥٢ ) عن المحشي جوازُ الضم . (٣) وجاءت كذلك في (و).

<sup>(</sup>٤) في (ك): ( والشارح جرى ) بدل ( والمُعترضُ جرى ) .

وأكثرُ ما تزادُ : بلفظ الماضي ، وقد شذَّتْ زيادتُها بلفظ المضارعِ في قول أمَّ عَقِيل بن أبي طالب(١) : [من مشطور الرجز]

# ٧١ أنت تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُ شَمْاًلٌ بَلِيلُ

قوله: ( في قولِ أمِّ عَقِيل ) بوزن ( وَكِيلٍ ): هو أخو عليَّ رضي الله عنهما ، كانتْ تقولُ له ذلك وهي تُرقِّصُهُ في صِغَرهِ .

قوله: (أنتَ تكونُ...) إلى آخره: (الماجد): الكريمُ،
 و(النَّبِيل) بفتح النون وكسرِ المُوحَّدة: مِنَ النَّبالة؛ وهي الفضلُ، وجمعُهُ:

بل الأصلُ كما قيل : (هم لنا) ، ثمَّ قُدِّم الخبرُ ، ووُصِلُ الضميرُ بـ (كان) الزائدةِ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلَّا يقعَ الضميرُ المرفوعُ المنفصل بجانب الفعل ؛ فالواوُ حينئذ : مبتدأٌ .

أو الأصلُ كما قيل أيضاً: (وجِيرانِ كائنِينَ لنا هم)؛ على أنَّ (هم) تأكيدٌ للضمير المُستترِ في الظرف ، فلمَّا زِيدتْ (كان) بعدَ (لنا).. وُصِلَ بها هاذا المُؤكِّدُ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلا يلزمَ ما تقدَّم ؛ فالواوُ حينئذٍ : تأكيدٌ للضمير في (لنا).

<sup>(</sup>۱) المشطوران من شواهد: «شرح التسهيل» ( ۲۱۲۲۱) ، و «شرح ابن الناظم» ( ص ۱۰۰ ) ، و « أوضح المسالك » ( ص ۱۰۰ ) ، و « أوضح المسالك » ( ۲۱۸۰۱ ) ، و « المساعد » ( ۲۲۸/۱ ) ، و « همع الهوامع » ( ۲۲۸/۱ ) ، و « شرح الأشموني » ( ۱۱۸/۱ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ۲/۱۰۲-۲۰۲ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص ۲۵۷-۲۰۷ ) .

﴾ ١٥٥\_ ويَحـذِفُونَهـا ويُبْقُـونَ الخَبَـرْ وبعدَ (إنْ) و(لو) كثيراً ذا ٱشتَهَرْ ﴾ ﴿

تُحذَفُ ( كان ) مع اسمِها ويبقئ خبرُها كثيراً بعد ( إنْ ) ؟

( نُبَلاءُ ) ؛ كـ ( شريفٍ وشُرَفاءَ ) ، و( تَهُبُّ ) بضمِّ الهاء شذوذاً ، وقياسُهُ : الكسرُ ، و( بَلِيلُ ) بفتح المُوحَّدة أَوَّلَهُ وكسرِ اللام بوزن ( قَتِيل ) ؛ بمعنىٰ : مَبْلولة .

الأدوات الطالبةِ لفعلَينِ ، فيطولُ الكلامُ ، فيُخفّفُ بالحذف ، وخُصَّ ذلك الأدوات الطالبةِ لفعلَينِ ، فيطولُ الكلامُ ، فيُخفّفُ بالحذف ، وخُصَّ ذلك بر إنْ ) و( لو ) دونَ بقيَّةِ أدوات الشرط ؛ لأنَّ ( إنْ ) أمُّ أدواتِ الشرطِ الجازمةِ ، و( لو ) أمُّ أدواتِ الشرطِ غيرِ الجازمة ، كما أنَّ ( كان ) أمُّ الجازمة ، وهم يتوسّعون في الأُمَّهات ما لم يتوسّعوا في غيرها . انتهى التصريح »(١) .

وعلىٰ هـٰذَينِ الوجهَينِ : يكونُ ما ذُكِرَ مُستثنىً مِنْ قاعدةِ : ( إِنَّ الضميرَ لا يتصلُ إلا بعامله ) ؛ للضرورة .

قوله: (وقياسُهُ: الكسرُ) ؛ أي: على ما هو القاعدةُ ؛ مِنْ أَنَّ كلَّ فعلِ
 لازم مِنْ ذوات التضعيف على ( فَعَلَ ) بفتح العين. . فقياسُ مضارعِهِ الكسرُ ؛
 نحو ( عَفَّ يَعِفُ ) ، و( قَلَّ يَقِلُّ ) .

<sup>(</sup>١) التصريح على التوضيح ( ١٩٣/١ ) .

كقوله(١) : [من البسيط]

### ٧٢ قد قِيلَ ما قِيلَ إِنْ صِدْقاً وإِنْ كَذِباً فَما أَعتِدَارُكَ مِنْ قُولِ إِذَا قِيلًا

فيهم عنده (٢) ، وكان جليساً له ويُؤاكُلُهُ ، فقال له لَبِيدٌ ـ وهو شاعرُ بني جعفرٍ ،

وكان إذ ذاك صغيراً \_ هاجياً له قصيدةً منها (٣) : [من مشطور الرجز]

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تأكلْ معَهُ إِنَّ ٱسْتَـهُ مِـنْ بَـرَصِ مُلَمَّعَـهُ

..........

\_\_\_\_\_

(۱) البيت للنعمان بن المنذر ملك الجِيرة ، وقد قاله ضمنَ مقطوعة يخاطب بها الربيع بن زياد ، وأوَّلها :

شَرِّهُ برَحْلِكَ عني حيثُ شنتَ ولا تُكثِرْ عليَّ ودَعْ عنكَ الأقاوِيلَا فقد رُمِيتَ بداءِ لستَ غاسلَهُ ما جاورَ السَّيْلُ أهلَ الشامِ والنِّيلَا فما انتفاؤكَ منهُ بعدَما قطعتْ هُوجُ المَطِيِّ بهِ أكنافَ شِمْلِيلَا

- (٢) والربيع أحد النُّجَباء الثلاثة الذين ولدتهم فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريَّة ، كما سبق تعليقاً في ( ٤٠٧/٢ ) .
  - (٣) ديوان سيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه ( ص١١٠ ) .

التقديرُ : ( إن كان المَقُولُ صِدْقاً ، وإن كان المَقُولُ كَذِباً ) .

وبعدَ ( لو ) ؛ كقولك : ( اثتني بدابَّةٍ ولو حماراً ) ؛ أي : ولو كان المَأْتِيُّ به حماراً (١) .

وإنَّــهُ يُـــولِــجُ فيهـــا إِصْبَعَــهُ يُــولِـجُ فيهــا إِصْبَعَــهُ يُـوارِي أَشْجَعَهُ كَانَّمــا يَطلُــثُ شيئــاً أَوْدعَــهُ

وقولُهُ : ( مُلمَّعهُ ) ؛ أي : مُلوَّنة ، و( الأَشْجَعُ ) : أصولُ الإِصبَعَ التي تَتَّصِلُ بعصبِ ظهرِ الكفِّ .

فالتفتَ النعمانُ إلى الربيع ، وقال : أذاك أنتَ يا ربيعُ ؟ فقال : لا والله ، لقد كَذَبَ ابنُ اللئيم ، فقال النَّعْمانُ : أُفِّ لهاذا طعاماً (٢) ، وقام الربيعُ وانصرفَ إلى منزله ، فقال فيه النعمانُ أبياتاً ؛ منها قولُهُ : (قد قِيلَ ما قِيلَ . . . ) إلى آخره (٣) .

لا يأمَنِ الدهرَ ذو بَغْيِ ولو مَلِكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجبلُ

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « طعاماً » ؛ أي : حال كون هذا طعاماً ) .

(٣) انظر قصة سيدنا لبيد مع النعمان بن المنذر في « البصائر والذخائر » ( ٢/ ٢٣٧\_ ٢٣٩ )،
 و « العمدة في محاسن الشعر وآدابه » ( ١/ ١٥-٥٢ ) ، و « جمهرة الأمثال »
 ( ٢/ ١٦٨\_ ١١٨ ) .

<sup>(</sup>١) ومن شواهده المشهورة:

# وقد شذَّ حذفُها بعدَ ( لَدُن ) ؛ كقوله (١<sup>٠)</sup> : ٧٣\_ منْ لَدُ شَوْ لاَّ فإلى إثلاثِها

[من مشطور الرجز]

وله: ( مِنْ لَدُ شَوْلاً. . . ) إلىٰ آخره : هاذا يقولُهُ العربُ فيما بينهم مِثْلَ المَثَل ، وهو مِنَ الرجز ، و( لَدُ ) بفتح اللام وضمِّ الدال : أحدُ لغات ( لَدُنْ ) (٢٠ ، و( شَوْلاً ) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الواو وفي آخره لامٌ : مصدرُ ( شالتِ الناقةُ

وعليه: (مصدرُ: شالتِ...) إلى آخره، وعليه: فلا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ المعنى: مِنْ لَدُ شالتْ شَوْلاً، فليس فيه (كان) محذوفةً، كما هو المُدَّعى والاستشهادُ، وهاذا وجهُ آخَرُ قدَّره بعضُهُم فراراً مِنَ التكلُّف فيما قدَّره الشارحُ تبعاً لسيبويهِ (٣)، كذا قيل.

ولا يُقَالُ<sup>(٤)</sup> : لا مانعَ مِنْ حصولِ الاستشهادِ على كونه مصدراً ، ويكونُ المصدرُ خبرَ (كان ) المحذوفةِ ، غايتُهُ : أنَّهُ أَخْبرَ بالمصدر مبالغةً ، أو بتأويل المصدرِ باسم الفاعل ، أو تقديرِ المضاف ؛ لأنَّهُ لا شاهدَ مع الاحتمال<sup>(٥)</sup> ، فتأمَّلُ .

<sup>(</sup>۱) كذا أنشده سيبويه غُفْلاً ، ولم تُعرَف بقيّته ، وهو من شواهد : «الكتاب» ( ۱/ ٢٦٤) ، و «شرح الرضي» ( ۲/ ۲۵۲) ، و «شرح الرضي» ( ۱/ ۲۵۲) ، و «شرح ابن الناظم» ( ص ۱۰۱) ، و «توضيح المقاصد» ( ۱/ ۳۰۳) ، و «أوضح المسالك» ( ۲/ ۲۳۲) ، و «المساعد» ( ۲/ ۲۷۳) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ۲/ ۲۲ ۲۲) ، و «خزانة الأدب» ( ۲/ ۲۲ ۲۲) .

<sup>(</sup>٢) سيذكرها المُحشِّي في القولة الآتية .

<sup>(</sup>٣) الكتاب ( ١/ ٢٦٥ ) ، وانظر « حاشية الخضري » ( ١/ ٢٢٧ ) .

<sup>(</sup>٤) في (ك): (وقديقال) بدل (ولايقال).

<sup>(</sup>٥) قوله : ( لأنه لا شاهد. . . ) سقط من (ك) ، وهــٰذا السقط متلائم مع الفرق السابق .

التقديرُ : ( مِنْ لَدُ أَنْ كانتْ هي شَوْلاً ) .

🤻 ١٥٦\_ وبعدَ (أنْ) تعويضُ (ما) عنها ٱرتُكِبْ 💎 كَمِثْـلِ (أمَّـا أنـتَ بَـرّاً فـٱقتَــرِبُ) 🎇

بِذَنَبِهِا): رفعَتْهُ للضِّراب، فهي شائلٌ، وجمعُها: (شُوَّلٌ)؛ كـ (راكع ورُكَّعِ)، وقيل: إنَّ (شَوْلاً) اسمُ جمعِ (شائلة) علىٰ غير قياسٍ؛ وهي الناقة التي جَفَّ لبنُها وارتفع ضَرْعُها وأتىٰ عليها مِنْ نَتَاجها سبعةُ أشهرٍ أو ثمانيةٌ.

وقولُهُ : ( إِتْلائِها ) بكسر الهمزة وسكونِ التاء الفوقيَّة : مصدرُ ( أَتْلَتِ الناقةُ ) : إذا تلاها ولدُها ؛ أي : تَبِعَها ، أفادَهُ العَيْنيُّ (١) .

وله: (مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ...) إلى آخره: في (لَدُن) لغاتٌ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ: فتحُ اللام وتثليثُ الدَّال مع نونِ ساكنة ، وضمُّ اللام وفتحُها مع سكونِ الدال وكسر النون ، (ولَدَىٰ) بفتحتينِ مقصوراً ، و(لِدُن) مُثلَّثَ اللامِ مع سكونِ الدال ، و(لَدُنا) بفتح اللام وسكونِ الدال وبعدَ النونِ ألفٌ ، و(لَدُ) بفتح اللام وضمَّ الدال ، كما في البيت ، ذَكَرَهُ العَيْنيُّ (٢) .

وإنَّما قدَّر الشارحُ كغيره ( أَنْ كانت ) ؛ لأنَّ الغالبَ على ( لَدُن ) أَنْ تُضافَ إلى المفرد ، والتقديرُ : ( مِنْ لَدُ زمنِ كونِها شَوْلاً ) ؛ لأنَّ ( لَدُ ) يكونُ بعدَها أسماءُ الزمان .

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( اسمُ جمع ) صوابُهُ : حذفُ ( اسم ) .

<sup>، (</sup> علىٰ غير قياسِ ) ؛ إذ قياسُ جمعها : ( شَوَائِلُ ) .

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ٢/ ٦١٠ ] .

<sup>(</sup>Y) المقاصد النحوية ( ۲/ ٦١٠ ) .

﴿ قُولُه : ( وَالْأُصُلُ : لَأَنْ كُنْتَ بِرّاً . . . ) إِلَىٰ آخره ؛ أي : الأَصُلُ الثاني ، وأمّا الأولُ : فهو : ( اقتربُ لأنْ كُنْتَ بَرّاً ) ، ثمَّ قُدِّمْتِ اللامُ وما بعدَها على ( اقتربُ ) للاختصاص ؛ أي : لبِرِّكُ لا لبرِّ غيركَ اقتربُ ؛ بمعنىٰ : تقرَّبُ .

قوله: ( فصار: أمَّا أنتَ... ) إلىٰ آخره ؛ أي: بعدَ إدغامِ النونِ في الميم للتقارب.

<sup>(</sup>١) وحُذِفَ قبلها لامُ التعليل؛ لأنَّ حذفها مع (أنْ) مُطَّردٌ. • توضيح المقاصد، (١/٤٠٥).

<sup>(</sup>۲) بيت يتيم لسيدنا العباس بن مرداس رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص ١٢٨ ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » ( ٢٩٣/١ ) ، و« شرح التسهيل » ( ١٠٥٣١ ) ، و« شرح الرضي » ( ١٠٤٩/١ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص ١٠٠ ) ، و« أوضح المسالك » ( ١٠٤٢ - ٢٦٥ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/٩٠٢ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/٣٤٤ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/٢١٦ - ٦١٥ ) ، و« تخليص الشواهد» ( ص ٢٦٢ - ٢٦١ ) ، و« خزانة الأدب » ( ١٣/٤ - ١٠٥ ) .

٧٤ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرِ فإنَّ قَوْميَ لم تأكلُهُمُ الضَّبُعُ ف ( أَنْ ) : مصدريَّةٌ ، و( ما ) : زائدةٌ عِوَضاً عن ( كان ) ، و( أنتَ ) : اسمُ ( كان ) المحذوفةِ ، و( ذا نَفَر ) : خبرُها .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ (كان) و(ما)؛ لكونِ (ما) عِوَضاً عنها،

وتخفيفِ الراء المُهمَلة وبعدَ الألفِ شينٌ مُعجَمة \_ كُنْيةُ خُفَافِ بن نُدْبة ؛ اسم وتخفيفِ الراء المُهمَلة وبعدَ الألفِ شينٌ مُعجَمة \_ كُنْيةُ خُفَافِ بن نُدْبة ؛ اسم أمّهِ ، وهو صحابيٌّ جليلٌ ، و(النَّفَر): الجماعة ؛ وهو في الأصل: اسمٌ لِمَا دونَ العشرة ، و(الضَّبُع) بفتح الضاد المُعجَمة وضم الباء المُوحَدة: اسمٌ للسِّنينَ المُجدِبةِ على التشبيه (١) .

والمعنى : يا أبا خُراشةَ لأنْ كنتَ ذا نَفَرٍ كبيراً وعزيزاً فيهم فَخَرْتَ ؛ فإنَّ قومي مَوفُورونَ لم تأكُلْهُمُ السِّنينُ المُجدِبةُ مِنَ القِلَّة والضعف(٢) .

قوله: (فَخَرْتَ) أشار به: إلى أنَّ المُعلَّل بقوله: (أنْ كنتَ)
 محذوفٌ، وقولُهُ: (فإنَّ قومي...) إلى آخره تعليلٌ لمحذوفٍ أيضاً ؛ أي:
 لا تَفتخِرْ على ً ؛ فإنَّ قومي... إلى آخره.

<sup>(</sup>۱) وقال الصبان في «حاشيته» ( ١/ ٣٨٤): (والضبع: حيوان معروف شبه به السنة المُجدِبة على طريق الاستعارة التصريحيَّة ، والأكلُ ترشيحٌ ، وقيل: الضبع حقيقة فيها ، ويحتمل: أنَّ المُرادَبه: الحيوان المعروف ، فيكونُ الكلامُ كنايةً عن عدم ضعف قومه ؛ لأنَّ القوم إذا ضعفوا عاثتُ فيهم الضباع ، قاله السيوطي في «شرح شواهد المغنى»).

 <sup>(</sup>۲) قوله : (السّنين) كذا في النسخ ، والأكثر : (السّنونَ) ، والمثبت على لغة سبق بيانها
 في ( ۱/ ٤٤٣ - ٤٤٥) .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض ، وأجاز ذلك المُبرِّدُ ؛ فيقولُ :

### فاكرة

## [في جواز حذف (كان) مع معمولينها]

تُحذَفُ (كان) مع معمولَيْها بعدَ (إِنِ) المكسورةِ الهمزةِ في قولهم : ( افْعَلْ هـٰذا إمَّا لا ) ؛ أي : إِنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ ؛ فـ ( ما ) : عِوَضٌ (١٠ ، و( لا ) : النافيةُ للخبر .

وقوله: (في قولهم: «افْعَلْ هاذا إمَّا لا ») جَعَلَهُ المُصنَفُ مِنْ حذفها معَ السمِها فقط ؛ لأنَّ (لا) جزءٌ مِنَ الخبر على ما هو الظاهرُ ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ ظاهرُ قولِهِ: (و« لا » النافية للخبر) ؛ فكأنَّهُ لم يُحذَف ؛ لبقاء بعضِه (٢٠) ؛ فكان الأَوْلى التمثيلَ بقوله: (قالتْ وإننْ) مِنْ قوله: (قالتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمِيْ...) إلى آخره (٣) .

قالت بناتُ العم يا سلمى وإنن كان فقيراً مُعدِماً قالت وإنن

أي : وإن كمان فقيراً مُعدِماً . انظر « التصريح على التوضيح » ( ١٩٥/١ ) ، و« المقاصد النحوية » ( ١/١٦٩ ـ ١٧١ ) .

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) أي : عن (كان) واسمها ، وأُدغمت نون (إنْ) فيها ؛ لتقارب مخرجَيْهما . ( تصريح ١ ( ١/ ١٩٥ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (شرح التسهيل» ( ١/ ٣٦٦-٣٦٦) .

(أمَّا كنتَ مُنطِلِقاً انطلقتُ )(١).

ولم يُسمَعْ مِنْ لسان العربِ حذفُ (كان) وتعويضُ (ما) عنها وإبقاءُ اسمِها وخبرِها. . إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مخاطَبِ ، كما مثَّل به المُصنَّفُ ، ولم يُسمَعْ مع ضميرِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (أمَّا أنا مُنطلِقاً انطلقتَ) ، والأصلُ : (أنْ كنتُ مُنطلِقاً) ، ولا مع الظاهر ؛ نحوُ : (أمَّا زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، والقياسُ : جوازُهُما كما جاز مع المُخاطَب ، والأصلُ : (أنْ كان زيدٌ ذاهباً انطلقتُ ) ، انظلقتُ ) ، وقد مثَّل سيبويهِ رحمه الله في «كتابه » : بـ (أمَّا زيدٌ ذاهباً) (٢٠ .

﴿ ١٥٧\_ ومِنْ مضارعٍ لــ (كانَ ) مُنجزِمْ تُحذَفُ نونٌ وهْوَ حذفٌ ما ٱلتُزِمْ ﴿

الحذف له شروطٌ : أَنْ يكونَ الفعلُ مضارع ( كانَ »...) إلى آخره : الحاصلُ : أنَّ الحذف له شروطٌ : أنْ يكونَ الفعلُ مضارعَ ( كان ) ، ومجزوماً بالسكون ، غيرَ مُتَّصِل بضمير نصب ، ولا بساكن ، وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل .

قوله: (وهُوَ حذَفٌ ما ٱلتُزمْ) ؛ أي : لم يُلتَزَمْ ؛ ف (ما) : نافيةٌ .

قوله: (وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل) ؛ أي: لأنَّ النونَ تُرَدُّ في حال
 الوقف ؛ لأنَّ جزءَ الكلمة (٣) أَوْلَىٰ مِنِ اجتلاب هاءِ السكتِ الواجبة في الوقف

<sup>(</sup>۱) فزعم أنَّ (ما) زائدةٌ لا عِوَض ، ورُدَّ : بأنَّ هـٰذا كلامٌ جرىٰ مَجْرى المثل ، فيُقالُ كما سُمع ولا يُغيَّر ، وليس هـٰذا الموضعُ مِنْ مواضع قياسِ زيادة (ما) ، وانظر (المقتضب) (٤٤٤٦) ، و(التذييل والتكميل) (٢٣٤/٢) ، و(همع الهوامع) (٤٤٤١) .

<sup>(</sup>٢) الكتاب ( ٢٩٣/١ ) .

<sup>(</sup>٣) أي: ردَّ جزءِ الكلمة.

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ مِنْ (كان).. قيل: (لم يَكُنْ)، والأصلُ: (يكونُ)، فحَذَفَ الجازمُ الضمَّةَ التي على النون، فالتقىٰ ساكنانِ! الواوُ والنون، فحُذِفَ الواوُ لالتقاء الساكنينِ! فصار اللفظُ: (لم يكنْ)، والقياسُ يَقتضِي: ألَّا يُحذَفُ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ، للكنَّهم حذفوا النونَ بعدَ ذلك تخفيفاً! لكثرة الاستعمال! فقالوا: (لم يَكُ)، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم.

ومذهبُ سيبويهِ ومَنْ تابعه : أنَّ هاذه النونَ لا تُحذَفُ عندَ مُلاقاة ساكنِ ؟ فلا تقولُ : (لم يكُ الرجلُ قائماً) ، وأجاز ذلك يونسُ ، وقد قُرِئَ شاذًا : (لم يَكُ الذين كفروا)(١) .

وأمَّا إذا لاقتْ مُتحرِّكاً.. فلا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ ذلك المُتحرِّكُ ضميراً مُتَّصِلاً.. لم تُحذَفِ النونُ اتَّفَاقاً ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ رضي الله عنه في ابن صَيَّادٍ: « إِنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ

\_\_\_\_\_

وَ قُولُه : ( كَقُولُه صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ ) ؛ أي : لمَّا طَلَبَ قتلَ ابنِ صَيَّادٍ حين أُخْبِرَ بأنَّهُ الدَّجَّالُ ، واسمُهُ : صافُ ـ بالمُهمَلة وبالفاء المضمومة ـ مُرخَّمُ ( صافي ) بالياء ، وقد يُوقَفُ على الياء ؛ كـ ( القاضي ) ، وقيل : اسمُهُ : عبد الله ، وكان يهوديّاً كاهناً ، وكانتْ إحدىٰ عينيهِ ممسوحة والأخرىٰ ناتئة ، وادَّعى النُبوَّة .

علىٰ ذي الحرفَينِ ؛ كـ (لم يَعِ) ، ولا تُرَدُّ في القرآن ؛ لأنَّ الوقفَ فيه علىٰ مرسوم الخطِّ ، ولأنَّهُ لا يُجتلَبُ فيه هاءُ سكتٍ غيرُ ما ثَبَتَ في الوصل ؛ نحوُ :

 <sup>(</sup>۱) ووافق الناظمُ يونسَ في الجواز . انظر « الكتاب » (٤/ ١٨٤ )، و « الأصول في النحو »
 ( ٣٨٣/٢ ) ، و « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٦٦ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٢١٢ ) .

عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ »(١) ؛ فلا يجوزُ حذفُ النونِ ؛ فلا تقولُ : ( إنْ يَكُهُ ) ، و( إلَّا يَكُهُ ) .

وإن كان غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ . . جاز الحذفُ والإثبات ؛ نحوُ : ( لم يكنْ زيدٌ قائماً ) ، و( لم يَكُ زيدٌ قائماً ) .

وفي « الكَرْمانيِّ » : أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما قال : « إنْ يَكُنْهُ. . . » إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ إذْ ذاك لم يكن قد اتَّضَحَ له أمرُهُ (٢) .

وفي « القَسْطلَّانيِّ » : أنَّ هلذا تَزَوَّجَ ووُلِدَ له ، ودَخَلَ مكَّةَ والمدينة ، وأسلم ومات مُسلِماً بالطائف ؛ أي : فهو غيرُ الدَّجَّالِ الآتي آخِرَ الزمان ، والكلامُ على ذلك مبسوطٌ في شروح « البخاري » ، كما أفاده ابنُ الميَّت في ( باب الضمائر ) (۳) .

\_\_\_\_\_

﴿ أَفَّتَ دِهَ ﴾ [الأنعام: ٩٠] فكذا النونُ ؟ فيُوقَفُ فيه على الكاف.

الله عليه عليه عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه وسلَّم الله عليه وسلَّم بأمره . . بعيدٌ ؛ فالأولىٰ : الجوابُ : بأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم عالم الله عليه وسلَّم عالم الله عليه أنَّ الترديد المذكور لكونه أقرب إلى امتثالِ المخاطب ؛ فإنَّ الله عنه كان له غَيْرةٌ تامَّةٌ على الإسلام .

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۱۳۵۶)، ومسلم (۲۹۳۰) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما، وللحديث شاهدٌ آخرُ سبق الحديث عنه تعليقاً في (۸/۱) في (باب النكرة والمعرفة).

<sup>(</sup>٢) الكواكب الدراري ( ٧/ ١٣١ ) ، وفيه : أنَّهُ لَم يأمر بقتله ؛ لأنَّهُ كان غير بالغ ، أو كان في حال مهادنة مع اليهود .

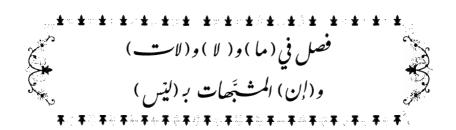
<sup>(</sup>٣) إرشاد السالك النبيل (ق/٦٩) ، وانظر « إرشاد السارى » ( ٢/ ٤٤٨ ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنَّف : أنَّهُ لا فرقَ في ذلك بينَ (كان) الناقصةِ والتامَّةِ ، وقد قُرِئَ : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَلِعِقْهَا ﴾ [النساء : ٤٠] ؛ برفع (حسنة) وحذفِ النون ، وهاذه هي التامَّة .

♥ قوله : (وقد قُرِئُ : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ ﴾ ) ؛ أي : قراءةً سبعيّة (١) .

Bo Bo B

<sup>(</sup>۱) قرأها بالرفع : نافعٌ وابن كثير وأبو جعفر ، وقرأ ابن كثير وابن عامر : (يُضعُفُها) . انظر « الدر المصون » ( ٣/ ٦٨٢ ) ، و« إتحاف فضلاء البشر » ( ص٢٤١ ) .



( فصلٌ في « ما » و « لا » و « لاتَ » و « إن » المُشبَّهاتِ بـ « ليس » )

قوله: ( فصلٌ في « ما » و« لا » و« لاتَ » و« إنِ » المُشبَّهاتِ
 بـ « ليسَ » ) ووجهُ الشَّبَهِ : أنَّ كلَّا للنفي ، وكونَ النفي للحال عندَ الإطلاق ،
 ودخولَها على المبتدأ والخبر .

[ فصلٌ في ( ما ) و ( لا ) و ( لات ) و ( إن ) المُشبَّهاتُ بـ ( ليس ) ]

وَوجهُ الشَّبَهِ: أَنَّ كَلَّا للنفي...) إلىٰ آخره: [فيه: أَنَّهُ وَرَدَ النصُّ بإعمالها ؛ قال الله تعالىٰ ﴿ مَاهَذَا بَشَرًا ﴾ [بوسف: ٣١] ؛ فلا حاجةَ للقياس معَ وجود النصِّ .

وأُجِيبَ : بأنًا المُثيِتَ لإعمالها عملَ (ليس) هو استقراءُ كلامِ الحجازيِّينَ ؛ أي : أنَّهُم تتبَّعوا كلامَهُم ، فوجدوهم يرفعونَ المبتدأَ وينصبونَ الخبرَ بعدَها ، معَ تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهِ سواه ، وتلك المُشابَهةُ عِلَّةُ الخبرَ بعدَها ، معَ تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهِ سواه ، وتلك المُشابَهةُ عِلَّةُ إعمالِ العربِ إيَّاها عملَ (ليس) ، لا أنَّ المُثبِتَ قياسُنا إيَّاها على (ليس) وتلك المُشابَهةَ جامعُ القياس ؛ إذ لا قياسَ مع النصِّ (١) ؛ أي : الدليلِ ؛ وهو

<sup>(</sup>۱) انظر « حاشية الصبان » ( ٣٨٨/١ ) .

رفعُ الحجازيِّينَ المبتدأَ ونصبُهُمُ الخبرَ بعدَها في جميع مواردها مِنْ كلامهم ، مع تبادُرِ إعمالِها وعدم ظهورِ وجه سواه .

فالاعتراضُ بأنَّ هاذا قياسٌ في اللغة بناءً على أنَّ المُثبِتَ لإعمالها العملَ المذكورَ قياسُنا إيَّاها على (ليس) بجامع تلك المُشابهةِ ، والقياسَ في اللغة ممتنعٌ.. ساقطٌ جدّاً ، فلا يُحتاجُ للجواب عنه بأنَّهُ لا يُسلَّمُ امتناعُهُ مطلقاً ، بل إنَّما يمتنعُ في المدلولات لا في الأحكام ، وقياسَ (ما) على (ليس) في العمل قياسٌ في الحُكْم .

وقد يُقالُ: لا نصَّ علىٰ أنَّ المرفوعَ اسمُها والمنصوبَ خبرُها ، بل يحتملُ \_ كما هو مذهبُ الكُوفيِّينَ (١) \_ : أنَّ المرفوعَ مبتدأٌ والمنصوبَ منصوبُ بنزع الخافضِ في محلِّ رفع ؛ بناءً علىٰ أنَّ المحلَّ لا يختصُّ بالمبنيَّات ، أو مرفوعٌ تقديراً ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ يَختصُّ بها ؛ فلا بدَّ مِنَ القياس علىٰ ( ليس ) حتىٰ يثبتَ مُدَّعى البَصْريِّينَ .

وبيانُ ذلك : أنَّ (ليس) عاملةٌ في المرفوع والمنصوب بعدَها ؛ لقيام الدليل على ذلك ؛ ككون اسمِها وخبرِها ضميرَينِ مُتَّصِلَينِ ، والضميرُ لا يتَّصِلُ الدليل على ذلك ؛ ككون اسمِها وخبرِها ضميرَينِ مُتَّصِلَينِ ، والضميرُ لا يتَّصِلُ إلا بعامله ؛ فالأوَّلُ نحوُ : ( زيدٌ ليس بقائم ) ، والثاني نحوُ : ( القائمُ ليسه زيدٌ ) ، فيُقاسُ عليها هاذه الحروفُ في هاذا العمل \_ أعني : كونَ المرفوعِ اسمَها والمنصوبِ خبرَها \_ بجامعِ أنَّ كلَّا للنفي . . . إلى آخره ، وهاذا ليس فيه

<sup>(</sup>١) سيأتي تخريج مذهبهم في (٢٦/٢).

قياسٌ مع النصِّ ، ولا قياسٌ في اللغة .

ثم إنَّ ما ذَهَبَ إليه الكُوفيُّونَ ؛ مِنْ أنَّ الاسمَينِ بعدَ ( ما ) مبتدأٌ وخبرٌ ، وانتصابَ الثاني بنزع الخافض ـ أي : الباء ـ . . ليس بشيء ؛ لأنَّ الباء زائدةٌ ، فإذا لم تثبتْ لم يُحكَمْ بكونها محذوفة ، وأيضاً : ليس المجرورُ بها مفعولاً حتى ينتصبَ بالمفعوليَّة مع حذف الجارِّ ووصولِ الفعل إليه ؛ كما في نحو : ( أستغفرُ الله ذنباً )(١) ؛ فإنَّ الناصبَ ليس نزعَ الخافض ، بل الفعلُ ونحوهُ ممَّا ينصبُ المجرورَ تقديراً لكونه مفعولاً ؛ لعدم إمكانِ نصبِهِ لفظاً بسبب الجارِّ ، فإذا عُدِمَ الجارُّ ونصبَ المفعولِ بعده فإذا عُدِمَ الجارُّ ونصبَ المفعولِ بعده ليس بقياسيُّ إلا مع ( أنَّ ) و( أنْ )(٢) .

﴿ قوله : ( وأمَّا الكُوفيُّونَ فجعلوا المرفوعَ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها عندَهُم مهملةٌ في جميع اللُّغات ، ويُؤوِّلون ما وَرَدَ بما ذَكَرَهُ بعدَهُ .

انظر ( تمهيد القواعد ) ( ٤/ ١٧٣٨ \_ ١٧٣٨ ) .

<sup>(</sup>٢) كما سيأتي في (٣/ ١٥٤\_ ١٥٩ ).

ونصبُهُ بنزع الخافض (١٦) ، وأَهْمَلَها التميميُّونَ ، كما أَهْمَلُوا ( ليس ) حَمْلاً عليها .

قوله: (مع بَقَا النفي) عبارة (التوضيح ): (ألّا ينتقض نفي خبرِها) (٢٠) ، وفيه إشارة : إلى أنّه لا يَضُرُ انتقاض نفي معمولِ خبرِها ، ووجهه ظاهر ؛ لأنّه غيرُ معمولٍ لها ، فلا يحتاجُ لبقاءِ نفيها بالنّظر إليه .

قوله : ( زُكِنْ ) ؛ أي : عُلِمَ مِنْ قوله في ( باب المبتدأ ) : ( والأصلُ

قوله: (ونصبُهُ بنزع الخافض)؛ وهو الباءُ التي تُزادُ بعدَ النفي؛
 فالمنصوبُ مرفوعٌ محلّاً أو تقديراً كحالةٍ وجودِ الباء، وقد علمتَ ما فيه،
 فتنته .

 « قوله : (كما أَهْمَلُوا « ليس » . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : في قولهم : (ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ ) برفع ( المِسْك ) (٣) .

قوله: (انتقاضُ نفي معمولِ خبرِها)؛ أي: كما في نحو: (ما زيدٌ قائماً إلا في الدار).

<sup>(</sup>١) انظر هذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١/ ١٣٤ - ١٣٩ ) .

<sup>(</sup>٢) أوضح المسالك ( ١/ ٢٧٦ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٨٠ ) ، و « المساعد » ( ١/ ٢٨٥ ) .

﴾ ﴿ ١٥٩ ـ وسَبْقَ حرفِ جرِّ أَوْ ظرفٍ كـ (ما بي أنـتَ مَعْنِيّــاً ) أجــازَ العُلَمَــا ﴿

T BY BANKA BANKA

تقدَّم في أوَّل ( بابِ « كان » وأخواتِها ) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلى أفعالِ وحروف (١١) ، وسَبَقَ الكلامُ على ( كان ) وأخواتِها ، وهي مِنَ الأفعال

\_\_\_\_

في الأخبار أنْ تُؤخَّرا ) بـ ( أل ) الاستغراقيَّةِ ؛ فإنَّه عُلِمَ منه : أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ .

الله على المعاوليّة لـ ( أجاز ) ، وسَبْقَ ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله منصوبٌ بالمفعوليّة لـ ( أجاز ) ، ومفعولُهُ : محذوفٌ تقديرُهُ : ( مَدْخُولَيْ « ما » ) ، كما قدَّرَهُ الأُشْمُونيُ (٢) ؛ أي : اسمَها وخبرَها ، ودُفِعَ بذلك المُقدَّرِ إيهامُ : أنَّ المُرادَ سَبْقُ ذلك على ( ما ) مع امتناعه ؛ لأنَّ ( ما ) لها الصدارةُ .

وقد (بر أل الاستغراقيّة ) ؛ أي : فيشملُ : الخبرَ المنسوخ ، وقد يُقالُ : لا حاجة لجَعْلِ (أل) استغراقيّة ، و(ترتيب) في كلام المُصنّف معطوفٌ على (النفي) ، والمعنى : مع بقاءِ النفي وبقاءِ الترتيبِ المعلومِ مِنْ باب المبتدأ ؛ فإنّهُ عُلِمَ هناك أنّ حقّ المبتدأ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ ؛ أي : لا بدّ مِنْ بقاء هاذا الترتيبِ الذي كان موجوداً قبلَ دخولِ الناسخ بعدَ دخولِهِ (٣) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳۲۵).

<sup>(</sup>٢) شرح الأشموني ( ١٢٢/١ ) .

 <sup>(</sup>٣) قوله : (قبلَ) مُتعلِّق بـ ( موجوداً ) ، وقوله : ( بعدَ ) مُتعلِّق بـ ( بقاء ) .

أمًّا (ما): فلغة بني تميم: أنَّها لا تعملُ شيئاً ؛ فتقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ) ؛ ف (زيدٌ): مرفوعٌ بالابتداء ، و(قائمٌ) : خبرُهُ ، ولا عملَ لـ (ما) في شيء منهما ؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائمٌ) ، وعلى الفعل ؛ نحوُ : (ما يقومُ زيدٌ) ، وما لا يختصُّ فحقُهُ ألَّا يعملَ .

ولغة أهلِ الحجاز : إعمالُها كعمل (ليس) ؛ لشَبَهِها بها في أنَّها لنفي الحالِ عندَ الإطلاق ؛ فيرفعونَ بها الاسمَ ، ويَنصِبونَ بها الخبرَ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالى : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] (١) ، وقال تعالى : ﴿ مَاهُنَ أُمَّهَٰ تَهِم ﴾ [المجادلة : ٢] (٢) ، وقال الشاعرُ (٣) :

 <sup>(</sup>۱) وقرأ سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه بالرفع . انظر « الكشاف » ( ۲/ ٤٦٦ ) ، و « الدر المصون » ( ۲/ ٤٨٩ ) .

<sup>(</sup>٢) ورُوي عن عاصم أنَّهُ قرأ ( أمهاتُهُم ) بالرفع . انظر « الدر المصون » ( ١٠/ ٢٦٢ ) .

<sup>(</sup>٣) أنشده أبو علي الفارسي ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائل معيَّن ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٥٥ ) ، و « المقاصد الشافية » (٢٢٦/٢ ) ، و « تمهيد القواعد » (٣/ ٢٢٦ ) . ونظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤ ) .

الله قوله: (أبناؤها مُتكنّفُونَ...) إلى آخره: هو مِنَ الكامل، وقبلَهُ:
وأنا النّاذِيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجيوشُ إليكُمُ أقوادَها
و(الحَرَّةُ) بفتح الحاء المُهمَلة: المُرادُ بها هنا: الكتيبةُ المُسْوَدَّةُ،
و(الأَقُواد): جمعُ (قَوْدٍ) بفتح القاف وسكون الواو: الجماعةُ مِنَ الخيل،
و(أبناؤها): مبتدأً ؛ أي: أبناءُ الكتيبة، وأراد: رجالَها، خبرُهُ:
(مُتكنَّفُون أباهُمُ)؛ أي: مُحدِقُون بهم، وأراد بالآباء: الرُّؤساءَ؛ لقيام الأمرِ بهم.

قَالَ العَيْنِيُّ : ( و « أَبَاهِمُ » : كَلامٌ إضافيٌّ ، وأَصلُهُ : « آَبَاءَهُم »(١) ،

\_\_\_\_\_

قوله: (المُسْوَدَّةُ)؛ أي: التي تُرى مِنْ بُعْدِ كالسواد؛ لكثرتها.

وحذف النانية للوزن ، هاذا على أنَّ ( أبا ) جمعٌ وأصلَهُ : ( آباء ) ، كما جرى الهمزة الثانية للوزن ، هاذا على أنَّ ( أبا ) جمعٌ وأصلَهُ : ( آباء ) ، كما جرى عليه المُحشِّي بعدُ ، ويحتملُ : أنَّهُ مفردٌ مِنَ الأسماء الخمسة ، وفي بعض نسخ الشارح : ( مُتكنَّفُونَ أباءَهُمْ ) بقَصْر الهمزة الأولى وإثباتِ الثانية ، وعدم إثبات واو الإشباع ، وفي بعضها : ( مُتكنِّفُو آبائِهِم ) بالتركيب الإضافيِّ ، مع مدً الهمزة الأولى وإثباتِ الثانية ، وعدم إثبات واو الإشباع ، والوزنُ صحيحٌ على كلَّ ، غايتُهُ : أنَّهُ على الثالثة يكونُ في الضرب إضمارٌ ، كما هو واضحٌ .

ع قوله : ( و « أباهمُ » : كلامٌ إضافيٌ ، وأصلُهُ : « آباءَهُم » ) معناه : أنَّ

<sup>(</sup>١) في (أ): (أباً لهم).

وقولُهُ : « حَنِقُو الصُّدُور » : خبرٌ ثانٍ عن المبتدأ ، وهو جمعُ « حَنِقِ » بفتح

( أباهمُ ) في البيت بقَصْرِ الهمزة الأُولى وحذفِ الهمزة الثانية للضرورة ، والأصلَ : ( آباءَهم ) بمدِّ الهمزة الأُولى وإثباتِ الهمزة الثانية ، فقُصِرَتِ الأُولى للضرورة ، وحُذفت الثانية بعدَ الإتيانِ بواو الإشباع للضرورة أيضاً .

وهاذا على أنَّ ( أبا ) جمعٌ ، ويحتملُ كما علمتَ أنَّهُ مفردٌ ، بل هو أَوْلىٰ ؛ إذ لا داعيَ للإتيان بواو الإشباعِ الذي يترتَّبُ عليه الاضطرارُ لحذف الهمزة الثانية التي هي لامُ الكلمة .

ثمَّ إِنَّ قُولَهُ : (كلامٌ إضافيٌّ ) غيرُ مُفيدٍ ؛ إذ هو معلومٌ بالضرورة ، إلا أَنْ يُقالَ : دَفَعَ به ما يُتوهَّم مِنْ أَنَّهُ ضميرٌ منفصل ، أو أَنَّ ( أَبا ) فعلٌ ماضٍ ، و( هم ) مفعولٌ ، وفي ذلك بُعُدٌ ، للكن نَقَلَ بعضُهُم عن العَيْنيِّ أَنَّهُ قال : ( وقولُهُ : « حَنِقُو الصدورِ » : كلامٌ إضافيٌّ خبرٌ ثانٍ . . . ) إلىٰ آخره ، ولم يقل ما ذكره المُحشِّى (۱) ، فتأمَّلُ (۲) .

<sup>(</sup>١) انظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٦٦٤ ) .

<sup>(</sup>٢) الذي ظهر بعد التأمُّل ومراجعة « المقاصد النحوية » ونسخ « الشرح ». . أنَّ ما قاله العينيُّ مفيدٌ بقطع النظر عمَّا أورده المُحشِّي ؛ لأنَّ الذي في « المقاصد » : أنَّ أصلَهُ : ( أباً لهم ) بالإفراد ومن دون إضافة كما هو في النسخة ( أ ) ؛ فلذلك بيَّن أن الذي في الشاهد كلام إضافي ، وفهم المُحشِّي أنَّ ( أباً ) بالجمع ؛ بدليل قوله : ( وأراد بالآباء ) ؛ ولذلك بيَّنه المُقرِّر بقوله : ( معناه : أنَّ « أباهم » . . . ) إلىٰ آخره ، ثمَّ اعترضه بقوله : ( لكنَّ قوله . . . ) إلىٰ آخره .

والحاصل : أنَّ في بيت ( الشرح ) ثلاثَ روايات : الأُولىٰ : ( مُتكنَّفُونَ أباهُمُ ) بإثبات النون ونصبِ ( أباهم ) ، وهي التي في جميع نسخ ( الشرح » ، والظاهر : أنَّها هي التي=

## للكن لا تعملُ عندَهُم إلا بشروطِ ستَّةِ ذَكَرَ المُصنِّفُ منها أربعةً :

\_\_\_\_\_

الحاء المُهمَلة وكسرِ النون ؛ مِنَ الحَنق \_ بفتحتَينِ \_ وهو الغيظُ ، وقولُهُ : « وما همُ أولادَها » ؛ أي : ليسوا أولادَ الكتيبةِ حقيقةً ، بل ذلك مجازٌ ؛ علىٰ حدً قولِ العرب : « بنو فلانِ بنو الحرب » )(١) .

الله عمل المُصنَفُ منها أربعة )؛ أي: ثلاثة صراحة ، والرابع في قوله: ( وَسَبْقَ حرفِ جرّ )؛ فإنّهُ تضمّن أنّ شرطَ عملها: ألّا يتقدّمَ معمولُ خبرِها وهو غيرُ ظرف على اسمها ، وإنّما سَكَتَ الناظمُ عن الخامس والسادس ؛ لأنّ الخامس وهو عدمُ تكرُّر ( ما ) داخلٌ في الثاني ، والسادس مبنيٌ على ضعيف .

قوله: (داخلٌ في الثاني) هـٰذا ظاهرٌ إنْ كانتْ (ما) الثانيةُ نافيةً مُؤسِّسة ، فيكونُ نفيُ النفي إثباتاً ، وأمَّا إن كانتْ زائدة فلا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الزائدة لمَّا شابهتِ النافية لفظاً كان كأنَّ النفي داخلٌ على النفي ، ونفيُ النفي إثباتٌ ، فحينئذٍ : يظهرُ الدخولُ في الثاني بالنسبة للزائدة ، فتأمَّلُ .

قوله: (والسادس مبنيٌ على ضعيف) ؛ إذ الراجحُ \_ كما سيُشيرُ إليه الشارحُ \_: أنَّ إبدالَ مُوجَبِ مِنْ خبرها لا يُبطِلُ عَمَلَها ، وعليه مشى الأُشْمُونيُّ الشارحُ \_: أنَّ إبدالَ مُوجَبِ مِنْ خبرها لا يُبطِلُ عَمَلَها ، وعليه مشى الأُشْمُونيُّ

جرئ عليها المُحشِّي والعينيُّ ، والثانية : (مُتكنَّفُونَ آباءَهُم) ، والثالثة : (مُتكنَّفُو آباءَهُم) ، والثالثة : (مُتكنَّفُو آبائِهم) ، ويمكن الاستثناسُ بما في (أ) على أنَّ الذي أورده المُحشِّي سليمٌ موافق لِمَا في « المقاصد » ، إلا أنَّهُ تصحَّف في باقي النسخ ، وإنَّما عبَّر بـ (الآباء) مجموعاً ؛ لوضيح المعنى ؛ لأنَّ (أبا) نكرةٌ مضاف إلىٰ معرفة ، فيعمُّ ، والله تعالىٰ أعلم .

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ٢/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤ ) .

الأوَّلُ : أَلَّا يُزادَ بعدَها ( إِنْ ) (١) ، فإِنْ زِيدَتْ بطلَ عملُها ؛ نحوُ : ( ما إِنْ زِيدَتْ بطلَ عملُها ؛ نحوُ : ( ما إِنْ زِيدٌ قائمٌ ) ؛ برفع ( قائم ) ، ولا يجوزُ نصبُهُ ، وأجاز ذلك بعضُهُم (٢) . الثاني : ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ ( إلَّا ) ؛ نحوُ : ( ما زيدٌ إلا قائمٌ ) ؛ فلا يجوزُ

في ( باب الاستثناء ) جاعلاً رفع البدلِ على محلِّ الخبر (٣) ؛ فالعاملُ المُقدَّرُ هو نظيرُ عامل المحلِّ .

ع قوله: (أنَّهُ إذا انتقضَ النفيُ بغيرها...) إلىٰ آخره: ليس المُرادُ مُطلَقَ الغير، وإلا فانتقاضُ النفي بـ (ما) ؛ بأنْ يُؤتىٰ بـ (ما) أخرىٰ نافيةً مُؤسّسةً.. يَضُرُّ كما تقدَّم ؛ فالحقُّ : أنَّ مفهومَ ( إلا ) فيه تفصيلٌ ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ كلامُ المُحشِّى.

<sup>(</sup>١) الحُكْمُ بالزيادة هو مذهب البَصْريِّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ ( إنْ ) ليستْ زائدة ، بل هي بمعنى ( ما ) ، وكُرِّرتْ بعدَها ها هنا لتأكيد النفي . انظر ( الإنصاف في مسائل

الخلاف ؛ ( ٢/ ٢٢٥ ) .

<sup>(</sup>٢) وهم الكُوفيُّونَ ، وادَّعى الناظم في « شرح التسهيل » الإجماعَ على عدم الجواز ، وممَّا رُوي على مذهب الكُوفيِّينَ : قول الشاعر : ( من البسيط )

بنى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا ولا صَرِيفاً ولكنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ برواية النصب . انظر « شرح التسهيل » ( ٢١٩٣١ )، و « ارتشاف الضَّرَب » ( ٣/ ١٢٠٠ )، و « توضيح المقاصد » ( ٥٠٦/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٤٥٠ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١/ ٢٢٨ ) .

نصبُ ( قائم ) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَا أَنتُدَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَكَ ﴾ [بسّ : ١٥] ، وقولِهِ : ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الاحقاف : ٩] ، خلافاً لمَنْ أجازه (١٠) .

الثالثُ : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها وهو غيرُ ظرفِ ولا جارِّ ومجرور ، فإن تقدَّم وَجَبَ رفعُهُ ؛ نحوُ : ( ما قائمٌ زيدٌ ) ؛ فلا تقولُ : ( ما قائماً زيدٌ ) ، وفي ذلك خلافٌ (٢) .

فيجبُ النصبُ عندَ البَصْريِّينَ في نحو قولِكَ : ( ما زيدٌ غيرَ قائم )(٣) .

 « قوله : ( فيجبُ النصبُ عندَ البَصْريِّينَ في نحو قولِكَ : « ما زيدٌ غيرَ قائمِ » ) فيه نَظَرٌ ؛ إذ نفيُ الخبرِ لم ينتقضْ ؛ لأنَّ الخبرَ هو ( غير ) ،

(۱) أجازه يونس وأبو علي الشَّلُوبِينُ في « تنكيته على المفصل » ، وتبعهما الناظم في « شرح التسهيل » ، وممَّا يَدُلُّ علىٰ مَذهبهم : قولُ الشاعر : ( من الطويل )

وما الـدهـرُ إلا مَنْجَنُوناً بـأهلِـهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبًا وقولُ الشاعر : (من الوافر)

وما حقُّ الذي يَعثُو نهاراً ويسرقُ ليلَهُ إلَّا نَكَالَا والجمهور على أَنَّهُما نُصِبا على المصدر ، والتقدير : (يدورُ دورانَ مَنْجَنُونِ) ، و(يُعذَّب مُعذَّباً) ؛ أي : تعذيباً ، و(يُتكَّلُ نكالاً) ، وانظر «شرح التسهيل» ( ٢٧٤/١) ، و« همع الهوامع » ( ٢٧٤/١) .

(٢) أجازه الجَرْمي والفرَّاء ، وتَبِعَهُما الناظم في « شرح التسهيل » ؛ حكى الجَرْمي : ( ما مُسِيثاً مَنْ أَعْتبَ ) ، وخُرِّجَ : علىٰ أنَّهُ حال ، أو شاذٌّ ، وممَّا وَرَدَ علىٰ لغتهم : قولُ الفَرزدق :

ف أصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ وخُرِّجَ : علىٰ أنَّ حركةَ ( مثل ) حركةُ بناء ؛ لإضافته إلىٰ مبني . انظر " شرح التسهيل " ( ٣٧٣/١ ) ، و" التذييل والتكميل " ( ٢٦٦/٤ ) ، و" أوضح المسالك " ( ١/ ٢٨٠ ) .

(٣) وأجاز الفرّاءُ الرفع . انظر « همع الهوامع » ( ١/ ٤٤٩ ) .

فإن كان ظرفاً أو جارًا ومجروراً ، فقدَّمتَهُ فقلتَ : ( ما في الدار زيدٌ ) ، و ما عندَكَ عمرُو ). . فاختلف الناسُ في ( ما ) حينئذ ؛ هل هي عاملةٌ أم لا ؟ فمَنْ جَعَلَها عاملةً قالَ : إنَّ الظرف والجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبِ بها .

ومَنْ لم يجعلْها عاملةً قالَ : إنَّهُما في موضعِ رفعٍ علىٰ أنَّهُما خبرانِ للمبتدأ الذي بعدَهُما .

قوله: (ومَنْ لم يجعلْها عاملةً) هاذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاة .

لا (قائم) ، والمُغايرةُ منفيَّةٌ ، إلا أنَّهُ لاحظَ ما بعدَها ؛ لكونها بمنزلةِ ( إلا ) التي يتعيَّنُ مُلاحظةُ ما بعدَها ؛ إذ هو الخبرُ صناعةً .

و قوله: (هاذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاةِ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نَقَلَ في النُّكَت » عن ابن هشام: أنَّ الجمهورَ مذهبهُم الإعمالُ ، وصحَّحه الأعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، وهو الذي مال إليه صاحبُ « النُّكَت » ؛ حيث قال فيها : ( وما صحَّحه ابنُ مالكِ وابنُ هشام ؛ مِنْ مَنْعِ تقديم الخبرِ الظرفيِّ وإجازةِ تقديم معمولِهِ الظرفيِّ . لا يكادُ يُعقَّلُ ؛ فإنَّ تقديمَ المعمولِ فرعُ تقديمِ العامل ، بل لو عُكِسَ فصحَّحا الجوازَ في الخبر والمنعَ في معموله . لكان أَشْبَهَ بالصواب ؛ فإنَّ المعمولَ قد يُمنع حيثُ يجوزُ العاملُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ معمولَ خبرِ الضواب ؛ فإنَّ المعمولَ قد يُمنع حيثُ يجوزُ العاملُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ معمولَ خبرِ عليه .

ثمَّ رأيتُ ابنَ هشامٍ قال في « تعليقه » : في تقديم الخبر الظرفيِّ مذهبانِ : هي تقديم الخبر الظرفيِّ مذهبانِ : 585

وهاذا الثاني هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ؛ فإنَّهُ شَرَطَ في إعمالها أَنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (ما) على الترتيب الذي زُكِنَ ، وهاذا هو المُرادُ بقوله : ( وترتيب زُكِنْ ) ؛ أي : عُلِمَ ، ويعني به : أَنْ يكونَ المبتدأُ مُقدَّماً والخبرُ مُؤخَّراً ، ومُقتضاهُ : أَنَّهُ متى تقدَّم الخبرُ لا تعمل (ما ) شيئاً ، سواءٌ كان الخبرُ ظرفاً أو جارًا ومجروراً أو غيرَ ذلك ، وقد صرَّح بهاذا في غير هاذا في ألكتاب »(۱) .

الشرطُ الرابعُ: ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ

أحدُهُما : الإعمالُ والظرفُ في موضع نصب ، وهو قولُ الجمهور ، وصحَّحه الأَعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، والثاني : الإهمالُ وهو في موضع رفع ، وهو قولُ الأخفش وصحَّحه الناظمُ وابنُهُ . انتهى ، فاستَفَدْنا مِنْ ذلك : أنَّ الجوازَ مذهبُ الجمهور ) انتهى أنتهى .

وقولُهُ: ( لا يكادُ يُعقَلُ ) قال ابنُ قاسمٍ في « حواشِيها » : ( أقولُ : بل هو معقولٌ بوجهٍ قريب ؛ لأنَّ الخبرَ معمولٌ لها ، وهي ضعيفةٌ لا تعمل في المُتقدِّم ، بخلاف معمولٍ ليس معمولاً لها ؛ فلا يَضُرُّ تقدَّمُهُ ، وأمَّا قولُهُ : « فإنَّ تقديمَ المعمول فرعُ تقديمِ العامل » . . فممنوعٌ كُلِّياً ) ، وأطال في ذلك ، فليُراجَعْ .

<sup>(</sup>١) انظر « تسهيل الفوائد » ( ص٥٦ ) ، و« شرح عمدة الحافظ » ( ١/ ٢١٤ ) .

 <sup>(</sup>۲) نكت السيوطي (ق/ ۸۱ ـ ۸۲) ، وانظر «ارتشاف الضَّرَب» ( ۱۱۹۸/۳) ، و «شرح الرضي» ( ۱۸۷/۲) .

ومجرور ، فإن تقدَّم بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : ( ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ ( آكِل ) ، ومَنْ أجازَ بقاءَ العملِ مع تقدُّم الخبرِ . يُجِيزُ بقاءَ العملِ مع تقدُّم المعمولِ بطريق الأوْلىٰ ؛ لتأخُّرِ الخبرِ ، وقد يُقالُ : لا يلزمُ ذلك ؛ لِمَا في الإعمال مع تقدُّم المعمول مِنَ الفَصْل بينَ الحرفِ ومعمولِهِ ، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدُّم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً. لم يبطلْ عملُها ؛ نحوُ : ( ما عندَكَ زيدٌ مُقِيماً ) ، و( ما بي أنتَ مَعْنِيّاً ) ؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ

\_\_\_\_\_

الأحرفَ ضعيفةُ العمل ، ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديمِ معمولِ الخبر على الخبر نفسِهِ ، ومنعُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه ؛ فلا يُقالُ : (ما زيدٌ طعامَكَ آكِلاً ) ، ولا : (ما زيداً ضاربٌ قائماً ) ؛ للزوم الفصلِ بينها وبين معمولِها بالأجنبي . انتهى « ياسين »(١) .

قوله : ( ضعيفةُ العمل ) فلا تقوىٰ علىٰ أنْ يُتصرَّفَ معها .

ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديم . . . ) إلىٰ آخره ، لكنَّ الظاهر : عدمُ بطلانِ العمل بتقديم معمولِ الخبر عليه ؛ لأنَّ الفصلَ فيه ليس بين ( ما ) ومعموليها معاً ، بخلاف تقديم معمولِ الاسم عليه ، ومُقتضى القياسِ : جوازُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه ، ومُقتضى القياسِ : جوازُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ للتوسُّع فيهما ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بينها وبين معموليها به ؛ لوقوع الفصلِ بينها وبينهما بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فهاذا مثله .

<sup>(</sup>١) حاشية ياسين على الفاكهي ( ٢/ ٣١١ ) ، حاشية ياسين على الألفية ( ١/ ١١٥ ) .

يُتُوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في غيرها .

وهاذا الشرطُ مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّفِ ؛ لتخصيصه جوازَ تقديمِ معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرطُ الخامسُ: ألَّا تتكرَّرَ (ما)، فإن تكرَّرتْ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ:

الشرط الحامس . الا تتحرّر (ما) ، قال تحرّرت بطل عملها ؛ تحو .

و قوله: ( ألَّا تتكرَّرَ « ما » ) ؛ أي : لأنَّ تَكْرارَها يُبعِدُ شَبَهَها بِ اللهِ قَوله : ( ألَّا تتكرَّرَ « ما » ) ؛ أي : لأنَّ اللهُ ولئ. . صحَّ بد ( ليس ) ، هاذا إن جُعِلتْ زائدةً ، فإن جُعِلتْ نافيةً مُؤكِّدةً للأُولئ. . صحَّ عملُها (١٠ ) ، وتقدَّم أنَّ هاذا الشرطَ مُستغنى عنه بالثاني (٢٠ ) .

للخبر (٣) ، وأنَّ الأُولى نافيةٌ لذلك النفي .

وكونُ (ما) الزائدةِ مُبطِلةً للعمل.. هو مذهبُ الجمهور ، لكن لم يُوافِقُهُم الناظمُ في شيء مِنْ كتبه ، وكذا ابنُ هشام ، واختار الناظمُ في « شرح التسهيل » أنَّها لا تُبطِلُهُ ، وارتضاه ابنُ هشام في « تعليقه » ؛ فقال : ( إنَّهُ يشهدُ له السماعُ والقياسُ ) ، كما في « النُّكَت »(٤) .

﴿ قُولُه : ( وَتَقَدُّم أَنَّ هَاٰذَا الشَّرَطَ . . . ) إِلَىٰ آخره : هَاٰذَا لَا يَظْهُرُ مَعَ حَمْلِهِ

<sup>(</sup>١) انظر كلام المُقرّر.

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٤٣١).

<sup>(</sup>٣) أي : انتفىٰ عدمُ قيام زيدٍ . « خضري » ( ٢٣٣/١ ) .

<sup>(</sup>٤) نكت السيوطي ( ق/ ٨١ ) ، وانظر « شرح شذور الذهب » ( ص ٢٢٢ ) ، و « شرح قطر الندئ » ( ص ١٤٣ ) ، و « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٧١ ) .

( ما ما زيدٌ قائمٌ ) ؛ فالأُولئ نافيةٌ ، والثانيةُ نَفَتِ النفيَ ، فَبَقِيَ إِثباتاً ؛ فلا يجوزُ نصبُ ( قائم ) ، وأجازَهُ بعضُهُم (١٠ .

الشرطُ السادسُ : ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، فإن أُبدِلَ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : ( ما زيدٌ بشيءِ إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به ) ؛ فـ ( بشيء ) : في موضع رفع خبراً

\_\_\_\_\_

( ما ) الثانيةَ على الزائدة ، وتقدَّم لك ما يتعلَّقُ بذلك (٣) ، فلا تَغفُلْ .

قوله: (وهو مبنيٌ على أنَّهُ لا يُشترَطُ...) إلى آخره: هاذا غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّ فَرْضَ الكلام كونُ (ما) مهملةً .

نعم ؛ يظهرُ على كونها عاملةً عملَ ( ليس ) ، و( شيء ) الذي بعدَ ( إلا ) بدلٌ مِنْ خبرِ ( ما ) ؛ فإنَّ محلَّهُ رفعٌ على خبريَّة المبتدأ ؛ فيُقالُ حينئذٍ : إنَّ الطالبَ لمحلِّ الخبرِ زال ، ووُجِدَ ما يَقتضى نصبَهُ .

<sup>(</sup>١) حكاه الفارسي عن جماعة الكُوفيِّينَ . انظر « همع الهوامع » ( ١/ ٤٥٠) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٤٤٤\_٥٠٥).

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ٤٣١).

عن المبتدأ الذي هو (زيدٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبِ خبراً عن (ما) ، وأجازه قومٌ (١) ، وكلامُ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ في هاذه المسألةِ.. مُحتمِلٌ للقولينِ المذكورينِ ؛ أعني : القولَ باشتراطِ ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، والقولَ بعدم اشتراطِ ذلك ؛ فإنَّهُ قال بعدَ ذِكْرِ المثالِ المذكورِ \_ وهو (ما زيدٌ بشيء...) إلى آخره \_ : (استوتِ اللغتانِ)(٢) ؛ يعني : لغةَ الحجاز ، ولغةَ تميم .

واختلف شُرَّاحُ « الكتاب » فيما يرجعُ إليه قولُهُ : ( استوتِ اللغتانِ ) : فقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ قبلَ ( إلَّا ) ، والمُرادُ : أَنَّهُ لا عملَ

فإن أُعمِلتْ كان المجرورُ في محلِّ نصبٍ ، وقولُهُ : ( إلا شيءٌ ) خبرَ محذوفٍ ؛ أي : إلا هو شيءٌ .

وجملةُ ( لا يُعبَأُ به ) : صفةٌ لـ ( شيء ) الثاني علىٰ كلا الإعرابَينِ ، ومعنىٰ ( لا يُعبَأُ به ) : لا يُعوَّلُ عليه ولا يُلتفَتُ إليه (٣ ) .

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) أجاز يونس والشَّلُوبينُ النصبَ مع ( إلا ) مطلقاً . انظر « همع الهوامع » ( ١/ ٤٤٨ ) .

<sup>(</sup>٢) الكتاب (٢/٣١٦).

<sup>(</sup>٣) تنبيه : يجوز نصبُ (شيء) الثاني على الاستثناء مطلقاً ، وكذا على البدل من محلّ الأوّل إن أعملتها على القول الثاني ، ويمتنعُ على الأوّل ؛ لأنّ البدلَ عليه يمنعُ عملَها ، ولا يجوز جرُّهُ تبعاً لجرّ الأوّلِ مطلقاً ؛ لأنّ الباءَ لا تعمل في موجب ، فتدبّرُ . «خضرى» ( ٢٣٣/١ ) .

لـ ( ما ) فيه ، فاستوتِ اللغتانِ في أنَّهُ مرفوعٌ ، وهاؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمالِ ( ما ) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقع بعدَ ( إلَّا ) ، والمُرادُ : أنَّهُ يكونُ مرفوعاً سواءٌ جُعِلتْ ( ما ) حجازيَّةُ أو تميميَّةٌ ، وهاؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال ( ما ) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وتوجيهُ كلِّ مِنَ القولَينِ ، وترجيحُ المُختارِ منهما ـ وهو الثاني ـ . . لا يليقُ بهاذا المُختصَر (١) .

اسمَ ( ما ) كما هو ظاهرٌ ، وقولُهُ : ( وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقع بعدَ « إلَّا » ) ؛ أي : وهو لفظُ ( شيء ) الواقع بعدَها ، فتأمَّلْ .

وله: (وترجيحُ المُختارِ...) إلى آخره: يصحُ قراءتُهُ بالرفع؛ عطفاً على (توجيهُ)، والخبرُ عنهما قولُهُ: (لا يليقُ بهاذا المُختصَر)؛ أي: لا يليقُ كلٌ منهما، وفيه: أنَّ الإخبارَ بأنَّ المُختارَ راجحٌ لا تطويلَ فيه، فهو لائقٌ بهاذا المُختصَر، إلا أنْ يُقالَ: إنَّهُ أرادَ ترجيحَهُ مع بيان أدلَّتِهِ، ويجوزُ أنْ يُقرَأَ بالنصب؛ علىٰ جَعْل الواو للمعيَّة.

قوله: ( لا تطويلَ فيه ) ؛ على أنَّهُ لا معنى للإخبار بأنَّ المُختارَ راجحٌ
 إلا بالتأويل ؛ بأنْ يُقالَ : المُختارُ عندي راجحٌ عندَ غيري مثلاً .

<sup>(</sup>۱) قال الخضري في «حاشيته » ( ۱/ ٢٣٤) : ( والحاصل : أنَّ الشرطَ الخامس والسادس ضعيفان ؛ فلذا تركهما « المتن » ، وبفَرْض صحَّة السادس يُغني عنه شرطُ بقاء النفي ) .

ا المراقع معطوف بـ (لكن) أو بـ (بلُ) مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُ<sup>(١)</sup> ﴿

المراقع معطوف بـ (لكن) أو بـ (بلُ) مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُ<sup>(١)</sup> ﴿

المراقع معطوف بده منطوف بده منطوف بده منطوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ بَالْهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مَا يَعْمُونُهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونِهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونُ أَلْهُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلُونُ أَلْهُ مِنْ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلْقُ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ حَلْ أَلْهُ مِنْ مِنْ بعدِ منصوب بـ (ما) ألزَمْ حيثُ مَنْ من منظونُ مِنْ من منظونُ مِنْ من من من منظونُ من من منظونُ من

إذا وَقَعَ بعدَ خبرِ ( ما ) عاطفٌ. . فلا يخلو : إمَّا أَنْ يكونَ مُقتضِياً للإيجاب ، أو لا .

فإن كان مُقتضِياً للإيجاب. تعيَّن رفعُ الاسمِ الواقعِ بعدَهُ ؛ وذلك نحوُ ( بل ) و( لكن ) ؛ فتقولُ : ( ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ ) ، أو ( بل قاعدٌ ) ؛ فيجبُ رفعُ الاسمِ علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : ( للكن هو قاعدٌ ) ،

وعُلِمَ مِنْ قوله: ( إِنَّ المُختارَ هو الثاني ): ردُّ الشرطِ السادس ، وهو كَذلك ، ولعلَّهُ إِنَّما ذَكَرَهُ ؛ ليُبيِّنَ وجهَ أَخْذِهِ مِنْ كلام سيبويهِ ، ويُبيِّنَ ردَّهُ ، فتدبَّرُ .

قوله : (علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ) يُعلَمُ مِنْ هاذا : أنَّ تسميةَ ما بعدَ
 ( بل ) و( لاكن ) معطوفاً مجازٌ ؛ لأنَّهُ ليس بمعطوفٍ ، بل خبرُ محذوفٍ ،

 <sup>(</sup>١) قوله: (منصوب بـ «ما»)، ومثله : المجرور بالباء الزائدة ؛ فيتعيَّنُ الرفعُ بعدَهُ أيضاً، ويمتنع الجر ؛ لأنَّ الباءَ لا تُزاد في الإثبات ، والنصب ؛ لِمَا سيأتي .
 «خضري» ( ٢/ ٢٣٤ ) .

أو ( بل هو قاعد ) ، ولا يجوزُ نصبُ ( قاعد ) عطفاً علىٰ خبر ( ما ) ؛ لأنَّ ( ما ) لا تعملُ في المُوجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتضِ للإيجاب ؛ كالواو ونحوِها.. جاز الرفعُ والنصبُ ، والمُختارُ : النصبُ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً ) ، ويجوزُ الرفعُ ؛ فتقولُ : (ولا قاعدٌ ) ، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : (ولا هو قاعدٌ ) .

فَفُهِمَ مِنْ تخصيصِ المُصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ ( بل )

و(للكن) و(بل) [حرفا] ابتداء ، كما في «الأُشْمُونيِّ »(١) ، وهلذا المجازُ علاقتُهُ المُشابهةُ الصُّورِيَّةُ ؛ كقولك : (هلذا فَرَسٌ) لصورةِ فرسٍ منقوشةِ على جدار .

قوله : ( لا تعملُ في المُوجَب ) بفتح الجيم ؛ أي : المُثبَتِ .

الرفع منسوخ ، فلا محل للرفع ؛ أي : إتباعاً على المحل ، كذا قيل ، وفيه : أنَّ الرفع منسوخ ، فلا محل للرفع ؛ ولذا قال السُّيُوطيُّ : ([يجوزُ] : «ولا قاعدٌ » على إضمار «هو ») انتهى « ابن قاسم »(٢) ، وقولُهُ : (والنصبُ ) ؛ أي : إتباعاً على اللفظ .

<sup>(</sup>۱) شرح الأشموني ( ١/ ١٢٢ - ١٢٣ )، وفي النسخ : (حرف ابتداء) بدل (حرفا ابتداء )، والمثبت من « شرح الأشموني » .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ۳۲)، وما بين المعقوفين زيادة منه، وانظر « همع الهوامع » ( (807/1)).

و( للكن ). . أنَّهُ لا يجبُ الرفعُ بعدَ غيرِهِما .

چېچېپښېښېښېښېښېېښېېښېېښېېښېېښېېښې پې ۱۲۱\_ وبعد (ما) و(ليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ

١٦١\_ وبعد (ما) و(ليس) جرّ البا الحبر . . . . . . . . . . . . . . . .

قوله: (جَرَّ البا...) إلىٰ آخره: (جَرَّ): فعلٌ ماضٍ ، فاعلُهُ:
 ( البا ) ، وقَصَرَهُ ؛ لأنَّهُ يجوزُ ذلك ، كما تقدَّم أوَّلَ الكتاب<sup>(١)</sup> .

وشرطُ جرِّهِ بالباء :

- كونُ الخبرِ مَنفِيّاً ؛ ومِنْ ثُمَّ امتنعَ : ( ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يُعبَأُ به ) . - وكونُهُ يقبلُ الإيجات ؛ فيخرجُ : ( ليس مثلُكَ أحداً ) .
- \_ وكونُ (ليس) غيرَ استثناء ؛ فلا يُقالُ : (قاموا ليس بزيدٍ) ؛ لأنَّ مصحوبَها كمصحوب (إلا) ؛ فكما لا يُقالُ : (ما زيدٌ إلا بقائمٍ).. لا يُقالُ : (قاموا ليس بزيد).

# تنبيب

#### [في وُرُودِ دخولِ الباء على اسم ( ليس )]

وَرَدَ دخولُ الباء على اسم ( ليس ) إذا تأخّر إلى موضع الخبر ؛ كقراءة بعضهم : ( ليس البِرَّ بأن تُولُّوا وجوهَكُم ) بنصب ( البِر )(٢) ، وقولِ

# ﴿ قُولُهُ : ( وَمِنْ ثُمَّ امْتَنَعَ : ليس زيدٌ. . . ) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ إذ الخبرُ

<sup>(</sup>۱) انظر ( ۱/ ۲۹۲\_ ۲۹۲ ) .

<sup>(</sup>٢) وهي قراءة أُبيُّ وابن مسعود ، قال ابن جني في ﴿ المحتسب ﴾ ( ١١٧/١ ) : ( قال ابن=

وبعدَ (لا) ونَفْي (كانَ) قد يُجَرُ

تُزادُ الباءُ كثيراً في الخبر المنفيِّ بـ ( ليس ) و ( ما )(١) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلِيَسَ اللَّهُ بِعَزِيزِ ذِي انْفِامِ ﴾ [الزمر: ٣٦]،

الشاعر (۲) : [من المتقارب]

أليسسَ عَجِيباً بانَّ الفتى في يَدَيهِ الذي في يَدَيهِ النَّ الفتى في يَدَيهِ النَّا ( وَنَفْي « كَانَ ) ؛ أي : ( كَانَ ) المنفيَّةِ .

## باقٍ علىٰ نَفْيه ، فكان الأَوْلىٰ أَنْ يقولَ : ( ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : « ليس زيدٌ

= مجاهد : فإذا كان هكذا لم يجز نصب « البر » ) ، ثم قال : ( الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا ، لكن قد يجوز أن يُنصب مع الباء ، وهو أن تجعل الباء زائدةً . . . ) ، وانظر « مغنى اللبيب » ( ١/ ١٥٠ ) .

(۱) وهاذه الباءُ لتأكيد النفي على الصحيح ، والمجرورُ بها على الإعمال منصوبٌ محلّاً أو تقديراً ، وعلى الإهمال مرفوع كذلك ، ولم يقع خبرُها في القرآن مُجرَّداً عن الباء إلا وهو منصوب ، فليُحمَلُ عليه المقرون بها . « خضري » ( ٢٣٥/١ ) .

(٢) البيت لمحمود الورَّاق في « ديوانه » ( ص٢٣٩ ) ، وبعده :

فَمِنْ بِينِ بِالِاللهِ مُوجَعٍ وبينِ مُعَنزً مُغِندً إليهِ ويسنِ مُعَنزً مُغِندً إليهِ ويسَلُبُهُ الشَّيْبُ شَرْخَ الشبابِ فليسن يُعزِيهِ خَلْقٌ عليهِ

 ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلِ عَمَّا يَمْ مَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [نصلت: ٤٦] .

ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونها حجازيَّةً ، خلافاً لقوم ، بل تُزادُ بعدَها وبعدَ التميميَّةِ ، وقد نقل سيبويهِ والفرَّاءُ رحمهما الله تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بني تميم (١) ؛ فلا التفاتَ إلىٰ مَنْ مَنَعَ ذلك (٢) ، وهو موجودٌ في أشعارهم (٣) .

وقد اضطرب رأيُ الفارسيِّ في ذلك ؛ فمرَّةً قال : لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحجازيَّة ، ومرَّةً قال : تُزادُ في الخبر المنفيِّ (٤) .

\* قوله: ( ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ) قيل: مَحَلُّ المجرور: إمَّا نصبٌ على الحجازيَّة ، أو رفعٌ على التميميَّة ، قال في « المغني »: ( والصوابُ: الأوَّل ؛ لأنَّهُ لم يقعْ في القرآن مُجرَّداً مِنَ الباء إلا منصوباً ؛ نحوُ: ﴿ مَا هُرَبَ أُمَّهُ تَهِمُ ﴾ [المجادلة: ٢] ) (٥) .

#### إلا بقائم » ) .

<sup>(</sup>١) انظر « الكتاب » ( ٣١٦/٢ ) ، و« معاني القرآن » للفرَّاء ( ٢/ ٤٢ ) .

 <sup>(</sup>٢) وهو الزمخشري الذي تَبعَ في ذلك الفارسيَّ في أحد رأييه . انظر «المفصل»
 ( ص١١٢ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٣)، و«الدر المصون» (١٢٣/١).

<sup>(</sup>٤) انظر «شرح التسهيل» ( ٣٨٣/١) ، و«توضيح المقاصد» ( ٥٠٨/١) ، و«مغني الليب» ( ٧١١/٢) .

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب (١/ ٧٥١).

وقد وردتْ زيادةُ الباءِ قليلاً في خبر ( لا ) ؛ كقوله (١٠ : [من الطويل] ٧٦ فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنِ فَتِيلاً عن سَوَادِ بنِ قارِبِ

وله: ( فكُنْ لي شفيعاً...) إلى آخره: الخطابُ مِنْ سَوَاد بنِ قاربِ الصحابيِّ رضي الله عنه للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، و( الفَتِيل) بفتح الفاء وكسرِ المُثنَّاة الفوقيَّة: هو الخيطُ الأبيضُ الذي في شَقِّ النَّوَاة، والمُرادُ هنا: شيئاً قليلاً، والأصلُ: ( قَدْرَ فَتيل )(٢)، وقولُهُ: ( عن سَوَادِ...) إلى آخره: أصلُهُ: ( عني )، للكنَّه أقام المُظهَر مُقامَ المُضمَر.

والشاهدُ : في قوله : ( بمُغْنِ ) ؛ حيثُ دخلتْهُ الباءُ وهو خبرُ ( لا ) .

() البت البيانا سمادين قارب اللَّمْس مضالله عنه وقاله ضمو قورية أثناه الملاحم

البيت لسيدنا سواد بن قارب الدَّوْسي رضي الله عنه ، قاله ضمن قصيدة أثناء إسلامه وقدومه على النبي صلى الله عليه وسلم في قصة طويلة رواها البيهقي في « دلائل النبوة » ( ٢٢ ) ، وقبل الشاهد :

فَأَشْهِـدُ أَنَّ اللهَ لا شَـيءَ غَـِـرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَىٰ كَلِّ غَائْبِ وَأَنَّكَ أَذْنَى المُرسَلِينَ وسيلةً إلى اللهِ يا بنَ الأكرمينَ الأطايبِ فَمُرْنا بما يأتيكَ مِنْ وحي ربَّنا وإنْ كانَ فيما جنتَ شَيْبُ الذوائب

وهبو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٣٧٦/١) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص١٠٥٠) ، و«أوضيح المسالك» ( ص١٠٥٠) ، و«أوضيح المسالك» ( ٢٩٤/١) ، و«المساعد» ( ٣٥٦/٢) ، و«المقاصد الشافية» ( ٣٨/٢) ، و«همم الهوامم» ( ٢/ ٤٦٥) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ٢/ ١٥٥\_١٥٠) .

(٢) وهــٰذا الأصل بناء على أنَّ ( فتيلاً ) مفعول به ، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً ؛ أي :
 بمغن إغناءً ما . انظر ( التصريح على التوضيح ) ( ٢٠١/١ ) .

وفي خبر (كان ) المنفيَّة ؛ كقوله (۱۱ : من الطويل] ۷۷ـ وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لم أَكُنْ بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القوم أَعْجَلُ (۷۷ـ وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لم أَكُنْ

وله: (وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي...) إلىٰ آخره: (الأَيْدِي): جمعُ (يدٍ)، و(الزاد): الطعامُ، وقولُهُ: (بأَعْجَلِهِم)؛ أي: بعَجِلِهِم؛ فأفعلُ التفضيلِ ليس علىٰ بابه، بخلاف الذي في آخِرِ البيت، و(إذ): ظرفٌ بمعنى (حين)، كذا قال العَيْنيُ (٢٠)، قال شيخُ الإسلام: (والأَوْجَهُ: أنّها تعليليّةٌ) (٣)، و(أَجْشَعُ) بالجيم والشينِ المُعجَمة: أَفْعَلُ مِنَ الجَشَع؛ أي: أشدُ حرْصاً على الأكل ونحوه.

ه قوله: (و ﴿ إِذْ ﴾ : ظرفٌ بمعنى ﴿ حين ﴾ ) لعلَّهُ بحسَبِ الأصل ، وإلا فهي المقصودُ منها الآن التعليلُ ، فصحَّ كلامُهُ ، للكنَّ شيخَ الإسلامِ نفعنا الله به بنى ردَّهُ على الغاهر المتبادرِ ، تأمَّلْ .

- -

(۱) البيت للشنفرئ في « ديوانه » (ص٩٥) ضمن لاميَّته الشهيرة المُسمَّاة بـ ( لامية العرب ) ، ومطلعها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُم فإنِّي إلىٰ قومٍ سِواكُم لَأَمْيَلُ وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ١٠٦٣ ) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص١٠٦ ) ، و«توضيح المقاصد» ( ١/٩٥١ ) ، و«أوضح المسالك» ( ١/٩٥١ ) ، و«مغني اللبيب» ( ٢/١١٧ ) ، و«المساعد» ( ٢٨٦/١ ) ، و«همع الهوامع» ( ٢١٤/١٤ ) ،

وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص٢٨٦ ـ ٢٨٨ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ٧/ ١٨٩ ـ ١٩٠ ) .

(۲) المقاصد النحوية (۲/ ۲۰۶).

(٣) الدرر السنية ( ١/ ٣٤٦) ، وليس فيه ترجيح .

قوله: ( في النَّكِراتِ. . . ) إلىٰ آخره: الجازُ : مُتعلِّقٌ بـ ( أُعمِلتْ ) ،
 و( لا ): نائبُ فاعل ، و( كـ « ليس » ): حالٌ مِنْ ( لا ) .

ووجه اختصاصِها بالنكرات: أنّها لنفي الجنس برُجْحانِ والوَحْدةِ بمرجوحيّةٍ ، وكلٌّ منهما بالنكرات أَنْسَبُ ، وإنّما تعملُ ( لا ): بشرطِ بقاءِ النفي ، والترتيبِ ، وألّا يُفصَلَ بينها وبين مرفوعِها بغير معمولِ الخبرِ الظرفِ أو الجارِّ والمجرور ، كما في ( ما ) .

قوله: (وقد تَلِي «لاتَ »...) إلىٰ آخره: (تَلِي) مِنْ (وَلِيَ الشيءَ ولايةً): إذا تولَّاه، والمُرادُ: أنَّ (لات) يكونُ لها وِلايةُ عَمَلِ (ليس)، وذَكَرَ الناظمُ مِنْ شروط إعمالِها شرطَين: أنْ يكونَ معمولاها اسمَيْ زمانٍ،

﴿ قُولُه : ( و « كليس » : حالٌ مِنْ « لا » ) ؛ أي : أو مفعولٌ مطلقٌ علىٰ معنىٰ : ( إعمالاً كإعمال « ليس » ) .

قوله: (وكلٌ منهما بالنكرات أَنْسَبُ) عبَّر بأفعلِ التفضيل ؛ لتأتي ذلك
 في نحو المُعرَّف بـ (أل) الجنسيَّة .

قوله: (بشرطِ بقاءِ النفي ، والترتيبِ...) إلى آخره: لم يقل:
 ( وعدمِ الاقترانِ بـ « إنْ » ) ؛ لأنّها لا تقترنُ بها أصلاً ، فلا يحتاجُ إلى
 اشتراطه .

وبقي شرطٌ ؛ وهو ألَّا تكونَ لنفي الجنس نصًّا ، وإلا عَمِلَتْ عملَ ( إنَّ ) ،

وأَنْ يُحذَفَ أحدُهُما ، ويُزادُ علىٰ ذلك : الشروطُ المُتقدِّمةُ في ( ما ) ، إلا الشرطَ الأوَّلَ ؛ لأنَّ ( إنْ ) لا تُزادُ بعدَها أصلاً ، فلا معنىٰ لاشتراطه .

و (قد) : للتحقيق بالنُّسْبةِ لـ ( لات ) $^{(1)}$  ؛ فلا يُنافِي قولَ « التوضيح » :

ولا يَرِدُ قُولُهُ : ( تَعَزَّ . . . ) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ التنصيصَ علىٰ نفي الجنسِ فيه مِنَ القرينة الخارجيَّة ، لا مِنْ نَفْس ( لا ) .

والحاصلُ: أنَّهُ يُشترَطُ لإعمال (ما) الشروطُ الأربعةُ المُتقدِّمةُ في كلام المُصنَّف، ولإعمال (لا) و(لات) و(إنْ) ما عدا الشرطَ الأوَّلَ منها، ولا يُشترَطُ غيرُ ذلك في (إنْ)، وتختصُّ (لا) بتنكير معمولَيْها، وألَّا تكونَ لنفي الجنس نصّاً، وتختصُّ (لات) بتنكير ما ذُكِرَ بالفعل مِنْ معمولَيْها (الات) وكونِ معمولَيْها اسمَىْ زمانِ ، وأنْ يُحذَفَ أحدُهما.

فشروطُ ( لات ) ستةٌ ، و( لا ) خمسةٌ ، و( إنْ ) ثلاثةٌ ، ثمَّ ظَهَرَ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في ( لات ) الشرطُ الرابعُ مِنْ شروط ( ما ) ؛ وهو ألَّا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ أو جارٌ ومجرور ؛ فإنَّهُ لا يُجمَعُ بين معمولَيْها كما علمتَ .

قوله: ( إلا الشرطَ الأوَّلَ) ، وكذا الرابعُ كما علمت .

النَّسْبِيِّ بالنسبة لـ ( و « قد » : للتحقيق بالنَّسْبةِ لـ « لات » ) ؛ أي : وللتقليل النَّسْبيِّ بالنسبة لـ ( إنْ ) .

<sup>(</sup>١) وللتقليل النسبي بالنسبة لـ ( إن ) .

<sup>(</sup>٢) أمَّا المُقدَّر فيجوز أن يكون معرفة، وسيأتي التنبيه عليه في كلام المُحشِّي في (٢/ ٤٦٠ \_ ٤٦١).

و (إنْ) ذا العَمَلا <u>ଝ</u>ኆ*ቤት*₺₡*₠ቤት₺₡₠ቤት₺₡₠ቤት₺₡₠ቤት₺₡₠ቤት₺₡₠ቤት₺₡₠₢₺₺₡₠ቤት₺₡₠₢₺₺₡₠₢₺₺₡₠* 

( وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب )(١) ، وهـٰذا مَبْنيٌّ علىٰ جوازِ استعمالِ المُشترَكِ في معنَييهِ (٢) ، أو يُقالُ: الإجماعُ على الجواز دونَ الوجوب ؛ فلا يُنافِي القلَّةَ.

♣ قوله : (و« إنْ ») ؛ أي : بشرطِ بقاءِ النفي ، والترتيبِ ، وعدم تقدُّم معمولِ الخبرِ إذا كان غيرَ ظرفٍ أو جارٌّ ومجرور .

﴿ قوله : ( ذا العَمَلا ) ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ تنكيرِ المعمولين فيهما ،

﴿ قُولُه : ( وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب ) معنىٰ إجماع العرب علىٰ إعمالها : إجماعُهُم على الرفع أو النصب بعدَها ، وهـٰذا لا يُنافى اختلافَ النُّحاةِ في ذلك ـ المرفوع أو المنصوبِ هل هو معمولٌ لها أو لا ؛ فلا يُقالُ : إذا أجمعتِ العربُ على إعمالها فكيف مَنَعَهُ بعضُ النُّحاة كالأخفش؟!

﴿ قُولُه : ( أَو يُقالُ : الإجماعُ على الجواز. . . ) إلى آخره : هاذا مبنيٌّ علىٰ تسليم أنَّ (قد) للتقليل بالنسبة لـ (لات) أيضاً .

قوله : ( فلا يُنافِي القلَّةَ ) ؛ أي : قلةَ الوقوع .

🟶 قوله : ( ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ . . . ) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ اسمَ

<sup>(</sup>١) في مطبوع ( الأوضح ) ( ١/ ٢٨٧ ) : ( وعملها واجب ) ، وعبارة المُحشِّي موجودة في النسخة التي شَرَحَ عليها الشيخ خالد في « التصريح » ( ١/ ٢٠٠) .

والأكثرون على جوازه ، ومنعه الرازي وغيره . انظر " نفائس الأصول " ( ٦/ ٢٦٩٦ ـ ٢٦٩٧ ) ، و « الغيث الهامع » ( ص١٦٦ ) .

تَقَدَّمَ أَنَّ الحروفَ العاملةَ عملَ ( ليس ) أربعةٌ (١) ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ

وهو كذلك في ( لاتَ ) ، دونَ ( إنْ ) ؛ لأنَّها تعملُ في المعارف والنَّكِرات ، بل قال بعضُهُم : ( إنَّها لا تعملُ إلا في معرفة ) .

الإشارةِ في قوله: (ذا العَمَلَا) راجعٌ إلىٰ عمل (لا) في قوله: (في النَّكِرات...) إلىٰ آخره، وليس كذلك، بل هو راجعٌ إلىٰ عمل (ليس) في قوله: (إعمالَ ليس).

\* قوله: ( وهو كذلك في « لاتَ » ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُشترَطُ التنكيرُ في أحد المعمولينِ فقط ؛ وهو المعمولُ المذكور لا المحذوفُ ، كما سيأتي في المُحشِّي<sup>(۲)</sup> ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : أنَّهُ يُشترَطُ تنكيرُ المعمولينِ على سبيل البَدَل ، فيُشترَطُ تنكيرُ الخبرِ إن كان هو المذكورَ ، أو الاسمِ إن كان هو المذكورَ ، تأمَّلُ .

قوله: (بل قال بعضُهُم: إنّها...) إلىٰ آخره: يَرُدُهُ: قولُهُم: (إنْ أحدٌ خيراً منْ أحد إلا بالعافية )(٣).

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/ ۲۸ ٤).

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٢٠١٠).

<sup>(</sup>٣) انظر « التذييل والتكميل » ( ٢٧٨/٤ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١٢/١ ) ، و « مغني اللبيب » ( ١٢/١ ) .

( ما ) ، وذَكَرَ هنا ( لا ) و( لاتَ ) و( إنْ ) .

أمَّا ( لا ): فمذهبُ أهلِ الحجاز: إعمالُها عَمَلَ ( ليس )، ومذهبُ تميم: إهمالُها، ولا تعملُ عندَ الحجازيِّينَ إلا بشروطِ ثلاثة:

أحدُها : أَنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتَينِ ؛ نحوُ : ( لا رجلٌ أفضلَ منك ) ، ومنهُ : قولُهُ (١) :

٧٨ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقِياً ولا وَزَرٌ ممَّا قضى اللهُ واقِيَا

قوله: (تَعَزَّ فلا شيءٌ...) إلىٰ آخره: (تَعَزَّ): مِنَ العَزَاء؛ وهو الصبرُ والتَّسَلِّي، و(لا) في الموضعينِ: بمعنىٰ (ليس)؛ فالشاهدُ في الموضعين، وقيل: لا شاهدَ في الأوَّل؛

ه قوله : ( لا شاهدَ في الأوَّل ) ، وأمَّا الثاني ففيه الشاهدُ ؛ إذ لا وَزَرَ إلا وهو ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ ، سواءٌ كان واقياً كسباً ـ ولا تكونُ الوِقايةُ إلا ممَّا لم يقضِه تعالىٰ في الواقع ـ أو لم يكنْ واقياً أصلاً ؛ فلا يصحُّ جَعْلُ قولِهِ : ( ممَّا قضى الله ) خبراً .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ٣٧٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص ١٠٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٢٨٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٢/ ٢٨٦) ، و« مغني اللبيب » ( ٢/ ٣٢٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٣٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٢٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٣٤٣ ـ ٦٤٤) ، و« شرح أبيات المغنى » ( ٤/ ٣٧٧ ـ ٣٧٧) .

وقولُهُ (١) : [من الطويل]

### ٧٩ نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذِل فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالكُمَاةِ حَصِينا

\_\_\_\_\_

لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ قُولُهُ : ( على الأرض ) خبراً ، و( باقياً ) : حالٌ .

و(الموزَر): المَلْجَأُ، و(المواقي): الحافظُ؛ أي: اصْبِرْ على ما أصابك؛ فإنَّهُ لا يبقىٰ شيءٌ علىٰ وجه الأرضِ، ولا ملجأٌ يَقِي الشخصَ ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ وقدَّرَهُ عليه.

وله: (نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحبٌ...) إلى آخره: (خاذل): مِنَ الخِذْلان ـ بالخاء والذال المُعجَمتين ـ وهو تركُ النصر، وقولُهُ: ( بُوِّتْتَ ) ؛ الخِذْلان ـ بالخاء والذال المُعجَمتين ـ وهو تركُ النصر، وقولُهُ: ( بُوِّتْتَ ) ؛ أي : أُسكِنتَ ؛ مِنْ ( بَوَّأَهُ اللهُ منزلاً ) ؛ أي : أَسْكَنَهُ إِيّاهُ ، و( الكُمَاة ) بضمً الكاف : جمعُ ( كَمِيٍّ ) ؛ وهو الشجاعُ المُتكمِّي في سلاحه ؛ أي : المُتغطِّي به ، و( حِصْناً ) : مفعولٌ ثان لـ ( بُوِّئْتَ ) ، ومفعولُهُ الأوَّلُ : هو الناءُ النائبةُ

\* قوله: (الاحتمالِ أَنْ يكونَ قولُهُ: «على الأرض »...) إلى آخره: فيه: أنَّا الانسلّمُ ذلك؛ لبُعْده؛ الاحتياجه إلى تكلُّفٍ، ولو سلَّمْناه يكونُ قولُهُ: (على الأرض) مُحتمِلاً للرفع والنصب، ويُبعِدُ احتمالَ الرفعِ نصبُ الخبر في الشطر الثاني، فيكونُ النصبُ فيه قرينةً على النصب في الأوّل، وإلا كان تلفيقاً بينَ لغتَينِ؛ فالحقُّ: أنَّ الاستشهادَ بالشَّطْرَينِ، غايةُ الأمرِ: أنَّهُ في الأوّل بقرينة الثاني.

-

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( 1/7 ) ، وابن هشام في « المغني » ( 1/7 ) ، والشارح في « المساعد » ( 1/7 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/7 ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( 1/7 ) .

عن الفاعل ، و(حَصِيناً ) : صفةٌ لقوله : (حِصْناً ) ، و(بالكُماة ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (نَصَرْتُكَ ) ، والباءُ : للسببيَّة ، أو للاستعانة .

الله البعضُ بيتاً للنابغة ) ؛ أي : أَنْشَدَ ذلك البعضُ بيتاً للنابغة يستدلُّ به على دَعْواهُ ، والمُرادُ به : النابغةُ الجَعْديُّ ، واسمهُ : قيسُ بنُ عبد الله ، وقيل : حبًّانُ بنُ قيس ، وإنَّما قيل له : النابغةُ ـ وقيل : حبًّانُ بنُ قيس ، وإنَّما قيل له : النابغةُ ـ بالغين المُعجَمة ـ لأنَّهُ قال الشعرَ في الجاهليَّة ، ثمَّ أقام مُدَّةَ نحوِ ثلاثينَ سنة لا يقولُ الشعر ، ثمَّ نبَغَ فيه فقاله ، فسُمِّيَ النابغةَ ، وَفَدَ على النبيِّ صلَّى الله لا يقولُ الشعر ، ثمَّ نبَغَ فيه فقاله ، فسُمِّيَ النابغةَ ، وَفَدَ على النبيِّ صلَّى الله

و قوله: ( مُتعلِّقٌ بقوله: « نَصَرْتُكَ » ) ، وعلى هذا: فالمُرادُ بِ الكُمَاة ) : قومُهُ الشُّجْعان ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ ( بُوَّئتَ ) ؛ فيكونُ المُرادُ بـ ( الكُمَاة ) : إمَّا قومَهُ الشُّجْعانُ ، أو نَفْسَهُ والجمعُ للتعظيم ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ ( حَصيناً ) .

ألم تسألِ الدارَ الغداةَ متى هيا عَدَدْتُ لها مِنَ السَّنينَ ثمانيا وقد استشهد به: الناظم في «شرح التسهيل» ( ٢٧٧/١) ، والمرادي في «توضيح المقاصد» ( ١/ ٥١٠) ، وابن هشام في « المغني» ( ٢/ ٣٢٧) ، والشارح في « المساعد» ( ١/ ٢٨٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية» ( ٢/ ٣٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع» ( ١/ ٥٢٠ - ٢٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( ٢/ ٥٦٥ - ٢٦٧) ، و« شرح أبيات المغنى» ( ٢/ ٣٨٧) .

<sup>(</sup>۱) قاله ابن جني، وتبعه ابن الشَّجَري وأبو حيَّان. انظر « أمالي ابن الشجري » ( ۲/۳۳٪ )، و « التذييل والتكميل » ( ۲/۲۸۲ ) ، و « مغنى اللبيب » ( ۲/۳۲۷ ).

 <sup>(</sup>۲) ديوان سيدنا النابغة الجعدي رضي الله عنه ( ص١٨٦ ) ، والبيتان ضمن قصيدة مطلعها :

## ٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذي وُرِّدٌ فلمَّا تَبِعْتُها تَوَلَّتْ وبَقَّتْ حاجتي في فُؤادِيَا

\_\_\_\_\_

عليه وسلَّم وأَسْلَمَ (١) ، وطال عُمُرُهُ في الجاهليَّة والإسلام ؛ قبل : عاش مئة وثمانينَ سنة ، وقبل : عاش مئتَينِ وأربعينَ سنة وزيادة على ذلك ، أفاده العَيْنيُّ في « الشواهد الكبرىٰ »(٢) .

قوله : ( بَدَتْ ) ؛ أي : أَظْهَرَتِ المحبوبةُ فِعْلَ ذي وَدً ـ بتثليث الواو \_

و قوله: (أي: أَظْهَرَتِ المحبوبةُ) فيه: أنَّ (بدا) لازمٌ، فكيف يُفسِّرُهُ به أَظْهَر) ؟! وإنَّما معناه: (ظهرتْ) على حذف مضاف، و(فِعْلَ ذي بُرُ أَظْهَر) ؟! وإنَّما معناه: (ظهرتْ) على حذف مضاف، و(فِعْلَ ذي وُدِّ ؛ فحَذَفَ وُدِّ ): منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي: ظَهَرَ فِعْلُها كَفِعْلِ ذي وُدِّ ؛ فحَذَفَ المضافَ الذي هو (بدا) إلى ضميرها ؛ المضافَ الذي هو (بدا) إلى ضميرها ؛ فقال: (بَدَتْ)، وحذفَ الجارَّ الذي هو الكافُ الداخلةُ على (فِعْل ذي وُدِّ) فانتصبَ، فتدبَّرْ.

بَلَغْنا السماءَ مَجْدُنا وسناءُنا وإنَّا لنَرجو فوقَ ذلكَ مَظْهَرَا

( من الوافر )

فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إلىٰ أينَ المظهرُ يا أبا ليلىٰ ؟ » ، فقال : إلى الجنَّة ، فقال : « أَجَلْ إِنْ شَاءَ اللهُ » ، ثمَّ لمَّا وصل إلىٰ قوله فيها :

فلا خيرَ في حِلْم إذا لم يكنْ لهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَـدُّرَا ولا خيرَ في جهلِ إذا لم يكنْ لهُ حليـمٌ إذا ما أَوْرَدَ الأمـرَ أَصْـدَرَا

قال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « لا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ » ، فلم ينكسر له سِنٌ مع طول عُمُره . انظر « دلائل النبوة » للبيهقي ( ٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ) .

(۲) المقاصد النحوية ( ۱/ ۲۷۲ ) ، وانظر تفصيل ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة »
 (۲) ۳۱۰۳-۳۰۸ ) .

وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا عن حُبِّها مُتراخِيَا واختلف كلامُ المُصنَّفِ في هاذا البيت ؛ فمرَّةً قال : إنَّهُ مُؤوَّلٌ ، ومرَّةً قال : إنَّ القياسَ عليه سائغٌ (١).

أي : حُبِّ ، و (بقَّتْ ) بتشديد القاف : معطوف على ( تولَّتْ ) ، و ( سواد القلب ) : مفعولُ ( حَلَّتْ ) ؛ أي : فيه ، وسوادُ القلبِ وسُوَيداؤُهُ وسَوْداؤُهُ : حَبَّتُهُ (٢٠) ، و ( باغياً ) ؛ أي : طالباً ، و ( مُتراخِيا ) ؛ أي : مُتوانِياً .

و ( باغياً ) نصبٌ على الحال ، تقديرُهُ : ( لا أُرىٰ باغياً ) بالبناء للمفعول ؛ مِنْ و ( باغياً ) بالبناء للمفعول ؛ مِنْ ( رأى ) البَصَريَةِ ، فحُذِفَ ( أُرىٰ ) فبَرَزَ الضميرُ الذي كان فيه ؛ وهو ( أنا ) ، أو بجَعْلِ ( أنا ) مبتداً ، خبرُهُ فعلٌ مُقدَّرٌ ناصبٌ ( باغياً ) على الحال ؛

*'* 

﴿ وَلَى الْعِلْمَيَّةِ فَيكُونَ الْبَصَرِيَّةِ ) إنَّما لم يجعلْها مِنْ (رأى ) العِلْمَيَّةِ فَيكُونَ المنصوبُ مفعولاً ثانياً مع أنَّهُ أنسبُ بالمعنى لكونه أشملَ ، والشُّمولُ يُناسِبُ المنصوبُ مفعولاً ثانياً مع أنَّهُ أنسبُ بالمعنى لكونه أشملَ ، والشُّمولُ يُناسِبُ المَقامَ هنا ؛ لأنَّ حذف غيرِ القَلْبِيِّ أكثرُ مِنْ حذف القَلْبِيِّ ، كما أفاده الصبَّانُ (٣) .

والمُرادُ علىٰ كلِّ : أنَّهُ لا يبغي سواها .

قوله : (أو بجَعْلِ «أنا » مبتدأً. . . ) إلى آخره ؛ فيكونُ فيه على هاذا

<sup>(1)</sup> قال بالتأويل في « شرح الكافية الشافية » ( 1/ ٤٤١) ، وبالقياس في « شرح التسهيل » ( 1/  $^{\prime}$  ( ) .

 <sup>(</sup>٢) ومثل ذلك (أُسُوده)، كما في « الصحاح » ( ٢/ ٢٦٤)، وصرَّح الزَّبيدي في « التاج »
 ( ٨/ ٨٨) : بأنَّ ( سُوَيداءَهُ) مُصغَّر ( سَوْدائه ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية الصبان ( ٣٩٨/١ ) .

الشرطُ الثاني : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها (١١)؛ فلا تقولُ : ( لا قائماً رجلٌ ). الشرطُ الثالثُ : ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ ( إلَّا ) ؛ فلا تقولُ : ( لا رجلٌ إلَّا أفضلَ مِنْ زيد ) بنصب ( أفضل ) ، بل يجبُ رفعُهُ ، ولم يتعرَّضِ المُصنَّفُ لهاذَينِ الشرطَينِ .

وأمّا (إنِ) النافية : فمذهب أكثرِ البَصْرِيِّينَ والفرَّاءِ : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، ومذهب الكُوفيِّينَ خلا الفرَّاءِ : أنَّها تعملُ عملَ (ليس) ، وقال به مِنَ البَصْرِيِّينَ : أبو العبَّاس المُبرِّدُ ، وأبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ ، وأبو عليِّ الفارسيُّ ، وأبو الفتح بنُ جنِّي ، واختاره المُصنَّفُ ، وزَعَمَ أنَّ في كلام سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ إشارةً إلىٰ ذلك (٢) ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعرُ (٣) : [من المنسرح]

\_\_\_\_\_

أي: لا أنا أُرى باغياً (٤).

الوجه الثاني سدُّ الحالِ مَسَدَّ الخبرِ العاملِ فيها لدلالتها عليه ، والمُرادُ بسدِّها

<sup>(</sup>١) ولا معمولُها غير الظرفي ، كما مرَّ في ( ما ) ، وانظر ( حاشية الخضري ) ( ١/٢٣٧ ) .

 <sup>(</sup>۲) انظر « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦) ، و « التذييل والتكميل » ( ٤/ ٢٧٧ - ٢٧٩ )،
 و « همع الهوامع » ( ١/ ٤٥٣) .

<sup>(</sup>٣) أنشده الكسائي ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٧٥) ، والرضي في « شرحه على الكافية » ( ١٩٦/٢) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » ( ص ١٠٩٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٢١٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٢٩١) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٤٠١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٢٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٣٥٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠) ، و« تخليص الشواهد » ( ص ٣٠٧) ، و « خزانة الأدب » ( ١/ ١٦٨ ـ ١٦٨) .

<sup>(</sup>٤) انظر (شرح الكافية الشافية ) ( ١/ ٤٤١ ) .

# ٨١ ـ إنْ هو مُستولِياً على أحدٍ إلَّا على أَضْعَـ فِ المجانيـنِ وقال الآخَوُ<sup>(١)</sup>:

قوله: (إنْ هوَ مُستولِياً...) إلى آخره: هو من المنسرح؛ فقولُ العَيْنيِّ : (إنَّهُ من الوافر)<sup>(٢)</sup>.. سهوٌ .

وقولُ الشاعرِ : ( إلا علىٰ أضعف المجانينِ ) : يُروىٰ : ( إلا علىٰ حِزْبِهِ الملاعين ) .

والشاهدُ : في أوَّل البيتِ ؛ حيث أَعْملَ ( إنْ ) عملَ ( ليس ) ، وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّ انتقاضَ النَّفْيِ بالنِّسْبة إلىٰ معمول الخبر . لا يَضُرُّ ، وهو كذلك (٣) .

مَسَدَّهُ في نحو ذلك : إغناؤُها عنه مِنْ حيثُ دلالتُها عليه في الجملة ، وليس المُرادُ أَنَّها عُوِّضتْ عنه بحيثُ صار واجبَ الحذف ؛ إذ لا دليلَ على التعويض .

قوله: (بالنَّسْبة إلى معمول الخبر) مبنيٌّ على أنَّ عاملَ البدلِ هو عاملُ
 المُبدَلِ منه ، إلا أنْ يُقدّرَ مضافٌ ؛ أي : نظير الخبر .

والمرادي في « تـوضيح المقـاصـد » ( ١٩٣/١ ) ، والشـارح في « المساعـد » ( ١/ ٢٨٢ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١٦٦ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ١٦٧ ) .

<sup>(</sup>Y) المقاصد النحوية ( TEA/Y ) .

 <sup>(</sup>٣) وفيه شاهد ثالث أيضاً ؛ وهو أنَّهُ لا يُشترَطُ أنْ يكونَ معمولاها نكرتَينِ ؛ فإنَّ اسمَها جاء في البيت ضميراً .

٨٢ ـ إِنِ المرءُ مَيْتاً بَانقضاءِ حياتِهِ وللكنْ بأنْ يُبغى عليهِ فيُخذَلا وذَكَرَ ابنُ جنِي في « المُحْتَسَب » أنَّ سعيدَ بنَ جُبيرٍ رضي الله عنه قرأ : ( إِنِ اللهِ عباداً أمثالكُم ) بنصب ( العباد )(١) .

وله: ( إِنِ المرءُ مَيْتاً. . . ) إلى آخره ؛ أي : ليس المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياتِه ، وللكن إنَّما يموتُ إذا بُغِيَ عليه ، فيُخذَلُ عن النَّصر والمعونة ، ومحلُّ الشاهد : قولُهُ : ( إِنِ المرءُ مَيْتاً ) ؛ حيثُ عملتْ ( إن ) عملَ ( ليس ) .

♦ قوله: ( في « المُحْتَسَب » ) اسمُ كتاب .

قوله: (والمعنى: ليس الأصنامُ الذين...) إلى آخره: أشار به: إلى دُفع التنافي بينَ القراءةِ المشهورةِ المُثبِتةِ للمِثْليَّة ، ومُقابِلِها النافيةِ لها.

وحاصلُ الدَّفْعِ : أنَّ النفيَ والإثباتَ لم يتواردا على مِثْليَّةٍ واحدة ؛ فالمُثبِتةُ المِثْليَّةِ في العُبُوديَّة ، والمنفيَّةُ المِثْليَّةِ في الإنسانيَّة وأحوالِها كالعقل .

وخرَّج بعضُهُم قراءةَ سعيدِ بن جُبير : علىٰ أَنَّ ( إِنْ ) مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ناصبةٌ للجزأينِ ؛ لتتوافق القراءتانِ إثباتاً (٢) ، وهو تخريجٌ على شاذٌ ؛ لأنَّ نصبَها الجزأينِ شاذٌ .

<sup>(</sup>۱) المحتسب ( ۱/ ۲۷۰ ) ، وانظر « الدر المصون » ( ٥/ ٩٣٥ ) .

 <sup>(</sup>۲) قاله أبو حيّان في « التذييل والتكميل » ( ۲۷۸/٤ ) ، وانظر « الدر المصون »
 (٥/٥٥ ) .

ولا يُشترَطُ في اسمها وخبرِها أنْ يكونا نكرتَينِ ، بل تعملُ في النكرة والمعرفة ؛ فتقولُ : (إنْ رجلٌ قائماً) ، و(إنْ زيدٌ القائمَ) ، و(إنْ زيدٌ قائماً) .

وأمَّا (لاتَ): فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً ، ومذهبُ الجمهورِ: أنَّها تعملُ عَمَلَ (ليس) ؛ فترفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ ، للكن اختصَّتْ بأنَّها لا يُذكَّرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل إنَّما يُذكَّرُ معها أحدُهُما .

والكثيرُ في لسان العرب: حذفُ اسمِها وإبقاءُ خبرِها ، ومنه: قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاسِ ﴾ [صَ: ٣] بنصب (الحين) ، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ ، والتقديرُ : (ولاتَ الحِينُ حينَ مناصٍ) ؛ ف (الحين) : اسمُها ، و(حينَ مناص) : خبرُها ، وقد قُرِئَ شذوذاً : (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ) برفع (الحين) ؛ علىٰ أنَّهُ اسمُ (لات) ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ :

بالعقل ، فلو كانوا مِثْلَكُم فعبدتُمُوهُم . . لَكنتُم بذلك مُخطِئينَ ، فكيف حالكُم في عبادةٍ مَنْ هو دونَكُم بعدم الحياة والإدراك ؟! ) انتهى «فارضى »(١).

﴿ قُولُهُ : ﴿ ﴿ حِينَ مَنَاصِ﴾ ) ؛ أي : فِرارٍ .

قوله: (ولاتَ الحِينُ حينَ...) إلى آخره: إن قلتَ: تقديرُ الاسمِ
 معرفة مُنافٍ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّها لا تعملُ إلا في نكرة.

<sup>(</sup>١) شرح الفارضي على الألفية ( ق/٣٦ ) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » ( ١/٨٤٨ ) .

\_\_\_\_

قلتُ : محلَّهُ : إذا كان ما تعملُ فيه ظاهراً دون المُقدَّر ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ في « شرح الكافية » : أنَّها لا تعملُ في معرفةٍ ظاهرةٍ (٢) ؛ إذ مُقتضاهُ : أنَّها تعملُ في معرفةٍ مُقدَّرة ، ويُؤيِّدُهُ : قولُهُ في محلِّ آخَرَ : ( لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفة ؛ لأنَّ المُرادَ : نفيُ كونِ الحِينِ الخاصِّ حِيناً يَنُوصُونَ فيه ؛ أي : يهربونَ ، وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِينِ الجاصِّ .

قوله: (كائناً لهم) ؛ يعني: حِيناً كائناً لهم ؛ ف (كائناً): صفةُ الخبرِ المحذوف ؛ لأنَّ شرطَ عملِها: كونُ معمولَيْها اسمَىْ زمانٍ ، كما عرفت .

و قوله: ( لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفةً. . . ) إلىٰ آخره: لعلَّ هاذا إذا كان المحذوفُ الاسمَ ؛ بدليلِ تقديرِهِمُ الخبرَ نكرةً في قراءة مَنْ رَفَعَ ﴿ حِينَ مَنَاسِ ﴾ ، إلا أَنْ يُقالَ : مُرادُهُ : أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تقديره معرفةً أو نكرةً مُخصَّصةً ؛ بدليلِ قولِهِ : ( لأنَّ المُرادَ . . . ) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ منه : أنَّ النكرة المُخصَّصة مثلُ المعرفة ، فتنبَّهُ .

﴿ قُولُه : ( وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِين ) ؛ أي : جنسِ الحين المطلقِ ؛

<sup>(</sup>۱) انظر «تفسير البيضاوي» ( ٢٣/٥) ، و« الدر المصون» ( ٩/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨) ، و« التذييل والتكميل» ( ٢٩٣/٤ ) ، و« المساعد» ( ٢/ ٢٨٣ ) .

 <sup>(</sup>٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٥) ، وذكر فيه أنَّ عملها في المعرفة الظاهرة هو اختيارُ ابن
 عصفور .

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية الشافية ( ١/ ٤٤٢ ) .

وأشار بقوله: (وما لـ « لاتَ » في سوى « حينٍ » عَمَلْ ): إلى ما ذَكَرَهُ سيبويهِ ؛ مِنْ أَنَّ ( لاتَ ) لا تعملُ إلا في الجين (١) ، واختلف الناسُ فيه:

فقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في لفظ ( الحِينِ ) ، ولا تعملُ فيما رادفَهُ ؛ كـ ( الساعة ) ونحوها .

وقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ ؛ فتعملُ في لفظ (الحينِ ) وفيما رادفَهُ مِنْ أسماء الزمان ، ومِنْ عَمَلِها فيما رادفَهُ : قولُ الشاعر(٢) :

٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَـرْتَـعُ مُبتغِيـهِ وَخِيـمُ

قوله: ( لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ ) هاذا هو الحقُ ، وكلامُ الناظم مُحتمِلٌ للمذهبَينِ ؛ بأنْ يُرادَ بالحِين لفظُهُ ، أو يُقدَّرَ مضافٌ ؛ أي : سوى اسمِ حِينِ ؛ أي : اسمِ دالٌ على الحِين .

قوله: (نَدِمَ البُغاةُ...) إلى آخره ؛ (البُغاة): جمعُ (باغ)،
 و(المَنْدَم) بفتح الأوّلِ والثالث: مصدرٌ ميميٌّ ؛ بمعنى: الندم، و(المَرْتَع)

فلا يُنافي ما قالوه في الآية على قراءة الجرِّ ؛ مِنْ أنَّهُ فيها على تقدير ( مِنِ )

<sup>(</sup>١) الكتاب ( ١/ ٥٧ ) .

<sup>(</sup>۲) البيت لمحمد بن عيسى التيمي ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكناني ، ونسبه ابن مالك إلى رجل من طبيً ، وهو من شواهد : «شرح التسهيل » ( ۱۷۷/۱ ) ، و«شرح ابن الناظم » ( ص ۱۰۸ ) ، و«شرح الرضي » ( ۱۹۶/۲ ) ، و«همع الهوامع » ( ۱/۱۲۲ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۱/۲۲ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۱/۲۸ ) ، و«خزانة الأدب » ( ۱/۲۸ ) .

وكلامُ المُصنِّفِ مُحتمِلٌ للقولَين ، وجَزَمَ بالثاني في « التسهيل »(١) .

ومذهبُ الأخفشِ: أنَّها لا تعملُ شيئاً ، وأنَّهُ إِن وُجِدَ الاسمُ بعدَها منصوباً . . فناصبُهُ فعلٌ مضمرٌ ، والتقديرُ : ( ولاتَ أَرَىٰ حينَ مَنَاصِ ) ، وإِن وُجِدَ مرفوعاً . . فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ( ولاتَ حينُ مَنَاصِ لهم ) ؛ أي : ولاتَ حينُ مَنَاصِ كائنٌ لهم (٢) ، والله أعلم .

بفتح أوَّلِهِ وثالثه أيضاً : مكانُ الرَّثْع ؛ أي : الرَّعْيِ ، و( مُبتغِيهِ ) ؛ أي : طالبِهِ ، وقولُهُ : ( وَخِيم ) بالخاء المُعجَمة : كـ ( ثَقِيل ) لفظاً ومعنى ،

والمُرادُ به: سُوءُ العاقبة؛ والمعنى: أنَّ البغيَ مَحَلُّ طالبهِ ثقيلٌ عاقبتُهُ سيئةٌ.

والشاهد: في قوله: ( لاتَ ساعةَ ) ؛ حيثُ عَمِلَتْ ( لات ) في ( ساعةَ ) النصبَ بجَعْلِهِ خبراً لها ، والاسمُ محذوفٌ ؛ أي : وليسَ الساعةُ ساعةَ نَدَم .

الاستغراقيَّةِ ، والتقديرُ واللهُ أعلمُ : ( وليس مِنْ حينِ مَناصِ حيناً لهم )<sup>(٣)</sup> ، وبالجملة : الجرُّ كالرفع ، واللهُ أعلمُ .



 <sup>(</sup>۱) والأوَّل هو ظاهرُ كلام سيبويه ومذهب الفراء ، وتبع الناظمُ أبا علي الفارسيَّ وجماعة .
 انظر « تسهيل الفوائد » ( ۱/۷۰ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ٤/ ٢٩٠ ) ،
 و « تعليق الفرائد » ( ۲/ ۲٥٨ ) .

 <sup>(</sup>۲) واعتمد الأخفش في « معاني القرآن » ( ۲/ ۹۲ ٤ ) كونها عاملةً عمل ( ليس ) ، وانظر
 « التذييل والتكميل » ( ۲۹۳/٤ ) ، و« همع الهوامع » ( ۲/ ۲۱۱ ) .

 <sup>(</sup>٣) قرأ بالجر مع كسر التاء من (لات) عيسى بن عمر الثقفي . انظر «الدر المصون»
 (٩) ٣٥٥\_ ٣٥٥) .



#### ( أفعالُ المُقارَبة )

وله: (أفعالُ المُقارَبة) إنَّما لم يقل: ( « كادَ » وأخواتُها) على قياسِ السَبَقَ ؛ لأنَّ هاذه العبارةَ تَدُلُّ على أنَّ ( كاد ) أمُّ الباب، ولا دليلَ عليه، بخلاف ( كان ) ؛ فإنَّ الدليلَ دلَّ على أنَّها أمُّ بابِها ؛ لأنَّ حَدَثَ أخواتِها داخلٌ تحتَ حَدَثِها ، ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها.

والمُقارَبةُ: (مُفاعَلةُ) مِنْ (قَارَبَ)، والمُرادُ بها: أصلُ الفعل؛ ك (سافر) انتهى « ابن قاسم »(١).

#### [ أفعالُ المُقارَبة ]

♦ قوله : (ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها) ؛ كحذفها مع اسمها أو خبرها بعد (إنْ) و(لو) ، وكزيادتها .

قوله: (والمُرادُ بها: أصلُ الفعل) لك أنْ تجعلَها على بابها ؛ لقُرْبِ
 كلّ \_ مِنْ معنى الاسمِ ومعنى الخبرِ \_ مِنْ الآخر ، وإن كانتْ دَلالتُها علىٰ قُرْب

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٤٠)، وأورده الصبان في «حاشيته» ( ٤٠٤/١)، وعزاه الأَسْقاطي في « القول الجميل» (ق/٥٩) إلىٰ بعض المُحقَّقين.

و المحافظ الم

ه قوله : ( ك « كانَ » . . . ) إلى آخره : ( ك « كانَ » ) : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : ( كاد . . . ) إلى آخره (١) ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياء ، وقيل : عن واو ؛ قوله : ( كاد . . . ) إلى آخره (١) ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياء ، وقيل : عن واو ؛ فيُقالُ : ( كاد يَكِيدُ كَيْداً ) ، و( كاد يَكُودُ كَوْداً ) . انتهى « شيخنا البُلَيدي »(٢) .

الخبرِ بالوَضْع ، وعلىٰ قُرْبِ الاسم باللُّزُوم .

قوله: ( يَكِيدُ ) صوابُهُ : ( يكادُ ) ؛ لأنّه هو الذي مِنْ أفعال المُقارَبة ؛
 نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيّ ٤ ﴾ [النور: ٣٥] ، وأمّا ( يَكِيدُ ) : فمِنَ الكَيْد بمعنى المُخادَعةِ والمَكْر .

وقولُهُ: ( يَكُودُ ) فيه: أنَّ هاذا لم يُسمَعْ ، بل المسموعُ: ( يكاد ) ، فاستغنَوْ ا بمضارع ( كِدْتُ ) المكسورةِ عن مضارع المضمومة ؛ فهو مِنْ تَدَاخُل اللُّغَتَين ، كما قاله المُصنِّف (٣) .

ثُمَّ إِنَّهُ يَدُلُّ لكون عينِها واواً : حكايةُ سيبويهِ : (كُدْتُ ) بالضم (١٤) ،

<sup>(</sup>۱) وقول المصنف: (خَبَرُ) حالٌ من فاعل (نَدَرُ)، ووُقف عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعة .

<sup>(</sup>٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني ( ١/ ق١٨٦ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر التعليق الآتي بعد قليل.

<sup>(</sup>٤) انظر « الكتاب » ( ٤٠/٤ ، ٣٤٣ ) .

هاذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الأفعال الناسخةِ ؛ وهو (كاد) وأخواتُها ، وذَكَرَ المُصنَّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً .

ولا خلافَ في أنَّها أفعالٌ ، إلا (عسىٰ ) ؛ فنَقَلَ الزاهدُ عن ثعلبِ أنَّها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج ، والصحيحُ : أنَّها فعلٌ ؛ بدليلِ اتَّصالِ تاء الفاعل وأخواتِها بها ؛ نحوُ : (عَسِيتُ )، و(عَسِيتَ )، و(عَسِيتَ )، و(عَسِيتُما ) ،

الفاعل . ( وأخواتِها ) اعترِضَ : بأنَّ الأوْلىٰ حذفُهُ ؛ لتسميتها كلِّها تاءَ الفاعل .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بـ ( أخواتها ) : تاءُ الفاعِلِينَ ، وتاءُ التأنيث ؛ نحوُ : ( عَسَتْ هندُ أَنْ تزورَنا ) .

ولا يَدُلُّ علىٰ أَنَّ عينَها ياءٌ قولُهُم : ( كِدْتُ ) بالكسر ؛ لاحتمالِ أَنَّهُ لبيانِ حركةِ العين .

وهاذا كلَّهُ ليس بشيء ، بل المُرادُ بالأَخوات : ألفُ الاثنينِ ، وواوُ الجماعة ، ونونُ النَّسُوة ، وتاءُ التأنيث ، والمُرادُ بتاء الفاعل : تاءُ المُتكلِّم ، والمُخاطَبِ والمُخاطَبِ والمُخاطَبة ، والمُخاطَبينِ والمُخاطَبينِ ، والمُخاطَبينِ ، والمُخاطَبينِ ، والمُخاطَبينَ ؛ على أنَّهُ لا حاجة لكون المُرادِ بالجمع ما فوقَ الواحدِ في الجواب ؛ إذ المُثنَّى كالجمع ، تدبَّرْ .

و( عَسِيتُمْ ) ، و( عَسِيتُنَّ) ، و( عَسِينَ ) (١٠).

وهـٰذه الأفعالُ تُسمَّىٰ : أفعالَ المُقارَبة ، وليستْ كلُّها للمُقارَبة ، بل هي علىٰ ثلاثةِ أقسام :

أحدُها : ما دَلَّ على المُقارَبة؛ وهي : (كاد) ، و(كَرِبَ)(٢) ، و(أَوْشَكَ).

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ؛ وهي : (عسىٰ ) ، و(حَرَىٰ ) ، و( اخْلُوْلُقَ ).

والثالثُ : ما دلَّ على الإنشاء ؛ وهي : (جَعَلَ ) ، و(طَفَقَ )<sup>(٣)</sup> ، . . .

قوله: (على الرجاء) بالمَدِّ.

قوله: (على الإنشاء) ؛ أي: الشُّرُوع في العمل.

هِ قُولُه : ( وَهِيَ : « جَعَلَ » ، و« طَفَقَ ». . . ) إلىٰ آخره : حَصْرُهُ الثالثَ

Carar Barra Barra Tarra Carara San Carara

﴿ قُولُهُ : ( حَصْرُهُ الثالثَ . . . ) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : هو لم يَحصُرِ الثالثَ

(۱) وهو مذهب جمهور البَصْريِّين ما عدا ابنَ السَّرَّاجِ كما ذكر ، وجزم ابن هشام في « شرح قطر الندئ » بأن القائل بالحرفيَّة هم الكُوفيُّونَ وابنُ السَّرَّاجِ ، ووافق الشارح في « المغني » ، والزاهد : هو الإمام اللغوي أبو عمر محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب ( ت ٣٤٥هـ ) صاحب « اليواقيت » ، و « شرح الفصيح » ، و « الموشح » ، وغيرها ، ولمَّا أتمَّ كتاب « اليواقيت » . قال في آخره مُورِّياً : ( من مشطور الرجز )

لمَّا فَرَغْنا مِنْ نِظَامِ الجَوْهرةُ أُغْوِرَتِ العينُ وماتَ الجمهرة

وانظر « الأصول في النحو » ( ٢٣٠/١ ) ، و « التذييل والتكميل » ( ٣٢٧/٤ ) ، و « همع الهوامع » و « شرح قطر الندى » ( ص٣١ ) ، و « مغني اللبيب » ( ٢٠٧/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ٤٦/١ ) ، و « بغية الوعاة » ( ٢١١ - ١٦٦ ) .

- (٢) المشهور: فتح الراء، كما سيأتي التصريح به في كلام الشارح في ( ٢/ ٤٩٣).
  - (٣) سيأتي التصريح بضبط الفاء في كلام المحشي في (٢/ ٤٨٩) .

و( أُخَذُ ) ، و( عَلقَ ) ، و( أنشأ ) .

فيما ذَكَرَهُ تَبِعَ فيه ابنَ الناظم (١) ، وهو ممنوعٌ ؛ ومِنْ ثَمَّ قال ابنُ هشامٍ في الثالث : ( وهو كثيرٌ ، ومنه : « أَنْشأَ » و « طَفَقَ » . . . ) إلى آخره (٢) ، قال في « التصريح » : ( وأَنْهاهُ بعضُهُم إلىٰ نَيِّفٍ وعشرينَ فعلاً ) (٣) ، وأمَّا حصرُ الأوَّلَين فيما ذَكَرَهُ . . فصحيحٌ .

مطلقاً ، بل الثالث المذكور في هذا الكتاب ؛ بدليلِ أنَّ هذه الأقسامَ الثلاثة أقسامٌ للأحدَ عشرَ التي هي مِنْ جملةِ (كاد) وأخواتِها ، كما أشار لذلك الشارحُ رحمه الله بقوله : ( وذَكَرَ المُصنِّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً )(٤) ، فتأمَّلُ .

قوله: (فصحيحٌ) ليس مُسلَّماً في أفعال المُقارَبة ، بل بَقِيَ منها:
 [من الطويل] ) ؛ كقوله (٥٠):

وَطِئْنا دِيارَ المُعتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ فَهُلُهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قبلَ الإماتةِ تَزْهَتُ وَطِئْنا دِيارَ المُعتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نَفُوسُهُمُ قبلَ الإماتةِ تَزْهَتُ وَلَا الرافر] وهي أغربُها ؛ كقوله (٦٠) : [من الرافر]

<sup>(</sup>۱) شرح ابن الناظم ( ص۱۱۰ ) .

<sup>(</sup>Y) أوضح المسالك ( 1/ ٣٠١).

 <sup>(</sup>۳) التصريح على التوضيح ( ۲۰۳/۱ ) ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ۳۲۸/٤ ) ،
 و د ارتشاف الضَّرَب » ( ۲/۲۲۲ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/٢٦٤).

 <sup>(</sup>٥) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٩١) ،
 والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٦٨) .

<sup>(</sup>٦) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٩)، والشارح في « المساعد » ( 1/ ٢٩٢ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( 1/ ٢٨٣ ) ، والسيوطي في « همم الهوامم » ( 1/ ٤٦٨ ) ، وانظر « خزانة الأدب » ( 1/ ٣٤٧ ) .

### فتسميتُها أفعالَ المُقارَبة مِنْ باب تسميةِ الكلِّ باسم البعض.

التغليب ؛ لأنَّ تسمية الكلِّ باسم البعض) صوابُهُ : أنَّهُ مِنْ قِسْمِ التغليب ؛ لأنَّ تسمية الكلِّ باسم جزئِهِ عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ على ما تركَّبَ منه ومِنْ غيره ؛ كتسمية المُركَّبِ كلمةً ، وتسميةُ الأشياءِ المجتمعةِ مِنْ غير تركُّبِ باسم بعضٍ منها. . يُسمَّىٰ : تغليباً ؛ كـ ( العُمَرَينِ ) ، أفادَهُ الناصرُ اللَّقَانَىُ (۱) .

فعادى بين هادِيَتَينِ منها وأَوْلى أَنْ تـزيـدَ على الثـلاثِ انتهى من « التسهيل » وبعضِ شروحه (۲) .

وقد يكونُ عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ...) إلىٰ آخره ؛ أي : وقد يكونُ تغليباً ؛ كما في نحو : ( ولله يسجدُ مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض ) ؛ بناءً على اعتبار الهيئة المجتمعةِ ، كما قيل بذلك وإن ضُعِّفَ ، وقد لا يكون (٣٠) ، كما في تسمية المُركَّبِ كلمةً .

<sup>(</sup>۱) حاشية اللَّقَاني على الأوضح (ق/ ٤٠ ـ ٤١) ، وانظر «حاشية ياسين على التصريح» ( ٢ / ٢٠١) ، وقال الخضري في «حاشيته» ( ٢ / ٢٤١) بعدَ أَنْ أُوردَ نحو كلام المُحشِّي : (على أنَّهُ قيل : إنَّ الجميعَ للمقاربة ؛ إذِ الشروعُ في الفعل يلزمُهُ القربُ من تقدير حصوله ؛ فلا مجازَ ولا تغليبَ ) .

 <sup>(</sup>۲) تسهيل الفوائد (ص٩٥)، وانظر «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٩)، و«المساعد»
 (١/ ٢٩٢)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١٢٥٧ - ١٢٦٠)، و«تعليق الفرائد»
 (٣/ ٢٨٢ - ٢٨٣).

<sup>(</sup>٣) أي : تغليباً .

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبر ، فترفعُ المبتداَ اسماً لها ، ويكونُ خبرُهُ خبرُهُ خبراً لها في موضع نصب ، وهاذا هو المُرادُ بقوله : (ك «كان » «كاد » و عسى ») ، للكنَّ الخبرَ في هاذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعاً (۱) ؛ نحوُ : (كاد زيدٌ يقومُ ) ، و(عسى زيدٌ أنْ يقومَ ) ، ونذرَ مجيئهُ اسماً بعدَ (عسى ) و(كاد ) (۲) ؛ كقوله (۳) :

<sup>(</sup>۱) ولا يرفع إلا ضمير اسمها ، لا الظاهر ولو سببيّاً في غير ( عسىٰ ) ؛ لأنَّ وَضْعَ هـٰذه الأفعال على تعلُّق الخبر بنَفْس مرفوعها لا بغيره ، فلا بُدَّ فيه مِنْ ضميره ليتحقَّق ذلك ، وجوَّز في « التسهيل » رفعهُ السببيَّ بقلَّة . « خضرى » ( ٢٤١/١ ) .

<sup>(</sup>٢) قوله: (وندر) ؛ أي: شَذَّ ، وليس من ذلك: ﴿ فَكَلِقَ مَسَّحًا ﴾ [ص : ٣٣] ، بل الخبر محذوفٌ ؛ أي: فطَفِقَ يمسحُ السيفَ مسحاً . انظر «حاشية الخضري» ( ١/ ٢٤٢).

<sup>(</sup>٣) قال العيني : (قد قيل : إنَّ قائلَهُ هو رؤبة بن العجَّاج ، وقال أبو حيَّان : هـٰذا المجهول لم ينسبه الشرَّاح إلىٰ أحد ، فسقط الاحتجاج به ، وكذا قال أبو عبد الواحد الطَّوَّاح في كتابه « بغية الآمل ومنية السائل » ، قلت : ولو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من « كتاب سيبويه » ؛ فإنَّ فيه ألفَ بيت قد عُرف قائلها ، وخمسين بيتاً مجهولة القائلين ) ، وذَكرَ ابنُ هشام نحوَهُ في « التخليص » ، وردَّهُ البغداديُّ : بأنَّ مُرادَ الطَّوَّاح : بأنَّهُ لم ينسبه الشُّرَّاح إلىٰ أحد ممَّنْ أنشده مِنَ الثقات ؛ كسيبويه وابن السَّرًاج ونحوهما ، أو إلىٰ قائل مُعين يُحتجُّ بشعره .

والبيت من شواهد: « شرح التسهيل » ( 7977) ، و« شرح الرضي » ( 3/077) ، و« شرح ابن الناظم » ( 90.01) ، و« توضيح المقاصد » ( 1/000) ، و« مغني اللبيب » ( 1/000) ، و« المساعد » ( 1/000) ، و« المساعد » ( 1/000) ، و« المساعد » ( 1/000) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( 1/000) ، و « خزانة الأدب » ( 1/000) ، و « شرح أبيات المغني » ( 1/000) ، و « تخليص الشواهد » ( 1/000) ، و « فيض نشر الانشراح » ( 1/000) .

# ٨٤ - أَكْثُرْتَ في العَذْلِ مُلِحًا دائمًا لا تُكثِرَنْ إنّي عَسَيتُ صائمًا

قوله: (أَكْثَرْتَ في العَذْلِ...) إلى آخره: (العَذْل) بالذال المُعجَمة: اللَّوْمُ، و(مُلِحًا): مِنْ (أَلَحَ الرجلُ على الشيء): إذا أَقْبلَ عليه مُواظِباً، وهو منصوبٌ على الحاليَّة، و(دائماً): صفتُهُ.

ومحلُّ الاستشهادِ : قولُهُ : ( عَسِيتُ صائماً ) بفتح السين وكسرِها ، كما سيذكرُهُ المُصنِّفُ (١) .

وظاهرُ كلامِ المُحشِّي: أنَّ التغليبَ لا يكون إلا فيما لم يُعتبَرْ فيه التركيبُ ؛ ك ( العُمَرَين ) ، وكالآية ؛ بناءً على الظاهر ؛ مِنْ أنَّها مِنْ باب الكُلِّيَّة ، وقد حقَّفْنا مبحثَ ( التغليب ) في « حواشينا على الرسالة البيانية » ، فارجِعْ إليها إن شئت (۲) .

الله على الحال ، أو على الحال ، أو منصوبٌ على الحال ، أو على الحال ، أو على الحال ، أو على الحال ، أو على الله مفعولٍ مطلق لـ ( مُلِحّاً ) ؛ أي : الحاحاً دائماً ، و( صائماً ) ؛ أي : مُمسِكاً عن خطابك أو استماع كلامِكَ .

<sup>(</sup>۱) انظر ( ۲/ ٥٠٥) ، وأمَّا الشاهد : فهو مجيء خبر ( عسىٰ ) مفرداً كخبر ( كان ) ، وهو نادر ، والقياس : أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً ، وقال الدَّمَامِينيُّ في « تعليق الفرائد » ( ٣/ ٣٣ ) في تخريج البيت : ( وقيل : بتضمين « عسىٰ » معنى « كان » ، وقيل : التقدير : « عسيتُ أنْ أكونَ صائماً ، وجاز حذفُ « أنْ » مع كونها حرفاً مصدريّاً ؛ لقوة الدَّلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع « أنْ » بعد مرفوع « عسىٰ » ) انتهىٰ بتصرُف ، ومثلهُ يُقال في الشاهد الآتي .

<sup>(</sup>٢) حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية (ص ٢١٢\_ ٢١٥).

وقولِهِ (١) : [من الطويل]

## ٨٥ ـ فأُبْتُ إلىٰ فَهُم وما كِدْتُ آيِباً وكم مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصفَرُ

\_\_\_\_\_

ولا قوله: ( فَأَبْتُ إلىٰ فَهْم . . ) إلىٰ آخره: ( أَبْتُ ) بضم الهمزة ؛ بمعنى : رجعتُ ، و( فَهْم ) بفتح الفاء وسكونِ الهاء : اسمُ قبيلةٍ ، و( ما كِذْتُ آيباً ) ؛ أي : راجعاً ، وهاذا محلُّ الاستشهاد ، وقولُهُ : ( وكم مِثْلِها . . . ) إلىٰ آخره : ( كم ) : خبريَّةٌ ؛ أي : كثيرٌ ، والخبرُ : قولُهُ : ( فارقتُها ) ، و( مِثْلِها ) بالجرِّ : تمييزٌ له ، وجملةُ ( وهي تصفرُ ) : حاليَّةٌ ، وهو بفتح الفاء مضارعُ ( صَفِرَ يَصفَرُ ) مِنْ باب ( تَعِبَ ) : إذا خلا ، أو بكسرها مع ضمِّ أوَّله ؛ مِنْ ( أَصْفَرَ ) ، كما في « المصباح »(٢) .

المضاف إلى ( مثل ) باعتبارِ معناه \_ وهو القبيلةُ \_ أو باعتبارِ اكتسابِهِ التأنيثَ من المضاف إليه .

إذا المرءُ لم يَحتَلُ وقد جدَّ جِدُّهُ أَضاعَ وقاسىٰ أَمرَهُ وهُـوَ مُـدبِرُ من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٣٩٣/١ )، و«شرح الرضي » ( ٧/٤

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۱۹۳/۱ ) ، و « شرح الرضي » ( ۲۷/۶ ) ، و « شرح ابن الناظم » ( ۱۱۱/۱ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ۱۱۲/۱ ) ، و « أوضح المساك » ( ۳۰۲/۱ ) ، و « المساعد » ( ۲۹۷/۱ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ۲/۲۳/۲ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ۲/ ۱۸۰-۱۸۳ ) ، و « خزانة الأدب » ( ۸/ ۳۷۹-۳۷۶ ) .

<sup>(</sup>١) البيت لتأبَّط شرّاً في « ديوانه » ( ص٨٦ ) ضمن قصيدة مطلعها :

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ١/ ٤٦٧ ) .

وهاذا هو مُرادُ المُصنِّف بقوله: (الكن نَدَرْ...) إلى آخره الكنْ في قولِهِ: (غيرُ مضارع) إيهامٌ ؛ فإنَّهُ يدخلُ تحتّهُ: الاسمُ والظرفُ والجارُّ والجملةُ الفعليَّةُ بغير المضارع ولم يَندُرْ مجيءُ هاذه كلِّها خبراً عن (عسى ) و(كاد) ، بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسماً ، وأمَّا هاذه فلم يُسمَعْ مجيئُها خبراً عن هاذين .

\_\_\_\_\_

 « قوله: (للكن في قولِه : «غير مضارع » إيهام ) ؛ فقولُه في « الكافية » : (ومفرداً نَدَرَ) (١٠٠ . . أوضح ، وقد أُجِيب : بأن (غير ) في كلام الناظم نكرة في سِياق الإثباتِ ، فلا تَعُم .

قوله: (ولم يَندُرْ مجيءُ هذه كلِّها...) إلى آخره، وظاهرُ «النَّظْم»: وُرُودُها نادراً مع أنَّها لم تَرِدْ أصلاً، وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب عن ذلك بقوله: (غيرُ مضارعِ لهنذَينِ وأخواتِهِما) (٢)،

\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ( نَكُرَةٌ فِي سِياق الإِثْبَاتِ ، فَلَا تَعُمُّ ) فِيه : أَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَعُمَّ عُمُوماً شُمُولِيَّا تَعُمُّ عُمُوماً بَدَلِيًا ، فَيَصِدُقُ الغِيرُ بغيرِ الاسم ، كما يَصِدُقُ به ؛ فالإيهامُ مُوجود .

وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب. . . ) إلى آخره : في هنذا الجواب نَظَرٌ ؛ إذ لا دليلَ على العاطف والمعطوف ، ولو سُلَّمَ فلا دليلَ على توزيعِ غيرِ المضارع على الجميع ، ولو سُلَّم فهو مُحتاجٌ إلى إثباتِ وُرُودِهِ ظرفاً ومجروراً أيضاً .

<sup>(</sup>١) الكافية الشافية ( ١/ ٤٤٩ ) .

<sup>(</sup>۲) شرح الأشموني ( ۱۲۸/۱ ) .

ولا شكَّ في وُرُودِ الاسميَّةِ والماضَوِيَّةِ فيها؛ .....

➡ قوله: ( وُرُودِ الاسميَّةِ ) ؛ كقوله (١): [من الوافر]

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني زيادٍ مِنَ الأَكْوارِ مَـرْتَعُهـا قـريـبُ والقَلُوص : الناقةُ الشابَّةُ ، والأَكُوارُ : جمعُ (كَوْر) بالفتح (٢) ؛ وهو المنزلُ ؛ أي : جعلتْ ترعىٰ قُرْبَ المنازلِ لضعفها .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقبله :

فلستُ بنازلِ إلا أَلَمَّت برَحْلي أو خيالتِها الكَـذُوبُ

وقد استشهد به: الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٩٣/١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص١١١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٢٠٤/١) ، و« مغني اللبيب » ( ٣٠٤/١) ، والشارح في « المساعد » ( ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢٦٨/٢) ، ونقل التبريزي عن أبي العلاء \_ ورجَّحه البغدادي \_ : أنَّ رفع ( قلوص ) وجه رديء » والأحسن أن يُتصب ، ويكون في ( جعلت ) ضمير المرأة المذكورة ، وليست ( جعلت ) في هذا القول في معنى المقاربة ، وإنَّما هي بمعنى ( صيَّرت ) ، فلا تفتقر الى فعل ، ويكون ( مرتعها قريب ) في موضع المفعول الثاني ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢٦/ ١٦٣\_ ٣٦٣ ) .

(٢) قوله: (بالفتح) ضبطه البغدادي في « الخزانة » (٥/ ١٢١)، و « شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٦٣) بالضم، وفسَّره بأنَّهُ الرَّحْلُ بأداته ؛ أي : إذ سرحتْ لم تبعد في المرعى للسِدَّة كلالها، وهاذا التفسير مُوافقٌ لتفسير المُقرِّر، ثمَّ قال \_ كما في « الخزانة » \_ : ( وزعم الدَّمَامِينيُّ في « الحاشية الهندية » \_ وتبعه غيرهُ \_ أنَّهُ يصحُّ أن يكون « أكوار » هنا جمعَ « كَوْر » بالفتح ؛ وهي الجماعةُ الكثيرة من الإبل ، وهاذا وإن كان صحيحاً في نفسه إلا أنَّه لا يُناسب المقام ) .

۱۹۵ وکونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عسیٰ)

\_\_\_\_

وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبَّاس: ( فجَعَلَ الرجلُ إذا لم يستطعُ أَنْ يخرجَ أَرْسَلَ رسولاً )(١) .

قوله: (وكونُهُ بدونِ «أنْ » بعدَ «عسىٰ »...) إلى آخره:
 الحاصلُ: أنَّ خبرَ هاذه الأفعالِ بالنسبة إلى اقترانه بـ (أنْ) وتجرُّدِهِ منها..
 أربعةُ أقسام:

وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبّاس...) إلى آخره ؛ أي: بناءً على أنّ (إذا) ظرف لـ (أَرْسَلَ) مُجرّدٌ عن الشرط، وإلا فـ (أَرْسَلَ) هو الجواب، والخبرُ جملةُ الشرطِ وجوابِهِ ، لا جملةٌ ماضَوِيّةٌ ، ولك أنْ تقولَ : هو جملةٌ ماضَوِيّةٌ على هنذا أيضاً ؛ باعتبارِ أنّ المقصودَ مِنَ الجملة الشرطيّةِ جوابُها والشرطُ قيدٌ له ، لا سيّما مع كونِ (أَرْسَلَ) عاملاً في (إذا) ، فهو أوّلُ الجملةِ في الحقيقة ، كما أفادَهُ ابنُ هشامٍ في «شرح شواهد ابن الناظم» (۱)

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري ( ٤٧٧٠) ، وفي هامش (ج): (قوله: « فَجَعَلَ الرجلُ... » إلى آخره: قال ابنُ هشام: هلذا لم أَرَ من يُحسِنُ تقريرَهُ ، ووجههُ : أنَّ « إذا » منصوبة بجوابها على الصحيح ، والمعمولُ مُؤخَّرٌ في التقدير عن عامله ، فأوَّلُ الجملة في الحقيقة: « أرسل » ، فافهموه . انتهى ، ذكره في « التصريح » ) ، وانظر « التصريح » ( ٢٠٥/١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر التعليق السابق.

ENGENKA EN KAENKAEN KAENKAEN

أي : اقترانُ خبرِ ( عسىٰ ) بـ ( أَنْ ) كثيرٌ ، وتجريدُهُ مِنْ ( أَنْ ) قليلٌ ، وهاذا مذهبُ سيبويهِ ، ومذهبُ جمهورِ البَصْريِّين : أَنَّهُ لا يتجرَّدُ خبرُها مِنْ ( أَنْ ) إلا في الشَّعْر .

ولم يَرِدْ في القرآن إلا مُقترِناً بـ (أَنْ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ وَلَمْ يَرَدُكُمُ أَن يَرَمُكُمُ ﴾ [الإسراء: ٨] .

ـ ما يجبُ فيه الاقترانُ ؛ وهو ( حَرَىٰ ) ، و( اخْلَوْلَقَ ) .

ـ وما يجبُ تجرُّدُهُ مِنْ ( أَنْ ) ؛ وهو أفعالُ الشُّرُوع .

\_ وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ الاقترانُ ؛ وهو (عسى ) ، و( أَوْشَكَ ) .

وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ عدمُ الاقترانِ ؛ وهو (كاد) ، و(كَرِبَ) انتها « خالد  $^{(1)}$  .

قوله: (نَزْرٌ) ؛ أي: قليلٌ.

التصريح على التوضيح ( ٢٠٧/١ ) .

ومِنْ وُرُوده بدون (أنْ ): قولُهُ (۱) : عربَ وُرُوده بدون (أنْ ): قولُهُ (۱) : عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيهِ يكونُ وراءَهُ فَسرَجٌ قسريسبُ

قوله: (عسى الكَرْبُ...) إلىٰ آخره: قائلُهُ: هُدْبةُ وهو مسجونٌ بالمدينة مِنْ أجلِ قتيلٍ قَتَلَهُ (٢) ، و(الكَرْب) بفتح الكاف وسكونِ الراء:

\_\_\_\_

(۱) البيت لهُدْبة بن الخشرم العذري في « ديوانه » ( ص ٥٩ ) ضمن قصيدة مطلعها : طَرِبتَ وأنتَ أحياناً طَرُوبُ وكيف وقد تَعَلَّلاَ المَشِيبُ يُجِدُّ النَّاأَيُ ذِكْرَكِ في فؤادي إذا ذَهِلَتْ على النَّأْيِ القلوبُ وبعد الشاهد :

فيامن خائف ويُفَكَ عانِ وياتي آهلَهُ الرجلُ الغريبُ وهـو مـن شـواهـد: «الكتـاب» (١٥٨/٣ ١٥٩)، و«شـرح الـرضـي» (٤/ ٢١٨ ١٥٩)، و«شـرح الـرضـي» (١١٢٠)، و«شرح ابن الناظم» (ص١١١)، و«توضيح المقاصد» ( ١١٦/١)، و«أوضح المسالك» ( ١٩٢١)، و«مغني اللبيب» ( ١/ ٢٠٨١)، و« المقاصد الشافية» ( ٢/ ٢٦٩ )، و«همع الهوامع» ( ١/ ٢٧٧)، وانظر « المقاصد النحوية» ( ٢/ ٢٦٩ )، و«خزانة الأدب» ( ٣٤ / ٣٤٠)، و«شرح أبيات المغنى» ( ٣٤ / ٣٣٠).

(٢) وقصّة خلك: أنّه وقع بين هُدْبة وشخص مِنْ بني عمّه يُقال له: زيادة بن زيد.. مُلاحاة ، فقتله هُدْبة ، فرفعه أخوه إلى معاوية ، فقرّرَهُ فأقرّ ، فَعَرَضَ معاوية على عبد الرحمان أخيه قبُولَ الدِّية ، وعَرَضَ عليه أكابرُ قريش سبعَ ديات ، فأبى أن يقبلها ، وكان لزيادة المقتول ابنٌ يُقالُ له: المِسْوَر ، ولم يبلغ الحُلُم ، فقال معاوية : ابنه أولى بطلب دمه ، فليُحبَسْ هُدْبة إلى أنْ يبلغ ابنه ، فربّما يرضى بالدية ، فحبسَ هُدْبة سبعَ سنينَ حتى بلغ المِسْوَرُ الحُلُم ، فعَرضَ عليه معاوية قَبُولَ الدِّية ، فأبى إلا قتلة ، فقتل هُدْبة . انظر « المقاصد النحوية » ( ٢٩٢/٢ ) .

الحُزْنُ يَأْخَذُ بِالنَّفْس ، ويُروىٰ بدلَهُ : (الهمُّ) ، وهو اسمُ (عسىٰ) ، وجملةُ (يكون...) إلىٰ آخره : خبرُها ، و(أمسيتَ) : قال المُوضِّحُ تبعاً لليمنيُّ : (الروايةُ بفتح التاء على الخطاب)(١) ؛ فيكونُ قد جرَّد مِنْ نَفْسه شخصاً وخاطبه ، و(فَرَجُّ) بالجيم : كشفُ الغمِّ ، وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَهُ ، والجملةُ : في محلِّ نصبٍ خبرُ (يكون) ، واسمُها : مُستتِرٌ فيها عائلًا على (الكرب) ، و(قريبٌ) : نعتُ (فَرَجٌّ) .

الله قوله: (وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف. . . ) إلى آخره: إنَّما لم يجعلْ ( فَرَجٌ ) اسمَ ( يكونُ ) و( وراءَهُ ) خبرَها ؛ لأنَّ خبرَ ( عسى ) لا يرفعُ الا ضميرَ اسمِها أو سببيَّهُ ؛ أي : الظاهرَ المضافَ لضميره ، و( فَرَجٌ ) أجنبيُّ منه ، كذا في « التصريح » و « الدَّمَامِينيِّ » وغيرِهِما (٢) ، للكن يَرِدُ علىٰ هاذا : البيتُ المذكورُ بعدُ ؛ وهو :

عسى فَرَجٌ يأتي به اللهُ. . .

<sup>(</sup>۱) تخليص الشواهد ( ٣٢٦ ) ، وانظر « تحفة الأشراف على كشف غوامض الكشاف » ( ق/٢١٦ ) ، ونصَّ الصبَّانُ في « حاشيته » ( ٤٠٨/١ ) على أنَّهُ يُروىٰ بفتح التاء وضمّها ، وذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ في « حاشيته على المغني » ( ق/ ٦٧ ) : أنَّهُ سمعه بضمُّ التاء من غير واحدٍ مِنْ أشياخه المصريِّينَ ، واليمنيُّ : هو الإمام المُفسِّر الأديب عماد الدين يحيى بن القاسم العلوي اليمني الصنعاني ( ت بعد ٥٠٥هـ ) ، المعروف بـ ( الفاضل اليمني ) و ( الفاضل العلوي ) ، له حاشيتان على « الكشاف » ، سمَّى الأولىٰ : بـ « درر الأصداف في حل عقد الكشاف » ، والثانية : بـ « تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف » ، والثانية : بـ « تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف » ، وانظر « البدر الطالم » ( ٣٤٠/٢ ) .

<sup>(</sup>٢) التصريح على التوضيح ( 1/17 ) ، حاشية الدماميني على المغنى ( 5/17 ) .

وقولُهُ(١):

٨٧ - عسىٰ فَرَجٌ يأتي بهِ اللهُ إنَّهُ له كلَّ يـومٍ فـي خَلِيقتِـهِ أَمْـرُ وأَمَّا (كاد): فذَكَرَ المُصنَّفُ أنَّها عكسُ (عسىٰ)؛ فيكونُ الكثيرُ في خبرها أنْ يتجرَّدَ مِنْ (أن)، ويقلُّ اقترانُهُ بها، وهلذا بخلافِ ما نصَّ عليه

قوله: (عسىٰ فَرَجٌ...) إلىٰ آخره: الشاهدُ: في قوله: (يأتي
 به اللهُ) ؛ حيثُ وَقَعَ خبراً لـ (عسىٰ) مُجرَّداً مِنْ (أَنْ) ، واسمُ (إنَّ ) في

فإنَّ فاعلَ ( يأتي ) لفظُ الجلالة ، وهو أجنبيٌّ من الاسم ، وإنَّما حصل الربطُ بينهما بالهاء مِنْ ( به ) .

فمُقتضىٰ ذلك : أنَّهُ لا يُشترَطُ السببيُّ بالمعنى المذكور ، بل يَكفِي مُلابَسةُ الاسمِ الظاهرِ للضمير بأيِّ وجه ؛ كالهاء مِنْ ( وراءه ) ، ويُؤيِّلُ ذلك : تجويزُ ابنِ أَيَازَ \_ كما في « التصريح » \_ جَعْلَ ( يكونُ ) تامَّةً و( وراءه ) مُتعلِّقاً بها ؛ فإنَّ فاعلَها حينئذِ هو ( فرجٌ ) ، لا ضميرُ الاسم (٢) .

إلا أَنْ يُجابَ : بأنَّ اسمَ ( عسىٰ ) ضميرُ الشأن علىٰ ما يأتي في الآية ، أو بأنَّ خبرَها محذوفٌ تقديرُهُ : ( يأتي ) الرافعُ لضمير الفرج ، وكلُّ هاذا تكلُّفٌ .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ١/ ٣٩٥) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٢٩٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٧١٠ / ۷۱۱) .

<sup>(</sup>٢) انظر « التصريح على التوضيح » ( ٢٠٦/١ ) .

قوله: (إنَّهُ): ضميرُ الشأن، وخبرُهُ: الجملةُ بعدَهُ، و(أَمْرُ): مبتدأً، خبرُهُ: (له)، و(كلَّ): منصوبٌ على الظرفيَّة، و(الخليقةُ) بمعنى: الخلائة.

قوله: (أهلُ الأَنْدَلُسِ) بفتح الهمزة والدال: إقليمٌ بالمغرب، كما في شروح « الشفاء »(۲).

﴾ قوله : ( ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ ) هـٰذا كلامٌ يتضمَّنُ كلامَينِ كلُّ

وله : (ضميرُ الشأن) فيه : أنَّهُ لا حاجة تدعو إليه ؛ لأنَّهُ لا يُرجَعُ إليه الله عندَ الضرورة ؛ ولذا قال في « المغني » : ( متى أَمْكَنَ غيرُهُ لا يُلتفَتُ إليه ؛ لخروجه عن القياس لأمور ؛ منها : أنَّه يعودُ على مُتأخّرِ لفظاً ورتبة ) (٣) ، وهنا يُمكِنُ أنْ يعودَ الضميرُ مِنْ ( إنَّهُ ) على الله سبحانه وتعالى ؛ لتقدُّمه ، وكذا الضميرُ في ( له ) ، فتدبّر .

 « قـولـه : (هـٰـذا كـلامٌ يتضمَّنُ كـلامَيـنِ...) إلــٰى آخـره ، وضميـرُ
 ( يفعلون ) : راجعٌ إلىٰ ضمير ( كادوا ) ، كما هو القاعدةُ مِنْ رجوع ضميرِ من

 <sup>(</sup>۱) وممَّن نص علىٰ ذلك : ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» ( ۲۸٦/۲ ) ،
 و « ضرائر الشعر » ( ص ۱۵۳ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر «شرح الشفاء» للقاري ( ١/ ٥٧٩) ، و«نسيم الرياض » ( ٣/ ٤٤٩) ، وفيهما جواز ضم الدال أيضاً .

<sup>(</sup>٣) انظر ( مغنى اللبيب ) ( ٢/ ١٣٦- ١٣٧ ) .

واحدٍ منهما في وقتٍ غيرِ وقتِ الآخَر ، والتقديرُ : ( فامتنعوا مِنْ ذبحها في زمنٍ ، ثمَّ بدا لهم بعدَ ذلك ذبحُها ) ؛ فهو علىٰ حدِّ قولك : ( وَلَدَتْ هندُ ولم تَكَدُ تَلَدُ ) ؛ فلا تناقضَ في الآية أصلاً .

ووَهِمَ بعضُهُم في (كاد) ؛ فظنَّ أنَّ إثباتَها نفيٌ وعكسَهُ ، وأَلْغَزَ بذلك فقال (١) :

أَنَحْوِيَّ هَاذَا العَصرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لَسَانَيْ جُرْهُم وثَمُودِ إذَا ٱستُعمِلَتْ فِي صُورةِ الجَحْدِ أَثبتَتْ وإنْ أَثبتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وليس بشيء ؛ إذ حُكْمُها كحُكْم سائرِ الأفعال ؛ فمعناها منفيٌ إذا صَحِبَتْ نفياً ، وثابتٌ إذا لم تصحبه ، فإذا قلت : (كاد زيدٌ يقومُ ). . فمُقارَبةُ القيامِ

الخبرِ إلى الاسم ، ولا مانعَ مِنْ كون مَرجِعِ الضميرِ ضميراً ، كما قاله ياسينُ (٢) .

السُّقَينِ (٣) ، وإلا فيكونُ مُسلَّماً في الشُّقِّ الأوَّلِ فقط ؛ إذ الخبرها ، وكذا السُّقِّينِ (٣) ، وإلا فيكونُ مُسلَّماً في الشُّقِّ الأوَّلِ فقط ؛ إذ الخبرُ بمُقتضى (كاد) منفيٌّ علىٰ كلِّ حال .

<sup>(</sup>۱) هو الشاعر العباسي أبو العلاء المعري ، وقد روى البيتين أبو حيًّان في « التذكرة » كما في « شرح أبيات المغني » ( ۲۸/۸ ) ، وأوردهما كثير من النحويين في مصنفاتهم ، وانظر المصادر في الصفحة التالية .

<sup>(</sup>٢) حاشية ياسين على التصريح ( ٢٠٤/١ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢ ) .

### وقال : ﴿ مِنْ بَعْدِمَا كَادَتَنِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة : ١١٧] .

موجودةٌ والقيامُ مُنتفِ ، وإذا قلتَ : (ما كاد زيدٌ يقومُ ). . فالمُقارَبةُ مُنتفِيةٌ والقيامُ مُنتفِ « النَّظْم » نقلاً والقيامُ مُنتفِ أبعدَ مِنِ انتفائه في المثال الأوَّل ، أفاد ذلك شروحُ « النَّظْم » نقلاً عن المُصنَّفِ (١) ، وقد قلتُ مُجيباً عن اللغز :

لقد رُمْتَ الغازا بـ (كاد) وليسَ ذا صحيحاً لَدَىٰ حُذَّاقِ أَهلِ الوجودِ بَلِ آنْ تصحبَنْ نَفْياً فصِفْها بالاِّنتِفا وإلا فلــــلإثبـــاتِ دونَ جُحُــودِ

\* قوله: ( ﴿ مِنْ بَعَدِ مَا كَادَ تَزِيغُ ﴾ . . . ) إلى آخره: قال البَيْضاويُّ: ( في « كاد » ضميرُ الشأن ، أو ضميرُ القومِ ؛ أي : العائدِ عليه الضميرُ في « منهم » ) انتهى (٢٠ .

﴿ قوله : ( في « كاد » ضميرُ الشأن ) ، وعلىٰ هاذا : ف ( قلوبُ ) : فاعلٌ ب ( تزيغُ ) ، للكن فيه أنَّهُ حينئذِ يخلو الخبرُ عن ضمير الاسم ، إلا أنْ يُخَصَّ هاذا الشرطُ بغير ضمير الشأن ؛ لأنَّ جملةَ المضارعِ لكونها مُفسِّرةً له كأنَّها عينهُ ، وذلك أبلغُ في الرَّبُط مِنِ اشتمالها على الضمير .

 <sup>(</sup>۱) انظر «شرح الكافية الشافية» ( ۱/ ۲۶ ٤- ۲۶ ٤) ، و « مغني اللبيب » ( ۲/ ۸۳۱) ، و « الأشباه و « تعليق الفرائد» ( ۳۱ / ۳۱۰) ، و « شرح الأشموني » ( ۱/ ۱۳۶) ) ، و « الأشباه والنظائر » للسيوطي ( ۲/ ۲۰۱۱) .

<sup>(</sup>٢) تفسير البيضاوي ( ٣/ ١٠٠ ) .

ويصحُّ جَعْلُ ( قلوب ) بدلاً مِنَ الضمير في ( كاد ) بجَعْله عائداً إلى ( القوم ) ، وفاعلِ ( تزيغ ) ضميراً راجعاً لــ ( القلوب ) ؛ لتقدُّمها رُتْبةً .

 « قوله : (قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما كِدْتُ . . . » ) إلى آخره : جعلَهُ غيرُهُ مِنْ كلام عمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنه (٢) ، وأجاب شيخُنا الوالدُ حفَّهُ اللهُ بالألطاف : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ عُمَرَ تكلَّم به فاشتَهَرَ عنه وإن كان مِنْ كلامه

علىٰ قراءة (تزيغ) بالفوقيَّة.

أمَّا علىٰ قراءته بالتحتيَّة (٣): فلا يصحُّ كونُ القلوبِ فاعلَهُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، ولا ضميرِها ؛ لوجوبِ تأنيثِ الفعل المُسندِ للضمير المُؤنَّث ، فنضطرُّ إلىٰ أنَّ اسمَ (كاد) ضميرُ الشأن ، كما هو الوجهُ الأوَّل .

الله قوله: (ويصحُّ جَعْلُ «قلوب»...) إلى آخره: قد علمتَ أنَّهُ مُتعيِّنٌ على الاحتمال الثاني ؛ لأجلِ أنْ يتحقَّقَ الشرطُ ، إلا أنَّهُ إنَّما عبَّر المُحشِّي بالصحَّة ؛ للإشارة إلى القَدْح في ذلك الشرطِ ، كما تقدَّم لك<sup>(٤)</sup> ، فلا تَعْفُلْ .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ( ٤١١٢ ) موقوفاً على سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

<sup>(</sup>٢) لعلَّ هنذا الغيرَ جعله من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كما هو المشهور في الراوية .

 <sup>(</sup>٣) قرأ بالفوقية : الجمهورُ ما عدا حمزة وحفصاً . انظر « الدر المصون » ( ١٢٣/٦ ) ،
 و« إتحاف فضلاء البشر » ( ص٣٠٧ ـ ٣٠٨ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/ ٤٨٢).

وقولُهُ (۱) : [من الخفيف]

٨٨ ـ كادتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عليهِ إِذْ غَــدَا حَشْــوَ رَيْطــةٍ وبُــرُودِ

صلَّى الله عليه وسلَّم ، كما قيل : قنوتُ عمرَ بنِ الخطَّاب ؛ وهو ( اللهمَّ ؛ إنا نستعينُكَ . . . ) إلى آخره ، مع أنَّهُ مَرْوِيُّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، للكن اشتَهَرَ عمرُ به (٢) ، تأمَّلُ .

وله: (كما قيل: قنوتُ عمرَ)؛ أي: أو ابنِ عمرَ؛ فإنَّهُ في بعضِ عباراتِ الفقهاء نسبتُهُ لعمرَ تارةً، ولابنه تارةً.

قوله: (مع أنَّهُ مَرْوِيٌّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ أي : على
 بعض الأقوال .

\_\_\_\_\_

غيرَ أَنَّ اللَّجْلاجَ هاضَ جَنَاحِي يومَ فارقتُهُ بأَعْلى الصَّعِيدِ صادِياً يستغيثُ غيرَ مُغاثٍ ولقد كانَ عُصْرةَ المَنْجُودِ

وهو من شواهد: «أوضح المسالك» ( ١/ ٣١٥) ، و« مغني اللبيب» ( ٢/ ٨٣١) ، و« المساعد» ( ١٢٩/١) ، وانظر « المقاصد الأشموني» ( ١٢٩/١) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( ٢/ ٢٩٨- ١٩٨٨) .

(٢) رواه مرفوعاً مرسلاً أبو داود في « المراسيل » ( ٨٩ ) ، والطبراني في « الدعوات الكبير » ( ٤٣٣ ) ، والبيهقي في « السنن الكبير » ( ٢١٠/٢ ) عن خالد بن أبي عمران رحمه الله تعالىٰ ، ورواه موقوفاً علىٰ سيدنا عمر رضي الله عنه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٧١٠٠ ) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ( ١٤٧٥ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » ( ٢٩٨٢ ) ، وانظر « البدر المنير » ( ٤/ ٣٧٤ ) .

<sup>(</sup>١) عزا البيتَ ابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوْسيُّ والبغدادي إلى أبي زُبيد الطائي في شعر يرثي به اللَّجْلاجَ الحارثيَّ ، وقبله :

في « المصباح » : ( فاضتْ نَفْسُهُ فَيْضاً : خرجتْ ، والأفصحُ : فاظ ـ بالظاء المُعجَمة ـ من غير ذِكْرِ « النَّفْس » ، تَفِيظُ فَيْظاً ، ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ ) انتهى (١٠) .

وفي « العَيْنيِّ » : ( « فاظَ الميتُ » بالظاء ، و « فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد ، قاله الزَّجَاجيُّ ، و « فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء جائزٌ عندَ الجميع ، إلا الأصمعيَّ ؛ فإنَّهُ لا يجمعُ بين الظاء و « النَّفْس » ، بل يقولُ : « فاظ الرجلُ » بالظاء ، و « فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد ) (۲) .

و قوله: (في «المصباح»: فاضتْ...) إلى آخره: الذي في «الصحاح»: أنَّهُ يُقالُ: («فاضَ الرجلُ يَفِيضُ فَيْضاً وفُيُوضاً وفَيَضاناً» بالضاد أو الظاءِ بدلَها: إذا مات، وكذلك «فاضتْ نَفْسُهُ» و«فاظت» بالضاد أو الظاءِ بدلَها: إذا مات، وكذلك «فاضتْ نَفْسُهُ» والظاء أي : خرجتْ روحُهُ ، عن أبي عُبيدةَ والفرَّاء ، قالا : والضادُ لتميم ، والظاء لقيس ، ومَنَعَ الأصمعيُّ : «فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء ، و«فاض » مع «النَّفْس » وغيرها ؛ لأنَّ الفَيْضَ للدمع والماءِ ، وإنَّما يُقالُ : «فاظَ » : إذا مات ) انتهى (٣) .

<sup>(</sup>١) المصباح المنير (٢/ ٦٦٦).

 <sup>(</sup>۲) المقاصد النحوية (۲/۷۲)، وجاء في بعض المصادر أنَّ الأصمعي لا يقول:
 (فاضت نفسه)، وانظر «جمهرة اللغة» (۲/۹۳۳)، و«مجمل اللغة»
 (۱/۷۰۷)، و«غريب الحديث» للحربي (۳/۱۱۳۲)، و«لسان العرب»
 (۷/۲۱، ۵۶۶)، و«شرح أبيات المغني» (۲۷/۸)، وكلام المُقرَّر.

<sup>(</sup>٣) الصحاح ( ٣/ ١٠٩٩ ، ١١٧٦ ) ، وليس فيه نسبة الظاء لقيس .

١٦٦ ـ وك (عسىٰ) (حَرَىٰ) وللكنْ جُعِلَا خَبَــرُهــا حَتْمــاً بــ (أَنْ) مُتَّصِــلَا ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

و(إذ): ظرفٌ بمعنى (حين) ، والعاملُ فيه: (تَفِيضُ) ، و(الرَّيْطَة): بفتح الراء، وتُجمَعُ على (رِياط)؛ مثلُ (كَلْبة وكِلاب)؛ كلُّ مُلاءة ليستْ قطعتينِ ، وقد يُسمَّىٰ كلُّ ثوبِ رقيقِ رَيْطةً ، و(البُرُود) بضمِّ الباء: جمعُ (بُرْد)؛ نوعٌ مِنَ الثياب ، والمُرادُ: أنَّهُ صار في أَكْفانه؛ فإنَّ الشاعرَ يَرْثِي بهاذا رجلاً مات وأُدرجَ في أكفانه.

الله على الحال مِنْلَ ( مِثْلَ ( حَرَىٰ ) مثلَ : منصوبٌ على الحال مِنِ ( اخْلَولَقَ ) ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ مع تقديرِ مضافٍ ؛ أي : إلزاماً مثلَ إلزامِ ( حرىٰ ). . . إلى آخره .

قوله: (وبعد «أُوشك »....) إلى آخره: الظرف: مُتعلِّقٌ

وبهاذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّي ؛ أمَّا أوَّلاً : فلا يُعلَمُ مِنْ كلامه استعمالُ ( فاض ) مِنْ غير ذِكْرِ ( النَّفْس ) ، وأمَّا ثانياً : فما أفاده كلامُهُ مِنْ أنَّ الأصمعيَّ يقولُ باستعمالِ ( فاض ) بالضاد في الموت . . لا يصعُّ (١) ، كما علمت .

وبهلذا تعلمُ أيضاً: أنَّ المُرادَ بالبعض الذي لم يُجِزْ غيرَ ( فاظ ) مِنْ غيرِ ذِكْرِ ( النفس ) في قول « المصباح » : ( ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ ). . هو الأصمعيُّ ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنَ المُحشِّي .

<sup>(</sup>١) قوله: ( لا يصح ) سقط من (ك) ، وإثباتُهُ وعدمه صواب .

يعني : أنَّ (حرىٰ ) مثلُ (عسىٰ ) في الدَّلالة علىٰ رجاء الفعل ، لكن يجبُ اقترانُ خبرِها بـ ( أنْ ) (١١ ؛ نحوُ : (حرىٰ زيدٌ أنْ يقومَ ) ، ولم يُجرَّدُ خبرُها مِنْ ( أنْ ) لا في الشعر ولا في غيره .

وكذلك ( اخْلَوْلَقَ ) ؛ تلزمُ ( أَنْ ) في خبرِها ؛ نحوُ : ( اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أَنْ تُمطِرَ ) ، وهو مِنْ أمثلة سيبويه (٢٠ .

وأمَّا ( أَوْشَكَ ) : فالكثيرُ : اقترانُ خبرِها بـ ( أَنْ ) ، ويَقِلُّ حذفُها منه ؛ فمِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ (٣) : [من الطويل]

بـ ( نَزُرَ ) ، و( انتِفا ) : مبتدأٌ ، وقُصِرَ للوزن ؛ مضافٌ إلىٰ ( أَنْ ) ، و( نَزُرا ) بضمِّ الزاي ؛ بمعنىٰ : قَلَّ ؛ في موضع رفع خبرُهُ ، والألفُ : للإطلاق .

\_\_\_\_\_

و قُصِرَ للوزن) ؛ أي : لأنَّهُ إذا اجتمعَ همزتانِ مِنْ كلمتَينِ اللهِ يَجوزُ حذفُ إحداهما اختياراً إلا إذا اتَّققتا في الحركة .

<sup>(</sup>۱) وإنَّما وجبت فيها وفي ( اخلولق ) الآتية دون ( عسىٰ ) مع أنَّ الثلاثة للرجاء المُختصِّ بالمستقبل ؛ لأنَّ ( عسىٰ ) هي الأصلُ والشهيرة فيه ، فاغتنتْ عن لزوم ( أنْ ) ، بخلافهما . انظر « حاشية الخضرى » ( ٢٤٦/١ ) .

<sup>(</sup>٢) الكتاب (٣/ ١٥٧).

 <sup>(</sup>٣) أنشده ثعلب في « مجالسه » ( ص٣٦٥ ) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزُهُ إلى قائل مُعيَّن ،
 وقبله :

أبا مالكِ لا تسألِ الناسَ والتمِسُ بكفَّيكَ فضلَ اللهِ فاللهُ أوسعُ وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ١٩٣٨) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص١١٣) ، و«أوضح المسالك» ( ٢١١/١) ، و«المساعد» ( ٢٩٦/١) ، و«المقاصد الشافية» ( ٢٧٦/٢) ، و«همع الهوامع» ( ٢٧٦/١) ، و«شرح الأشموني» ( ١٢٩١١) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ٢/١٦٠) ، و«تخليص الشواهد» ( ص٣٢٣) .

٨٩ ـ ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا ومِنْ تَجرُّدِهِ منها : قولُهُ(١) : [من المنسرح]

وله : (ولو سُئِلَ الناسُ. . .) إلى آخره : المعنى : أنَّ مِنْ طَبْعِ الناسِ أَنَّهُم لو سُئلوا أَنْ يُعطُوا تراباً وقيل لهم : هاتُوا الترابَ . لَمَنعُوا ومَلُوا ؛ أي : سَئِمُوا ، و(الترابَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (سُئِلَ) ، و(لَأُوشكوا) : جوابُ الشرط ، والضميرُ فيه : اسمُهُ ، وخبرُهُ: (أَنْ يَمَلُوا) ، وهو محلُّ الشاهدِ(٢)، ويُروئ : (فيمنعوا) بالفاء (٣) .

قوله: (أنْ يُعطُوا تراباً) فيه إشارةٌ: إلى أنَّ ( الترابَ ) في البيت على حذف مضاف<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لَمَنَعُوا ومَلُوا) فيه إشارةٌ: إلىٰ أنَّ المُرادَ بالقربِ مِنَ الملل

(۱) عزاه سيبويه إلى أمية بن أبي الصلت الشاعر المخضرم ، وصاعدٌ البغدادي إلى رجلٍ خارجي قتله الحجاج ، والصحيح : الأوَّل ، وهو في « ديوان أمية » ( ص١٧٢ ) ضمن قصيدة مطلعها :

باتَتْ هُمُوميَ تَسْرِي طوارقُها أَكُفُ عيني والدمعُ سابقُها اقتربَ الموعدُ والقلوبُ إلى اللهِ وحببُ الحياةِ سائقُها

وهو من شواهد : «الكتاب» ( $^{7}$ -171) ، و« شرح التسهيل» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« شرح التسهيل» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« أوضح و« شرح ابن الناظم» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« الوضع المسالـك» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« المساطـد» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« المقاصد الشافية» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( $^{7}$   $^{7}$  ) ، و« تخليص الشواهد» ( $^{7}$   $^{7}$   $^{7}$  ) .

- (٢) وفيه شاهد آخرُ سيأتي في ( ٢/ ٤٩٤ ) .
  - (٣) وجاء كذلك في (و).
  - (٤) أي: سُئلوا إعطاءَ التراب.

٩٠ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوافِقُهـا

﴿ ١٦٨ ومثلُ (كادَ) في الأصحِّ (كَرَبَا) وتركُ (أَنْ) معْ ذي الشُّرُوعِ وَجَبَا ﴿ ﴿ اللَّهُ وَعِلَقُ ﴾ ١٦٨ ـ ومثلُ (كادَ) و(عَلِقُ) و(طَفِقْ) كذا (جعلتُ) و(أخذتُ) و(عَلِقْ) ﴿ ﴿ اللَّهُ اللّلَالُونُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللَّ

لم يذكر سيبويهِ في (كَرِبَ) إلا تجريدَ خبرِها مِنْ (أَنْ)(١)، .....

☼ قوله : ( يُوشِكُ مَنْ فَرَّ . . . ) إلىٰ آخره : هو من المنسرح ، والغِرَّاتُ :

جمعُ ( غِرَّة ) ؛ وهي الغَفْلةُ ؛ أي : يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ موته في الحرب أَنْ يقعَ في الحرب أَنْ يقعَ في المرب أَنْ يقعَ في عَلَم وتَ (٢) ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ (٣) .

المُهمَلة ، قال في « المصباح » : ( حَدَوْتُ المُهمَلة ، قال في « المصباح » : ( حَدَوْتُ بالإِبلِ أَحْدُو حَدُواً : حَثَنْتُها على السير بالحُدَاء ـ مثل « غُراب » ـ وهو الغناءُ لها ) انتهى (٤٠) .

قوله: (وطَفِقْ) بكسر الفاء وفتحِها(٥)، ويُقالُ: (طَبِقَ) بالباء المُوحَّدة المكسورة.

# والمنعِ : حصولُهُما بالفعل .

(۱) الكتاب (۳/۱۵۹).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): (قوله: « فيها » ؛ أي: المَنيَّةِ المُفسَّرةِ بالموت).

<sup>(</sup>٣) وفيه شاهدٌ آخرُ سيأتي في ( ٢/ ٤٩٤ ) .

<sup>(</sup>٤) المصباح المنير ( ١٧٢/١ ) .

<sup>(</sup>٥) وسيأتي تفصيل ضبط هاذه الكلمة في ( ٢/ ٤٩٨) ، وهي في البيت مكسورة ؛ فراراً من عيب السُّناد .

وزَعَمَ المُصنِّفُ: أَنَّ الأصحَّ خلافُهُ؛ وهو أَنَّها مثلُ (كاد)؛ فيكونُ الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِها مِنْ (أَنْ)، ويقلُّ اقترانُهُ بها؛ فمِنْ تجريده: قولُهُ(١): [من الخفيف] ٩٦\_ كَرِبَ القلبُ مِنْ جَوَاهُ يذوبُ حينَ قالَ الوُشاةُ هندٌ غَضُوبُ

\* قوله: (وزَعَمَ المُصنَّفُ) ؛ أي: قال ؛ فإنَّ الزَّعْمَ يُستعمَلُ في القول ، ونقل الطَّبَلَاويُّ في « شرحه للعِزِّي » عن النَّوَويِّ في « شرح مسلم »: أنَّ صيغةَ الزَّعْم كثيراً ما يُرِيدُ بها سيبويهِ التخصيصَ لا التمريضَ . انتهيٰ (٢) ، وهي فائدةٌ حسنةٌ .

الرَجْد ، و( الوُشاة ) : جمعُ ( واشِ ) ؛ كـ ( قُضاة وقاضِ ) ؛ وهو النمَّامُ ، الوَجْد ، و( الوُشاة ) : جمعُ ( واشِ ) ؛ كـ ( قُضاة وقاضِ ) ؛ وهو النمَّامُ ، و( غَضُوب ) : ( فَعُولٌ ) يستوي فيه المُذكَّرُ وغيرُهُ (٣) ، والمعنىٰ : كاد القلبُ يذوبُ مِنْ شِدَّةِ شوقِهِ حين قال اللائمُ : هندُ غَضوبُ عليك .

♦ قوله: (التخصيصَ)؛ أي: النسبةَ للقائل.

قوله: (حين قال اللائمُ) المُناسِبُ لِمَا قبلَهُ: (النمَّام)، أو
 (الواشى).

<sup>(</sup>۱) قاله رجل من طبّئ ، وقيل : قاله كَلْحَبَهُ اليربوعي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٣٩٢/١ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٣٩٢/١ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٣١٤/١ ) ، و« المساعد » ( ٢٩٠/١ ) ، و« المساعد » ( ٢٩٠/١ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ٢٨٠ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٥٧٠ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/ ١٣٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ١٩٥٠ ) .

<sup>(</sup>٢) طالع السعد ( ق/ ٢٨٦ ) ، وانظر « شرح النووي على مسلم » ( ١/ ٤٥ ) .

<sup>(</sup>٣) وهو بمعنى ( فاعل ) ، كما في « التصريح على التوضيح » ( ٢٠٧/١ ) .

[من الطويل] وقـد كَـرَبـتْ أعنـاقُهـا أنْ تُقطَّعـا

وسُمِعَ مِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ<sup>(١)</sup> : ٩٢ـ سَقَاها ذَوُو الأحلام سَجْلاً على الظَّمَا

قوله: (سَقَاها ذَوُو الأحلام) الضميرُ في (سقاها): راجعٌ لـ (العَرُوق) بالعين المهملة وبالقاف آخرَهُ ؛ أي : الفَرَسَ العَرُوقَ ؛ وهي الخفيفةُ لحمِ العارِضَينِ ، وهاذا صفةُ مدحٍ في الخيل ، و(الأحلام) :

قوله: (أي: الفَرَسَ العَرُوقَ...) إلى آخره: مبنيٌّ على أنَّ
 ( العَرُوق ) بفتح العين ، والذي في « شواهد العَيْنيِّ الكبرىٰ » : أنَّ الضميرَ في

(۱) البيت لأبي زيد الأَسْلمي ضمن قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام المخزومي والي المدينة ، وكان مِنْ خبره : أنَّه شَخَصَ إلى المدينة قاصداً مدحه ، وقَصَدَ أبو وَجْزةَ السُّلميُّ آلَ الزُّبير بالمدينة أيضاً ، فجمعتْهُما الطريقُ ، فأعْلَمَ كلُّ منهما صاحبَهُ بما قَصَدَ إليه ، فقال أبو وَجْزة : هَلُمَّ فلنشتركُ فيما نُصِيبُهُ ، فقال أبو زيد : كلَّا ؛ أنا أمدحُ الملوك ، وأنت تمدحُ السُّوقة !! فلمًّا دخل أبو زيد على إبراهيمَ أنشده : [من الرجز]

يا بنَ هشام يا أخا الكرام

فقال : ويحك !! لم تجعلْني منهم ، ثمَّ أَمَرَ به فضُرِبَ بالسِّياط ، وامتدح أبو وَجْزَةَ آلَ الزُّبير ، فكتبوا له بستِّينَ وَسْقاً كلَّ سنة ، فانصرفا ، فقال أبو زيد يهجو إبراهيم :

مدحتُ عَرُوقاً للنَّدىٰ مصَّتِ الثَّرَىٰ حديثاً فلم تَهَمُمْ بأَنْ تَتَزَعْزَعَا نَقائذَ بُوْسٍ ذاقتِ الفقرَ والغِنىٰ وحَلَّبتِ الأَيَّامَ والدهـرَ أَضْرُعَا

والبيت من شواهد: « شرح التسهيل » ( ٢٩٢/١ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١١٣ ) ، و« أوضح المسالك » ( ص١١٣ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٢/١٣ ) ، و« المساعد » ( ٢/ ٢٩٠ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ٢٨٠ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/ ١٣٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ١٩٨٠- ٧٠٠ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٣٣٢- ٣٣٥ ) .

(سقاها) راجعٌ إلى (العُرُوق) المُتقدِّمةِ في قوله: (مدحتُ عُرُوقاً للنَّدىٰ مَصَّتِ النَّرَىٰ) (١) .

قيل : ( المقصودُ بالعُرُوق : جماعةٌ أراد الشاعرُ هَجْوَهُم بأنَّهُم حديثون في الغِنى والعطاء ، وأنَّ أصلَهُمُ الفاقةُ وعدمُ العطاء ) انتهى .

وهو يُفِيدُ : أنَّ ( العُرُوق ) بضمِّ العين جمع ( عِرْق ) ، ويُؤيِّدُهُ : الجمعُ في قوله : ( أعناقُها ) ؛ فتفسيرُ المُحشِّي [تبعاً للعلَّامة الحَفْنيِّ] ( العَرُوقَ ) في البيت : بالفرس الخفيفةِ لحمِ العارِضينِ ؛ بانِياً ذلك علىٰ أنَّها بفتح العين. . ليس في محلِّه (٢) .

نعم ؛ قد يُقالُ : نهايةُ ما في « شواهد العَيْنيِّ » قِيلٌ ، وهو لا يُنافي صحَّة غيرِهِ ، إلا أَنْ تكونَ الواقعةُ هي ما ذكره ، ولعلَّ الكلامَ على ما جرى عليه ؛ لبيانِ أَنَّ ما بأيديهم مِنَ المال أتاهم على أشدِّ ما يكونُ مِنَ الفاقة والاحتياجِ مِنْ قِبَلِ ذوي الأحلام العارفينَ بقدر الدنيا وهوانِها ، والجمعُ في (أعناقُها) علىٰ كلام المُحشِّي. . للتعظيم ؛ إشارةً إلىٰ أَنَّ عنقَها لعِظَمِهِ بمنزلة أعناق .

وقولُهُ: ( عُرُوقاً للنَّديٰ . . . ) إلى آخره ؛ أي : جماعة كالعُرُوق في النَّديٰ \_

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ٢/ ٦٩٩ ) .

 <sup>(</sup>۲) انظر «حاشية الحفني على الأشموني» ( ۱/ق ۱۷٤ ) ، و«حاشية الصبان»
 (۲) ٤١١٤) .

والمشهورُ في ( كَرِبَ ) : فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنىٰ قوله: (وتركُ «أنْ» معْ ذي الشُّرُوع وَجَبَا): أنَّ ما دلَّ على الشُّرُوع في الفعل لا يجوزُ اقترانُ خبره بـ (أنْ) ؛ لِمَا بينه وبين (أنْ) مِنَ المُنافاة ؛ لأنَّ المقصود به الحالُ و(أنْ) للاستقبال ؛ وذلك نحوُ : (أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو) ، و(طَفِقَ زيدٌ يدعو) ، و(جَعَلَ يتكلَّمُ) ، و(أَخَذَ يَنظِمُ) ، و(عَلِقَ يفعلُ كذا) .

العقولُ ، و( السَّجْل ) بفتح السين المُهمَلة : الدَّلُوُ إذا كان فيه ماءٌ ، ويُقالُ : ( السَّجْلُ ) كـ ( الدَّلُو ) و( الغَرْب ) وزناً ومعنى ، وقولُهُ : ( على الظَّمَا ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه : مُتعلِّقٌ بـ ( سقاها ) ؛ أي : لأجل العَطَش ، وجملةُ ( وقد كَرَبتْ ) : حاليَّةٌ ، وتَقَطُّعُ أعناقِها : إمَّا لشِدَّةِ العطشِ ، أو للذُّلِّ الذي هي فيه .

 ※ قوله : ( فتحُ الراء ) ، وهو أفصحُ . انتهى « دَمَامِيني » (۱) .

قوله : ( وٱستعمَلُوا ) ؛ أي : العربُ .

أي: الكرم \_ مصَّتِ الترابَ لفقرها ، هـٰذا علىٰ كلام العَيْنيِّ ، وأمَّا علىٰ كلام المَيْنيِّ ، وأمَّا علىٰ كلام المُحشِّي : فـ ( للندىٰ ) : مُتعلِّقٌ بـ ( مصَّتْ ) ؛ أي : مصَّتْ تلك الفرسُ الترابَ لأجل ما فيه مِنَ النَّداوة والرُّطوبة لشدَّة عطشِها .

<sup>(</sup>١) تعليق الفرائد ( ٣/ ٢٨٢ ) .

أفعالُ هاذا الباب لا تتصرَّفُ ، إلا (كاد) و( أَوْشَكَ ) ؛ فإنَّهُ قد استُعملَ منهما المضارعُ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ [الحج: ٧٦] ، و قول الشاعر <sup>(١)</sup>: [من المنسرح]

يُـوشـكُ مَـن فَـرًّ مـن مَنيَّتـه

وزَعَمَ الأصمعيُّ : أنَّهُ لم يُستعمَلُ ( يُوشِكُ ) إلا بلفظ المضارع ، ولم يُستعمَلُ ( أَوْشَكَ ) بلفظ الماضي ، وليس بجيِّد ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر (٢) ؛ كقوله (٣) : [من الطويل]

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا نعم ؛ الكثيرُ فيها : استعمالُ المضارع ، وقلَّ استعمالُ الماضى .

« أَوْشَكَ » و « كاد » ، لكنَّها بُنِيتْ على الضم ؛ لقطعها عن الإضافة ، و التقديرُ: « لأَوْشَكَ و كاد لا لغير هما » )(٤).

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه فی ( ۲/ ۸۸۸ ـ ۸۸۹ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر ( التذييل والتكميل ) ( ٤/ ٣٣٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٤٧٢ ) .

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه فی ( ۲/ ٤٨٨ ـ ٤٨٨ ) .

<sup>(</sup>٤) شرح المكودي على الألفية ( ص٦٧ ) .

وقولُ المُصنِّفِ: ( وزادُوا « مُوشِكَا » ) معناهُ: أَنَّهُ قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل مِنْ ( أَوْشَكَ ) ؛ كقوله (۱ ) : [من المتقارب] ٩٣ فمُ وشِكَةٌ أرضُنا أَنْ تعود خلافَ الأَنيس وُحُوشاً يَبَابَا

وله: (و ﴿ أَرْضُنا ﴾: اسمهُ ﴾ الصوابُ: أنَّهُ مبتداً مُؤخَّر ، و ﴿ مُوشِكةٌ ﴾: خبرٌ مُقدَّم ، واسمُهُ : ضميرٌ مستتر فيه ؛ لِمَا يلزمُ على إعرابه مِنَ الابتداء بالنكرة ، وخُلُوِّ الكلام عن خبر المبتدأ .

أبئ جِنْمُ قَـومِكَ إِلا ذَهَابَا أَنَّابُوا وكَانَ عَلَيهِم كِتَابَا والبَيْت من شواهد: «شرح التسهيل» ( ١١/١٠) ، و«شرح ابن الناظم» (ص١١٤)، و«المقاصد الشافية» ( ٢/ ٢٩٠) ، و«همع الهوامع» ( ١/ ٤٧٢) ، و«شرح الأشموني» ( ١/ ١٣١) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ٢/ ٢٠٩-٧١) ، و«تخليص الشواهد» ( ص٣٩-٣٠) .

<sup>(</sup>۱) البيت لأبي سهم الهُذَلي ، وفي « شرح أشعار الهذليين » ( ٣/ ١٢٩٣ ) لأسامة بن الحارث الهذلي ضمن قصيدة مطلعها :

وقد يُشعِرُ تخصيصُهُ ( أَوْشَكَ ) بِالذِّكْرِ : أنَّهُ لم يُستعمَل اسمُ الفاعل مِنْ (كاد) ، وليس كذلك ، بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْر؛ كقوله (١): [من الطريل] ٩٤ أموتُ أَسَى يومَ الرِّجامِ وإنَّني يَقِيناً لَـرَهْـنٌ بـالـذي أنـا كـائـدُ

قوله : ( بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْرِ ؛ كقوله : أموتُ أُسىً . . . ) إلىٰ آخره : ردَّهُ في « التوضيح » : بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ ( كابدُ ) بالمُوحَّدة مِنَ المُكابدة (٢) ، لكن قال في « التصريح » : ( إنَّهُ ثَبَتَ عن المُوضِّح رجوعُهُ إلى

هِ قوله : ( بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ « كابِدُ » بالمُوحَّدة. . . ) إلى آخره ؛ أي : كما جَزَمَ به ابنُ السِّكِيت في «شرح ديوان كُثيِّر »(٣) ، وقولُهُ : (مِنَ المُكابدة ) ؛ أي : اسمُ فاعلِ منها غيرُ جارِ علىٰ فعله ؛ إذ القياسُ : ( مُكابِد ) ، قال ابنُ سِيدَهُ : ( « كابدَهُ مُكابدةً وكِباداً » : قاساه ، والاسمُ : «كابدٌ » ؛ ك « الكاهِل » و « الغارِب » ؛ الأوَّلُ : مِن « اكتهلَ الرجلُ » :

(١) البيت لكُثيَّر عَزَّة في « ديوانه » ( ص٣٢٠ ) ضمن قصيدة يرثي بها والد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالى ، وقبله :

وكِدْتُ وقد سالتْ مِنَ العين عَبْرةٌ ﴿ سُهَا عَانَـدٌ مَنْهَا وَأَسْبِلَ عَانِـدُ قَذِيتُ بها والعينُ سهوٌ دَموعُها وعُوَّارُها في باطنِ الجَفْنِ زائدُ فَإِنْ تُركَتْ لِلْكُحْلَ لَمْ يَتَرَكِ البُّكَا وَتَشْرَىٰ إِذَا مَا حَثْحَثَتُهَا الْمَرَاوِدُ

أموتُ أسيم. . . . . . . . . . .

وهو من شواهد: ﴿ أُوضِحُ المسالكِ ﴾ (٣١٨/١ ) ، و﴿ المساعد ﴾ (٣٠٤/١ ) ، و همع الهوامع » ( ٤٧٣/١ ) ، و الشرح الأشموني ، ( ١/ ١٣١ ) ، وانظر المقاصد النحوية » ( ۲/ ۷۰۲\_۷۰۰ ) .

- (۲) أوضح المسالك ( ۱/ ۳۲۲ ) .
- (٣) انظر « المقاصد النحوية » ( ٧٠٢/٢ ) .

وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ هـلذا في غير هـلذا الكتاب(١١).

وأُفْهِمَ كلامُ المُصنِّفِ : أنَّ غيرَ (كاد) و(أُوشَكَ) مِنْ أفعال هاذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيرُهُ خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ « الإنصاف » استعمالَ المضارع واسمِ الفاعل مِنْ ( عسى ) ؛ قال : ( « عسىٰ يَعْسِي » فهو « عاسِ » ) ،

قول الناظم آخِراً ؛ فقال في « شرح الشواهد الكبرىٰ » : والظاهرُ : ما أَنْشَدَهُ

الناظمُ ، وقد كنتُ أقمتُ مُدَّةً على مخالفته ، وذَكَرْتُ ذلك في « توضيح

الخُلاصة » ، ثمَّ اتَّضح لى أنَّ الحقَّ معه ) انتهىٰ (٢) .

و( الأَسَىٰ ) بالقصر : الحُزْنُ ، و( الرِّجام ) بكسر الراء المُهمَلة وبالجيم : اسمُ موضع ، و( يَقِيناً ): مفعولٌ مطلق، و( رَهْن ) بمعنى مَرْهونٍ : خبرُ ( إنَّ ). ﴾ قوله : ( عسىٰ يَعْسِي ) ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يُقالُ : ( عسا يَعْسُو ) ،

صار كَهْلاً ، والثاني : مِنْ « غَرَبَ يَغرُبُ » وهو لازمٌ )<sup>(٣)</sup> .

قوله : (ثم اتَّضح لى أنَّ الحقّ معه) للكن قد يُقالُ : لا شاهدَ فيه ؟ لاحتمالِ أنَّهُ مِنْ (كاد) التامَّةِ ؛ أي بالذي أنا قريبٌ مِنْ فعله ، كما نقله ابنُ قاسم عن الحَفِيد(٤).

التصريح على التوضيح (٢٠٨/١)، ونصُّ كلام المُوضِّح في الشرح الشواهد الكبرى » مذكورٌ في « تخليص الشواهد » ( ص٣٤١) .

<sup>(</sup>٣) المحكم (٦/ ٧٦١) ، المخصص (٣/ ٣٥٢).

حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٤) ، وانظر «حاشية الحفيد على التوضيح » ( ص۱۷۰ ) .

وحكى الجَوْهَريُّ مضارعَ ( طَفِيَقَ ) ، وحكى الكِسَائيُّ مضارعَ ( جَعَلَ )(١) .

أو ( عسىٰ يَعْسىٰ ) ؛ فيكونُ ممَّا اعتقبتِ الواوُ والياءُ علىٰ لامه ، قاله قريبُ المُوضِّح (٢٠ .

قوله: (مضارع «طَفَقَ») بفتح الفاء وكسرِها في الماضي ؛ يُقالُ: (طَفَقَ يَطَفْقُ) ؛ كـ (عَلِمَ يَعلَمُ) ،
 و طَفَقَ يَطَفِقُ) ؛ كـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، و (طَفِقَ يَطَفَقُ) ؛ كـ (عَلِمَ يَعلَمُ) ،
 و فَرحَ يَفْرَحُ )<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( مضارع « جَعَلَ » ) سُمِع : ( إِنَّ البعيرَ لَيهرَمُ ؛ حتى يجعلُ

الأحسنُ : (كـ « ضَرَبَ يَضرِبُ » ) الأحسنُ : (كـ « جَلَسَ يَجلِسُ » ) ؛ لَيُفِيدَ وَنَهُ المصدر أيضاً؛ فإنَّ مصدرَ (طَفَقَ) بالفتح : ( طُفُوقٌ )؛ كـ ( جُلُوس )، وقولُهُ : (كـ « عَلِمَ يَعَلَمُ »، و« فَرِحَ يَفَرَحُ » ) المناسبُ : الاقتصارُ على الثاني؛ لذلك (٤٠) فإنَّ مصدرَ ( طَفِقَ ) بالكسر : ( طَفَقٌ ) ؛ كـ ( فَرَح ) ، كما قاله الناصرُ (٥٠) .

ه قوله: (حتىٰ يجعلُ...) إلىٰ آخره: (حتى ): ابتدائيَّةٌ ؛ فـ ( يجعلُ ) بالرفع ، وفيه مثلُ ما تقدَّم في قول ابن عبَّاس : ( فَجَعَلَ الرجلُ... ) إلىٰ آخره (٢٠) ، فتنبَّهُ .

<sup>(</sup>۱) انظر «الصحاح» (۱۵۱۷/۶)، و«ارتشاف الضَّرَب» (۱۲۲۳/۲۲۱-۱۲۲۲)، و «تعليق الفرائد» (۲۲۳/۳) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الحفيد على التوضيح ( ص١٦٨ ) .

<sup>(</sup>٣) والكسر أشهر ، كما في « همع الهوامع » ( ٢٩/١ ) .

<sup>(</sup>٤) أي: ليفيد زنة المصدر.

<sup>(</sup>٥) حاشية الناصر اللقاني على التوضيح (ق/ ٤٢) .

<sup>(</sup>٦) انظر (٢/ ٤٧٥).

اختصَّتْ ( عسىٰ ) و( اخْلُولَقَ ) و( أَوْشَكَ ) : بأنَّها تُستعمَلُ ناقصةً وتامَّة ، فأمَّا الناقصةُ : فقد سَبَقَ ذِكْرُها .

وأمَّا التامَّةُ : فهي المُسنَدةُ إلى ( أنْ ) والفعلِ ؛ نحوُ : ( عسىٰ أنْ يقومَ ) ،

إذا شَربَ الماءَ مجَّهُ )(١).

قوله: ( « أَوْشَك » قَدْ ) ينبغي أَنْ يُنطَقَ بعدَ الشين مِنْ ( أَوْشَك ) بقافٍ مُشدَّدةٍ ؛ لأَنَّ الكافَ مِنْ ( أَوْشَكَ ) مُدغَمةٌ في القاف بعدَ قلبِهِ قافاً لأجل استقامة الوزن ، ذَكَرَهُ المَكُوديُ (٢) .

الله عنى به الفعالُ ناقصة العبارةِ : أنَّها أفعالُ ناقصة العبارةِ : أنَّها أفعالُ ناقصة سَدَّتْ ( أَنْ ) وصِلَتُها مَسَدَّ جُزْأَيها ، والذي صرَّح به القومُ : أنَّها أفعالٌ تامَّةٌ ، كما ذَكَرَهُ الشارح ، فلا حاجة إلى القول بأنَّها استغنتْ عن الخبر .

<sup>(</sup>۱) أورده أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣٦٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٣١٨/١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١٣١) ، وفي الشاهد شذوذ ؛ وهو مجيء الخبر فعلاً ماضياً .

<sup>(</sup>٢) شرح المكودي ( ص٦٨ ) ، وكونه ماضياً هو المشهور رواية ، وذهب السيوطي في « النكت » ( ق/ ٨٦ ) إلى أن ( أوشك ) فعل أمر ، فسكونه أصلي ، إلا أنه جاء بهاذه الصيغة للضرورة ، ثمَّ ذَكَرَ بصيغة التمريض أنه فعلٌ ماضٍ سُكِّن للضرورة ، وانظر « شرح ابن جابر » ( ق/ ١٠٤ ) .

و ( اخلولقَ أَنْ يَأْتِيَ ) ، و ( أَوْشَكَ أَنْ يَفَعَلَ ) ؛ ف ( أَنْ ) والفَعْلُ : في موضع رفع فاعلُ ( عسى ) و ( اخْلُولَقَ ) و ( أَوْشَكَ ) ، واستغنتْ به عن المنصوب الذي هو خبرُها .

\_\_\_\_

وخالف الناظمُ القومَ فقال: (عندي: أنَّها ناقصةٌ دائماً)(١) ، أمَّا في «عسى زيدٌ أنْ يقومَ زيدٌ » فقد سَدَّتْ ( أنْ ) وصِلتُها مَسَدَّ الجزأينِ، كما في : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتَرَكُوا ﴾ [العنكبوت: ٢]؟ إذ لم يقل أحدٌ : إنَّ « حَسِبَ » خرجتْ في ذلك عن أصلها .

إذا علمتَ ذلك : فظاهرُ عبارةِ المُصنِّفِ مُرادٌ له ؛ فقَوْلُ الشارحِ : ( وأمَّا التامَّةُ . . . ) إلىٰ آخره ، وقولُ الأُشْمُونيِّ : ( وتُسمَّىٰ حينئذِ : تامَّةً )(٢) . . حَمْلٌ لكلام الناظم علىٰ غير مُرَادِهِ ، تدبَّرْ .

لَكُن يَلْزُمُ عَلَىٰ مَذَهِبِ الناظم : أَنَّ ( أَنْ ) والفعلَ في محل رفع ونصب ، وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ مُختلِفَينِ لشَّيءِ واحدِ باعتبارَين. . لا مانعَ منه .

فإن قلتَ : لِمَ قال : ( عن ثانٍ فُقِدْ ) ، ولم يقل : ( وعن الأوَّل أيضاً ) .

وقد يُقالُ: لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ...) إلى الخره ؛ أي : كما في الكاف في قولك : ( أعجبَني كونُكَ مُسافِراً ) ؛ فإنَّ لها محلَّ جرِّ ورفع ، للكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ إذا نُطِقَ بالمصدر المُؤوَّلِ مِنْ ( أَنْ ) والفعلِ.. يُنطَقُ به مرفوعاً نَظَراً للأشرف ، لا منصوباً .

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ( ١/ ٣٩٤) .

<sup>(</sup>٢) شرح الأشموني ( ١٣٢ ) .

وهـٰذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعدَ (أنِ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ، فإن وَلِيَهُ ؛ نحوُ : (عسىٰ أَنْ يقومَ زيدٌ). . فذَهَبَ الأستاذُ أبو عليِّ الشَّلُوبِينُ : إلىٰ أنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعاً بالفعل الذي بعدَ (أنْ) ؛ ف (أنْ) وما بعدَها : فاعلٌ لـ (عسىٰ) ، وهي تامَّةٌ ، ولا خبرَ لها(١) .

وذَهَبَ المُبرِّدُ والسِّيرافيُّ والفارسيُّ : إلىٰ تجويزِ ما ذَكَرَهُ الشَّلُّوبِينُ ،

أُجِيبَ : بأنَّ ( أنْ ) والفعلَ لمَّا حلَّا في محلِّ الأوَّل . . كان كونُها مُغنِيةً عنه أمراً واضحاً ، أفاده ابنُ قاسم (٢٠ .

قوله: ( الشَّلُوبِينُ ) بفتح الشين المُعجَمة وضمِّ اللام ، وقد تُفتَحُ ، وما بعد الواوِ يُنطَقُ به بين الفاء والباء المُوحَّدة ، وهو لفظٌ أعجميٌّ ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ (٣) .

<sup>(</sup>١) انظر « التوطئة » ( ص٢٩٧ ) ، و« شرح الجزولية » ( ٣/ ٩٧٠ ) .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٥)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق $(\xi 1)$ ).

<sup>(</sup>٣) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٣)، شرح الدماميني على المغني ( ١/ ٨٦ - ٨٨)، ومعنى الشَّلُوبين بلغة أهل الأندلس: الأبيض الأشقر، وذهب ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (٣/ ٣٠)، وابن خلكان في « الوفيات » (٣/ ٤٥٢): إلى أنَّ (شلوبين) مدينة بالأندلس، وغلَّظهما الطيِّب الفاسي، وردَّ تغليطَهُ تلميذُهُ الإمام الزَّبيدي في « التاج » ( ٢٨٧ / ٢٥٧) ؛ قال: (قلت: وهكذا ذكره ابن خلكان أيضاً مِنْ أنَّهُ في لغة الأندلس بمعنى الأبيض الأشقر، ونقل عبد القادر البغدادي في « حاشية الكُغبيَّة » عن « المغرب في تاريخ المغرب ».. أنَّهُ منسوب لحصن أبيض ببلادهم، وهو في غرب الأندلس، فلا وجه لإنكار شيخنا، ومَنْ حَفِظَ حُجَةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ)، ولا مانعَ علىٰ هـنذا القول مِنْ أن يجيء بياء النسبة، إلا أنَّ الأشهرَ مجيئهُ من دونها، وانظر ما سبق تعليقاً في ( ٢٠ -٣٣١).

وتجويز وجه آخر ؛ وهو أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعاً بد (عسى) ، وتقدَّم بد (عسى) ، وتقدَّم على السما لها ، و(أنْ) والفعلُ في موضع نصبِ بد (عسى) ، وتقدَّم على الاسم ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عسى) ، وجاز عَوْدُهُ عليه وإنْ تأخَّر ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ في النَّيَة (١) .

وتظهرُ فائدةُ هـٰذا الخلافِ : في التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

الله عليه التباسُ السم الله عليه : أنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ السم الخبرِ عليه ) بفاعلِ الفعلِ بعدَها ، وقد منعوا في ( باب المبتدأ ) تقديمَ الخبرِ الفعليِّ عليه ؛ لئلًا يلتبسَ بالفاعل ، فمُقتضىٰ ذلك امتناعُ ما ذُكِرَ هنا .

وأُجِيبَ : بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه ؛ لأنَّه لا يُخرِجُ الجملةَ عن كونها فعليَّة ، بخلافه هناك ؛ فإنَّهُ يُخرجُ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة .

وله: (وأُجِيبَ: بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه...) إلى آخره: قد يُدفَعُ هاذا الجوابُ بتجويز تقديم الاسمِ الظاهرِ مبتداً مُؤخَّراً، وجملةُ (عسى ): خبره، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في « شرحه على التوضيح »، فتَخرُجُ الجملةُ عن الفعليَّة إلى الاسميَّة.

نعم ؛ قد يُقالُ : إنَّ المُجِيبَ لا يقولُ بما قاله الأُشْمُونيُّ ؛ لأنَّهُ إمَّا مبنيٌّ على جواز تقدُّم الخبرِ الفعليِّ في باب المبتدأ ، أو مُشكِلٌ إن لم يكنْ مبنيًا عليه ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ المبتدأ بالفاعل ، للكن قد يُدفعُ إشكالهُ : بأنَّ مبنىٰ هلذا التجويزِ أنَّ هلذا الالتباسَ وإن أَخْرَجَ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة

<sup>(</sup>۱) انظر « المقتضب » (  $7^{4}$  ) ، و « التذییل والتکمیل » (  $3^{4}$   $70^{4}$  ) ، و « ارتشاف الضَّرَب » (  $7^{4}$   $177^{4}$  ) ، و « تمهید القواعد » (  $7^{4}$   $177^{4}$  ) .

فتقولُ على مذهبِ غيرِ أبي عليِّ الشَّلُوبِينِ : (عسىٰ أَنْ يقوما الزيدانِ ) ، و(عسىٰ أَنْ يقوموا الزيدونَ ) ، و(عسىٰ أَنْ يَقُمْنَ الهنداتُ ) ؛ فتأتي بضميرٍ في الفعل ؛ لأنَّ الظاهرَ ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوعٌ بـ (عسىٰ ) .

وعلىٰ رأي الشَّلُوبِينِ يجبُ أَنْ تقولَ : ( عسىٰ أَنْ يقومَ الزيدانِ ) ، و( عسىٰ أَنْ يقومَ الزيدونَ ) ، و( عسىٰ أَنْ يقومَ الهنداتُ ) ؛ فلا تأتي في الفعل بضميرٍ ؛ لأنَّهُ رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ .

١٧٢ ـ وجَرِّدَنْ (عسى ) أوِ ٱرفَعْ مُضمَرَا بها إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِرَا ﴿

T THE THE CONTRODUCTION OF T

اختصَّتْ (عسى ) مِنْ بينِ سائرِ أفعالِ هاذا البابِ : بأنَّها إذا تقدَّم عليها اسمٌ. . جازَ أَنْ يُضمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابق ، وهاذه لغةُ تميم ،

 قوله: (وجَرِّدَنْ «عسىٰ »...) إلىٰ آخره: التجريدُ أَجْودُ مِنَ الذي

المُراديُّ والأُشْمُونيُّ وغيرُهُما (اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) ، كما نصَّ عليه المُراديُّ والأُشْمُونيُّ وغيرُهُما (٢٠) ؛ فقولُ الشارح : (اختصَّتْ «عسىٰ »...) إلىٰ آخره.. كان الصوابُّ : حذفُهُ .

لا محذورَ فيه ؛ لأنَّ الاسميَّةَ هنا خبرُها فعليَّةٌ ، والاسميَّةُ التي خبرُها فعليَّةٌ

بعدَهُ ، كما في « النُّكَت »(١) .

نكت السيوطي (ق/٨٦).

 <sup>(</sup>۲) واعتمده الناظم في « التسهيل » (ص ۲۰) ، و« شرحه » ( ۳۹۲/۱ ) ، وانظر « توضيح المقاصد » ( ۱/ ۱۲۲ ) ، و« أوضح المسالك »
 ( ۱/ ۳۲۳ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ۲/ ۲۹۷ ) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ۱۱٤ ) .

وجاز تجريدُها عن الضميرِ ، وهاذه لغةُ الحجازِ ؛ وذلك نحوُ : ( زيدٌ عسىٰ أَنْ يقومَ ) .

فعلىٰ لغةِ تميم: يكونُ في (عسىٰ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ علىٰ (زيدٌ)، و( أَنْ يقومَ) في موضع نصبِ بـ (عسىٰ)، وعلىٰ لغة الحجاز: لا ضميرَ في (عسىٰ)، و( أَنْ يقومَ) في موضع رفع بـ (عسىٰ) (١٠).

وتظهرُ فائدةُ ذلك : في التأنيث ، والتثنيةِ ، والجمع .

فتقولُ علىٰ لغة تميم: (هندُ عَسَتْ أَنْ تقومَ)، و(الزيدانِ عَسَيا أَنْ يقوما)، و(الزيدانِ عَسَيا أَنْ يقوما)، و(الهندانِ عَسَتا أَنْ تقوما)، و(الهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ).

وتقولُ علىٰ لغة الحجاز : (هندُ عسىٰ أَنْ تقومَ ) ، و( الزيدانِ عسىٰ أَنْ يقوما ) ، و( الزيدونَ عسىٰ أَنْ تقوما ) ، و( الهندانِ عسىٰ أَنْ تقوما ) ، و( الهنداتُ عسىٰ أَنْ يَقُمْنَ ) .

وأمًّا غيرُ ( عسىٰ ) مِنْ أفعالِ هـٰذا البابِ. . فيجبُ الإضمارُ فيه ؛ فتقولُ :

نعم ؛ الجملةُ على أنَّها اسميَّةٌ هنا تشتملُ على تقوُّ للإسناد يفوتُ على أنَّها فعليَّةٌ .

حُكْمُها حُكْمُ الفعليَّة ؛ لا دلالة لها على الاستمرار .

 <sup>(</sup>۱) وعليها قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسَخَر قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا ﴾ [الحجرات : ١١] ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ٣/ ٣٥٦\_٣٥٠) ، و « ارتشاف الضَّرَب » ( ٣/ ١٢٣١\_١٢٣١ ) ، و « أوضح المسالك » ( ٣/ ٣٢٣) .

( الزيدانِ جَعَلَا يَنظِمانِ ) ، ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ ؛ فلا تقولُ : ( الزيدانِ جَعَلَ يَنظِمانِ ) ، كما تقولُ : ( الزيدانِ عسىٰ أَنْ يقوما ) .

که ۱۷۳ والفتح والکسرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ نحوِ (عَسِيتُ) واُنتِقا الفتحِ زُكِنْ ﴿ پُونِهِ الفَتْحُ والکسرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ نحوِ (عَسِيتُ) واُنتِقا الفتحِ زُكِنْ ﴿ پُونِهِ اللهِ اللهِ

إذا اتَّصل بـ (عسى ) ضميرٌ موضوعٌ للرفع وهو لمُتكلِّم ؛ نحوُ : (عَسِيتُ )، أو لمُخاطَبِ ؛ نحوُ : (عَسِيتُ )، و(عَسِيتُ )، و(عَسِيتُ )، و(عَسِيتُ )، و(عَسِيتُ )، أو لغائباتٍ ؛ نحوُ : (عَسِينَ ). . جاز كسرُ سِينِها وفتحُها (۱) ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ نافعٌ : ﴿ فَهَلَ عَسِيتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها (٢٠) .

﴿ قوله : ( وٱنتِقا ) بالقاف ؛ أي : اختيارُ .

قوله: (زُكِنْ)؛ أي: عُلِمَ؛ مِنْ تقديمه الفتحَ على الكسر، أو مِنْ
 خارج لشهرته. انتهى « شرح الخطيب »(٣).

#### \* Both

(١) ومَنَعَ الكسرَ أبو عبيدة . انظر ( أوضح المسالك ) ( ١/ ٣٢٤ ) .

(٣) فتح الخالق المالك ( ١/ ٥٤٢ ) .

<sup>(</sup>٢) فالكسر: لمناسبة الياء ، والفتح: لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، ولأنه اللغة الشائعة . انظر « الدر المصون » ( ٢/ ٥١٥) ، و « التصريح على التوضيح » ( ٢/ ٢١٠) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص ٢٠٧ ، ٥٠٧ ) .

# (إِنّ) وأخواتها

\_\_\_\_\_

### ( « إنَّ » وأخواتُها )

# [ إنَّ وأخواتُها ]

قوله: (أو واجبَ الابتداء؛ كـ « ايمُن »)؛ أي: وكـ (طُوبئ للمؤمن)، و(شه دَرُك)، و(شه دَرُك)، و(سلامٌ عليك)، وغير ذلك.

وتذكَّرْ ما تقدَّمَ لك مِنْ أنَّ وجوبَ الابتداء يكونُ في التركيب المخصوصِ وإن كان اللفظُ في غيره قد يقعُ غيرَ مبتدأٍ ، ويكونُ مطلقاً ؛ كما في ( ما ) التعجُّبيَّةِ (١) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳۶۰ـ۲۱۳).

و ۱۷۲ ل (إنَّ) (أنَّ) (ليتَ) (لكنَّ) (لعلُ) ﴿ كَأْنَّ) عكسُ ما لـ (كانَ) مِنْ عَمَلْ ﴿ ﴿ الْكِنَّ الْعَلْ ﴾ ﴿ ١٧٤ لـ (كانَ) مِنْ عَمَلْ ﴿ ﴿ ﴿ اللهِ اللهُ ا

وترفعُ الخبرَ عندَ البَصْريِّينَ ؛ بشرطِ : أَلَّا يكونَ طَلَبيّاً ، فلو كان طَلَبيّاً نحوُ : زيدٌ اضربهُ ). . لم ترفعهُ ، كما في « التصريح »(١) .

قوله: (عكسُ)؛ أي: مُخالِفُ. انتهى « ابن قاسم »(۲) ، وأشار المُصنِّفُ بقوله: (عكسُ...) إلىٰ آخره: إلىٰ ما لهاذه الأحرفِ مِنَ الشَّبَه بـ (كان)؛ في لزوم المبتدأِ والخبر ، والاستغناءِ بهما ، .........

\_\_\_\_\_

﴿ قوله: ( ألَّا يكونَ طَلَبَيّاً ) قال في « المغني »: ( ينبغي أن يُستثنىٰ مِنْ منع الإخبارِ هنا بالطَّلَب: خبرُ « أنِ » المفتوحةِ المُخفَّفة ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ جملةً دُعائيَّة ؛ نحوُ : ﴿ وَلَلْمَا مِسَهُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ١٩] ؛ على قراءةِ تخفيفِ النونِ بعدَها جملةٌ فعليَّة ) انتهى (٣) .

والطَّلَبَيُّ لا يقعُ خبراً لـ ( إنَّ ) وأخواتِها ولو كان مفرداً ؛ وهو اسمُ الاستفهام لا غيرُ ، وعدمُ وقوعِهِ خبراً لها لِمَا له مِنَ التصدُّر ، ولا يتصدَّرُ معمولُها ؛ لوجوب التصدُّر لها في غير ( أنَّ ) المفتوحةِ ، ولحَمْلِ المفتوحةِ على أصلها .

﴿ قُولُهُ : ﴿ فَي لَزُومُ الْمُبَتَدَأُ وَالْخَبَرِ . . . ) إِلَىٰ آخَرُهُ : بِيَانٌ لُوجِهُ الشَّبَهُ ،

<sup>(</sup>١) التصريح على التوضيح ( ١/ ٢١٠).

<sup>(</sup>٢) انظر (حاشية ابن قاسم على ابن الناظم» (ق/ ٤٢).

 <sup>(</sup>٣) مغني اللبيب ( ٢/ ٧٤٠ ) ، والقراءةُ المشار إليها هي قراءةُ نافع المدني . انظر ( الدر المصون ) ( ٨٦ /٨٣ ـ ٣٨٧ ) ، و( إتحاف فضلاء البشر ) ( ص ٤٠٩ ) .

و ۱۷۵ که ( إِنَّ زیداً عالِم بانی کُفْءٌ ولاکنَ اَبنَهُ دُو ضِغْنِ ) ﴿

الله مِن الحروف الناسخةِ للابتداء، وهي ستةُ أحرفِ:

هَـٰذَا هُو القِسْمُ الثَّانِي مِن الحروف الناسخةِ للابتداء، وهي سته احرفٍ:

فعَمِلتْ عَمَلَها معكوساً ؛ ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلِ أُخِّر .

﴿ قُولُه : (كُفْءٌ ) ؛ أي : مُماثِلٌ .

قوله: ( ذو ضِغْنِ ) بكسر الضادِ وسكونِ الغين المُعجَمتينِ ؛ بمعنى :
 حِقْد .

واحترز باللُّزُوم: عن (ألا) و(أمَا) الاستفتاحيَّتين ؛ لدخولهما على الجملتين ، وبقوله: (والاستغناء بهما): عن (لولا) الامتناعيَّة ؛ لاحتياجها معهما إلى جواب ، و(إذا) الفُجائيَّة ؛ لاحتياجها معهما إلى سبق كلام .

الفاء ؛ إذ المُشابَهةُ المذكورةُ لا تنتجُ العملَ معكوساً حتىٰ يتفرَّعَ عليها ، إلا أنْ يُقالَ : إذ المُشابَهةُ المذكورةُ لا تنتجُ العملَ معكوساً حتىٰ يتفرَّعَ عليها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (معكوساً) ليس مِنْ جملة المُفرَّع ؛ بدليلِ تعليلِهِ بقوله : (ليكونا...) إلىٰ آخره ، بل معمولٌ لمحذوف ؛ أي : وعَمِلتْ عملاً معكوساً ليكونا... إلىٰ آخره .

وقوله: (ليكونا معهنَّ...) إلىٰ آخره ؛ أي: تنبيهاً على الفَرْعيَّة بإعطاء الفَرْع ـ الذي هو الفَرْع ـ الذي هو الفَرْع ـ الذي هو ( إنَّ ) وأخواتُها .

( إِنَّ ) و( أَنَّ )، و( كأنَّ ) ، و( للكنَّ ) ، و( ليتَ ) ، و( لعلَّ ) ، وعدَّها سيبويهِ خمسةً ؛ فأَسْقطَ ( أَنَّ ) المفتوحة ؛ لأنَّ أصلَها ( إنَّ ) المكسورة ، كما سيأتي (١٠) .

 « قوله : ( لأنَّ أصلَها « إنَّ » المكسورةُ ) أَوْرَدَ في « شرح التسهيل » (۲) : أنَّهُ ينبغى ألَّا يَعُدَّ ( كأنَّ ) ؛ لأنَّ أصلَها ( أنَّ ) والكاف .

وأجاب : بأنَّهُ أصلٌ منسوخٌ ؛ لاستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ ، بخلافِ ( أنَّ ) ؛ فليس لها أصلٌ منسوخٌ ؛

قوله: (أصلٌ منسوخٌ)؛ أي: مطروحٌ غيرُ مُلتفَتِ إليه؛ بجَعْل مجموعِهما كلمةً واحدة.

وله: ( الستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ ) عبارةُ « الهَمْع » : ( بدليل عدمِ احتياج الكاف إلى مُتعلَّق ، وعدمِ كونِ مدخولِها في موضع جرَّ عند الجمهور ) انتهى (٣) .

وانظرْ : ما المُتعلَّقُ المُقدَّرُ عند غيرِهِم الذي يتعدَّىٰ بالكاف هنا مع جَعْلِ

<sup>(</sup>٢) قوله: (أورد)؛ أي: الناظم.

 <sup>(</sup>٣) ليس في « الهمع » ، بل فيه ( ١/ ٤٨٤ ) عبارة ابن مالك ، وقد نقل الصبان في دحاشيته » ( ٢/ ٤٢٢ ) العبارة التي عزاها المُقرِّر إلى « الهمع » ، ثم عبارة « الهمع » الموافقة لكلام ابن مالك ، فظنَّ المُقرِّر أنَّ الجميع عبارة « الهمع » ، والله تعالى أعلم .

ومعنى ( إنَّ ) و ( أنَّ ) : للتوكيد ، ومعنى ( كَانَّ ) : للتشبيه (١٠ ) . و ( لكنَّ ) : للترجِّي والإشفاق .

بدليل جوازِ العطفِ بعدَها على معنى الابتداء ، كما يُعطَفُ بعدَ المكسورة (٢) .

قوله: (ومعنىٰ «إنَّ » و«أنَّ »: للتوكيد) اللامُ: زائدةٌ ؛ أي : معناهُما التوكيدُ ، أو المُرادُ : معنىٰ (إنَّ ) و(أنَّ ) جُزْئيٌّ مخصوصٌ منسوبٌ للتوكيد الكُلِّيِّ ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ (٣) .

قوله: (للتوكيدِ)؛ أي: توكيدِ النَّسْبةِ وتقريرِها في ذِهْنِ السامع؛
 بحيثُ لا يتطرَّقُ إليه شكٌّ ولا إنكارٌ؛ سواءٌ كانتِ النَّسْبةُ إيجابيَّةً أو سلبيَّةً؛
 كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ١٤].

قوله: (و« للكنَّ »: للاستدراكِ )؛ وهو تعقيبُ الكلامِ برَفْعِ ما يُتوهَّمُ أنَّهُ كريمٌ ؛ فيُرفَعُ ويُقال: ثبوتُهُ أو نفيهِ ؛ مثالُ الأول: (زيدٌ شجاعٌ) ؛ فيُتوهَّمُ أنَّهُ كريمٌ ؛ فيُرفَعُ ويُقال:

\_\_\_\_\_

مدخولِها في موضع جرّ ؟ ولعلَّ المُرادَ المدخولُ في الأصل ، فيكونُ المُتعلَّقُ نحوُ ( كائن ) والذي في موضع جرّ هو الخبرَ المرفوعَ الآن .

﴿ قُولُهُ : ( بَدَلَيْلُ جُوازِ الْعُطْفِ بِعَدُهَا. . . ) إِلَىٰ آخره ؛ فَتَقُولُ : ( عَلِمْتُ

<sup>(</sup>۱) أي : المُؤكَّد ؛ لتركُّبها من الكاف التشبيهيَّة و(إنَّ) المُؤكِّدة ، والأصلُ : (إنَّ زيداً كأسد) ؛ قُدِّمتِ الكافُ لتفيد التشبيهَ ابتداءً ، ففُتحت الهمزة للجار ، ثمَّ صارا كلمة واحدة ، ولا يَلِيها إلا المُشبَّه ، وأمَّا الكافُ و(مثل) فيليهما المُشبَّه به . انظر «حاشية الخضري» ( ٢/٢٥١) .

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ( ٦/٢ ) .

<sup>(</sup>٣) وهو كذلك في ( ( ( ) ) ، وفي (( ) ) : (التوكيد. . . التشبيه ) في هاذين الموضعين فقط .

والفرقُ بينَ الترجِّي والتمنِّي : أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليت الشبابَ يعودُ) ، وفي غير المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليت الشبابَ يعودُ) ،

( للكنَّهُ بخيلٌ ) ، ومثالُ الثاني : ( ما زيدٌ شجاعٌ ) ؛ فيُتوهَّمُ ثبوتُ نفيِ الكرم ؛ فيُقال : ( للكنَّهُ كريمٌ ) .

فقولُهُ: (أو نَفْيِهِ) عطفٌ على الضمير في (ثبوتُهُ) ؛ أي : ثبوتُ وجودِهِ أو ثبوتُ نفيهِ ، أفاده بعضُهُم ، وجوَّز الحَلَبيُّ جَعْلَهُ معطوفاً علىٰ (ثبوتُهُ) بتقدير مضافٍ ؛ أي : (أو برَفْعِ نفي ما يُتوهَّمُ نفيهُ) ؛ لأنَّ رفعَ النفي إثباتُ (۱) ، تأمَّلُ .

قوله : (وفي غير المُمكِنِ) معطوفٌ على (في المُمكِنِ) ، وحاصلُهُ :

أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) بالرفع ؛ لأنَّ (أنَّ) ومعمولَيْها وإن كانت في قوَّة كلمةٍ . فيكونُ العطفُ على الاسم كالعطف على جزء الكلمةِ ، إلا أنَّها لمَّا كان أصلُها المكسورةَ التي يكونُ ما بعدَها باقياً على جمليَّته مُراعىً فيه معنى

الابتداء. . جاز العطفُ .

الله قوله: (فقوله : «أو نَفْيهِ » عطف ...) إلى آخره: ظاهره : أنّه يستقيم المعنى ، ولا يُحتاج إلى تقدير مضاف ، وليس كذلك ؛ لأنّ المعنى بدونه فاسد أيضاً ؛ إذ يصير المعنى : (تعقيب الكلام برفع ما يُتوهّم ثبوت نَفْيهِ ) ، والذي يُتوهّم ثبوت نَفْيهِ هو الكرم ، فيرفعه بالاستدراك حينئذ ، ويكون رفعه بإثبات البخل ، وهاذا لا معنى له ، والواقع خلافه ؛ فالحق : أنّه لا بدّ مِن تقدير المضاف على هاذا أيضاً . انتهى «شيخنا الباجوري » .

فرائد العقود العلوية (ق/ ١٤٤).

وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمكِن (١٦) ؛ فلا تقولُ : ( لعلَّ الشبابَ يعودُ ) .

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ : أنَّ الترجِّي يكونُ في المحبوب ؛ نحوُ : (لعلَّ العَدُوَّ نحوُ : (لعلَّ العَدُوَّ يَقَدَمُ ) .

أَنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمتنِعِ والمُمكِنِ (٢) ، ولا يكونُ في الواجب ؛ فلا يُقالُ : ( ليت غداً يجيءُ )(٣) .

وله: (والإشفاق) هو لغة : الخوف ؛ يُقال : (أَشْفَقتُ عليه) ؛ بمعنى : خِفْتُ عليه ، و(أَشْفَقتُ عليه ، و(أَشْفَقتُ منه ) ؛ بمعنى : خِفْتُ منه ، قال الفارضيُّ : (الإشفاقُ في المكروه يتعدَّىٰ بـ « مِنْ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْفَقْنَ مِنْ ﴾ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْفَقتُ مِنْ ﴾ ؛ كـ «أَشْفَقتُ عليه » ؛ كـ «أَشْفَقتُ عليه » ) (٤٠) .

\* قوله : ( لعلَّ العَدُقَ يَقدَمُ ) ، وأمَّا تمثيلُ بعضِهم بـ ( لعلَّ العدوَّ هالكُ ). .

<sup>(</sup>١) أي : المُتوقَّع ، أمَّا الممكنُ في التمنِّي فغيرُ مُتوقَّع ، فهاذا فرقٌ ثانٍ ، ولا يَرِدُ : قولُ فرعون : ﴿ لَعَلِيَّ آئِلُغُ ٱلْأَسْبَنَبَ . . ﴾ إلى آخره [غافر : ٣٦] ؛ لأنَّهُ مُمكِنٌ مُتوقَّع في زعمه الباطل . ﴿ خضرى ﴾ ( ٢٥٣/١ ) .

<sup>(</sup>۲) والأكثر : أن يكون في الممتنع . « خضري » ( ۲۵۳/۱ ) .

 <sup>(</sup>٣) لأن مجيء الغد واجب لا بُدَّ منه ، وأمَّا قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ ﴾ [البقرة : ٩٤]
 مع أنَّ الموتَ خبرٌ واجب. . فالمُراد : تمنيه قبل وقته . ﴿ إرشاد السالك النبيل ﴾
 (ق/ ١٧٨) .

 <sup>(</sup>٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/٣٨).

وهاذه الحروفُ تعملُ عكسَ عملِ (كان) ؛ فتَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر<sup>(١)</sup>؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فهي عاملةٌ في الجزأينِ ، هاذا مذهبُ البَصْريِّينَ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلى أنَّها لا عملَ لها في الخبر ، وإنَّما هو باقِ علىٰ رفعه الذي كان له قبلَ دخولِ ( إنَّ ) وهو خبرُ المبتدأ (٢) .

فهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هلاكَ العدوِّ محبوبٌ لا مكروةٌ (٣).

الله على الخلاف : ما لو وَهَبَ الكُوفِيُّونَ. . . ) إلى آخره : ينبني على الخلاف : ما لو عُطِفَ بالرفع على اسمِ ( إِنَّ ) قبلَ استكمالِ الخبر ؛ فمَنْ قال بالأوَّل : مَنَعَ العطفَ ؛ لئلًا يتواردَ عاملانِ على معمولِ واحد ؛ لأنَّ الناسخَ عاملٌ في الخبر ، والمعطوف مبتدأٌ ، وهو أيضاً عاملٌ في الخبر ، فيجتمعُ على الخبر الواحدِ

<sup>(</sup>۱) وحكىٰ قوم منهم ابن سِيدَهُ أَنَّ بعضَ العرب ينصب بها الجزأين ؛ كقوله : (من الطويل) إذا أُسودً جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاكَ خِفافاً إِنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وسوَّغه أبو عبيد القاسم بن سلَّام وابنُ الطراوة وابنُ السِّيد في جميع أخوات (إنَّ) ، وخصَّه الفراء بـ (ليت) ، وأوَّله الجمهور بحذف الخبر ، والمنصوب الثاني : إمَّا حالٌ ؛ أي : تلقاهم أسداً ، أو مفعول به ؛ أي : يشبهون أسداً . انظر «حاشية الخضري» (  $1/ \cdot 108 - 108$ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر هاذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١/١٤٤-١٥٠ ) ، و « التبيين عن مذاهب النحويين » ( ص ٣٣٣-٣٤٠ ) .

<sup>(</sup>٣) ولا بُدَّ مِنْ كون المكروه ممكناً كالمحبوب ، ولا يَرِدُ عليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَعَلَكَ تَارِكُ اللهِ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ . . . ﴾ إلى آخره [هود : ١٦] ؛ لأنَّ الترك والضَّيق مُمْكِنان في ذاتهما وإنِ استحالا عقلاً بالنسبة له صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّ دليلَ عصمتِهِ عقليٌّ . ﴿ خضري ﴾ ( ١ / ٢٥٣ ) .

و ۱۷۶ وراع دا الترتيبَ إلَّا في الذي ك (ليتَ فيها) أو (هنا غيرَ البَذِي) ﴿

الله عَلَى البَذِي) ﴿

الله عَلَى البَذِي الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى البَذِي ﴾

الله عَلَى الله عَل

عاملانِ عَمِلا عملاً واحداً ، وذلك ممتنعٌ ، ومَنْ قال بالثاني : جوَّزَهُ ؛ لانتفاء ذلك ؛ لأنَّ الرافعَ هو المبتدأُ لا غيرُ .

الله عنه ( وراع ذا الترتيبَ ) ؛ أي : المعلومَ مِنَ الأمثلة السابقةِ ؛ لضعف العمل بالحرفيّة (١) ، والاستثناءُ المذكورُ مِنْ مُقدّر ؛ أي : في كلّ موضعٍ إلا في الذي . . . إلىٰ آخره .

ಈ قوله: (كليتَ فيها...) إلى آخره: أشارَ بلفظ (فيها): إلى الخبر إذا كان جارّاً ومجروراً، وبـ (هنا): إليه إذا كان ظرفاً.

إن قلتَ : إنَّ هـٰذا الظرفَ والمجرورَ مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ هو الخبرُ وهو واجبُ التأخير ؛ فالمُتقدِّمُ حينئذِ إنَّما هو معمولُ الخبر ، فلا وجهَ للاستثناء .

أُجِيبَ : بأنَّهُما خبرٌ في الظاهر ، أو أنَّهُ مبنيٌّ على القولِ بأنَّهُما هما الخبرُ ، لا المُتعلَّقُ ، تأمَّلُ .

قوله: (غيرَ البَذِي) قال في « المصباح »: (بَذَا على القوم يَبْذُو بَذَاءً ـ
 بالفتح والمد ـ: سَفِهَ وأُفْحشَ في مَنطِقِهِ وإن كان صادقاً ؛ فهو بَذِيُّ على

<sup>(</sup>۱) وأجاز أبو علي ابن حَمْدون الجَلُولي تقديمَ الحال ؛ نحوُ : ( إِنَّ ضاحكاً زيدٌ قائمٌ ) ، والجمهورُ على منعه ، وانظر « التذييل والتكميل » ( ٣٨/٥ ) ، والهم الهوامع » ( ٢/ ٤٩٤ ) .

أي : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هـٰذا الباب ، وتأخيرُ الخبر ، إلا إذا كان الخبرُ لاظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ تأخيرُهُ (١) ، وتحتَ هـٰذا قسمانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ وذلك نحوُ : (ليت فيها غيرَ البَذِيِّ ) ، أو (ليت هنا غيرَ البَذِيِّ ) ؛ أي : الوَقِحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ (فيها ) و(هنا ) على (غيرَ ) ، وتأخيرُهُما عنها .

والثاني : أنَّهُ يجبُ تقديمُهُ ؛ نحوُ : (ليت في الدار صاحبَها) ؛ فلا يجوزُ تأخيرُ ( في الدار ) ؛ لئلّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورُتْبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبر على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ (٢٠) ؛ فلا يجوزُ في : ( إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَكَ ) : ( إنَّ طعامَكَ زيداً آكِلٌ ) . ( إنَّ طعامَكَ زيداً آكِلٌ ) .

" فَعِيلٍ ") انتهى (") ؛ فتفسيرُ الشارحِ له بالوَقِحِ غيرُ مُطابِقٍ ؛ إذ الوَقحُ - بفتح الواو وكسر القاف - : قليلُ الحياء ؛ اسمُ فاعلٍ مِنْ ( وَقُحَ ) بالضم ( وَقَاحة ) بالفتح ؛ بمعنى : قِلَّةِ الحياء ، كما في " المصباح "(<sup>3)</sup> ، إلا أنْ يكونَ تفسيراً بالملزوم ؛ لأنَّ البَذَاءة غالباً تنشأُ مِنْ قِلَّةِ الحياء .

<sup>(</sup>١) أي : إلا لمانع ؛ كـ ( إنَّ زيداً لفي الدار ) ؛ لامتناع تقديم الخبر مع اللام ؛ فأقسامُ الخبر الظرفيُّ ثلاثة . « خضري » ( ٢٥٥/١ ) .

<sup>(</sup>٢) وذلكَ حتىٰ لا يفصلها عن معمولَيها معاً ، بخلاف الخبر ؛ فيُقدَّم عليه معمولُهُ ؛ لأنَّهُ مفصولٌ منها في الجملة . انظر « حاشية الخضري » ( ١/ ٢٥٥ ) .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ١/ ٥٧ ) .

<sup>(</sup>٤) المصباح المنير (٢/ ٩٢٠).

وكذا إنْ كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً واثقٌ بك ) ، أو ( جالسٌ عندَكَ ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ بك زيداً واثقٌ ) ، أو : ( إنَّ عندَكَ زيداً جالسٌ ) ، وأجازه بعضُهُم ، وجَعَلَ منه قولَهُ(١) :

٩٥ فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحُبِّها أَخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهُ

قوله: (وكذا إنْ كان المعمولُ...) إلى آخره: الصحيحُ: أنَّهُ يجوزُ
 تقديمُ معمولِ الخبرِ إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً (٢).

\_\_\_\_\_

(۲) وما أحسنَ قولَ ابن عُنينِ : كأنِّيَ مِنْ أخبارِ ( إِنَّ ) ولم يُجِزْ لـهُ أحـدٌ فـي النَّحْـوِ أَنْ يتقـدَّمـا عسىٰ حرفُ جرَّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّني إليكَ فأُضْحِي في عُلاكَ مُقدَّما

انظر « حاشية الخضري » ( ٢٥٤/١ ) .

<sup>(1)</sup> بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » ( ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣ ) ، والناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ١٢ ) ، والرضي في « شرحه على الكافية » ( ٤/ ٤٦ ) ، وابن هشام في « المعني » ( ٢/ ٢٧ ) ، والشارح في « المساعد » ( ٢/ ٣٤ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ١٩٥ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٤٩٤ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٧٧ ـ ٤٧٧ ) ، و« خزانة الأدب » ( ٨/ ٢٥ ٤ ـ ٤٥٦ ) ، و« شرح أبيات المغنى » ( ٨/ ١٠٥ ـ ١٠٠ ) .

﴾ ﴿ ١٧٧\_ وهمزَ ( إِنَّ ) ٱفتَحْ لسَدِّ مصدرِ مَسَـدَّهـا وفـي سـوىٰ ذاكَ ٱكسِـرِ ﴿

( إِنَّ ) لَهَا ثَلَاثَةُ أَحُوالٍ : وجوبُ الفتح ، ووجوبُ الكسرِ ، وجوازُ الأَمرَين .

فيجبُ فتحُها: إذا قُدِّرتْ بمصدر ؛ كما إذا وقعتْ في موضعِ مرفوعِ في موضعِ مرفوعِ في على أنَّكَ قائمٌ ) ؛ أي : قيامُكَ ، أو منصوبِهِ ؛ نحوُ :

وتشديدِ الميم ؛ أي : عظيمٌ ، ( بلابلُهُ ) ؛ أي : وساوسُهُ .

والشاهدُ : في قوله : (بحُبِّها) ؛ حيثُ تعلَّق بخبرِ (إنَّ ) الذي هو (مُصاكُ القلب )(٢) .

قوله: (وهمزَ « إنَّ » أفتَحْ ) ؛ أي : وجوباً ، وقولُهُ : (وفي سوىٰ ذاكَ
 أكسِرِ ) ؛ أي : وجوباً وجوازاً ؛ فيُؤخَذُ مِنْ كلام الناظمِ الأحوالُ الثلاثة .

﴿ قُولُهُ : ( لَسَدِّ مَصَدرِ ) ؛ أي : مِنْ لَفَظِّ خَبْرِهَا إِنْ كَانْ مُشْتَقًّا ، أُو مِنْ لَفَظّ

<sup>(</sup>۱) أي : فاعلاً كان ؛ كما سيُمثّل به، أو نائبَهُ ؛ نحوُ : ﴿ قُلُ أُوحِى إِلَىٰٓ أَنَهُ أَسْتَمَعَ ﴾ [الجن : ١]، ظاهراً كان الفعلُ ، أو مقدَّراً ؛ نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات : ٥] ؛ أي : ولو ثَبَتَ صبرُهُم ، وهاذا عند الكُوفيِّينَ الذين يُقدِّرون فعلاً . انظر « حاشية الخضري » ( ٢٥٦/١ ) .

<sup>(</sup>٢) وأوَّله المانعون : بأنَّ ( بحبِّها ) مُتعلِّقٌ بـ ( أعني ) محذوفاً . انظر « التذييل والتكميل » ( ٥/ ٣٧ ) .

( عرفتُ أَنَّكَ قائمٌ ) ؛ أي : قيامَكَ ، أو في موضع مجرورِ حرفٍ (١) ؛ نحوُ : ( عَجبتُ مِنْ أَنَّكَ قائمٌ ) ؛ أي : مِنْ قيامك .

وَإِنَّمَا قَالَ : (لسدِّ مصدر مَسَدَّهَا) ، ولم يقل : (لسدِّ مفرد مَسَدَّهَا) ؛ لأَنَّهُ قَد يَسُدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجبُ كسرُهَا ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً إنَّهُ قائمٌ) ؛ فهاذه يجبُ كسرُها وإن سدَّ مَسَدَّهَا مفردٌ ؛ لأنَّهَا في موضع المفعول الثاني ، ولاَتَ يُحدُرُ بالمصدر ؛ إذ لا يصحُّ : (ظننتُ زيداً قيامَهُ) .

فإن لم يجبْ تقديرُها بمصدرٍ . . لم يجبْ فتحُها ، بل تُكسَرُ وجوباً أو جوازاً على ما سنُبيِّنُ ، وتحتَ هاذا قسمانِ : أحدُهُما : وجوبُ الكسر ، والثاني : جوازُ الفتح والكسرِ ، فأشار إلىٰ وجوب الكسرِ بقوله :

و المحافظ الم

( الكَوْن ) إن كان جامداً <sup>(٢)</sup> ؛ كـ ( بَلَغَني أنَّ هـٰـذا زيدٌ )<sup>(٣)</sup> ، ومِنَ الاستقرار في الظرف ؛ نحوُ : ( بَلَغَني أنَّ زيداً عندَك ) أو ( في الدار ) ؛ أي : استقرارُهُ .

 قوله : (قد يَسُدُ ) بضم السين ؛ مِنْ باب (رَدَّ يَرُدُهُ ) .

قوله: (في الابتدا) ؛ أي: ابتداء الكلام.

قوله: (وحيثُ « إنَّ »...) إلىٰ آخره: (حيثُ): معطوفٌ علىٰ

<sup>(</sup>١) أو إضافة إذا كان المضاف ممًّا لا يُضافُ إلا إلى المفرد ؛ نحوُ : ﴿ مِثَلَ مَاۤ أَتَكُمُ نَطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] ؛ أي : مثل نطقكم . انظر « حاشية الخضري » ( ٢٥٦/١٥٦) .

<sup>(</sup>٢) ويكون المصدر مضافاً إلى اسمه . انظر « حاشية الخضري » ( ٢/ ٢٥٦ ) .

<sup>(</sup>٣) أي : كونه زيداً .

فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ الكسرُ في ستةِ مواضع :

الأوَّلُ: إذا وقعتْ (إنَّ ) ابتداءً ؛ أي : في أوَّل الكلام ؛ نحوُ : (إنَّ ) زيداً قائمٌ ) ، ولا يجوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً (١) ؛ فلا تقولُ : (أنَّكَ فاضلٌ

محلِّ الجارِّ والمجرور ؛ أعني : قولَهُ : ( في الابتدا ) .

قوله: (أو حُكِيَتْ) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول، ونائبُ الفاعلِ: ضميرُ
 (إنَّ)، والجملةُ: معطوفةٌ على مدخول (حيثُ).

قوله : ( ذو أَمَلُ ) ؛ أي : رجاء فيه .

\* قوله: (كَاعْلَمْ إِنَّهُ...) إلىٰ آخره: ( أَعلَمْ ): فعلُ أمرٍ ، و( إِنَّ ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ، والهاءُ : اسمُها ، واللامُ في ( لَذُو ) ـ أي : صاحب ـ : لامُ الابتداء ، وتُسمَّى : اللامَ المُعلِّقةَ ، و( ذو ) : خبرُ ( إِنَّ ) مضافٌ إلىٰ ( تُقَىٰ ) ، وجملةُ ( إِنَّ ) وما بعدَها : في محلِّ نصبٍ مُعلَّقٌ عنها العاملُ باللام ، ولولا اللامُ لفُتِحتْ ، وسَدَّتْ مع ما بعدَها مَسَدَّ مفعولي ( اعلَمْ ) .

<sup>(</sup>۱) لئلا تلتبس بالمكسورة خطّاً ، وبالتي هي لغةٌ في (لعلَّ) لفظاً وخطّاً . «خضري » ( ١/ ٢٥٧ ) .

عندي ) (١) ، بل يجبُ التأخيرُ ؛ فتقولُ : (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ، وأجاز بعضُهُمُ الابتداءَ بها (٢) .

الثاني : أَنْ تَقَعَ ( إِنَّ ) صدرَ صِلَةٍ ؛ نحوُ : ( جاء الذي إِنَّهُ قائمٌ ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَءَاليَّنْنَهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَاۤ إِنَّ مَفَاقِحَهُ لِنَـٰنُوٓ أَ﴾ [القصص : ٧٦] .

ه قوله: (صدرَ صِلَةٍ...) إلى آخره: خَرَجَ: الواقعةُ حَشُواً ؛ نحوُ: (جاء الذي عندي أنَّهُ فاضلٌ) ؛ فيجبُ فتحُها ؛ لأنَّها مع معمولَيْها مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَةُ ، والمبتدأُ وخبرُهُ صِلَةُ ( الذي ) .

الله قوله: ﴿ ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ . . . ﴾ ) إلى آخره ؛ أي : أَعطَيْناهُ الذي إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبةِ ؛ أي : لَتُثقِلُها (٣٠ ؛ ف (ما) : اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) مفعولٌ ثانٍ لـ (آتينا) ، وما بعدَهُ صلتُهُ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلى أنّهُ جوابُ قَسَم مُقدَّر ، والقَسَمُ وجوابُهُ صِلَةُ الموصول .

<sup>(</sup>١) إلا إذا وُجدت (أمَّا)؛ فإنَّهُ يجوز؛ نحوُ: (أمَّا أنَّكَ فاضلٌ عندي)، ومنه: قول الشاعر:

دَأْبِي اصطبارٌ وأمَّا أنَّنِي جَزِعٌ يومَ النَّوىٰ فلوَجْدِ كان يَبْرِيني انظر ( شرح التسهيل » ( ٢٢٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) هو الأخفش ، كما نصَّ عليه الشارح في « المساعد » ( ٢٢٣/١ ) ، قياساً على : ( أَنْ تقومَ يُعجبُني ) .

<sup>(</sup>٣) أي : لتُتَقِلُ المفاتحُ العصبةَ ؛ فالباء في ( بالعصبة ) للتعدية ، وانظر « الدر المصون » ( ٨/ ٢٩٣ ) .

الثالثُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابًا للقَسَم وَفِي خبرِهَا اللَّامُ ؛ نحوُ : ( وَاللَّهِ ؛ إِنَّ زَيْدًا لقائمٌ ) ، وسيأتي الكلامُ على ذلك (١) .

\* قوله: (جواباً للقسَم)؛ أي: الذي لم يُذكَرْ فعلُهُ، أو ذُكِرَ وجاءتِ اللامُ؛ فكان الأُولئ للشارح: حذف قولِهِ: (وفي خبرها اللامُ)؛ لأنّه يُوهِمُ اللامُ ؛ فكان الأُولئ للشارح: حذف قولِهِ: (وفي خبرها اللامُ)؛ لأنّه يُوهِمُ أنّهُ وَيُدٌ فيما إذا حُذِفَ فعلُ القسَم، مع أنّهُ إذا حُذِفَ تُكسَرُ مطلقاً ذُكِرَتِ اللامُ أم لا ؛ نحوُ: (واللهِ إنّ زيداً لَقائمٌ)، ونحوُ: ﴿حمّ \* وَٱلْكِتَبِ ٱلْمُبِينِ \* إِنّا أَنزَلْنَكُ \* [الدخان: ١-٣] (٢)، والتفصيلُ بينَ ذِكْرِها وحَذْفِها مَحَلّهُ عندَ التصريحِ بفعل القسَم، تأمّلُ.

وله: (فكان الأولى للشارح: حذف قوله: وفي خبرها...) إلى آخره: فيه: أنَّ كلامَ الشارحِ مُوافِقٌ لظاهرِ « المتن » هنا وفيما يأتي في قوله: (أو قَسَم لا لامَ بعدَهُ) ؛ فإنَّ ظاهرَهُ: أنَّهُ يجوزُ الأمرانِ إذا حُذِفتِ اللامُ ؛ ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ أو لا ، ويتعيَّنُ الكسرُ إذا وُجِدَتِ اللامُ ؛ حُذِفَ فعلُ القَسَم أو لا ، كما سيأتي للشارح التنبيهُ على ذلك بقوله: (ومُقتضى كلامِ المُصنَفِ...) إلى آخره (٣) ، والمُصنَفُ مُوافقٌ للكُوفيّينَ في ذلك .

ولعلَّ الشارحَ لم يُنبَّهُ على ضَعْفِ ما جرى عليه المُصنَّفُ ؛ لأنَّهُ لم يتَّضِعْ عندَهُ القولُ الراجع ؛ على أنَّ الشارحَ لو حَذَفَ قولَهُ : ( وفي خبرها اللامُ ). .

<sup>(</sup>١) انظر (٢/ ٣١٥ ـ ٣٣٥).

<sup>(</sup>٢) وفي هـٰذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيُّون يُجوِّزون فيها الوجهَينِ ، والبَصْريُّونَ يوجبون الكسر ، وذكر الخضري في « حاشيته » ( ٢٥٨/١ ) عن « شرح الجامع » : أنَّ ما نُقِلَ عن الكُوفيِّينَ مِنْ جواز الفتح فيها غلطٌ ؛ لأنه لم يُسمع .

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ٣٣٥).

الرابعُ: أَنْ تَقَعَ فِي جَمَلَةٍ مَحْكِيَّةٍ بِالقَولَ ؛ نحوُ: (قلتُ: إِنَّ زيداً قائمٌ)، قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ إِنِي عَبَدُ اللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، فإنْ لم تُحْكَ به، بل أُجرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ.. فُتحتْ ؛ نحوُ: (أتقولُ أَنَّ زيداً قائمٌ) ؛ أي: أتظنُّ .

الخامسُ : أَنْ تَقَعَ في جملةٍ في موضع الحالِ ؛ كقوله : (زُرْتُهُ وإنِّي

ه قوله : ( فإنْ لم تُحْكَ به ، بل أُجِرِيَ. . . ) إلىٰ آخره ، وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ بها التعليلُ ؛ فتُكسَرُ ؛ نحوُ : ( أَخُصُّكَ بالقول أنَّكَ فاضلٌ ) ؛ أي : لأنَّك فاضلٌ .

الله قوله: ( في موضع الحالِ ) سواءٌ كانتْ مقرونة بالواو ؛ كما مثّل ، أم لا ؛ نحو : ( جاء زيدٌ إنّه فاضلٌ ) ، ولم تُفتَحْ ( إنّ ) فيهما وإن كان الأصلُ في الحال الإفراد ؛ لأنّ ( أنّ ) المفتوحة مُؤوّلةٌ بمصدر معرفة ، وشرطُ الحال التنكيرُ ، وأمّا : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَبَلْكَ مِنَ ٱلْمُرْسَكِينَ إِلّا إِنّهُمْ لَيَا كُلُونَ ٱلطّعَامَ ﴾ التنكيرُ ، وأمّا : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَالله مَا لله م الله م الله الله على أنّ ابنَ الخَبّاز الفرقان : ٢٠]. . فإنّما كُسِرَتْ لأجل الله م الالوقوعها حالاً ؛ على أنّ ابنَ الخَبّاز

لاقتضىٰ وجوبَ الكسرِ عندَ ذِكْرِ الفعلِ معَ عدمِ اللام ، ولا قائلَ به .

قوله: (وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ...) إلى آخره: مَحَطُ
 المُغايَرةِ: قولُهُ: ( بأنْ أُريدَ...) إلى آخره.

قوله : ( فتُكسَرُ ) صوابهُ : ( فتُفتَحُ )(١) .

 « قوله : ( وأمَّا : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فَبْلَكَ ﴾ . . . ) إلىٰ آخره : واردٌ علىٰ كلام
 الشارح المُقتضِي أنَّ الكسرَ في هاذه الآية لوقوعها في صَدْرِ الجملةِ الحاليّة ،

<sup>(</sup>١) جاء على الصواب في (ج) ، ونُبُّه عليه في باقي النسخ .

ذو أَمَلٍ ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَمَاۤ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِبِقَا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَنْرِهُونَ﴾ [الانفال : ٥] ، وقولُ الشاعر (١) : [من المنسر]

٩٦ ما أُعْطَيَانِي ولا سألتُهُما إلَّا وإنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

قال: (يجبُ كسرُ «إنَّ » بعدَ «إلا »؛ نحوُ: «ما يُعجِبُني فيه إلا إنَّهُ يقرأُ القرآنَ ») انتهى « تصريح »(٢).

\* قوله: (ما أَعْطَيَانِي...) إلىٰ آخره: هو مِنْ قصيدة مِنَ المنسرح، و(الحاجزُ) بالزاي: مِنَ الحَجْز؛ وهو المنعُ، و(كَرَمي): فاعلٌ باسم الفاعل الذي هو (حاجز)، والضميرُ المرفوعُ في (أَعْطَياني)، والمنصوبُ في (سألتُهُما).. يرجعُ إلى الخليلينِ المذكورينِ فيما قبلَهُ ؛ حيث قال:

دَعْ عنكَ سَلْمَىٰ إِذْ فَاتَ مَطلَبُهَا وَٱذْكُو خَلِيلَيْكَ مِنْ بني الحَكَمِ

وليس كذلك ، بل المُقتضِي : إنَّما هو اللامُ ، أو ( إلا ) على ما قاله ابنُ الخبَّاز ؛ وذلك لأنَّ كلَّا منهما أمرٌ لفظيٌّ ، بخلافِ الوقوعِ حالاً ؛ فإنَّهُ أمرٌ معنويٌّ ، واللفظيُّ أقوىٰ مِنَ المعنويٌّ ، فيختصُّ بالتأثير ؛ لاضمحلالِ المعنويُّ .

لَكُن يُعكِّرُ علىٰ هَاذَا : أَنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ المُقتضِيَ للكَسر في الآية والبيتِ

<sup>(</sup>۱) البيت لكُثيَّر عَزَّة في «ديوانه» (ص٢٧٣)، وهو من شواهد: «الكتاب» (٣/ ١٤٥)، و« شرح التسهيل» (٢/ ١٩٨)، و« المقاصد الشافية» (٢/ ٣٢٤)، و« همع الهوامع» (٢/ ٣٢١)، و« شرح الأشموني» (١/ ١٣٨)، وانظر « المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٧-٧٧٧).

<sup>(</sup>٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

السادسُ : أَنْ تَقَعَ بَعَدَ فَعَلِ مِنْ أَفَعَالَ الْقَلُوبِ وَقَدْ عُلِّقَ عَنَهَا بِاللَّامِ ؛ نَحُو : ( عَلِمتُ إِنَّ زِيداً لَقَائمٌ ) ، فإن لم يكن في خبرها اللَّامُ . . فُتحتْ ؛ نحو : ( عَلِمتُ أَنَّ زِيداً قَائمٌ ) .

هاذا ما ذَكَرَهُ المُصنَّفُ ، وأُورِدَ عليه : أنَّهُ نَقَصَ ثلاثةَ مواضعَ يجبُ كسرُ ( إنَّ ) فيها :

الأوَّلُ : إذا وقعتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ (١) ؛ نحوُ : (أَلَا إِنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآهُ ﴾ [البقرة : ١٣] (٢).

اللذَينِ ذَكَرَهُما.. الوقوعَ حالاً معَ وجودِ اللام فيهما ، و( إلا ) أيضاً في الثاني .

<sup>(</sup>۱) هـٰذا بيان لمكانها ، وأمَّا معناها : فهو التنبيه علىٰ تحقُّق مضمونِ ما بعدَها عند المتكلم . انظر ( مغني اللبيب » ( ٩٥/١ ) .

<sup>(</sup>٢) ومثلها في وجوب الكسر بعدَها : ( كلًّا ) التي بمعناها ؛ وهي التي لم يتقدَّمها ما يُرْجَرُ عنه ، كما قاله أبو حاتم والزَّجَّاج ؛ نحوُ : ﴿ كُلَّا إِنَّ ٱلْإِسْنَ ﴾ [العلق : ٦] ؛ ف ( كلًّا ) : حرفُ استفتاح وتنبيه ، لا بمعنى ( حقاً ) كما قاله الكسائي ، وإلا لوجب بعدَها الفتحُ مثلَهُ ، وهو خلاف المسموع ، أمَّا التي للزجر : فالكسرُ بعدَها ظاهرٌ ؛ لأنَّها في ابتداء الجملة حقيقةً ؛ لجواز الوقفِ أبداً على ( كلًّا ) والابتداء بما بعدها ، والجمهورُ على أنَّها في القرآن للزَّجْر لا غيرُ ، فيُقدَّرُ المزجورُ عنه إذا لم يوجد ؛ حتىٰ قال جماعةٌ : متىٰ المعت ( كلًا ) فاعلَمْ أنَّ السورةَ مكيَّةٌ ؛ أي : لأنَّ أكثرَ التهديدِ نزل بها ؛ لكونها دارَ العُدُورُ . « خضرى » ( ٢/٩٥١ ) .

الثاني : إذا وقعتْ بعدَ (حيثُ ) ؛ نحوُ : ( اجلِسْ حيثُ إنَّ زي جالسٌ ) .

وقد أُولِعَ عوامُّ الفقهاءِ وغيرُهُم بالفتح بعدَ «حيثُ »، ولحَّنَهُم أبو حيَّانَ وقد أُولِعَ عوامُّ الفقهاءِ وغيرُهُم بالفتح بعدَ «حيثُ »، ولحَّنَهُم أبو حيَّانَ وغيرُهُ تمسُّكاً بأنَّها لا تُضافُ إلا إلى الجملة ، وعلىٰ لزوم الفتحِ اقتصر ابنُ الحاجب وغيرُهُ .

والأوجهُ: جوازُ الوجهَينِ ؛ الكسرِ باعتبارِ كونِ المضافِ إليه جملةً ، والفتحِ باعتبارِ كونِ المضافِ إليه جملةً ، والفتحِ باعتبارِ كونِهِ في معنى المصدر ، ولزومُ إضافتِها إلى الجملة لا يَقتضِي وجوبَ الكسر ؛ لأنَّ الأصلَ في المضاف إليه أنْ يكونَ مفرداً ، وامتناعُ إضافتِها إلى المفرد إنَّما هو في اللفظ لا في المعنى ؛ على أنَّ الكِسَائيَّ جوَّزَ إضافتَها إلى ، ومِنْ ثمَّ قال المُرَاديُّ : « ويتخرَّجُ الفتحُ على مذهب الكِسَائيِّ » .

ووجهُ كلام الشارح: أنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعدُّدِ الأسبابِ ، كما قاله الصبَّانُ (١) ، إلا أنْ يُقالَ: إنَّ مقصودَ المُحشِّى الردُّ على الشارح.

وهاذا خيرٌ ممَّا قيل : (إنَّ قولَ المُحشِّي : « وأمَّا ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا ﴾ . . . » إلى آخره . . مُجرَّدُ فائدة إ لعدم تقدُّم ما يُورَدُ عليه ، وكان عليه أنْ يقولَ : « وأمَّا كسرُ (إنَّ ) في الآية فليس لوقوعها حالاً فقط ، بل لأسبابٍ مُتعدِّدة » ؛ فإنَّ صنيعَهُ ربَّما يُوهِمُ أنَّها ليستْ حالاً ، فتأمَّلُ .

وبالجملة : فكان الأنسبُ حذفٌ هاذا التركيب ) انتهى كلامُ هاذا القائلِ .

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان (١/ ٤٣١).

الثالثُ : إذا وقعتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ ؛ نحوُ : ( زيدٌ إنَّهُ قائمٌ ) انتهيٰ .

وعلىٰ ذلك : ينبغي جوازُ الوجهَينِ أيضاً في « إنَّ » الواقعةِ بعدَ « إذ » ، ويُؤيِّدُهُ : جوازُهُما في « إذا » الفجائيَّة معَ اختصاصِها بالجمل ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

و قوله: ( لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ به . . . ) إلىٰ آخره: نُقِلَ عن السيِّد الشريفِ جوازُ الإخبارِ بالمصدر المُؤوَّلِ عن اسم الذات مِنْ غير تأويلِ أصلاً ؛ لاشتمال ما بعدَ الحرفِ المصدريِّ على المسند والمسندِ إليه والنسبة ، بخلاف المصدرِ الصريح ؛ لا يُخبَرُ به عن اسم الذات إلا معَ التأويلِ ؛ لعدم الاشتمال المذكور .

والظاهرُ : أنَّهُ مفروضٌ في بعض التراكيبِ الواردةِ عن العرب نوعاً ؛ نحوُ : ( عسىٰ زيدٌ أَنْ يقومَ ) ، و( عمرٌو إمَّا أنَّهُ قائمٌ أو قاعدٌ ) ؛ لسكوت السيِّد علىٰ ما ذكروه مِنْ وجوب الكسرِ في نحو : ( زيدٌ إنه قائمٌ ) ، فاستظهارُ بعضِهِم جوازَ الفتح علىٰ كلامه . . غيرُ ظاهرِ (٢) .

<sup>(</sup>۱) الدرر السنية ( ۱/ ٣٦٥-٣٦٥) ، وانظر ( التذييل والتكميل ) ( ٥/ ٧٤) ، و ( الكافية في علم النحو ) ( س٣٦٠) ، و ( توضيح المقاصد ) ( ١٧٧/١ ) ، وليس في ( الكافية ) وجوبُ الفتح ، بل مُقتضىٰ كلامِهِ : أنَّهُ يجوز الوجهان ؛ فإنَّهُ قال : ( ولا يُضاف \_ أي : ( حيث ) \_ إلا إلىٰ جملة في الأكثر ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « حاشية الصيان » ( ١/ ٤٢٩ ) .

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِنْ هاذه المواضع ؛ لدخولها تحتَ قولِهِ : ( فأكسِرْ في الابتدا ) ؛ لأنَّ هاذه إنَّما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مُبتدَأٍ بها .

وذلك مُمتنعٌ مع ( إنَّ ) .

قوله: (ولا يَرِدُ عليه شيءٌ...) إلى آخره: حاصلُهُ: أنَّ قولَ الناظم: (فَأَكْسِرُ في الابتدا) عامٌّ في الحقيقيِّ وغيره (١١).

﴿ قوله: (بعدَ ﴿ إِذَا ﴾ ) الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ ( نُمِي ) آخرَ البيت ؛ بمعنى : نُسِبَ ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلى (همزَ ﴿ إِنَّ ﴾ ) ، و(بوجهَينِ ) : مُتعلِّقٌ أيضاً بـ ( نُمِي ) ، وإضافة أ (إذا ) إلى ( فُجَاءةٍ ) : مِنْ إضافة الدَّالُ إلى المدلول ، وهي بضمِّ الفاء والمَدِّ : البَغْتةُ ؛ تقولُ : ( فاجَأني كذا ) : إذا هَجَمَ عليكَ بغتةً ، والغَرَضُ مِنَ الإتيان بها : الدَّلالةُ علىٰ أنَّ ما بعدَها يَحصُلُ بعدَ وجودِ ما قبلَها علىٰ سبيل المُفاجأة .

وفي « الإتقان » نقلاً عن ابن الحاجب : ( معنى المُفاجأةِ : حُضُورُ الشيءِ

قوله: (وذلك مُمتنِعٌ مع «إنَّ ») فيه: أنَّهُ ما الفرقُ بينَ التأويلِ مع
 (إنَّ ) حيثُ قلتُم بامتناعه ، وبينَ التأويلِ مع المصدر الصريحِ أو المُؤوَّل بسبب
 (أنِ ) المصدريَّة الناصبةِ للمضارع مثلاً حيث قلتُم بجوازه ؟

<sup>(</sup>١) ومثل غير الحقيقي : وقوعُ ( إنَّ ) بعد ( حتى ) الابتدائيَّة ؛ نحو : ( مَرِضَ زيدٌ حتىٰ إنَّهُم لا يرجونه ) .

الله المعادي المعادي

معكَ في وصفٍ مِنْ أوصافك الفعليَّةِ ؛ تقولُ : « خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب » ، ومعناه : حُضُورُ الأسدِ معك في زمنِ وصفِكَ بالخروج ، أو في مكانِ خروجِكَ ، وحُضُورُهُ معك في مكانِ خروجِكَ . أَلْصَقُ مِنْ حُضُوره في زمنِ خروجِكَ ، وكُشُوره في أَلْصَقَ حروجِكَ ؛ لأنَّ ذلك المكانَ يَخُصُّكَ دونَ ذلك الزمان ، وكلَّما كان أَلْصَقَ كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوى ) انتهى (١) .

قوله: (أو قَسَم...) إلىٰ آخره ؛ أي: أو فِعْلِ قَسَمِ ظاهرٍ ، وبهـٰذا
 حَصَلَ التغايرُ بينَ ما هنا وما تقدَّم (٢) .

ه قوله: (معْ تِلْوِ...) إلىٰ آخره: (مع): معطوفٌ بإسقاط العاطفِ علىٰ (بعدَ)، و(تِلْوِ): مضافٌ إلىٰ (فا)، وهو بالقصر؛ لِمَا سَبَقَ أُوَّلَ الكتابِ(٣)، لا ضرورةٌ.

وله: ( كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوىٰ ) ؛ أي : فكونُ ( إذا ) الدالَّةِ عليها الله على المُفاجأةِ مِنْ كونها للزمان .

 <sup>(</sup>١) الإتقان ( ٢/ ١٧٥ ) ، وعزاه ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » ( ٥/ ١٥٤ ) إلى ابن
 الحاجب في « أماليه » ، وانظر « أمالي ابن الحاجب » ( ٣٤٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/ ٥٢١).

<sup>(</sup>٣) انظر ( ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤ ) .

. . . . . . . . وذا يَطَّرِدُ في نحوِ ( خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ )

يعني : أنَّهُ يجوزُ فتحُ ( أِنَّ ) وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ ( إذا ) الفُجَائيَّةِ ؛ نحوُ : (خرجتُ فإذا أِنَّ زيداً قائمٌ ) ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً ، والتقديرُ : (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ ) ، ومَنْ فَتَحَها : جَعَلَها مع صِلَتِها مصدراً ، وهو مبتدأٌ خبرُهُ ( إذا ) الفُجَائيَّةُ ، والتقديرُ : ( فإذا قيامُ زيدٍ ) ؛ أي : ففي الحَضْرة قيامُ زيدٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً ، والتقديرُ :

﴿ قُولُهُ : ( وَذَا يَطُّرِدُ ) الإشارةُ إلىٰ جُواز الوجهَينِ .

و قوله: ( فتحُ « إنَّ » وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ « إذا »... ) إلى آخره: قال الناظمُ : ( والكسرُ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّه لا يُحوِجُ إلىٰ تقدير ) انتهىٰ (١) ، وهو مبنيٌّ على أنَّ ( إذا ) حرفٌ ، أمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فتكونُ هي الخبرَ ، فلا يُقدَّرُ شيءٌ ، فيستوي الأمرانِ ، كما قاله المُرَاديُ (٢) .

قوله: (أي: ففي الحَضْرة...) إلىٰ آخره: هاذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (إذا)
 الفُجائيَّة ظرفُ مكان (٣).

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ( ٢/ ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) توضيح المقاصد ( ١/ ٥٢٨ ) ، والحاصلُ : أنَّ ما ذَكَرَهُ الناظم مِنْ جواز الوجهَينِ مبنيًّ علىٰ أن ( إذا ) حرف ، وأمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فلا يجوز إلا الفتح ، فيكون المصدر بعدها مبتدأ ، و( إذا ) خبراً ، أو يكون المصدر مبتدأ وخبرُهُ محذوفاً ، أو يكون المصدرُ خبراً والمبتدأ محذوفاً .

<sup>(</sup>٣) انظر التعليق السابق.

( خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ ) ، وممَّا جاء بالوجهَينِ : قولُهُ(١) : [من الطويل] ٩٧\_ وكنتُ أُرىٰ زيداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّــهُ عبـــدُ القَفَــا واللَّهَــازِمِ

رُوِيَ بفتح ( إنَّ ) وكسرِها ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً مستأنفةً ، والتقديرُ : ( إذا هو عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ ) ، ومَنْ فَتَحَها : جَعَلَها مصدراً مبتدأً ، وفي خبره الوجهانِ السابقان ، والتقديرُ على الأوَّل : ( فإذا عُبُوديَّتُهُ ) ؛ أي : ففي الحَضْرة عبوديَّتُهُ ، وعلى الثاني : ( فإذا عبوديَّتُهُ موجودةٌ ) .

و قوله: (وكنتُ أُرىٰ زيداً...) إلىٰ آخره: (أُرىٰ) بضمِّ الهمزة على المشهور (٢)؛ بمعنىٰ: أظنُّ ، ومفعولُهُ الأوَّل: (زيداً) ، والثاني: (سَيِّداً) ، وما بينهما اعتراضٌ ، و(ما): مصدريَّةٌ ؛ أي : كقول الناسِ فيه ذلك ، و(اللَّهازِمُ): جمع (لِهْزِمَة) بكسر اللام وبالزاي ؛ وهي طَرَفُ الحُلْقوم ، وقيل : مُضْغةٌ تحتَ الأُذُنِ .

والمعنى : كنتُ أظنُّ سِيادتَهُ، فلمَّا نظرتُ إلىٰ قَفاهُ ولهازمِهِ تبيَّنَ لي عُبوديَّتُهُ،

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٣/ ١٤٤ ) ، والناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٢ /٢ ) ، والرضي في « شرحه على الكافية » ( ٣٤٤ /٤ ) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » ( ص ١١٩ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ٢/ ٧٢٥ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٢/ ٣٣٨ ) ، والشارح في « المساعد » ( ٢/ ٣١٧ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٣٣٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧١٧ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص ٣٤٩ - ٣٤٩ ) .

 <sup>(</sup>۲) ويتعدَّىٰ لمفعولين فقط في حال ضمّ همزته أو فتحها . انظر «حاشية الصبان»
 (۲/ ۲۳۲) ، و«حاشية الخضري» ( ۱/ ۲۲۰) .

وكذلك يجوزُ فتحُ ( إنَّ ) وكسرُها : إذا وقعتْ جوابَ قَسَمٍ وليس في خبرها اللامُ ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ أِنَّ زيداً قائمٌ ) بالفتح والكسر ، وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُهُ(١) :

٩٨ لَتَقعُدِنَ مَقعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذي القاذُورَةِ المَقْلِيِّ مِنِّيَ ذي القاذُورَةِ المَقْلِيِّ أو تَحْلِفِي بربِّكِ العَلِيِّ أو تَحْلِفِي بربِّكِ العَلِيِّ أَبُو ذيَّالِكِ الصَّبِيِّ أَبُو ذيَّالِكِ الصَّبِيِّ

وقيل : المعنى : كنتُ أظنُّهُ سَيِّداً كما قيل ، فإذا هو ذليلٌ خسيسٌ عبدُ البَطْن ، وخصَّ هـٰذَينِ بالذِّكْر ؛ لأنَّ القَفا موضعُ الصَّفْع ، واللَّهازِمَ موضعُ اللَّكْزِ .

الله عنه الرَّجَزِ المقطوع ؛ فهو مِنَ الرَّجَزِ المقطوع ؛ فهو مِنْ الرَّجَزِ المقطوع ؛ فهو مِنْ مشطور الرَّجَز ، واللامُ : للقسم ، والفعلُ مرفوعٌ ، ورَفَعَهُ النونُ المحذوفة لتوالي الأمثال ، وحُذِفتْ ياءُ الفاعلة ؛ لالتقاء الساكنينِ ، وكُسِرَتِ الدالُ ؛ ليَدُلُّ على الياء المحذوفة .

قوله: (وكُسِرَتِ الدالُ) ؛ أي: أُبقِيتْ على الكسر ، لا أنَّهُ جُلِبَ لها
 كسرٌ ، وإلا لَزمَ تحصيلُ الحاصل .

<sup>(</sup>۱) المشطورات مجهولة النسبة ، وقد استشهد بها : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢٥/٢ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص ١٢٠ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٥٤٠ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٣٤٠ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٣٣٤ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » في « المقاصد الشافية » ( ١/ ٣٢٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٢٣ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص ٣٤٩ ) ، و « ص ٣٤٩ ) .

و ( مَقعَد ) : منصوبٌ علىٰ أنّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ بمعنى القعود ، أو مفعولٌ فيه بمعنىٰ : ( في مَقْعَدِ القَصِيِّ ) ، وقولُهُ : ( القَصِيِّ ) ؛ أي : البعيدِ ، وقولُهُ : ( ذي القاذُورَةِ ) صفةٌ لـ ( القَصِيِّ ) ؛ أي : الذي يَبعُدُ عنه الناسُ لسُوءِ خُلُقِهِ ، و( المَقْليِّ ) ؛ أي : المبغوضِ ، وقولُهُ : ( أو تَحْلِفِي ) أو : بمعنىٰ ( إلىٰ ) (١) ؛ فلذلك نُصِبَ الفعلُ بإضمارِ ( أَنْ ) بعدَها ، وقولُهُ : ( ذيّالِكِ ) تصغيرُ ( [ذلك] ) (٢) ، وقولُهُ : ( الصّبيِّ ) : بدلٌ .

والشاهد : في ( أِنِّي ) ؛ حيثُ رُوِيَ بالوجهَين .

يُروىٰ : أنَّ قائلَهُما قَدِمَ مِنْ سفره ، فوجدَ امرأتَهُ قد ولدتْ ، فأَنْكرَ الولدَ ، وقال هـٰذَينِ البيتَينِ ، فقالتْ مُجِيبةً له :

لا والَّذِي رَدُّكَ يسا صَفِيً ما مسَّني بعدَكَ مِنْ إنْسِيً غيرُ عُلَامٍ واحدٍ فَتِيً بعدَ امرأينِ مِنْ بني لُوَيً بعدَ امرأينِ مِنْ بني لُوَيً وآخرين مِنْ بني عُدِيً

<sup>(</sup>۱) ويصحُّ كونُها بمعنى ( إلا ) ، ذَكَرَ هـٰذَينِ الوجهَينِ الصبَّانُ في « حاشيته » ( ١/ ٤٣٢ ) ، واقتصر العينيُّ في « المقاصد » ( ٢/ ٧٢٤ ) على ما أورده المُحشِّي ، والخضريُّ في « حاشيته » ( ١/ ٢٦١ ) على معنى ( إلا ) .

 <sup>(</sup>۲) في النسخ : ( ذا ) بدل ( ذلك ) ، والمثبت من « شرح الكافية الشافية » ( ٤/ ١٩٢٥ ) ،
 و« اللمحة في شرح الملحة » ( ٢/ ٦٧٢ ) ، وغيرهما .

ومُقتضىٰ كلامِ المُصنِّفِ: أَنَّهُ يجوزُ فتحُ ( إِنَّ ) وكسرُها بعدَ القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ ، سواءٌ كانتِ الجملةُ المُقسَمُ بها فعليَّةً والفعلُ فيها ملفوظٌ به ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ إِنَّ زيداً قائمٌ ) ، أو غيرُ ملفوظِ به ؛ نحوُ : ( والله ؛ إِنَّ زيداً قائمٌ ) ، أو اسميَّةً ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ ؛ إِنَّ زيداً قائمٌ ) .

وخمسة كانوا على الطَّوِيِّ وسِتَّةٍ جَاؤُوا مع العَشِيِّ وغيرُ تُرْكِيٍّ ونَصْرانيٍّ

فقام زوجُها ليضربَها ، فقيل له في ذلك ، فقال : متىٰ تركتُها عَدَّتْ ربيعةَ ومُضَرَ (١٠) .

الأوَّلُ كما علمتَ ، وإن كان إطلاقُ المُصنَّفِ يُوهِمُ التعميمَ ، ثمَّ تمثيلُهُ لغير الأوَّلُ كما علمتَ ، وإن كان إطلاقُ المُصنَّفِ يُوهِمُ التعميمَ ، ثمَّ تمثيلُهُ لغير الملفوظِ به بقوله : (واللهِ ؛ أِنَّ زيداً قائمٌ ).. فيه تقريرُ أنَّ الفعلَ مُقدَّرٌ ، وأنَّ الجملةَ المذكورةَ فعليَّةٌ ؛ لأنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ وجرٌ ، والجارُ لا بدَّ له مِنْ

وله: (هاذا وما بعدَهُ...) إلى آخره: صريحٌ في وجوب الكسرِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام، ومعَ اللام بالأَوْلى، والذي يُؤخَذُ مِنْ كلام بعضِ الأفاضلِ: جوازُ الأمرَينِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام (٢٠).

﴿ قُولُه : ﴿ لَأَنَّ الْوَاوَ حَرْفُ قَسَمٍ وَجُرٍّ... ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان

<sup>(</sup>۱) أورد هــاذه القصةَ البَطَلْيَوْسي في « الحلل في شرح أبيات الجمل » ( ص١٦٩-١٧٠ ) ، وابن منظور في « لسان العرب » ( ١٥/ ٤٥٠ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر « حاشية الخضري » ( ۲٥٨/۱ ) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ ؛ نحوُ : (مَنْ يأتِني فإنَّهُ مُكرَمٌ) ؛ فالكسرُ : على جَعْلِ (إنَّ) ومعمولَيْها جملةً أُجِيبَ بها الشرطُ ؛ فكأنَّهُ قال : (مَنْ يأتِني فهو مُكرَمٌ) ، والفتحُ : على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (مَنْ يأتِني فإكرامُهُ موجودٌ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمبتدأُ محذوفاً ، والتقديرُ : (فجزاؤُهُ الإكرامُ) (١).

ومُمَّا جاء بالوجهينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كُتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْ مَلَّ ٱنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوَءً الْبِحَهَلَةِ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الانعام: ٤٥] ؛ قُرِئَ : ( فَإِنَّهُ عَفُورٌ رحيم ) بالفتح والكسر (٢) ؛ فالكسر : على جَعْلِها جملة جواباً له ( مَنْ ) ، والفتح : علىٰ جَعْلِ ( أَنَّ ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ( فالخُفْرانُ جزاؤه ) ، أو علىٰ جَعْلها خبراً لمبتدأ محذوف ،

مُتعلَّقِ ، والفعلُ هو الأصل .

الأمرُ بين على جَعْلها خبراً لمبتدأٍ محذوف) ، وإذا دار الأمرُ بين حَذْفِ أحدِ الجزأينِ.. فحذفُ المبتدأِ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ المعهودُ في الجملة

لا يجوزُ التصريحُ بالفعل معها كالتاء ، بخلاف الباءِ ؛ فإنَّ التصريحَ بالفعل معها واقعٌ ، فإن لم يُوجَدْ فهو مُقدَّرٌ جائزُ الذِّكْر ، فتدبَّرْ .

<sup>(</sup>١) وهـٰـذا أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ حذفَ المبتدأِ في جملة الجواب أكثرُ من الخبر ؛ نحوُ : ﴿ فَيَتُوسُ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ . « خضري » ( ٢٦١/١ ) .

<sup>(</sup>٢) قرأ بفتح (أنَّهُ) و( فأنَّهُ) في الموضعَينِ : ابن عامر وعاصم ، وبالكسر فيهما : ابن كثير وأبو عمرو وحمزةُ والكسائي ، وبفتح الأُولئ وكسر الثانية : نافع . انظر «الدر المصون» ( ٤٠١٤) .

والتقديرُ : ( فجزاؤُهُ الغُفْرانُ ) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ ( إنَّ ) بعدَ مبتدأٍ هو في المعنىٰ قولٌ ، وخبرُ ( إنَّ ) قولٌ<sup>(١)</sup> ؛ نحوُ : ............

الجزائيَّةِ ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَنُوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [نصلت : ٤٩] ؟

أى : فهو يَؤُوسٌ .

القائلَ واحدٌ ، فإنْ تعدَّد تعيَّنَ الكسرُ ؛ نحوُ : ( قولي : إنَّ زيداً يحمدُ اللهَ ) ، القائلَ واحدٌ ، فإنْ تعدَّد تعيَّنَ الكسرُ ؛ نحوُ : ( قولي : إنَّ زيداً يحمدُ اللهَ ) ، وكذا لو انتفى القولُ الثاني ؛ نحوُ : ( قولي : إنِّي مؤمنٌ ) ؛ فالقولُ : بمعنى المَقُول مبتدأٌ ، وجملةُ ( إنِّي مؤمنٌ ) : خبرُهُ ، وهي نفسهُ في المعنى ، فلا تحتاجُ لرابط ، ولا يصحُّ الفتحُ ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يُخبَرُ به عن القول ؛ لاختلافِ مَورِدَيْهِما ؛ فإنَّ الإيمانَ مَورِدُهُ الجَنانُ ، والقولَ مَورِدُهُ اللِّسانُ ، ولو انتفى القولُ الأول فتحتَ وجوباً ؛ نحوُ : ( عَمَلي أنِّي أحمدُ اللهَ ) ؛ لأنَّها خبرٌ عن السم معنى غيرِ قول ، والتقديرُ : ( عَمَلي حَمْدُ الله ) .

﴿ قُولُه : ( تَعَيَّنَ الْكُسُرُ ) ، ولا يَصِحُّ الْفَتَحُ ؛ لفساد المعنى ؛ إذ لا يَصِحُّ الْنُ يُقَالَ : ( قُولِي حَمْدُ زِيدٍ ) ؛ لأنَّ حَمْدَ زِيدٍ غيرُ قائمٍ بالمُتكلِّم ، فكيف يُسنِدُهُ المُتكلِّمُ إلى نفسه ؟! انتهى « تصريح »(٢) .

﴿ قُولُه : ( فَتَحَتُّ وَجُوبًا ؛ نَحُو : عَمَلِي... ) إِلَىٰ آخره ، مَا لَم يُرَدِّ

<sup>(</sup>۱) زاد في ( هـ ) : ( والقائل واحد ) ، وسقط من النسخ الخطية ، وعلىٰ هـٰـذا السقط كتب المُحشُّى والعلامة الخضري في « حاشيته » ( ٢٦٢/١ ) .

<sup>(</sup>٢) التصريح على التوضيح ( ١/ ٢٢٠).

(خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ الله )؛ فمَنْ فَتَح : جَعَلَ ( أَنَّ ) وصِلْتَها مصدراً خبراً عن (خيرُ ) ، والتقديرُ : (خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ ) ؛ ف (خيرُ ) : مبتدأً ، و(حمدُ الله ) : خبرُهُ ، ومَنْ كَسَرَ : جَعَلَها جملةً خبراً عن (خير ) ؛ كما تقولُ : ( أوَّلُ قراءتي ﴿ سَبِّحِ اسْدَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١] ) ؛ ف ( أوَّلُ ) : مبتدأً ، و﴿ سَبِّحِ اسْدَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ : جملةٌ خبرٌ عن ( أوَّل ) ، وكذلك : (خيرُ القولِ ) : مبتدأ ، و( إنِّي أحمدُ الله ) : خبرُهُ ، ولا تحتاجُ هاذه الجملةُ إلىٰ رابطٍ ؛ لأنَّها منتذأ ، و( إنِّي أحمدُ الله ) : خبرُهُ ، ولا تحتاجُ هاذه الجملةُ إلىٰ رابطٍ ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنىٰ ؛ فهي مِثْلُ : ( نُطْقِي « اللهُ حَسْبي » ) .

ومثَّل سيبويهِ هاذه المسألةَ بقوله : ( أَوَّلُ مَا أَقُولُ إُنِّي أَحَمَدُ اللهُ ) ، وخرَّج الكسرَ : على الوجه الذي تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ وهو أنَّهُ مِنْ باب الإخبارِ بالجُمَل (١) ، وعليه جرى جماعةٌ مِنَ المُتقدِّمِينَ والمُتأخِّرِينَ ؛ كالمُبرِّد والزَّجَّاجِ والسِّيرَافيِّ

قوله: (خيرُ القولِ...) إلىٰ آخره: وجهُ كونِ المبتدأِ في هاذا المثالِ
 قولاً: أنَّ (خيرُ) أفعلُ تفضيلٍ مضافٌ إلى ( القول ) ، وهو بعضُ ما يُضافُ إليه .
 قوله: ( والسِّيرَافيِّ ) بكسر السين المُهمَلة (٢٠) .

# المعمولُ اللِّسانيُّ ؛ وهو المنطوق (٣) .

<sup>(</sup>۱) الكتاب (۱/۳۳).

<sup>(</sup>٢) وهي نسبة إلى (سيراف) ، وهي مِنْ بلاد فارس على ساحل البحر ممّا يلي كَرْمان ، والسّيرافي : هو الإمام النّحوي اللغوي القاضي المفتي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، إمام النحو في زمانه ، أفتى في جامع الرّصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وُجد له خطأ، ولا عُثِرَ له على زلّة ، وكان أبو علي الفارسي وأصحابه يحسدونه كثيراً ، وقد شرح (كتاب سيبويه) شرحاً دقيقاً محكماً واسعاً لم يسبق إلى مثله ، فحسده عليه أبو على الفارسي وغيره من معاصريه ، وانظر (بغية الوعاة) ( ١/٧٠١-٥٠٩ ) .

<sup>(</sup>٣) فإن كان كذلك جاز الكسر ، وكان هـٰذا التركيبُ مثلَ ( قولي: أَني أحمد الله ) في جواز=

وأبي بكر بنِ طاهر ، وعليه أكثرُ النَّحْويِّينَ (١) .

﴿ ١٨٣ وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحَبُ الخَبَرُ لامُ ٱبتداءِ . . . . . . . . .

قوله: (وبعد ذاتِ الكسرِ تصحَبُ الخَبرْ لامُ ٱبتداءٍ)؛ أي: جوازاً،
 وذلك بشروطٍ أربعة: تأخُرُ الخبرِ عن الاسم، وكونُهُ مُثبَتاً، وغيرَ ماضٍ،
 وغيرَ جملةٍ شرطيَّة؛ وذلك بأنْ يكونَ: مفرداً مُشتقاً، أو جامداً، . . . . . . . .

قوله : ( تأخُّرُ الخبرِ عن الاسم ) فلو قُدِّمَ لم تدخل عليه ؛ لئلَّا يتوالى حرفا تأكيد .

وقولُهُ : (وكونِهُ مُثبَتاً) ؛ أي : لئلَّا يُجمَعَ بين متماثلَينِ في (لم) و(لمَّا) و(لن) و(ليس) ، وحُمِلَ الباقي كـ (ما) عليها .

وقولُهُ : ( وغيرَ ماضٍ ) ؛ أي : لبُعْد شَبَهِهِ بالاسم ، والمُرادُ : غير ماضٍ مُتصرِّفٍ ؛ إذ الجامدُ كالاسم .

وقولُهُ: ( وغيرَ جملةٍ شرطيَّة ) ؛ فلا تدخلُ في الشرط ؛ نحوُ: ( إنَّ زيداً لَئِنْ تأْتِهِ يأْتِكَ ) ؛ لئلًا تلتبسَ بالمُوطَّئة ؛ فإنَّها تصحبُ أداةَ الشرط ؛ نحوُ: ( لئن لم يغفرْ لنا ربُّنا ويَرْحَمْنا )(٢) ، وحقُّ المُؤكِّدِ ألَّا يلتبسَ بغيره ، ولا في

الوجهين ، وفاقاً لحفيد المُوضِّح وابن قاسم الغَزِّي . « حاشية الصبان » ( ١/ ٤٣٤ ) .

<sup>(</sup>١) انظر «شرح التسهيل» (١/ ٢٨٢)، و«ارتشاف الضَّرَب» (٣/ ١٢٥٨).

<sup>(</sup>٢) إذا قصد المُقرَّر الاستشهادَ بالآية . . فالتلاوةُ فيها : ﴿ لَهِن لَمْ يَرْحَمَّنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [الأعراف : ١٤٩] .

. . . . . نحوُ ( إِنِّي لَوَزَرُ )

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ علىٰ خبر ( إنَّ ) المكسورةِ ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً لَقائمٌ ) .

وهانه اللامُ حقُّها أنْ تدخلَ على أوَّل الكلام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ؛ فحقُها أنْ تدخلَ على ( إنَّ ) ؛ نحوُ : ( لَإِنَّ زيداً قائمٌ ) ، للكن لمَّا كانتِ اللامُ

أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً اسميَّةً . وقوله : ( إنِّي لَوَزَرْ ) بفتح الزاي ؛ يعني : مَلْجاً .

\_\_\_\_

الجواب<sup>(١)</sup> ؛ نحوُ : ( إِنَّ زيداً مَنْ يأتِهِ لَيُحسِنُ إليه ) ، نصَّ على ذلك الكِسَائيُّ والفرَّاءُ ، وعليه المغاربةُ (٢) .

وقوله : ( أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً ) ؛ أي : أو ماضياً جامداً ، كما علمت .

و قوله: (أو ظرفاً ، أو مجروراً) ؛ أي : ما لم يُقدَّرْ مُتعلَّقُهُما ماضياً ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم : ٤] ، و( إِنَّ زيداً لعندَكَ ) ، فإذا قُدِّرا مُتعلِّقَينِ بـ ( استقرَّ ) . . لم تدخل عليهما اللامُ ؛ لأنَّ معمولَ الفعلِ الماضي لا تدخلُ عليه اللامُ ، خلافاً للأخفش . انتهى « تصريح »(٣) .

<sup>(</sup>١) أي : لا تدخل لامُ الابتداء في الجواب .

<sup>(</sup>٢) انظر « ارتشاف الضُّرَب » ( ٣/ ١٢٦٧ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٥٠٥ ) .

<sup>(</sup>٣) التصريح على التوضيح ( ١/ ٢٢٢ ) .

للتأكيد و( إنَّ ) للتوكيد. . كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفَينِ لمعنىً واحدٍ (١) ، . . . . .

➡ قوله: (بينَ حرفَينِ لمعنىً) قد يُقالُ: كونُهُما لمعنىً واحدٍ يَقتضِي صحَّةَ التأكيدِ اللفظيِّ ، وهو ليس بمكروه ، إلا أنْ يُقالَ : مدارُ اللفظيِّ على تكرُّر اللفظِ بعينه أو بمُرادِفِهِ ، والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ ، فليُتأمَّلُ ، أفاده ابنُ قاسم (٢) .

قاسم (٢) .

و قوله: (والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ) في دعوى المَنْعِ نَظَرٌ؛ لوجود الترادف؛ لاتّحاد المعنى ، كما صرّح به الشارحُ والأُشْمُونيُّ ؛ حيثُ قالا : (لكن لمّا كانتِ اللامُ للتوكيد و ﴿ إِنَّ » للتوكيد ). . . إلى آخره (٣) ، وقد عَدُوا مِنَ التوكيد اللفظيِّ بالمُرادف في الحروف قولَ الشاعر (٤) : [من الطويل]

وقُلْنَ على الفِرْدَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ

تَحَمَّلَ مِنْ ذاتِ التنانيرِ أهلُها وقَلَّصَ عن نِهْي الدَّفِينةِ حاضرُهُ

وهو من شواهد: « شرح ابن الناظم » (ص٣٦٣)، و« توضيح المقاصد » ( ٩٨١ / ٢) ، و « شرح الأشموني » ( ٢ / ٤٠٩ ) ، والفردوسُ : البستان ، والمُرادُ به هنا : روضةٌ دون اليمامة ، ودعاثره : جمعُ ( دُعْثُور ) ؛ وهو الحوضُ المُتثلِّم ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٤١٨ / ١٥٨ ـ ١٥٨٨) ، و « حاشية النحوية » ( ٤٣٧ / ١١١ ) ، و « حاشية الصبان » ( ٢ / ٤٣٧ ) .

<sup>(</sup>١) قوله : (بين حرفَينِ ) : أي : باقيين علىٰ صورتهما ؛ فَخرَجَ : (لَهِنَّكَ قائمٌ ) بإبدال همزة ( إنَّ ) هاءً ؛ لزوال صورة ( إنَّ ) . « خضري » ( ٢٦٣/١ ) .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن قاسم على الأشموني ( $\bar{b}$ ).

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١٤٠/١ ) .

<sup>(</sup>٤) البيت لمُضرِّس بن ربعي الأسدي ، وقبله :

فأخَّروا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخلُ هالْده اللامُ على خبرِ باقي أخواتِ ( إنَّ ) ؛ فلا تقولُ : ( لعلَّ زيداً لَقائمٌ ) ، وأجاز الكُوفيُّونَ دخولَها في خبر ( للكنَّ ) ، وأنشدوا(١٠ : [من الطويل]

قوله: (فأخّروا اللامَ إلى الخبر) لم يعكسوا فيُقدِّموا اللامَ ويُؤخِّروا (إنَّ)؛ لأنَّها عاملٌ ، وحقُّ العاملِ التقدُّمُ ، لا سيَّما وهو عاملٌ ضعيفٌ لا يَقُوىٰ على العمل مع تأخُرهِ . انتهى « ابن قاسم »(٢) .

ولا يُقالُ: لا مُرادَفةَ معَ اختلافِ الخواصِّ ؛ لأنَّ اللامَ تُخالِفُ ( إنَّ ) في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم .

لأنَّا نقولُ: مثلُ ذلك لا يمنعُ المُرادفة .

نعم ؛ شرطُ التوكيد بالمُرادِف مفقودٌ هنا ؛ إذ شرطُ التوكيد به : عدمُ اللَّبْس ، وهنا لو اجتمعتِ اللامُ و( إنَّ ) لربَّما تُوُهِّمَ أنَّ اللامَ حرفُ جرِّ وأنَّها مكسورةٌ وهمزة ( إن ) مفتوحة ، ويصيرُ مَبْنى الكلام على التعليل<sup>(٣)</sup> .

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲۹/۲ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص۱۲/۳ ) ، وابن هشام في « المغني » ( ۱۸/۱ ) ، والسارح في « المساعد » ( ۱/۳۲۳ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ۱/۲۶۳ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ۱/۱۶۱ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۲/۲۳ / ۷۳۵ ) ، و« شرح أبيات المغنى » ( ۲/۳۵ / ۳۵۸ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٧).

<sup>(</sup>٣) في (ك): (وقد يُقال: لا مرادفة مع اختلاف الخواص؛ لأنَّ اللام تخالف «إنَّ » في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم؛ فالحق منع ابن قاسم) بدل (ولا يقال: لا مرادفة...) إلى آخره، وسقط من (ى) قوله: (نعم...) إلى آخره.

قوله: (يَلُومُونَنِي في حُبِّ ليليٰ عَوَاذِلي وللكنّني...) إلى آخره:
 اقتصر العَيْنيُّ علىٰ شَطْره الأخير ناقلاً عن مُتأخِّري النُّحَاةِ أَنَّ هاذا الشطرَ
 لا يُعرفُ ولا يُحفَظُ له تتمَّةٌ . انتهیٰ (۱) ، وقد علمتَ مِنْ كلام الشارح تتمَّتهُ .

و ( عَمِيد ) : مِنْ ( عَمِدَهُ العِشْقُ ) بكسر الميم (٢) : إذا هَدَّهُ ، وهو مَحَلُّ الشاهد ؛ حيثُ دخلتِ اللامُ في خبر ( للكنَّ ) ، وهو مذهبٌ كُوفيٌّ ، وأوَّله البَصْريُّونَ : بأنَّ الأصلَ : ( للكنْ أنا ) ؛ فحُذِفتِ الهمزةُ وأُدغِمَتِ النونُ في النون ، قيل : وهو بعيدٌ ، وأوَّلهُ الزَّمَخْشَريُّ : بأنَّ الأصلَ : ( للكنْ إنَّني ) (٢) ؛ فاللامُ داخلةٌ في خبر ( إنَّ ) ، ثمَّ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلىٰ نون ( للكن ) ، ثمَّ حُذِفَتِ الأولىٰ ؛ فصار : ( للكنِّ ) ، ثمَّ حُذِفَتِ الأولىٰ ؛ فصار : ( للكنّ ) ، ثمَّ

قوله: (وأوَّله البَصْريُّونَ: بأنَّ الأصلَ: «للكنْ أنا »...) إلى آخره:
 فيه: أنَّ نونَ الوقايةِ وياءَ المُتكلِّم مانعانِ مِنْ هلذا الأصل.

♦ قوله : ( فصار : « للكنِّي » ) لعلَّهُ : ( للكنَّني ) بنونين مُتحرِّكتَينِ بعدَ

<sup>(</sup>۱) المقاصد النحوية ( ۲/ ۷۳٤) ، وزاد ابن النجَّاس في « التعليقة » \_ كما نقله عنه البغداديُّ في « الخزانة » ( ۱/ ۱٦ ) \_ بأنَّهُ لم يُنشِدُهُ أحدٌ ممَّن وُثُقَ في اللغة ، ولا عُزِيَ إلىٰ مشهور بالضبط والإتقان ، وسبق الشارحَ إلىٰ إتمامه ابنُ الناظم في « شرحه على الألفية » ( ص ۱۲۳ ) .

 <sup>(</sup>۲) كذا في « المقاصد النحوية » ( ۲/ ۷۳٤) ، وتبعه غيره على هاذا الضبط ، والذي في
 « القاموس » ( ۲/ ۳۱٤) وغيره : بفتح الميم من باب ( ضرب ) .

<sup>(</sup>٣) المفصل في صنعة الإعراب ( ص٣٩٢).

<sup>(3)</sup> انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٤/ ٥٣٤) ، و « تمهيد القواعد » ( ٣/ ١٣٥٢) ، و « تعليق الفرائد » ( ٤/ ٥٦) .

وخُرِّجَ : علىٰ أَنَّ اللامَ زائدةٌ ، كما شذَّ زيادتُها في خبر (أمسىٰ ) ؛ نحوُ قولِهِ(١) :

١٠٠ مَرُّوا عُجَالَىٰ فقالوا كيفَ سَيِّدُكُم فقالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَىٰ لَمَجْهُودَا

·

وقد ذَكَرَ الشارحُ تأويلاً آخَرَ ؛ وهو كونُ اللامِ زائدةً (٢) .

و قوله: ( مَرُّوا عُجَالَىٰ... ) إلى آخره: ( عُجَالَىٰ ) بضمِّ العين: جمعُ ( عَجْلانَ ) ؛ ك ( سُكَارِىٰ ) جمع ( سَكْرانَ ) ، وهو حالٌ بمعنىٰ مُستعجِلِينَ . والشاهدُ: في قوله: ( لَمَجْهُودَا ) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ شُذُوذاً في خبرِ ( أمسىٰ ) ؛ وهو مِنْ ( جَهَدَهُ الأمرُ ) بفتح الهاء: إذا بَلَغَ منه المشقَّة ، و( سَأَلُوا ) بفتح السين: مبنيٌّ للفاعل ؛ أي: مَنْ سَأَلُوه ، وهو الروايةُ ،

النون الساكنة ؛ إحداهُما المُدغَمُ فيها ، والأُخْرىٰ نونُ الوقاية ، ثمَّ وجدتُهُ كذلك في بعض النسخ<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( و « سَألوا » بفتح السين : مبنيٌّ للفاعل. . . ) إلى آخره : هـٰذا

(١) بيتٌ مجهول النسبة ، وبعده :

يا ويحَ نَفْسيَ مِنْ غبراءَ مُظلِمةٍ قِيستْ على أطولِ الأقوامِ مَحْدُودَا وقد استشهد به: الناظم في «شرح التسهيل» ( ٣٠/٢) ، والشارح في « المساعد» ( ٣٢٣/١) ، والسيوطي في « همع الهوامع» ( ١/٨٠٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/٧٧٤/٧) .

- (٢) وفيه شاهدٌ آخرُ في قوله: (يلومونني ، عواذلي ) ؛ حيثُ أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ ظاهرٍ مجموع ولم يُجرَّدُ من الضمير ، وسيأتي شبيه بهاذا الشاهد في ( ٣/ ٢٦ ) .
  - (٣) وقد جاء كذلك على الصواب في (ب، هـ).

أي : أمسى مَجْهُ وداً ، وكما زِيدَتْ في خبر المبتدأ شذوذاً ؛ كقوله (١) :

## ١٠١ - أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهُ ترضى مِنَ اللَّحم بعظم الرَّقَبَهُ

كما أفاده بعضُ المُحقِّقِينَ مِنْ مشايخنا(٢) .

\* قوله: (أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ...) إلىٰ آخره: (الحُلَيس) بضمِّ الحاء المُهمَلة وفتحِ اللام وسكون الياء التحتيَّة وآخرُهُ سينٌ مُهمَلةٌ، و(العَجُوز): المرأةُ المُسِنَّة، قال ابنُ السِّكِّيت: (ولا يُؤنَّثُ بالهاء)، وقال ابنُ الأنباريِّ: (ويُقالُ أيضاً: «عَجُوزة» بالهاء لتحقيقِ التأنيث)، والجمعُ: (عجائزُ)،

لا يُساعِدُهُ الرسمُ ؛ لأنَّهُ مكتوبٌ في النسخ بالياء لا بالألف ، ولو كان مبنيّاً للفاعل لكُتِبَ بالألف ، ثمَّ رأيتُهُ في بعضها كذلك (٣) .

\_\_\_\_\_

<sup>(1)</sup> قال العيني: (قائلُهُ: رؤبة بن العجَّاج ، ونسبه الصغاني في « العباب » إلىٰ عنترة بن عَرْوَس ، وهو الصحيح ) ، وردَّ هاله النسبة البغداديُّ في « الخزانة » ، وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( ٢٠/٣ ) ، و« شرح الرضي » ( ٤/ ٣٥٩ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١٢٤ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ) ، و« مغني اللبيب » ( ٢/ ٣١٥ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ٣٤٨ ) ، و« المساعد » ( ٢/ ٣٢٣ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٥٠٨ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/ ١٤١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٠٥ ـ ٥٠٨ ) ، و« خزانة الأدب » ( ٣٢٢ ـ ٣٢٧ ) .

<sup>(</sup>٢) أفاده شيخه المحقق الحفني في «حاشيته على الأشموني » ( ١/ق١٨٣ ) ، وجوَّز الوجهين شيخه المدابغي في «حاشيته على الأشموني » ( ١/ق ١٧٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رُسم في (و) بالألف كما ذهب إليه المُحشِّي.

وأجاز المُبرِّدُ دخولَها في خبر ( أنَّ ) المفتوحةِ ، وقد قُرِئَ شاذاً : ( إلا أنَّهُم لَيأكلون الطعامَ ) بفتح ( أنَّ )(١) ،

\_\_\_\_\_

و(الشَّهْرَبةُ) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الهاء وفتحِ الراء والباء المُوحَّدة ، وفي آخره هاءٌ ، ويُقالُ أيضاً : (شَهْبَرَة ). . قال ابنُ الأنباريِّ : (الشَّهْبَرةُ والشَّهْرَبةُ : الكبيرةُ الفانية )(٣) ، و( مِنْ ) : تبعيضيَّةٌ إن قُدِّرَ مضافٌ في (عَظْم الرَّقَبهُ ) ؛ أي : ترضى بلحمِ عَظْمِها ، وإلا فبدليَّةٌ ؛ أي : ترضى بدلَ اللحم بعَظْم الرَّقَبة .

ومحلُّ الاستشهادِ : زيادةُ اللام في ( لَعَجُوزٌ ) ، أو أنَّها خبرُ محذوفٍ ؟ أي : لَهي عَجُوزٌ .

قوله: (قُرِئَ شاذاً: إلا أنَّهُم...) إلى آخره: لا يُقالُ: إنَّ هاذه الجملة وقعتْ حالاً على قراءة الكسر ، فيجبُ الكسرُ .

قوله: ( لا يُقالُ: إنَّ هاذه الجملةَ...) إلىٰ آخره: الأُولىٰ في تقرير الإِشكالِ أنْ يُقالَ هاكذا: ( لا يُقالُ: فتحُ « إنَّ » في هاذه القراءةِ يَرُدُّ ما تقدَّم مِنْ وجوب كسر « إنَّ » في صدر الحالِ ؛ لأنًا نقولُ...) إلىٰ آخره.

<sup>(</sup>۱) انظر « المقتضب » ( ٣٤٦/٢ ) ، و « الدر المصون » ( ٨/ ٤٦٩ ) .

 <sup>(</sup>۲) المصباح المنير ( ۲/ ۳۸ ) ، وانظر « إصلاح المنطق » ( ص ۲۹۷ ) ، و « المذكر و المؤنث » لابن الأنباري ( ۱ / ۵۳ ) .

 <sup>(</sup>٣) أورده في « المقاصد النحوية » ( ٥٠٨/٢ ) عن ابن الأثير ، وانظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » ( ٢/٢ ٥٠٢ ) .

ويتخرَّجُ أيضاً : على زيادة اللام .

لأنَّا نقولُ: إنَّ الفتحَ شاذٌّ ، فلا يَرِدُ نقضاً ، أفاده ابنُ قاسم (١) .

﴿ قُولُه : ( وَيَتَحْرَّجُ أَيْضاً : عَلَىٰ زَيَادَةَ اللَّامِ ) يُحكَىٰ : أَنَّ الحجَّاجَ سَبَقَ لَسَانُهُ فَفْتَح هَمْزَةَ ( إِنَّ ) مِنْ ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَ إِنْ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ١١] ، فأَسْقَطَ اللَّامَ مَخافَةَ أَنْ يُنسَبَ إليه لحنٌ ، قال السَّمِينُ : ( ويُحكىٰ عن الخَبيثِ الرُّوحِ اللّهَ مَخافَةَ أَنْ يُنسَبَ إليه لحنٌ ، قال السَّمِينُ : ( وهاذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ ) ، قال الزَّمَخْشَريُّ الحجَّاجِ ) ، وذَكَرَ ذلك ، ثمَّ قال : ( وهاذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ ) ، قال الزَّمَخْشَريُّ في « المُفصَّل » : ( وهو مِنْ جَرَاءة الحَجَّاجِ على الله ) انتهىٰ « فارضي »(٢) .

قوله : (ولا يَلِي ذي السلامَ...) إلى آخره : (ذي) : مفعولٌ
 بـ (يَلِي) ، و(اللامَ) : عطفُ بيانِ أو بدلٌ أو نعتٌ ، و(ما) في قوله :

﴿ قُولُه : ( وَهَاذَا إِنْ صَحَّ كُفُرٌ ) فيه : أَنَّ هَاذَا لَا يَقْتَضِي كُفْرَهُ .

حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٧).

<sup>(</sup>۲) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤) ، وانظر «الدر المصون» ( ٩٢/١١) ، و المنصل ( ٣٩٣٠) ، ويُروئ : أنَّ الحَجَّاجَ قال ليحيى بن يعمر البَصْري : أَنَّ الحَجَّاجَ قال ليحيى بن يعمر البَصْري : أَتَجِدُني ألحنُ ؟ قال : الأمير أفصحُ من ذاك ، قال : عزمتُ عليك لَتخبرني ، فقال يحيى : نعم ، في كتاب الله ، قال : ذاك أشنعُ له ، ففي أيِّ شيء من كتاب الله ؟ قال : قرأتَ : ﴿ قُلُ إِن كَانَ ءَابَآ وَكُمُّ وَأَبْنَا وَكُمُّ مَ . . أَحَبَ ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فترفعُ (أحب وهو منصوب ، قال : إذاً لا تسمعني ألحنُ بعدها ، فنفاه إلى خُرَاسان . انظر «أخبار النحويين السيرافي ( ص ١٩ ) ، و « إنباه الرواة » ( ٢٦/٤ ) .

اله المحافظة المحافظ

إذا كان خبرُ ( إنَّ ) منفيّاً. . لم تدخلُ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً لَمَّا يقومُ ) ، وقد وَرَدَ في الشَّعْر ؛ كقوله (١٠ :

(ما قد نُفِيا): فاعلٌ بـ ( يَلِي ) ، و( مُستحوِذًا ): حالٌ مِنَ الضمير في ( سَمَا ) ، ومعناه : مُستولِياً ، و( العِدا ) : بكسر العين المُهمَلة وقد تُضَمُّ ؛ كـ ( سِوىً ) و( سُوىً ) : جمعُ ( عَدُوِّ ) ، كما في « المصباح »(۲) .

قوله : ( ما كـ « رَضِيَا » ) ؛ أي : مِنْ كلِّ فعلٍ ماضٍ مُتصرِّفٍ غيرِ مقرونِ
 بـ ( قد ) .

قوله: (وقد يَلِيها...) إلى آخره؛ أي: يَلِيها مع قِلَّةٍ ، وإنَّما وَلِيَها مع (قد)؛ لأنَّها تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحال ، فأشْبَهَ حينتذ المضارع .

نعم ؛ إنْ قارنه استهزاءٌ كَفَرَ بالاستهزاء ، لا بإسقاط الحرف .

﴿ قُـولـه : ( فَأَشْبَهَ حَينتُـذِ المضارعَ ) ؛ أي : المُشبِـة لـلاسـم ،

<sup>(</sup>۱) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْلي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۲۷/۲ ) ، و « شرح الرضي » ( ۳۲۰ / ۳) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص۱۲۳ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ۱/ ۱۲۵ ) ، و « أوضح المسالك » ( ۱/ ۳۵۵ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ۲/ ۳۲ ) ، و « المساعد » ( ۱/ ۳۲۲ ) ، و « همع الهوامع » ( ۱/ ۳۲۰ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ۲/ ۷۳۱ / ۷۳۲ ) ، و « خزانة الأدب » ( ۱/ ۱۳۳۰ / ۳۳۱ ) .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ٢/ ٥٤٤ ) .

10. وأَعْلَمُ إِنَّ تسليماً وتَـرْكاً لَــلَا مُتشــابهـانِ ولا سَــوَاءُ وأَعْلَمُ إِنَّ تسليماً وتَـرْكاً لَــلَا مُتشــابهـانِ ولا سَــوَاءُ وأشار بقوله : ( ولا مِنَ الأفعالِ ما كـ « رَضِيَا » ) : إلى أنَّهُ إذا كان الخبرُ ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ ( قد ) . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ ( قد ) . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ ديداً لَرَضِيَ ) (١٠) ، وأجاز ذلك الكِسَائيُّ وهشامٌ (٢٠) .

التسليمَ على الناس وتركهُ ليسا مُستوِيَينِ ولا قريبَينِ مِنَ السَّواء ، وكان مِنْ حقّهِ التسليمَ على الناس وتركهُ ليسا مُستوِيَينِ ولا قريبَينِ مِنَ السَّواء ، وكان مِنْ حقّهِ أَنْ يقولَ : ( لا سواءٌ ولا مُتشابهانِ ) ، فقلَبَ للضرورة ، وقيل : معناه : أنَّ تسليمَ الأمرِ لكم وتركهُ ليسا مُتساوِيَينِ ولا مُتشابِهينِ .

والسَّواءُ في الأصل : مصدرٌ بمعنى المُساواة ؛ فلذلك صحَّ وقوعُهُ خبراً عن

\_\_\_\_

ومُشبِهُ المُشبِهِ مُشبِهٌ .

قوله: (وكان مِنْ حقّه أنْ يقولَ. . .) إلى آخره ؛ أي : لأنّهُ يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التشابهِ نفيُ المساواةِ ؛ إذ لا يُقالُ عُرْفاً في المتساويينِ : إنّهُما غيرُ متشابهَينِ ، ولا يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التساوي نفيُ التشابه .

قوله: ( مصدرٌ ) الأولى: اسمُ مصدر .

<sup>(</sup>۱) أي : على أنَّ اللامَ للابتداء ، ويجوزُ على أنَّها للقسم ، وحينئذٍ : تُفتَحُ ( إنَّ ) في نحو : (علمتُ أنَّ زيداً لَرَضِيَ ) ؛ لأنَّ الفعل لا يُعلَّق على ( إنَّ ) إلا بلام الابتداء خاصَّة ، وإنَّما امتنعتْ في ذلك ؛ لأنَّ أصلَها الدخولُ على الاسم ، والماضي المُتصرَّف لا يشبهه ، فإن 
قُرِنَ بـ ( قد ) قرَّبته من الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم ، فتدخل عليه ، وكذا على الجامد ؛ لأنه كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان . ( خضري ) ( ٢٦٥/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أي : أجازاه على إضمار (قد) ، كما في « التذييل والتكميل » ( ١٢٢/٥ ) ، و« مغني اللبيب » ( ٣١٢/١ )، وهشام : هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير الكوفي ( ت ٢٠٩ ) =

فإن كان الفعلُ مضارعاً. . دَخَلَتْ عليه اللامُ ، ولا فرقَ بينَ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : ( إِنَّ زيداً لَيَذَرُ الشرَّ ) . نحوُ : ( إِنَّ زيداً لَيَذَرُ الشرَّ ) .

مُتعدِّدٍ ، والهمزةُ في ( إنَّ تسليماً . . . ) إلىٰ آخره : مكسورةٌ ؛ لدخول اللامِ في خبر ( إنَّ ) .

والشاهد : في قوله : ( لَلا مُتشابهان ) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ في الخبر المَنفى ، وهو شاذٌ .

وهل يبقى المضارعُ بعدَها صالحاً للحال وللاستقبال كما كان قبلَها ، أو تُعيَّنُهُ وهل يبقى المضارعُ بعدَها صالحاً للحال وللاستقبال كما كان قبلَها ، أو تُعيَّنُهُ للحال ؟ قولان ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : الثاني ، وجَزَمَ بعضُهُم : بأنَّها مع حرف التنفيسِ لامُ قَسَمٍ لا لامُ ابتداء ، فيكونُ التقديرُ في نحو : (إنَّ زيداً لسوف يقومُ) ، أفاده الفارضيُ (١) .

قوله: (وغير المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً لَيَذَرُ . . . ) إلى آخره ؛ أي :
 يتركُ ؛ وذلك لأنَّ العربَ أماتتْ ماضي (يَذَرُ) ومصدرَهُ ، كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛

قوله: (وجَزَمَ بعضُهُم) ؛ أي: بناءً على كلامِ سيبويهِ ؛ لأنَّ لامَ
 الابتداءِ والسينَ أو (سوف) مُتنافيان .

قوله: (وفيه نَظَرٌ...) إلىٰ آخره: التعبيرُ بالإماتة يُفِيدُ الوجودَ أَوَّلاً ؛
 فلا نَظَرَ ، تأمَّلْ .

<sup>=</sup> من أعيان أصحاب الكسائي ، وانظر « بغية الوعاة » ( ٣٢٨ / ٢ ) .

<sup>(</sup>١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « الكتاب » ( ١/ ١٥) .

هاذا إذا لم تقترنْ به السينُ أو ( سوف ) ، فإنِ اقترنتْ به ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً سوف يقومُ ) ، أو ( سيقومُ ) . . ففي جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ ؛ فيجوزُ إذا كان ( سوف ) على الصحيح ، وأمًا إذا كان السينَ فقليلٌ (١٠ ) .

وإنْ كان ماضياً غيرَ مُتصرِّفٍ. . فظاهرُ كلامِ المُصنِّف : جوازُ دخولِ اللامِ عليه ؛ فتقولُ : ( إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ ) ، و( إنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرجلُ ) ، وهلذا مذهبُ الأخفش والفرَّاء ، والمنقولُ : أنَّ سيبويهِ لا يُجيزُ ذلك (٢) .

فإنْ قُرِنَ الماضي المُتصرِّفُ بـ (قد).. جاز دخولُ اللامِ عليه، وهاذا هو المُرادُ بقوله: (وقد يَلِيها مع «قد»)؛ نحوُ: (إنَّ زيداً لقد قام).

إذ قد استُعمِلَ الماضي والمصدرُ مع قِلَّةٍ ؛ نحوُ : ( وَذِرْتَهُ وَذْراً ) ، كما في « المصباح » (٣) ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ذلك لمَّا كان قليلاً لم يُلتفَتْ إليه ، تأمَّلُ .

<sup>(</sup>۱) دخولُ اللام على الفعل المقترن بـ (سوف). . أجازه البَصْرِيُّونَ ومنعه الكُوفَيُّونَ ، وعلى المقترن بالسين أجازه السِّيرافي ومنعه الجمهور . انظر «ارتشاف الضَّرَب» (٣/ ١٤٦٣) ، و«شرح التسهيل» ( ٢٩ / ٢ ) ، و«شرح المفصل» ( ١٤٧/٥) .

<sup>(</sup>٢) ظاهر كلام أبي حيًان : تخصيصُ الجواز عن الأخفش والفرّاء بـ (نِعْم) و (بِنْس) و ( عسىٰ ) ، وإجازةُ الكُوفيِّينَ الدخولَ على الجامد مطلقاً ، وقال بعدَ إيراد الخلاف : ( وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع ؛ فإن وُجد في كلامهم : " إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ " ، و " لَعسىٰ أنْ يقومَ " . . قُلْناه ، وإلا فلا ) ، وانظر هذه المسألة في " ارتشاف الضَّرَب " ( ٣/ ١٢٦٤ ) ، و " التذييل والتكميل " ( ٥/ ١١٢ ـ ١١٤ ) ، و " شرح التسهيل " ( ٢/ ٢٨ ـ ٢٩ ) ، و « همم الهوامم " ( ١/ ٥٠٥ - ٥٠٥ ) .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ٢/ ٩٠١ ) .

قوله: (وتصحبُ الواسِطَ)؛ أي: الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها ولو مع تقدُّمِ الخبرِ على الاسم؛ نحوُ : (إنَّ عندي لفي الدار زيداً)، وهـٰذا إشارةٌ إلىٰ شرطٍ أوَّل.

وأشار الشارحُ لشرطٍ ثانٍ بقوله : ( وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذِ ممَّا يَصِحُّ . . . ) إلىٰ آخره .

و قوله: (أي: الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسمِ « إنَّ » وخبرِها ) هاذا مُجاراةٌ للشارح ، وفيه قُصُورٌ ؛ إذ لا يشملُ نحو : (إنَّ عندَكَ لفي الدار زيداً جالسٌ ) ممَّا وَقَعَ فيه المعمولُ المقرونُ باللام بعدَ معمولٍ آخَرَ قبلَ الاسمِ والخبر معاً ، ولو حُمِلَ ( الواسطُ ) في كلام المُصنِّفِ على المُتوسِّط بينَ الألفاظ الواقعةِ بعدَ (إنَّ ). . لكان أَوْلىٰ ؛ ليدخلَ ما ذُكِرَ .

و قوله: (وأشار الشارحُ لشرطِ ثانٍ...) إلى آخره: يُمكِنُ أَخْذُ هاذا الشرطِ مِنْ كلام المُصنَّف؛ بجَعْل (أل) في (الخبر) للعهد؛ أي: الخبر الذي سبق أنَّهُ يصحُّ دخولُ اللام عليه.

وإنَّما اشتُرِطَ هاذا الشرطُ ؛ لأنَّ دخولَها على المعمول فرعُ دخولِها على الخبر ، ومَنْ لم يشترطْهُ نَظَرَ لكون المانعِ قام بالخبر ، والمعمولُ ليس كذلك ، وقد أجاز البَصْريُّونَ تقديمَ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ مع حُكْمِهِم بامتناع تقديم نَفْسِ الخبرِ ؛ لأنَّ المانعَ مِنْ تقديمه الإلباسُ ، وهو مفقودٌ مع المعمول .

. . . . . . معمولَ الخَبَرْ

وإلىٰ ثالث بقوله: (وأَشْعَرَ قُولُهُ: بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ...) إلىٰ آخره. وبَقِيَ رابعٌ؛ وهو ألَّا يكونَ ذلك المعمولُ حالاً، فإن كان حالاً لم يَجُزْ دخولُها عليه؛ فلا يجوزُ: (إنَّ زيداً لَراكباً مُنطلقٌ)(١).

﴿ قُولُهُ : ( وَإِلَىٰ ثَالَثُ ) ؛ هُو أَلَّا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْخَبْرِ .

ه قوله: ( وَبَقِيَ رَابِعٌ. . . ) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ هـٰذا ذكره الشارحُ أيضاً بقوله آخِراً : ( وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْعِ دخولِ اللام على الحال ) انتهىٰ ، ومثلُهُ : التمييزُ والمُستثنىٰ والمفعولُ معه .

بخلاف المفعولِ به والمفعولِ المطلق ؛ فإنَّ كلاً منهما ينوبُ عن الفاعل فيصيرُ عُمْدةً ، وإذا قُدِّمَ صار مبتدأ ، واللامُ تدخل عليه ، والمفعولِ له ؛ فإنَّهُ لمَّا كان عِلَّةً للحُكْم ولولاه ما حَصَلَ. . كان مُلحَقاً بالعُمُد في جواز دخول اللام ، والظرفِ والجارِّ والمجرور؛ فإنَّ كلاً منهما محلُّ توسُّع، فجاز دخولُ اللام عليهما .

وقد يُقالُ : التمييزُ قد يكونُ مُحوَّلاً عن الفاعل والمفعول ، وإذا قُدِّم الفاعلُ صار مبتدأ ، وإذا رُفِعَ المفعولُ كان نائباً عن الفاعل ، فإذا قدم صار مبتدأ ،

<sup>(</sup>١) انظر كلام المُقرّر.

<sup>(</sup>۲) أو حال منه . ( خضری » ( ۲٦٦/۱ ) .

والفَصْلَ وأسماً حلَّ قبلَهُ الخَبَرْ ﴿

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخبرِ إذا توسَّط بينَ الاسمِ والخبر ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ ) ، وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذِ ممَّا يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه ؛ كما مثَّلنا ، فإن كان الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللام عليه . . لم

·

ولا إيطاء في البيت ؛ لأنَّ الإيطاء تكريرُ القافية ، وهنذا تكريرُ آخِرِ النصف الأوَّل ، كما ذَكرَهُ الدَّمَامِينيُّ في « شرح الخَزْرَجِيَّة » انتهىٰ « فارضي »(١) .

وله: (والفَصْلَ) ؛ أي: وتصحبُ الفَصْلَ، وهو الضميرُ المُسمَّىٰ عندَ الكُوفيِّينَ : عِماداً ؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنى ، وسمَّاهُ البَصْريُّونَ : فَصْلاً ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّ المُتكلِّمَ ، أو السامعَ ، أو هما جميعاً (٢) . . يعتمدان به على

إلا أَنْ يُخَصَّ التمييزُ بغير المُحوَّل.

﴿ قُولُه : ( وَلا إِيطَاءَ فِي البِيت . . . ) إِلَىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ، بل فيه إِيطاءٌ ؛ أمّا علىٰ أنّ « النظمَ » مِنْ مشطور الرجز . . فظاهرٌ ، وأمّا علىٰ أنّهُ مِنْ كامل الرجز . . فلأنّ البيت المُصرَّعَ ـ أي : المُلتزَمَ موافقةُ عَرُوضِهِ لضَرْبه ـ يَجْري فيه ما يَجْري في البيتين .

نعم ؛ على ما في بعض النسخ مِنْ تنكير ( خبر ) الثاني. . لا إيطاء ، تدبَّرْ .

﴿ قُولُه : ( في تأدية المعنىٰ ) هو الخبريَّةُ ؛ فالمُتكلِّمُ يعتمدُ عليه في رَفْع

<sup>(</sup>١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤٢)، وانظر ﴿ العيون الغامزة علىٰ خبايا الرامزة ، (ص٢٧٣).

 <sup>(</sup>٢) قوله : (أو هما) لعلّ الأولىٰ : (أو إيّاهما) ، والله تعالىٰ أعلم .

يصحَّ دخولُها على المعمول ؛ كما إذا كان الخبرُ فعلاً ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونِ بـ (قد) ؛ لم يصحَّ دخولُ اللامِ على المعمول ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ) ، وأجاز ذلك بعضُهُم (١) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : ( وتصحبُ الواسطَ ) ؛ أي : المُتوسِّطَ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّها لا تدخلُ على المعمول إذا تأخَّر ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَكَ ) .

وأَشْعَرَ قُولُهُ : بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ على المعمولِ المُتُوسِّط لا تدخلُ على الخبر ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً لَطعامَكَ لَآكِلٌ ) ؛ وذلك مِنْ جهةِ أنَّهُ خَصَّصَ الخبر ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً لَطعامَكَ لَآكِلٌ ) ؛ وذلك مِنْ جهةِ أنَّهُ خَصَّصَ دخولَ اللامِ بمعمول الخبرِ المُتُوسِّط ، وقد سُمِعَ ذلك قليلاً ؛ حُكِيَ مِنْ كلامهم : ( إنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالِحٌ )(٢) .

الفَصْل بينَ الصفةِ والخبر ، وكما يُسمَّىٰ عندَهُم فَصْلاً يُسمَّىٰ عندَهُم : ضميرَ الشَان وضميرَ الأمر ، وضميرَ الشَان وضميرَ الأمر ، وضميرَ الحديث ) ، فهاذه أربعةُ أسماءِ بَصْريَّة ، أفاده الشَّنَوَانيُّ بخطِّه (٣) .

الاشتباهِ بينَ الصفةِ والخبر ، والاشتباهُ بينَ الخبرِ والصفة لولا الفصلُ. . إنَّما

<sup>(</sup>۱) هو الأخفش والفرَّاء ، كما في « التذييل والتكميل » ( ٥/ ١١٤ ) ، و« شرح التسهيل » ( ٢٩/٢ ) .

 <sup>(</sup>۲) استشهد به: الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲/ ۳۱ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية »
 ( ص۱۲۳ ) ، والشارح في « المساعد » ( ۱/ ۳۲٤ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع »
 ( ١/ ٢٠٥ ) .

 <sup>(</sup>٣) ويُسمَّىٰ عند الكُوفيِّينَ أيضاً: ضميرَ المجهول ؛ لأنَّهُ لا يُدرىٰ عندَهُم علىٰ ماذا يعود ،
 وتسميةُ البَصْريِّينَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُم سمَّوه بمعناه ، والكُوفيُّونَ سمَّوه باعتبار وصفه . انظر
 لا شرح المفصل » لابن يعيش ( ٢/ ٣٣٦ ) ، ولا تعليق الفرائد » ( ١٢٠/٢ ) .

وأشار بقوله: (والفَصْلَ): إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على ضمير الفَصْل؛ نحوُ: (إنَّ زيداً لهو القائمُ)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَدْاً لَهُو ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُ ﴾ [آل عمران: ٦٢]؛ ف(هلذا): اسمُ (إنَّ)، و(هو): ضميرُ الفَصْل، ودخلتْ عليه اللامُ، و(القَصَص ): خبرُ (إنَّ).

وسُمِّيَ ضميرَ الفَصْلِ ؛ لأنَّهُ يَفْصِلُ بينَ الخبرِ والصفة ؛ وذلك إذا قلت : ( زيدٌ هو القائمُ ) ؛ فلو لم تأتِ بـ ( هو ) لاحتملَ أنْ يكونَ ( القائمُ ) صفة لـ ( زيدٌ ) ، وأنْ يكونَ خبراً عنه ، فلمَّا أتيتَ بـ ( هو ) تعيَّن أنْ يكونَ ( القائمُ ) خبراً عن ( زيد ) .

وشرطُ ضميرِ الفَصْل : أَنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبر ؛ نحوُ : ( زيدٌ هو

قوله: (وشرطُ ضميرِ الفَصْل: أَنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ...) إلى آخره ، وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع؛ نحوُ: ﴿ وَمَكْرُ أُولَتِكَ هُو يَبُورُ ﴾ وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ الماضي، وجُعِلَ منه: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَأَضَّحَكَ وَأَبْكَى ﴾ [ناطر: ١٠]، وقيل: بجوازه قبلَ الماضي، وجُعِلَ منه: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَأَضَّحَكَ وَأَبْكَى ﴾ [النجم: ٣٤] ، وبجوازه قبلَ الحال ، وجُعِلَ منه: ( هنَّ أَطْهَرَ لكم ) في قراءة إلنجم: ٣٤]

هو في بعض الصُّور ، وإلا ففي بعضِ الصُّورِ لا مَسَاغَ لاحتمالِ الوصفيَّة .

قوله: (وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع...) إلى آخره:
 الحاصلُ: أنَّهُ يُشترَطُ فيما قبلَ ضميرِ الفَصْلِ أمرانِ: أحدُهُما: كونُهُ مبتداً في
 الحال أو في الأصل، والثاني: كونُهُ معرفةً.

ويُشترَطُ فيما بعدَهُ أمرانِ : كونُهُ خبراً لمبتدأٍ في الحال أو في الأصل ، وكونُهُ معرفة ، أو كالمعرفة في أنَّهُ لا يقبلُ ( أل ) ؛ كـ ( أفعلَ ) مِنْ نحو : ( زيدٌ هو أفضلُ مِنْ عمرو ) ، وشرطُ الذي كمعرفة : أنْ يكونَ اسماً ؛ كما مثَلْنا .

القائمُ ) ، أو بينَ ما أصلُهُ المبتدأُ والخبر ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً لَهو القائم ) .

مَنْ نَصَبَ ( أَطْهَرَ ) شذوذاً على الحال مِنَ الضميرِ المجرور ، أو حالاً مِنْ ( بناتي )(١) .

وأجاز بعضُهُم وقوعَهُ بينَ نكرتَينِ ؛ نحوُ : ( ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك ) .

واعلَمْ: أنَّهُ لا يجبُ تذكيرُ ضميرِ الفَصْل عندَ البَصْريِّينَ ؛ ولهاذا قال السُّيُوطيُّ في « الإتقان » : ( هو ضميرٌ بصيغة المرفوعِ مُطابِقٌ لِمَا قبلَهُ تكلُّماً وخطاباً وغَيبةً وإفراداً وغيرَهُ ) انتهى (٢) .

ووَقَعَ خلافٌ في جميع ذلك ، كما أشار إليه المُحشِّي .

ويُشترَطُ له في نفسه أمرانِ : أحدُهُما : أنْ يكونَ بصيغة المرفوع ؛ فيمتنعُ : ( زيدٌ إِيَّاهُ الفاضلُ ) ، و( أنتَ إِيَّاكَ العالِمُ ) ، وأمًّا : ( إنَّكَ إِيَّاكَ الفاضلُ ) . فجائزٌ على البدل عندَ البَصْريّينَ ، وعلى التوكيد عندَ الكُوفيّينَ ، والثاني : أنْ يُطابِقَ ما قبلَهُ ؛ فلا يجوزُ : ( كنتَ هو الفاضلَ ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « المغني » ، وفيه زيادةٌ علىٰ ذلك ، فراجعْهُ (٣).

قوله: (مِنَ الضميرِ المجرور) ؛ وهو ياءُ المُتكلِّمِ المضافُ إليها في
 ( بناتي ) ، وانظر : ما معنى الحالِ علىٰ هـٰذا ؟ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ( أَطْهر )

<sup>(</sup>۱) وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسُّدِّي ، وانظر «شرح التسهيل» ( ٢٩٥/٢) ، و« السدر التسهيل » ( ٢٩٥/٢) ، و« السدر المصون » ( ٢/ ٣٦٢) .

<sup>(</sup>٢) الإتقان في علوم القرآن ( ٢/ ٣٣٩ ) .

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب ( ٢/ ٦٤٠ ) .

ولا محلَّ له مِنَ الإعراب<sup>(۱)</sup> ؛ لأنَّ المُرادَ به الإعلامُ بكونِ ما بعدَهُ خبراً لا صفةً ، فأَشْبَهَ الحرفَ بمجيئه لمعنى في غيره ؛ ولذا قيل : إنَّهُ حرفٌ كالهاء في ( إيًّاه ) ، وعن الخليل أنَّهُ اسمٌ ، قال في « الكافية »(۲) :

وما لذا مَحَلُ إعرابٍ وإنْ تجعلْهُ ذا حرفيَّةٍ فَهُو قَمِنْ وذهب الكِسَائيُّ والفرَّاءُ<sup>(٣)</sup>: إلى أنَّ له موضعاً مِنَ الإعراب ؛ فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ ،

بمعنى ( مُطهِّر ) ؛ أي : جالبٌ الطهارةَ لكم بإرشادي لكم لِمَا فيه خيرٌ .

الإعراب كاسم الفعل ، وقيل : إنَّهُ حرفٌ حقيقةً ، وتسميتُهُ ضميراً للمُشابهة الصُّوريَّة .

قوله : ( فَهْوَ قَمِنْ ) ؛ أي : حقيقٌ بأنَّهُ لا محلَّ له .

هُ قُولُه : ( فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ ) ، وقال : هو تُوكيدٌ لِمَا قبلَهُ ؛ فإنَّ ضميرَ الرفعِ يُؤكَّدُ به المنصوبُ والمجرور ، ويَرِدُ عليه : أن الضميرَ لا يُؤكَّدُ به الظاهرُ ؛ فلا يُقالُ : ( جاءني زيدٌ هو ) على أنَّ الضميرَ لـ ( زيد ) ، ونحن نقول : ( إنَّ زيداً هو القائمُ ) ، وأيضاً : اللامُ الداخلةُ في خبر ( إنَّ ) لا تدخلُ

<sup>(</sup>١) أي: عند جمهور البَصْريّينَ .

<sup>(</sup>٢) الكافية الشافية ( ٢/ ٢٣٩ ) .

 <sup>(</sup>٣) وهما من أثمَّة المذهب الكُوفيِّ الذي يرى أنَّ لضمير الفصل محلاً من الإعراب .

وأشار بقوله: (وأسماً حَلَّ قبلَهُ الخَبَرْ): إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ عَلَى الاسم إذا تأخَّر عن الخبر ؛ نحوُ: (إنَّ في الدار لَزيداً) ؛ قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا عَيْرَ مَمْنُونِ ﴾ [القلم: ٣].

وكلامُهُ يُشعِرُ أيضاً: بأنَّهُ إذا دخلتِ اللامُ على ضمير الفَصْلِ ، أو على الاسم المُتأخِّرِ.. لم تدخلُ على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً لَهو لَقائمٌ ) ، ولا : ( إنَّ لَفي الدار لَزيداً ) .

ومُقتضىٰ إطلاقِهِ في قولِهِ : إنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المعمول المُتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبر . . أنَّ كلَّ معمولِ إذا توسَّط جاز دخولُ اللامِ عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجارِّ والمجرور ، والظرفِ ، والحالِ ، وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْع

والكِسَائيِّ مَا لِمَا بَعْدَهُ ؛ ف ( زيدٌ هو القائمُ ) موضعُهُ رفعٌ على قولَيْهما ، و ( كان زيدٌ هو القائمَ ) رفعٌ عندَ الفرَّاء ، ونصبٌ عندَ الكِسَائيِّ ، و ( إنَّ زيداً هو

القائمُ ) عكسُ ذلك<sup>(١)</sup> .

في توكيد الاسم ؛ فلا يُقالُ : ( إِنَّ زيداً لَنَفْسَهُ كريمٌ ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »(٢) .

<sup>(</sup>١) وإذا قلتَ : (ظننتُ زيداً هو القائمَ ). . فهو في موضع نصب على قوليهما .

<sup>(</sup>٢) الأنوار البهية (ق/١٤٠).

<sup>(</sup>٣) الأنوار البهية (ق/١٤٠).

دخولِ اللام على الحال ؛ فلا تقولُ : ( إنَّ زيداً لَضاحكاً راكبٌ ) .

وبعضُ العربِ ـ كتميم ـ يرفعُ ما بعدَهُ على الخبريَّة ؛ كقراءة ابن مسعود : ( ولكن كانوا هم الظالمونَ ) ؛ على أنَّ ( هم ) : مبتدأٌ ، و( الظالمون ) : خبرُهُ ، ذَكَرَ ذلك كلَّهُ الفارِضيُّ (١) .

ه قوله : ( وَوَصْلُ « ما » ) ؛ أي : الزائدة (<sup>٢)</sup> ؛

## ، و بعضُ العربِ كتميم . . . ) إلى آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ على هاذا

(۱) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر «ارتشاف الضرب» ( ٩٥٨/٢) ، و« الدر و« تمهيد القواعد » ( ١/ ٥٧٠-٧١٥) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٢٧٥-٢٧١) ، و« الدر المصون » ( ١/ ٦٠٦/٩) ، وممًّا وَرَدَ علىٰ لغة تميم : قول رؤبة : (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك ) ، وقول قيس بن ذَريح :

تَحِنُّ إلىٰ ليلىٰ وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالمَلَا أنتَ أقدرُ (٢) في هامش (ج): (قوله: «أي: الزائدة» قال الفارضيُّ في «شرحه»: وذكروا لـ «ما» ثلاثة عشرَ معنى : صفة ، معرفة ، شرطية ، تعجبية ، نكرة ، كافة ، نافية ، زائدة ، مُهيَّئة ، مصدريَّة ، استفهاميَّة ، مُغيَّرة ، ظرفيَّة ، قال : ونَظَمْتُها في قولي : [من الرجز] شرطيةٌ نافيةٌ زيدتَ صفة كَفَّتْ وهيَّأتْ وجاءتْ معرفة والمصدرُ استفهام تعجُبيَّه وغيَّرتْ نكرةٌ ظروبَة ظروبَة ،

وقالوا: المُغيِّرةُ في نحو: ﴿ لوما ضربتَ زيداً ﴾ ، فلمَّا اتصلت بـ ﴿ لو ﴾ غيَّرتُها إلىٰ معنىٰ ﴿ هلًا ﴾ ، والمُهيِّئةُ نحوُ: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُ ﴾ [الحجر: ٢] ؛ فهيَّأتُ ﴿ رُبَّ ﴾ للدخول على الألفية ﴾ ( ق/ ٤٢ ) .

كه كه خود كه والمرابع المرابع المرابع المرابع كالمرابع كا

لأنَّهَا تُزِيلُ اختصاصَها بالأسماء وتُهيِّئُها للدُّخولِ على الفعلِ ، فوَجَبَ إهمالُها لذلك .

قوله: (وقد يُبقَّى العَمَلُ) ؛ أي: وتُجعَلُ (ما) مُلْغاةً ، وذلك مسموعٌ
 في (ليت) ، وأمَّا غيرُها: فذَهَبَ الزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاج: إلىٰ جوازه فيها

يكونُ ضميرَ فَصْلِ ، وليس كذلك ، بل هو ضميرٌ منفصلٌ جزءٌ مِنَ الخبر .

قوله: ( لأنّها تُزِيلُ اختصاصَها بالأسماء ) ؛ أي: ما عدا ( ليت ) ،
 وكذا قولُهُ: ( لذلك ) يُغني عنه
 التفريعُ .

قوله : ( مُلْغاةً ) ؛ أي : عن الكَفّ .

وقوله: (وأمَّا غيرُها: فذَهَبَ الزَّجَّاجُ...) إلى آخره: فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نقلَ بعضُهُم: أنَّ عبارةَ الزَّجَّاجِيِّ في « الجمل » هلكذا (١٠): (ومِنَ العرب مَنْ يقولُ: « إنَّما زيداً قائمٌ » ، و « لعلَّما بكراً جالسٌ » ، وكذلك أخواتُها ) (٢٠) ، فأنتَ تراهُ حكى عن العرب ، وليس يقولُ ذلك قياساً ، وكذا عبارةُ الشارح تُفِيدُ

<sup>(</sup>١) في (ي، ك): (الزجاج) بدل (الزجاجي)، والصواب المثبت من (ط)، وقولُهُ: (في «الجمل») يُؤكِّدُه؛ إذ «الجمل» من أشهر مؤلفات أبي القاسم الزجَّاجي، والنصُّ الآتي فيه بلفظه.

<sup>(</sup>٢) الجمل (ص٢٩٥).

## إذا اتَّصلتْ ( ما ) غيرُ الموصولةِ بـ ( إنَّ ) وأخواتِها. . كَفَّتْها عن العمل ،

قياساً (١) ، ووافقهم الناظمُ ؛ ولذلك أَطْلَقَ في قوله : ( يُبقَّى العَمَلُ ) ، ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ (٢) .

قوله: (غيرُ الموصولةِ)؛ وهي الزائدةُ كما تقدَّم؛ والمُرادُ
 بالموصولة: الاسميَّةُ والحرفيَّةُ ، كما سيذكرُهُ الشارحُ<sup>(٣)</sup>.

أَنَّهُ مسموعٌ في غير (ليت) ؛ حيثُ قال : (وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ . . . ) إلىٰ آخره (٤٠) ، فتدبَّر .

ويُبعِدُ كونَ الزَّجَّاجِيِّ أراد بقولهم ذلك : أنَّهُم لا يمنعونه بمُقتضى ما سُمع منهم في ( ليت ) وإن لم يقولوه بالفعل .

و ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ ) ؛ أي : لِمَا سبق مِنْ أَنَّ ( ما ) أزالتِ الختصاصَها بالأسماء وهيَّأتُها للدخول على الفعل ، بخلاف ( ليت ) ؛ فإنَّها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذَهَبَ بعضُ النَّحْويِّينَ إلى وجوب

<sup>(</sup>۱) قوله: (الزَّجَّاج) كذا في النسخ، والذي في «شرح الجمل» لابن عصفور ( ۱/ ٤٣٢): أنَّ الذي قاس جميعَها هو أبو القاسم الزجَّاجي، وأمَّا أبو إسحاقَ الزجَّاجُ فإنَّهُ قاس على ( ليت ) أشبه أخواتها بها ؛ وهما ( لعلَّ ) و( كأنَّ ) ، وسيأتي في الشرح على الصواب .

 <sup>(</sup>۲) انظر «شرح التسهيل» ( ۲/ ۳۸) ، و« الجمل» للزجاجي ( ص ۲۹۰) ، و« الأصول في النحو» لابن السراج ( ۱/ ۲۳۲ ۲۳۳ ) ، و« شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ( ۱/ ۲۳۲) .

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ٥٦١).

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/ ٥٦١).

إلا (ليت)؛ فإنّه يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ<sup>(١)</sup>؛ فتقولُ: (إنّما زيدٌ قائمٌ)، ولا يجوزُ نصبُ (زيد)، وكذلك: (أنّ )، و(كأنّ)، و(لكنّ )، و(لكنّ )، و(لعلّ )، وتقولُ: (ليتَما زيدٌ قائمٌ)، وإن شئتَ نصبتَ (زيداً)؛ فقلتَ: (ليتَما زيدٌ قائمٌ).

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ : أنَّ ( ما ) إنِ اتَّصلتْ بهاذه الأحرفِ كَفَّتُها عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهاذا مذهبُ جماعةٍ مِنَ النَّحْويِّينَ ؛ كَفَّتُها عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهاذا مذهبُ جماعةٍ مِنَ النَّحْويِّينَ ؛ كالزَّجَّاجيِّ وابنِ السَّرَّاجِ ، وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ : ( إنَّما زيداً قائمٌ ) (٢) ، والصحيحُ : المذهبُ الأوَّل (٣) ؛ وهو أنَّهُ لا يعملُ منها مع ( ما ) إلا ( ليت ) ، وأمَّا ما حكاه الأخفشُ والكسائيُّ . . فشاذٌ .

واحترَزْنا بغير الموصولة : مِنَ الموصولة ؛ فإنَّها لا تَكُفُّها عن العمل ، بل تعملُ معها ، والمُرادُ بالموصولة : التي بمعنى (الذي) ؛ نحوُ : (إنَّ ما عندَكَ حَسَنٌ) ؛ أي : إنَّ الذي عندَكَ حسنٌ ، والتي هي مُقدَّرةٌ بالمصدر ؛

## الإعمال في ( ليتما ) ، وهو يُشكِلُ علىٰ قول المُصنِّفِ في « شرح التسهيل » :

<sup>(</sup>۱) قوله : (الإعمالُ) : أي : لبقاء اختصاصها بالأسماء ؛ ولذا قيل بوجوب إعمالها ، لكن حكى في «شرح التسهيل » الإجماعَ على خلافه ، ولعلَّه لم يعتبر ذلك القيلَ ؛ لشدَّة ضعفه ، و(ما) حينئذ : زائدةٌ مُلْغاة ، وعلى الإهمال : كافَّة . «خضري » لشدَّة ضعفه ، وممَّا رُوي بالوجهين : قول النابغة الذُّبياني :

قالتْ أَلَا ليتَما هاذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفَـهُ فَقَـدِ (٢) سبق تخريجه في ( ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦٠ ) .

 <sup>(</sup>٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور ؛ لزوال الاختصاصِ ، كما تقدَّم في ( ٢/ ٥٦٠ ) .

نحوُ: ( إِنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ ) ؛ أي : إِنَّ فِعْلَكَ حسنٌ (١) .

\* قوله: (وجائزٌ)؛ أي: إجماعاً، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ، و(رفعُكَ): مبتدأٌ مُؤخَّر، والتقديرُ: (ورفعُكَ اسماً معطوفاً على منصوبِ «إنَّ » بعدَ استكمالِها الخبرَ.. جائزٌ) (٢).

( يجوزُ إعمالُها وإهمالُها بإجماع )(٤) ، ولعلَّهُ لم ينظر إلى هـٰذا الخلاف لكونه واهياً ، فحكى الإجماع .

وما ذَهَبَ إليه سيبويهِ هو ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ وصحَّحه ابنُ الحاجب ، كما في « النُكَت »(٥) ، لكن يَرِدُ على توجيههم المنعَ بما ذُكِرَ ؛ لأنَّ للناظم

<sup>(</sup>۱) وكذلك الموصوفة ، وعليها : تكتب (ما) مفصولة ، بخلاف (ما) الزائدة ؛ فإنها تُكتب موصولة . انظر « حاشية الصبان » ( ٤٤٣/١ ) .

 <sup>(</sup>٢) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا التقدير : أنَّ مفعولَ (تستكملَ) محذوفٌ ، والتقدير : (بعد أن تستكملَ الخبرَ) .

<sup>(</sup>٣) سيأتي حكم المفتوحة في بيت الناظم الآتي .

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ( ٣٨/٢ ) .

 <sup>(</sup>٥) نكت السيوطي (ق/٨٩)، وانظر «كافية ابن الحاجب» (ص٥٢)، و«الإيضاح في شرح المفصل» (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

أي : إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ ( إنَّ ) وخبرِها بعاطفٍ (١). . جاز في الاسم الذي بعدَهُ وجهانِ :

أَحَدُهُما : النصبُ عطفاً على اسمِ ( إنَّ ) ؛ نحوُ : ( إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً ).

والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : ( إِنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو ) ، واختُلِفَ فيه ؛ فالمشهورُ : أَنَّهُ معطوفٌ على محلِّ اسم ( إِنَّ ) ؛ لأنَّهُ في الأصل مرفوعٌ لكونه

البَصْرِيِّينَ الذين لا يشترطونَ على محلِّ اسمِ « إنَّ » ) هاذا جارٍ علىٰ قول بعض البَصْرِيِّينَ الذين لا يشترطونَ وجودَ المُحرِز (٢) ؛ أي : الطالبِ لذلك المحلِّ ، وهو مردودٌ : بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ وقد زال بدخول الناسخ ، والمُحقِّقونَ مِنَ البَصْرِيِّينَ : علىٰ أنَّهُ مبتداً حُذِفَ خبرُهُ ، أو معطوفٌ علىٰ ضمير الخبرِ المُستتِرِ فيه إنْ وُجِدَ فاصلٌ (٣) .

ومَنْ وافقه أَنْ يقولَ : يكفي في صحَّة الإعمال الاختصاصُ بحسَب الأصلِ ، ولا يَضُرُّ عُرُوضُ زوالِهِ ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ .

قوله: (بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ) فيه مُسامحةٌ ؛ فإنَّ الابتداءَ طالبٌ للمحلِّ ، لا نَفْسُ المحلِّ .

﴿ قُولُه : ﴿ إِنْ وُجِدَ فَاصِلٌ ﴾ ؛ كما في قولك : ﴿ إِنَّ زِيداً آكِلٌ طَعَامَكَ ﴿

 <sup>(</sup>١) قال الصبّان في « حاشيته » ( ١/ ٤٤٥ ) : ( قال في « شرح الجامع » : ولم يُقيِّد العطف بالواو ؛ لأنّ « لا » كذلك ؛ تقولُ : « إنّ زيداً قائمٌ لا عَمْراً » ، أو : « لا عمرٌو » . انتهىٰ ، والظاهرُ : أنّ الفاء و « ثم » و « أو » و « حتى » كذلك ) .

<sup>(</sup>٢) وهو قول الكُوفيّين أيضاً .

 <sup>(</sup>٣) انظر ( الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ١/١٥١ ـ ١٥٨ ) ، و ( مغني اللبيب »
 ( ٢/ ٦١٩ ) ، و ( المقاصد الشافية » ( ٢/ ٣٦٦ ) وما بعدها .

مبتداً ، وهاذا يُشعِرُ به ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ ، وذَهَبَ قومٌ : إلى أنَّهُ مبتداً وخبرُهُ محذوف ، والتقديرُ : ( وعَمْرُ و كذلك ) ، وهو الصحيحُ (١٠ .

فإنْ كان العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ ( إنَّ ) \_ أي : قبلَ أنْ تأخذَ خبرَها \_ . . تعيَّن النصبُ عندَ جمهورِ النَّحْويِّينَ ؛ فتقولُ : ( إنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ ) ، و( إنَّكَ وزيداً ذاهبانِ ) ، وأجاز بعضُهُمُ الرفعَ .

﴿ قُولُهُ : ﴿ وَأَجَازُ بِعَضُّهُمُ الرَّفَعَ ﴾ ؛ أي : أجازَهُ الكِسَائيُّ مطلقاً ، ووافقه

وعمرٌو) ؛ ف (عمرٌو) : معطوفٌ على الضمير المرفوع في (آكِلٌ) ؛ لوجودِ الفصلِ بالمفعول ، فإنْ لم يُوجَدْ فاصلٌ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو). . تعيَّن الوجهُ الأوَّل عندَ الجمهورِ ، وأجاز بعضُهُم الثانيَ ؛ بناءً على أنَّهُ يجوزُ العطفُ على الضمير المُستتِر بلا فَصْل بقِلَة .

قوله: (أجازَهُ الكِسَائيُ مطلقاً)؛ أي: سواءٌ خَفِيَ إعرابُ المعطوفِ
 عليه أم لا .

<sup>(</sup>١) قال الصبّان في (حاشيته ) ( ١/ ٤٤٥) : (وفي ( التسهيل ) : أنَّ النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان كعطف النسق عندَ الجَرْمِيِّ والزَّجَّاجِ والفرَّاء ؛ تقولُ : ( إنَّ زيداً قائمٌ الفاضلُ ) ، أو ( أبو عبد الله ) ، أو ( أفسهُ ) ؛ بالرفع والنصب ، قال ابن قاسم فيما كتبه بهامش ( شرح التسهيل ) للدَّمَامِينيُّ : هو ظاهرٌ إنْ قلنا : إنَّ الرفعَ على العطف على محلِّ اسمِ ( إنَّ ) ، فإنْ قلنا : على الابتداء ، وإنَّهُ مِنْ عطف الجمل . فالقياسُ : امتناعُ ما عدا النسق ، فليُتأمَّل ، وقاس الرَّضِيُّ البدل ، ومثَّل له بقوله : ( إنَّ الزيدَينِ قد استحسنتُهُما شمائلُهُما ) بالرفع ، وقيل : الرفع مخصوصٌ بعطف النسق ، قال في ( الهمع ) : وهو الأصحُ ) .

و ۱۸۹ و اُلحِقَتْ بـ (إِنَّ) (للكنَّ) و(أَنْ) مِنْ دونِ (ليتَ) و(لعلَّ) و(كَأَنْ) ﴿

الْكِفَّ ١٨٩ و الْحِقَتْ بـ (إِنَّ) (للكنَّ) و(أَنْ) مِنْ دونِ (ليتَ) و(لعلَّ) و(كَأَنْ) ﴿

الْكِفَّ الْعِلْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

الفرَّاءُ فيما خَفِيَ فيه إعرابُ المعطوف عليه ؛ نحوُ : ( إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ ) ، و( إنَّ هاذا وعمرٌو عالِمانِ ) (١) .

♦ قوله : ( وأُلحِقَتْ بـ « إنَّ » ) ؛ أي : المكسورة .

♣ قوله : ( و ﴿ أَنْ ﴾ ) ؛ أي : المفتوحة .

﴾ قوله : ( مِنْ دونِ ) لفظُ ( مِنْ ) زائدٌ .

وله: ( فيما خَفِيَ فيه. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : في تركيبِ خَفِيَ فيه . . . اللهِ آخره ؛ أي : في تركيبِ خَفِيَ فيه . . . الله آخره ؛ أي : لكون المعطوفِ عليه مبنيًا أو مقصوراً مثلاً ؛ وذلك لأنَّهُ حينئذِ لا يحصلُ تنافرٌ في اللفظ ، بخلاف ما لو ظَهَرَ إعراك المعطوف عليه .

ومُقتضىٰ هـٰذا التعليل: أنَّهُ يجوزُ عنده العطفُ بالرفع إذا خَفِيَ إعرابُ المعطوف دونَ المعطوف عليه ؛ نحوُ: ( إنَّ زيداً والفتىٰ ذاهبانِ ) ، كما قاله الرُّودانيُّ (٢) .

هِ قُولُه : ( لَفَظُ « مِنْ » زائلًا ) فيه : أنَّ الكلامَ إيجابٌ ، وهي لا تُزادُ فيه

<sup>(</sup>۱) انظر «معاني القرآن ، للفراء ( ۳۱۱/۱ ) ، و « الكتاب » ( ۳۱۵/۱ ) ، و « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ۱/ ۱۰۱ ـ ۱۰۸ ) ، و « مغني اللبيب » ( ۲۱۹/۲ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ۲/ ۳۷۱ ) ، وقال سيبويه مُؤيِّداً المذهبَ البَصْريَّ : ( واعلَمْ : أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، و « إنك وزيدٌ ذاهبان » ) ، وقال الفراء : ( ولا أستحبُّ أن أقول : « إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان » ؛ لتبيُّن الإعراب في « عبد الله » ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (حاشية الصبان) ( ١/ ٤٤٨).

حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(للكنَّ) في العطف على اسمهما (١٠٠٠. حُكْمُ (إنَّ) المكسورةِ ؛ فتقولُ : (عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) برفع (عمرو) ونصيهِ ، وتقولُ : (علمتُ أنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ) بالنصب فقط عندَ الجمهور ، وكذلك تقولُ : (ما زيدٌ قائماً للكنَّ عَمْراً مُنطلِقٌ وخالداً) بنصب (خالد) ورفعهِ ، و(ما زيدٌ قائماً للكنَّ عَمْراً وخالداً مُنطلِقانِ) بالنصب فقط . وأمَّا (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) : فلا يجوزُ معها إلا النصبُ ، تقدَّم المعطوفُ أو تأخّر ؛ فتقولُ : (ليت زيداً وعَمْراً قائمان) ، و(ليت زيداً قائمٌ وعَمْراً) ؛ بنصب (عمرو) في المثالينِ ، ولا يجوزُ رفعُهُ ، وكذلك : (كأنَّ) و(لعلَّ ) ، وأجاز الفرَّاءُ الرفعَ فيه مُتقدِّماً ومُتأخِّراً معَ الأحرفِ الثلاثة .

قوله: ( وأجاز الفرَّاءُ الرفع ) ؛ أي : بشرطِ خفاءِ الإعراب .

﴾ قوله : ( الأحرفِ الثلاثة ) هي : ( ليت ) ، و( لعلَّ ) ، و( كأنَّ ) .

قوله: (أي: بشرطِ خفاءِ الإعراب) هذا إنَّما هو عندَ تقدُّم المعطوف؟
 لأنَّهُ عندَ تأخُّرِهِ يجوزُ فيهِ عندَ الفرَّاءِ الرفعُ مطلقاً، كما هو صريحُ كلام « الهَمْع »(٣).

عندَ الجمهور ، وزيادتُها فيه رأيٌ للأخفش والكُوفيِّينَ (٢) .

<sup>(</sup>١) قوله: (حكم أنَّ المفتوحة...) إلىٰ آخره ؛ أي: بشرط كونها في موضع الجملة ؛ بأنْ تسدَّ مسدَّ مفعولَي العلم اللذين أصلُهما الجملة ، فتكونُ في حكم المكسورة ، كما أشار له الشارحُ بالمثال ، وكذا ما في معنى العلم ؛ كآية : ﴿ وَأَذَنَّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يُمنع مطلقاً . وخضري ١ ( ١/ ٢٧٠ ) .

<sup>(</sup>۲) ستأتى هاذه المسألة في ( ٣/ ٥٢١ - ٥٢٥ ) .

<sup>(</sup>T) and Ilberty (T) (T).

١٩٠ وخُفِّفَتْ ( إنَّ ) فقلَّ العَمَلُ وتلزمُ اللهُ إذا ما تُهمَـلُ ﴿ اللهُ ا

قوله: (إذا ما تُهمَلُ) ما: زائدةٌ.

قوله : ( ورُبَّما ٱستُغنِيَ عنها ) ؛ أي : اللام ، و( رُبَّ ) : للتقليل .

و بدا): شرطيّة ، و (بدا): شرطيّة ، و (بدا): شرطيّة ، و (بدا): فعلُ الشرط ، فاعلُهُ: (ما) ، و (ناطقٌ): مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ فاعلاً في المعنى ، وجملة (أرادَهُ): خبرُهُ ، و (مُعتمِداً): بكسر الميم حالٌ مِنْ فاعلِ (أراد)؛ أي: مُعتمِداً على قرينةٍ ؛ إمّا لفظيّةٍ ؛ كقوله: (إنِ الحقُ لا يخفى على ذي بصيرةٍ) ، أو معنويّةٍ ؛ كقوله: (أنا أبنُ أُباةٍ . . ) إلى آخره .

\* قوله: (إنِ الحقُّ لا يخفى ...) إلى آخره: القرينةُ اللفظيَّةُ فيه: لفظُ (لا) ؛ فإنَّهُ يَبعُدُ معها أَنْ يُرادَ بـ (إنِ ) النفيُ ؛ إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ بالإثبات بدلاً عن نفي النفي الصائرِ إلى الإثبات، وفيه أيضاً قرينةٌ معنويَّة ؛ وهي أنَّهُ لو أُرِيدَ بـ (إنِ ) النفيُ ونفيُ النفي إثباتٌ .. لكان المعنى : (الحقُّ يخفى على ذي بصيرةٍ)، وفسادُهُ ظاهرٌ ، وينبغي أَنْ تكونَ القرينةُ المعتمدُ عليها هاذه القرينةَ المعنويَّة ؛ لأنَّ (لا) مُبعِدةٌ للنفي ، لا مانعةٌ منه ، فتأمَّل . انتهى « صبَّان »(۱) .

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان ( ١/ ٤٥١ ) .

إذا خُفَفَتْ (إنَّ): فالأكثرُ في لسان العرب: إهمالُها(١)؛ فتقولُ: (إنْ زيدٌ لَقائمٌ)(٢)، وإذا أُهمِلتْ لَزِمَنها اللامُ فارقة بينها وبينَ (إنِ) النافيةِ(٣)، ويقِلُ إعمالُها؛ فتقولُ: (إنْ زيداً قائمٌ)، وحكى الإعمالَ سيبويهِ والأخفشُ رحمهما الله تعالى(٤)، فلا تلزمُها حينئذِ اللامُ؛ لأنَّها لا تلتبسُ والحالةُ هذه بالنافية ؛ لأنَّ النافية لا تَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وإنَّما تلتبسُ بـ (إنِ) النافيةِ إذا أُهمِلتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقد يُستغنى النافيةِ إذا أُهمِلتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقد يُستغنى

<sup>(</sup>۱) ويُشترط: أنْ يكونَ اسمُها ظاهراً لا ضميراً ، مع صُلُوح خبرها للَّام ؛ بألَّا يكونَ مُقدَّماً ، ولا ماضياً مُتصرَّفاً ، ولا جملةً شرطيَّة ، إلا الخبر المنفي ؛ فإنها تُخفَّف معه وإن لم يصلح للام ؛ لعدم التباسها معه بـ ( إنِ ) النافية . « خضري » ( ۲۷۱/۱ ) .

<sup>(</sup>٢) وشاهدُهُ من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلُّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا كُمْشُرُونَ ﴾ [يس : ٣٦] في قراءة مَنْ خفَّف (لَمَا) ؛ ف (كل) : مبتدأ ، واللام : لام الابتداء ، و(ما) : زائدة ، و (جميع ) : خبر المبتدأ ، و (محضرون ) : نعته ، وجُمِعَ على المعنى . من هامش (و) .

 <sup>(</sup>٣) فلولا دخولُ اللام على المثال السابق. . لتُوُهِّم أنَّ ( إنْ ) نافيةٌ ، وأنَّ المعنىٰ : ما زيدٌ
 قائمٌ ، فلمَّا جيء باللام ارتفع هاذا التوهُّمُ .

<sup>(3)</sup> وشاهده القرآني: قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّالُهَالْكُوْفِينَهُمْ رَبُكَ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [هود: ١١١] في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ) و(لَهَا) ؛ ف (إن) : مخففة من المثقلة ، و(كلاً) : اسمها ، واللام في (لما) : لام الابتداء ، و(ما) : موصولة خبر (إن) ، و(ليوفينهم) : جواب لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه : صلة (ما) ، والتقدير : (وإنْ كلاً للذين واللهِ لَيُوفِينَّهُم ) ، وقيل : (ما) نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدَّتْ مَسَدَّ الصفة ، والتقدير : (وإنْ كلاً لَخَلْقٌ مُوفَّى عَمَلُهُم) . من هامش (و) .

عن اللام ؛ كقوله (۱<sup>)</sup> : [من الطويل] من أَلِ مالكِ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ المعادنِ

﴿ قُولُه : ( وَنَحَنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ. . . ) إلىٰ آخره : كذا في نُسَخ الشارح ،

وقولُهُ : ( إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ . . . ) إلىٰ آخره : لا يُقالُ فيه : إنَّهُ نفى النفيَ ، ولم يُؤتَ بالإثبات مِنْ أوَّل الأمر في نحو : ( ما زال زيدٌ قائماً ) .

لأنّا نقولُ: لو اقتصر على الجملة التي بعدَ ( زال ) وأخواتِها. . لم يحصلِ المعنى المُرادُ بنفيها ، وللكنّ الظاهرَ : أنّ وجه كونِ ( لا ) قرينةً : أنّ الخبرَ بعدَ ( إنِ ) النافيةِ لم يَرِدْ إلا مُثبَناً ولو مقروناً بـ ( إلا ) ، فكانتْ ( لا ) قرينةً على أنّها المُخفّفةُ ؛ إذ هي كالمُشدّدة ؛ يجيءُ خبرُها مَنفِيّاً كما يجيء مُثبتاً ، وقد ذَكرَ الصبّانُ قبلَ ذلك نقلاً عن ياسينَ عن ابن هشامٍ : أنّهُ لا يُتوهّمُ مع الخبر المنفى أنّ ( إن ) نافيةٌ (٢) .

(۱) البيت للطِّرِمَّاح في (ديوانه) (ص ٢٨٠) ضمن قصيدة مطلعها: أَسَاءَكَ تقويضُ الخليطِ المُبايِنِ نَعَمْ والنَّـوَىٰ قَطَّـاعـةٌ للقـرائـنِ وبعد الشاهد:

ذَوِي المَأْثُراثِ الأَوَليَّاتِ واللَّهِيٰ قديماً وأَكْفاءِ العَدُوِّ المُزابِنِ وَاهْلِ الْأَتِي على عهدِ تُبَعِ على كلِّ ذي مالٍ عَزِيبٍ وعاهِنِ وَاهلِ الأَتِي على عهدِ تُبَعِ على كلِّ ذي مالٍ عَزِيبٍ وعاهِنِ وَهلا : « شد ح التسها » ( ٣٤ / ٣٤ ) ، و « شد ح الناظم » ( ص ٢٨

وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( ٢/ ٣٤) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص١٢٨ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١٢٧/١ ) ، و « المساعد » ( ٢٦٧/١ ) ، و « المساعد » ( ٢٦٢/١ ) ، و « همع الهوامع » ( ١١/ ٥١١ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١٤٥/١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٥٧- ٧٥٧ ) .

(٢) حاشية الصبان ( ١/ ٤٤٩ ) ، وانظر ﴿ حاشية ياسين على الألفية ﴾ ( ١/ ١٥٠ ) .

والتقديرُ: (وإنْ مالكٌ لَكانتُ)؛ فحُذفتِ اللامُ؛ لأنَّها لا تلتبسُ بالنافية؛ لأنَّ المعنىٰ على الإثبات، وهاذا هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله: (وربَّما استُغنِىَ عنها إن بَدَا...) إلىٰ آخر البيت.

واختلف النَّحُويُّونَ في هاذه اللام ؛ هل هي لامُ الابتداءِ دخلتْ للفَرْق بينَ ( إنِ ) المُخفَّفة مِنْ الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجتُلِبتْ للفَرْق ؟ وكلامُ سيبويه يَدُلُّ : على أنَّها لامُ الابتداء دخلتْ للفَرْق .

والذي في « الشواهد » وغيرها : ( أنا ابنُ أُباة. . . ) إلىٰ آخره (١) ، ولعلَّهُما روايتانِ .

و( أُباة ) : جمعُ ( آبِ ) ؛ كـ ( قُضاة ) جمع ( قاضٍ ) ؛ مِنْ ( أَبَىٰ ) : إذا امتنعَ ، و( الضَّيْم ) : الظُّلْمُ ، و( مالك ) الأوَّلُ : اسمُ أبي القبيلة ، والثاني : القبيلة ؛ ولذلك قال : ( كانتْ ) ، وصرفَها ؛ مُراعاةً للحيِّ ، وصَرَفَ ( المعادن ) ؛ لـدخـول ( أل ) عليه ، لا للضرورة كما قبل ، و( مِنْ آل مالكِ ) : بدلٌ مِنْ قوله : ( أُباةُ الضَّيْم ) ، أو في محلِّ نصبٍ على الحال (٢٠ . والقرينةُ المُجوِّرةُ لحذف اللام : أنَّ القَصْدَ الإثباتُ لا النفيُ ؛ إذ المعنى : أنا ابنُ الأقوام الذين يمنعونَ الضَّيْم ؛ فالقَصْدُ المُفاخَرة .

<sup>(</sup>۱) المقاصد النحوية ( ۲/ ۷۵۲ ) ، وهي كذلك في « ديوانه » ( ص ۲۸ ) والنسخة ( و ) ، وانظر « شرح التسهيل » ( ۲/ ۳۶ ) ، و« التذييل والتكميل » ( ٥/ ١٣٤ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ١/ ٢١ ) ، و همم الهوامم » ( ١/ ٥١ ) .

 <sup>(</sup>٢) وصاحب الحال : (نحن) ، أو (أباة) ؛ لأنَّ المضافَ بعضٌ منه . «خضري»
 (٢/ ٢٧٢) ، ويجوز أيضاً أنْ يُعرَبَ خبراً ثانياً .

وتظهرُ فائدةُ هاذا الخلاف : في مسألةٍ جَرَتْ بينَ ابنِ أبي العافية وابنِ الأخضرِ ؛ وهي قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لَمُؤمِناً »(١) ؛ فمَنْ جَعَلَها لامَ الابتداء : أَوْجَبَ كسرَ ( إنْ ) ، ومَنْ جعلها لاماً أُخْرى اجتُلِبتْ للفَرْق : فَتَحَ ( إنْ ) .

وجرى الخلافُ في هاذه المسألةِ أيضاً قبلَهُما بينَ أبي الحسن عليِّ بنِ سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصغيرِ وبينَ أبي عليِّ الفارسيِّ ؛ فقال الفارسيُّ : هي لامٌ غيرُ لامٍ الابتداء اجتُلِبتْ للفَرْق ، وبه قال ابنُ أبي العافية ، وقال الأخفشُ الصغيرُ : إنَّما هي لامُ الابتداء دخلتْ للفرق ، وبه قال ابنُ الأخضر (٢) .

قوله: ( فلا تُلفِيهِ ) ؛ أي: تَجِدُهُ ، وقولُهُ : ( غالباً ) : حالٌ مِنَ الهاء

.....

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ( ١٨٤ ) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

 <sup>(</sup>۲) انظر هذه المسألة مع بيان دليل كلا الفريقين في « التذييل والتكميل » ( ١٦٩٣/٤ ) ، و« مغني اللبيب » ( ١٦٩٣/٤ ) ، و« مغني اللبيب » ( ١٣٠/٣ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) .

التي هي المفعولُ الأوَّلُ لـ ( تُلفِيهِ )(١) ، قال ابنُ قاسمٍ : ( وينبغي تعلُّقُهُ بالنفي ؛ ليكونَ حاصلُ المفهومِ أنَّ اتِّصالَ الناسخ بها لم ينتفِ في الغالب ، فيَصدُقُ بالكَثْرة ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ الاتِّصالُ غالباً ، ولو جُعِلَ مُتعلِّقاً بالمَنْفيُ لأفادَ المفهومُ أنَّ اتِّصالَ الناسخِ بها غالبيٌّ ، مع أنَّ الشارحَ وغيرَهُ إنَّما ذكروا

قوله: (ليكونَ حاصلُ المفهومِ...) إلى آخره ؛ أي: لأنَّ المنطوق:
 ( انتفىٰ في غالب الأزمنةِ أو التراكيبِ اتصالُ الفعلِ غيرِ الناسخ بـ « إنْ » ) ؛
 فاتصالُهُ بها نادرٌ .

وقولُهُ : ( لم ينتفِ في الغالب ) ؛ أي : حتىٰ يكونَ اتصالُهُ بها نادراً .

وقوله : ( فيصدُقُ بالكَثْرة )؛ أي: كما يَصدُقُ بالغَلَبة، للكنَّ المُرادَ : الأوَّل.

وقولُهُ: ( لأفادَ المفهومُ . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يصيرُ المعنى : اتصالُ غيرِ الناسخِ بها في الغالب مُنتفِ ؛ فمفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخِ بها في الغالب لم يَنتفِ ، فيكونُ الاتصالُ غالباً وعدمُهُ نادراً ، وليس كذلك .

وقولُهُ: (مع أنَّ الشارحَ) لعلَّ مُرادَهُ به: ابنُ الناظم (٢) ، وقولُهُ: (وغيرَهُ)؛ أي: كالأُشْمُونيِّ ؛ حيثُ قال: (وإن كان ناسخاً وجدتَهُ مُوصَلاً بها كثيراً) انتهى (٣) .

وأمَّا شارحُنا : فلم يتعرَّضْ للكَثْرة ولا للغَلَبة ، وقد يُقالُ : تُؤخَذُ الكَثْرة

<sup>(</sup>١) ويجوز أن يُعرَب أيضاً ظرفَ زمان أو مكان . انظر « حاشية الصبان » ( ١/ ٤٥١ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح ابن الناظم ( ص١٢٩ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الأشموني ( ١٤٥/١ ) .

الكَثْرة )<sup>(١)</sup> .

مِنْ قوله : ( ويَقِلُّ أَنْ يَلِيَها غيرُ الناسخ . . . ) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ : أَنَّ الكثيرَ أَنْ يَليَها الناسخُ .

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ يَقتضِي : الفرقَ بينَ الكَثْرةِ والغَلَبة ، وقد يُوجَّهُ : بأنَّ الغَلَبةَ فوقَ الكَثْرة ؛ فمُقَابِلُ الغَلَبةِ النُّدُورُ ، ومُقابِلُ الكَثْرةِ القِلَّةُ ، والنادرُ أقلُّ مِنَ القليل ، كما يُفِيدُهُ قولُهُم : ( النادرُ لا حُكْمَ له )(٢) ؛ فهو كالعدم .

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ مُشْكِلٌ ؛ وذلك لأنَّهُ إذا عُلِّقَ (غالباً) بالنفي . . أفاد الكلامُ : أنَّ اتصالَ غيرِ الناسخِ بـ (إنْ) نفيهُ غالبٌ ، فيكونُ ثبوتُ اتصالِهِ بـ (إنْ) نادراً ؛ إذ هو المُقابِلُ للغالب ، ومفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخ بـ (إنْ) ليس نفيهُ غالباً ؛ لأنَّ الاتصالَ كثيرٌ ، وإذا كان الكثيرُ هو اتصالَ بـ (إنْ) ليس نفيهُ غالباً ؛ لأنَّ الاتصالَ كثيرٌ ، وإذا كان الكثيرُ هو اتصالَ الناسخ . . لَزِمَ أنَّ القليلَ هو اتصالُ غيرِ الناسخ ؛ لأنَّ الكثرةَ في جانب الناسخِ يُقابِلُها القِلَّةُ في جانب غيرِ الناسخ ، وكيف يصحُّ الحُكْمُ بالقِلَّة مع الحُكْم أولاً

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٩)، وفي هامش (ج): (قال الفارضيُّ في اشرحه): والجمهورُ إذا خُفُفت اإنَّ المكسورةُ ووَلِيَها فعلٌ ناسخ.. فلا عمل لها في ظاهر ولا مضمر، نصَّ عليه السَّمينُ وأبو حيَّان في النهر، بخلاف ما إذا وَلِيَها غيرُ الفعل الناسخ كما سبق، وجعل لها الزمخشريُّ اسماً في: ﴿ وَإِن كُنَا عَن دِرَاسَتِهِم لَعُلْلِينَ ﴾ [الأنعام: ١٥٦]؛ أي: وإنه كُنَا عن دراستهم لغافلين، قال السَّمينُ: وهـُذا مُخالِفٌ لنصوصهم. انتهى بحروفه)، وانظر الشرح الفارضي على الألفية، وهـُذا مُخالِفٌ لنصوصهم. المصـون، (٥/ ٢٣٠)، والنهـر المـاد، (١٥٤٥)،

<sup>(</sup>٢) من هنا ابتدأ السقط في ( ك ) ، وسينتهي في ( ٣/ ١٢١ ) .

قوله: (بـ « إنْ » ) بكسر الهمزة: مُتعلِّقٌ بـ ( مُوصَلا ) بفتح الصَّاد ،
 وهو المفعولُ الثاني لـ ( تُلفِيهِ ) ، وقولُهُ : ( ذي ) : اسمُ إشارةٍ بدلٌ مِنْ
 ( إنْ ) ، أو نعتٌ لها .

بالنُّدُور ، مع أنَّهُ فَرْقٌ بينَ القِلَّةِ والندور على كلامه ؟! فلَزِمَ التناقضُ .

إلا أَنْ يُقالَ : مفهومُ التقييدِ بالناسخ في المفهوم مُعطَّلٌ ، أو أَنَّ الكَثْرةَ تُقابِلُها النُّدْرة ، كما تُقابِلُها القِلَّة ، وإن كان العُرْفُ علىٰ مُقابِلتها بالقِلَّة ، ويُقصَرُ المُقابِلُ على النُّدْرة بقرينةِ ما في المنطوق .

والذي يظهرُ : أنَّ المُرادَ بالكَثْرة في كلام القومِ : الغَلَبةُ ، وأنَّ المُرادَ بالقِلَة في كلامهم \_ كما عبَّر به شارحُنا \_ : النُّدُورُ ؛ وذلك لِمَا قالوه مِنْ أنَّ أقسامَ الاتصالِ أربعةٌ : كثيرٌ ؛ وهو مضارعُ الناسخ ، وأكثرُ ؛ وهو ماضيه ، ويُقاسُ عليهما اتفاقاً ، ونادرٌ ؛ وهو ماضي غيرِ الناسخ ، ومَنعَ غيرُ الأخفشِ القياسَ عليه ، وأنَّذَرُ ؛ وهو مضارعُهُ ، ولا يُقاسُ عليه اتفاقاً .

فَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِم : أَنَّهُ حَيثُ كَانَ الْاَتَصَالُ فِي غَيْرِ النَّاسِخِ نَادِراً أَو أَنْدَرَ. . كانتِ الكَثْرةُ فِي كَلَامِهِم بمعنى الغَلَبة ؛ إذ هي التي يُقابِلُها النُّدُورُ ، وحينئذٍ : يكونُ ( غالباً ) مُتعلِّقاً بالمنفيِّ ـ كما هو المُتبادرُ مِنَ « المتن » ـ لا بالنفى .

ثمَّ لا تتوهَّمْ مِنْ كَثْرة الاتصالِ في الناسخ أنَّ عدمَ الاتصال فيه قليلٌ ، بل هو كثيرٌ أيضاً ، فتأمَّلُ . إذا خُفَّفَتْ ( إِنَّ ) فلا يَلِيها مِنَ الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء (١٠ ؛ نحوُ ( كان ) وأخواتِها ، و( ظنَّ ) وأخواتِها ، و( كاد ) وأخواتِها ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكِيدَةً إِلَا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا يَكُادُ ٱلذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِم ﴾ [القلم : ١٥] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا آَكُ مُدْ لَفَكِيقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] .

الله على المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المنسخ ال

قوله: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ...) إلى آخره: كلِّ مِنْ (يَزِينُ)
 و(يَشِينُ): مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرة على النُّون، وبفتح حرف المضارعة؛ مِنْ
 (زانَ) و(شانَ)، و(الزَّينُّ): نقيضُ الشَّين، وقد عُلِمَ مِنْ هلذا: أنَّ النَّفْسَ
 مُتعدِّدةٌ باعتبار صفاتها؛ فالتي تَزِينُ صاحبَها هي المحمودةُ ؛ كالمُطمئِنَّة،

<sup>(</sup>۱) في هامش (و): (وشرطُ الناسخ: كونُهُ غيرَ نافٍ ؛ فخرج بذلك: اليس ، وغيرَ منفيَّ ؛ فخرج منفيِّ ؛ فخرج بذلك: ازال ، وأخواتُها ؛ نحوُ: «ما كان » ، وغيرَ صِلَة ؛ فخرج بذلك: الما دام » ، ولا فرقَ في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنَّهُ كَثُرَ كُونُهُ مضارعاً ناسخاً ، وأكثرُ منه : كونُهُ ماضياً ناسخاً ) .

<sup>(</sup>٢) وهو كذلك في النسخ المعتمدة من « الشرح » ؛ بإسقاط ( كاد ) وأخواتها .

وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهُ )<sup>(۱)</sup> ، وقولُهُم : ( إِنْ قَنَّعتَ كاتبَكَ لَسَوْطاً )<sup>(۲)</sup> ، وأجاز الأخفشُ : ( إِنْ قام لَأنا )<sup>(۳)</sup> ، ومنه : قولُ الشاعر<sup>(٤)</sup> : [من الكامل]

والتي تَشِينُهُ أي : تَعِيبُهُ م هي المذمومة ؛ وهي الأمّارة بالسُّوء ، أفاده ابنُ الميِّت (٥).

غَدَرَ أَبنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهُمةٍ يَومَ اللَّقَاءِ وكَانَ غَيرَ مُعرَّدٍ يَا عَمرُو لَو نَبَهَتَهُ لُوجدتَهُ لا طائشاً رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ

(٥) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٩٤).

<sup>(</sup>۱) استشهد به: الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲/ ۳۷) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص ۱۲۹ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ۱/ ۳۲۸ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ۱/ ۳۲۹ ) ، والشارح في « المساعد » ( ۱/ ۳۲۸ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ۲/ ۳۹۵ ) .

 <sup>(</sup>۲) استشهد به : أبو حيًان في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب »
 (٣/٣١٠) ، والشارح في « المساعد » ( ٣٢٨/١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١٣/١٥) .

 <sup>(</sup>٣) أي : أجازه قياساً على البيت الآتي ، والصحيح : أنَّهُ لا يُقاس ، بل هو مقصورٌ على
 السماع .

<sup>(</sup>٤) البيت لسيدتنا عاتكة رضي الله عنها ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة ترثي بها سيدنا الزبير بن العوَّام رضي الله عنه وتذمُّ قاتله عمرو بن جُرْمُوز ، وأوَّلُها :

## ١٠٤ شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قتلتَ لَمُسلِماً حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتعمِّدِ

قوله: (شُلَتْ يَمِينُكَ...) إلى آخره: قائلُهُ: عاتكةُ بنتُ زيدِ بنِ
 عمرِو بن نُفيلِ ابنةُ عمِّ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله تعالىٰ عنه، يجتمعانِ في
 (نُفَيل)، كانتْ مِنَ المهاجرات إلى المدينة، تزوَّجها الزُّبيرُ بنُ العوَّام،

·

قوله: (ابنةُ عمِّ عمرَ)؛ أي: بواسطةٍ؛ فإنَّها ابنةُ ابنِ عمِّهِ رضي الله تعالىٰ عنه؛ وذلك أنَّ عمَّهُ هو عمرٌو أخو الخطَّاب، وهي بنتُ زيدِ بنِ عمرٍو،
 لا بنتُ عمرو، كما هو ظاهرٌ مِنْ كلامه.

قوله: (كانتْ مِنَ المهاجرات)، وكانتْ مِنْ أجمل أهلِ زمانِها ؛
 ويُقالُ: إنَّها كانتْ تَصُبُّ الجَرَّةَ علىٰ رأسها، فينزلُ الماءُ على ظهرها ولا ينزلُ على وَرِكَيْها منه شيءٌ ؛ لمَنْع عَجِيزتِها له.

وكان أهلُ المدينة يقولون : مَنْ أرادَ الشهادةَ فليتزوَّجْ عاتكةَ ؛ وذلك أنَّهُ تزوَّجها عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق ، فمات عنها شهيداً ؛ أُصِيبَ بسهم في غزوة

وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٣٦/٣) ، و «شرح ابن الناظم» ( ص١٢٩ ) ، و «توضيح المقاصد» ( ٣٦٨/١) ، و «مغني اللبيب» ( ٣٦٨/١) ، و «المساعد» ( ٣٢٧/١) ، و «همع الهوامع» ( ١٣٥/١٥) ، و «شرح الأشموني» ( ١/٥١٥) ، و انظر «المقاصد النحوية» ( ٣٤٨/٥٥/١) ، و «شرح الأشموني» ( ١/٥٤/١) ، و «البداية والنهاية» ( ٥/٤٣٤ ـ ٣٤٣) .

ثمَّ قُتِلَ عنها ، والخِطابُ لقاتله عمرِو بنِ جُرْمُوزِ عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب ، وهو بضمِّ الجيم وبالزاي آخرَهُ ؛ فما في بعض نُسَخ « التصريح » مِنَ الشين المُعجَمة بدلَ الجيم . . تحريفٌ (١) .

وشَلَّتْ \_ بفتح الشينِ المُعجَمة أفصحُ مِنْ ضمِّها \_ : إخبارٌ ، ومعناه : الدُّعاء ؛ أي : أَشَلَّ اللهُ يدَهُ ، و( الشَّلَلُ ) : فسادُ عُرُوقِ اليد ، فتَبطُلُ حركتُها ، و(حَلَّتْ ) ؛ أي : نزلتْ ، ويُروىٰ بدلَهُ : (وَجَبتْ ) ، وهو بمعناه .

والشاهد : في ( إنْ قتلتَ لَمُسلِماً ) ؛ حيثُ وَلِيَ ( إنْ ) فعلٌ ، وليس مِنْ نواسخ الابتداء ، وهو نادرٌ .

الطائف ، ثمَّ تزوَّجها زيدُ بنُ الخطَّاب ، فقتل عنها شهيداً باليمامة ، ثمَّ بعدَهُ أخوه عمرُ أميرُ المؤمنين ، فقُتِلَ كذلك ، ثمَّ بعدَهُ الزُّبيرُ بنُ العوَّام ، فقُتِلَ ، ثمَّ بعدَهُ الزُّبيرُ بنُ العوَّام ، فقُتِلَ ، ثمَّ بعدَهُ الرَّبيرُ بنُ علیِّ رضی الله تعالیٰ عنهما ، فاستُشهدَ عنها (٢) .

و قوله: (عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب) في الحديث: « بَشِّرْ قاتلَ ابنِ صَفِيَّةَ بالنار » ، أو كما قال (٣) .

<sup>(</sup>۱) جاء في النسخة المطبوعة التي بحوزتي على الصواب . انظر « التصريح » ( ١/ ٢٣١ ) .

 <sup>(</sup>٢) ويُقال : إنَّ سيدنا عليًا رضي الله عنه خَطَبَها ، فقالت : إنِّي لأَضَنُّ بكَ عن القتل . انظر
 « الإصابة في تمييز الصحابة » ( ٢٢٧/٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ( ٨٩/١ ) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٢٣/١ ) ، والحاكم ( ٣٦٧/٣ ) عن سيدنا على رضي الله عنه .

 « قوله : ( وإنْ تُخَفَّفْ « أنَّ » ) ؛ أي : المفتوحة ، وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئـذِ ؛ لأنَّهـا أَشْبَهُ بالفعـل مِنَ المكسـورة ؛ لأنَّ لفظَهـا كلفـظ ( عَضَّ )

الله قوله: (وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئذٍ...) إلى آخره: جوابٌ عمَّا يُقالُ: لماذا أَعْمَلُوا (أنَّ ) المفتوحة دائماً كما هو المشهورُ مِنْ مذهب القوم، أو غالباً كما هو مذهبُ سيبويه، وأَهْمَلُوا المكسورة غالباً، وكان اللائقُ التسوية أو العكسَ ؛ لئلًا يلزمَ مزيَّةُ الفرع على الأصل؟

وحاصلُ الجوابِ: أنَّ الفرعَ قد يُميَّزُ على الأصل لمعنى فيه لا يوجدُ في الأصل ، وعملت المفتوحةُ على وجه يبينُ فيه الضعفُ ؛ بأنْ جُعِلَ اسمُها الأصل ، وعملت المفتوحةُ على وجه يبينُ فيه الضعفُ ؛ بأنْ جُعِلَ اسمُها محذوفاً ؛ لتكونَ بذلك عاملةً كلا عاملةٍ ، فلا يظهرُ بالكُلِّيَّة مزيَّةُ الفرعِ على أصله ، وبه يُجابُ عمًّا يُقالُ : لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في محذوفٍ غالباً والمكسورةَ في مذكورٍ ؟

ووجهُ الجوابِ: أنَّهُم لو أَعْمَلُوها في مذكور لكان عملُها فيه كثيراً ، فتظهرُ مَزِيَّتُها على المكسورة لقِلَة عملها .

ولك الجوابُ عنه: بأنَّهُ لإعطاء الأصلِ الأصلَ والفرعِ الفرعَ ، كما يُجابُ به عمَّا يُقالُ: لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في ضمير والمكسورةَ في ظاهر ؟

﴿ قُولُهُ : ﴿ لَأَنُّهَا أَشْبَهُ بِالْفَعَلِ. . . ) إلىٰ آخره ، ولأنَّ طَلَبَها لِمَا تَعْمَلُ فَيه

مقصوداً به المُضِيُّ أو الأمرُ ، والمكسورةُ لا تُشبِهُ إلا الأمرَ ؛ كـ ( جِدَّ ) .

 « قوله : (ٱستَكَنْ) ؛ يعني : حُذِفَ مِنَ اللفظ وجوباً ونُوِيَ وجودُهُ ،
 لا أنّها تَحَمَّلَتْهُ ؛ لأنّها حرفٌ ، وأيضاً : فهو ضميرُ نصبٍ ، وضمائرُ النصبِ
 لا تستكنُ .

قوله: (والخبرَ ٱجْعَلْ جملةً)؛ أي: إنْ حُذِفَ الاسمُ ، سواءٌ كان ضميرَ شأنٍ أم لا على مذهبه ، أمَّا إذا ذُكِرَ الاسمُ جاز في الخبر أنْ يكونَ جملةً

مِنْ جهة الاختصاصِ بالأسماء ، ومِنْ جهة كونِها حرفاً موصولاً بمعمولها ، والمكسورة لا تطلبُ ما تعملُ فيه إلا مِنْ جهة الاختصاص ، فضَعُفَتْ بالتخفيف وبَطَلَ عملُها في الغالب ، بخلاف المفتوحة ؛ فبَقِيَ عملُها دائماً أو غالباً كما علمت .

﴿ قوله: ( لا تُشبِهُ إلا الأمرَ ) قد يُقالُ: إنّها تُشبِهُ الماضيَ أيضاً ؛ نحوُ: ( قيل ) و( بيع ) ، إلا أنْ يُقالَ: صيغةُ المجهولِ مُحوَّلةٌ عن صيغة المعلوم ، لا أصليَّةٌ ، فلا تُعتبَرُ ، ولا يَرِدُ: نحوُ ( نِعْمَ ) و( بِئْسَ ) ؛ فإنَّ ذلك ليس جارياً على الأصل .

قوله: (أي: إنْ حُذِفَ الاسمُ...) إلىٰ آخره ؛ مُحافظة علىٰ وجود
 المسند والمسند إليه .

اَنُّ مِنْ بعدِ (أَنْ)	ABSAKABAKABAKABAKABAKABAKABAKABAKABAKABA
	ي المفتوحةُ بَقِيتْ على ما كان لها المفتوحةُ بَقِيتْ على ما كان لها
[من المتقارب]	وأنْ يكونَ مفرداً ، وقد اجتمعا في قوله(۱) : بأنْكَ ربيعٌ

إلىٰ آخره . ﴿ قُولُه : ( مِنْ بَعْدِ « أَنْ » ) مِنْ وَضْعَ الظَّاهْرِ مُوضَعَ الضَّميرِ للضَّرورة .

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هناكَ تكونُ الثِّمالا وقبله :

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرمِلُونَ إذا أَغْبَرَ أُفْتَ وَهَبَّتْ شَمَالا وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (٢٠/٤) ، و«شرح الرضي» (٣٦٨/٤) ، و«شرح ابن الناظم» (ص ١٣٠) ، و«أوضح المسالك» (١/٣٥٠) ، و«مغني اللبيب» (١/٤٤) ، وانظر «المقاصد النحوية» (٢/٥٥٠ ـ ٧٥٨) ، و«خزانة الأدب» (١/٢٨٠ ـ ٣٩١) ، و«شرح أبيات المغنيي» (١/١٤٩ ـ ١٥٢) ، والشاهد: مجيء خبر (أنُ) المخففة مفرداً في الشطر الأول ، وجملةً في الشطر الناني ؛ وذلك بسبب التصريح بالاسم ، وهو شاذ أو ضرورة .

<sup>(</sup>۱) جزء من بيت لجنوب بنت عجلان الهذلية ترثي أخاها عَمْراً ذا الكلب ، ونسبه ابن هشام في « التخليص » (ص٣٨٠) لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه ، والصواب : الأوّل ، وهو بتمامه :

لَكُنَ لَا يَكُونُ اسمُهَا إِلَا ضَمِيرَ الشَّانِ مَحَدُوفاً ، وخبرُها لَا يَكُونُ إِلا جَمَلةً ؛ وذلك نحوُ : (عَلِمْتُ أَنْ زَيدٌ قائمٌ) ؛ ف (أَنْ) : مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ، وذلك نحوُ : (أَنْهُ) ، و(زيدٌ قائمٌ): واسمُها : ضميرُ الشَّأْن ، وهو محذوفٌ ، والتقديرُ : (أَنْهُ) ، و(زيدٌ قائمٌ): جملةٌ فِي موضع رفع خبرُ (أَنْ) ، والتقديرُ : (علمتُ أَنْهُ زَيدٌ قائمٌ).

وقد يَبرُزُ اسمُها وهو غيرُ ضميرِ الشأن ؛ كقوله (١٦) : [من الطويل]

الحاجب ( الله يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشأنِ ) ؛ أي : فقط عندَ ابنِ الحاجب (٢٠) ، وأمَّا الناظمُ فلا يشترطُ ذلك (٣) ؛ فكان ينبغي للشَّارح أنْ يجريَ على مذهبه .

(١) أنشده الفرَّاء في « معاني القرآن » ( ٢/ ٩٠ ) ، ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وعزاه شَمِرٌ إلىٰ شيخ من باهلة ، وزاد بعده :

فما رُدَّ تـزويــجٌ عليــهِ شهــادةٌ ولا رُدَّ مِـنْ بعــدِ الحَــرَارِ عَتِيــقُ والبيت خطاب لزوجته في طلبها الطلاق ، ويُريد بيوم الرَّخاء : قبلَ إحكام عَقْد النكاح بدليل البيت الثاني ، وقد وقع لكثيرين ــ كالدماميني والعيني والخضري ــ بسبب عدم الوقوف على البيت الثاني خلطٌ في معنى الشاهد .

وهو من شواهد : « شرح الرضي » ( 7/73 ) ، و« توضيح المقاصد » ( 1/970 ) ، و« المباغية » و مغني اللبيب » ( 1/33 ) ، و « المساعد » ( 1/770 ) ، و « المقاصد الشافية » ( 1/770 ) ، و « شرح الأشموني » ( 1/771 ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( 1/700 ) ، و « شرح أبيات المغني » ( 1/700 ) . ( 1/900 ) ، و « خزانة الأدب » ( 1/700 ) .

<sup>(</sup>٢) كافية ابن الحاجب ( ص٥٣ ) .

<sup>(</sup>٣) بل جوَّز أن يكون غير ضمير شأن ، كما سبق في بيت جَنُوبَ الهذلية ، وللكنَّه أوجبَ=

قوله: ( فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ... ) إلىٰ آخره: الخطابُ لمُؤنَّث ؟ فقولُهُ: ( صديقُ ) علىٰ تنزيلِ ( فَعِيلٍ ) فقولُهُ: ( صديقُ ) منزلةَ ( فَعِيلٍ ) بمعنىٰ ( مفعولٍ ) ، أفاده العَيْنيُّ (١) .

قلتُ : ولا حاجةَ إلىٰ هـٰذا التنزيل ؛ فقد قال في « المصباح » : ( امرأةٌ صديقةٌ أيضاً ) انتهىٰ (٢٠ .

\_\_\_\_\_

♦ قوله: (على تأويل : « أنتِ إنسانٌ صديق ») ؛ فالموصوفُ المحذوفُ مُذكَّرٌ لفظاً .

ولا يُقالُ: لا يُلائِمُ الغَرَضَ مِنْ وصف الشاعر نَفْسَهُ بكَثْرة الجُود حتىٰ لو سأله المحبوبُ الفراقَ لأجابه كراهةَ ردِّ السائل.

لأنَّا نقولُ : المُحِبُّ محبوبٌ في الغالب .

وقد يُقالُ : يصحُّ أَنْ يكونَ ما هنا بمعنى ( مفعولِ ) ؛ أي : مُصادَقةٌ بفتح الدال ؛ فلا تنزيلَ ، هاذا هو الأظهرُ ، فتدبَّرُ .

وقولُهُ : ( فقد قال في « المصباح »... ) إلىٰ آخره : أفاد به : أنَّ

<sup>=</sup> حذفه ، فيكون قد جاء في شطر البيت السابق شذوذٌ واحد عنده ، وشذوذان عند الجمهور . انظر « شرح التسهيل » ( ٢/ ٤١ ) .

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ٢/ ٧٧٥ ـ ٧٧٦ ) .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ١/ ٤٥٨ ) .

﴿ قُولُه : ( وَإِنْ يَكُنْ ) ؛ أي : الخبرُ .

قوله: (دُعا) بالقصر؛ للوزن، أو للوصل بنيَّة الوقف؛ أي: ذا
 دعاء؛ يعنى: مُشتمِلاً عليه.

قوله: ( فالأحسنُ الفَصْلُ ) ؛ أي: للفرق بينَ المُخفَّفةِ والناصبةِ

( صَدِيقاً ) في لسان العرب يأتي على الأصل ؛ فيُؤنَّثُ مع المُؤنَّث ، ويأتي

جارياً مَجْرىٰ ( فَعِيلِ ) بمعنىٰ ( مفعول ) ؛ فيستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث .

ثمَّ إنَّ جملةَ (وأنتِ صديقُ) حالٌ مِنْ فاعل (سألتِني)؛ فالفصلُ للضرورة.

و قوله: (أي: للفرق بينَ المُخفَّفة ...) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ المُخفَّفة اللهُ لا تحتاجُ لا تعدَّ مُفِيدِ علم أو ظنَّ عندَ البَصْريِّينَ ، وهي بعدَ العلم لا تحتاجُ لفارقٍ ؛ لعدم وقوعِ الناصبةِ بعدَهُ ، لِمَا سيأتي في بابها(١) ، وأمَّا بعدَ الظنِّ : فالناصبةُ وإن كانتْ تقعُ بعدَهُ إلا أنَّ الفصلَ بـ (لا) غيرُ فارقٍ ؛ لجوازه فيهما .

وأُجِيبَ : بأنَّ هاذا الفرقَ أغلبيُّ ؛ ولذا قال المُصرِّحُ وغيرُهُ : ( إنَّما وَجَبَ الفصلُ ؛ ليكونَ عِوَضاً مِنَ المحذوف ؛ وهو اسمُها مع إحدى النُّونين ، أو لئلًّا

<sup>(</sup>١) انظر (٥/١٥\_١٦).

. . . . . وقليلٌ ذِكْرُ (لؤ)

إذا وَقَعَ خبرُ ( أَنَّ ) المُخفَّفةِ جملةُ اسميَّةً . لم يحتجُ إلى فاصلٍ ؛ فتقولُ : ( عَلِمتُ أَنْ ) وخبرِها ، إلا إذا قُصِدَ ( عَلِمتُ أَنْ ) وخبرِها ، إلا إذا قُصِدَ النفيُ ؛ فيُفصَلُ بينهما بحرف النفي ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَا ٓ إِلَهُ إِلَّا هُولًا

للمضارع ، ولمَّا كانتِ المصدريَّةُ لا يقعُ بعدَها الاسميَّةُ ، ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ ، ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ ، ولا التي فعلُها جامدٌ أو دعاءٌ . لم تحتج إلىٰ فاصلٍ إذا وقعتْ هاذه الأمورُ بعدَ المُخفَّفة .

قوله: (وقليلٌ ذِكْرُ «لؤ»)؛ أي: وقليلٌ في كتب النُّحاةِ ذِكْرُ (لو)
 وإن كان كثيراً في لسان العرب.

﴿ قُولُه : ( فَيُفْصَلُ بِينهما بحرف النفي ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّا إِلَّهُ إِلَّا هُوَ ﴾)

تلتبسَ بالمصدريَّة، ولمَّا كان التغييرُ معَ الفعلِ أكثرَ منه معَ الاسمِ وما أَشْبَهَهُ مِنَ الجامد والدعاء.. عُوِّضَ معَ الفعلِ المُتصرِّف دونَ غيرِهِ )، ذَكَرَهُ بعضُ الأفاضل<sup>(١)</sup>.

وقولُهُ: ( بأنَّ هاذا الفرق أغلبيٌّ ) ؛ أي : بأنَّ كونَ الفصلِ للفرق المذكور باعتبار الغالب الذي هو على رأي البَصْريِّينَ المُشترِطِينَ سبقَ المُخفَّفة بعِلْمٍ أو ظنِّ ، ما عدا ( لا ) بعد الظن ؛ فعليه : الغَلبةُ مِنْ حيثُ نَفْسُ تلك الأمورِ التي يُفصَلُ بها ، لا مِنْ حيثُ مواقعُها ، وأمَّا على رأي الكُوفيِّينَ الذين لم يشترطوا ذلك . . فهو ما عدا ( لا ) بعدَ غير العِلْم .

قوله: (ولا الفعليّةُ الشرطيّةُ) انظر: مِنْ أين يُؤخَذُ هـنذا مِنْ كلام الناظم

<sup>(</sup>١) انظر ( التصريح على التوضيح ) ( ١/ ٢٣٣ ) ، و( حاشية الخضري ) ( ١/ ٢٧٦ ) .

فَهَلُ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود: ١٤].

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليَّةً.. فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ مُتصرِّفاً ، أو غيرَ مُتصرِّف .

فإن كانَ غيرَ مُتصرِّفٍ . . لم يُؤتَ بفاصلٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجُلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] .

وإن كان مُتصرِّفاً. . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ دعاءً ، أو لا .

فإن كان دعاءً. . لم يُفصَلْ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْخَنْمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النور : ٩] في قراءةٍ مَنْ قَرَأً ( غَضِبَ ) بصيغة الماضي .

وإن لم يكن دعاءً. . فقال قومٌ : يجبُ أَنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً ،

نَظَّرَ فيه بعضُ مشايخِنا: بأنَّ النافي مِنْ جملة الخبر، فلا يكونُ فاصلاً.

قوله: ( في قراءة مَنْ قَرَأً: «غَضِبَ » ) هي قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ ، خلافاً
 التصريح »(١) .

\* قوله : ( فقال قومٌ : يجبُ أَنْ يُفصَلَ بِينَهُما )، وعليه جَرَىٰ في « التوضيح »(٢).

والشارح ؟ فلعلَّهُ زاده مِنْ عندِهِ ، وحينئذٍ : فكان عليهِ أنْ يجعلَهُ شرطاً زائداً .

هِ قوله رحمه الله : ( فقال قومٌ : يجبُ أَنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً ) كانَ

<sup>(</sup>۱) إذ زعم أنَّها غيرُ سَبْعِيَّة ، وهي قراءةُ نافع المدني . انظر « التصريح على التوضيح » ( ١/ ٢٣٢ ) ، و « الدر المصون » ( ٨/ ٣٨٦ ٣٨٠ ) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص ٤٠٩ ) .

<sup>(</sup>٢) أوضح المسالك ( ١/ ٣٧٢).

وقالتْ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ: يجوزُ الفصلُ وتركُهُ، والأحسنُ: الفصلُ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءً (١):

الأوَّلُ : (قد) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَ نَا ﴾ [المائدة : ١١٣] . الثاني : حرفُ التنفيسِ ؛ وهو السينُ أو (سوف) ؛ فمثالُ السينِ : قولُهُ

الله قوله: ( وقالتُ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ: يجوزُ الفصلُ. . . ) إلى آخره: قال العلَّامةُ السُّنْدُوبيُّ: ( ظاهرُ كلامِهِ ـ أي : الناظمِ ـ : أنَّهُ عندَ عدم الفاصل حَسنٌ ، وليس كذلك ، وقد يُقالُ : المُرادُ مِنْ قوله : « فالأحسنُ » : أصلُ الفعل ، فيكونُ غيرُهُ قبيحاً ) انتهى (٢٠) .

المُصنَّفُ ؛ لأنَّ السينَ و(قد) يشتركان في دخولهما على المُثبَت ، وهو المُصنَّفُ ؛ لأنَّ السينَ و(قد) يشتركان في دخولهما على المُثبَت ، وهو أشرفُ مِنَ المنفىِّ .

الأَوْلَىٰ : إبدالُ قولِهِ : ( إلا قليلاً ) بقوله : ( إلا شذوذاً ) ؛ لأنَّ القِلَّة تُنافي الوجوبَ ، بخلاف الشذوذ ؛ فلا يُنافيه ؛ علىٰ أنَّ ذِكْرَهُ مُؤدِّ إلىٰ عدم الفَرْقِ بينَ القولَين .

الفصل لا وجوبَهُ. . كيف يكونُ عدمُهُ قبيحاً ؟ فإنَّ قُبْحَ عدمِ الفصل إنَّما يُقابِلُ وجوبَهُ ، ولا يراه الناظمُ ، فأفعلُ التفضيل على بابه .

<sup>(</sup>۱) فالتنفيسُ و(لن) و(لم) للمضارع فقط، و(قد) للماضي فقط، و(لو) و(لا) لهما، والظاهرُ: امتناع الأمرهنا. انظر «حاشية الخضري» ( ۲۷۷/۱).

<sup>(</sup>٢) المنح الوفية ( ق/٦٣ ) .

تعالىٰ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مِّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] ، ومثالُ ( سوف ) : قولُ الشاعر (١٠) :

الثالث : النفي ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَلا يَرُونَ أَلّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوْلاً ﴾ [طه : ١٩] ،
 وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَنُ أَلَن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [القيامة : ٣] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَمْ يَرْهُ أَحَدُ ﴾ [البلد : ٧] .

المرءِ قوله: (واعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ...) إلىٰ آخره: جملة (فعلمُ المرءِ ينفعُهُ): معترضةٌ بينَ (اعلَمْ) وقولِهِ: (أنْ سوفَ يأتي)، و(أنْ): مخففةٌ من الثقيلة \_ وهو محلُّ الشاهد \_ في محل نصب ؛ لأنَّها معَ اسمِها وخبرِها سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (اعلم)، وقولُهُ: (كلُّ ما) بالرفع: فاعلُ (يأتي)، وألفُ (قُدِرا): للإطلاق.

قوله: (الثالثُ: النفيُ)؛ أي: بـ ( لا ) أو ( لن ) أو ( لم ) فقط،
 قال أبو حيًّانَ: (ولم يُحفَظْ في « ما » ولا في « لمَّا »، فينبغي ألَّا يُقدَمَ على

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲/ ۳۷۷ ) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » ( ۲/ ۳۵۰ ) ، والشارح في « المساعد » ( ۲/ ۴۳۰ ) ، والشيوطي في « همع الهوامع » ( ۲/ ۳۳۰ ـ ۳۳۱ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ۱/ ۱۲۷۷ ) ، وكون البيت من

البحر السريع هو الصواب ، كما نص عليه العباسي في « معاهد التنصيص » ( ١/٣٧٧ ) ، وأصاب عروضَهُ وضربَهُ الكسف والخبل .

الرابعُ : ( لو ) ، وقالَّ مَنْ ذَكَرَ كونَها فاصلةً منَ النَّحْولِيْنَ ، ومنه : قر تعالى: ﴿ وَأَلُّو ٱسْتَقَنَّمُوا عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن: ١٦] ، وقولُهُ تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعَدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠] .

وممَّا جاء بدون فاصل : قولُهُ (١) : [من الخفيف] ١٠٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُـوْمَّلُونَ فجادُوا فبلَ أَنْ يُسأَلُوا بِأَعْظَم سُـوْلِ

الجواز حتى يُسمَعَ ) انتهى « ابن قاسم »<sup>(٢)</sup> .

، قوله: (عَلِمُوا أَنْ يُؤمَّلُونَ...) إلىٰ آخره: (يُؤمَّلُونَ): مبنيٌّ للمجهول ؛ مِنَ التَّأْمِيلِ ؛ وهو الرجاءُ ، و(جادُوا) ؛ يعني : تَكَرَّمُوا ، و ( يُسألوا ) : مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و ( السُّؤل ) بضمِّ السين المُهمَلة ؛ بمعنى : المسؤول ، ويجوزُ فيه الهمزُ وتركُهُ .

والمعنى : عَلِمُوا أنَّ الناسَ يُؤمِّلُونَ معروفَهُم فلم يُخيِّبوا رجاءهم

<sup>(</sup>١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ٤٤ ) ، وابنه في (شرحه على الألفية) ( ص١٣١ ) ، والمرادي في ( توضيح المقاصد ) ( ١/ ٥٤٠) ، وابـن هشـام فـي ﴿ أوضـح المسـالـك ﴾ ( ٣٧٣/١ ) ، والشـارح فـي ( المساعد ) ( ١/ ٣٣١) ، والسيوطي في ( همع الهوامع ) ( ١٦/١ ) ، والأشموني في (شرحه على الألفية) ( ١٤٧/١ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية ) 

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٩) ، وزاد أبو حيَّان في ( التذييل والتكميل ) ( ٥/ ١٦٤ ) على عدم المحفوظ ( إنْ ) ، واستدرك قائلاً : ( على أنَّ بعضَ شيوخِنا مثَّل جواز ذلك بـ ( ما ) ؟ نحو : ( علمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ ) ، وفي ( الغرة ) : وقياس الماضى: أن تنفيه بـ ( ما ) ؛ كي لا يلتبس بالدعاء ؛ فتقولَ : ( علمتُ أنْ ما قام ) ) .

وقولُهُ تعالىٰ : ( لمَنْ أَراد أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعةَ ) في قراءة مَنْ رَفَعَ ( يُتِمُّ ) في قول أن ، والقولُ الثاني : أَنَّ ( أَنْ ) ليستْ مُخفَّفة مِنَ الثقيلة ، بل هي الناصبةُ للفعل المضارع ، وارتفعَ ( يُتِمُّ ) بعدَها شذوذاً (٢) .

ولا أَحْوَجُوهُم إلى المسألة ، بل ابتدؤوهم بالعطاء وتكرَّموا عليهم قبلَ أن يسألوهم ، وبَذَلُوا لهم أعظمَ ما يسألُ السائلون .

وكان الأصلُ : ( علموا أنْ سيُؤمَّلُونَ ) بالفصل ، وهاذا محلُّ الاستشهاد ؛ حيثُ جاءت ( أنْ ) مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ، ومُصدَّرةً بفعلٍ مضارع من غير فصل .

♥ قوله: (أيضاً) مفعولٌ مُطلَق (٣).

\* قوله : ( وثابتاً ) حالٌ مِنْ مرفوع ( رُوِي ) .

يا صاحبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُما وحيثُما كنتُما لُقِيتُما رَشَـدَا أَنْ تَقرأانِ على أسماءَ وَيُحكُما منِّي السلامَ وألَّا تُشعِرَا أَحَـدَا

والقولُ بأنها مخففةٌ من الثقيلة في هاذا الموضع. . هو قول الكُوفيِّينَ . انظر هاذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ( ٢/٢٥٦ ٤٦٤ ) .

(٣) وعامله : ( آض ) المُقدَّرُ وجوباً سماعيّاً ؛ أي : آضَ الحُكْمُ أيضاً ، ويجوزُ أيضاً أنْ =

<sup>(</sup>۱) قرأ بها مجاهد ، ورُويت عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . انظر « الدر المصون » ( ٢/٣/٢ ) .

 <sup>(</sup>٢) وهو قول البَصْريَّة ، فأهملوا (أنْ) على أختها (ما) في المصدريَّة ، فأهملوا عملها ،
 ومثلُهُ : قول الشاعر :

إذا خُفِّفتْ (كَأَنَّ) نُوِي اسمُها ، وأُخبِرَ عنها بجملةِ اسميَّة ؛ نحوُ : (كَأَنْ لَمْ نَغْنَ زِيدٌ قائمٌ ) ، أو جملةٍ فعليَّةٍ مُصدَّرةٍ بـ (لم ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَأَن لَمْ نَغْنَ إِللَّمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، أو مُصدَّرةٍ بـ (قد ) ؛ كقوله (١١) : [من الكامل]

أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلُ برِحالِنا وكأنْ قَدِ أَفِ وَكَأَنْ قَدِ النا وكأنْ قَدِ أَل

فاسمُ (كأنْ) في هاذه الأمثلة: محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأن<sup>(٢)</sup>، والتقديرُ: (كأنْهُ زيدٌ قائم)، و(كأنْهُ لم تَغْنَ بالأمس)،

\_\_\_\_\_

قوله: (أَفِدَ الترخُلُ) تقدَّمَ أَنَّهُ يُروىٰ بدلَهُ: (أَزِفَ) (٣)، وكلاهما بمعنى: قَرُبَ، وأَنَّ (تَزُلُ) بضمِّ الزاي مضارع ( زال )(٤).

والشاهدُ : في قوله: ( وكأنْ قَدِ ) ؛ فإنَّ ( كأنْ ) مُخفَّفَةٌ مِنَ الثقيلة ، واسمُها محذوفٌ، وأُخبِرَ عنه بجملةٍ مُصدَّرةٍ بـ ( قد ) ؛ فإنَّ أصلَهُ : ( وكأنَّهُ قد زالتْ ) .

♦ قوله : ( وهو ضميرُ الشأن ) عبارةُ « التسهيل » : ( فتعملُ في اسم كاسم

<sup>=</sup> تُعرَبَ الكلمةُ حالاً حُذِفَ عاملُها وصاحبها ؛ أي : أُخبِرُ بما تقدَّم حالَ كوني عائداً إلى الإخبار بذكر هذا . ( حل أسرار الأخيار ) ( ص٣٢ ) .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه فی ( ۱/ ۲۷۹) .

<sup>(</sup>٢) لا يتعيَّن ضمير الشأن عند الناظم ؛ فيحتمل : أنَّ اسمَها في الآية ضمير لـ ( الأرض ) المذكورة قبلُ ؛ أي : كأنها ، وفي البيت ضمير الرُّكَاب ، أما في المثال الأوَّل : فيتعيَّن ضمير الشأن ؛ لعدم تقدُّم مرجعه . انظر « حاشية الخضري » ( ١/ ٢٧٨ ) .

<sup>(</sup>٣) وجاء هنا في (و، ز): (أزِنَ).

<sup>(</sup>٤) انظر ( ١/ ٢٨٠ ) .

وأشار بقوله : ( وثابتاً أيضاً رُوِي ) : إلى أنَّهُ قد رُوِيَ إثباتُ منصوبِها ، وللكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : قولُهُ (٢٠ :

\_\_\_\_\_

« أَنَّ » المفتوحةِ ) انتهى (٣) ، ومذهبُ المُصنِّف في ( أَنَّ ) المفتوحةِ : أَنَّ المُضمَرَ لا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأن ، فما ذَكَرَهُ الشارحُ مُخالِفٌ لمُختار المُصنِّف . انتهى « ابن قاسم »(١٠) .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) اعلَمْ : أَنَّهُ لا يتعيَّنُ كونُ الخبرِ جملةَ إلا مع ضمير الشأن ، ويجوزُ إفرادُهُ مع غيره ، سواء ذُكِرَ الاسم ؛ كقوله : (كأنْ ثدييه حُقَّانِ ) ، أو حُذِف ؛ كقوله : (من الطويل) ويـومـاً تُـوافِينـا بـوجـهِ مُقسَّـمٍ كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ انظ, «حاشية الخضري» ( ٢٧٨/١) .

<sup>(</sup>٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » ( ٢/ ١٣٥ ) ، والناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ٤٥ ) ، والرضي في « شرحه على الكافية » ( ٤/ ٣٧٠ ) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » ( ص١٣٢ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ١/ ٤١٥ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ١/ ٣٧٨ ) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٣٧٨ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٢٧٠ ـ ٧٧١ ) ، و« خزانة الأدب » ( ١/ ٢٩٨ ) .

<sup>(</sup>٣) في ( التسهيل ) و ( ابن قاسم ) : ( المقدر ) بدل ( المفتوحة ) .

<sup>(</sup>٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) ، وانظر «تسهيل الفوائد» (ص٦٦) .

وَ قُولُه : ( وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ )(١) ، ويُروىٰ بـدلَ ( النحر ) : ( اللون ) ، ويُروىٰ : ( ونحرٍ مُشْرِقِ اللون ) ؛ أي : مُضِيءِ العُنُق ، أو مُضِيءِ اللون ، ويُروىٰ : ( ووجهٍ مُشْرِقِ اللون ) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ على اللون ، ويُروىٰ : كأنْ ثَدْيَي صاحبِهِ ، دونَ بقيَّةِ الروايات ، و( حُقَّانِ ) بلا تاء : تثنيةُ ( حُقَّة ) بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالتاء (٢) ؛ أي : كأنَّهُما حُقَّانِ في الاستدارة والصَّغَر .

قوله: (على هاذه الرواية) ، بل وعلى الرواية التي قبلَها أيضاً ، وبهاذا
 تعلمُ ما في قولِهِ : (دونَ بقيّةِ الروايات) .

وله : (و ﴿ حُقَّانِ ﴾ بلا تاء : تثنيةُ ﴿ حُقَّة ﴾...) إلىٰ آخره : في الله الله الله الله على تفسير البَيْضاوي ﴾ في سورة (يونس ) : (النَّحْرُ : النَّحْرُ :

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): (قوله: ﴿ وصدرٍ مُشرقِ النَّحْرِ... ﴾ إلى آخره: في تفسير سورة ﴿ يونس ﴾ للقاضي البيضاوي: ﴿ ونحرٍ مشرق الصدر كأنْ ثدياه... ﴾ إلى آخره ، قال شيخ الإسلام في ﴿ حاشيته عليه ﴾ : النحر : موضع القلادة من الصدر ، والأصل : ﴿ حُقَّانَ ﴾ بالتاء كما في المفرد ، وضمير ﴿ ثدياه ﴾ للنحر أو للصدر ، وعلى الأوَّل : يُقدَّر مضافٌ ؛ أي : ثَذيا صاحبه .انتهى ) ، وسيأتي تخريجه في الصفحة التالية .

<sup>(</sup>٢) والحُقّة : وعاء من خشب أو عاج أو غيرهما .

<sup>(</sup>٣) وهو حذف السابع الساكن من ( مفاعيلن ) ، فتصير : ( مفاعيلُ ) .

وقال ابنُ هشام : ( إنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : « ولها وجهٌ » أو « صدرٌ » ) ، وهاذا الكلامُ له وجهٌ أيضاً كما أفاده العَيْنيُ (١٠ .

## خاتمت [ في تخفيفِ ( للكنَّ ) ]

موضعُ القلادةِ مِنَ الصَّدْر ، والأصلُ : « حُقَّتانِ » بالتاء ، كما في المفرد )

انتهىٰ (٣) . ﴿ قُولُه : ( إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْابِتِدَاء ) ؛ أي : لفظاً ؛ ليُغايرَ مَا قَبِلَهُ .

قوله: (سكت عن «للكنَّ ») ؛ أي: وعن (لعلَّ) أيضاً ، وحُكْمُها:
 أنَّها لا تُخفَّفُ على اختلافِ لغاتها ؛ أي: وعن (ليت) أيضاً ؛ لأنَّهُ لا يتأتَّى فيها التخفيفُ ؛ لأنَّها خفيفةٌ وضعاً ، والله أعلم .

\* قوله : ( فتُهمَلُ وجوباً ) ؛ لزوال اختصاصِها بالأسماء ؛ لدخولها حينتذٍ

<sup>(</sup>١) المقاصد النحوية ( ٢/ ٧٧٠ ) ، وانظر « تخليص الشواهد » ( ص ٣٩٠ ) .

 <sup>(</sup>۲) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخَلَف . انظر « الدر المصون » ( ٥/ ٥٨٦ ) ،
 و« إتحاف فضلاء البشر » ( ص ٢٩٧ ) .

<sup>(</sup>٣) فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل ( ق/ ١٢٩ ) .

و ( ثَدْياهُ حُقَّانِ ) : مبتدأٌ وخبرٌ في موضع رفع خبرُ ( كأنْ ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ ( ثَدْياهُ ) اسمَ ( كأنْ ) ، وجاء بالألف علَىٰ لغةِ مَنْ يجعلُ المُثنَّىٰ بالألف في الأحوال كلِّها (١) .

وعن يونسَ والأخفش : جوازُ إعمالِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(٢) .

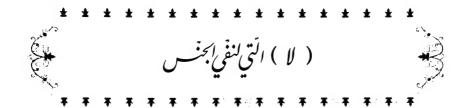
على الجملتينِ ، وقولُهُ : ( جوازُ إعمالِها ) ؛ أي : قياساً ، وقد نُقِلَ عن يونسَ أنَّهُ حكاه عن العرب ، كما ذَكَرَهُ المُرَاديُّ (٣) ، واللهُ أعلمُ .



<sup>(</sup>١) وقد سبق الحديث عن هاذه اللغة في ( ١٦/١ ) .

<sup>(</sup>۲) الدرر السنية ( 1/7 ) ، وانظر « شرح التسهيل » ( 7/7 ) ، و« ارتشاف الضّرَب » ( 7/7 ) .

<sup>(</sup>٣) توضيح المقاصد ( ١/ ٤٤٥ ) .



# ( « لا » التي لنَفْي الجِنْس )

قوله: ( « لا » التي لنَفْيِ الجِنْس ) ؛ أي: التي هي مُفِيدةٌ للتنصيص على نَفْي الخبر عن جِنْس الاسم - أي: مفهومِه الكُلِّيِّ - المُستلزِمِ نَفْيهُ نَفي كلِّ فردٍ مِنْ أفراده ، فهي مُفِيدةٌ للاستغراق نصاً .

## [ ( لا ) التي لنَفْيِ الجِنْسِ ]

وقولُهُ: (علىٰ نَفْيِ الخبر...) إلىٰ آخره ؛ أي : نصّاً ؛ لأنَّهُ متىٰ أُطلِقَ نفيُ الجنس انصرف إلىٰ نفيه نصّاً ، كما قاله ابنُ قاسم (١) .

الخبرُ المستلزِمِ نفيُهُ نفيَ كلِّ فردٍ...) إلىٰ آخره ؛ إذ لو ثبت الخبرُ لفردٍ لَزِمَ ثبوتُهُ للجنس في ضِمْنه ، وقضيَّةُ هاذا : أنَّ النكرةَ في سياق النفي لفردٍ لَزِمَ ثبوتُهُ للجنس في ضِمْن جميعِ الأفراد ، بل مُرادٌ بها الماهيَّةُ مِنْ ليستْ مستعملة في الماهيَّة في ضِمْن جميعِ الأفراد لزوماً ، والمُتبادرُ مِنْ قولهم : حيثُ هي ، وإنَّما جاء النفيُ عن جميع الأفراد لزوماً ، والمُتبادرُ مِنْ قولهم :

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٤٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٤٩) .

وتُسمَّىٰ: (لا) التَّبْرِئةِ ؛ لأنَّها لمَّا نَفَتْ جميعَ أفرادِ الجِنْس دلَّتْ على البراءة منه ، ونسبةُ النفي إلى الجنس مجازٌ ؛ لأنَّ النفيَ في الحقيقة إنَّما هو لحُكْم الجِنْس لا له ؛ لتعلُّقه بالنِّسَبِ دونَ الذوات ، فإذا قلت : (لا رجلَ في الدار).. فالنفيُ إنَّما هو للاستقرار الذي هو حُكْمُ الجِنْس .

وإنَّما سُمِّيتْ ( لا ) التبرئةِ واختصَّتْ به (۱) مع أنَّ حقَّهُ أنْ يَصدُقَ على ( لا ) النافيةِ كائنةً ما كانتْ (۲) ؛ لأنَّ التبرئةَ فيها أَمْكنُ منها في غيرها ؛ للتنصيص على العُمُوم فيها ، بخلاف ( لا ) العاملةِ عملَ ( ليس ) ؛ فإنَّها وإن نَفَتِ

( النكرةُ في سياق النفي تَعُمُّ عموماً شُمُولياً ). . خلافُهُ ؛ فالظاهرُ : أنَّ المُرادَ : نفيُ الخبرِ عن الجنس في ضِمْن جميعِ الأفراد بطريق عمومِ النكرةِ ، لا بالطريق التي ذكرَها .

قوله : ( مجازٌ ) ؛ أي : عقليٌ في النسبة الإيقاعيّة .

ه قوله : ( واختصَّتْ به ) ؛ أي : اختصَّتْ ( لا ) العاملةُ عملَ ( إنَّ ) بهـٰذا الاسم ؛ وهو ( لا ) التبرئةِ .

چ قوله: ( للتنصيص على العُمُوم فيها. . . ) إلىٰ آخره: محلُّ الفرق

<sup>(</sup>١) أي : بهاذا اللقب ؛ وهو التبرئة .

<sup>(</sup>Y) قوله: (كائنةً ما كانت) هو من الأساليب الشائعة ، وفيه أوجةٌ في إعرابه ؛ منها: أنَّ (كائنة): حال ، و(ما): نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائنة) ، و(كانت): فعل ماض تام ، وفاعله: ضمير مستتر يعود على (ما) ، والجملة من الفعل والفاعل: في محل نصب صفة (ما) ، وانظر «الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة » (ص٤٩) ، و«حاشية ياسين على التصريح » (١٩٠/١).

الجِنْسَ لكن على سبيل الظُّهُور ، ولا تختصُّ بنَفْيِ الوَحْدة ، خلافاً لمَنْ توهَّمه . انتهى مِنْ « حواشي الأُشْمُونيِّ »(١) .

ه قوله : ( عَمَلَ « إِنَّ » ٱجْعَلْ لـ « لا » . . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : بشروطٍ سبعةٍ ؛ أربعةٌ راجعة إليها ، واثنانِ إلى اسمِها ، وواحدٌ إلىٰ خبرها ؛ وهي : أنْ تكونَ نافيةً ، وأنْ يكونَ المَنفِيُّ الجِنْسَ ، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً ، وألَّا يدخلَ

بينَ العاملةِ عملَ ( إِنَّ ) وبين العاملةِ عملَ ( ليس ) والمهملةِ . إذا وَقَعَ بعدها مفردٌ ، وأمَّا إذا وقع بعدَها مُثنَّى أو جمعٌ . كان الجميعُ لنفي الجنس ظهوراً على ما نصَّ عليه السعدُ في « مُطوَّله »(٢) ؛ فالمُرادُ بكون العاملةِ عملَ ( إِنَّ ) لنفي الجنسِ نصَّا . كونُها له في الجملة ؛ أي : في بعض الصُّور ، لا في جميعها .

قوله: (وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً) فيه: أنَّ نَصِّيَةَ النفي مُتوقِّفةٌ على عملها
 عملَ (إنَّ)، فكيف تُجعَلُ شرطاً للعمل؟!

ولا يُقالُ : المُرادُ : أَنْ يقصدَ المُتكلِّمُ نفيَهُ نصّاً ، ولا شكَّ في سَبْقِ هـٰذا القصدِ على المشروط الذي هو عملُها عملَ ( إنَّ ) .

 <sup>(</sup>۱) الكلام بنصه في «حاشية الحفني» ( ١/ق١٩١)، وانظر «حاشية المدابغي»
 ( ١/ق١٩١) ، و«حاشية الصبان» ( ٣/٢) .

<sup>(</sup>٢) المطول (ص٨٣ ـ ٨٥).

. . . . . . . . . . . مُفرَدةً جاءتْكَ أو مُكرَّرَة

هاذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الحروف الناسخةِ للابتداء ؛ وهي ( لا ) التي لنفي الجِنْسِ ، والمُرادُ بها : ( لا ) التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنْس كلّهِ .

عليها جارٌ ، وأنْ يكونَ اسمُها نكرةً ، مُتَّصِلةً بها ، وأنْ يكونَ خبرُها أيضاً نكرةً ؛ نحوُ : ( لا غلامَ سفر حاضرٌ ) ، كما في « التوضيح » .

ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها ولو ظرفاً ؛ لضعفها ، كما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : ( وبعدَ ذاكَ الخبرَ ٱذكُرْ رافِعَه ) انتهى « شيخ الإسلام »(١) .

قوله: (مُفرَدةً...) إلىٰ آخره: بالنصب على الحال مِنْ فاعلِ
 (جاءتْكَ) الذي هو ( لا ) ، و ( مُكرَّرَهُ ) : معطوفٌ على ( مُفرَدة ) .

قوله: (لنفي الجِنْسِ) ؛ أي: جِنْسِ اسمِها مِنْ حيثُ اتَّصافُهُ بالخبر،
 وإلا فليس المنفيُّ الاسمَ ، بل الخبرُ . انتهىٰ « ياسين »(٢) .

قوله: (استغراق النفي للجِنْس)؛ أي: لأفراده.

لأنَّا نقولُ: قصدُ المعني لا يُعَدُّ شرطاً.

● قوله: (ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها)؛ أي: عن الاسم كما هو المُتبادرُ ، وفيه: أنَّه يُغني عن هاذا شرطُ اتصالِ الاسم.

<sup>(</sup>١) الدرر السنية ( ١/ ٣٨٨) ، وانظر « أوضح المسالك » ( ٣/٢) .

<sup>(</sup>٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/٢٤).

وإنّما قلتُ : (التنصيص) ؛ احترازاً من التي يقعُ الاسمُ بعدَها مرفوعاً ؛ نحوُ : (لا رجلٌ قائماً) ؛ فإنّها ليستْ نصّاً في نفي الجِنْس ؛ إذ يحتملُ نفيَ الواحد ونفيَ الجِنْس ؛ فبتقديرِ إرادةِ نفي الجِنْس لا يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وبتقدير إرادة نفي الواحدِ يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وأمّا (لا) هاذه فهي لنفي الجِنْسِ ليس إلّا ؛ فلا يجوزُ : (لا رجلَ قائمٌ بل رجلانِ) .

وهي تعملُ عملَ ( إنَّ ) ؛ فتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها ، وترفعُ الخبرَ خبراً لها ، ولا فرقَ في هاذا العملِ بين المفردةِ ـ وهي التي لم تتكرَّرُ ؛ نحوُ : ( لا غلامَ رجلِ قائمٌ ) ـ وبين المُكرَّرة ؛ نحوُ : ( لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله ) .

الله عنى المبتدأ اسماً لها. . . ) إلى آخره : قال ابنُ مالكِ في المرح الكافية » : ( إذا قُصِدَ بـ « لا » نفيُ الجِنْس على سبيل الاستغراق. . اختصَّتْ بالاسم؛ لأنَّ قصدَ الاستغراقِ على سبيل التنصيصِ يستلزمُ وجودَ « مِنْ »

قوله: (قال ابنُ مالكِ...) إلى آخره: مقصودُهُ بهـٰذا: بيانُ وجهِ
 عملها النصت.

الله على سبيل الاستغراق ) ؛ أي : نصّاً ؛ أخذاً مِنْ كلامه بعدُ ، وقولُهُ : ( اختصَّتْ بالاسم ) ؛ أي : النكرة ؛ بدليل قوله : ( ولا يليقُ ذلك . . . ) إلى آخره ، للكن لا دخل لذلك فيما فرَّعه ، فلذلك لم يذكرهُ هنا ، وهو ظاهرٌ .

<sup>★</sup> قوله: ( وجود « مِنْ » ) ؛ أي : الاستغراقيّة ، كما في « التصريح »(١)،

<sup>(</sup>۱) التصريح على التوضيح ( ۲۳۱ ، ۲۳۹ ) .

\_\_\_\_

وهو المُوافِقُ لقوله: (ولا يليقُ ذلك...) إلى آخره؛ لأنَّها هي المُختصَّةُ بالنكرات، ويُعبَّرُ عنها بالزائدة، وقال ابنُ قاسم: إنَّها البيانيَّةُ<sup>(۱)</sup>، وهاذا إن صحَّ فوجهُهُ: أنَّ أصلَ (الارجل): (الاشيءَ مِنْ رجل).

ولو قيل بأنّها الابتدائيّةُ لكان له وجه وجيه ؛ ففي «الأنوار البهيّة »: ( و « مِنْ » هاذه ـ يعني : الاستغراقيّة ـ وإن كانتْ زائدةً كما ذَكَرَهُ النّحاةُ للكنّها مُفِيدةٌ لنصّ الاستغراق ، كأنّ أصلَها « مِنِ » الابتدائيّةُ ، لمّا أُرِيدَ استغراقُ الجنس ابتُدِئَ مِنَ الجانب المُتناهي ـ وهو الأحدُ ـ وتُرِكَ الجانبُ الأعلى الذي لا يتناهى ؛ لكونه غيرَ محدود ، وكأنّهُ قيل : « ما جاءني هاذا الجنسُ مِنْ واحدهم إلىٰ ما لا يتناهى » ، وكذا : « لا مِنْ رجل في الدار » )(٢) .

 \* قوله: ( فَوَجَبَ لـ « لا » عندَ ذلك القصدِ عملٌ فيما يَلِيها ) تفريعُ على قوله: ( اختصَّتْ بالاسم ) ، ووجهُ التفريعِ : أنَّ حقَّ المُختصِّ بقبيلِ أنْ يعملَ فه .

قوله: (ولا يُمكِنُ أَنْ يكونَ جرّاً) جوابٌ عمّا يُقالُ: إنَّ حقَّ المُختصِّ بِقَبيلِ أَنْ يعملَ العملَ الخاصَّ بذلك القبيل ، فالذي يتفرَّعُ على ما مرَّ وجوبُ عملِ الجرِّ ، لا مطلقُ عملِ يكونُ في الأسماء .

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٠).

<sup>(</sup>٢) الأنوار البهية (ق/١٤٧).

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً ؛ فلا تعملُ في المعرفة ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك مُؤوَّلٌ بنكرةٍ ؛ كقولهم : (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنِ لها)(١) ؛ التقدير :

لئلًا يُعتقد أنَّهُ بـ « مِنْ » ؛ فإنَّها في حُكْم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعاً ؛ لئلًا يُعتقدَ أنَّهُ بالابتداء ، فتعيَّنَ النصبُ ) انتهى الختصار (٢) .

قوله: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنِ لها) هاذا مِنْ كلام عمرَ رضي الله عنه (٣) ؛
 أي: قَضِيَّةٌ وليس أبو حَسَنِ \_ وهو عليٌّ رضي الله عنه \_ لها فيقضيَها (٤) ،

وقولُهُ: (لئلًا يُعتقدَ أنَّهُ بـ « مِنْ »)؛ أي: المنويَّةِ ؛ أي: تضمُّناً لا تقديراً ، كما يُفهَمُ مِنَ الدَّمَامِينيِّ وذكره ياسينُ (٥) ، فليستْ موجودةً لفظاً ولا تقديراً ، وحينئذٍ : لا يخفى ضعفُ هاذا التعليلِ ؛ فإنَّ الحرفَ لا يعملُ محذوفاً مُقدَّراً فكيف يعملُ مُتضمًّناً لا وجودَ للفظه لا لفظاً ولا تقديراً ؟! فالاعتقادُ المذكورُ بعيدٌ كلَّ البعد .

قولُهُ: (ولا رفعاً...) إلىٰ آخره: جوابٌ عمَّا يُقالُ: حيثُ امتنعَ
 ما يستحقُّهُ وهو الجرُ فكان [أنْ] يعملَ الأشرفُ ؛ وهو الرفعُ ، تدبَّرُ .

<sup>(</sup>۱) استشهد به: سيبويه في «الكتاب» ( ۲۹۷/۲ )، والناظم في «شرح التسهيل» ( ۲۷/۲ )، والشارح في «المساعد» ( ۲/۷۲ )، والشاطبي في «المقاصد الشافية» ( ۲/ ۲۷ )، والسيوطي في «همع الهوامع» ( ۲/۲/۱ ).

<sup>(</sup>۲) شرح الكافية الشافية ( ۱/ ۵۲۱ ) .

 <sup>(</sup>٣) أورده الخطَّابي في « غريب الحديث » ( ١٩٩/ ) ، وابن الأثير في « النهاية »
 (٣/ ٢٥٤ ) من كلام سيدنا معاوية رضى الله عنه .

 <sup>(</sup>٤) و( قضيّةٌ ) : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هاذه قضيةٌ .

<sup>(</sup>٥) تعليق الفرائد ( ٤/٤ ) ، حاشية ياسين على الفاكهي ( ٢/ ٤٠٥ ) .

كما في « شرح الجامع »<sup>(٢)</sup> ، وهاذا نَثْرٌ ، وقيل : نَظْمٌ مِنَ الكامل ، ودخل الوَقْصُ جزأَيهِ الأوَّلَينِ<sup>(٣)</sup> .

الأعلام الله مُسمَّياتٌ كثيرة ، فتقديرُهُ بما ذُكِرَ كذبُ (٤) ، قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أَنَّهُ ما له مُسمَّياتٌ كثيرة ، فتقديرُهُ بما ذُكِرَ كذبُ (٤) ، قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أَنَّهُ قد يُؤوَّلُ العَلَمُ المشهورُ ببعض الخِلالِ بنكرةٍ ، فيُنصَبُ بـ « لا » التبرئة ، وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ إن كانتْ فيه ؛ نحوُ : « لا حَسَنَ » في الحسن البَصْريِّ ، ولتأويله بالنكرة وجهان ؛ أحدُهُما : أنْ يُقدَّرَ مضافٌ هو « مِثْل » ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة لتوغُّله في الإبهام ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخَلَّةِ كَأَنَّهُ بالإضافة لتوغُّله في الإبهام ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخَلَّة كَأَنَّهُ

وله: (وهلذا نَثْرٌ)؛ ولهلذا لم يذكرُهُ العَيْنيُّ في «شواهده»، (وقيل: نَظْمٌ مِنَ الكامل. . . ) إلى آخره: أجزاؤه: (متفاعلن) ستَّ مرات، والوَقْصُ : حذف ثانى الجزء مُتحرِّكاً ، ولا يكونُ إلا في (متفاعلن) .

قوله: (وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ) فيه: أنَّ لامَ التعريفِ لا تدخلُ على العَلَم ، فهي زائدةٌ ، إلا أنْ يُقالَ : سمَّاها لامَ التعريفِ بحسب الصورة .

<sup>(</sup>۱) ومثله أيضاً: قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: « إذا هَلَكَ كِسْرىٰ فلا كِسْرىٰ بعدَهُ ، وإذا هَلَكَ قِيصرُ فلا قيصرُ فلا قيصرَ بعده » ، وأجاز الكسائي إعمالها في المفرد العَلَم والمضاف إلىٰ كنية أو ( الله ) أو ( الرحمان ) أو ( العزيز ) ، ووافقه الفرَّاء في ( لا عبد الله ) ، وجوَّز إعمالَها في ضمير الغائب واسم الإشارة . انظر « همع الهوامع » ( ٢٣/١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر ( السراج المنير ) ( ق/ ١٢٠ ) .

<sup>(</sup>٣) أورده الصبان في (حاشيته ) ( ٦/٢ ) ، وعَلَّقَ على القول الأخير بأنه خبط فاحش .

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ( ٦٨/٢ ) .

وصفُهُ بالنكرة ؛ كقولك : ( لا أبا حَسَنِ حَنَاناً لها ) .

اسمُ جنسِ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى ؛ فمعنى : « ولا أبا حَسَنِ لها » : ولا فَيْصَلَ لها ، وعلىٰ هاذا : يُمكِنُ وصفُهُ بالمُنكَّر ) انتهىٰ مُلخَصاً (١) .

واعتُرِضَ تقديرُ ( مِثْل ) : بأنَّ المُتكلِّمَ إنَّما يَقصِدُ مُسمَّى العَلَم المقرونِ بـ ( لا ) ، فتقديرُ ( مِثْل ) خلافُ المقصود ؛ فالصحيحُ \_ كما قاله بعضُهُم \_ : أنَّهُ لا يُقتصَرُ على تقديرِ واحد ، بل يُقدَّرُ في كلِّ موضع ما يليقُ به .

قال العلَّامةُ ابنُ الميِّت : ( وهاذا مَثَلٌ يُضرَبُ لكلِّ مُتعسِّر ) (٥٠) .

الناطق الناطق ( والظاهرُ : أنَّهُ تصحيفٌ . . . ) إلى آخره : فيه : أنَّ الناطق بالوصف المذكورِ ليس هو عمرَ ، بل الشخصُ الذي خاطبه الشارحُ ؛ بدليل قولِهِ : ( كقولك ) ، ولا شكَّ أنَّ المُخاطَبَ يقولُ ذلك بعدَ وفاةِ عليَّ رضي الله

تعالىٰ عنه .

شرح الرضي (٢/ ١٦٥ - ١٦٧) .

<sup>(</sup>٢) أي : راحماً .

<sup>(</sup>٣) كما في (و).

<sup>(</sup>٤) وجاء في طبعة العلامة محمد محيي الدين : (حلَّالاً ) ، وهو أنسب مع مضرب المثل الآتي .

<sup>(</sup>ه) إرشاد السالك النبيل ( ق/ ١٩٨ ) .

ولا يُفصَلُ بينها وبين اسمها ، فإن فُصِلَ بينهما أُلغِيتْ (١) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ [الصافات : ٤٧] .

وبعد داك الخبر و المفرد فاتِحاً ك ( لا حول ولا قُوةَ ) والشانِ اَجْعَلَا ﴿ وَالشَّانِ اَجْعَلَا ﴾ المفرد فاتِحاً ك ( لا حول ولا قُوّة ) والشانِ اَجْعَلَا ﴿ وَالشَانِ اَجْعَلَا ﴾ المفرد فاتِحاً ك ( لا حول ولا قُوّة ) والشانِ اَجْعَلَا ﴿ وَالشَانِ اَجْعَلَا ﴾ المفرد فاتِحاً ك ( لا حول ولا قُوّة ) والشانِ اَجْعَلَا ﴿ وَالشَانِ اَجْعَلَا ﴾

\_\_\_\_\_\_

﴿ قُولُه : ﴿ ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ ) ؛ أي : ما يغتالُ عقولَهُم ؛ أي : يُذهِبُها .

قوله : ( أَوْ مُضارِعَهُ ) ؛ أي : مُشابِهَهُ .

قوله: (وبعد ذاك الخَبَرَ...) إلى آخره: (بعد): مُتعلِّقٌ بر ( أذكرُ )، و( رافعَهُ ): حالٌ (٢) ؛ مِنْ إضافة الوصف إلى مفعوله (٣) .

قوله: (ورَكِّبِ...) إلى آخره: فائدةُ ذِكْرِ التركيب: الإشارةُ إلىٰ عِلَّةِ البناء.

قوله: (والثانِ ٱجْعَلَا...) إلىٰ آخره: (الثانِ) بحذف الياء والاكتفاء
 بالكسرة: مفعولٌ أوَّلُ بـ (اجْعَلا)، و(اجْعَلا): فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون

<sup>(</sup>۱) أي : لضعفها بالفصل ، ووجب تكرارُها كمثاله ؛ تنبيهاً على نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المُبرَّد وابن كيسان عدم التكرار فيها . ( خضري ) ( ٢٨١/١ ) .

<sup>(</sup>٢) أي : من الضمير المستتر في ( اذكر ) .

<sup>(</sup>٣) فهي إضافةٌ لفظية لا تُفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ فلذلك صحَّ أنْ يكونَ الوصف حالاً .

لا يخلو اسمُ ( لا ) هاذه مِنْ ثلاثة أحوال :

الحالُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ مضافاً ؛ نحوُ: ( لا غلامَ رجل قائمٌ )(١) .

الحالُ الثاني : أنْ يكونَ مضارعاً للمضاف ؛ أي : مُشابِهاً له (٢) ، والمُرادُ به : كلُّ اسمٍ له تعلُّقٌ بما بعدَهُ ؛ إمَّا بعملٍ ؛ نحوُ : ( لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ) ،

الخفيفة ، أُبدِلَتْ في الوقف ألفاً ، وقولُهُ : (مرفوعاً) : مفعولٌ ثانٍ

.....

<sup>(</sup>۱) ومنه أيضاً عند سيبويه والجمهور : ( لا أبا لك ) ؛ فإنَّ ( أبا ) مضافٌ للكاف منصوبٌ بالألف بلا تنوين ، والخبرُ محذوف ؛ أي : لا أباك موجودٌ ، وليس معرفة ؛ لأنَّ الإضافة غيرُ محضة ؛ كهي في ( مثلك ) ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدُ نفي أب مُعيَّن ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاءٌ بعدم الناصر ، وإنَّما زيدت اللام بينهما ؛ كراهة إدخال ( لا ) على صورة المعرفة ، وذهب الفارسيُّ وابن الطَّرَاوة : إلى أنَّ ( أبا ) مفرد مبني جاء على لغة القصر . انظر « همع الهوامع » ( ١/ ٢٨٤ - ٥٢٥ ) ، و « حاشية الخضرى » ( ١/ ٢٨١ ) .

٢) قال الخضري في «حاشيته» ( ٢٨١/١) نقلاً عن الأَسْقاطي : ( واعلَمْ : أنَّ مُشْبِهَ المضافِ يلزمُ إعرابُهُ مُنوَّناً عند البَصْريِّينَ ، وجوَّز ابن كيسان بناءه أيضاً ؛ فلا يُنوَّن إجراءً له مُجْرى المفرد ؛ لعدم الاعتداد بالمعمول ، لصحَّة الكلام بدونه ، وأجاز الناظمُ إعرابَهُ غيرَ مُنوَّن بقِلَةٍ تشبيها بالمضاف ، وعلى أحد هلذَين يُخرَّجُ حديثُ : « لا مانعَ لِمَا أعطيتَ، ولا مُعطِيَ لِمَا منعتَ »، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلا حِدَالَ فِي ٱلْحَيِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧]، ويُمكِنُ تخريجُهُ على الأوَّل : بجَعْلِ الظرف خبراً متعلقاً بمحذوف لا باسم « لا » ؛ فهو مفردٌ مبني لا شبيه بالمضاف ؛ أي : لا مانعَ مانعٌ لِمَا أعطيت ، واللام للتقوية ، ولا جدال حاصلٌ في الحج ، وأجاز البغداديُونَ بناءه إنْ عَمِلَ في ظرف ؛ كالآية ) .

و( لا خيراً مِنْ زيد راكبٌ) ، وإمَّا بعطف ؛ نحوُ: ( لا ثلاثةً وثلاثينَ عندَنا )(١) ، ويُسمَّى المُشبَّهُ بالمضاف : مُطوَّلاً ، ومَمْطُولاً ؛ أي : ممدوداً . وحكمُ المضافِ والمُشبَّهِ به : النصبُ لفظاً ؛ كما مُثلً .

والحالُ الثالثُ : أَنْ يكونَ مفرداً ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بمضافٍ ولا مُشبَّهِ بالمضاف ؛ فيدخلُ فيه : المُثنَّىٰ والمجموعُ ، وحُكْمُهُ : البناءُ علىٰ ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركُّبه مع ( لا ) وصيرورتهِ معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كـ ( خمسةَ عَشَرَ ) ، ولـكنَّ محلَّهُ النصبُ بـ ( لا ) ؛ لأنَّهُ اسمٌ لها .

بـ ( اجْعَلا ) ، و( أو منصوباً أو مُركَّبَا ) : معطوفان علىٰ ( مرفوعاً ) ،

بـ ( اجعلا ) ، و( او منصوبا او مَركبا ) : معطوفانِ علىٰ ( مرفوعا ) ، و( أو ) : للتخيير .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) أي : غير علم ؛ بأن أُريد مطلق جماعة بهلذا العدد ، أمّا العلم : فلا تعمل فيه ( لا ) ، ومثلُهُ فيما يظهر : ما إذا أُريد جماعة مُعيَّنة هلذه عدَّتُهُم ؛ لأنه حينئذ يجب تعريفهما بـ ( أل ) ، فتُهمَلُ ( لا ) وتُكرَّر مع شيء آخرَ معطوف ، فإن أُريد بالثلاثة جماعةٌ مُعيَّنة ، وبالثلاثين جماعةٌ أخرى كذلك . . أُهملت وكرَّرت في الثاني ؛ فيُقال : ( لا الثلاثة ولا الثلاثون ) ، هذا ما ظهر ، وهو نفيس ، فتأمّلهُ . « خضري » ( ١/ ٢٨١ ) .

كما بُنِيَ ( رجلَ ) ؛ لتركُّبه معها .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والزَّجَّاجُ : إلىٰ أنَّ (رجلَ ) في قولك : ( لا رجلَ ) . . معربٌ ، وأنَّ فتحتَهُ فتحةُ إعرابِ لا فتحةُ بناءِ<sup>(١)</sup> ، وذَهَبَ المُبرِّدُ : إلىٰ أنَّ (مُسلِمَينِ ) و( مُسلِمِينَ ) معربان<sup>(٢)</sup> .

قوله: (كما بُنِيَ « رجلَ » ؛ لتركُبه ) قال في « التوضيح » : (قيلَ : عِلَّهُ البناء : تضمُّنُ معنى « مِنْ » ؛ بدليل ظهورِها في قوله : [من الطويل] وقالَ أَلَا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

وقيل : تركيبُ الاسم مع الحرف ؛ كـ « خمسةَ عَشَرَ » )(٤) . وقيل : ( وذَهَبَ الكُوفيُّونَ . . . ) إلىٰ آخره : ضعيفٌ .

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) وحُذف منه التنوين تخفيفاً . انظر «التذييل والتكميل» ( ٧٤٩/٥) ، و«ارتشاف الضَّرَب» ( ١٢٩٦/٣ ) ، و« همع الهوامع » ( ٢٧٧١ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر ( التذيل والتكميل ) ( ٥/ ٢٤٨ ) ، و( همع الهوامع ) ( ١/ ٥٢٧ ) .

<sup>(</sup>٣) ولا يُتوَّن ، وعليه الأكثرون ، وقيل : يُتوَّن ، وعليه ابن الدَّهَان وابن خروف ؛ لأنَّ التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت في : ( لا مسلمين لك ) ، وإن أضيف لفظاً أو تقديراً أُعرب بالكسر وفاقاً ؛ نحو : ( لا مسلماتِ زيدٍ لك ) ، أو ( لا مسلماتِ لك ) . انظر ( همع الهوامع ) ( ١/٩٥٠ ) .

<sup>(3)</sup> أوضح المسالك ( ٢/ ١٣ - ١٤ ) ، والمثبت عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره : ( فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه )، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٥٤)، و « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٢٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٢٢٥ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٤٨ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٩١ - ٧٩٢ ) .

ومنهُ: قولُهُ(١): [من البسيط]

#### ١٠٩ ـ إِنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيهِ نَلَدُّ ولا لَـذَّاتِ للشَّيب

 قوله: (إنَّ الشبابَ...) إلىٰ آخره ، ويُروىٰ : (أَوْدى الشبابُ) (٢٠) ، أي : فَنِيَ ، وقولُهُ : (الذي مَجْدٌ) ؛ أي : هو مجدٌ ؛ ف (مجدٌ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف (٣٠) ، أو خبرٌ مُقدَّم ، و(عَوَاقِبُهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وجاز الإخبارُ مع عدم المطابقة ؛ لأنَّ (مجدٌ) مصدرٌ .

يعني : إذا تُعقّبَتْ أمورُ الشباب وُجِدَ في عواقبه العِزُّ وإدراكُ الثار والرحلةُ في المكارم ، وليس في الشيب إلا الهَرَمُ والعِلَلُ .

قوله: (يعني: إذا تُعقِّبَتْ أمورُ...) إلىٰ آخره: أسهلُ مِنْ هاذا:
 (يعني: أنَّ الشبابَ يَعقُبُهُ ويترتَّبُ عليه العِزُّ وإدراكُ الثار)، فتدبَّرْ.

(۱) البيت للشاعر الفارس سلامة بن جندل السعدي في «ديوانه» (ص٩١) ضمن قصيدة مطلعها: أَوْدى الشبابُ حميداً ذو التعاجيبِ أَوْدىٰ وذلكَ شَــَأَوٌ غيـرُ مطلـوبِ

ولَّىٰ حَثِيثاً وهـٰـذا الشيبُ يَطلبُهُ لو كان يُدرِكُهُ رَكْضُ اليعاقيبِ

وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (٢/٥٥)، و«شرح الرضي» (١٥٨/٢)، و«توضيح المقاصد» (١٥٨/٢)، و«المساعد» (١٨/١-٩)، و«المساعد» (١/٠٣)، و«همم الهوامع» (١/١٥١)، و«شرح الأشموني» (١/١٥١)، وانظر المقاصد النحوية» (١/١٥١).

- (٢) وهو كذلك في (و) ومطبوع «الديوان»، وانظر «تخليص الشواهد» (ص ٤٠٠).
- (٣) ويكون (عواقبه ) على هذا نائب فاعل (مجد) ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول ،
   وهذا الإعراب بناء على مذهب الكوفيين الذين لم يشترطوا طول الصلة لحذف العائد ،
   بل أجازوه مطلقاً . انظر ما تقدّم في ( ١٤٨/٢ ) .

وأجاز بعضُهُم الفتحَ<sup>(١)</sup> ؛ نحوُ : ( لا مُسلِماتَ لك ) .

وقولُ المُصنَّفِ : ( وبعدَ ذاكَ الخبرَ آذكُرْ رافعَهُ ) معناه : أنَّهُ يُذكَرُ الخبرُ بعدَ الاسم مرفوعاً .

ورافعُهُ : ( لا ) عندَ المُصنِّفِ وجماعة (٢) ، وعندَ سيبويهِ : الرافعُ لهُ

وقوله: ( فيهِ نَلَدُّ ) بفتح اللام مضارع ( لَذَّ ) ؛ مِنْ باب ( تَعِبَ يَتَعَبُ ) ، و( لَذَّات ) : جمعُ ( لَذَّة ) ، و( الشَّيب ) بفتح الشين علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لذي الشَّيب ، أو بكسرها جمع ( أَشْيَب ) .

والشاهدُ : في قوله : ( لا لَذَّات ) ؛ حيثُ يجوزُ في ( لَذَّات ) البناءُ على الفتح ، والبناءُ على الكسر .

قوله: (حيثُ يجوزُ في «لَذَّات» البناءُ...) إلى آخره: ليس
 المقصودُ بالاستشهاد إلا روايةَ الكسر، كما يُعلَمُ من الشارح.

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) وهو مذهب المازني والفارسي والرُّمَّاني ، وهناك قولٌ ثالث ؛ وهو جواز الوجهَينِ ، قال السيوطي في « الهمع » ( ۱/ ۸۸ ) : ( وهو الصحيح ؛ للسماع ؛ فقد رُوِيَ بالوجهين قولُهُ : « ولا لذَّاتِ للشَّيبِ » ) ، ولا يُتوَّن إذا بني على الفتح وجوباً أو جوازاً ، بخلاف بنائه على الكسر كما سبق . انظر « ارتشاف الضَّرَب » ( ٣/ ١٢٩٧ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/ ٨٢٥ ) .

( لا ) إن كان اسمُها مضافاً أو مُشبَّهاً بالمضاف .

وإن كان الاسمُ مفرداً: فاختُلِفَ في رافع الخبر.

فذَهَبَ سيبويهِ : إلى أنَّهُ ليس مرفوعاً بـ ( لا ) ، وإنَّما هو مرفوعٌ على أنَّهُ خبرُ المبتدأ ؛ لأنَّ مذهبَهُ أنَّ ( لا ) واسمَها المفردَ في موضع رفع بالابتداء ، والاسمَ المرفوعَ بعدَهُما خبرٌ عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل ( لا ) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم .

وذَهَبَ الأخفشُ (١): إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ ( لا ) ؛ فتكونُ ( لا ) عاملةً في الجزأين ، كما عَمِلَتْ فيهما مع المضاف والمُشبَّهِ به (٢).

وأشار بقوله: ( والثانِ آجْعَلا): إلى أنَّهُ إذا أُتيَ بعدَ ( لا ) والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونكرةٍ مفردة ، وتكرَّرتْ ( لا ) ؛ نحوُ : ( لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله ). . يجوزُ فيهما خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه : إمَّا أن يُبنى مع ( لا ) على الفتح ، أو يُنصَبَ ، أو يُرفَعَ .

فإن بُنِيَ معها على الفتح: جاز في الثاني ثلاثةُ أوجم :

الأوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ لتركُّبه مع ( لا ) الثانية ، وتكونُ ( لا ) الثانية

قوله: ( وذَهَبَ الأخفشُ ) هاذا هو الذي عليه جمهورُ النُّحاة .

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) وكذلك المازني والمُبرَّد والسيرافي وجماعة ، وصحَّحه ابن مالك في « التسهيل » ( ص ۲۷ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر هاذه المسألة في «ارتشاف الضَّرَب» (١٢٩٧/٣)، و«التذييل والتكميل» (٢) ١٢٩٠)، و«همم الهوامع» (١/ ٥٢٩).

عاملةً عملَ ( إِنَّ ) ؛ نحو : ( لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله ) .

الثاني : النصبُ عطفاً علىٰ محلِّ اسم ( لا )<sup>(١)</sup> ، وتكونُ ( لا ) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطف والمعطوف ؛ نحوُ : ( لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله ) ، ومنه : قولُ الشاع (٢): [من السريع]

(١) هـٰذا أضعف الأوجه ؛ حتى قال يونس : إنَّهُ مبنى وللكنَّه نُوِّنَ للضرورة ، واستشهد به الزمخشري على أنَّ (خلة) منصوبٌ بفعل مُقدَّر لا أنه اسم (لا) ؛ لأنَّ القياسَ مع وجود ( لا ) بناؤُهُ لا نصبُهُ ، وأيضاً : ( لا ) الأُولىٰ لا تعمل النصب في لفظ الاسم ؛ لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد ؟! وقوله : (على محلِّ اسم لا) ؟ أى : عند المصنف ، أمَّا عند غيره : فإتباعاً للفظ الاسم وإن كان مبنيًّا ؛ لشبهه بحركة الإعراب في العُرُوض ، وعلىٰ هـٰذا: فالحركة إتباعيَّة ، والإعراب مُقدَّر رفعاً أو نصباً ، فتدبّر . انظر « حاشية الخضرى » ( ١/ ٢٨٥ ) ، و « أوضح المسالك » ( ٢٠/٢ ) .

(٢) اشتهر آخر البيت بـ (الراقع) ، وصوابه : (الراتق) ، كما سيُنبِّه عليه الأنبابي ، والمصراع الذي آخره ( الراقع ) صدرُهُ غير الذي ذكره الشارح ، وإنَّما هو لابن حُمَام الأزدى الجاهلي ؛ وهو:

كُنَّا نُداريها وقد مُزِّقت واتَّسعَ الخرقُ على الراقع والذي أوَّله : ( لا نسب اليوم ) إنَّما هو من شعر أبي عامر بن حارثة السلمي ، وكان قد جاور أخواله بني مُرَّةَ فأَطْردوا إبله ، فخرج هو ومُرَّة وسَنَّة وسنان أولاد جارية ، حتى أوقعوا ببني مرةَ بين أبانين ، وهما جبلان ، فقتلوا أناساً منهم ، وأُطْردوا إبلاً منهم عظيمة ، فقال أبو عامر في ذلك :

أعرفُ أخوالي وأدعوهُم كانًا أمني ثَمَ مِنْ بارِقِ لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِنَّاسِعَ الخَوْقُ على الواتِقِ

ونسب سيبويه بيت الشارح إلى أنس بن العباس السُّلَمي ، وهو من شواهد : « الكتاب »=

# ١١٠ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِنَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِع

\* قوله: ( لا نَسَبَ اليومَ...) إلى آخره: ( الخُلَّةُ ): الصداقةُ ، و( اليوم ): ظرفٌ في موضع الخبرِ لـ ( لا ) الأُولىٰ ، وخبرُ ( لا ) الثانيةِ : محذوفٌ ؛ أي : موجودةٌ ، ويحتملُ : أنْ يكونَ ( اليوم ) ظرفاً لغواً ، وخبرُهُما محذوفٌ ، تقديرُهُ : ( موجودانِ ) .

وقولُهُ: (على الرَّاقعِ)، ويُروىٰ: (على الفاتِقِ)، وهما مِنْ أبياتٍ مَرْويَّةٍ على القاف وعلى العين، فيحتملُ: أنْ يكونا مِنْ قائلِ واحد،....

قوله: ( وخبرُ « لا » الثانيةِ : محذوفٌ ) فيه : أنَّها زائدةٌ ، كما صرَّح به الشارح ، وسيُصرِّح به المُحشِّى في آخر القولة ؛ فلا خبرَ لها (١) .

قوله: (ظرفاً لغواً)؛ أي: مُتعلِّقاً بالنفي المأخوذِ مِنْ (لا)، أو
 بـ (لا) نَفْسها.

قوله : ( وخبرُهُما محذوثٌ ) فيه ما سبق .

قوله: (ویروی: «اتسع الفاتِقِ») صوابه : (ویروی: «اتسع الفَتْق علی الراتِقِ») ، کما عبر به الصبّان وغیره (۲) ، والراتق : مِنْ (رَتَقْتُ الفَتْق رَتْقاً) مِنْ باب (قَتَلَ): سددته فارْتَتَق ، کما فی «المصباح »(۳) .

<sup>= (</sup> ٢/ ٢٨٥) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص١٣٥ ) ، و « أوضح المسالك » ( ٢٠/٢ ) ، و « المساعد » ( ٢٠/ ٢٠) ، و « همع الهوامع » ( ٣/ ٢٣٧ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٥١ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ١٠٠ \_ ٨٠٢ ) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۲۱۲، ۱۱۶).

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١٣/٢ ) .

<sup>(</sup>٣) المصباح المنير ( ١/ ٢٩٧ ) .

الثالثُ : الرفعُ ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ: أَنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ ( لا ) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضع رفع بالابتداء عندَ سيبويهِ ، وحينئذِ : تكونُ ( لا ) زائدةً .

وأنْ يكونا مِنْ قائلَينِ ؛ إمَّا علىٰ توارد الخواطرِ ، أو السَّرقة الشعريَّة (١) .

والمعنى : لا نَسَبَ ولا قرابةَ اليومَ بيننا وقد تفاقم الأمرُ بحيثُ لا يُرجى خلاصُهُ ؛ فهو كالخَرْق الواسعِ في الثوب لا يقبلُ رَقْعَ الراقع ، أو كفَتْقِ واسعِ لا يقدرُ أحدٌ أنْ يُرقِّعَهُ .

والاستشهادُ : في قوله : ( ولا خُلَّةً ) ؛ حيثُ نُصِبَ علىٰ تقديرِ كونِ ( لا ) زائدةً للتأكيد .

الله على محلّ ( لا ) واسمِها ) قد يُقال : قَضِيّتُهُ : أنَّ ( لا ) مِنْ جملة المعطوف عليه ، فلا يكونُ المعطوفُ في حيِّزها ، فكيف تكونُ ( لا ) الثانيةُ زائدةً لتأكيد النفي ؟ اللهمَّ إلا أنْ يكونَ في الكلام تَسَمُّحٌ ، والوجهُ : أنَّ المُرادَ : العطفُ على الاسم باعتبار محلِّه مع ( لا ) انتهى ( ابن قاسم (۲) .

\_\_\_\_\_

<sup>\*</sup> قوله: (والوجهُ: أنَّ المُرادَ: العطفُ على الاسم باعتبارِ محلِّهِ مع «لا») عبارةُ الصبَّانِ: (قولُهُ: (زائدة...) إلىٰ آخره: فيه: أنَّ (لا) على هاذا الوجهِ مِنْ جملة المعطوف عليه، فلا تَسَلُّطَ لها على المعطوف، فكيف تكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً ؟

<sup>(</sup>١) وأهمُّ مصدر تكلَّم عن السرقات الشعرية : كتاب ( الوَسَاطة بين المتنبي وخصومه ) للإمام الأديب القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني ( ت ٣٩٢هـ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١).

الثاني: أَنْ تكونَ ( لا ) الثانيةُ عَملَتْ عَمَلَ ( ليس ) .

الثالثُ : أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ ( لا ) عملٌ فيه ؛ وذلك نحوُ: ( لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلا بالله ) ، ومنه : قولُهُ (١٠ : : [من الكامل]

قال بعضُ مشايخِنا : ( الاسمُ وحدَهُ لا محلَّ له ، فلا يَصلُحُ لعطف

والجوابُ : أنَّ في الكلام تسمُّحاً ، والمحلُّ للاسم فقط باعتباره قبلَ

(١) اختلفوا في هاذا البيت اختلافاً كثيراً ؛ فعزاه سيبويه إلى رجل مِنْ مَذْحج ، وأبو رياش إلى همَّام بن مرَّة أخى جسَّاس ، وابن الأعرابي إلى رجل من عبد مناف مات قبل الإسلام بخمس مئة عام ، والحاتمي إلى ابن أحمر ، والأصفهاني إلى ضمرة بن ضمرة ، وذهب بعضهم : إلىٰ أنَّهُ من الشعر القديم جدًّا ، وكان لقائل هـٰذا الشعر أخٌ يُسمَّىٰ جُندُّباً ، وكان أبواه وأهلُهُ يُؤثرُونه عليه ويُفضِّلونه ، فأَنِفَ مِنْ ذلك ، وقال : (هلذا لعمركم . . . ) ، وهو من قصيدة مطلعها :

يا ضَمْرَ أُخْبِرْنِي ولستَ بكاذب وأخوكَ نافعُكَ الذي لا يكذبُ ومنها :

وإذا تكونُ كَريهــةٌ أَدعــيْ لهــا وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدعيٰ جُنْدُبُ هلذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ. . . . .

ولجُنْدُّبِ سهلُ البلادِ وعَذْبُها وليَ المِلاحُ وحَزْنُهنَ المُجدِبُ

#### وبعده:

عَجَبُ لتلكَ قَضِيَّةً وإقامتِي فيكُم على تلكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ وهو من شواهد : « الكتاب » ( ٢/ ٢٩١\_٢٩٢ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١٣٦ ) ، و" أوضح المسالك » ( ١٦/١ ) ، و" المقاصد الشافية » ( ٤٤٥\_٤٤٥ ) ، و" همع الهوامع » ( ٣/ ٢٣٧ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/١٥١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٧٩٧\_ ٧٩٩ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٤٠٨\_ ٤١٠ ) . ١١١ هـ هـٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينِهِ لا أمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز في المعطوف الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ ؛ أعني : البناءَ ، والنصبَ ، والرفعَ ؛ نحوُ : ( لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ) ، و( لا امرأةً ) ، و( لا امرأةٌ ) .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه : جاز في الثاني وجهانِ :

المرفوع عليه ؛ فالإشكالُ باقٍ ) .

قوله: (هاذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ...) إلىٰ آخره: (الصَّغَار) بالفتح: الذُّلُ والهَوَان؛ خبرُ (هاذا) ، وخبرُ (عَمْرُ): محذوفٌ وجوباً ؛ لِمَا تقدَّم (١) ، ويُروئ : (هاذا وجَدِّكُمُ) بفتح الجيم ؛ وهو الحظُّ ، والواوُ : للقسم .

والشاهدُ : في ( ولا أبُ ) ؛ حيثُ رُفعَ عطفاً علىٰ محلِّ اسم ( لا ) .

 قوله : (وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز . . . ) إلى آخره : هاذا مفهومٌ من كلام المُصنَف ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (وإنْ رفعتَ أَوَّلًا لا تَنصِبا ) مفهومُهُ :

دخولِ « لا » ، والعطفُ عليه فقط بهـٰذا الاعتبار ) انتهيٰ<sup>(٢)</sup> .

وليس هـٰذا مبنيّاً على عدم وجودِ المُحرِزِ ؛ لما في « شرح الكافية » و« التسهيل » : أنَّ ( لا ) عاملٌ ضعيفٌ ، فلم تنسخْ حُكْمَ الابتداءِ إلا لفظاً ، وهو باقي تقديراً . انتهى (٣) .

وبهاذا تعلمُ ما في قول المُحشِّي : ( باعتبارِ محلِّهِ مع « لا » ) ، وتعلمُ

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۳۳۹\_۳٤٠).

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان ( ١٤/٢ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية الشافية ( ١/ ٥٢٦ ) ، شرح التسهيل ( ٤٩/٢ ) .

الأَوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ نحوُ : ( لا رجلٌ ولا امرأةَ ) ، و( لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ ) ، ومنه : قولُهُ(١) :

117 ـ فـ لا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيـمَ فيهـا ومـا فـاهُــوا بـهِ أبــداً مُقِيــمُ والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : ( لا رجلٌ ولا امرأةٌ ) ، و( لا غلامُ رجلِ ولا امرأةٌ ) .

ولا يجوزُ نصبُ الثاني ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز فيما تقدَّم ؛ للعطف على محلِّ اسمِ

أنَّكَ إذا نصبتَ الأوَّلَ لا يمتنعُ نصبُ الثاني ، فيكونُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ .

قوله: (فلا لَغُو ٌ ولا تَأْثِيمَ فيها وما فاهُوا...) إلى آخره: كذا ذَكَرَهُ الشارحُ تبعاً لغيره، وهو تحريف ؛ فإنَّهُم قد ركَّبوا صدرَ بيتٍ على عَجُزِ آخَرَ ، وصوابُهُ: كما في « ديوان الشاعر » ؛ وهو أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

ولا لَغْوُ ولا تَأْثِيمَ فيها ولا حَينٌ ولا فيها مُلِيمُ وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ وما فاهُوا بهِ أبداً مُقِيمُ<sup>(٢)</sup>

\_\_\_\_\_

سقوطَ ما نقله عن بعض مشايخِهِ .

قوله : ( وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ ) ؛ أي : فيها لحمُ بَرِّ ولحمُ بحرٍ .

<sup>(</sup>۱) البيت لأمية بن أبي الصلت في « ديوانه » ( ص١٢٢ )، وفيه تلفيق سيُنبَّهُ عليه المُحشَّي، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » ( ص١٣٦ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٢/ ١٩ )، « وهمع الهوامع » ( ٢٣٨/٣ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٥٢ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٢٠٨ ـ ٤٠٢ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص٤١٠ ـ ٤١٢ ) .

<sup>(</sup>٢) صدر هذا البيت في « الديوان » : ( وكأس لا تُصدِّعُ شاربيها ) ، والمثبت موافق لـ « المقاصد النحوية » .

(لا)، و(لا) ها هنا ليستْ بناصبةٍ ، فسَقَطَ النصبُ<sup>(١)</sup> ؛ ولهـٰذا قال المُصنَّف : (وإنْ رفعتَ أَوَّلاً لا تَنصبَا ) .

وهما مِنْ قصيدة يذكرُ فيها الجنة وأهلَها وأحوالَ يوم القيامة (٢٠) ، و (اللغو): القولُ الباطل ، و (التأثيم): مِنْ (أثَّمتُهُ) إذا قلتَ له: أَثِمْتَ ، و (الحَين) بالفتح: الهلاك ، و (الساهرة): أرضٌ يُجدِّدُها اللهُ يومَ القيامة ، ويُروئ : (وفيها لحمُ ساهرة وطيرٍ) ، و (المُلِيم): اللائمُ ، و (ما فاهوا) ؛ أي : والذي نَطَقُوا به مقيمٌ أبداً .

والاستشهادُ: في قوله: ( فلا لغوٌ ولا تأثيمَ... ) إلى آخره ؛ حيثُ أُلغِيتُ ( لا ) الأولى ورُفِعَ الاسمُ بعدَها ، وجاء الفتحُ في قوله: ( ولا تأثيمَ ) على إعمال ( لا ) الثانيةِ ، أفادَهُ في « الشواهد الكبرىٰ »(٣) .

﴿ قُولُه : ( وَمُفْرَداً نَعِتاً. . . ) إلىٰ آخره: ( مُفْرَداً ) : مفعولٌ به لـ ( افتَحْ )؛

و قوله: ( « مُفرَداً » : مفعولٌ به لـ « افتَحْ » . . . ) إلى آخره : فيه : أنَّ الله عنه عنه الله عنه عنه الله عن

<sup>(</sup>١) وأمَّا النصبُ بمحذوف : فيجوز ، كما مرَّ عن الزمخشري تعليقاً في ( ٦١٢/٢ ) .

<sup>(</sup>٢) قال ابن هشام في « التخليص » ( ص ٤١٢ ) : ( وأُميَّةُ هـٰذا كان قد قرأ الكتبَ ، فعَلِمَ منها أنَّهُ أظلَّهُ زمانُ نبي ، فترجَّىٰ أن يكون هو ، فضمَّن أشعارَهُ المواعظَ والحِكَمَ وذِكْرَ الحشر ، فلمَّا بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . . حَسَدَهُ فكذَّبه ، فيُقالُ : إنَّ فيه نزَلَ : ﴿ وَٱتَّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِي ٓ اتَيْنَكُهُ ءَاكِئِنَا فَٱنسَلُخَ مِنْهَا . . . ﴾ [الأعراف : ١٧٥] ) .

<sup>(</sup>٣) المقاصد النحوية ( ٢/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤ ) .

إذا كان اسمُ ( لا ) مبنيّاً ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ \_ أي : لم يُفصَلُ بينه وبينه بفاصل \_.. جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ: البناءُ على الفتح؛ لتركُّبه مع اسم ( (V) ؛ نحوُ: ( (V) ظريفَ). الثاني: النصبُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ اسم ( (V)) ؛ نحوُ: ( (V)) ظريفاً).

لأنَّ فَاءَهُ زَائِدَةٌ للتحسين، فلا تمنعُ مِنْ عملِ ما بعدَها فيما قبلَها (٢) ، و( نعتاً ): عطفُ بيانِ أو بدلٌ ، و( لمَبنِيٍّ ) : نعتُ ( نعتاً ) ، وجملةُ ( يَلِي ) : صفةٌ ثانية .

قوله: (لتركُبه مع اسم « لا ») ؛ أي: لتركُبهما قبلَ مجيءِ ( لا ) ،
 وصار الوصفُ والموصوفُ كالشيء الواحدِ ، ثمَّ دَخَلَتْ عليهما ( لا ) .

﴿ قوله : ( لمحلِّ اسم ﴿ لا ﴾ ) ؛ أي : لأنَّها في محلِّ نصبٍ بـ ( لا ) .

(مفرداً) كان في الأصل صفةً لـ (نعتاً)، ونعتُ النكرة إذا تقدَّم عليها يُعرَبُ حالاً ، وتُعرَبُ هي بحسب العوامل ، ومُقتضىٰ ذلك ؛ أنْ يكونَ (مفرداً) حالاً و(نعتاً) مفعولاً ، إلا أنْ يُقالَ : هاذا أغلبيٌّ ، أو محلُّهُ : إذا لُوحِظَ فيه أنَّهُ كان نعتاً ثمَّ قُدِّمَ ، بخلافِ ما إذا لم يُلاحَظْ ذلك ، [وذلك] أنَّ (مفرداً) صار اسماً لغير المضاف وشِبْههِ ، فلم يُلاحَظْ فيه معنى الوصفيَّة .

قوله: (قبلَ مجيء « لا ») ؛ أي: لئلًا يلزمَ تركيبُ ثلاثةِ أشياءَ.
 قوله: ( لأنّها ) لعلَّ الأولى: ( لأنّهُ ) ؛ أي: الاسمَ (٣) .

<sup>(</sup>١) أي : أو إتباعاً للفظه . « خضري » ( ١/ ٢٨٨ ) .

 <sup>(</sup>۲) وجعلها المُمرَّن في « التمرين » (ص٥١ ) واقعة في جواب (أمًّا) المحذوفة ، وهو قول الزَّجَّاج ، والذي ذكره المُحشِّي هو قول أبي علي الفارسي ، وذَهَبَ أبو بكر مَبْرَمان إلى أنها عاطفة ، واختاره الفارسي . انظر « الجنى الدانى » (ص٧٧) .

<sup>(</sup>٣) جاء على الأولويّة في (هـ).

الثالثُ : الرفعُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ ( لا ) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضعِ رفعٍ عندَ سيبويهِ كما تقدَّم (١) ؛ نحوُ : ( لا رجلَ ظريفٌ ) .

و ۱۰۲ وغير ما يَلِي وغيرَ المفردِ لا تَبْنِ وأنصِبْهُ أَوِ الرفعَ ٱقصِدِ<sup>(٢)</sup> وي وي وي

قوله: ( لأنَّهُما في موضع رفع ) ؛ أي : بالابتداء ؛ لصيرورتهما بالتركيب
 كشيء واحد ، فحكَمُوا على محلِّهما بالرفع ، وجَعلُوا النعتَ للمجموع .

قوله: (وغيرَ ما يَلِي) غيرَ: مفعولُ (تَبْنِ) المنفيِّ بـ (لا) مقدَّمٌ عليه ، و(غيرَ): عطفٌ عليه ، قال ابنُ غازٍ: (ولو قال المُصنَّفُ: واُرفَعْ أوِ أنصِبْ مُطلقاً نعتَ أسمِ (لا) والفتح زِدْ إن أُفرِدَا وأتَّصَلَا
 لكان أَوْضَحَ وأَخْصَرَ) (٣) .

قوله: ( فحكَمُوا على محلِّهِما بالرفع ) مبنيٌّ على ما تقدَّم له مِنْ أَخْذِ
 كلام سيبويهِ بظاهره ، وقد علمتَ ما فيه مِنَ المُسامحة (٤) .

➡ قوله : ( المنفيِّ بـ « لا » ) فيه : أنَّ ( لا ) ناهيةٌ ، لا نافية (٥) .

<sup>(</sup>١) انظر (٢/٦١٤).

<sup>(</sup>٢) كَأَنَّ الحملَ عنده على اللفظ أَوْلَىٰ ؛ فلذلك قدَّم النصب . ﴿ شاطبي ﴾ ( ٢/ ٤٤٢ ) .

<sup>(</sup>٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ( ١/ ٣٦٤ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/١١٤\_١١٦).

<sup>(</sup>٥) لعلَّها تُسمَّىٰ نافيةً باعتبارِ أنَّها تَنْفِي الأمرَ المطلوب ، كما يُؤخذ ذلك من ( المفصل » ( ص٢٠٦ ) .

تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ووَا النعتُ جازَ في النعت ثلاثةُ أوجهِ .

وذَكَرَ في هاذا البيت أنّه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِلَ بينهما بفاصلٍ . . لم يَجُزْ بناءُ النعتِ ؛ فلا تقولُ : ( لا رجلَ فيها ظريفَ ) ببناء ( ظريف ) ، بل يتعيّنُ رفعه ؛ نحو : ( لا رجلَ فيها ظريفٌ ) ، أو نصبه ؛ نحو : ( لا رجلَ فيها ظريفاً ) .

وإنَّما سَقَطَ البناءُ على الفتح ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز عندَ عدمِ الفَصْلِ ؛ لتركُّبِ النعتِ مع الاسم ، ومع الفَصْل لا يُمكِنُ التركيبُ ، كما لا يُمكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ ؛ نحوُ : ( لا طالعاً جبلاً ظريفاً ) .

ولا فرقَ في امتناع البناءِ على الفتح في النعت عندَ الفَصْلِ بين أَنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً ؛ كما مُثَلَ ، أو غيرَ مفرد .

وأشار بقوله: (وغيرَ المفردِ): إلى أنّه إن كان النعتُ غيرَ مفردٍ ؛ كالمضاف والمُشبّهِ بالمضاف. تعيّن رفعه أو نصبه ، ولا يجوزُ بناؤه على الفتح ، ولا فرقَ في ذلك بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرد ، ولا بين أنْ يُفصَلَ بينه وبين النعتِ أو لا يُفصَلَ ؛ وذلك نحو : (لا رجلَ صاحبُ بِرِّ فيها) ، و(لا رجلَ فيها صاحبُ بِرِّ )، و(لا غلامَ رجلِ صاحبُ بِرِّ فيها) ، و(لا غلامَ رجلِ فيها صاحبُ بِرِّ ) .

وحاصلُ ما في البيتَينِ : أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفصَلْ بينهما. . جاز في النعت ثلاثةُ أوجهِ ؛ نحوُ : ( لا رجلَ ظريفَ ) ،

و (ظريفاً ) ، و (ظريفٌ ) ، وإن لم يكونا كذلك تعيَّن الرفعُ أو النصبُ ، ولا يجوزُ البناءُ .

#### 

تقدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ على اسمِ ( لا ) نكرةٌ مفردة وتكرَّرتُ ( لا ) . . يجوزُ في المعطوف ثلاثةُ أوجهِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والبناءُ على الفتح ؛ نحوُ : ( لا رجلَ ولا امرأةٌ ) ، و( لا امرأةً ) و( لا امرأةً ) .

وذَكَرَ في هاذا البيتِ أنَّهُ إذا لم تتكرَّرُ ( لا ) يجوزُ في المعطوف ما جاز في النعتِ المفصولِ ، وقد تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : ( لا رجلَ وامرأةٌ ) ، و( امرأةً ) ، ولا يجوزُ البناءُ على الفتح ، وحكى الأخفشُ : ( لا رجلَ وامرأةَ ) بالبناء على الفتح على تقديرِ تكرُّرِ لا رجلَ ولا امرأةَ ) ، ثمَّ حُذفَتْ ( لا ) ؛ فكأنَّهُ قال : ( لا رجلَ ولا امرأةَ ) ، ثمَّ حُذفَتْ ( لا ) .

## قوله: ( وحكى الأخفش : « لا رجل وامرأة » ) رُدَّ : بأنَّ الواو فاصلة ،

﴿ قُولُه : (رُدَّ : بأنَّ الواوَ فاصلةٌ ) لا حاجةَ لهـٰذا معَ قولِ الشارح : (على تقديرِ تكرُّرِ « لا » . . . ) إلىٰ آخره ؛ إذ هـٰذا هو عينُ تأويلِ ابن عُصْفُورٍ والمُصنَّف .

<sup>(</sup>١) انظر (٢/٦١١).

<sup>(</sup>٢) انظر «شرح التسهيل» ( ٢/ ٦٨ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢ / ٤٤٣ ) ، و « تمهيد القواعد » ( ٣ / ١٤٤٢ ) .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفرد ؛ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواءٌ تكرَّرتْ ( لا ) ؛ نحوُ : ( لا رجلَ ولا غلامً امرأة ) ، أو لم تتكرَّرْ ؛ نحوُ : ( لا رجلَ وغلامُ امرأةِ ) .

هـٰذا كلُّهُ إذا كان المعطوفُ نكرةً ، فإنْ كان معرفةً لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ على كلِّ حال ؛ نحوُ: ( لا رجلَ ولا زيدٌ فيها ) ، أو: ( لا رجلَ وزيدٌ فيها )(١).

﴿ ٢٠٤ وَأَعْطِ ( لا ) مَعْ همزةِ ٱستفهام ﴿ مَا تَسْتَحَـــتُ دُونَ الْإُسْتَفْهِـــامُ ﴿

فتمنعُ مِنَ التركيب ، وأوَّلَهُ ابنُ عصفورِ والمُصنِّفُ على أنَّ التقديرَ : (ولا امرأةً ) ، فحُذِفَتْ (لا) ونُويَتْ (٢) .

ه قوله : ( وأُعْطِ « لا ». . . ) إلى آخره: ( لا ) : مفعولٌ أوَّل لـ ( أُعْط )، و (مع) : حالٌ منه ، و (ما) : اسمٌ موصولٌ مفعولٌ ثاني ؛ أي : العملَ الذي

<sup>(</sup>١) تنبيه: البدل النكرةُ كالنعت المفصول؛ نحوُ: ( لا أحدَ رجلٌ ـ أو رجلاً ـ وامرأة فيها) بالنصب والرفع ، ولا يُبنى على [تَوَهُّم] تركُّبه مع المبدل منه ؛ لأنَّهُ علىٰ نية تَكْرار العامل ؛ فبينهما فاصلٌ مُقدَّر ، وجوَّزه بعضُهُم ؛ لأنَّ هـٰذا الفاصلَ هنا يقتضى الفتح ، فإن كان معرفةً تعيَّن رفعُهُ ؛ نحوُ : ( لا أحدَ زيدٌ وبكرٌ فيها ) ، وكذا يُقال في عطف البيان ، وأمَّا التوكيد : فالأُولَىٰ في اللفظيِّ منه : كونُهُ علىٰ لفظ المُؤكَّد مُجرَّداً عن التنوين ، ويجوز رفعُهُ ونصبه ، وأمَّا المعنوئُ : فيمتنعُ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يتبع نكرة ؛ لأنَّ أَلْفَاظَهُ معارفُ ، أمَّا علىٰ أنَّهُ يتبعُها : فيتعيَّن رفعه ؛ لعدم تسلُّط ( لا ) على المعرفة . ( خضرى ) ( ١/ ٢٩٠) .

 <sup>(</sup>٢) انظر (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور (٢/ ١٤٤) ، و(شرح التسهيل) ( ٦٨/٢) .

إذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ علىٰ ( لا ) النافيةِ للجنس. . بَقِيَتْ على ما كان لها مِنَ العمل وسائرِ الأحكام التي سَبَقَ ذِكْرُها ؛ فتقولُ : ( أَلَا رجلَ قائمٌ ؟ ) ، و( أَلَا غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ ) ، و( أَلَا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟ ) ، وحُكْمُ المعطوفِ والصفةِ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهام . . كحُكْمهما قبلَ دخولِها .

هكذا أَطْلَقَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ، وفي كلِّ ذلك تفصيلٌ .

تستحقُّهُ ، و(دون): حالٌ منه ، وليس بين (استفهام) و(الاستفهام) إيطاءٌ ؛ لاختلاف اللفظ تعريفاً وتنكيراً .

قال ابنُ قاسم : ( ويُمكِنُ إطلاقُ « لا » ، فتشملُ : العاملةَ عملَ « إنَّ » ، والعاملةَ عمل « إنَّ » ، والعاملةَ عمل « ليس » )(١) .

قوله: (وفي كلّ ذلك تفصيلٌ) عبارةُ الأُشْمُونيِّ: (وأكثرُ ما يكونُ ذلك \_
 أي: إثباتُ الأحكام المُتقدِّمةِ لها مع الهمزة \_ إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ،

قوله: (و«دون»: حالٌ منه) المُتبادرُ مِنْ صنيعِهِ: أنَّ الضميرَ راجعٌ
 لـ (ما)، وفيه نَظَرٌ، بل هو حالٌ مِنْ فاعل (تستحقُّ) الراجع لـ (لا)، تأمَّلُ .

اللهُ قُوله: (عبارةُ الأَشْمُونيِّ ...) إلى آخره: قَصَدَ بنَقْلِ عبارةِ الأُشْمُونيِّ : أنَّ صنيعَ الشارحِ غيرُ تامٌ ؛ أمَّا أوَّلاً : فلأنَّهُ لم يُبيِّنِ الكثيرَ مِنْ غيره ، بل ظاهرهُ الاستواءُ ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّ قولَهُ : (وفي كلِّ ذلكَ تفصيلٌ ) . غيرُ مُناسِبٍ ؛ لأنَّ مثلَ هاذه العبارةِ إنَّما يُقالُ في حُكْم اتَّقِقَ على تقييده بشيء ، وما هنا ليس كذلك ، فكان عليه أنْ يصنعَ كما صنعَ الأَشْمُونيُّ ، أو يقولَ مثلاً عَقِبَ قولِهِ : (هكذا أطلقَ الناظمُ ) : (وهو أحدُ مذهبينِ :

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١).

ويقِلُ إذا كان مُجرَّدَ استفهام عن النفي ؛ حتى توهَّم الشَّلُوبِينُ أَنَّهُ غيرُ واقع ، أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام التمنِّي وهو كثيرٌ. . فعندَ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ « أَلَا » هاذه بمنزلة « أَتمنَّى » ؛ فلا خبرَ لها ، وبمنزلة « ليت » ؛ فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها، ولا إلغاؤها إذا تكرَّرتْ ، وخالفَهُما المازنيُّ والمُبرِّدُ ) انتهى مُلخَّصاً (١).

\_\_\_\_\_

ثانيهما \_ وهو مذهبُ سيبويهِ \_ : التفصيلُ بينَ أَنْ يُقصَدَ بالاستفهام التوبيخُ أو النفي ؛ فيكونَ الحُكْمُ كما ذَكَرَ ، وبينَ أَنْ يُقصَدَ بـ « أَلَا » التمنِّي ؛ فيبقىٰ لها عملُها في الاسم . . . ) إلىٰ آخرِ ما ذَكَرَهُ ، تأمَّلْ .

وقوله: (عن النفي) مُتعلِّقٌ بـ (استفهام)، وتجرُّدُهُ خُلُوُّهُ عن التوبيخ؛ فهو مُرادٌ لذاته، لا للانتقال منه إلى معنى مجازيٌّ هو التوبيخُ، بخلاف ما تقدَّم.

وله: (أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام) ؛ أي: بالهمزة التي للاستفهام باعتبار الله قوله: (أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام) ؛ أي: بالهمزة التهمزة مع ( لا )؛ ما كان ، وإلا فهي الآن قد انسلخ عنها الاستفهام ، والمُرادُ: بالهمزة مع ( لا )؛ إذ المجموع هو الدالُ على التمنِّي على المذهبين ، وهاذه الدَّلالةُ بطريق الحقيقة لا المجاز ، وكما انسلخ الاستفهام عن الهمزة انسلخ النفى عن ( لا ) .

● قوله: (فلا خبرَ لها)؛ أي: لا لفظاً ولا تقديراً، واسمُها بمنزلة المفعول به.

قوله: ( فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها. . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ

<sup>(</sup>۱) شرح الأشموني ( ۱/۱۰۳ ـ ۱۰۶ ) ، وانظر « شرح الجزولية » للشلوبين ( ۳/ ۱۰۰۰ ) ، و « شرح التسهيل » ( ۲/ ۷۱ ) ، و « ارتشاف الضَّرَب » ( ۱۳۱۸ / ۱۳۱۸ ) ، و « مغنى اللبيب » ( ۲/ ۱۳۵ ) .

وهو أنَّهُ : إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفي. . فالحُكْمُ كما ذَكَرَ (١) ؛ مِنْ أَنَّهُ يبقىٰ عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ مِنْ أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فمثالُ التوبيخ : قولُكَ : ( أَلَا رجوعَ وقد شِبْتَ ؟ )، ومنه : قولُهُ (٢) : [من البسيط] ١١٣ ـ أَلَا ٱرْعِوَاءَ لَمَنْ وَلَّتْ شَبِيبتُهُ وَآذَنَـتْ بِمَشِيـبِ بعــدَهُ هَــرَمُ

♥ قوله: (التوبيخ) ؛ أي: اللَّوْمُ والعَتْبُ ، كما في «المصباح » (٣) ، وقال الجَوْهَرِيُّ : ( التوبيخُ : التهديد ) انتهىٰ (٤٠ ؛ أي : التوبيخُ على الفعلِ الماضي .

قوله: (ألا أرْعِواءَ لمَنْ...) إلى آخره: الهمزة: للاستفهام التوبيخيُّ ، و( لا ) : نافيةٌ للجنس ، و( ٱرْعِواء ) : اسمُها ، .......

( ليت ) لا تُركُّبُ معَ اسمِها ، ولا تُلغيٰ عندَ التَّكْرار .

€ قوله : ( على الفعل الماضي ) ، أو على الحال ، أو على كليهما .

<sup>(</sup>١) للكن مع التوبيخ كثيرٌ ، ومع الاستفهام عن النفي قليل ؛ حتى توهَّم الشلوبينُ عدمَ وقوعه . ( خضری ) ( ۲۹۰/۱ ) .

بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢/ ٧٠ ) ، وابنه في ( شرحه على الألفية ) ( ص١٣٩ )، وابن هشام في ( أوضح المسالك ) ( ٢/ ٢٥ )، و « مغني اللبيب ، ( ٩٦/١ ) ، والشارح في « المساعد ، ( ١/ ٣٥٠ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٤٤٥ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ٥٣٢ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٠٩ ـ ٠ ٨١ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ٢/ ٩٢ ) .

<sup>(7)</sup> المصباح المنير (1/4).

<sup>(</sup>٤) الصحاح ( ١/ ٤٣٤ ) .

والخبرُ : محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ ، وهاذا محلُّ الشاهد ، و( الارعواءُ ) : الانكفافُ عن القبيح .

وقولُهُ: (لمَنْ وَلَّتْ) يحتملُ: أَنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر والخبرُ محذوفٌ ، وأَنْ يكونَ خبراً ، و(الشَّبِيبةُ): الشبابُ ؛ قال في «المصباح »: (شَبَّ الصبيُّ يَشِبُّ - مِنْ باب «ضَرَبَ » - شَباباً وشَبِيبةً ، وهو شابٌ ، وذلك سِنٌّ قبلَ الكُهُولةِ) (١) ، و(آذَنَتْ): أَعْلَمَتْ ، و(الهَرَم): الكِبَر؛ قال في «المصباح»: (هَرِمَ هَرَماً ، فهو هَرِمٌ - مِنْ باب «تَعِبَ » -: إذا كَبِرَ وضَعُفَ) (٢).

الخبر ، والخبر : محذوف ) جَزَمَ هنا بحذف الخبر ، وتردَّد فيه بعدُ ؛ فكان الأَوْلِين : حذفٌ هــٰذا اكتفاءً بما بعدُ ".

\* قوله: (أنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر) فيه: أنَّهُ يكونُ حينئذِ اسمُ (لا) مِنْ قَبيلِ الشبيهِ بالمضاف، فكان حقُّهُ النصبَ معَ التنوينِ، إلا أنْ يُقالَ: إنَّما حُذِفَ التنوينُ إجراءً للشبيه بالمُضاف مُجْرى المضاف، كما قيل في: « لا مانعَ لِمَا أَعْطَيتَ »(١٤).

\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) المصباح المنير (١/٤١٠).

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ٢/ ٨٧٦ ) .

<sup>(</sup>٣) سيأتي بعد أسطر.

<sup>(</sup>٤) انظر ما سبق تعليقاً في ( ٦٠٦/٢ ) .

الَّ اَصْطِبارَ لَسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقِي اللَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي وَإِن قُصِدَ بِـ ( أَلَا ) التمنِّي : فمذهبُ المازنيِّ : أنَّها تبقىٰ علىٰ جميعِ ما كان لها مِنَ الأحكام ، وعليه يتمشَّىٰ إطلاقُ المُصنَّق .

قوله: (ألَا أَصْطِبارَ لسَلْمئ...) إلىٰ آخره: الهمزة : للاستفهام،
 و( لا ): لنفي الجِنْس، و( أَصْطِبار ): اسمه ، وخبره : محذوف (۲) ؛ وهو
 ( حاصل ) أو ( موجود ) ، وهذا محل الاستشهاد .

و( أم ) : عاطفةٌ اسميَّةً مِثْلَها علىٰ مِثْلها منفيَّةً ، و( إذا ) : ظرفٌ ، و( الذي ) : مفعولُ ( أُلاقى ) ، و( أَمْثالِي ) : فاعلُ ( لاقاه ) .

والمعنى : ليت شِعْري إذا لَقِيتُ ما لاقاه أمثالي مِنَ الموت ؛ أينتفي الصبرُ عن هاذه المرأة أم لها تثبُّتُ وجَلَدٌ ؟ وكَنَىٰ عن الموت بما ذَكَرَ ؛ تَسْلِيةٌ لها .

قوله: (اسميّة مِثْلَها...) إلى آخره: لعل الأولى: (اسميّة مُثبتة على مثلها منفيّة )، كما في بعض النسخ (٣) ، والمُماثلة في مُطلَق الاسميّة .

<sup>(1)</sup> البيت لمجنون ليلئ في « ديوانه » (ص١٧٨) ، وفيه : (لليلئ) بدل (لسلمئ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/ ٧٠) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص١٣٩ ) ، و « توضيح المقاصد » ( ١٠ / ٥٠) ، و « أوضح المسالك » ( ٢٤/٢ ) ، و « مغني اللبيب » ( ١/ ٧٩ ) ، و « المساعد » ( ١/ ٣٥٠) ، و « همع الهوامع » ( ١/ ٣٢٠ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ١/ ٨٠٨ ) ، و « شرح أبيات المغني » ( ١/ ٤٧ ) .

<sup>(</sup>٢) الأُولىٰ : تأنيث الضمير في ( اسمه ) و( خبره ) ، كما سبق في شرح البيت السابق .

<sup>(</sup>٣) جاءت على الأُولويَّة في ( ب ، د ، هـ ) .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم ، ولا يجوزُ إلغاؤُها (١) ، ولا الوصفُ أو العطف بالرفع مُراعاةً للابتداء (٢) .

ومِنِ استعمالها للتمنّي: قولُهُم : (أَلَا ماءَ ماءً بارداً؟) ، وقولُ الشاعر (٣) :

قوله: (أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم)؛ أي: ولا خبرَ لها؛ لأنَّ
 (أَلَا) هـٰـذه بمنزلة (أَتمنَّىٰ)، وهو لا خبرَ له، فكذا ما هو بمعناه (٤٠).

﴿ قوله : ( أَلَا ماءَ ماءً بارداً ؟ ) يجوزُ في ( ماء ) الثاني : الفتحُ علىٰ أنَّهُ

(١) لأنها كـ (ليت) ، وهي لا تُلغى . «خضري » ( ١/ ٢٩١ ) .

(۲) وذهب إلى الأوَّل أيضاً : المُبرِّد ، وإلى الثاني : الخليل والجَرْمي . انظر هاذه المسألة في « شرح التسهيل » ( 1717) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (1718) ، و« توضيح المقاصد » ( 1/700) ، و« همع الهوامع » ( 1/700) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ٢ / ٢ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص١٣٩ ) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » ( ٢١ / ٥٥ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٢٦ / ٢ ) ، و « مغني اللبيب » ( ٢١ / ٩٦ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ٢ / ٣٠٥ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ٢ / ١٥ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢ / ٨١٠ / ٨١٢ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ٢ / ٢ / ٩٣ ) .

تنبيه : تَرِدُ ( أَلَا ) للتنبيه ، وهي الاستفتاحية ؛ فتدخلُ على الجملتين ؛ نحو : ﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيكَ اللَّهِ لَكُ خُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [هود : ٨] ، وللعَرْض أَوْلِيكَ اللَّهِ لَا خُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [هود : ٨] ، وللعَرْض والتحضيض ؛ فتختصُّ بالفعلية ؛ نحو : ﴿ أَلَا يُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ أَلَا لَهُ لِلْكُونَ قَمَّا ﴾ [التوبة : ٢٣] . ﴿ خضري ، ( ١/ ٢٩١ - ٢٩٢ ) .

(٤) وعلىٰ قول المازني: يكون الخبر مُقدَّراً.

مُركَّبٌ مع الأوَّل ، والرفعُ مُراعاةً لمحلِّها مع ( لا ) ، والنصبُ مُراعاةً لمحلِّ النكرة ، وهاذا مِنَ النعت المُوطِّئِ ، قال في « التوضيح » : ( والقولُ بأنَّ « ماء » الثاني توكيدٌ أو بدلٌ . . خطأٌ )(١) ؛ أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ عن كونه مُرادِفاً ، فلا يصحُّ كونُهُ توكيداً ولا بدلاً ؛ لعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

قوله: (لمحلّها مع « لا ») لعلّ الأولى : (لمحلّه مع « لا ») ، إلا أنْ
 يُقالَ : الضميرُ راجعٌ للاسم باعتبار كونِهِ نكرةً أو كلمةً .

﴿ قوله : (أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ . . ) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ جوَّز بعضُهُم التوكيدَ معَ الوصف في قوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ \* نَاصِيَةِ كَلاِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق : ١٥- ١٦] ، فكذا هنا .

إلا أَنْ يُقَالَ : ( الناصية ) الأُولئ مُعرَّفةٌ بـ ( أل ) العهديَّة ؛ أي : الناصيةِ المعهودةِ ؛ وهي الناصيةُ الكاذبة ؛ فالتعريفُ بـ ( أل ) العهديَّةِ قام مَقامَ الوصف ؛ فصحَّ التوكيدُ ، بخلاف ما هنا .

ووجَّه بعضُهُم جوازَ كونِهِ توكيداً: بأنَّهُ لا مانعَ مِنِ اعتبار الوصف طارئاً بعدَ التوكيد ؛ فقد اتَّحَدَ اللفظانِ إطلاقاً ، أو بأنَّ وصفَ الأوَّلِ محذوفٌ لدَلالة وصف الثانى عليه ؛ فقد اتَّحدا تقييداً .

قوله: (ولا بدلاً)؛ أي: بدل كل ؛ لأنّه الذي تُعتبَرُ فيه المُساواة؛
 أي: الاتحادُ في الماصدق بحسبِ الإرادة مع اختلاف اللفظِ والمعنى ؛ ولذا

<sup>(1)</sup> أوضح المسالك ( ٢/ ٢٤ ) .

ه قوله: (أَلَا عُمْرَ ولَّىٰ...) إلىٰ آخره: (أَلَا) للتمنِّي ، و(عُمْر): اسمُها مبنيٌّ على الفتح ، وجملة (ولَّىٰ): بمعنىٰ (أَدْبَر) صفة (عُمْرَ) ، و(مُستطاعٌ): خبرٌ مُقدَّم ، و(رجوعُهُ): مبتدأٌ مُؤخَّر ، والجملة : صفةٌ ثانيةٌ لـ (عُمْرَ) ، ولا خبرَ لـ (أَلَا) عندَ سيبويه كالخليل ، وخالف المازنيُّ والمُبرِّدُ ، فيكونُ الخبرُ عندهما هو جملة (مُستطاعٌ رجوعُهُ)(١) ، و(يَرْأَبَ)

علَّل عدمَ صحَّةِ كونِهِ بدلاً بعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

ولا يُقالُ: هو بدلُ بعضٍ ؛ لأنَّهُ ليس جزءاً مِنْ كلِّ ؛ إذ المُقيَّدُ ليس بعضاً مِنَ المطلق ؛ إذ البعضُ لا يكونُ إلا مِنْ كلِّ مُركَّبٍ مِنْ أجزاء أو أفرادٍ ، والمطلقُ دالٌ على الماهيَّة بلا قيدٍ ؛ فليس فيه تَرَكُّبٌ .

وجوَّز في « النُّكَت » كونَهُ بدلَ كلِّ أو عطفَ بيانِ ؛ لجواز كونِهِما أوضحَ مِنَ المتبوع (٢) ، ولعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ أُرِيدُ مِنْ (ماء) الأوَّلِ الماءُ البارد ، فيتَّحدانِ ماصدقاً بحسَبِ الإرادة ، ولا يُعتبَرُ عندَهُ فيهما اختلافُ اللفظ والمعنى ، بخلاف مَنْعِ صاحب « التوضيح » ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ على أنَّ (ماء) الأوَّل مُرادٌ منه مطلقٌ ؛ لقصد الإجمال ثمَّ التفصيل بما بعدُ .

قوله: (والجملةُ: صفةٌ ثانيةٌ لـ «عُمْرَ») بَحَثَ فيه الرُّودانيُّ: بأنَّهُ
 كمُكابرةِ مُقتضى العقلِ؛ إذ لا يَشُكُ عاقلٌ في أنَّ المُتمنَّىٰ إنَّما هو استطاعةُ

<sup>(</sup>۱) انظر «شرح التسهيل» ( ۷۱/۲ ) ، و« التذييل والتكميل» ( ۳۰۸/۵ ) ، و« مغني الليب » ( ۱۳۰۸ ) .

<sup>(</sup>٢) نكت السيوطي ( ق/ ٩٣ ) .

و المنه المنه المنه و ا المنه و المن

بالنصب : جوابُ التمنِّي ، وهو بفتح الياء التحتيَّة وسكونِ الراء ، وفي آخره باءٌ مُوحَّدةٌ قبلَها همزةٌ ؛ بمعنىٰ : ( يُصلِح ) ، وفاعلُهُ : ضميرُ ( العُمْر ) الذي بمعنى المُدَّة ، و( أَثْأَتْ ) بمُثلَّثة بعد الهمزة الأُولىٰ ؛ أي : أفسدتْ ، و( يدُ الغَفَلات ) : مِنْ باب المَكْنيَّةِ والتخييلِ ، كما في ( يد الشَّمال ) .

والشاهدُ : في قوله : ( أَلَا عُمْرَ ) ؛ حيثُ أُرِيدَ بالاستفهام مع ( لا ) مُجرَّدُ التمنِّي .

ﷺ قوله : (إذا المُرادُ) في بعض النسخ : بـ (إذ) التعليليَّة (١) ،

رجوعٍ عُمْرٍ ولَّىٰ ، فيكونُ ( مُستطاعٌ ) خبرَ ( لا ) ، ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ هو العُمْرُ المُستطاعُ رجوعُهُ . انتهىٰ ؛ فالحقُّ معَ المازنيِّ والمُبرِّد<sup>(٢)</sup> .

وقولُهُ: ( ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ... ) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يصحُّ عقلاً أنَّ المُتمنَّىٰ هنا هو ذلك وإن كان التمنِّي كما يكونُ في مُمكِنٍ مُستبعَدِ الحصولِ يكونُ في المُحال ، فتدبَّرْ .

قوله: ( مِنْ باب المَكْنيَّةِ والتخييلِ ) ؛ حيثُ شبَّه ( الغَفَلات ) بشخصٍ
 مُكتسِبٍ ، وحَذَفَهُ ورمزَ إليه بشيءِ مِنْ لوازمه ؛ وهو اليد .

<sup>(</sup>١) جاء في جميع نسخ (الشرح) بـ (إذ) التعليلية ، وبخط الإمام ابن هشام بـ (إذا) الشرطية .

<sup>(</sup>۲) انظر (حاشية الصبان) (۲/۲۲).

إذا دلَّ دليلٌ على خبرِ ( لا ) النافيةِ للجنس. . وَجَبَ حذفُهُ عندَ التميميِّنَ والطائيِّينَ ، وكَثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيِّينَ ، ومثالُهُ : أَنْ يُقالَ : ( هل مِنْ رجلٍ قائمٍ ؟ ) ، فتقولَ : ( لا رجلَ ) ، وتحذفُ الخبرَ ـ وهو ( قائمٌ ) ـ وجوباً عندَ التميميِّينَ والطائيِّينَ ، وجوازاً عندَ الحجازيِّينَ .

ولا فرقَ في ذلك بينَ أَنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفِ ولا جارٌ ومجرورٍ ؛ كما مُثلً ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ نحوُ أَنْ يُقالَ : ( هل عندَكَ رجلٌ ؟ ) ، أو ( هل في الدار رجلٌ ؟ ) ، فتقولَ : ( لا رجلَ ) .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليلٌ.. لم يَجُزْ حذفُهُ عندَ الجميع ؛ نحوُ قولِهِ صلَّى اللهِ عليه وسلَّم : « لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ »(١) ، .......

-----

وفي بعض آخَرَ: بـ ( إذا ) الشرطيَّةِ ، قال ابنُ غازٍ: ( والشرطُ أَبْينُ ) (٢٠) ؛ أي : لأنَّ التعليلَ يُوهِمُ ظهورَ المُرادِ في كلِّ تركيبٍ وقعتْ فيه « لا » ، وليس كذلك ، بل قد يظهرُ وقد لا ، تدبَّرْ .

 « قوله : (إذا دلَّ دليلٌ) ؛ أي : قرينةٌ مقاليَّةٌ ؛ كذِكْره في السؤال ، أو حاليَّةٌ ؛ بأنْ دلَّ عليها السِّياقُ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبا : ١٥] ؛ أي : لهم ، و﴿ قَالُواْ لَاضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ؛ أي : علينا .

﴿ قوله : ( لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ ) قال في « المصباح » : ( غارَ الزوجُ على

قوله : ( بأنْ دلَّ عليها ) الأُولىٰ : ( عليه ) .

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٣٣/٢٧٦٠) عن سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

<sup>(</sup>٢) إتحاف ذوى الاستحقاق ( ٣٦٦/١ ) .

وقولِ الشاعر(١) : [من البسيط]

### ١١٦ ـ . . . . . . والا كريمَ مِنَ الولْدانِ مَصْبُوحُ

امرأته : غَضِبَ مِنْ فعلها ، والمرأةُ علىٰ زوجها ، يَغارُ ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ غَيْراً وغَيْرةً بالفتح ، قال ابنُ السِّكِيت : ولا يُقالُ : « غِيراً » و « غِيرةً » بالكسر ) انتهىٰ (٢) .

والمعنىٰ : أنَّهُ لا أحدَ أشدُّ غَضَباً مِنَ الله تعالىٰ علىٰ مَنْ تَعَرَّض لأحبابه وأصفيائِهِ (٣) ، كما يَغارُ الزوجُ على زوجته .

قوله: (ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ) جَعَلَ ابنُ الناظمِ تبعاً

قوله : ( مِنْ باب « تَعِبَ » ) الأنسبُ بالمصدر : .......

\_\_\_\_

(۱) عجز بيت لرجل جاهلي من بني النَّبِيت ، وقيل : قائله حاتم الطائي أو أبو ذُويب ، والصواب : الأوَّل ، كما نصَّ عليه ابن هشام ، وسيذكر المُحشِّي الصواب في رواية صدره ، وهو من شواهد : ( الكتاب » ( ۲۹۹۲ ) ، و « شرح التسهيل » ( ۲۷۷۰ ) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص ١٤٠ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ۲/٨٤٤ ـ ٤٤٤ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/٤٥١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١/٤٥١ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص ٢٤٠ ـ ٤٢٣ ) .

(٢) المصباح المنير ( ٦٢٧/٢ )، وسقط منه: (غضب من فعلها)، وانظر « إصلاح المنطق » ( ص١٦٥ ) .

(٣) وقال الخضري في «حاشيته » ( ٢٩٢/١ ) : ( المرادُ بالغَيْرة : لازمُها وغايتُها ؛ وهو مقتُ مَنْ تعرَّض لمحارمه ، لا انفعالُ النفسِ مِنْ فعل ما يُستكرَهُ ؛ لاستحالته على الله تعالى ) .

وإلى هاذا أشار المُصنِّفُ بقوله: (إذا المُرادُ مَعْ سقوطِهِ ظَهَرْ)، واحَتَرزَ بهاذا: ممَّا إذا لم يظهرِ المُرادُ مع سقوطه؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حينتذِ الحذفُ كما تقدَّم.

#### لغيره صدرَهُ:

ورَدَّ جازِرُهُم حَرْفاً مُصرَّمةً في الرأسِ منها وفي الأَصْلاءِ تَمْلِيحُ إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلقى أَصِرَّتُها ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ (٢) ( الجازِرُ ) : الذي يَنحَرُ الإِبلَ ، و( الحَرْف ) بالحاء المُهمَلة وسكونِ الراء

( مِنْ باب « خاف » )<sup>(٣)</sup> .

● قوله: (ورَدَّ جازِرُهُم...) إلىٰ آخره: قبلَ هــٰذا البيت:
 هلَّا سألتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبي عندَ الشتاءِ إذا ما هبَّتِ الريحُ

 <sup>(</sup>۱) شرح ابن الناظم ( ص۱٤٠ ) ، وانظر « الكتاب » ( ۲۹۹/۲ ) ، و « الأصول في النحو »
 ( ١/ ٣٨٥ ) ، و « المقتضب » ( ٤/ ٣٧٠ ) ، و « شرح التسهيل » ( ٢/ ٥٧ ) .

<sup>(</sup>٢) والحاصل : أنَّ بعضَ النُّحاةِ أخطأ في هـنذا البيت مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ : في نسبة البيت إلى حاتم أو أبي ذؤيب ؛ والثاني : في ذكر صدر البيت ، وبعضَهُم أخطأ في الثاني فقط .

<sup>(</sup>٣) تبع المُحشِّي في ذلك البغداديُّ في ( شرح أبيات المغني ) ( ٣٢٨/٤ ) .

آخرُهُ فاءٌ: هي الناقةُ (۱) ، شُبّهتْ بحَرْف الجبل ، و ( مُصرَّمةٌ ) بضمِّ الميم وفتحِ الصاد المُهمَلة والراءِ المُشدَّدة وميم مفتوحة : صفة (حَرْفاً) ؛ يُقالُ : ( ناقةٌ مُصرَّمةٌ ) : إذا قُطِعتْ أَخْلافُها ؛ جمع (خِلْف) بكسر الخاء المُعجَمة ؛ ك (حِمْل وأَحْمال) ؛ وهو لذات الخُفِّ كالنَّدْي للإنسان ، ويُروى : (مُضمَّرةً ) ؛ أي : مهزولة .

و ( الأَصْلاءُ ) جمعُ ( صَلاً ) ؛ وهو ما حولَ الذَّنَب ، و ( التمليعُ ) ؛ أي : شيءٌ مِنْ مِنْح ؛ أي : شَحْم ، وأَطْلَقَ الملحَ عليه تشبيهاً له به ، و ( اللَّقاح ) : جمعُ ( صِرَار ) لَقُوح ) ؛ ك ( صَبُور ) ؛ وهي الناقةُ الحَلُوبُ ، و ( الأَصِرَّة ) : جمعُ ( صِرَار ) بكسر الصاد المُهمَلة ؛ وهو خيطٌ يُشَدُّ به ضَرْعُ الناقة لئلَّا يرضعَها ولدُها ، وإنَّما يُلْقى إذا لم يكن ثَمَّ دَرُّ ، و ( الولْدان ) : جمعُ ( وَلِيدٍ ) مِنْ صبيِّ وعبد ، و ( مَصْبُوح ) : مِنْ ( صَبَحتُهُ ) بالتخفيف : إذا سقيتَهُ الصَّبُوحَ ؛ وهو الشرابُ بالغَدَاة .

قوله : (إذا قُطِعتْ أَخْلافُها ) عبارةُ غيرهِ : (المُصرَّمةُ : التي يُعالَجُ

هُ قُولُهُ . ﴿ إِذَا قَطِعَتُ الْحَلَاقُهُا ﴾ عباره عيرِهِ . ﴿ المَصْرَمَهُ . التي يعالجُ ضَرْعُهَا لينقطعَ لَبَنُها ؛ ليكونَ أقوى لها )<sup>(٢)</sup> .

هِ قوله : ( جمعُ « صَلاً » ) ؛ كـ ( عَصاً ) ؛ فالجمعُ والمفردُ كـ ( أَسْبابِ وسَبَبِ ) .

♦ قوله : (تشبيهاً له به ) ؛ أي : بجامع البياض .

<sup>(</sup>۱) قيَّدها في «القاموس» ( ۱۲۲/۳) بالضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، وانظر « تاج العروس » ( ۱۲۸/۲۳ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر « حاشية الصبان » ( ٢/ ٢٤ \_ ٢٥ ) .

يصفُ الشاعرُ بهاذا سَنَةً شديدةَ الجَدْبِ قد ذهبتْ بالمُرتفَقِ ؛ فاللَّبنُ عندَهُم مُتعذِّرٌ لا يُسقاه الولدُ الكريم فضلاً عن غيره ، فجازِرُهُم يَرُدُ عليهم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَ للضيف ؛ إذ لا لبنَ عندَهُم .

\* قوله: (يصفُ الشاعرُ) ؛ وهو شخصٌ مِنْ بني نَبِيت قبيلة مِنَ العرب، المجتمعَ هو وحاتِمٌ والنابغةُ عندَ امرأةٍ تُسمَّىٰ ماوِيَّةَ خاطِبِينَ لها، فقدَّمتْ حاتِماً، فقال النَّبيتيُّ : (هلَّا سألتِ...) إلى آخره.

والمعنى: أنَّهُ في وقتِ ما صارتِ النِّياقُ ذاتُ اللَّبَنِ جافَّةَ الضُّرُوعِ مِنَ اللَّرِ ؛ حتى طُرِحتْ عنها الخُيُوطُ التي تُشَدُّ على ضُرُوعها لمَنْعِ أولادِها مِنْ رَضاعها ، وصار لا أحدَ مِنَ الوِلْدانِ الأَعِزَّةِ يُسقَىٰ مِنَ اللَّبَنِ شيئاً في الصباح. . ردَّ عليهم - أي : على قوم الشاعر - جازِرُهُم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَهُ للضيف ؛ لعدم وجودِ لَبَنِ عندَهُم يَقْرُونَهُ به ؛ مِنْ كلِّ ناقةٍ عُولِجَ ضَرْعُها لانقطاعٍ لَبَنِها ، وفي رأسها وما حولَ ذَنبِها شحمٌ ؛ لكثرة السِّمَن .

يعني : أنَّهُ مِنْ قومٍ كرام ؛ حتى إنَّهُم في السَّنَةِ المُجْدِبةِ التي يَعِزُّ فيها وجودُ اللَّبَنِ يأتون مِنْ مَرَاعِيهم بالناقة المذكورة ، ويذبحونَها للضيف ، ويُحسِنون قِراهُ ، فلا ينبغي حينئذ لماوِيَّةَ أَنْ تُقدِّمَ حاتِماً عليه ، بل يُطلَبُ منها أَنْ تسألَ النَّبِيتيِّنَ عن حَسَبِهِ وشرفِهِ وكرمِهِ عندَ الشتاءِ إذا هبَّتِ الريحُ ؛ لتعلَمَ أَنَّهُ ذو كرم ، ومِنْ قوم كرام . انتهى .





ଢ଼ୢ୵୲ତଧଽ୕୕ଵ୲ତଧଽ୕୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵ୲ତଧଽ୕ଵତଧଽ୕

﴿ ٢٠٦\_ اِنصِبْ بفعلِ القلبِ جُزْأَيِ ٱبتِدَا ﴿ أَعْنِي (رَأَىٰ) (خالَ) (عَلِمتُ) (وَجَدَا) ﴿ ﴿

₹ ₹₩

### ( « ظنَّ » وأخواتُها )

قوله: (بفعلِ القلبِ) مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ ، ولمَّا كانتْ جميعُ أفعالِ القلوبِ ليستْ مُتعدِّيةً إلى مفعولينِ ، بل منها ما لا يَنصِبُ إلا مفعولاً واحداً ؛ نحوُ : ( جَبُنَ ) و( حَزِنَ ). . قال : نحوُ : ( جَبُنَ ) و( حَزِنَ ). . قال : ( أَغني « رَأَىٰ » . . . ) إلىٰ آخره .

قوله: (جُزْأَيِ ٱبتِدا) ؛ أي: جُزْأَيْ جملةٍ ذاتِ ابتداءٍ ؛ فالإضافةُ
 لأَذنى مُلابسةٍ .

#### [ ظنَّ وأخواتُها ]

قوله: ( مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ ) صرَّح الرَّضِيُّ وغيرُهُ : بأنَّ إضافةَ المصدرِ تُفيدُ العموم (١) ، وأيضاً : هو مفردٌ مضاف لمعرفةٍ فيَعُمُّ .

<sup>(</sup>١) انظر (شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ) ( ٢/ ٥٠٧) .

قوله: (مع «عَدْ») بتشدید الدال ، وسُکِّنَ في البیت للوزن ، وهو حالٌ مِنْ مفعولِ (أَعْني) ، وقال في « التمرین » : (مُتعلِّقٌ به)<sup>(۱)</sup> .

قوله: (اللَّذْ ك ( اَعتَقَدْ )) صفة ( جَعَلَ ) ؛ أي: ( جَعَلَ ) الذي معناه ( اعتَقَدَ ) ؛ احترازاً مِنْ ( جَعَلَ ) بمعنى ( صَيَّرَ ) ، وستأتى (٢٠) .

على ما قبلَهُ المفيدِ أنَّ الجزأينِ إنَّما هما الجملة.

وله: (أي: «جَعَلَ » الذي معناه «اعتَقَدَ ») فيه: أنَّ الاعتقادَ هو الحُكْمُ الجازم، و(جَعَلَ) مِنْ أفعال الرُّجْحان، فكيف يكونُ معناه (اعتَقَدَ) ؟ اللهمَّ إلا أنْ يُرادَ بالاعتقاد: الظنُّ، أو بالرُّجْحان: ما عدا العلمَ ؛ فيشملُ الجزمَ لا عن دليلِ المُسمَّى اعتقاداً، كما قد يُرادُ بالظنِّ ذلك، كما في «الأطول» (٣).

ثمَّ إنَّ قضيةَ كلام المُصنِّف : أنَّ ( اعتقد ) يتعدَّىٰ إلى اثنَينِ ، وقد نَقَلَ في « الهَمْع » زيادةَ أفعالِ ؛ منها : ( اعتقد ) ، و( توهَّم )(؛) .

<sup>(</sup>١) تمرين الطلاب ( ص٥٢ ) ).

<sup>(</sup>٢) واحترازاً مِنْ (جَعَلَ) التي بمعنى (شَرَعَ) ، وقد سبق . انظر ( ٢/ ٤٦٧) وما بعدها .

<sup>(</sup>٣) الأطول ( ٢٦٩/١ ) ، وانظر « حاشية الصبان » ( ٢/ ٣٢ ) .

<sup>(</sup>٤) همع الهوامع ( ١/ ٥٣٦ ) ، وانظر « حاشية الصبان » ( ٢/ ٣٢ ) .

﴾ ٢٠٨\_ و(هَبْ) (تَعَلَّمْ) والتي كـ (صَيَّرًا) أيضاً بها أنصِبْ مُبتـداً وخَبَـرَا ﴿

هاذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الأفعال الناسخةِ للابتداء ؛ وهو (ظنَّ) وأخواتُها .

هُ قوله: (و « هَبْ ») ؛ أي: الذي بلفظ الأمر؛ بمعنى: ظُنَّ ؛ احترازاً مِنْ ( هَبْ ) أمر مِنَ الهبة ؛ فإنَّهُ مُتصرِّفٌ ، ويَقِلُّ استعمالُهُ مع ( أنَّ ) وصِلَتِها ؛ حتىٰ زَعَمَ الحَرِيريُّ : أنَّهُ مِنْ لَحْن الخواصِّ (١) ، ويَرُدُّهُ : ( هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً ) ، كما في « شرح الجامع »(٢) .

﴿ قُولُه : ( أي : بأفعالِ القلوب ) صوابُهُ : ( أي : بأفعالِ التحويل ) .

<sup>(</sup>١) درة الغوَّاص ( ص١٣١ ) .

<sup>(</sup>٢) السراج المنير (ق/ ١٢٥) ، وانظر « مغني اللبيب » ( ٢/ ٧٥١) ، و « شرح درة الغوّاص » للشهاب الخفاجي ( ص٤٢٢ ) ، وقوله : ( هَبْ أَنَّ أَبانا . . . ) إشارةٌ : إلى المسألة الحماريّة ، وتُسمَّى : ( الحجريّة ) ، و ( اليَمّيّة ) ؛ لأنَّه رُوي : ( هَبْ أَنَّ أَبانا كان حجراً مُلقى في اليَمِّ . . . ) ، و ( المنبريّة ) ؛ لأنَّ سيدَنا عمر رضي الله عنه سُئل عنها وهو على المنبر ، و ( المُشَرَّكة ) ؛ وهي أن يُتوفَّى الميتُ عن زوج وأمٌ وولدي أمَّ وأخ لأبوين ، وانظر « بحر المذهب » ( ١٦٩ /١٦ ) ، و « نهاية المطلب » ( ١٨٣ /٩ ) . و « الوسيط » للغزالي ( ٢٤٣ /١٤ ) .

وتنقسمُ إلى قِسْمَينِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوبِ : فتنقسمُ إلى قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها خمسةً : ( رَأَىٰ ) ، و( عَلِمَ ) ، و( وَجَدَ ) ، و( دَرَىٰ ) ، و( تَعَلَّمْ ) .

والثاني : ما يَدُلُّ على الرُّجْحان ، وذكر المُصنِّفُ منها ثمانية :

<u>-</u>

الأُشْمُونيِّ لها أربعةَ أنواع ؛ لأنَّ الشارحَ نَظَرَ إلى الاستعمال الغالبِ ، كما يُفهَمُ الأُشْمُونيِّ لها أربعة أنواع ؛ لأنَّ الشارحَ نَظَرَ إلى الاستعمال الغالبِ ، كما يُفهَمُ مِنْ قول الأُشْمُونيِّ : ( إنَّ أفعالَ القلوبِ المذكورةَ علىٰ أربعةِ أنواع :

الأَوَّلُ : مَا يُفِيدُ في الخَبرِ يقيناً ؛ وهو [ثلاثةٌ] : « وَجَدَ » ، و « تَعَلَّمْ » ، و « دَرَىٰ » .

والثاني : مَا يُفِيدُ فيه رُجْحَاناً ؛ وهو خمسةٌ : «جَعَلَ » ، و«حَجَا » ، و« حَجَا » ، و« عَدَّ » ، و« وَجَا » .

والثالثُ : ما يَرِدُ للأمرَينِ والغالبُ كونَهُ لليقين ؛ وهو اثنانِ : « رَأَىٰ » ، و« عَلِمَ » .

والرابعُ: ما يَرِدُ لهما والغالبُ كونُهُ للرُّجْحان ؛ وهو ثلاثةٌ: ﴿ ظَنَّ ﴾ ، و﴿ خَسِبَ ﴾ ) انتهىٰ (١) .

شرح الأشموني ( ١/ ١٥٨ ) .

(خالَ)، و(ظنَّ)، و(حَسِبَ)، و(زَعَمَ)، و(عدًّ)، و(حَجَا)، و(جَعَلَ)، و(هَبْ).

فمثالُ (رَأَىٰ): قولُ الشاعر(١):

فَأَدْخَلَ الشَّارِحُ القِسْمَ الثالثَ في الأوَّل ، والرابعَ في الثاني ، ولم ينظرُ للاستعمال المرجوح فيهما .

وقد نَظَمْتُ ذلك التقسيمَ فقلتُ : [من الرجز] (وَجَدْتُ) مَحْبُوبِي (تَعَلَّمتُ) (دَرَىٰ) الله الله يَنكُ لله الله يُنكَ رَا (حَجَا) و(عَدْ) (زَعَمْنُ) (هَبْ) با ذا كَمَلْ وخمسةٌ تُقِيدُ رُجْحاناً (جَعَلْ) (خَجَا) و(عَدْ) (ظنَّ) معْ (حَسِبتُ) فأَفْهَمَا لذَينِ قد أتى (رَأَى) (أَعْلَمَا) وللشلاثِ بعد رُجْحانٍ عُلِمْ والأغلبُ اليقينُ في (رَأَىٰ) (عَلِمْ) وللشلاثِ بعد رُجْحانٍ عُلِمْ

ه قوله : (رَأَىٰ ) لا بمعنى ( أَبْصَرَ ) ، أو ( أصاب الرِّئةَ ) ، . . . . . . . . .

قوله: (قد أتى «رَأَى» «ٱعْلَمَا») قبل: إنَّهُ مكسورٌ، والأَوْلىٰ:
 (رأىٰ وعَلِمَا)، كما في بعض النسخ (۲).

<sup>(</sup>۱) البيت للشاعر الفارس خداش بن زهير العامري في « ديوانه » ( ص٤١ ) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في ( ٢/ ٣٦٨ ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/ ٨١ ) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٥٥ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٢٢ ـ ٨٢٢ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص٤٢٥ ) .

<sup>(</sup>٢) وقد جاء على الصواب في ( د ، هـ ) .

أو بمعنى الرأي ؛ أي : المَذْهَبِ ، فإن كانتْ بمعنىٰ شيءٍ منها. تعدَّتْ لواحد ؛ نحوُ : (رأيتُ الهلالَ) ، و(رأيتُ زيداً) ؛ أي : أصبتُ رِئتَهُ ، و(رأي أبو حنيفةَ حلَّ كذا) (١) .

☼ قوله : (أو بمعنى الرأي ؛ أي : المَذْهَبِ) ؛ أي : الاعتقادِ الناشئِ عن
 اجتهاد .

و قوله: ( فإن كانتْ بمعنى شيءٍ منها. . ) إلى آخره: ظاهرُهُ: أنَّ ( رأىٰ ) مِنَ الرَّأْي مُتعدِّيةٌ لواحد دائماً ، وليس كذلك ؛ لِمَا نصَّ عليه الرَّضِيُّ ؛ مِنْ أَنَّها تتعدَّىٰ تارةً إلىٰ مفعولينِ ؛ كـ ( رأىٰ أبو حنيفة كذا حلالاً ) ، وتارةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني هـٰذَينِ المفعولينِ مضافاً إلىٰ أوَّلهما ؛ كـ ( رأىٰ أبو حنيفة حِلَّ كذا ) ، كما قد تُستعملُ ( عَلِمَ ) المُتعدِّيةُ لاثنينِ هـٰذا الاستعمال . انتهى (٢٠) .

وهاذا صريحٌ \_ حيثُ لا فَرْقَ بين ( رأىٰ ) و( عَلِمَ ) وغيرِهِما \_ في جواز استعمالِ أفعالِ هاذا الباب مُتعدِّيةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني الجزأينِ مضافاً إلىٰ أوّلهما مِنْ غير تقديرِ مفعولٍ ثانٍ ؛ لأنَّ هاذا المصدرَ هو المفعولُ به في

<sup>(</sup>۱) ومذهب غير الفارسي والناظم: أنَّ (رأى) التي بمعنى (اعتقد) تتعدَّىٰ لمفعولَينِ ، وذهبا: إلىٰ أنَّها تتعدَّىٰ لمفعول واحد. انظر «التذييل والتكميل» (٣٨/٦)، و«المقاصد الشافية» (٢/٨٨٤)، و«همع الهوامع» (٣/١٥).

 <sup>(</sup>۲) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/١٥٠ ، ١٥٠ ) ، و« حاشية الصبان »
 (۲/۲۲ ) .

ولا بدَّ مِنْ كونِ (رَأَىٰ) مبنيّاً للفاعل ، أمَّا المبنيُّ للمفعول : فقال الرَّضِيُّ : ( يُستعمَلُ « أُرى » الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ مِنْ « أَرَىٰ » عاملاً عملَ الظنِّ الذي هو بمعناه ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ « عَلِمَ » وإن كان « أَرَيتُ » بمعنىٰ « أَعْلمت » ) ، أفاده اللَّقَانيُّ (۱) .

وله: (رَأَيتُ اللهَ...) إلى آخره: (مُحاوَلةً): منصوبٌ على التمييز؛ أي: مِنْ حيثُ المُحاوَلةُ؛ أي: القُدْرةُ، وكذا (جُنُوداً).

الحقيقة ، كما صرَّح به الرَّضِيُّ غيرَ مرَّة ، فليجزِ الاقتصارُ عليه في العبارة وإنْ خالف في ذلك الدَّمَامِينيُّ مُعلِّلاً بأنَّ المضافَ إليه غيرُ مقصودِ لذاته ، وهذه الأفعالُ مُستدعِيةٌ في المعنى لشيئينِ ينعقدُ منهما المعنى المُرادُ ، فلا بُدَّ مِنِ استقلال كلِّ منهما بنفسه ، فلا يكونُ أحدُهُما كالتتمَّة للآخرِ (٢) ؛ فقد يُبحَثُ فيه : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا بدَّ مِنِ استقلال الأوَّل ، بل هو مُوطِّئُ للثاني ، فإذا أتي بمصدره وأُضيف إلى الأوَّل . . حصل المقصودُ .

الصوابُ أَنْ يقولَ بدلَ هاذه العبارةِ : ( ويُستثنى ممَّا يُفِيدُهُ كلامُهُ مِنْ أَنَّ مادَّةَ الصوابُ أَنْ يقولَ بدلَ هاذه العبارةِ : ( ويُستثنى ممَّا يُفِيدُهُ كلامُهُ مِنْ أَنَّ مادَّةَ الصوابُ أَنْ يقولَ بدلَ هاذه العبارةِ تا العبارةِ : ( أرى » المبنيُ للمفعول مضارعُ الرؤيةِ بمعنى العِلْمِ كثيراً والظنِّ قليلاً . . « أُرى » المبنيُ للمفعول مضارعُ « أَرَى » رُباعيّاً ؛ فقد قال الرَّضِيُّ : إنَّهُ بمعنى « أَظنُّ » ، ولم يُستعمَلْ بمعنى المعنى العبارة بمعنى المعنى ا

<sup>(</sup>۱) حاشية الناصر اللقاني على الأوضح (ق/٥٨)، وانظر «شرح الكافية» للرضي ( ١٤٩/٤ )، وفي (هـ): (أعلم) بدل (علم ).

<sup>(</sup>٢) انظر « تعليق الفرائد » ( ٤/ ١٣٢ ) ، و « حاشية الصبان » ( ٢/ ٢٧\_ ٢٨ ) .

فاستعملَ (رَأَىٰ) فيه لليقين ، وقد تُستعمَلُ (رَأَىٰ) بمعنىٰ (ظنَّ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦] ؛ أي : يَظُنُّونه .

ع قوله: ( تُستعمَلُ « رَأَىٰ » بمعنى « ظنَّ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ الْأَيْهُ ﴿ رَأَىٰ ) بمعنى ( ظنَّ ) ، يَرَوْنَهُ ﴾ . . . ) إلى آخره ؛ فقد اجتمع في هاذه الآية ( رَأَىٰ ) بمعنى ( ظنَّ ) ،

« أَعْلَمَ » وإن كان « أَرَيتُ » . . . ) إلى آخره ؛ فقولُهُ (١) : ( ولم يُستعمَلْ بمعنى « عَلِمَ » ) المناسبُ : ( أَعْلَمَ ) (٢) .

وحاصلُهُ مع زيادة وإيضاح: أنَّ مادَّةَ (رَأَىٰ ) ثُلاثيّاً تتعدَّىٰ لمفعولَينِ ، كما ذَكَرَهُ المُصنَّفُ هنا ، ومادَّةَ (أَرَىٰ ) رُباعيّاً تتعدَّىٰ لثلاثة ، كما يأتي (٣) ، ومحلُّ كونِ (أُرِي ) مضارعَ (أَرَىٰ ) رُباعيّاً يتعدَّىٰ لثلاثة . . إذا كان مبنيّاً للفاعل ، فإن كان مبنيّاً للمفعول ؛ كما في (٤) :

وكنتُ أُرَىٰ زيداً كما قيل سيِّداً

تعدَّىٰ إلى اثنينِ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (أظنُّ) المُتعدِّي إلى اثنينِ ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ (أَعْلَمَ) الرُّباعيِّ بمعنىٰ (أُجعَلُ عالماً) بمعنىٰ (أَعْلَمَ) مبنيًا للمجهول مِنْ (أَعْلَمَ) الرُّباعيِّ بمعنىٰ (أُجعَلُ عالماً) ببناء (أُجعَلُ) للمجهول حتىٰ يكونَ مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثة أوَّلُها نائبُ الفاعل ، وإن استُعمِلَ ماضيه \_ وهو (أَرَيتُ) \_ مبنيًا للفاعل بمعنىٰ (أَعْلَمْتُ كذلك) مُتعدِّياً لثلاثة ، واستعمالُ (أُرَى) المبنيِّ للمفعول مضارع (أَرَىٰ) رُباعيًا بمعنىٰ لثلاثة ، واستعمالُ (أَرَىٰ) رُباعيًا بمعنىٰ

<sup>(</sup>١) أي : المُحشِّي نقلاً عن الرضي .

<sup>(</sup>٢) الذي في مطبوع «شرح الكافية» (١٤٩/٤): (عَلِمَ).

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/٧٠٧).

<sup>(</sup>٤) سبق تخریجه في ( ۲/ ٥٣٠ ) .

وبمعنى (عَلِمَ) ؛ أي : يَظُنُّونَ البعثَ بعيداً ـ أي : مُمتنِعاً ـ ونعلمُهُ قريباً ؛ أي : واقعاً ؛ لأنَّ العربَ قد تستعملُ البُعْدَ فيما يُرادُ نفيُهُ ، والقُرْبَ في الوقوع .

(أظنُّ).. مِنْ باب الاستعمال في اللازم ؛ إذ معنى (أُرَىٰ): (أُجعَلُ ظاناً) ببناء (أُجعَلُ) للمجهول، ويلزمُ هذا المعنى ظنُّ المُتكلِّم، والضميرُ المُستتِرُ فيه فاعلٌ لا نائبُ فاعل، وكما أنَّهُ لم يُستعمَلْ بمعنى (أَعْلم) بالبناء للمجهول مِنْ (أَعْلم) الرباعيِّ.. لم يُستعمَلْ بمعنى (أَعْلم) بالبناء للمعلوم مِنْ (عَلِمَ) الثُّلاثيِّ الذي هو \_أي: معنى (أَعْلم) بالبناء للمعلوم ـ لازمُ معنى (أعلم) بالبناء للمجهول.

وقوله: ( يَظُنُونَ البعثَ . . . ) إلى آخره: لا يخفىٰ أنَّهُم جازمونَ بالبُعْد ، فَحَمْلُهُ على الظنِّ مُشكِلٌ ، إلا أن يُحمَلُ الظنُّ على ما يشملُ الاعتقادَ الجازمَ المخالف للواقع ، لكنَّ هنذا الحملَ لا يحسمُ مادَّةَ الإشكال بالنسبة للمُحشِّى ؛ لحُكْمه فيما مرَّ بأنَّها إذا كانتْ بمعنى الرأي تعدَّت إلى واحد .

 <sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲۸/۲ ) ،
 والشارح في « المساعد » ( ۱/ ۳۵۷ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية »
 ( ۱/ ۱۰۵ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ۲/ ۸۷۳ ) .

١٨ - عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفِ فَٱنبعثَتْ إليكَ بي واجفاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ
 ومثالُ ( وَجَدَ ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا آ أَكَثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾
 [الأعراف : ١٠٢] .

وممَّا يُروىٰ للزَّمَخْشَريِّ (١):

[من الطويل]

وأَخَرَني دَهْرِي وقَدَّمَ مَعْشَراً على أنَّهُم لا يعلمونَ وأَعْلَمُ ومُذْ أَفْلَحَ الجُهَّالُ أَعْلَمُ أنَّني أنا المِيمُ والأيَّامُ أَفْلَحُ أَعْلَمُ ومِنَ المعلوم: أنَّ الميمَ شفهيَّةٌ ، فلا ينطقُ بها الأَفْلحُ الأَعْلمُ .

و الله عَلِمْتُكَ الباذلَ. . . ) إلى آخره : ( الباذل ) مِنَ البَذْل ـ بالذال المُعجَمة ـ وهو الصَّرْفُ ، و( المعروف ) : اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما عُرِفَ مِنْ طاعة وإحسان ، و( أنبعثَتْ ) ؛ أي : ذهبت ، و( الواجِفات ) : الدَّوَاعي ، و( الأَمَل ) : الرَّجاء .

والشاهدُ: في صَدْره ؛ فإنَّ الكافَ مفعولٌ أوَّلُ ، و( الباذلَ ) : مفعولٌ ثانٍ ، و( المعروفَ ) : منصوبٌ على المفعوليَّة ، ويجوزُ جرُّهُ بإضافة الوصف إليه .

﴿ قَـولــه : ( وَجَــدَ ) ، لا بمعنــيٰ ( أصــاب ) ، أو ( استغنــيٰ ) ،

......

<sup>(</sup>۱) ديوان الزمخشري ( ص ٥٢٣ ) ضمن قصيدة يتعجَّب بها من أهل زمانه ، وعزا البيتين الصفدي في « الوافي بالوفيات » ( ١٧٣/٢٧ ) إلى هبة الله القاضي الشيرازي ، وهما مَعزُوَّان إلى الزمخشري أيضاً في « نهاية الأرب » ( ١١٠ / ٧ ) ، و « النجوم الزاهرة » ( ٧/ ٣١٢ ) .

ومثالُ ( دَرَىٰ ) : قولُهُ (۱) : قولُهُ (۱) : قولُهُ (۱) : قولُهُ (۱۱ دُريتَ الوَفِيَّ العهدِ يا عُرْوَ فَأَعْتِبِطْ فَإِنَّ أَعْتِباطاً بِالوفاءِ حَمِيدُ

أو (حَقَدَ) ، أو (حَزِنَ) ، فإن كانتْ بمعنىٰ (أصاب). . تعدَّتْ لواحدٍ ، وإن كانتْ بمعنى البقيَّةِ . . كانتْ لازمةً ، ومصدرُ الأوَّلِ : (الوِجْدان) ، والثاني : (الوِجْد) مُثلَّثَ الواو ، والثالثِ : (وَجْد) بفتحها ، والرابعِ : (مَوجدَة) .

قوله: ( دَرَىٰ ) ، لا بمعنى ( تحيّل ) ، وإلا تعدَّىٰ لواحد فقط ؛ نحو :
 ( درى الذِّئْبُ الصيدَ ) ؛ أى : تحيّل ليفترسَهُ .

﴿ قُولُه : ( دُرِيتَ الوَفِيَّ. . . ) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ؛ فالتاءُ :

و قوله: (أو «حَقَدَ») الحِقْدُ: الانطواءُ على العداوة والبغضاء، (وحَقَدَ عليه) مِنْ باب (ضَرَبَ)، وفي لغة مِنْ باب (تَعِبَ) انتهى «مصباح »(٢).

قوله : ( مَوجِدَة ) ؛ أي : بفتح الميم وكسرِ الجيم .

<sup>(</sup>۱) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » ( ۲/ ۲۹ ) ، وابنه في « شرحه على الألفية » ( ص١٤٢ ) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » ( ٣٠/ ٣٠ ) ، والشارح في « المساعد » ( ١/ ٣٥٨ ) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » ( ٢/ ٤٥٧ ) ، والسيوطي في « همع الهوامع » ( ١/ ١٤٥ ) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » ( ١/ ١٥٧ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٢٤ \_ ٨٢٥ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ٣٠ ٢٤٢ ) .

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ( ١٩٧/١ ) .

[من الطويل]

نائبُ الفاعل هي المفعولُ الأوَّلُ ، والثاني : (الوفيَّ )(٢) ، ويجوزُ خفضُ (العهد) بالإضافة ، ونصبُهُ بالتشبيه بالمفعول به ، ورفعُهُ بالفاعليَّة ، و(عُرُو) : مُرخَّمُ (عُرُوة) ، و(فاُغتبِطْ) : جوابُ شرطٍ تقديرُهُ : (إذا دُرِيتَ ذلك فاغتبِطْ) مِنَ الغِبْطة ؛ وهي أنْ يتمنَّىٰ مثلَ حالِ المغبوطِ مِنْ غير أنْ

\* قوله: ( « تَعَلَّمْ » ؛ وهي التي بمعنى « اعلَمْ » ) ، ولا تتصرَّفُ ،

سا كود الراب المعالم الماري المعالي المعالم المارد المعالم المارد

يُريدَ زوالَها عنه ، بخلاف الحَسَد ، و( بالوفاء ) : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ .

الله على المُرادُ الله المُرادُ دُمْ على تمنّي مثل مثل المرادُ بالأمر الغبطة ، وليس مُراداً هنا ؛ إذ ليس المُرادُ دُمْ على تمنّي مثلِ ما للغير ، بل المُرادُ بالأمر بالاغتباط : الأمرُ بالمُداومة على هاذه الخَصْلةِ التي يَغبِطُكَ بها الناسُ ويتمنّونَ مثلَها .

هِ قوله : ( و « بالوفاء » : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ ) المُناسِبُ : تعلُّقُهُ بما قبلَهُ (٣) .

<sup>(</sup>۱) البيت لزياد بن سيار الجاهلي ، كما قال العيني ، وصوَّب البغدادي أنه مجهول النسبة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ۲/ ۸۰ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١٤٢ ) ، و « أوضح المسالك » ( ٣١/٢ ) ، و « مغني اللبيب » ( ٢/ ٧٥١ ) ، و « المساعد » ( ٣/ ٣٥٩ ) ، و « شرح و « همع الهوامع » ( ١/ ٥٤١ ) ، و انظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٢٥ \_ ٨٢٦ ) ، و « شرح أبيات المغنى » ( ٢/ ٢٦١ \_ ٢٦٢ ) .

<sup>(</sup>٢) والأكثر في ( دَرَىٰ ) : أن يتعدَّىٰ لواحد بالباء ؛ نحو : ( دريت بكذا ) ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدَّىٰ لآخرَ بنفسه ؛ نحوُ : ﴿ وَلآ أَدَّرَىٰكُمْ بِهِ ﴾ [يونس : ١٦] . انظر « أوضح المسالك » ( ٢/ ٣٤) .

<sup>(</sup>٣) أي : بـ ( اغتباطاً ) ، والمحشي تبع العيني في « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٢٤ ) .

17٠ تَعَلَّمْ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فِبالِغْ بلُطْفِ في التحيُّلِ والمَكْرِ والمَكْرِ وهالْذه مُثُلُ الأفعالِ الدالَّةِ على اليقين .

ومثالُ الدالَّةِ على الرُّجْحانِ : قولُكَ : (خِلْتُ زيداً أخاك )(١) ،

فلا تُستعمَلُ إلا بصيغة الأمر ، فإن لم تكنْ بمعنى ( اعلَمْ ) ، بل كانتْ أمراً مِنْ ( تَعَلَّمْتُ الحسابَ ) ونحوَهُ. . تعدَّتْ لمفعولِ واحد وتصرَّفتْ (٢) .

قوله: ( تَعَلَّمُ شَفَاءَ النَّفْسِ. . . ) إلىٰ آخره: الشاهدُ: في ( تَعَلَّمُ ) ؛
 حيثُ نَصَبَ مفعولَينِ مثلَ ( اعلَمُ ) ؛ أحدُهُما : ( شَفَاءَ النَّفْس ) ، والآخرُ :
 ( قهرَ عدوِّها ) ، و( المَكْرُ ) : الخديعة .

قوله : (خِلْتُ) ؛ أي : لا بمعنى (تكبَّر) ، ولا بمعنى (ظَلَعَ الفرسُ) ونحوُهُ : إذا غَمَزَ في مَشْيه ، وإلا كانتْ لازمةً .

\_\_\_\_

.....

<sup>(</sup>۱) ومضارعه : ( إخالُ ) بكسر الهمزة كثيراً علىٰ غير القياس ، ويجوز فتحها ، وهي لغة شاذَّةٌ استعمالاً ، كما سيأتي في ( ٢/٦٧٦ ) .

 <sup>(</sup>٢) فيُقال : (تعلَّمَ الحسابَ) ، و(يتعلَّمُهُ) ، و(تعلَّمُهُ يا زيدُ) ، والفرق بينهما وبين التي بمعنى (اعلَمْ) : أنَّ هـٰذه أمرٌ بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه ، والأولى أمرٌ بتحصيله في الحال بما يذكر مِنَ المتعلقات .

ثم اعلَمْ : أَنَّ ( تعلَّمْ ) بمعنى ( اعلَمْ ) تتعدَّىٰ في الأكثر إلىٰ ( أَنَّ ) وصِلَتها ؛ كقول النابغة الدُّبياني : ( من الوافر )

وقد تُستعمَلُ ( خالَ ) لليقين ؛ كقوله<sup>(۱)</sup> : [من الطويل] \ المَعْ الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي ليَ ٱسمٌ فلا أُدعى بهِ وهْوَ أوَّلُ اللهِ العَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي

وهو المرأةُ التي غَنِيتُ العُوَانِي ) جمعُ (غانية )؛ وهي المرأةُ التي غَنِيتْ بحُسْنها وجمالِها ، ويُروى : (العَذَاريٰ) جمعُ (عَذْراءَ) ؛ وهي البِكْرُ ، وهو فاعلُ (دعا) بمعنيٰ (سمّيٰ) ، وحَذَفَ تاءَ التأنيث مِنَ الفعل ؛ لكون الفاعلِ جمعاً مُكسَّراً ، وهو يجوزُ معه الأمرانِ كما سيأتي في كلام الناظم (٢) ؛ فما في «الشواهد الكبريٰ » مِنْ جَعْله نادراً ؛ حيثُ قال : (إنّهُ كقولهم : «قال فُلانةُ »)(٣). سهوٌ .

والياءُ في ( دعاني ) : مفعولُهُ الأوَّل ، و( عمَّهُنَّ ) : مفعولُهُ الثاني ، وقد يتعدَّىٰ إليه بالباء .

والشاهدُ: في قوله: (وخِلْتُني)؛ أي: عَلِمْتُني؛ فالياءُ: مفعولٌ أوَّل، وجملةُ (لي اسمٌ): هو المفعولُ الثاني، وقولُهُ: (وهو أوَّلُ):

تَ أَبَدَ مِنْ أَطَلَالِ جَمْرَةَ مَأْسَلُ وقد أَقفرتْ منها شَرَاءٌ فَيَذْبُلُ وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( ١٨ / ٨ ) ، و « شرح ابن الناظم » ( ص١٤٤ ) ، و « همع الهوامع » ( ١٥٥ / ١) ، و « شرح الأشموني » ( ١/ ١٥٥ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ١٨ ٩ / ٢ ) ، و « تخليص الشواهد » ( ص٤٤ ) .

<sup>(</sup>۱) البيت لسيدنا النمر بن تولب العُكُلي رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص١٠١ ) ضمن قصيدة مطلعها :

<sup>(</sup>٢) انظر (٣/ ٤٥ ـ ٤٦ ).

<sup>(</sup>T) المقاصد النحوية ( ٢/ ٨٥١ ) .

و( ظننتُ زيداً صديقَكَ ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّواۤ اللهِ اللهِ عَالَىٰ : ﴿ وَظَنُّوۤاً اللهِ المَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

و ( حَسبتُ زيداً صاحبَكَ ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله (١) : [من الطويل]

جملة حاليّة مِنَ الضمير المجرور ؛ أي : تيقّنتُ في نَفْسي أنَّ لي اسماً كُنتُ أُدْعىٰ به وأنا شابٌ ، فلِمَ لا أُدعىٰ به الآنَ ، وحاصلُه ؛ أنَّهُ أنكر عليهنَّ دعاءَهُنَّ له بالعمِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُدعىٰ به الشيوخُ ، ولا تدعو النساءُ بذلك إلا لمَنْ لا التفاتَ له بالعمِّ ؛ لأنَّ الأغلبَ مَيْلُهُنَّ إلى الشباب .

﴿ قُولُهُ : ( وَظَنْنَتُ ) لا بِمَعْنَى ( اتَّهَمَ ) ، وإلا تَعَدَّتْ لُواحِدُ .

قوله: ( وحَسِبتُ ) (۲) ، لا بمعنى ( صار أَحْسَبَ ) ، أي : ذا شُقْرة ،

كُبَيشةُ حَلَّتْ بعدَ عهدِكَ عاقِلَا وكانتْ لهُ خَبْلاً على النَّأْيِ خابِلَا تَـرَبَّعَـتِ الأشرافَ ثـمَّ تَصَيَّفَتْ حَسَاءَ البُطَاحِ وٱنتجعْنَ المَسَايِلَا

وهو من شواهد: «شرح التسهيل» ( 1/4.4 )، و« شرح ابن الناظم» ( 1/4.4 )، و« المقاصد الشافية» ( 1/4.0 ) )، و« أوضح المسالك» ( 1/4.0 ) )، و« المقاصد الشافية» ( 1/4.0 ) )، و« شرح الأشموني» ( 1/4.0 ) ) وانظر « المقاصد النحوية» ( 1/4.0 ) .

(۲) ومضارعُها: (يَحسِب) بالكسر أيضاً، ويقلُّ الفتح، ومصدرُها: (الحِسْبان)
 و(المَحْسَبة).

<sup>(</sup>۱) البيت لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص١٤١ ) ، ورواية « الديوان » بشرح الطُّوسي : ( رأيتُ التقيٰ والحمدَ ) ، وعليها فلا شاهد فيه عليٰ ( حَسِبَ ) ، وهو ضمن قصيدة مطلعها :

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقىٰ والجُودَ خيرَ تجارةٍ رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاَ ومثالُ ( زَعَمَ ) : قولُهُ (١) :

أو حُمْرة وبياض كالبَرَص ، وإلا كانتْ لازمة (٢) .

قوله: ( حَسِبْتُ التُّقلٰ. . . ) إلىٰ آخره: الشاهدُ فيه ظاهرٌ ، و( رَباحاً ):
 منصوبٌ تمييزاً؛ أي: مِنْ حيثُ الرِّبْحُ والفائدةُ ، و( ما ): زائدةٌ ، وأراد بـ ( ثاقلاً ):
 ميّتاً ؛ لأنَّ البدنَ يَخِفُ بالروح ، فإذا مات الإنسانُ صار ثقيلاً كالجماد .

الله عنى ( رَعَمَ) ، لا بمعنى ( كَفَلَ ) ، أو ( سَمِنَ ) ، أو ( هُزِلَ ) ببنائه للفاعل للمفعول ضد السِّمَن ، ومصدرُهُ : ( الهُزال ) ، وأمَّا ( هَزَلَ ) ببنائه للفاعل ( يَهزَلُ هَزْلاً ) . . فهو ضدُّ الجَدِّ ، قاله الجَوْهَريُّ " ، فإن كانتْ بمعنى ( كَفَلَ ) . .

قوله: ( ضَدُّ الجَدِّ ) المصدرُ بالفتح ، والاسمُ بالكسر .

قوله: (فإن كانتْ بمعنى «كَفَلَ »...) إلى آخره: عبارةُ
 « الهَمْع »: (فإن كانتْ بمعنى «كَفَلَ ».. تعدَّتْ إلى واحد، والمصدرُ:
 « الزَّعَامة »، أو بمعنى « رَأُسَ ».. تعدَّتْ تارةً إلى واحد، وأُخرى بحرف

<sup>(</sup>۱) البيت لأبي ذُوَيب الهُذَاي في «ديوانه» (ص٦٩) ضمن قصيدة سبق مطلعها في (٢/ ٨٠) ، وهو من شواهد: «شرح التسهيل» (٢/ ٧٧) ، و«شرح ابن الناظم» (ص١٤٣) ، و« مغني اللبيب» (٢/ ٥٥١) ، و« المساعد» (١/ ٣٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٨٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٤٨ ) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٦٨ ) .

 <sup>(</sup>۲) وإن كانت بمعنى (عدّ ). . تعدّت لواحد ، وفُتحِتْ سينُها في الماضي ، وضُمّت في المضارع ، وجاء مصدرها على (حَسْب ) ، و(حُسْبان ) ، و(حِسابة ) ، و(حِسابة ) .
 و(حساب ) .

<sup>(</sup>٣) الصحاح (٥/١٨٥٠).

# ١٢٣ ـ فإنْ تَزْعُمِينِي كنتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإنِّي شَرَيتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

تعدَّتْ إلى واحدٍ ؛ تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجر ، ومثلُها إذا كانتْ بمعنىٰ ( رَأَسَ ) ، وإن كانتْ بمعنىٰ ( سَمِنَ ) أو ( هُزلَ ). . كانتْ لازمةً .

الله قوله: (فإنْ تَزْعُمِينِي...) إلى آخره: الشاهدُ: في أوَّله ؛ حيثُ تعدَّى الفعلُ إلى مفعولَينِ ؛ أحدُهُما: ياءُ المُتكلِّم ، والآخَرُ: الجملةُ بعدَهُ ، وباءُ (بالجهل): للمُقابلة ؛ أي: استبدلتُ الجِلْمَ بعدَ فِراقِكِ بالجهل ؛ أراد: أنَّهُ تَرَكَ الجهلَ ولازمَ الجِلْمَ .

والأكثرُ في هـٰذا الفعل : وقوعُهُ علىٰ ( أنَّ ) أو ( أنْ ) وصِلَتِهِما ؛ نحوُ : ﴿ وَالزَّعْمُ قُولٌ يَقْتَرِنُ بِهِ ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَ لَنَيْتَعَثُوا ﴾ [التغابن : ٧] ، قال السِّيرافيُّ : ﴿ وَالزَّعْمُ قُولٌ يَقْتَرِنُ بِهِ

الجرِّ ) انتهىٰ (١) ، وبها تعلمُ ما في المُحشِّي .

وقد زعمت أنّي تغيّرت بعدَها ومَنْ ذا الذي يا عَنَّ لا يتغيّر وقد زعمت أنّي تغيّرت بعدَها ومَنْ ذا الذي يا عَنَّ لا يتغيّر وقد زعمت أنّي تغيّرت بعدَها ومَنْ ذا الذي يا عَنَّ لا يتغيّر وقد (قال السّيرافيُّ . . ) إلى آخره : مقصودُهُ بهلذا : بيانُ معنى (زَعَم) ، وأنَّ فيه خلافاً ؛ فقال السّيرافيُّ : (إنَّ «زَعَمَ» ليس مِنْ أفعال القلوب ؛ لأنَّ معناها القولُ المقرونُ بالاعتقاد صحَّ أو لا ، فهي مِنْ أفعال الجوارح ؛ كاللّسان والحَلْق ) ، وقال السّعدُ : (هي مِنْ أفعال القلوب ؛ لأنَّ

<sup>(1)</sup> همع الهوامع ( 1/ 099 ).

 <sup>(</sup>۲) البیت لکُثیر عَزَّة في دیوانه ( ص۳۲۸) ، وهو من شواهد: د أوضح المسالك ( ۲/۲۰) ، ود تمهید القواعد ( ۳/۹۷۱) ، ود شرح الأشموني ( ۱/۱۵۷۱) ، وانظر د المقاصد النحویة ( ۸۳۳/۲ ـ ۸۳۳) .

اعتقادٌ صحَّ أو لم يَصِحَّ ) ، وقال السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : ( « زَعَمَ » : مِنْ أفعال القلوب ، و « أَجْهَلُ » : فعلٌ ، وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل فيُروىٰ بالنصب ، كما تُوهِّمَ أنَّ الزَّعْمَ هنا بمعنى القول ، أو بمعنىٰ « يكذبُ » أو « يطمعُ » ) انتهىٰ ، نقله شيخُ الإسلام (٢٠ .

قوله: (عَدًّ)؛ أي: لا بمعنى (حَسَبَ) بفتح السين؛ نحو :

معناها الرُّجْحانُ ) ، كما جرى عليه المُصنِّف والشارحُ .

فبينَ كلامِ السَّعْدِ والسِّيرافيِّ التباينُ كما علمتَ ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه العلَّامةُ الصبَّانُ وتبعه بعضُ الأفاضل في حواشي هاذا « الكتاب »(٣) .

 قوله : ( وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل ) ؛ أي : وليس مُراداً ؛ لأنَّ المعنى ليس عليه ؛ فإنَّهُ ليس مُرادُهُ الإخبارَ بأنَّهُ كان أكثرَ جهلاً مِنْ غيره ، بل أنَّهُ كان مُتَّصِفاً بالجهل ؛ كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : ( فإنِّي شَرَيتُ . . . ) إلىٰ آخره .

<sup>(</sup>۱) البيت لسيدنا النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما في « ديوانه » ( ص١٥٩ ) ، وقبله بيتان سيذكرهما المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢٧/٧ ) ، و« أوضح و« شرح ابن الناظم » ( ص١٤٣ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ١/٥٥٦ ) ، و« أوضح المسالك » ( ٣٦/٣ ) ، و« المساعد » ( ١/٥٥٥ ) ، و« همع الهوامع » ( ١/٧٧٥ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/١٥٧ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/٩٢٩ ـ ٨٣١ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٣٣٤ ـ ٤٣٤ ) .

<sup>(</sup>۲) الدرر السنية (1/1)، وانظر «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (1/1)، و« حاشية السعد على الكشاف» (5/1).

<sup>(</sup>٣) انظر « حاشية الصبان » ( ٢/ ٣٠ ) ، و« حاشية الخضري » ( ١/ ٢٩٧ ) .

( عَدَدتُ المالَ ) ؛ أي : حَسَبتُهُ أَحسُبُهُ بضمِّ السين في المضارع ، وإلا تَعَدَّتْ لواحد .

قوله: ( فلا تَعْدُدِ المَوْلَىٰ شريكَكَ . . . ) إلى آخره: هو للتُعْمانِ بنِ
 بَشِير الصحابيِّ رضي الله عنه ، وقبلَهُ :

وَإِنِّي لَأُعطِّي المَّالَ مَنْ كَانَ سَائلاً وأَغفِرُ لَلْمَوْلَى المُجاهِرِ بِالظُّلْمِ وَإِنِّي مَنْ مَنْ صَرْمِ (١٠) وإنِّي متى ما تَلْقَني جازماً لهُ فما بيننا عندَ الشدائدِ مِنْ صَرْمِ (١٠) فلا تَعْدُدِ المَوْلَى. . . . . . . . . . . . .

إلىٰ آخره ، والمُرادُ بـ ( المَوْلىٰ ) هنا : الحَلِيفُ ، أو الصاحبُ ، و ( الصَّرْمُ ) بالصاد المُهمَلة : القطعُ ، و ( العُدْم ) بضمِّ العين وسكونِ الدال المُهمَلتَينِ : الفَقْرُ .

والشاهدُ : في ( لا تَعدُد ) ؛ حيثُ جاء بمعنى الظنِّ ، ونَصَبَ مفعولَينِ ؛ أَوَّلُهُما : ( المَوْليٰ ) ، وثانيهما : ( شريكَك ) .

قوله: (حَجَا)؛ بمعنى (ظنَّ) (٢)، لا بمعنى (غَلَبَ في المُحَاجَاة) ،
 أو (قَصَد) ، أو (رَدَّ) ، أو (أقامَ) ، أو (بَخِلَ) ، قال المُرادِيُّ : (أو

<sup>(</sup>١) في (ج): (حازماً) بدل (جازماً) ، وفي (هـ): (صارماً).

<sup>(</sup>٢) قال ابن هشام في « التخليص » ( ص ٤٤١ ) : ( ولا يُعرَف غير ابن مالك من النَّحُويين مَنْ عَدَّ « حجا » مِنْ أفعال هاذا الباب ) .

قولُهُ(١):

# ١٢٥ قد كنتُ أَحْجُو أبا عمرِو أخا ثقةٍ حتى أَلَمَّتْ بنا يـومـاً مُلِمَّـاتُ

« ساقَ » ، أو « كَتَمَ » )(٢) ، فإن كانتْ بمعنى ( أقام ) \_ [أي] (٣) : مَكَثَ \_ أو ( بَخِلَ ) ، أو ( وَقَفَ ) . . كانتْ لازمة ، أو بمعنى شيءٍ مِنَ البقيَّة . . تعدَّتْ إلى واحد ، والمُحاجَاةُ : المُغالَبةُ ؛ مِنْ ( حاجَيتُهُ في كذا فحجَوتُهُ ) : إذا غلبتَهُ فيه .

قوله: (قد كنتُ أَحْجُو...) إلىٰ آخره: (أبا عمرٍو): مفعولٌ أوَّل ،
 و(أخا): مفعولٌ ثانٍ مضافٌ إلىٰ (ثقةٍ)<sup>(٤)</sup>، ويصحُّ نصبُ (ثقة) نعتاً

﴿ قُولُه : ( [أي] : مَكَثَ ) وقولُهُ : ( أو « وَقَفَ » ) لم يتقدَّما في كلامه أوَّلاً .

(١) البيت لسيدنا تميم بن أبي بن مقبل رضى الله عنه ، وبعده :

فقلتُ والمرءُ قد تُخطِيهِ مُنْيتُهُ أَذْنَى عطيِّتِهِ إِيَّايَ مِثْيَاتُ فَكَانَ ما جادَ لِي لا جادَ مِنْ سَعَةٍ دراهِمٌ زائفاتٌ ضَرْبَجيَّاتُ فَكَانَ ما جادَ لي لا جادَ مِنْ سَعَةٍ

وهو من شواهد: « شرح التسهيل » ( 1/1/1 ) ، و« شرح ابن الناظم » ( 1/1/1 ) ، و« أوضح المسالك » ( 1/1/1/1 ) ، و« المساعد » ( 1/1/1/1 ) ، و« المقاصد الشافية » ( 1/1/1/1 ) ، و« همع الهوامع » ( 1/1/1/1 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/1/1/1 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/1/1/1 ) ، و« 1/1/1/1 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/1/1/1/1 ) ، و« 1/1/1/1/1/1 ) .

- (٢) توضيح المقاصد ( ١/ ٥٥٦) .
- (٣) في النسخ : (أو) ، والتصويب من « الدرر السنية » ( ١/ ٤٠٧ ) .
  - (٤) أي : أَخَا وُثُوقٍ .

ومثالُ ( جَعَلَ ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَنَدُ ٱلرَّحْمَنِنَ إِنَنْتَا﴾ [الزخرف : ١٩] .

وقيَّد المُصنِّفُ ( جَعَلَ ) بكونها بمعنى ( اعتقدَ ) ؛ احترازاً مِنْ ( جَعَلَ ) التي بمعنى ( صَيَّرَ ) ؛ فإنَّها مِنْ أفعال التحويل ، لا مِنْ أفعال القلوب .

ومثالُ ( هَبْ ) : قولُهُ(١) : [من المتقارب]

له (۲<sup>)</sup> ، و( أَلمَّتْ ) : نزلتْ ، و( المُلِمَّات ) : الحوادثُ التي تنزلُ بالشخص . والمعنى : كنتُ أظنُّ أبا عمرٍو صاحبَ ثقةٍ إلىٰ أنْ نزلتْ بنا يوماً نوازلُ .

(۱) البيت لعبد الله بن همَّام السلولي في «ديوانه» (ص٥٥ ) ضمن قصيدة يخاطب بها سيدنا معاوية رضي الله عنه ، وكان قد هرب من ابن زياد ، فلحق بمعاوية واستجار به فأمّنه ، ومطلعها :

جعلتَ الغوانيَ مِنْ بالِكَ ولم يَنهَكَ الشَّيبُ عن ذَلِكَ على على حينَ كانَ الصِّبا شائِئً وأقصرَ باطلُ أُخدانِكا

وقوله: (أبا خالد) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ونسخةٍ على هامش (و)، وجاءت كذلك في غالب كتب النحو، وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه كما سيأتي تعليقاً، وفي نسخ «الشرح»: (أبا مالك)، والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» (VA/Y)، و«شرح ابن الناظم» (VA/Y)، و«توضيح المقاصد» (VA/Y)، و«أوضح المسالك» (VA/Y)، و«مغني اللبيب» (VA/Y)، و«المساعد» (VA/Y)، و«همع الهوامع» (VA/Y)، وانظر «المقاصد النحوية» (VA/Y)، و«شرح أبيات المغني» (VA/Y).

(٢) وعليه : يكون (أخا) مُنوَّناً .

المَارِ اللهِ المُصنِّفُ بقوله: (أَعْني «رأى »): على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ونبَّه المُصنِّفُ بقوله: (أَعْني «رأى »): على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنصِبُ مفعولَينِ ؛ وهو (رأى ) وما بعدَهُ ممَّا ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هلذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ؛ وهو قسمانِ : لازمٌ ؛ نحوُ : (جَبُنَ زيدٌ) ، ومُتعدِّ إلى واحدٍ ؛ نحوُ : (كَرِهْتُ زيداً) .

هـٰذا ما يتعلَّقُ بالقِسْم الأوَّل مِنْ أفعال هـٰذا الباب ؛ وهو أفعالُ القلوب.

وأمَّا أفعالُ التحويلِ \_ وهي المُرادةُ بقوله : ( والتي كـ « صَيَّرَا »...) إلىٰ آخره \_.. فتتعدَّىٰ أيضاً إلىٰ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، ......

والمعنىٰ : أَجِرْني ـ أي : أَغِثْني ـ يا أبا خالدِ<sup>(١)</sup> ، وإن لم تُجِرْني فظُنَّني رجلاً هالكاً .

قوله: (أصلُهُما المبتدأُ والخبر) أُورِدَ عليه: نحوُ: (صَيَّرتُ الطِّينَ إبريقاً)، ونحوُ: (صَيَّرتُ الطِّينَ

وأُجِيبَ : بأنَّهُ ليس في العبارة أنَّ هـٰذه الأفعالَ لا تدخلُ إلا على المبتدأ

\_\_\_\_\_

قوله : (ونحو : « حَسِبتُ زيداً عَمْراً » ) هـٰذا إنَّما يَرِدُ على ما تقدَّم ؛

 <sup>(</sup>١) وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه ، كما في « شرح أبيات المغنى » ( ٧/ ٢٦٤ ) .

 <sup>(</sup>٢) فإنَّ المفعولَينِ في كلا المثالَينِ ليس أصلُهُما المبتدا والخبرَ ؛ إذ لا يُقالُ : (الطينُ إبريقٌ) ، ولا (زيدٌ عمرٌو) ؛ لعدم صحَّة الإخبار .

#### وعدَّها بعضُهُم سبعةً :

\_ ( صيّر ) ؛ نحو : ( صيّرتُ الطّينَ خَزَفاً ) .

\_ و ( جَعَلَ ) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَدِمْنَاۤ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلِ فَجَعَلْنَــُهُ هَبَــَآءُ مَـنــُورًا﴾ [الفرقان : ٢٣] .

ـ و ( وَهَبَ ) ؛ كقولهم : ( وَهَبَني اللهُ فِدَاكَ ) ؛ أي : صيَّرني .

والخبر ، أو بأنَّ أصلَ المفعولَينِ فيما ذُكِرَ المبتدأُ والخبر ، للكنَّ الإخبارَ في الأَوَّلِ ، اعتبار الأَوَّلِ ، وفي الثاني باعتبارِ اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ بالاسمَينِ واحدٌ ، تأمَّلُ (١) .

قوله : ( وَهَبَني اللهُ. . . ) إلىٰ آخره : الياءُ : مفعولٌ أوَّل ، و( فِدَاكَ ) :
 مفعولٌ ثانٍ ، و( وَهَبَ ) هاذا : مُلازِمٌ للمُضِيِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما سُمِعَ في مَثلٍ ،

مِنْ أَنَّ أَفعالَ القلوبِ تنصبُ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، لا على ما هنا ، كما هو واضحٌ .

القائل ( حَسِبْتُ زيداً عَمْراً ) ربَّما اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ. . . ) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ القائل ( حَسِبْتُ زيداً عَمْراً ) ربَّما اعتقد التغاير كما هو الواقع ، وللكن اعتقد أنَّ المرئيَّ له عمرٌو وهو في الواقع زيدٌ ، فكان ينبغي له التعبيرُ بما يصدقُ باعتقاد الاتحاد واعتقادِ التغاير ؛ كأنْ يقول : باعتبار اعتقادِ أنَّ زيداً هو عمرٌو ؛ أي : إنَّهُما مُتَّحدانِ ، أو اعتقادِ أنَّ المرئيَّ الذي هو زيدٌ في الواقع عمرٌو ؛ ففي صورة اعتقاد التغاير وُجِدَ اعتقادُ الاتحاد على الوجه المذكور ، وبه يصحُّ الإخبار .

<sup>(</sup>١) وذكر الخضري في « حاشيته » ( ٢٩٣/١ ) أنَّ الثاني باعتبار التشبيه على حذف الأداة .

\_و( تَخِذَ ) ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَنَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف : ٧٧](١).

ـ و( اتَّخَذَ ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] .

\_ و ( تَرَكَ )؛ كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَّنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ لِذِيمُوجُ فِي بَعْضِ ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشاعر (٢) :

والأمثالُ لا يُتصرَّفُ فيها ، وفي « المختار » : ( الفِداء بالكسر : يُمَدُّ ويُقصَرُ ،

.....

.....

(١) أي : على قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر « الدر المصون » ( ٧/ ٥٣٥ ) ، و « إتحاف فضلاء البشر » ( ص ٣٧١ ) .

(٢) البيت لفُرْعان بن الأعرف ، وقيل : لفُرْعان بن الأصبح أحد بني مرَّة ، ثمَّ أحد بني نزار ، وهو ضمن قصيدة قالها في ابن له عاقً يُدعىٰ : مُنازِلاً ، قال ابن الأعرابي : كان لفُرْعان ابنٌ يُقال له : خَلِيج ، فعقَّ خَلِيج أباه مُنازِلاً ، فقدَّمه إلى إبراهيم بن عربي والى اليمامة ، فقال :

تَظَلَّمَني حقِّي خَلِيجٌ وعَقَّنِي علىٰ حينَ كانتْ كالحَنِيِّ عِظَامِي وجاءَ بقولٍ مِنْ حرامٍ كأنَّما يُسعِّرُ في بيتي حريقَ ضِرَامِي لعَمْرِي لقد ربَّيتُهُ فَرِحاً بهِ فلا يفرحَنْ بعدي أمروٌّ بغلام

فأراد إبراهيمُ ضربه ، فقال خَليج : أصلح اللهُ الأميرَ ، لا تعجلُ عليَّ ، أتعرف هاذا ؟ هاذا مُنازِلُ بن فُرْعان الذي يقول فيه أبوه ، وأنشد القصيدة التي قالها فُرْعان في ابنه ، فلمَّا أنشدها قال إبراهيمُ : يا هاذا ؛ عَقَقْتَ فَعُقِقْتَ ، وهاذا كما قيل : الجزاءُ مِن جنس العمل ، وأوَّلُ قصيدة فُرْعان :

جَـزَتْ رَحِـمٌ بيني وبيـنَ مُنــازِلِ فــربَّيتُــهُ حتــى إذا آضَ شَيْظَمــاً تغمَّـدَ حقِّي ظــالمـاً ولَــوَىٰ يــدي وربَّتُهُ حتىٰ . . . . . . . . . . . . . . .

جزاءً كما يَستنزِلُ الدَّينَ طالبُهُ يكادُ يُساوِي غاربَ الفحلِ غاربُهُ لَـوَىٰ يـدَهُ اللهُ الـذي هـوَ غـالبُـهُ

# ١٢٧ ـ ورَبَّيتُـهُ حتَّىٰ إذا ما تـركتُـهُ أخا القوم وٱستَغْنىٰ عنِ المَسْح شاربُهُ

\_\_\_\_\_\_

وبالفتح: يُقصَرُ لا غيرُ ) انتهىٰ (١) .

قوله: (ورَبَّيتُهُ حتَّىٰ إذا ما تركتُهُ...) إلى آخره: قاله فُرْعانُ في ابنه
 العاق له، والواو : للعطف على قوله:

تَغَمَّدَ حقِّي ظالماً ولَوَىٰ يَدِي لَوَىٰ يَدَهُ اللهُ الذي هوَ غالِبُهُ

( تَغَمَّدَ ) بالغين المُعجَمة ؛ أي : سَتَرَ ، و( حتى ) : ابتدائيَّةُ ، و( ما ) : زائدةٌ ، و( إذا ) : في موضع نصبٍ ، والعاملُ فيه : جوابُهُ ، والتقديرُ : ( حتىٰ إذا تركتُهُ \_ أي : صيَّرتُهُ \_ أخا القومِ . . تغمَّدَ ) ، و( شاربُهُ ) بالرفع :

الله على قوله : (والواوُ : للعطف على قوله : تَغَمَّدَ . . . ) إلى آخره : هاذا خلافُ الصواب ؛ لأنَّ (تغمَّد) هو جوابُ (إذا) ؛ إذ البيتُ الذي ذَكَرَهُ الشارحُ قبلَ هاذا البيتِ لا بعدَهُ (٢) .

﴿ قُولُه : ( تُركَّتُهُ ) صريحٌ في أنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ هاذا تقديرُهُ ،

<sup>=</sup> والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» ( ٢/ ٨٢) ، و«شرح ابن الناظم» ( ص١٤٥) ، و«المساعد» ( ٣٦٢/١) ، و«المقاصد الشافية» ( ٢/ ٣٦٤) ، و«همع الهوامع» ( ١/ ٤٤٥) ، و«شرح الأشموني» ( ١/ ١٥٩) ، وانظر «المقاصد النحوية» ( ٢/ ٨٥٢ ـ ٨٥٤) .

<sup>(</sup>۱) مختار الصحاح ( ص۲۰۷ ) .

<sup>(</sup>٢) جاء بيت الشارح في « ديوان الحماسة » ( ١٩/٤ ) ، و« المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٥٢ ) بعد قوله : ( تغمّد. . . ) إلى آخره ؛ فكلامُ المُحشِّي مبنيٌّ على هاذه الرواية ، والله تعالىٰ أعلم .

١٢٨ ـ رَمَى الحَدَثانُ نِسْوةَ آلِ حَرْبِ بمقدارِ سَمَدْنَ لــهُ سُمُودَا

فاعلُ (استغنى)، وهاذا كنايةٌ عن كونه كبيراً غيرَ مُحتاجٍ إلى خدمةِ أحدٍ ؟ وذلك لأنَّ الصغيرَ إذا أكل الطعامَ يحتاجُ إلىٰ مَنْ يمسحُ فمَهُ ، فإذا كَبِرَ استغنىٰ عن ذلك ، وأراد: مواضعَ شواربِهِ ؛ وهي حوالي الفمِ مِنَ الجانب الأعلىٰ .

قوله: (رَمَى الحَدَثانُ...) إلى آخره: (الحَدَثانُ) بفتحتَينِ: هو تجدُّدُ المصائب، وقال العَيْنيُّ: (الليلُ والنهار)، وقال أيضاً: (سُمدْنَ ـ

وقد علمتَ ما فيه<sup>(٢)</sup> .

قوله: (بفتحتَينِ) في «القاموس»: أنَّهُ بكسر الحاء وسكونِ
 الدال<sup>(٣)</sup>.

قوله: ( وقال العَيْنيُّ : « الليلُ والنهار » ) هاذا يُفِيدُ : أنَّ ( الحدثان )
 مُحرَّكٌ مُثنَّى ؛ فيكونُ بكسر النون (٤٠) .

 <sup>(</sup>١) البيتان لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي في (ديوانه) (ص١٤٣-١٤٤) ، ونُسبا إلى غيره ، وهما من شواهد: (شرح التسهيل) ( ٨٢/٢) ، و(المساعد) ( ٣٦١/١) ، و شرح الأشموني ( ١/ ١٥٩١) ، وانظر (المقاصد النحوية) ( ٢/ ٨٧٤ ـ ٨٧٥) .

<sup>(</sup>٢) وتقدَّم أنه لا إشكال فيه .

<sup>(</sup>٣) القاموس المحيط ( ١٦٣/١ ) .

<sup>(</sup>٤) قال الزَّبيدي في ( التاج ) ( ٢٠٧/٥ ) نقلاً عن شيخه الطيِّب بعدَ أنْ أنشده البيتَين ، =

### فردَّ شُعُورَهُ لَ السُّودَ بِيضاً وردَّ وجوهَهُ لَ البِيضَ سُودًا

بصيغة المجهول - أي : حَزِنَ ، والساملُ : الساكتُ ) انتهى (١) ، وفي « المختار » : ( الساملُ : بمعنى اللاهي ، والفعلُ مِنْ باب « دَخَلَ » )(٢) ، وفي « القاموس » : ( السُّمُودُ : يُطلَقُ على الحُزْن ، وعلى السُّرُور ؛ فهو مِنَ الأضداد )(٣) ، والمُرادُ في البيت : الأوَّلُ .

\_\_\_\_\_\_

المجهول ) ؛ لأنَّ ( فاعلاً ) لا يُصاغُ مِنَ المبنيِّ للمجهول ، بل مِنَ المبنيِّ للمجهول ، بل مِنَ المبنيِّ للمجهول .

و ذَكَرَ فيهما (الحَدَثان) مُحرَّكاً: (وكذلك أنشدهما شيخانا ابنُ الشاذلي وابنُ المسناوي، وهما في «شرح الكافية» المالكية، وشروح «التسهيل»، وبعضُهُم اقتصر على ما في «الصحاح» من ضبطه بالكسر - أي: مع سكون الدال - كالمُصنَف، وبعضُهُم زاد في التفتُن فقال: «حَدَثان»: تثنية «حَدَث»، والمُرادُ منهما: الليل والنهار، وهو كقولهم: «الجديدان» و«المَلوان»، ونحو ذلك)، فهو على القول الأخير مجازٌ مرسل علاقته المحلية.

<sup>(</sup>۱) المقاصد النحوية ( ٢/ ٨٧٤ ) ، وقال الصبان في « حاشيته » ( ٢/ ٣٥ ) بعد أن نقل كلام العيني : ( وفي كلامه تنافي ؛ لأنَّ فاعلاً إنَّما يُصاغ من المبنى للفاعل ) .

<sup>(</sup>٢) مختار الصحاح ( ص١٣١ ) .

<sup>(</sup>٣) القاموس المحيط ( ٢٠٠١ ) .

وقولُ ابنِ الميِّت: لـ ( المقدار )(١). . غيرُ ظاهر ، وهاذا على عادة العرب مِنْ وصفِ المصائب بأنَّها تجعلُ الشَّعَرَ الأسودَ أبيضَ ، والوجهَ الأبيضَ أسودَ .

قال ابنُ الميّت : ( وفي البيت مِنْ فنِّ البديع : العكسُ والتبديلُ ؛ وهو : أَنْ تُقدِّمَ في الكلام جزءاً ثمَّ تُؤخِّرَهُ في آخَرَ ، ومنه : قولُهُ : ﴿ يُغْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [الروم : ١٩] ) (٢) .

قوله: (وخُصَّ بالتعليقِ) خُصَّ: إمَّا فعلُ أمرِ بمعنى: اخصُصْ، وإمَّا فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، ويُؤيِّدُ الأَوَّلَ: (وأنوِ ضميرَ الشأنِ)، والثانيَ:
 (والأمرَ هَبْ قد أُلزما) انتهىٰ «ياسِين »(٣).

وله: (وقولُ ابنِ الميِّت: لـ «المقدار».. غيرُ ظاهر) فيه: أنَّهُ لا مانعَ منه، بل هو مُتعيِّنٌ إن كان (الحَدَثانِ) مُثنَّى بمعنى الليلِ والنهارِ على ما تقدَّم عن العَيْنيِّ (3) ، وإلا لقال: (فردًا) بألف التثنية، تأمَّلُ .

و قوله : ( ويُؤيِّدُ الأُوَّلَ : « وٱنوِ ضميرَ الشَّانِ » ) ؛ أي : واجْعَلْ كلَّ ما له وُكِنَ ، وجوِّزِ الإلغاء .

<sup>(</sup>۱) إرشاد السالك النبيل (ق/ ۲۰۸).

<sup>(</sup>٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٣) حاشية ياسين على الألفية ( ١/ ١٧٥ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر (٢/٦٦٣).

والتخصيصُ بالنَّظَر للمجموع مِنَ التعليق والإلغاء ، أو هو إضافيٌّ بالنَّظَر لـ ( هَبْ ) وما بعدَهُ ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التعليقَ يَجْري في ( فَكَّرَ ) و( أَبْصرَ ) انتهى « ابن قاسم » (١) .

♦ قوله: (والأمرَ «هَبْ») قال الأُشْمُونيُّ: (منصوبٌ بالمفعوليَّة

وحدَهُ يَجْرِي في غيرهنّ ؛ نحو ؛ ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا آذَكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف : ١٩] ، وحدَهُ يَجْرِي في غيرهنّ ؛ نحو ؛ ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا آذَكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ فَسَنْبُونَ وَيُجْرُونَ \* بِأَيتِكُمُ ٱلْمَفْتُونَ ﴾ [القلم : ٥- ٦] ، ﴿ يَسْعَلُونَ آيَانَ يَوْمُ الدّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ وَيَسْتَلْبِعُونَكَ آحَقُ هُو ﴾ [يونس : ٥٣] ، (عرفتُ مَنْ أنتَ ) ، [الذاريات : ١٢] ، ﴿ وَيَسْتَلْبِعُونَكَ آحَقُ هُو ﴾ [يونس : ٥٣] ، (عرفتُ مَنْ أنتَ ) ، (نسيتُ أَيُّهُم زيدٌ ) ، للكنَّ التعليقَ في غيرهنَّ خاصٌّ بالاستفهام ، كما في الأمثلة ، وأنَّ الإلغاءَ وحدَهُ يَجْرِي في غيرهنَّ ؛ نحوُ : (زيدٌ كان قائمٌ ) ؛ فإنَّ بغضَهُم ذهب إلى أنَّ (كان) في هلذا التركيبِ مُلْغاةٌ لا زائدة ، وفي « شرح الكافية » ما يُساعِدُهُ ( ) .

﴿ قَـولـه : (وما بعدَهُ) هـو خصوصُ (تعلُّمُ) ؛ فالمُناسِبُ :

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/۲۷) برقم : (١٣٢٣٦٥)، والصحيح : أنَّ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) تتصرَّف، كما ذَكَرَهُ الدَّمامِينيُّ في «تعليق الفرائد» (١٤٧/٤)، وحكىٰ نقلاً عن ابن السَّكِيت : (تعلَّمتُ أنَّ فلاناً خارجٌ)؛ بمعنىٰ : علمتُ .

<sup>(</sup>٢) انظر « شرح الكافية الشافية » ( ٢/ ٥٥٦ ) ، و « نكت السيوطي » ( ق/ ٩٥ ) .

﴾ ﴿٢١٠\_كذا ( تَعَلَّمُ ) ولغيرِ الماضِ مِنْ سواهُما ٱجْعَلْ كلَّ ما لهُ زُكِنْ ﴿

به ﴿ أُلزِما ﴾ الواقعِ خبراً عن قوله ﴿ هَبْ ﴾ )(١) ، وفيه : أنَّهُ يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ على الابتداء ، و( هَبْ ) مبتدأً ثانٍ ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : أُلزمَهُ .

قوله: (كذا « تَعَلَّمْ ») ؛ أي: بمعنى (اعلَمْ) ؛ فخَرَجَ: (تعلَّمْ) أمراً بالتعلُّم ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ الأمرَ. انتهى « ابن قاسم »(٢) .

ول مِنْ سواهُما) : ﴿ وَلَغَيْرِ الْمَاضِ ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿ ٱجْعَلْ ﴾ ، و ﴿ مِنْ سواهُما ﴾ : حالٌ مِنْ ﴿ غَيْر ﴾ ، و ﴿ كُلَّ ﴾ : مفعولٌ أوّلُ لـ ﴿ ٱجْعَلْ ﴾ ، و ﴿ ما ﴾ : موصولٌ أو نكرةٌ موصوفة ، وما بعدَها : صِلَةٌ أو صفةٌ ، والياءُ مِنَ ﴿ الماضِ ﴾ : محذوفةٌ ؛ أي : ٱجْعَلْ كلَّ الأحكامِ التي عَلِمتَ للماضي ثابتةً لغير الماضي حالَ كونِهِ كائناً مِنْ سوىٰ ﴿ هَبْ ﴾ و ﴿ تَعَلَّمْ ﴾ .

ذِكْرُهُ ؛ لأنَّهُ أخصرُ (٣) .

قوله: (يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ)؛ أي: وفيه خلافٌ، والبَصْريُّونَ يُجيزُونه، وهو الأصحُّ<sup>(3)</sup>.

<sup>(</sup>١) شرح الأشموني ( ١/١٥٩ ) ، وعلىٰ هـٰذا القول : فهو مفعول ثانٍ ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل المستتر في ( أُلزِم ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٧) برقم : (١٣٢٣٦٥) .

<sup>(</sup>٣) في هامش (ي): (رُدَّ : بأنَّهُ ( تعلَّمُ ) وأفعال التصيير).

<sup>(</sup>٤) وانظر ما سبق تعليقاً في ( ١/ ٣٠٠).

تقدَّم أنَّ هـٰذه الأفعالَ قِسْمانِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوب : فتنقسمُ إلى مُتصرِّفة ، وغير مُتصرِّفةٍ .

\* قوله: (وهو: المضارعُ) نبَّهَ بالحَصْر المُستفادِ من قوله: (وهو...) إلى آخره: على خروج الصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعلِ التفضيل، وأفعلِ التعجُّب؛ لأنَّ الأُولىٰ إنَّما تُصاغُ مِنْ فعلٍ لازمٍ ، والأخيرَينِ لا يُصاغانِ مِنْ فعلِ قلبيٍّ ، أفادَهُ البُهُوتيُ (١).

قوله: (أنا ظانٌ) ؛ أي: أنا رجلٌ ظانٌ ؛ فالضميرُ الذي في (ظانٌ) راجعٌ إلى هذا الموصوفِ ، ولا يُقدَّرُ (أنا) ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل يعودُ ضميرُهُ على الغائب ، كذا قاله بعضُ المُحقِّقينَ .

\* قوله: ( لا يُصاغانِ مِنْ فعلٍ قلبيٍّ ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُما يُصاغانِ منه ؛ تقولُ: ( زيدٌ أعلمُ مِنْ عمرٍو ) ، و( ما أعلمَ زيداً !! ) ؛ فالصوابُ : التعليلُ بأنَّهُما لا يتعدَّيانِ إلى مفعولينِ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَنصِبُ المفعولَ به أصلاً على الأصحِّ ، وعلى مقابله إنَّما ينصبُ واحداً ، وفعلَ التعجُّبِ لا يَنصِبُ

<sup>(</sup>١) حاشية البهوتي على الأشموني ( ص ٣٩٦).

ف (أبوه): هو المفعولُ الأوَّل ، وارتفع لقيامِهِ مَقَامَ الفاعل ، و(قائماً): المفعول الثاني ، والمصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ظَنِّكَ زيداً قائماً) ، ويَثبُتُ لها كلِّها مِنَ العمل وغيرِهِ ما ثَبَتَ للماضي .

وغيرُ المُتصرِّفِ اثنانِ ؛ وهما : (هَبْ) ، و(تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) ؛ فلا يُستعمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمر ؛ كقوله (١) : [من الطويل]

تَعَلَّمْ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بلُطْفِ في التحيُّلِ والمَكْرِ وقولِهِ (٢):

فقلتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالَدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي ٱمَرَأً هَالِكَا واختصَّتِ القلبيَّةُ المُتصرِّفةُ : بالتعليق ، والإلغاء .

\_\_\_\_\_

\* قوله : ( تَعَلَّمْ شفاءَ . . . ) إلىٰ آخره : ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً لكون ( تَعَلَّمْ ) و( هَبْ ) لا يُستعمَلانِ إلا أمراً .

إلا مفعولاً واحداً <sup>(٣)</sup>.

➡ قوله: ( ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً. . . ) إلى آخره: لا وجه للاستدلال بهما على ما ذَكَرَ ؛ لأنّهُ ليس فيهما ما يَدُلُ على ذلك ؛ إذ وُرُودُ شيءٍ لا يمنعُ غيرَهُ ، كما هو ظاهرٌ ؛ فالحقُ : أنّ مقصودَ الشارحِ : التمثيلُ لا الاستدلالُ .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه فی ( ۲/ ۱۶۹ - ۱۵۰ ) .

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه في ( ۲/ ۱۵۸ - ۲۰۹ ) .

<sup>(</sup>٣) انظر « حاشية الصبان » ( ٣٧/٢ ) .

فالتعليقُ: هو تَرْكُ العملِ لفظاً دونَ معنى لمانع ؛ نحوُ: (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) ؛ فقولُكَ: (لَزيدٌ قائمٌ) لم تعملْ فيه (ظننتُ) لفظاً ؛ لأجل المانع لها مِنْ ذلك ؛ وهو اللام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام ، وما له صدرُ الكلامِ لا يعمل ما قبلَهُ فيما بعدَهُ ، للكنَّهُ في موضع نصبٍ ؛ بدليلِ أنَّكَ لو عطفتَ عليه لنصبتَ ؛ نحوُ: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعَمْراً مُنطلِقاً) ؛ فهي عاملةٌ في (لَزيدٌ قائمٌ) في المعنى دون اللفظ .

والإلغاءُ: هو تَرْكُ العملِ لفظاً ومعنى لا لمانعٍ ؛ نحوُ: (زيدٌ ظننتُ

وله: ( فالتعليقُ: هو تَرْكُ العملِ. . . ) إلىٰ آخره: سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ العاما مُأْفِي فِي الله فَا الما أَ

العاملَ مُلغى في اللفظ عاملٌ في المحلّ ؛ فهو عاملٌ لا عاملٌ ؛ شُبَّهَ بالمرأة المُعلَّقة ؛ لا مُزوَّجةً ولا مُطلَّقة .

قوله: (لمانع) ؛ وهو اعتراض ما له صدر الكلام ، وعبارة « التوضيح » :
 ( التعليق : إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعدة )(١) .

 « قوله : ( لا لمانع ) ؛ أي : لا لمانع يحصلُ في الكلام كاللام ، وإنَّما هو لضَعْفِ العاملِ بتوسُّطه أو تأخُّرِهِ .

وقوله: (سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ العاملَ مُلغىً...) إلىٰ آخره: محطُّ التوجيهِ: قولُهُ: (فهو عاملٌ لا عامل)؛ فكأنَّ المُتكلِّمَ علَّقه بين شيئينِ، كما يتركُ الزوجُ زوجتَهُ بحيثُ ينقطعُ خبرُهُ عنها، فيدعُها كالمُعلَّقة بين شيئينِ، وقولُهُ: (بالمرأة المُعلَّقة)؛ أي: المفقودِ زوجُها؛ فقولُهُ: (لا مُزوَّجةً)؛ أي: بحسَب الصورة.

<sup>(1)</sup> أوضح المسالك ( ٢/ ٦٠ ) .

قائمٌ) ؛ فليس لـ ( ظننتُ ) عَمَلٌ في ( زيدٌ قائم ) لا في المعنى ولا في اللفظ . ويثبتُ للمضارع وما بعدَهُ مِنَ التعليق والإلغاءِ . . ما ثَبَتَ للماضي ؛ نحوُ :

ويثبتَ للمضارع وما بعدَهُ مِنَ التعليق والإلغاءِ. . ما ثُبَتَ للماضي ؛ نحوُ : ( أَظُنُّ لَزيدٌ قائمٌ ) ، و( زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ ) ، وأخواتِها .

وغيرُ المُتصرِّفةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ ، وكذلك أفعالُ التحويلِ ؟ نحوُ (صيَّر ) وأخواتِها .

و المنافرة المناء المناء المناء المناء المنافرة المنافرة

﴿ قُولُه : ( لا في الابتدا ) لا : عاطفةٌ على محذوف ؛ أي : جَوِّزِ الإلغاءَ في التوسُّط والتأخُّرِ لا في الابتداء ، قال ابنُ غازٍ : ( ولا إيطاءَ بين « الابتدا » و« ابتدا » ؛ لأنَّ الأوَّلَ لُغُويُّ ومعرفةٌ ، والثانيَ اصطلاحيٌّ ونكرةٌ ) انتهى (٢) ، بل فيه جناسٌ تامٌّ ، ولا يمنعُ مِنْ ذلك وجودُ ( أل ) في أحدهما ؛ لأنَّها في نيَّة الانفصال ، كما ذَكَرَهُ علماءُ البديع .

قوله: (قبلَ نَفْيِ (ما)) مِنْ إضافة الصفة للموصوف، كما أشار إليه الشارحُ، وفي (شرح اللُّباب) تخصيصُ ذلك بالتي لنفي الجنسِ.

♦ قوله : (وفي «شرح اللُّباب » تخصيصُ ذلك بالتي . . . ) إلىٰ آخره :

<sup>(</sup>۱) قوله : (والتَزِمِ التعليقَ ) يُروىٰ : (والتُزِمَ التعليقُ ) ، والأوَّل أشهر . انظر « تمرين الطلاب » ( ص٥٣٥ ) ، و« حاشية الصبان » ( ٢/ ٣٥\_٣٦ ) .

<sup>(</sup>۲) إتحاف ذوى الاستحقاق ( ۱/ ۳۲۹ ) .

يجوزُ إلغاءُ هانه الأفعالِ المُتصرِّفةِ : إذا وقعتْ في غير الابتداء ؛ كما إذا وقعتْ وَسَطاً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ وقعتْ وَسَطاً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ )(١) .

قوله: ( لامُ أبتِداءٍ ) مرفوعٌ بالابتداء ، و( قَسَمْ ): مجرورٌ عطفاً على
 ( ابتداءِ ) ، أو مرفوعٌ بعد حذف المضاف وإقامتِهِ مُقامَةُ عطفاً على ( لام ) ،

و(كذا): خبرُ المبتدأ؛ أي: كنَفْي (ما)... إلىٰ آخره، ويحتملُ: جرُّ ا

( لام ) عطفاً علىٰ ( نفي ) ، وجَعْلُ ( كذا ) حالاً .

﴿ قُولُه : ( ذَا لَهُ ) الإِشَارَةُ : راجعةٌ للحُكْم ؛ وهو التعليقُ .

ظاهرُهُ : رجوعُ ذلك لـ ( ما ) ، وهو خلافُ الواقع ؛ لأنَّ ذلك التخصيصَ إنَّما يظهرُ في ( لا ) .

<sup>(</sup>١) ويُشترط: عدم انتفاء الفعل، وإلا تعيَّن الإعمال؛ نحوُ: (زيداً قائماً لم أظنَّ)؛ لأنَّ إلى الغاء حينئذ يُوهِمُ أنَّ ما قبله مثبتٌ، فيناقض نفي الفعل بعده؛ لتوجُّهه في المعنى إلى المفعولَينِ، وأمَّا قولُهُ: (وما إخالُ لدينا...) إلىٰ آخره.. فمُؤوَّلٌ بما سيأتي لا مُلغى، ولو سُلِّم فلا تناقض فيه؛ لابتنائه على النفي من أوَّله.

ويُشترط أيضاً: كونُ العامل غيرَ مصدر، وألَّا يكونَ في الكلام لامُ الابتداء، وإلا وَجَبَ الإلغاء؛ نحوُ: ( زيدٌ قائمٌ ظني غالب)، ونحوُ: ( لزيدٌ قائم ظننت)؛ لامتناع عمل المصدر مُؤخَّراً، ومنعِ اللام من العمل فيما بعدَها. انظر (حاشية الخضري) (٣٠٣/١).

وإذا توسَّطتْ : فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ مِنَ الإلغاء .

وإنْ تأخَّرتْ: فالإلغاءُ أحسنُ (١).

\_\_\_\_\_

و الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ) ؛ أي : لأنَّ ضَعْفَ العاملِ بالتوسُّط العَمْلِ بالتوسُّط فَيْ مُقَاوَمة الابتداء له ؛ فلكلِّ منهما مُرجِّحٌ .

قوله: (وقيل: الإعمالُ أحسنُ)؛ أي: أَقْوىٰ؛ لأنَّ العاملَ اللفظيَّ أَقْوىٰ مِنَ المعنويِّ ، ورجَّحه في « التوضيح »(٢) .

وعبارةُ الصبَّانِ : ( قولُهُ : « ولا » ؛ أي : سواءٌ كانتْ عاملةً عملَ « إنَّ » ، أو عملَ « أن ، أو مهملة ، وإنِ اقتصر الشارحُ في التمثيل على المهملة ، وقيَّدها شارحُ « اللَّباب » بالنافية للجنس ) انتهى ( $^{(7)}$  .

و قوله: ( فلكلِّ منهما ) ؛ أي: الإعمالِ والإلغاءِ ( مُرجِّحٌ ) ؛ فمُرجِّحُ الإعمالِ : قوَّةُ العاملِ المعنويِّ الإعمالِ : قوَّةُ العاملِ المعنويِّ بتوسُّط العاملِ اللفظيِّ ، ومُرجِّحُ الإلغاءِ : قوَّةُ العاملِ اللفظيِّ .

<sup>(</sup>۱) أي : إذا لم يُؤكّدِ العاملُ بمصدر منصوب ؛ كـ ( زيداً قائماً ظننتُ ظنّاً ) ، وإلا قَبُحَ الإلغاء ؛ إذ التوكيدُ دليلُ الاعتناء بالعامل ، والإلغاءُ ظاهرٌ في عدمه ، فبينهما شبه التنافي ، فإن أُكّد بضمير المصدر أو بإشارة إليه . . كان الإلغاءُ سهلاً ؛ لعدم صراحتهما في المصدريّة ، وكذا يُقالُ في المُتوسِّط . « خضري » ( ٣٠٣/١ ) .

<sup>(</sup>Y) feضح المسالك ( ٢/ ٦٠ ).

<sup>(</sup>٣) حاشية الصبان (٢/ ٤١).

وإنْ تقدَّمتِ (۱): امتنعَ الإلغاءُ عندَ البَصْريِّينَ ؛ فلا تقولُ: (ظننتُ زيداً قائماً)، فإنْ جاء زيدٌ قائمٌ)، بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقولُ: (ظننتُ زيداً قائماً)، فإنْ جاء مِنْ لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدِّمةً.. أُوِّلَ على إضمار ضميرِ الشَّأْنِ ؛ كقوله (۲):

قوله: (أُولَ على إضمار ضمير الشَّأنِ ؛ كقوله: . . . ) إلى آخره:
 ظاهرُ كلام الشارح: تعيُّنُ الإضمارِ في البيت الأوَّل والتعليقِ في الثاني ، وليس

,

# ﴿ قُولُهُ : ( ظَاهَرُ كَلَامِ الشَّارِحُ : تَعَيُّنُ . . . ) إِلَىٰ آخرِهُ : قَدْ يُوجَّهُ صَنْيَعُ

- (۱) أي : على المفعولين وغيرهما ، فإن تقدَّم عليها شيء ممًّا يتعلَّق بالجملة غيرهما ؛ كـ ( متى ظننتَ زيداً قائماً ؟ ). . فقيل : يُرجَّع العمل ، وقيل : يجب ، وعلى الأوَّل : فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين ؛ لتقدُّم ( وما ) في الأول ، و( أنِّي ) في الثاني ، إلا للحَمْل على الأرجع . خضري ، ( ٣٠٣/١ ) ، وانظر حاشية الصبان ، ( ٣٩/٢ ) .
- (٢) البيت لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه في « ديوانه » ( ص١١١ ) ضمن اعتذاريّته الخالدة « البردة » أو « الكَعْبيّة » التي اعتذر بها من سيدنا الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ومدحه بها ، و مطلعها :

بانتْ سُعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ مُتيَّـمٌ إِثْـرَهـا لـم يُفْـدَ مَكْبُـولُ ورواية ( الديوان ) :

أرجو وآمُلُ أَنْ يَعجَلْنَ في أَبَدٍ وما لهنَّ طَوَالَ الدهرِ تعجيلُ وعليها : فلا شاهد فيه ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » ( 17/ ) ، و« شرح الرضي » ( 100/ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( 18/ ) ، و« أوضح المسالك » ( 100/ ) ، و« المقاصد الشافية » ( 100/ ) ، و« همع الهوامع » ( 100/ ) ، و« شرح الأشموني » ( 100/ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 100/ ) ، و« خزانة الأدب » ( 100/ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 100/ ) ،

١٢٩- أُرجُو وآمُلُ أَنْ تدنوْ مَوَدَّتُهَا وما إِخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فالتقديرُ: (وما إخالُهُ لدينا منكِ تنويلُ) ؛ فالهاءُ: ضميرُ الشأن ، وهي المفعولُ الأوَّل ، و( لَدَينا منكِ تَنْوِيلُ) : جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وحينئذِ : فلا إلغاءَ .

كذلك ، بل يجوزُ في كلِّ الإضمارُ والتعليقُ ؛ فعلى الأوَّل : التقدير : ( إخالُهُ ) و ( رأيتُهُ ) ؛ أي : الشأنَ ، وعلى الثاني : ( لَلَدَيْنا ) و ( لَمَلاكُ ) ؛ فالفعلُ عاملٌ على التقديرَينِ ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ (١) .

الميم : عطف على (أرجُو وآمُلُ...) إلى آخره : (آمُلُ) بمدِّ الهمزة وضمَّ الميم : عطف على (أرجو) ، وهما بمعنى ، وجاز العطف ؛ لاختلافهما لفظاً ، ومثلُ هاذا العطفِ مُختص بالواو ، وسَكَّنَ الواوَ مِنْ (تَدْنُو) ؛

الشارح: بأنَّهُ يلزمُ دخولُ اللامِ على مثلها في البيت الأوَّلِ لو أُوِّلَ بتقدير اللام ، وهو مكروهٌ ، وأيضاً اللامُ لتأكيد الإثباتِ ، فلا توجدُ مع النفي ، وبأنَّ ضميرَ الشأنِ لكونه خارجاً عن القياسِ كما سَبَقَ. لا يُعدَلُ إليه معَ تأتِّي غيرِهِ ؛ فلذا قَدَّرَ اللامَ في البيت الثاني .

وعلى الثاني عاملٌ على التقديرَينِ ) للكنَّهُ على الأوَّل عاملٌ في محلِّ كُلُّ مِنَ المُفتَدَّرَ والجملةَ بعدَهُ ، وعلى الثاني عاملٌ في محلِّ الجملةِ السادَّةِ مَسَدَّ المفعولَينِ .

<sup>(</sup>١) شرح الأشموني ( ١/ ١٦٠ ) .

للضرورة ؛ كقوله (١):

[من الطويل]

أبى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمِّ ولا أَبِ

والضميرُ في ( مَوَدَّتُها ) : لـ ( سُعادَ ) ، وهو فاعلُ ( تدنو ) ، و( المودَّةُ ) : خلافُ العَداوَة ، و( ما إخالُ ) بكسر الهمزة على الأفصح ، ويجوزُ فتحُها ، وهي لغةٌ شاذَّةٌ (٢) ؛ أي : وما أظنُّ لَدَينا ؛ أي : عندَنا ، و( التَّنْويل ) : العطاءُ ، والمُرادُ هنا : الوَصْلُ (٣) ، وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ بقوله : ( وما إخالُ

## قوله : (وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ. . . ) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ

(۱) عجز بیت لعامر بن الطفیل عدو رسول الله صلَّی الله علیه وسلَّم ، وصدره : (فما سوَّدَتْني عامرٌ عن وراثةٍ ) ، وهو في «دیوانه » (ص۲۸ ) ضمن قصیدة یفتخر فیها بنفسه ، وبعده :

ولكنَّنَسِي أَحْمَسِي حِمَاهِا وأَتَقَسِي أَذَاها وأَرْمَي مَنْ رَمَاها بِمِقْنَبِ وَقَدَ أَتَى النّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأسلم ، فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللهم ؛ أكفِني عامراً ، وأهدِ بني عامر » ، فانصرف وهو يقول : ( لَأَملانَّها خيلاً جُرْداً ، ورجالاً مُرْداً ، ولاَرْبِطَنَّ بكلِّ نخلةٍ فرساً ) ، فمات في طريقه وهو يقول : ( غُدَّة كغُدَّة البعير ، وموت في بيت سَلُوليَّة ) ، وتفصيل خبره في كتب السيرة والتاريخ .

والبيت من شواهد: « شرح الرضي » ( ٢٥/٤ ) ، و« توضيح المقاصد » ( ٣٥٣/١ ) ، و « شرح الأشموني » ( ٢٥/١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢١/٢-٣٥٠ ) .

- (۲) أي : استعمالاً ، وبنو أسد يفتحونها على القياس . انظر (السان العرب)
   ( ۲۲۲/۱۱ ) ، و (العروس) ( ۲۸/۲۸ ) .
  - (٣) في (أ): (العطف والوصل).

أو علىٰ تقديرِ لامِ الابتداءِ ؛ كقوله (١٠) : [من البسيط] ١٣٠ كذاكَ أُدَّبْتُ حتىٰ صارَ مِنْ خُلُقِي إنَّ عِي رأيتُ مِللَكُ الشّيمةِ الأدبُ

لدينا منكِ تنويلُ) بعدَ قوله: (أرجو وآمُلُ أَنْ تدنوْ مودَّتُها) ؛ لأَنَّ المَودَّةَ والتنويلَ شيئانِ لا شيءٌ واحدٌ، ولا يمتنعُ أَنْ تَوَدَّهُ بقلبها وتمنعَهُ مِنْ نَوَالها، أو أَنَّهُ نفى حصولَ التنويلِ مِنْ حيثُ بُعْدُها وبُعْدُ أرضِها عنه، كما أفادَهُ السَّيُوطيُّ في «شرح القصيدة »(٢).

﴾ قوله : (كذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ . . . ) إلىٰ آخره ، وقبلَهُ :

أَكْنِيهِ حينَ أُنادِيهِ لأُكرِمَهُ ولا أُلقِّبُهُ والسَّوْءُ اللَّقَبُ بُ وَلَا أُلقِّبُهُ والسَّوْءُ اللَّقَبُ ووقوله : (كذاك) ؛ أي : مِثْلَ الأَدَبِ المذكورِ أُدِّبْتُ<sup>(٣)</sup> ، و(مِلاكُ

إنَّما نفى ظنَّ حصولِ التنويلِ الذي فسَّره بالوصل ، والظاهرُ : أنَّ هـنذا الإشكالَ ساقطٌ لا يحتاجُ لجواب ؛ لأنَّهُ في الشطر الأوَّلِ إنَّما ترجَّى المودَّةَ ، والغالبُ على المُترجَّى أنْ يكونَ مُستبعَدَ الحصول ، فلا يكونَ الحصولُ مظنوناً ، فترَجِّى

<sup>(</sup>۱) عزا البيت أبو تمام في «حماسته» (٣/ ١٤٨) إلى بعض الفزاريّين ، وجاءت القافية منصوبة في بعض الروايات ، والبيت من شواهد : «شرح الرضي» (١٥٦/٤) ، و«أوضح و«شرح ابن الناظم» (ص١٤٨) ، و«توضيح المقاصد» (١/ ٢٥١) ، و«أوضح المسالك» (٢/ ٢٥٠) ، و«المقاصد الشافية» (٢/ ٤٧٥) ، و«همع الهوامع» (١/ ٢٥٠) ، و«شرح الأشموني» (١/ ١٦٠) ، وانظر «المقاصد النحوية» (١/ ١٦٠) ، وانظر «المقاصد النحوية» (٢/ ٢٦٠) ، و«خزانة الأدب» (١٢٩ ١٤٣) .

<sup>(</sup>٢) كنه المراد في بيان بانت سعاد (ص٢٤٥-٢٤٧).

<sup>(</sup>٣) كذا في « المقاصد النحوية » ( ٨٦٦/٢ ) وغيره ، والأولىٰ : ( مثل التأديب ) بدل ( مثل الأدب ) .

التقدير: (أنِّي وجدتُ لَمَلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ)؛ فهو مِنْ باب التعليقِ، وليس مِنْ باب الإلغاء في شيء.

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ (١) \_ وتَبِعَهم أبو بكر الزُّبَيديُّ وغيرُهُ \_ : إلىٰ جواز إلغاء المُتقدِّم ؛ فلا يحتاجون إلىٰ تأويلِ البيتينِ .

وإنَّما قال المُصنِّفُ: (وجَوِّزِ الإلغاءَ)؛ ليُنبَّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليس بلازمٍ، بل هو جائزٌ؛ فحيثُ جاز الإلغاءُ جاز الإعمالُ كما تقدَّم، وهاذا بخلاف التعليقِ؛ فإنَّهُ لازمٌ؛ ولهاذا قال: (والتَزِم التعليقَ).

فيجبُ التعليقُ إذا وقع بعدَ الفعل :

\_ ( ما ) النافية ؛ نحو : ( ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ) .

\_ أو ( إِنِ ) النافيةُ ؛ نحوُ : ( علمتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ ) ؛ ومثَّلوا له بقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لِيَثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٦] .

الشيء ) بكسر الميم وفتحها : ما يقومُ به ، و( الشِّيمةُ ) بالكسر : الخُلُقُ ،

الشيءِ لا يُنافي ظنَّ عدمِ حصولِهِ .

هاذا على فَرْضِ اتِّحادِ المودَّةِ والتنويل ، وأمَّا على اختلافهما : فعدمُ التنافى أظهرُ .

وحاصلُ الإشكالِ الذي أشار إليه : أنَّهُ أَوَّلاً ترجَّى المودَّةَ وظنَّها ، ثمَّ نفىٰ ظنَّها ثانياً ؛ لأنَّ التنويلَ هو المودَّةُ .

ومُحصَّلُ الجوابَينِ : أَنَّا لا نُسلِّمُ أَنَّ المودَّةَ والتنويلَ شيءٌ واحد ، بل

<sup>(</sup>١) والأخفش أيضاً من البَصْريِّين . انظر ا توضيح المقاصد ، ( ١/ ٥٦٠ ) .

وقال بعضُهُم : (ليس هاذا مِنْ باب التعليق في شيء ؛ لأنَّ شرطَ التعليقِ أنَّهُ إذا حُذِفَ المُعلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعدَهُ فينصِبُ مفعولَينِ ؛ نحوُ : «ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ»، فلو حَذَفْتَ «ما » لقلتَ : «ظننتُ زيداً قائماً »، والآيةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنَّكَ لو حذفتَ المُعلِّق ـ وهو «إنْ » ـ . . لم يتسلَّطُ «تَظُنُّونَ » على «لَبِثْتُم »؛ إذ لا يُقالُ : «وتَظُنُّونَ لَبِثْتُم ») .

هكذا زَعَمَ هاذا القائلُ ، ولعلَّهُ مُخالِفٌ لِمَا هو كالمُجمَع عليه ؛ مِنْ أَنَّهُ لا يُشترَطُ في التعليق هاذا الشرطُ الذي ذَكَرَهُ ، وتمثيلُ النَّحْويِّينَ للتعليق بالآية الكريمةِ وشِبْهها. . يشهدُ لذلك .

وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : ( الأدب ) ، ورُويَ بدلَ ( رأيتُ ) : ( وجدتُ )(١) .

شيئانِ ، سلَّمْنا أَنَّهُما شيءٌ واحد ، لكن لا نُسلِّمُ التنافيَ ؛ لأنَّ تَرَجِّيَها مِنْ حيثُ كونُها محبوبةِ وبُعْدُ أرضِها .

وقد علمتَ أنَّهُ لا حاجةَ لهـٰذا كلَّهِ .

وهو مبتدأً ) ؛ أي : ( مَلاك ) مبتداً ، ثمَّ إنَّهُ يحتملُ : أنَّ اسمَ ( صار ) في البيت ضميرٌ عائد على ( الأدب ) المفهومِ مِنْ ( أُدِّبْتُ ) ، وعلى هذا : يصحُّ في همزة ( أنِّي وجدتُ ) الفتحُ على تقدير لامِ التعليل ، والكسرُ على الاستئناف .

ويحتملُ : أنَّ اسمَها المصدرُ المُؤوَّلُ مِنْ ( أنَّ ) واسمِها وخبرِها ، وعلىٰ هاذا : فالهمزةُ مفتوحةٌ لا غيرُ .

وعلىٰ كلِّ : فـ ( مِنْ خُلُقي ) هو الخبرُ .

<sup>(</sup>١) جاء بالوجهين في (و) ، وفي غيرها : (وجدتُ) .

### وكذلك يُعلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعدَهُ:

- ( لا ) النافيةُ ؛ نحوُ : ( ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو ) .
  - \_ أو لامُ الابتداء ؛ نحوُ : ( ظننتُ لَزَيدٌ قائمٌ ) .
- \_ أو لامُ القَسَمِ ؛ نحوُ : ( عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ ) ، ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ مِنَ المُعلِّقات (١) .
  - \_ أو الاستفهامُ ، وهاذا له صُوَرٌ ثلاثٌ :

قوله: ( لا زیدٌ قائمٌ ولا عمرٌو ) أعاد اللام ؛ لأنّها إذا أُلغِیتْ وَجَبَ
 تَكْرارُها .

قوله: (ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويّينَ مِنَ المُعلّقات) بكسر اللام،
 اعتُرِضَ عدُّها مِنَ المُعلّقات: بأنّ جوابَ القسَم لا محلً له مِنَ الإعراب،
 ومُقتضىٰ كونِهِ مُعلّقاً أنّ له محلّاً مِنَ الإعراب.

وأُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ الذي له محلٌ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابِهِ ؛ فلا يُنافي أنَّ الجوابَ وحدَهُ لا محلَّ له مِنَ الإعراب ؛ علىٰ أنَّ بعضَهُم صرَّح : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ كونه له محلٌّ وليس له محلٌّ باعتبارَينِ .

﴿ قُولُه : ( أعاد اللَّامَ ) لعلَّهُ : ( لا ) ، كما في بعض النسخ .

قوله: (بأنَّ الذي له محلٌ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابهِ) فيه نَظَرٌ ؛ إذ
 المقصودُ : إنَّما هو توجُّهُ العاملِ على الجواب ، كما لا يخفى .

<sup>(</sup>١) في (ز،ح): (أحد) بدل (جماعة).

الأُولىٰ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتَفْهَامٍ ؛ نَحُو : ( عَلِمْتُ أَيُّهُم أبوكَ ) .

الثانية : أَنْ يَكُونَ مَضَافاً إلى اسم استفهام ؛ نحو : ( عَلِمْتُ عَلامُ أَيُّهِم أَبُوكَ ) .

الثالثة : أَنْ تدخلَ عليه أداة الاستفهام ؛ نحو : (عَلِمْتُ أَزيدٌ عندَكَ أَم عمرٌو) ، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو) (١) .

\* قوله: (اسمَ استفهامِ...) إلىٰ آخره: محلُّ كونِ الاستفهامِ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ: ما لم يكنِ العاملُ حرفاً (٢)؛ نحوُ: (ممَّنْ أخذتَ؟)، و(عمَّ تسألُ ؟).

 قوله: (لِعِلْمِ) بكسر العين وسكونِ اللام مضافٌ إلى (عِرْفانٍ) ؛ مِنْ

 <sup>(</sup>١) ومن المُعلِّقات أيضاً : (لعلَّ )؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَذْرِكِ لَعَلَّمُ فِتْنَةٌ لَكُرٌ ﴾ [الأنبياء : ١١١]،
 ذَكَرَ ذلك أبو عليٍّ في « التذكرة » ، و(لو) الشرطيَّة ؛ كقوله : (من الطويل)
 وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتِماً أرادَ ثَـرَاءَ المالِ كانَ لـ هُ وَفْـرُ

و (إنَّ ) التي في خبرها اللام ؛ نحوُ : ( عَلِمْتُ إنَّ زيداً لَقَائمٌ ) ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة . انظر « شرح الأشموني » ( ١٦١/١ ) .

<sup>(</sup>٢) الأَوْلَىٰ أَن يقول : ( جارًا )؛ حتىٰ يشملَ الجر بالإضافة في نحو : ( غلامُ مَنْ أنت؟ ) .

إضافة الدالِّ إلى المدلول ، والمعنى : لِلَفْظِ العِلْمِ الدالِّ على العِرْفان ، ولفظِ الظنِّ الدالِّ على التُهَمة ؛ بفتح الهاء ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الإضافةُ بيانيَّةً إِنْ أُرِيدَ الظنِّ الدالِّ على التُّهَمة ، بفتح الهاء ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الإضافةُ بيانيَّةً إِنْ أُرِيدَ المعنى في الثاني ؛ بالعِلْم أو الظنِّ لفظُهُما ، وذلك ظاهرٌ ، وكذا إِن أُرِيدَ المعنى في الثاني ؛ للمُبايَنة بينَ الظنِّ والتُّهَمة ، بخلافه في الأوَّل ؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ عِرْفاناً ؛ لأنَّ المعرفةَ عِلْمٌ ، تأمَّل . انتهى « ابن قاسم »(١) .

وقد عُلِمَ ممَّا سَبَقَ : أَنَّ بَقِيَّةَ أفعالِ القلوبِ قد تتعدَّىٰ إلىٰ غير مفعولَينِ ، وإنَّما خَصَّ المُصنِّفُ (عَلِمَ) و(ظنَّ) بالتنبيه ؛ لأنَّهُما الأصلُ ؛ إذ غيرُهُما لا يَنصِبُ المفعولَينِ إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً : فغيرُهُما عندَ عَدَمِ نَصْبِ المفعولَينِ يخرِجُ عن القَلْبيَّة غالباً ، بخلافهما .

قوله: (تعديةٌ لواحدٍ...) إلىٰ آخره: (تعديةٌ): مبتدأٌ مُؤخَّر،

قوله: (وكذا إن أُرِيدَ المعنى في الثاني ؛ للمُبايَنة...) إلى آخره:
 فيه: أنَّ الظنَّ يُطلَقُ على التُّهَمة ؛ فالتُّهَمةُ مِنْ جملةِ ما يُطلَقُ عليه الظنُّ ، فلا
 مُباينة ، فلا مانعَ مِنَ البيانيَّة .

قوله: (غالباً) احترازٌ عن (وَجَدَ) بمعنى (حَزِنَ) أو (حَقَدَ) ،
 و(حجا) بمعنى (بَخِلَ) ، وقولُهُ: (بخلافهما) ؛ أي : عندَ نصبِهما مفعولاً

<sup>(</sup>١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٢).

إذا كانتْ (عَلِمَ) بمعنىٰ (عَرَفَ).. تعدَّتْ إلىٰ مفعولِ واحد ؛ كقولك : (عَلِمْتُ زِيداً) ؛ أي : عَرَفْتُهُ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنَ بُطُونِ أَمَّهَ كُمْ لِا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل : ٧٨] .

وسوَّغ الابتداءَ تقدُّمُ خبرِها المجرورِ عليها ؛ أعني : (لِعِلْم) ، أو تعلُّقُ (لواحدٍ) بها ، أو نعتُها بـ (مُلْتزَمَهُ ) بفتح الزاي اسم مفعولٍ ، ولو قال : (تعديةٌ لواحدٍ مُلْتزَمَهُ لعِلْم عِرْفان . . . ) إلى آخره . . لكان على الترتيب .

\_\_\_\_\_

واحداً الذي نبَّه عليه المُصنِّفُ ؛ فلا يَرِدُ : ( عَلِمَ ) إذا انشقَّتْ شفتُهُ العُلْيا ؛ فإنَّهُ لازمٌ كما تقدَّم له (١٠ .

وله: (تقدُّمُ خبرِها المجرورِ) فيه: أنَّهُ لا يكونُ مُسوِّعاً إلا إذا كان مُختصاً ؛ بأنْ كان المجرورُ معرفة ، أو نكرة لها مُسوِّغٌ ؛ كقصدِ العموم ، بخلاف ما إذا كان نكرة ليس لها مُسوِّغٌ ؛ كما هنا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المقصودَ : العمومُ في قوله : (عِرْفانٍ) ، أو يُقالَ : إنَّهُ تخصَّصَ المجرورُ بالإضافة إلى النكرة ، لموّغةٌ ، كما في : «خمسُ بالإضافة إلى النكرة مُسوِّغةٌ ، كما في : «خمسُ صلواتِ كتبهنَّ اللهُ »(٢) .

<sup>(</sup>۱) انظر (۲/۲۶۲).

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود ( ۱٤۲۰) ، والنسائي ( ۲، ۲۳۰) ، ومالك ( ۱۲۳/۱ ) ، وأحمد
 (٥/٥١) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وانظر « شرح التسهيل »
 ( ٢٩١/١ ) ، و « المقاصد الشافية » ( ٢/٤٤ ـ ٤٤ ) .

وكذلك إذا كانتْ (ظَنَّ) بمعنى (اتَّهَمَ)؛ تعدَّتْ إلىٰ مفعولِ واحد؛ كقولك: (ظننتُ زيداً)؛ أي: اتَّهمْتُهُ، ومنه: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْفَيْتِ بِظَنِينِ﴾ [التكوير: ٢٤] (١)؛ أي: بمُتَّهَم.

الطَّنِّ الشخصِ مَوضِعَ الظَّنِّ السَّخصِ مَوضِعَ الظَّنِّ الشخصِ مَوضِعَ الظَّنِّ السَّيِّئ ؛ تقولُ : ( ظننتُ زيداً ) ؛ أي : ظننتُ به فعلاً سيِّئاً . انتهىٰ « شرح الجامع »(٢) .

﴿ قُولُه : (ول ﴿ رَأَى ﴾ الرُّؤْيا ) اللامُ : حرفُ جرِّ ، و(رَأَى ) : مجرورٌ بها ، وهو مضافٌ إلى (الرُّؤْيا ) إضافة تخصيصٍ ؛ أي : (رَأَى ) المُختصَّة برُؤْيا النوم ، و(ما) : موصولٌ ، صِلتُهُ : (اَنتمیٰ ) بمعنی (انتسَبَ ) في موضعِ نصبِ مفعولٌ لـ (اَنْمِ ) بمعنی (انسُبْ ) ، و(طالبَ ) : حالٌ مِنْ (عَلِمَ ) ، و(لـ ﴿ عَلِمَ ﴾ ) : مُتعلِّقٌ بـ (اَنْمِ ) ، و(لـ ﴿ عَلِمَ ﴾ ) : مُتعلِّقٌ بـ (انتمیٰ ) ، ولذك (مِنْ قبلُ ) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ ﴿ رَأَى ﴾ التی بـ (انتمیٰ ) ، وكذلك (مِنْ قبلُ ) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ ﴿ رَأَى ﴾ التی

قوله : ( وكذلك « مِنْ قبلُ » ) سيأتي فيه وجهٌ آخَرُ (٣) .

<sup>(</sup>۱) قرأها بالظاء المُشالة: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورُويس . انظر « الدر المصون » ( ٧٠٧/١٠ ) ، و« إتحاف فضلاء البشر » ( ص٧٧٥ ) .

 <sup>(</sup>۲) السراج المنير (ق/ ۱۲٥) ، وانظر «تعليق الفرائد» ( ۱٤٨/٤) ، و«حاشية ابن قاسم على الأشموني» (ق/ ٤٢) .

<sup>(</sup>٣) انظر (٢/ ١٨٥ ).

إذا كانتْ (رأى ) حُلُميَّةً \_ أي : للرُّؤْيا في المنام \_.. تعدَّتْ إلى مفعولَينِ كما تتعدَّىٰ إليهما (عَلِمَ) المذكورةُ مِنْ قبلُ ، وإلى هاذا أشار بقوله : (وله «رَأَى » الرُّؤْيا آنْمِ ما له «عَلِمَا») ؛ أي : انسُبْ له (رأى) التي مصدرُها (الرُّؤْيا) ما نُسِبَ له (عَلِمَ) المُتعدِّيةِ إلى اثنينِ ، فعبَّر عن الحُلُميَّة بما ذَكَرَ ؛

مصدرُ ها الرُّوْيا . . الذي انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » مُتعدِّيةً إلى مفعولينِ مِنَ الأحكام ) .

الله عنه الله المُهمّلة : نسبة للحُلُم بضمّها أيضاً ، وبضمّ الله ، وتُسكّنُ تخفيفاً ، قال في « المصباح » : (حَلَمَ يَحلُمُ ـ مِنْ باب « قَتَلَ » ـ حُلُماً ، بضمّتينِ ، وإسكانُ الثاني تخفيف ، واحتلَم : رأى في منامه رُؤْيا ) انتهى (۱) .

ولا يدخلُ الحُلْميَّةَ إلغاءٌ ولا تعليقٌ ، ولا يدخلُ الحُلْميَّةَ إلغاءٌ ولا تعليقٌ ، خلافاً لبعضهم ، ويُفهَمُ ذلك مِنَ المتن ؛ فعدمُ التعليقِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (طالِبَ مفعولَينِ ) ؛ لأنَّهُ حالٌ مِنْ قوله : (عَلِمَا ) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ « رَأَى » الحُلْميَّةِ ما انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » حالَ كونِ « عَلِمَ » طالبَ مفعولَينِ صريحينِ ) ؛ ك (عَلِمتُ زيداً قائماً ) ، وحينئذٍ لا تعليقَ ، وعدمُ الإلغاءِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (مِنْ قبلُ ) ؛ لأنَّها حالٌ ثانيةٌ مِنْ (عَلِمَا ) أيضاً ؛ يعني : في حال الابتداءِ بها فيل المفعولينِ ، وقد عُلِمَ أنَّهُ لا يجوزُ الإلغاءُ مع الابتداء بها على الصحيح . انتهى « فارضى »(٢) .

<sup>(</sup>١) المصباح المنير ( ٢٠٤/١ ) .

<sup>(</sup>٢) شرح الفارضي على الألفية ( ق/٥٠ ) .

لأنَّ الرُّؤْيا وإنْ كانتْ تقعُ مصدراً لغيرِ (رأى) الحُلُميَّةِ.. فالمشهورُ: كونُها مصدراً لها.

ومثالُ استعمالِ ( رأى ) الحُلُميَّةِ مُتعدِّيةً إلى اثنينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنِّ الْرَسِيِّ آَعْصِرُ خَمْرً ﴾ [بوسف : ٣٦] ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّل ، و( أَعصِرُ خمراً ) :

وهو حَسَنٌ وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ<sup>(۱)</sup> ؛ لأنَّهُم جعلوا ( مِنْ قبلُ ) مُراداً به ما قَبْلَ ( عَلِمَ ) العِرْفانيَّةِ<sup>(۲)</sup> ، وفَهِمَ هو أنَّ المُرادَ قبل المفعولَينِ ، تدبَّرْ .

وله: (فالمشهورُ: كونُها مصدراً...) إلى آخره: جوابٌ عمَّا يُقالُ: ليس في قوله: (الرُّؤْيا) نصٌّ على المُراد؛ إذ (الرُّؤْيا) تُستعمَلُ لـ (رَأَىٰ) مطلقاً حُلُميَّةً كانتْ أو يَقَظِيَّةً.

وحاصلُ الجواب : أنَّ الغالبَ والمشهورَ كونُها مصدراً للحُلُميَّةِ ، فاعتمدَ الناظمُ على ذلك الاشتهار .

\_\_\_\_

<sup>﴾</sup> قوله : ( وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ ) لــٰكنْ كلامُ شارحِنا يحتملُهُ .

قوله: (أو يَقَظِيَّةً) عبَّر به دون (البَصَريَّة) ؛ إشعاراً بأنَّ الرُّؤيا تكونُ
 مصدراً للعِلْميَّة والبَصَريَّة ، إلا أنَّ الغالبَ كونُ مصدرهِما (الرؤية) بالهاء .

قوله: (وحاصلُ الجواب...) إلى آخره: مذهبُ الحَرِيريِّ والمُصنَّفِ: أنَّ (الرُّؤْيا) لا تكونُ إلا مصدرَ الحُلُميَّة (٣) ، وعليه: لا إشكالَ ولا جواب.

<sup>(</sup>١) ونصَّ علىٰ أَوْلُويَتُه الخضري في « حاشيته » ( ٣٠٦/١ ) .

<sup>(</sup>٢) ف ( من قبل ) مُتعلِّق بـ ( انتمين ) .

<sup>(</sup>٣) درة الغوّاص (ص١١٧).

جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وكذلك قولُهُ (١) :

[من الوافر]

تَجَافَى الليلُ وٱنْخَزَلَ انْخِزَالَا إلى آلٍ فلم يُدركُ بلاً لا

١٣١ ـ أبو حَنَشٍ يُـــؤرُّ قُنــي وطَلْـقٌ وعمَّـــــارٌ وآوِنــــةً أُثــــالًا أَرَاهُــمْ رُفْقَتِــي حَتَّــي إذا مـــا إذا أنا كالَّذي يَجْري لوِرْدٍ

♦ قوله : ( أبو حَنَشٍ . . . ) إلىٰ آخره : قالها الشاعرُ مِنْ قصيدةٍ يذكرُ فيها جماعةً مِنْ قومه لَحِقُوا بالشام ، فصار يراهم إذا أتنى أوَّلُ الليل ، و( أبو حَنَش ) بفتح الحاء والنون وبالشين المُعجَمة : اسمُ رجلٍ ، وكذا ( طَلْقُلُ ) بفتح الطاء وسكونِ اللام ، و( عمَّارٌ ) بتشديد الميم ، و( أُثَّالا ) بضمِّ الهمزة وفتح المُثلَّثة مُرخَّمُ ( أَثالةَ ) ، و( آوِنةً ) : جمعُ ( أَوَانِ ) ؛ كــ ( أَزْمِنةٍ ) جمع ( زَمَانِ ) لفظاً ومعنى ؛ فأصلُهُ : ( أَأْوِنة ) بهمزتَين ؛ قُلبتْ ثانيتُهُما أَلفاً لسكونها .

و ( أَبُو حَنَش ) : مبتدأً ، خبرُهُ : جملةُ ( يُؤرِّقُني ) مِنْ ( أَرَّقَ ) : بمعنى ( أَسْهَرَ ) ، وبقيَّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه ، وفُصِلَ بين المعطوفِ الأخيرِ وما قبلَهُ بالظرف ؛ أعنى : ( آوِنةً ) ، وهو منصوبٌ على الظرفيَّة ، . . . . . . . . . . . . .

﴿ قُولُهُ : ( مُعطُوفَةٌ عَلَيْهُ ) ؛ أي : مِنْ عَطَفُ الْجَمَلُ ؛ فَيُقَدَّرُ لَكُلٌّ خَبْرٌ ، ويصحُّ أنْ يُقدَّرَ خبرٌ واحد للجميع .

<sup>(</sup>١) الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي في " ديوانه " ( ص١٢٩ــ١٣٠ ) ، وهي من شواهد : «شرح التسهيل ، ( ٨٣/٢ ) ، و اشرح ابن الناظم ، ( ص١٥١ ) ، و اأوضح المسالك ، ( ٤٩/٢ ) ، و ( توضيح المقاصد ، ( ١/ ٥٦٥ ) ، و ( همع الهوامع » ( ١/٥٤٥ ) ، وا شرح الأشموني ، ( ١٦٣/١ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية ،  $.( 1/ PVA_YAA)$ 

ويصحُّ أَنْ تَكُونَ الواوُ بمعنى الباء ؛ كما في قولهم : (أنتَ أَعْلَمُ ومالُكَ) (١) ؛ أي : بمالك ، أو بمعنى (مع) ، والمعنى : في آونةٍ ؛ أي : أزمان ، و(حتَّىٰ) : ابتدائيَّةٌ ، و(إذا) : ظرفيَّةٌ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ (حتى) جارَّةً ، و(إذا) بجملتها في محلِّ جرِّ .

و( تَجَافَىٰ ) ؛ أي : انْطَوَىٰ ، و( أَنْخَزَلَ ) بالخاء المُعجَمة والزاي : بمعنى ( انقطعَ ) ، و( إذا ) الثانية : للمُفاجأة ، واللام في قوله : ( لِوِرْد ) بكسر الواو : للتعليل ؛ أي : لأجل الوُرُودِ إلى الماء ، وقولُه : ( إلىٰ آلِ ) : مُتعلِّقٌ بـ ( يَجْرِي ) ؛ وهو ما يُرىٰ وسطَ النهار ماءً وليس كذلك ، ويُسمَّىٰ بالسَّرَاب ، وقولُهُ : ( بِلالا ) بكسر المُوحَّدة ؛ أي : بَلَلاً ، والمُرادُ : ما يَبُلُّ حَلْقَهُ مِنَ الماء .

، قوله : ( ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ ) ؛ أي : في ( وطَلْقٌ ) وما بعدَهُ ؛ فهو

هُ قُولُهُ : ﴿ وَيُصْلِحُ أَنْ تَكُونُ النَّوَاقُ ﴾ ؛ آي . في ﴿ وَطَلَقَ ﴾ وَمَا بَعْدُهُ ؛ فَهُو مُقابِلٌ لقوله : ﴿ وَبَقَيَّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه ﴾ .

 <sup>«</sup> قوله : ( بمعنى الباء ) ؛ أي : باءِ المُلابسة ، فترجعُ للتي بمعنى ( مع )

 في المعنى .

قوله: (والمعنى: في آونةٍ) كان الأولى: تقديم هاذه الجملةِ على قوله: (ويصحُ أنْ تكونَ الواوُ...) إلى آخره.

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( وَهُو مَا يُرَىٰ . . . ) إِلَىٰ آخرِه : تَفْسَيرٌ لــ ( الآل ) .

قوله: ( فالهاءُ والميم في « أَرَاهُم »... ) إلى آخره: فيه مُسامَحةٌ ؛ إذ
 الهاءُ هي المفعولُ فقط ، وأمَّا الميمُ فحرفٌ دالٌ على الجماعة .

قوله: (ولا تُجِزْ...) إلىٰ آخره: الحذف لغير دليلٍ يُسمَّى:
 اقتصاراً، ولدليل يُسمَّى: اختصاراً.

والحاصلُ : أنَّهُ يجوزُ حذفُهُما للقرينة بالإجماع ، ولغير القرينةِ بخُلْفٍ ، ويجوزُ حذفُ أحدِهِما للقرينة ، خلافاً لابن مُلْكُون ، ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع . انتهىٰ « فارضي »(١) .

الباب ، بخلاف أفعالِ غيرِ هــــــ الباب ، بخلاف أفعالِ غيرِ هــــــ الباب ؛ وقوله : ( هنا ) ؛ أي :

ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع ) الفرقُ بينَ حذفِ المفعولِ - حيثُ أجمِعَ على عدمِ جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة - وحذفِ المفعولَينِ - حيثُ لم يُجمَعُ على عدم جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة - . . أنَّ المفعولَ في الحقيقة مضمونُ المفعولَينِ ؟ ك ( قيامَ زيد ) ، فحَذْفُ أحدِهِما فقط بلا دليلٍ . . كحذف جزءِ الكلمة ، وهو مُمتنعٌ ، بخلافِ حذفِهِما معاً ؛ فإنَّهُ كحذف الكلمةِ بتمامها ، وهو سائعٌ ، وكذا يُقالُ عندَ وجودِ القرينة ، تدبَّرُ .

<sup>(</sup>١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٠).

فيجوزُ حذفُ معمولاتِها .

قوله: (والفرقُ بينهما: أنَّ الحذفَ هنا...) إلى آخره: مبنيٌّ على اشتراطِ تجدُّدِ الفائدة، وفيه خلافٌ.

وهلذا في صورة حذفِهِما معاً .

وأمًّا صورةُ حذف أحدِهِما.. فوجهُ انعدامِ الفائدةِ فيها: أنَّ المفعولَ في الحقيقة هو مضمونُ المفعولَينِ ؛ ك (قيام زيد) في (ظننتُ زيداً قائماً)، وحينئذِ فالظنُّ لا يصحُّ ارتباطُهُ بـ (زيد) وحدَهُ، ولا بـ (قائم) وحدَهُ، بل إذا قُصِدَ تعلُّقُهُ بمفعوله.. فلا بُدَّ مِنْ اعتبارهما معاً، فهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدة.

فحينئذ لا تحصلُ فائدةٌ أصلاً عندَ التعلُّقِ بأحدهما ؛ لفساد هذا التعلُّقِ ؛ لخروجه عن القواعد ، بخلاف ما إذا حُذِفا معاً ؛ فإنَّهُ تُتَوَهَّمُ فيه الفائدةُ إذا قُصِدَ الإخبارُ بنسبة الفعل إلى الفاعل ؛ فلذلك علَّله بقوله : ( إذ لا يخلو أحدٌ. . . ) إلىٰ آخره ، فتنبَّهُ .

قوله: (إذ لا يخلو أحدٌ عن ظنَّ أو عِلْمٍ) كلامُ المُصنَّف شاملٌ لأفعال التصيير، وقد أَجْراهُ في «الأنوار البهيَّة» على ظاهره (١١)، وكلامُ المُحشِّى

<sup>(</sup>١) الأنوار البهية (ق/١٦٨).

لا يجوزُ في هـٰذا الباب سقوطُ المفعولَينِ ، ولا سقوطُ أحدِهِما ، إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك .

و( ضربتُ ) ؛ إذ قد يُقصَدُ الإخبارُ بمُطلَقِ إيجادِ الإعطاءِ والكِسُوةِ والضرب . انتهىٰ « رضي »(١) .

قوله: (بلا دليلِ) ؛ أي: بحسبِ الظاهر؛ فلا يُنافي أنَّ الحذف لا بدَّ
 له مطلقاً مِنْ دليلٍ . انتهىٰ « مَدَابِغي »(۲) .

والشارحِ يُوهِمُ خلافَ ذلك ، ومُقتضىٰ هاذا التعليل : مَنْعُ حذفِ المفعولَينِ بلا دليلِ في كلِّ فعلِ لا يخلو منه المُتكلِّم .

\* قوله: (أي: بحسَبِ الظاهر؛ فلا يُنافي...) إلىٰ آخره: إنْ أراد أنَّ الدليلَ علىٰ أصل الحذفِ موجودٌ مطلقاً.. فهو مُسلَّمٌ؛ لأنَّ كونَ الفعلِ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ أو مفعولينِ.. يَدُلُّ علىٰ أنَّهُما محذوفانِ عندَ عدمِ ذِكْرِهِما، للكن ليس الكلامُ في ذلك، بل الكلامُ في الدليل الدالُ علىٰ عين المحذوف.

وإن أرادَ أنَّ الدليلَ على عين المحذوفِ موجودٌ مطلقاً \_ كما هو المُرادُ لنا \_. . فهو في حيِّر المنعِ ، تأمَّلُ .

 <sup>(</sup>۱) في (ج): (فارضي) بدل (رضي)، وانظر «شرح الرضي» (٤/٤٥ـ ١٥٥)،
 و « حاشية الحفني على الأشموني» (١/ق٢٠٦)، و « حاشية المدابغي على
 الأشموني» (١/ق٢١٠).

<sup>(</sup>٢) حاشية المدابغي على الأشموني ( ١/ق٢١) .

فمثالُ حذفِ المفعولينِ للدَّلالة : أَنْ يُقالَ : ( هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ ) ، فتقولَ : ( ظننتُ ) ، التقديرُ : ( ظننتُ زيداً قائماً ) ؛ فحذفتَ المفعولينِ لدَلالةِ ما قبلَهُما عليهما ، ومنه : قولُهُ (١) :

١٣٢ ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ترىٰ حُبَّهُم عاراً عَلَيَّ وتَحسَبُ أي : وتحسبُ حبَّهُم عاراً عليَّ ؛ فحذَف المفعولينِ ـ وهما (حُبَّهُم) و(عاراً عليَّ ) ـ لذلالةِ ما قبلَهُما عليهما .

ومثالُ حذفِ أحدِهِما للدَّلالة : أنْ يُقالَ : ( هل ظننتَ أحداً قائماً ؟ ) ،

قوله: (بأيِّ كتابٍ...) إلىٰ آخره: قاله الكُمَيتُ يمدحُ به أهلَ
 البيت ، و( العار ): كلُّ شيءٍ يلزمُ منه عيبٌ أو سُبَّة ، قاله في « المصباح »(٢).

طَرِبتُ وما شوقاً إلى البِيضِ أَطرَبُ ولا لعباً منّي وذو الشَّيبِ يلعبُ ولم يُلهِنـي دارٌ ولا رَسْمُ منـزلِ ولـم يَتَطَـرَّبْنـي بَنَـانٌ مُخضَّـبُ

ومن أبياتها وشواهدها الشهيرة :

وما ليَ إِلَّا آلَ أحمدَ شِيعةٌ وما ليَ إِلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

والبيت من شواهد: «شرح التسهيل» ( 7/77) ، و«شرح الرضي» ( 3/001) ، و« توضيح المقاصد» ( 1/770) ، و« أوضح المسالك» ( 1/770) ، و« المساعد» ( 1/707) ، و« المقاصد الشافية» ( 1/707) ، و« همع الهوامع» ( 1/920) ، وانظر « المقاصد النحوية» ( 1/920 ، 1/920) ، و« خزانة الأدب» ( 1/920 ) .

(۲) المصباح المنير ( ۲۰۱/۲ ) .

فتقولَ : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : ظننتُ زيداً قائماً ؛ فتحذفُ الثانيَ للدَّلالة عليه ، ومنه : قولُهُ (١) :

١٣٣ ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ منِّي بمنزلةِ المُحَبِّ المُكْرَم

\_\_\_\_\_

واللامُ: (ولقد نَزَلْتِ...) إلىٰ آخره: قال العَيْنيُّ: (الواوُ: للقسم، واللامُ: للتأكيد، وجوابُ القَسَمِ: قولُهُ: «فلا تَظُنِّي»، و«نزلتِ» بكسر التاء: خطابٌ للمُؤنَّث، و«مني»: يتعلَّقُ به، والباءُ في «بمنزلة»: بمعنى «في»، و«المُحَب»: بضمِّ الميم وفتح الحاء، و«المُحَرَم»: بفتح الراء؛ فهما علىٰ صيغتي اسم المفعول؛ أي: نزلتِ مني في منزلةِ الشيءِ المحبوبِ المُحرَم) المُحرَم) .

\_\_\_\_

هـل غـادرَ الشعـراءُ مِـن مُتـردَّمِ أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُمِ وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( 7/7/7 ) ، و« شرح الرضي » ( 3/7/7 ) ، و« أوضح المسالك » ( 7/7/7 ) ، و« المساعد » ( 7/7/7 ) ، و« المقاصد الشافية » ( 7/7/7 ) ، و« همع الهوامع » ( 1/7/7 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 1/7/7 ) ، و« خزانة الأدب » ( 1/7/7 ) . ( 1/7/7 ) .

<sup>(</sup>۱) البيت لعنترة بن شداد العبسي في « ديوانه » ( ص١٥٣ ) ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعها :

<sup>(</sup>٢) المقاصد النحوية ( ٢/ ٨٧١ - ٨٧٢ ) .

أي : فـلا تَظُنِّي غيـرَهُ واقعـاً ؛ فـ (غيـرَهُ) : هــو المفعــولُ الأوَّل ، و( واقعاً ) : هو المفعولُ الثاني .

وهاذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ هو الصحيحُ مِنْ مذاهب النَّحْويِّينَ .

فإنْ لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف. . لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهِما ؛ فلا تقولُ : ( ظننتُ ) ، ولا : ( ظننتُ ولا : ( ظننتُ ولا : ( ظننتُ ولا أولا ) ؛ تريدُ : ظننتُ زيداً قائماً .

قوله: (وك « تَظُنُّ » ٱجْعَلْ « تقولُ »...) إلىٰ آخره: (تقولُ ):
 مفعولٌ أوَّل بـ (ٱجْعَلْ)، و(ك « تَظُنُّ »): مفعولُهُ الثاني ؛ أي: اجعلْ
 جوازاً (تقولُ) كـ (تَظُنُّ ) عملاً ومعنى .

قوله: (إنْ وَلِي مُستفهَماً بهِ. . . ) إلىٰ آخره: أُورِدَ على الناظم أمورٌ:

على جواب القسَم ؛ إذ لا معنى للحَلِفِ على الإنشاء ، تأمَّلْ .

\* قوله: (عملاً ومعنىً) هاذا هو مذهبُ الجمهور، وعلى هاذا: لا مانعَ مِنْ دخول التعليقِ والإلغاء، ومذهبُ غيرِهِم: أنَّهُ مِثْلُهُ في العمل فقط، وعلى هاذا: لا يجوزُ التعليقُ ولا الإلغاء، وبهاذا تعلمُ: أنَّ كلامَ المُحشِّي الآتيَ لا يُوافِقُ ما ذَكَرَهُ في هاذه القولة (١).

<sup>(</sup>۱) انظر ( ۲/۲/۲\_٤٠٤ ) .

# و المهدى المدى ال

منها: أنَّهُ لم يُنبُّهُ علىٰ جواز الحكايةِ مع توفُّرِ الشروط.

ومنها: أنَّ قولَهُ: (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ...) إلىٰ آخره.. حَشْوٌ لا زيادةَ فيه علىٰ ما قبلَهُ .

ومنها: أنَّ قوله: (وك «تَظُنُّ » اجعَلْ «تقولُ »...) إلى آخره.. ظاهرُهُ: أنَّهُ مِثْلُهُ في جميع الأحكام حتى التعليق والإلغاء ، وهو خلافُ قولِهِ في «التسهيل »: (وإلحاقُهُ في العمل بالظن...) إلى آخره (١) ؛ حيثُ قَصَرَ الإلحاقَ على العمل ؛ ولهاذا قال العلَّامةُ ابنُ غازٍ: (لو قال مثلاً بعدَ قولِهِ: «بغير ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَمَلْ »:

قوله: (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ...) إلى آخره: ينبغي: أو بكُلِّها ؟
 لأنَّ الأصلَ في ضمَّ الجائزِ إلى الجائز الجوازُ ، قاله ابنُ قاسم (٣) .

.....

تسهيل الفوائد ( ص٧٣ ) .

<sup>(</sup>٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ( ١/ ٣٧٤ ) .

<sup>(</sup>٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٤٣).

القولُ شأنُهُ إذا وقعتْ بعدَهُ جملةٌ أنْ تُحكىٰ ؛ نحوُ : (قال زيدٌ : عمرٌو مُنطلِقٌ ) ، و( أتقولُ<sup>(۱)</sup> : زيدٌ مُنطلِقٌ ؟ ) ، لكنَّ الجملةَ بعدَهُ في موضع نصبٍ على المفعوليَّة (٢) .

ويجوزُ إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ ؛ فيَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَينِ كما تَنصِبُهُما ( ظنَّ ) .

وقال الفارضيُّ : ( يجوزُ الفَصْلُ بالثلاثة جميعاً ؛ نحوُ : « أكريماً في القوم عندَكَ تقولُ زيداً » ) انتهى (٣٠ .

لكن قال بعضُهُم : ( إنَّهُ غيرُ جائزٍ ، وإلا لم يكن لقول الناظمِ : « وإنْ ببعض ذي فصلتَ » فائدةٌ ) انتهى ، وفيه نَظَرٌ .

قوله: ( مُجْرى الظنّ ) بضمّ الميم ؛ لأنَّهُ مأخوذٌ مِنْ ( أُجْريَ ) .

و قوله: (للكن قال بعضُهُم: إنَّهُ غيرُ جائزٍ) استشهد هاذا البعضُ بالنهي عن تتبُّع الرُّخصِ عن تتبُّع الرُّخصِ في الشرعيَّات (٤) ، وفيه: أنَّ النهيَ إنَّما هو عن تتبُّع الرُّخصِ مِنْ مذاهبَ مُتعدِّدةٍ ، لا في مذهبٍ واحد ، كما هنا ، وهو مَحمِلُ حديثِ : ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِثُ أَنْ تُؤتن رُخَصُهُ ﴾ (٥) .

<sup>(</sup>١) في (هـ): (تقول).

 <sup>(</sup>۲) أي : المفعول به عند الجمهور ، لا المطلق ، وكالجملة مفرد في معناها ؛ كـ : (قلتُ شعْراً) ، أو قصد لفظه ؛ كـ ﴿ يُقَالُ لَهُ ۚ إِلْرَهِمِ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ، أو مدلوله لفظ ؛ كـ :
 (قلتُ كلمةً ) ؛ أي : لفظ ( زيدٍ ) مثلاً . « خضرى » ( ٢٠٩/١ ) .

<sup>(</sup>٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٠).

<sup>(</sup>٤) انظر « حاشية ياسين على الألفية » ( ١٨٢/١ ) .

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد ( ١٠٨/٢ ) ، وابن حبان ( ٢٧٤٢ ) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

والمشهورُ: أنَّ للعرب في ذلك مذهبَينِ: أحدُهُما \_ وهو مذهبُ عامَّةِ العرب \_ : أنَّهُ لا يُجرَى القولُ مُجْرى الظنِّ إلا بشروطٍ ذَكَرَها المُصنِّف أربعةٌ ، وهي التي ذَكَرَها عامَّةُ النَّحْويِّينَ :

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الفَعلُ مَضارعاً ، الثاني : أَنْ يَكُونَ للمُخاطَبِ ، وإليهما أشار المُصنِّف بقوله : ( ٱجْعَلْ « تقولُ » ) ؛ فإنَّ ( تقولُ ) مضارعٌ ، وهو للمُخاطَب .

الشرطُ الثالثُ : أَنْ يكونَ مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : ( إِنْ وَلِي مُستفهَماً به ) .

الشرطُ الرابعُ: ألَّا يُفصَلَ بينهما \_أي: بينَ الاستفهامِ والفعلِ \_ بغير ظرفٍ ، ولا مجرور ، ولا معمولِ الفعل ، فإنْ فُصِلَ بأحدها لم يَضُرَّ ذلك ،

قوله: (أربعةٌ) بالجرّ صفةٌ لـ (شروطٍ) ، أو بالرفع خبرٌ لمحذوف ؛ أي :
 هي أربعةٌ ، وزِيدَ شرطانِ آخَرَانِ ؛ ألّا يتعدَّىٰ باللام ، وأنْ يكونَ مقصوداً .

\* قوله: (وأنْ يكونَ مقصوداً) فيه حذفٌ ؛ أي: مقصوداً به الحالُ ، كما في بعض النسخ (١) ، وعليه: فيُشترَطُ في الاستفهام إن كان مُتعلِّقاً بالقول: ألَّا يكونَ بـ (هل) ؛ لأنَّها تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال، أمَّا إذا كان مُتعلِّقاً بغيره.. فلا ، كما هو ظاهرٌ (٢).

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( أَلَّا يَتَعَدَّىٰ بِاللَّامِ ) ؛ نحو : ( أَتَقُولُ لَزِيدٍ : عمرٌ و منطلقٌ ؟ ) ؛ لأنَّ اللَّامَ تُبُعِدُهُ من الظنِّ ؛ إذ هي للتبليغ .

<sup>(</sup>١) هو كذلك في (ج، د، هـ).

<sup>(</sup>٢) انظر ( حاشية الصبان ) ( ٢/ ٥٢ ) .

وهاذا هو المُرادُ بقوله: (ولم يَنفصِل بغير ظرفٍ...) إلى آخره.
فمثالُ ما اجتمعتْ فيه الشروطُ: قولُكُ: (أتقولُ عَمْراً مُنطلِقاً؟)؛ ف (عَمْراً):
مفعولٌ أوَّل ، و(مُنطلِقاً): مفعولٌ ثانٍ ، ومنه: قولُهُ (١٠):

امن مشطور الرجزا عَلَى اللهُ القَلُ مَن السَّوَاسِمَا يَحمِلُ نَ أَمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا يَحمِلُ نَ أَمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

﴿ قُولُه : ( مَتَىٰ تَقُولُ القُلُصَ . . ) إِلَىٰ آخره : ( القُلُص ) بضم القاف واللامِ مُخفَّفة : جمع ( قَلُوص ) ؛ وهي الشابَةُ مِنَ النُّوق ، و( الرَّوَاسِما ) : جمع ( راسمة ) ؛ مِنَ الرَّسِيم \_ بالسين المهملة \_ وهو نوع مِنْ سَيرِ الإبلِ ، و( متىٰ ) : للاستفهام ، و( القُلُصَ ) : مفعولٌ أوَّل ، و( الرَّوَاسِما ) : صفتُه ، وجملة ( يَحمِلْنَ ) : في محل نصبِ مفعولٌ ثانٍ ، وهاذا مَحَلُ الشاهد .

و قوله: ( ﴿ القُلُص ﴾ بضمَّ القاف واللامِ مُخفَّفةً . . ) إلىٰ آخره ؛ أي : كما قال: ( و ﴿ فُعُلُّ ﴾ لاسم رُباعيُّ بمَدْ . . . ) إلىٰ آخره ، خلافاً لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ قراءته بتشديد اللام مفتوحةً ، وإلا كان مفردُهُ ( قالصاً ) أو ( قالصة ) ، كما قال : ( و ﴿ فُعَلُّ ﴾ لـ ﴿ فاعِلِ ﴾ . . . ) إلىٰ آخره (٢٠ .

قوله : ( مِنَ الرَّسِيم ) ، ويصحُّ أنْ يكونَ مِنَ الرَّسْم ؛ وهو التأثيرُ في

<sup>(</sup>۱) المشطوران لهُدْبة بن الخشرم العُدْري في ﴿ ديوانه ﴾ ( ص ١٤١ ) ، والرواية فيه : ( متى تَظُنُّ ) ، وعليها : فلا شاهد ، وهما من شواهد : ﴿ شرح التسهيل ﴾ ( ٢/ ٩٥ ) ، و « همع و « شرح ابن الناظم » ( ص١٥٣ ) ، و ﴿ المقاصد الشافية » ( ٢/ ٤٩٦ ) ، و ﴿ همع الله وامع » ( ١/ ٢٥٠ ) ، و ﴿ شرح الأشموني » ( ١/ ١٦٤ ) ، وانظر ﴿ المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٥٧ \_ ٨٨٧ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر (٥/ ٢٩٤\_ ٢٩٦).

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارع ؛ نحوُ : (قال زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ). لم يَنصِبِ القولُ مفعولَينِ عندَ هاؤلاء (١) ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاءِ الخطاب ؛ نحوُ : (أيقولُ زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ ؟) ، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ؛ نحوُ : (أنتَ تقولُ زيدٌ مُنطلِقٌ) ، أو سُبِقَ باستفهام ولاكن فُصِلَ بغير ظرفٍ ، ولا جارٌ ومجرور ، ولا معمولٍ له (٢) ؛ نحوُ : (أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟) ، فإن فُصِلَ بأحدها لم

والبيتُ لهُدْبةَ ابنِ عمِّ زيادةَ ، تغزَّلَ به هُدْبةُ في أخت زيادةَ حين جمعَهُما سفرٌ مع الحُجَّاج ، وقد كان زيادةُ قد تغزَّل في أخت هُدْبةَ ، فغَضِبَ كلِّ منهما ووَقَعَ بينهما شرٌّ ، فكان ذلك سبباً أدَّىٰ هُدْبةَ إلىٰ قتل زيادةَ ، ثم قُتِلَ هُدْبةُ (٣) ، قيل : شرٌ ، فكان ذلك سبباً أدَّىٰ هُدْبةَ إلىٰ قتل زيادةَ ، ثم قُتِلَ هُدْبةُ (٣) ، قيل : والصوابُ : ( أمَّ خازِمٍ وخازِمَا ) ؛ لأنَّ أمَّ خازمٍ هي أختُ زيادةَ ، وخازمٌ ابنُها (٤٠) .

### الأرض لِشدَّة الوَطْء ، كما في ( القاموس ا(٥) .

\_\_\_\_\_

- (۱) أي : عند أصحاب هاذا المذهب ، وهم عامّة العرب ، والمذهب الآخر هو مذهب سُلّيم ، كما سيأتي في ( ٢/ ٧٠١ ) .
- (۲) قال أبو حيًان: (وكذا معمول المعمول؛ نحوُ: «أهنداً تقولُ زيداً ضارباً؟»)،
   وقيل: لا يضرُّ الفصلُ مطلقاً ولو بأجنبي ؛ نحوُ: «أأنتَ تقولُ زيداً منطلقاً؟»، وعليه الكُوفيُّونَ وأكثر البَصْريينَ ما عدا سيبويهِ والأخفشَ. انظر «التذييل والتكميل»
   (١٣٩/٦)، و«همع الهوامع» (١٨/٦).
  - (٣) انظر ما تقدم تعليقاً في ( ٢/ ٤٧٧ ) .
- (٤) قال الزَّبيدي في (التاج) ( ٣٠٠/٣٠) : (وقال الأحول : (حازم وحازما) بالحاء المهملة ، قال الصاغاني : ورواية النَّحْويين :
  - متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يُدنِينَ أمَّ قاسم وقاسِما وهو تحريفٌ)، وجاء في (هـ) بالحاء المهملة.
    - (٥) القاموس المحيط ( ١١٨/٤ ) .

يَضُرَّ ؛ نحوُ : (أعندَكَ تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أفي الدار تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أفي الدار تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، ومنه : قولُهُ (١٠) : [من الوافر] ١٣٥ أَجُهَا لا تقولُ بَنِي لُوَيِّ لَوَيْ لَوَيْ الْمَانِي لَوْيِّ ) : مفعولٌ أوَّل ، و(جُهَالاً) : مفعولٌ ثانٍ .

وقوله: ( أَجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُوَّيِّ . . . ) إلى آخره: قاله الكُمَيتُ مِنْ شعراء مُضَرَ ، [وهو مِنْ قصيدة] يمدحُ بها مُضَرَ ويُقدِّمُهُم على أهل اليمن (٢٠) ، وأراد ببَنِي لُؤيِّ : قريشاً .

والمعنى : أَتَظُنُّ بني لُؤَيِّ جُهَّالاً أم مُتجاهلِينَ ؛ حيثُ استعملوا أهلَ اليمن على أعمالهم ، وآثروهم على المُضَريِّينَ مع فَضْلِهِم عليهم .

و(المُتجاهِلُ): الذي يُظهِرُ الجهلَ وليس بجاهلِ ، و(لَعَمْرُ أبيكَ): مبتدأٌ ، خبرُهُ: محذوفٌ ؛ أي : قَسَمي ، والجملةُ : معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ فإنَّ قولَهُ : (أم مُتجاهِلِينَ) معطوفٌ على قوله : (أَجُهَّالاً) ، و(أم) : معادلةٌ للهمزة ، والألفُ : للإشباع .

<sup>(</sup>۱) بيتٌ يتيم للكُميت في (ديوانه ) (ص٣٩٥) ، وهو من شواهد : (الكتاب) ( ١٢٣/١) ، وو شرح التسهيل ) ( ٢/٢٩) ، وو شرح الرضي ) ( ١٧٨/٤) ، وو شرح ابن الناظم ) ( ص١٥٣ ) ، و و توضيح المقاصد ) ( ١٩٥/٥) ، و و أوضح المسالك ) ( ٢٨/٢) ، و (المساعد ) ( ١٩٧١) ، و (المقاصد الشافية ) ( ٢٠٠/٢) ، وانظر (المقاصد النحوية ) ( ٢/٨٨٨ - ٨٨٨) ، و «خزانة الأدب ) ( ١٨٣١ - ١٨٦) .

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفين زيادة من « المقاصد النحوية » ( ٨٨٨/٢ )، وسقط (بها ) في (هـ) ، وعليه : فلا داعي لهاذه الزيادة .

وإذا اجتمعتِ الشروطُ المذكورةُ. . جاز نصبُ المبتدأِ والخبر مفعولَين لـ ( تقولُ ) ؛ نحوُ : ( أتقولُ زيداً مُنطلقاً ؟ ) ، وجاز رفعُهُما على الحكاية ؛ نحو : ( أتقول : زيدٌ مُنطلقٌ ؟ ) .

﴿ ٢١٩\_ وَأُجْـرِيَ القـولُ كظـنِّ مُطلَقـا ﴿ عندَ سُلَيم نحوُ ﴿ قُلْ ذَا مُشفِقًا ﴾ ﴿

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهبُ سُلَيم ؛ فيُجْرُونَ القولَ مُجْرِي الظنِّ في نصب المفعولين مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مضارعاً أم غيرَ مضارع ؛ وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورة أم لم تُوجَدْ ؛ وذلك نحوُ قوله : ﴿ قُلْ ا ذا مُشفقاً ) ؟ ف ( ذا ) : مفعولٌ أوَّل ، و( مُشفِقاً ) : مفعولٌ ثانٍ ، ومِنْ ذلك : قولُهُ(١): [من مشطور الرجز]

#### ١٣٦\_ قالتُ و كنتُ رحلاً فَطينًا

قوله: (سُلَيم) بضمِّ السينِ المُهمَلة.

﴿ قُولُهُ : ( قَالَتْ وَكُنتُ . . ) إلىٰ آخره : قاله أعرابيٌّ صاد ضَبّاً وأتىٰ به

<sup>(</sup>١) قاله أعرابي صاد ضبّاً ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/ ٩٥ ) ، و اشرح ابن الناظم ، ( ص١٥٢ ) ، و المساعد ، ( ١/ ٣٧٥ ) ، و المقاصد الشافية ، ( ٥٠٢/٢ ) ، و همع الهوامع ، ( ١٩٦١ ) ، و ا شرح الأشموني ، ( ١/ ١٦٥ ) ، وانظر ( المقاصد النحوية ، ( ٢/ ٨٨٣ \_ ٨٨٥ )، و ( تخليص الشواهد » (ص٨٥١ ـ ٤٥٩) .

## هلذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

إلى امرأته ، فقالت : هذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل ، أي : ما مُسِخَ مِنْ بني إسرائيل ، و ( إسرائينُ ) بالنون : لغةٌ في ( إسرائيل )(١) ، وهو لقبُ يعقوبَ على نبيّنا وعليه الصلاةُ والسلام ، ومعناه : عبدُ الله ، وقيل غيرُ ذلك ، و( الفَطِينُ ) : مِنَ الفِطْنة ؛ وهي الحِذْقُ والذَّكاء ، وقولُهُ : ( و ( إسْرَائِينا » : مفعولٌ ثانٍ ) ، وهو في الأصل على حذف مضاف (٢) ؛ أي : ممسوخَ إسرائيلَ ؛ أي : بني إسرائيلَ ، و ( لَعَمْرُ الله ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، والجملةُ : معترضةٌ .

قال العلَّامة الفارِضيُّ : ( وهل إذا أُجْرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ يكونُ باقياً على معناه ، أو يكونُ بمعنى الظنِّ ؟ خلافٌ ، ولا يصحُّ حَمْلُ هــنـذا الشاهدِ إلا على

قوله: ( فقالتْ: هاذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل ) لعلَّهُ: ( إسرائين ) بالنون ؛ الأنَّهُ مَقُولُها ، إلا أَنْ يُقالَ: إنَّ ما في البيت \_ أو ما في المُحشِّي \_ حكايةٌ بالمعنى ، ثمَّ رأيتُهُ في بعض نسخ المُحشِّي بالنون (٣) .

وصاحبُ عَوله: (خلافٌ) ذَهَبَ إلى الأوَّل: الأَعْلَمُ وابنُ خروف وصاحبُ « البسيط » ، واختار الثانيَ: ابنُ جنِّي ، ولا يصحُّ حَمْلُ هاذا الشاهدِ إلا على الأوَّل (٤) ؛ ولذلك استدلَّ به مَنْ ذهب إليه (٥) .

 <sup>(</sup>۱) ومن لغاته أيضاً: (إِسْرايلِ)، و(إِسْرائِل)، و(إِسْرايين)، و(إِسْراييل)،
 و(إِسْرال)، وانظر (تاج العروس) ( ۳۸/ ۲۷۵).

<sup>(</sup>٢) بل علىٰ حذف مضافَينِ ، كما سيُقدِّرُهُ بعدُ ، وانظر " حاشية الخضري ، ( ١/ ٣١١ ) .

<sup>(</sup>٣) جاء في (هـ) بالنون .

<sup>(</sup>٤) كما نبَّه عليه المُحشِّي في ( ٧٠٢/٣-٧٠٣ ) .

<sup>(</sup>٥) انظر ( التذييل والتكميل ) ( ١٤٢/٦ ) ، و( همع الهوامع ) ( ١٦٦/١ ) .

ف ( هلذا ) : مفعولٌ أوَّل لـ ( قالتْ ) ، و( إسْرَائِينا ) : مفعولٌ ثان (١١) .

الأوَّل ؛ إذ لا معنى للظنِّ هنا ، وعلى القول الثاني : تُفتَحُ « أنَّ » المُشدَّدةُ

وقولُهُ : ( إذ لا معنىٰ للظنِّ هنا ) ؛ أي : لأنَّ هـٰـذه المرأةَ لمَّا أتى الشاعرُ

إليها بالضَّبِّ. . قالت : ( هاذا لعَمْرُ الله إسرائينَ ) ؛ لأنَّها تعتقدُ في الضِّبَابِ

أنَّهَا مِنْ مَسْخِ بني إسرائيلَ ، كما هو عقيدةُ العرب ، ومقصودُ الشاعرِ حكايةُ

(۱) ومن الحكايات الغريبة المناسبة لِمَا نحن فيه : ما أورده ابن هشام في « التخليص » (ص٤٩٥-٤٦١ ) عن ابن ميمون المَبْدَريِّ في « شرحه على جمل الزَّجَاجي » ؛ وهو : أنَّ بعضَ الأدباء قال : كنتُ حريصاً على قول الشعر ، وكان ذلك يتعذّر عليَّ ، فأتاني آتٍ في النوم فقال : أتريدُ أن تقول الشعرَ ؟ فقلت : نعم ، فقال : عليك بحفظ « ديوان أحمد الأعمى » ، فاستيقظتُ وأنا لا أعرف مَنْ هو أحمدُ الأعمى ، ثمَّ إنَّني حضرتُ حَلْقة كُتُبِ ، فنُودِي على « سَقْط الزَّنْد » ، فرأيتُ فيه اسمَ المَعَرِّيُّ أحمدَ بنِ سليمان ، وكنتُ أعلمُ أنَّهُ أعمى ، ولم أكن أعلمُ أنَّ اسمة أحمد ، فَغَلَبَ على ظَنِّي أنَّهُ المقصود ، فاشتريتُهُ ودرستُهُ دَرْسَ سُراقةَ للقرآن ، فحفظتُ هورَ أحمد ؟ قلت : نعم ، وقال : فقلتَ الشعرَ ، ومضى على ذلك وقلتَ الشعرَ ؛ وقلت : نعم ، وقال : وقلتَ الشعرَ ؟ قلت : نعم ، وقال : وقلتَ الشعرَ ؟ قلت : نعم ، فقال : آنشِدْني شيئاً من شعره ، فأنشدتُهُ : [من الوافر] وقلتَ الشعرَ ؟ قلت : نعم ، فقال : آنشِدْني شيئاً من شعره ، فأنشدتُهُ : [من الوافر]

إلى أن انتهيتُ إلى قوله:

وقُلْتِ الشمسُ بالبيداء تِبْرُ . . . . . .

فردَّهُ عليَّ وقال : قل : ( الشمسَ بالبيداء تِبْراً ) بالنصب ؛ فإنَّ القولَ هنا بمعنى الظنُّ ؛ أَلَا ترى أنَّهُ قال في بقيَّة البيت :

ومثلُكِ مَنْ تخيَّلَ ثـمَّ خالًا

قال ابن هشام : ( وهـٰذا كلامٌ حسنٌ ، وهو ماشٍ على اللغة السُّلَميَّة ) ، وجاءت الرواية في « سقط الزند » ( ص٤٧ ) بالرفع فيهما . بعد القول ، ومنه : قولُهُ (١) : [من الطويل] إذا قلتُ أنِّي آيبٌ. . . . . .

لفظِها ، ولا يُبعِدُ الاستدلالَ بهاذا الشاهد قولُهُ : (وكنتُ رجلاً فَطِينًا) ؛ لاحتمال أنَّهُ يريدُ أنَّهُ فَطِنٌ لمَّا أشارتْ إليه بهاذا القول ؛ ككونه يأكلُ بني آدمَ ، فهي لا تُصاحِبُهُ مثلاً ، أو أنَّهُ فَطِنٌ لقولها مع كونها أسرَّتْ به غيرَهُ لهيبتها منه ، أو غير ذلك .

وقال ابنُ عُصْفُور : ( لا حُجَّة في البيت ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ « هاذا » مبتدأً ، و « إسرائين » على تقدير مضاف هو الخبرُ ، بَقِيَ المضافُ إليه بعد حذفه على جرِّه بالفتحة ؛ لأنَّهُ غيرُ منصرف للعَلَميَّة والعُجْمة )(٢) ، وعلى هاذا الاحتمالِ لم يعملِ القولُ عملَ الظنِّ حتى يُقالَ : قد عَمِلَ بدون تضمُّنِ معنى الظنِّ ، لكن يكفي في الاستدلال لمِثْل ذلك ما هو الظاهرُ كما مرَّ ، فتدبَّرْ .

﴿ قُولُهُ : ( وَمَنْهُ : قُولُهُ : إذا قلتُ . . . ) إلىٰ آخرِه : تمامُهُ :

<sup>(</sup>١) جزء بيت للحطيئة في د ديوانه ١ ( ص٧٣ ) ، وهو بتمامه :

إذا قلتُ أنّي آيِبٌ أهلَ بلدة وضعتُ بها عنهُ الوَلِيةَ بالهَجْرِ وهـو مـن شـواهـد: «شـرح التسهيـل» (٢/٩٥)، و«التـذييـل والتكميـل» (٢/١٤١)، و«المقـاصـد الشافية» (٢/٢١)، و«المقـاصـد الشافية» (٢/٢٠)، و«شرح الأشمـوني» (١/٩٥١)، وانظر «المقـاصـد النحـوية» (٢/٨٩٠)، و«تخليص الشواهد» (ص٤٥٩).

<sup>(</sup>٢) انظر « التذييل والتكميل » ( ٦/ ١٤٢ ) ، و« المقاصد النحوية » ( ٢/ ٨٨٥ ) .

وقيل: مذهبُ الجمهور: إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ في المعنىٰ والعمل) انتهىٰ(١).

. . . . . . . أهلَ بلدة وضعتُ بها عنهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

أي : راجعٌ إلى أهل بلدة ، و( الوَلِيَّة ) بفتح الواو وكسرِ اللام وتشديدِ التحتيَّة : البَرْذَعةُ (٢) ، و( الهَجْر ) بفتح الهاء وسكونِ الجيم ضرورة والأصلُ فتحُها : نصفُ النهار عندَ اشتدادِ الحرِّ ، كما في « التصريح » وغيره (٣) ، وضميرُ ( عنه ) : يعودُ إلى الجَمَل .



<sup>(</sup>١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٠).

<sup>(</sup>٢) وهي كساءٌ يلي ظهرَ البعير والدابَّةِ تحت الرحل والسَّرْج والقَتَب.

<sup>(</sup>٣) انظر ( التصريح على التوضيح ) ( ٢٦٢/١ ) ، و ( حاشية الصبان ) ( ٢/٣٥ ) .

(اُعْلَمَ) و (اُری)

﴿٢٢٠ ِ إِلَىٰ ثَلَاثُةٍ ( رَأَىٰ ) و( عَلِمَا ) عَدَّوْا إِذَا صَارًا ( أَرَىٰ ) و( أَعْلَمَا ﴾ ﴿

## ( « أَعْلَمَ » و « أَرَىٰ » )

قوله: ( « أَعْلَمَ » و « أَرَىٰ » ) في نسخة: ( « أَرَىٰ » و « أَعْلَمَ » ) ،
 وهي أحسنُ ؛ لأنّهُ قدّم ( أَرَىٰ ) في الباب ، فكذلك في الترجمة ، كذا قيل .

قلتُ : لعلَّ الناظمَ قَصَدَ عدمَ المطابقة ؛ ليكونَ لكلِّ واحدةٍ منهما حظٌّ في التقديم ؛ ففي الترجمة الحظُّ لـ ( أَعْلَمَ ) ، وفي الباب لـ ( أَرَىٰ ) ، تأمَّلُ .

قوله: (إلىٰ ثلاثة «رَأَىٰ») قال ابنُ غاز : (يدخلُ في «رَأَىٰ»:
 العِلْميَّةُ والحُلْميَّةُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيـكُ وَلَوَ الْعِلْميَّةُ وَالحُلْميَّةُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيـكُ وَلَوَ الْعِلْميَّةُ وَالْحَلْميَّةُ اللهُ فِي اللهِ اللهُ ال

قوله: (رَأَىٰ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله: (عَدَّوْا)، وهو بفتح الدَّال

## [(أَعْلَمَ)و(أَرَىٰ)]

، قوله : ( قلتُ : لعلَّ الناظمَ . . . ) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وَجْهَ حُسْن

<sup>(</sup>١) حاشية ياسين على الألفية ( ١/ ١٨٤ )، وانظر « إتحاف ذوي الاستحقاق » ( ١/ ٣٧٧ ).

أشار بهاذا الفَصْل : إلى ما يتعدّىٰ مِنَ الأفعال إلى ثلاثةِ مفاعيلَ ، فذَكَرَ الله أشار بهاذا الفَصْل : إلى ما يتعدّىٰ مِنَ الأفعال إلى ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ وَلَمَ أَصَلَهُما (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، وَانَّهُما بالهمزة يتعدّيانِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ لأنَّهُما قبلَ دخولِ الهمزةِ عليهما كانا يتعدّيانِ إلى مفعولينِ ؛ نحوُ : (عَلِمَ زيدٌ عَمْراً مُنطلِقاً) ، و(رأى خالدٌ بكراً أخاكَ) ، فلمّا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ . . زادتُهُما مفعولاً ثالثاً ؛ وهو الذي كان فاعلاً قبلَ دخولِ الهمزة ؛ وذلك نحوُ : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنطلِقاً) ، و( أَريتُ خالداً بكراً أخاكَ ) ؛ ف ( زيداً ) و( خالداً ) : مفعولٌ أوّل ، وهو الذي كان فاعلاً حين قلتَ : ( عَلِمَ زيدٌ ) ، و( رأىٰ خالدٌ ) .

وهاذا هو شأنُ الهمزةِ (١) ؛ وهو أنَّها تُصيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، فإنْ كان الفعلُ قبلَ دخولِها لازماً. . صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلىٰ واحد ؛ نحوُ : ( خَرَجَ

وسكون الواو ، وأصلُهُ : (عَدَّيُوا) ؛ استُثقِلتِ الضمةُ على الياء فحُذِفتْ ، فاجتمع ساكنانِ الياءُ والواو ، فحُذِفتِ الياء ، وإن شئتَ قلتَ : تحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذِفتْ لالتقاء الساكنينِ .

قوله: (همزةُ النَّقْلِ) دخولُ همزةِ النَّقْلِ مُختصِّ بالفعل الثُّلاثيُ ؛
 نحوُ : (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، أمَّا الرُّباعيُّ فلا تدخلُهُ همزةُ النَّقْل<sup>(٢)</sup> .

النسخةِ الأُولَىٰ : أنَّ فيها تنبيهاً علىٰ أنَّ ( أَعْلَمَ ) و( أَرَىٰ ) علىٰ حدٌ سواءٍ ، ليستْ إحداهما تابعةً في العمل للأخرىٰ .

<sup>(</sup>١) ومثلها أيضاً : التضعيف .

 <sup>(</sup>٢) وأيضاً: لا تدخل الهمزة على غير (رأى) و(علم) من أفعال هاذا الباب، خلافاً
 للأخفش في إدخالها على الجميع. انظر (حاشية الخضري) ( ٣١٢/١).

زيدٌ) ، و( أخرجتُ زيداً) ، وإن كان مُتعدِّياً إلى واحدٍ.. صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلى اثنَينِ ؛ نحوُ : ( لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً ) ، فتقولُ : ( أَلْبَسْتُ زيداً جُبَّةً ) (١)، وسيأتي الكلامُ عليه (٢) ، وإن كان مُتعدِّياً إلى اثنينِ . . صار مُتعدِّياً إلى ثلاثة ؛ كما تقدَّم في ( أَعْلَمَ ) و( أَرَىٰ ) .

و المنظم و

قوله: (وما لِمَفْعُولَيْ "عَلِمْتُ "...) إلى آخره: (ما): مبتداً ،
 خبرُهُ: (حُقِقا) الواقعُ آخِرَ البيت ، و(لمفعولَيْ): مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةُ
 (ما) ؛ أي: والـذي حُقِّقَ لمفعـولَـيْ ، و(للثانِ والثـالـثِ): مُتعلِّقانِ
 بـ (حُقِّقا)، و(مُطلَقا): حالٌ مِنْ مرفوع الصَّلة .

و الله عَلَمُ الله عَلَمُ مَنْ مرفوع الصَّلَة ) ؛ أي: والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ أي أي: والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ ( عَلِمْتُ ) حالَ كونِهِ مطلقاً عن التقييد بحُكْم بخصوصه مِنَ الأحكام المُتقدِّمة.

وفيه: أنَّ الأحكامَ التي حُقِّت لمفعولَيْ (عَلِمْتُ) قد حُقِّت تفصيلاً لا يُتوهَّمُ فيها التقييدُ بحُكْمٍ دونَ حُكْم ، فلم يُعتبَرْ فيها إطلاقٌ عن تقييد بحُكْمٍ دونَ حُكْم ، فلم يُعتبَرْ فيها إطلاقٌ عن تقييد بحُكْمٍ دونَ حُكْم ؛ فالأَوْلَىٰ : أنَّ يُفسَّرَ الإطلاقُ على هاذا : بعدم التقييدِ ببعض الأحكامِ المُتقدِّمة ، ولا ببعض الأحوال ؛ كبناء (أَعْلَمَ ) و(أَرَىٰ ) للمفعول ، خلافاً لمَنِ اشترطه في جواز تعليقِهِما

<sup>(</sup>١) في (و، ز): (ثوباً) بدل (جبّة) في كلا الموضعين.

<sup>(</sup>٢) انظر ( ٧١١/٢ ) .

أي: يثبتُ للمفعول الثاني والثالثِ مِنْ مفاعيلِ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ). ما ثَبَتَ لمفعولَيْ (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ؛ مِنْ كونِهِما مبتداً وخبراً في الأصل ، ومِنْ جوازِ الإلغاء والتعليقِ بالنسبة إليهما ، ومِنْ جوازِ حَذْفِهِما أو حَذْفِ أحدِهِما إذا دلَّ على ذلك دليلٌ .

ومثالُ ذلك: (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً قائماً)؛ فالثاني والثالثُ مِنْ هاذه المفاعيلِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر؛ نحوُ: (عمرٌو قائمٌ)، ويجوزُ إلغاءُ العاملِ بالنسبة إليهما؛ نحوُ: (عمرٌو أَعْلَمْتُ زيداً قائمٌ)، ومنه: قولُهُ: (البركةُ أَعْلَمَنا اللهُ معَ الأكابرِ)(۱)؛ ف (نا): مفعولٌ أوَّل، و(البركةُ): مبتدأٌ، و(مع الأكابرِ): ظرفٌ في موضع الخبر، وهما اللَّذانِ كانا مفعولينِ، والأصلُ: (أَعْلَمَنا اللهُ البركةَ معَ الأكابرِ)، وكذلك يجوزُ التعليقُ عنهما؛ فتقولُ: (أَعْلَمْتُ زيداً لَعمرٌو قائمٌ).

ومثالُ حذفِهِما للدَّلالة : أَنْ يُقالَ : ( هل أَعْلَمْتَ أَحداً عَمْراً قائماً ؟ )، فتقولَ : ( أَعْلَمْتُ زيداً ) ، ومثالُ حذفِ أحدِهِما للدَّلالة : أَنْ تقولَ في هاذه الصورة : ( أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً ) ؛ أي : قائماً ، أو ( أَعْلَمْتُ زيداً قائماً ) ؛ أي : عَمْراً قائماً .

قوله: (مع الأكابر ) جمع (أَكْبر )، والمُرادُ بهم : كُبَراءُ التقوى والصَّلاح ، العارفون بربِّهِم الموصوفون بالفلاح .

وإلغائِهِما ؛ ليكونا بمنزلة ( ظننتُ ) لفظاً في طلب مفعولَينِ .

<sup>(</sup>۱) هاذا التركيب من شواهد: «شرح التسهيل» (۱۰۳/۲)، و«توضيح المقاصد» (۱/۱۲)، و«المساعد» (۱/۲۸۱)، و«المساعد» (۱/۲۸۱)، و«المقاصد الشافية» (۱/۵۱۹)، و«همع الهوامع» (۱۹۹۱).

المستوي المست

التوكيد الخفيفة ( تَوَصَّلا ) يحتملُ : أَنْ يكونَ فعلَ أَمرٍ ، وأَلفُهُ منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة (١٠ ، ويحتملُ : أَنْ يكون فعلاً ماضياً ، وأَلفُهُ ضمير المُثنَّىٰ يعودُ على ( عَلِمَ ) و( رَأَىٰ ) .

الله قوله: ( والنَّانِ منهُما كثانِي . . . ) إلىٰ آخره: خَصَّ الثانيَ بالذِّكْرِ وإن كان الأوَّلُ مثلَهُ ؛ لأنَّ المفعولَ الثانيَ قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل ، ولمَّا لم يكنِ الأمرُ كذلك في الأوّلِ . . اقتصرَ على التشبيه بثاني مفعولَيْ ( كسا ) ؛ نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً .

قوله : ( فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱتْتِسَا ) ؛ أي : اقتداء ، ولو حَذَفَ هـٰذا

قوله: (قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل) ؛ أي : كما قيل بأنَّهُ
 قد يكونُ جملةً بسبب التعليق .

وقولُهُ: ( نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً ) هاذا يُخالِفُ ما ذكره بعدُ مِنْ جواز التعليقِ المُقتضِي لكون المفعولِ الثاني يكونُ جملة (٢) ؛ فلعلَّ ما هنا مُسايَرةٌ لظاهر ( النظم ) .

<sup>(</sup>١) قال الخضري في «حاشيته» (٣١٣/١): (ويُؤيَّد هـٰذا: وجودُ الفاءِ في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير «قد»).

<sup>(</sup>٢) انظر (٢/٧١١).

تقدَّم أنَّ ( رَأَىٰ ) و ( عَلِمَ ) إذا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ تَعَدَّيا إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، وأشار في هلذينِ البيتينِ : إلىٰ أنَّهُ إنَّما يثبتُ لهما هلذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولي قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولي وأما إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولي واحدٍ ؛ كما إذا كانتْ ( رَأَىٰ ) بمعنیٰ ( أَبْصَرَ ) ؛ نحوُ : ( رأیٰ زیدٌ عَمْراً ) ، و ( عَلِمَ ) بمعنیٰ ( عَرَفَ ) ؛ نحوُ : ( عَلِمَ زیدٌ الحقَّ ) . . فإنَّهُما يتعدَّيانِ بعدَ الهمزةِ إلىٰ مفعولينِ ؛ نحوُ : ( أَرَيتُ زيداً عَمْراً ) ، و ( أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ ) .

والثاني مِنْ هلْذَينِ المفعولَينِ كالمفعول الثاني مِنْ مفعولَيْ (كسا) و(أَعْطَىٰ )؛ نحوُ : (كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً )، و(أَعطَيتُ زيداً درهماً)؛ في كونه لا يصحُّ الإخبارُ به عن الأوَّل؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الحقُّ)، كما لا تقولُ :

\_\_\_\_\_

الشَّطْرَ لاستغنىٰ عنه بما قبلَهُ ، ولو قال : (ومَنْ يُعلِّقُ ها هنا فما أَسَا). . لأفادَ : أنَّ التعليقَ جائزٌ هنا دونَ باب (كسا) .

و قوله: ( الأفادَ: أنَّ التعليقَ جائزٌ ) مثالُهُ في ( أَعْلَمَ ): ( أَعلَمْتُ زيداً متى القتالُ )، ومثَّلوا له في ( أَرَىٰ ) بقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحِي الْمُوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ بناءً علىٰ ما هو الظاهرُ مِنْ أنَّ الرؤيةَ بَصَريَّةٌ، وبُحِثَ فيه كما في ﴿ الصبَّانِ ﴾ \_ باحتمال أنْ تكونَ ( كيف ) اسماً معرباً مُجرَّداً عن الاستفهام هو المفعولُ الثاني ؛ بمعنى الكيفيَّة مضافاً إلى الفعل بعدهُ بتأويله بالمصدر ؛ كما في ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [المائدة: ١١٩] ؛ فالمعنىٰ : أَرنِي كيفيَّةَ إحيائِكَ الموتىٰ ، كما قيل بذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ نَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكِ ﴾ [الفجر: ٦] (١).

حاشية الصبان ( ٢/٥٦-٥٧ ) .

( زيدٌ درهمٌ ) ، وفي كونه يجوزُ حذفُهُ مع الأوَّل ، وحذفُ الثاني وإبقاءُ الأوَّل ، وحذفُ الثاني وإبقاءُ الأوَّل وإبقاءُ الثاني ، وإنْ لم يَدُلُّ علىٰ ذلك دليلٌ .

فمثالُ حذفِهِما : ( أَعْلَمتُ ) و( أَعْطَيتُ ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ اَعْطَىٰ وَأَنَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] .

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّل : ( أَعْلَمْتُ زيداً ) ، و( أَعْطَيتُ زيداً ) ، و ومثالُ حذفِ الثاني : ٥] .

ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني : ﴿ أَعْلَمْتُ الحقَّ ) ، و﴿ أَعْطَيتُ درهماً ﴾ ، ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني : ﴿ حَتَىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمُّ صَنغِرُوكَ ﴾ [النوبة : ٢٩] .

وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : ( والثانِ منهما. . . ) إلىٰ آخر البيت .

﴾ ٢٢٤\_ وكه (أَرَى) السابقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) ﴿ حَـدَّثَ) (أَنْبَأَ) كـذاكَ (خَبَّـرَا) ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

قوله : ( ﴿ حَتَّى يُعُطُوا اللَّهِ رْبَيَّةَ ﴾ ) ؛ أي : يُعطوكُمُ الجِزْية .

<sup>﴿</sup> قُولُه : ( وكـ « أَرَى » السابقِ « نَبًا »... ) إلىٰ آخره : ( كـ « أَرَىٰ » ) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و( السابق ) : نعتُهُ ، و( نبًا ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

قوله: (نَبًا أَخْبَرَا) قال شيخُ الإسلام: (اعلَمْ: أَنَّ « نَبًاً » و« أُنبًا »
 و« حَدَّثَ » و« خَبَّرَ » و« أَخْبَرَ » لم تقعْ تعديتُها إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ في كلام العرب

قوله: (في كلام العرب) ؛ أي: في الكلام العربي ! فشَمِلَ القرآن ؛
 ولذلك وردت عليه الآية .

تقدَّم أنَّ المُصنَّفَ عدَّ الأفعالَ المُتعدِّيةَ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ سبعةً ، وسَبَقَ ذِكْرُ ( أَعْلَمَ ) وِ( أَرَىٰ ) ، وذَكَرَ في هاذا البيتِ الخمسةَ الباقيةَ ؛ وهي :

إلا وهي مبنيَّةٌ للمفعول ) انتهين (١) .

واعتُرِضَ بقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقَتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَكِدِيدٍ ﴾ [سبا: ٧] ؛ فإنَّهُ مبنيٌ للفاعل وتعدَّىٰ إلى ثلاثة مفاعيلَ ؛ فالضميرُ : مفعولُ أوَّل ، وجملةُ ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَكِدِيدٍ ﴾ : في محلِّ نصبٍ سدَّتْ مَسَدًّ المفعولِ الثانى والثالثِ ؛ لوجود المُعلِّق .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنْ يُرادَ : أنَّهُ لم يقعْ تعديتُها إلى ثلاثة مفاعيلَ مفردةً مُصرَّحاً بها إلا وهي مبنيَّةٌ للمفعول ؛ فلا يُنافي أنَّها قد تتعدَّىٰ إليها مع البناء للفاعل إذا لم تكنْ مفردةً كالآية ، تأمَّلْ .

الفاعل ( نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً ) ذِكْرُ الشَّارِ الثلاثةَ مفاعيلَ بعد تاء ( نَبَّأْتُ ) للفاعل ، وهو مُخالِفٌ لِمَا تقدَّم عن الفاعل ، وهو مُخالِفٌ لِمَا تقدَّم عن

\* قوله : ( وهو مُخالِفٌ . . . ) إلى آخره : لا مخالفة ؛ لأنَّ شيخَ الإسلامِ

<sup>(</sup>۱) الدرر السنية ( ۲۸/۱ ) ، وقال الدماميني في « تعليق الفرائد » ( ۲۱۵/٤ ) : ( واعلَمْ : أنَّ مَنْ ألحق هاذه الأفعالَ بـ « أَعْلَمَ » ليس قائلاً بأنَّ الهمزة والتضعيفَ فيها للنقل ؛ إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هاذه الأفعال ، وإنَّما هو عنده من باب التضمين ؛ أي : إنَّ كلاً مِنْ تلك الأفعال ضُمِّنَ معنىٰ « أعلمَ » ، فعُومِلَ معاملتَهُ ) .

<sup>(</sup>٢) قوله: (مفاعيل) كذا في النسخ، والقياس: تعريفه مع العدد، وذكر الصبان في «حاشيته» ( ٢٩٧/١) نقلاً عن شيخه أنَّ بعض النَّحاة مَنْ لا يضيف، بل يُعرَّفُ الأوَّل فقط؛ فقول: (هذه الخمسةُ أثواباً...).

ومنه : قولُهُ<sup>(١)</sup> : [من الكامل] \ المُثنَّتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهةُ كأَسْمِها يُهــدِي إلــيَّ غــرائــبَ الأشعــارِ

شيخ الإسلام (٢) ، وقد خالف الشارحُ في أمثلته الآتيةِ أيضاً .

الله قوله: (نُبَّتُ زُرْعة ...) إلى آخره: قاله النابغةُ الذُّبيانيُّ ـ واسمُهُ: زيادٌ ـ مِنْ قصيدةٍ هجا بها زُرْعة بنَ عمرِو بنِ خُويلدٍ ؛ وذلك أنَّهُ لَقِيَهُ بعُكاظٍ ـ اسمِ موسمٍ مِنْ مواسم العربِ ـ فأشار عليه إلى الغَدْر ببني أسدٍ ونَقْضِ حِلْفِهم ، فأبى النابغةُ الغَدْر ، وبَلَغَهُ أنَّ زُرْعة يتوعَده ، فقال يهجوه : (نُبَّتُ ...) إلى آخره .

والشاهدُ: في نصبه ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و( زُرْعة ) ، وجملةُ ( يُهْدِي ) بضمَّ الياء مِنَ الإهداء، و( غرائب ) : منصوبٌ بـ ( يُهْدِي ) . والسَّفَاهةُ : مصدرُ ( سَفُهَ ) ؛ قال في « المصباح » : ( والسَّفَهُ : نقصٌ في

g G

لم يدَّع عدمَ الصحَّة .

قوله : ( إلى الغَدْر ) لعلَّهُ : ( بالغَدْر ) .

قوله: ( مصدرُ « سَفُهُ » ) ؛ أي: بضم الفاء ، وأمَّا ( سَفِهَ ) بالكسر مِنْ
 باب ( تَعِبَ ). . فمصدرُ ها: ( السَّفَةُ ) ، كما في « الصحاح »(٣) .

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في « ديوانه » ( ص٥٥ ) يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/١٠٠-١٠١ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١٠٥ ) ، و« المساعد » ( ١/٣٨٢ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/٨٢٨ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١/١٦٧ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/٨٩٨ \_ ٨٩٨ ) .

<sup>(</sup>۲) انظر (۲/۷۱۲ ۷۱۳).

<sup>(</sup>٣) الصحاح (٦/ ٢٢٣٥).

العقل ، وأصلُهُ الخِفَّةُ )(١) ، ومعنىٰ قولِهِ : (والسفاهةُ كاسمها) ؛ أي : مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها ، وهو جملةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ معترضةٌ بينَ المفعولِ الثاني والثالثِ .

وقولُه : ( يُهْدِي إِليَّ غرائبَ الأشعارِ ) ؛ يعني : أنَّهُ غيرُ مشهورِ بالشَّعْر ، ولا منسوبِ إليه ؛ فالشَّعْرُ مِنْ قِبَله غريبٌ ؛ إذ ليس مِنْ أهله .

\* قوله: (أي: مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها) ؛ أي: وهو مِنْ عكس التشبيهِ للمبالغة ، قال بعضُهُم : (ولا يخفىٰ أنَّ اسمَها وهو لفظُ «سَفَاهة » ليس قبيحاً في ذاته ، وإنَّما جاءه القُبْحُ مِنْ مدلوله ؛ أَلَا ترىٰ لفظَ « نَبَاهة » ، ولم يقل أحدٌ بقبحه ؛ لأنَّ مدلولَهُ غيرُ قبيحٍ ، بل هو وصفُ مدحٍ ) انتهىٰ .

ولك أنْ تقولَ : أرادَ بـ (اسمها) : مطلقَ ما يَدُلُّ عليها ؛ يُرِيدُ : أنَّ الأشعارَ التي يأتي بها زُرْعةُ التي هي دالَّةٌ علىٰ سفاهته عليه . . قبيحةٌ جدّاً كمدلولها .

قوله: (يعني: أنَّهُ غيرُ مشهورٍ بالشّغر...) إلى آخره، ولعلّهُ يُشِيرُ:
 إلى أنَّ تلك الأشعارَ ليستْ مِنْ كلام زُرْعة ، بل يأتي بها مِنْ كلام غيرِهِ ، فأشار
 إلى تعييره بذلك زيادةً على ذمّهِ بالقُبْح حيثُ يُسفَّهُ .

ولك أنْ تقولَ : أراد بغرابتها : كونَها بلغتْ في باب البلاغة مرتبةً عُلْيا بحيثُ وصلتْ إلىٰ حدِّ غيرِ معروفٍ ولا مألوفٍ ؛ لعدم وصول البُلَغاءِ إليه ؛

<sup>(</sup>١) المصباح المنير (١/ ٣٨٠).

ر ( أَخْبَوْ) ؛ كقولك : ( أَخْبَوْتُ زيداً أَخاكَ مُنطلِقاً ) ، ومنه : قولُهُ (١) : [من البسط] دولُهُ (١) : [من البسط] ١٣٨ وما عليكِ إذا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً وغابَ بَعْلُكِ يوماً أَنْ تَعُودِينِي

\_\_\_\_

و قوله: (وما عليكِ إذا أُخْبِرْتِنِي . . .) إلىٰ آخره: (أُخْبِرْتِنِي): بضم الهمزة مبنيٌ للمفعول ، وهو خطابٌ لمُؤنَّث ، و( دَنِفاً ) بكسر النون ؛ أي : مريضاً مَرَضاً مُلازِماً ، و(ما): نافيةٌ عاملةٌ عملَ (ليس)، واسمُها: محذوفٌ ؛ أي : ليس بأسٌ حاصلاً عليكِ(٢)، وقيل : (ما) استفهاميّةٌ و(عليكِ) خبر ، و(إذا): مُتعلِّقةٌ بالخبر ، وكذا (أنْ تَعُودِينِي) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (في أنْ تَعُودِينِي) ؛ لأنَ عليكِ في هاذا الوقتِ أنْ تَعُودِينِي)

علىٰ طريقة التهكُّم .

و قوله : ( في هذا الوقتِ ) تفسيرٌ لـ ( إذا ) المضافةِ إلى الجملة ؛ فقولُهُ على الجملة ؛ فقولُهُ بعد أخبرْتني ) إلى آخره : تكرارٌ ، إلا أنْ يُجعَلَ بدلاً منه .

ماذا عليكِ إذا خُبُرْتِني دَنِفاً رهنَ المنيَّةِ يـوماً أَنْ تعـودِينَا أَو تجعلي نُطْفةً في القَعْبِ باردةً وتَغْمِسِي فـاكِ فيها ثُمَّ تَسْقِينَا

والنّطفة : الماء الصافي قلّ أو كَثُرَ ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » ( 1/7 ) ، و« شرح ابن الناظم » ( 107 ) ، و« المساعد » ( 107 ) ، و« شرح الأشموني » ( 177/1 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 177/1 ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( 177/1 ) .

<sup>(</sup>۱) البيت لرجل من بني كلاب ، وهو مع بيتِ أَخَرَ بعده من مختارات أبي تمام في «حماسته » ( ۳۵۳/۳ ) ، ولفظ البيتين فيها :

 <sup>(</sup>۲) تبع في ذلك العيني في « مقاصده » ( ۲/ ۲/ ۹۰۶ ) ، ونصَّ السيوطي في « همع الهوامع »
 ( ۲/ ۲۵۲ ) على أنَّهُ لا يجوز حذف اسم ( ما ) قياساً على ( ليس ) وأخواتها .

\_و(حَـدَّثَ) ؛ كقـولـك : (حَـدَّثَتُ زيـداً بكـراً مُقِيماً) ، ومنه قولُهُ (١) : [من الخفيف] المخلف المخلف علينا العَـلاءُ عَلَيْنَا العَلَيْنَا العَـلاءُ عَلَيْنَا العَـلاءُ العَلَيْنَا العَلْمَا العَلَيْنَا عَلَيْنَا العَلَيْنَا العَلَيْنَا العَلَيْنَا العَلَيْنَا العَلْهُ العَلَيْنِيْنَا عَلَيْنَا العَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَانِ عَلَيْنَا عَلَيْنَانِ عَلَيْنَا عَلَيْنَانِ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَى عَلَيْنَا عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَانِ

وقد غاب بَعْلُكِ إذا أُخبِرْتِ أنَّى دَنِفٌ ؛ فجملةُ ( وغاب بَعْلُكِ ) : حاليَّةٌ .

والشاهدُ : في ( أُخبِرْتِ ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، والياءُ ، و( دَنِفاً ) .

آذَنَتْ اببَيْنِها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَالُ منهُ النَّواءُ النَّواءُ النَّواءُ اللَّهاءُ النَّانِ اللَّهاءُ اللَّهَاءُ اللَّهاءُ اللَّهاءُ اللَّهاءُ اللَّهاءُ اللَّهاءُ اللَّهاءُ اللَّهَاءُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الْمُلْعُلِمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُلِمُ اللَّهُ الْمُلْعُلِمُ اللْمُلْعُلِمُ الْمُلْعُلُمُ الْمُلْعُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُلُمُ الْمُلْعُ الْمُلْعُلِمِلْعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ اللَّهُ الْمُلْعُلِمُ الْم

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » ( ٢/ ١٠١ ) ، و« شرح ابن الناظم » ( ص١٥٦ ) ، و« المساعد » ( ٣٨٣/١ ) ، و« المقاصد الشافية » ( ٢/ ٥٢٨ ) ، و« شرح الأشموني » ( ١٦٧/١ ) ، وانظر « المقاصد النحوية » ( ٢/ ٩٠٥ ـ ٩٠٦ ) ، و« تخليص الشواهد » ( ص٢٧٤ ـ ٤٧٢ ) .

(۲) المقاصد النحوية ( ۲/ ۹۰۵ ) .

<sup>(</sup>١) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُري في « ديوانه » ( ص٢٧ ) ضمن معلقته الشهيرة التي مطلعها :

- و ( أَنْسَأً ) ؛ كقولك : ( أَنْسَأْتُ عسدَ الله زيداً مسافراً ) ، ومنه : قه لُهُ<sup>(۱)</sup> : [من المتقارب]

فما في نُسَخ الشارح مِنْ أنَّهُ ( الوَلاء ) بالواو<sup>(٢)</sup>. . تحريفٌ ، و( أو ) في البيت : عاطفةٌ على قوله في بيتٍ قبلَهُ : ( أو سَكَتُّم عنَّا. . . ) إلى آخره (٣) .

★ قوله: (و«أو» في البيت: عاطفة علىٰ قوله في بيتٍ قبلَهُ: «أو سَكَتُّم ». . . ) إلى آخره : الظاهرُ : أنَّهُ عطفٌ على ( نَبَشْتُم ) ؛ لأنَّ العطف إذا

(١) البيت للأعشى الكبير في ( ديوانه ) ( ص٢٥ ) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدى كرب الكندى ، ومطلعها :

لَعَمْرُكَ مِا طُولُ هِلْذَا الزَّمَنْ على المرءِ إِلَّا عَنَياءٌ مُعَينُ وفيه : ( نُبُّتُتُ ) بدل ( أُنبئتُ ) ، ويُروىٰ أنَّهُ لمَّا قال : ( وأُنبِئتُ قيساً ). . غَضبَ قيسٌ وقال له : أَوَتَشُكُّ في ذلك ؟! وأَمَرَ بحبسه ، فزاد فيها :

رفيع الوسَادِ طويلَ النَّجادِ ضَخْمَ الدَّسِيعةِ رَحْبَ العَطَنْ فجئتُ كَ مُسرَّت ادَ ما خَبَّرُوا ولسولا الدي خَبَّرُوا لَـمْ تَـرَنْ فلا تَحْرِمَنِّي نَدَاكَ الجزيلَ فَإِنِّي آمروٌّ قبلَكُم لم أُهَنَّ

فأمر بإخراجه ، ووَصَلَهُ .

والبيت من شواهد: ﴿ شرح التسهيل ﴾ ( ١٠٢/٢ ) ، و﴿ شرح ابن الناظم ﴾ ( ص١٥٥ ) ، و ( المقاصد الشافية ) ( ٢/ ٥٢٨ ) ، و ( همع الهوامع ) ( ١/ ٥٧٢ ) ، و ﴿ شرح الأشموني ﴾ ( ١٦٧/١ ) ، وانظر ﴿ المقاصد النحوية ﴾ ( ٢/ ٨٩٩ \_ ٩٠١ ) ، و التخليص الشواهد ، ( ص٦٦٨ ـ ٤٦٩ ) .

- (٢) في (ح) فقط: (الولاء) بدل (العلاء)، وجاء كذلك في بعض كتب النحو، وذكر الأنباري في ﴿ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ﴾ ( ص٤٧٠ ) : أنَّهُ يُرُوىٰ أيضاً : ( الغلاء ) بالغين المعجمة ؛ وهو الارتفاع .
  - (٣) في ( الديوان ) : ( سَلَيتم ) بدل ( سكتم ) .

## ١٤٠ وأُنبِثْتُ قَيْسًا ولم أَبْلُهُ كما زَعَمُوا خيرَ أَهلِ اليَمَنْ

والشاهدُ: في (حُدِّث) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ الضميرُ النائب عن الفاعل ، والهاءُ ، وجملةُ ( له علينا العلاء ) .

والمعنىٰ : أو مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَهُ مِنَ النَّصَفة فيما بيننا وبينكم ، فمَنْ بلَّغَكُم أَنَّ أحداً اغْتَلانا أو قَهَرنا حتىٰ تَطْمَعُوا في ذلك منًا ؟!

قوله: (وأُنبِثْتُ قَيْساً...) إلىٰ آخره: قائلُهُ: الأعشىٰ؛ وهو ميمونُ بنُ قيسٍ، مَدَحَ به قيسَ بنَ معدي كَرِبَ.

والشاهدُ: في ( أُنبِئْتُ ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و( قَيْساً ) ، و( خيرَ أَهْل اليمن ) .

كان بحرفٍ غيرِ مُرتّبٍ. . يكونُ على الأوّل ، والأوّلُ هو ( نَبَشْتُم ) المذكورُ في قوله :

إلىٰ آخره ، و(النَّبْشُ): البحثُ عن الشيء ، والخطابُ لبَني تغلبَ ، و(مِلْحةُ) و(الصَّاقِب): موضعان ، وجوابُ (إنْ): محذوفٌ ؛ أي : إنْ نَبَشْتُم وبحثتُم عن الحرب التي كانتْ بيننا وبينكم في هاذَينِ الموضعَينِ ، وعن الأموات الذينَ قُتلوا فيها والأحياءِ الذين أُسِروا. . فلنا الفضلُ عليكم .

\_و(خَبَّرَ) ؛ كقولك: (خَبَّرْتُ زيداً عَمْراً غائباً)، ومنه: قولُهُ (١): [من الطويل] 181\_ وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَمِيم مريضةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أهلي بمِصْرَ أَعُودُها

وقوله: (ولم أَبْلُهُ) حالٌ؛ أي: ولم أَختبِرْهُ؛ مِنْ (بَلَوتُهُ بُلُوّاً): إذا جَرَّبتَهُ واختبرتَهُ، و(كما زَعَمُوا): صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: بُلُوّاً مثلَ الذي زَعَمُوا، و(ما): موصولةٌ؛ أي: كالذي زَعَمُوا فيه مِنْ أَنَّهُ خيرُ أهلِ اليمن، أو مصدريَّةٌ؛ أي: كزَعْمِهِم فيه ذلك.

 قوله : ( وخُبِرْتُ سوداءَ الغَمِيمِ . . . ) إلىٰ آخره : قاله العَوَّامُ بنُ عُقْبةَ بنِ

 كعبِ بن زُهيرٍ في ليلى ، ولقبُها سوداءُ ، كانتْ تنزلُ الغَمِيمَ ـ بفتح الغين

و(النَّقْشُ): الاستقصاءُ، و(الجَسْمُ): التكلُّفُ، وأراد بالإسقام: الذَّنْبَ، وبالإبراء: البراءةَ؛ أي: إنِ استقصَيتُم ما جرىٰ بيننا من القتال. فهاذا شيءٌ يتكلَّفُهُ الناسُ ويَبِينُ فيه الذنبُ والبراءة؛ يعني: يتبيَّنُ ذنبُكُم وبراءتُنا.

و( الأقذاءُ ) : جمعُ ( قَذَى ) ؛ وهو ما يسقطُ في العين ، ومُرادُهُ بقوله : ( أو سكتُم . . . ) إلىٰ آخره : أنَّ سكوتكُم عنَّا وسكوتنا عنكم هو مِثْلُ إغماضِ العينِ على القَذَىٰ ؛ يعني : هو سكوتٌ علىٰ حِقْدٍ وغَيْظ .

● قوله: (و« كما زَعَمُوا »: صفةٌ لمصدر محذوفٍ...) إلىٰ آخره:

<sup>(</sup>۱) البیت للعوَّام بن عقبة ، وقد اختاره أبو تمام مع بیت آخر في «حماسته» (۳۲ / ۳٤۵) ، وهو من شواهد : «شرح التسهیل» (۲ / ۱۰۱) ، و«شرح ابن الناظم» (ص١٥٦) ، و«المساعد» (۱/ ۳۸۳) ، و«همع الهوامع» (۱/ ۷۷۳) ، و«شرح الأشموني» (۱/ ۱۲۷) ، وانظر «المقاصد النحویة» (۲/ ۹۰۳ - ۹۰۳) ، و تخلیص الشواهد» (ص۲۹۹ - ۷۰۳) .

وإنّما قال المُصنّفُ: (وك «أرَى » السابقِ) ؛ لأنّهُ تقدّم في هذا البابِ أنّ ( أَرَىٰ ) تارةً تتعدّىٰ إلى اثنينِ ، وكان قد ذَكَرَ ( أَرَىٰ ) تارةً تتعدّىٰ إلى اثنينِ ، وكان قد ذَكَرَ اوّلاً ( أَرَىٰ ) المُتعدّيةَ إلىٰ ثلاثةٍ ، فنبّه علىٰ أنّ هاذهِ الأفعالَ الخمسةَ مثلُ ( أَرَى ) المُتاخّرةِ وهي المُتعدّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ ـ لا مثلُ ( أَرَى ) المُتأخّرةِ وهي المُتعدّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ ـ لا مثلُ ( أَرَى ) المُتأخّرةِ وهي المُتعدّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ .

المعجمة وكسر الميم - اسمَ موضع في بلاد الحجاز ، كان عُقْبةُ بنُ كعبٍ يتشبَّبُ بها ، ثمَّ عُلِّقَها بعدَهُ ابنُهُ العَوَّامُ ، وكَلِفَ بها ، فخرجَ إلى مصرَ في مِيرةٍ - أي : بسبب طعام - فبلغَهُ أنَّها مريضةٌ ، فتَرَكَ مِيرتَهُ وأتى إليها ، وأنشأ يقولُ : ( وخُبرتُ سوداءَ . . . ) إلى آخره ، ومنها :

نَظَرْتُ إليها نَظْرةً ما يَسُرُّني بها حُمْرُ أنعامِ البلادِ وسُودُهَا(١)

يتعيَّنُ علىٰ هاذا بقرينةِ المدحِ : أَنْ يكونَ النفيُ في قوله : ( ولم أَبْلُهُ ) مُنصبًا على القَيْدِ والمُقيَّد جميعاً ، ويُرادَ من الزَّعْم مُجرَّدُ القول ، وإلا لتبادَرَ إلى الذَّهْن خلافُ المدح .

ويصحُّ أنَّ قولَهُ : (كما زعموا) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لمفعولٍ مطلقٍ

فيا ليتَ شِعْري هل تغيَّرَ بَعْدَنا وهل أَخْلَقَتْ أَثوابُها بعدَ جِدَّةٍ ولم يبتى يا سوداء شيءٌ أُحِبُّهُ فلواللهِ ما أدري إذا أنا جنتُها مِنَ الخَفِراتِ البِيضِ وَدَّ جَلِيسُها

مَلَاحةُ عَيْنَيْ أَمِّ يحيى وجِيدُها أَلاَ حبَّذا أخلاقُها وجديدُها وإنْ بقيتْ أعلامُ أرضٍ وبِيدُها أَوْبُرِنُها مِنْ سُقْمِها أَم أَزِيدُها إذا ما أنقضتْ أُخدُونةٌ لو تُعِيدُها

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): (وقوله: «بها»؛ أي: بدلها)، ومن أبياتها أيضاً:

فلم يَزَلْ يتلطُّفُ حتى رأتُهُ ورآها ، وأومأتْ إليه : أنْ ما جاء بك ؟ فقال : جئتُ عائداً حين عَلِمتُ عِلَّتكِ ، فأشارتْ إليه : أنِ ارجعْ ؛ فإنِّي في عافية ، فرَجَعَ إلى ميرته ، فجعلتْ تتأوَّهُ إليه حتى ماتتْ(١) .

والشاهدُ : في (خُبِّرتُ ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(سوداءً) ، و(مريضةً ) ، و(بمصر ) : صفةٌ لـ (أهلى ) ، و ( أَعُودُها ) : جملةٌ حاليةٌ مِنَ الضمير في ( أقبلتُ ) ، وهو مِنَ الأحوال المُقدَّرة ؛ يعنى : أقبلتُ مُقدِّراً عيادتَها .

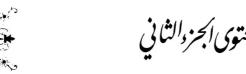
لـ ( أُنبِئتُ ) ، والتقدير : ( أُنبِئتُ نبأً كائناً كما زعموا ) ؛ أي : مُوافِقاً له ، وهاذا أقرث إلى المعنى .



#### (١) فلمَّا بلغه خبرُ موتها أنشأ يقول:

وإنِّى لِأُصحاب القبور لَغابطٌ وإنْ تكُ سوداءُ العَشيَّةَ فارقتْ كأنَّ فوادي يومَ جاءَ نَعِيُّها

سقىي جَـدَثـاً بيـنَ الغَمِيـم وزُلُفّةٍ أحمَّ الذُّرا واهي العَزَالِي مَطِيرُها إذا سكنت عنها الجَنُوبُ تَجاوبتِ جِلادُ مرابيع السحابِ وخُورُها بسوداء إذ كأنت صدى لا أزورُها فقد ماتَ مِلْحُ الغانياتِ ونُورُها مُلَاءةُ قَدرُ بينَ أيد تُطُهُما



	T T T		T T L T L
٥			العلم
١١.		ب تكنية ذي الفضل ولو امرأة	فائدة: في ندر
٤٣ .			اسم الإشارة .
٤٤ .		يد اسم الإشارة الحقيقي والمجازي	ننبيه : في تحد
٥٢ .		رسم ( أولى ) بواو	فائدة : في علة
٦٤ .			لموصول
177		لتعريف	المعرف بأداة ا
409		نها	(كان ) وأخوا
٤١٨		ِحذف (كان) مع معموليها	فائدة: في جواز
274	س)	ا ) و( لا ) و( لات ) و( إن ) المشبَّهات بــ ( ليــ	فصل : ف <i>ي</i> ( م
171			أفعال المقاربة
٥٠٦			( إنَّ ) وأخواته
098		ففيف ( لكن )	خاتمة : في تــ
٥٩٦		ې الجنس	( لا ) التي لنفج
ለግፖ		ها	( ظنَّ ) وأخوا:
٧٠٦		ی )	( أعلم ) و( أر